
King Saud University 1957

٤١٥

م ٠ب المنهل الصافي في شرح الوافي، تأليف البدر الدماميني، محمد بن أبي بكر - ٨٢٧هـ • خط القرن الحادي عشر الهجري تقديرا •

٥٠١ ٤٨٢ ق ١٧ س ٢٢x١٤ سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد وبعضه مغاير •

الاعلام ٦: ٢٨٤، الظاهرية (النحو) : ٥١٠

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح الوافي



كتاب المنهل الصافي في شرح الوافي

للشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام

محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني

رحمه الله تعالى ونفعنا

بركة علومه

المتوفى ٨٢٧ ببلد ... الهند وكانت ولادته

بالاسكندرية ٧٦٣

ملكه من فضل الله

محمد أبو الأنوار

عفي

نشر الشذا المنهل العذب الكوثري.

يا ساكنا قلبي المعنى وليس فيه سواك ثاني

لأي معنى كسرت قلبي وما التقى فيه ساكنان

كسرته حين قلت قلبي ولم تضفه إلى فلان

فليس للعاشقين قلب يا جاهل اللفظ والمعاني

... وسمو ...

فاعل ... التماس

... لا يكون جملة ... في علم ... قائم زيد وما قائم زيد لم يكن جملة لما عدم ... المبتدأ والخبر ...

الخلق بلا استثناء، فان نفع قدره في كل ارض وسما الماضي
في امر مولاه مضيّا ليس لمن ضارع المنار اليه بسبابه
ولذا دام من غرس نار المرجو للشفاعة العظمى النافعة اذا
وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين احرزوا تشريف الانجاز
واجملوا التبعية لاشرف متبوع ففازوا بالحظ العالي
صلاة يعظم بوردها وصدرها وتعود بخيرات يحسن ظاهرها
ونضرها وسلم عليه وعليهم اجمعين تسليما تاتي بركاته من
الفضل بما هو اعذب من الماء المعين اما بعد فيقول العبد
الفقير الى المولى الغني محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني
امده الله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي لما قدمت
من الديار المصرية الى الكجرات الهندية وجدت اكثر طلبتها
شغفا بالمختصر النحوي المسمى بالوافي وكلفا بالتطلع لما ظهور
ما اشكل من معناه الخافي واخبروني انهم لم يقفوا له على شرح
الى الان ولا ظفروا بمن تعرض لتحرير ما هو به من مسائل هذا الفن
ملان وان فضلا ربي حالهم في النظر فيما رقم عليه من حواشي فمهمل
نفعها ونكب في كثير من المحال عن سواء السبيل عجبا والتموا منه

كتابة شرح شافٍ للصدور في حلّ معاقده وافٍ بالغرض
من تحرير معاصله فعاقني عن ذلك شغل البال وما منيت
به من التحجّن والبلبال وفارقت تلك الديار بل احبابي إلى
مطلوبهم واسعافهم بمرغوبهم ثم تحرّك عزمي بعد السكون إلى
السفر والرحلة إلى احبابك لاجتلي صبح محاسنها الذي
سفر فاني رأيت كلمة الاجماع منعقدة على تعظيم شأنها
والسنة الخلق تالية بفضايل اتابكها الاعظم وسلطانها كاشف
الكرب ملاذ سلاطين العجم والعرب ذي الصفات التي تطابق
على الشهادة بفضلها الخبر والعيان والذات التي جمع الله
في ذكرها وعلمها البحرين يلتقيان واهم السنة البشرية والزهرة
التي اذكر عندها السيرة العمرية وافعال حميدة المساعي
واقوال تلاحظ وجوه الحق وتراعي واحوال يقول لسانها
لقلوب الرعايا كوني آمنة فلن تراعي وتتّقي بدولة هذا السلطان
الاعظم الذي يجو حسّاده وغيظ عداه ان يرى بمصرع
ويسمع واعٍ الامام العادل والشجاع الباسل ذي البنان
المفضل الهطّال والجنان الذي يضعف عن قوّة سائر
الابطال اذا جاد فالغيث الوابل في افراط هباته او

جال فما الليث المشبل في وثباته وثباته في حالتي جود
وباس لم يزل للتبر والاعداء منه نثار مرهب الالوف
وكم نهاب الوف فهم هان العدو عليه والدينار ذي الخزائن
التي تتلى آيات فتحها في المحافل والمشاهد واسنّة
العوالي احاديثها من نصرة الله عن مقاتل ومجاهد
والعلوم التي تنظم اصداف المسامع دررها وتطلع
نكتها الشريفة في وجوه المسائل غررها والاخلاق التي
اودع اللطف في سكناتها وحركاتها ولم يبق على لطافة
النسيم فما كانه اعتلّ الا لتقصيره في محاكاتها والشهامة
التي تحدث بعجائبها مصارع الفرسان وينطق السنّ
بصدق انبائها وما السيوف الا كاللسان ومصاحبة
القيام بفريضة الجهاد في اعلاء الدين وعمارة بلاد
الاسلام بتخريب ديار الكفرة المعتدين واعزاز كلمة
الايمان واذلال عبدة الاوثان سارعة واطلق به
وانظر اليه تجد ملاء المسامع والافواه والمقل وقد اسبغ بالعدل
نعمة الله عليه واخذ كما امر الله بالمعروف فانه من يجمل
البرهم من الجسد فطرة باب الشجاعة فحلّت شمس السعادة في برج

الا الاسد واحسن رعاية السياسة في رعاياه وابدى نتائج التوفيق
في قضاياه ووزنت نعله بميزان العدل القويم وعرف
طريق الهداية بمنهج المستقيم فلم ينصرف عن الفضل لما جاد به
من وزن الفعل والتعريف واهيك بهما سببين يدركهما
المتامل اذا انظر في اسمه الشريف فهو الامام الذي سارت
الركبان باحاديث سيرته العظمى وتنوعت الالسنة في مدح
مناقبه الشريفة نثرا ونظما وختم الاكارم فتحلت العليا منه
باشرف خاتم وختم المكارم على نفسه الشريفة فهو على الحقيقة
حاتم بل اعظم من حاتم وتيمم الغريب النازح جنابه وخيم بحماه
الاعلى فلم يرض الا ان يكون الشهب اطنابه وقرت عينه
بذلك الحمى الشريف حيث نظر في خلاله وزاد عجبه بما شاهد
من عظمة هذا السلطان الاعظم وجلالة جلاله فما كان الخناصر
تحلت بالخواتم الا لانها تعقد عليه وما كانت العيون تزينت
بالانوار الا لانها تنظر اليه ولا كان الدوي فتحت افواهها الا
لتقبل مدحها على السنة الاقلام ولا كانها جرت بسوادها
بياض الطروس الا لتبشر ان الليالي والايام من جملة الخدام
لقد سما ايده الله الى ان بلغ مجده السماء وارتفع حتى امتدت يد الثر

يا من يديم الاشارة اليه والايماء وتجاوز الغاية حتى ود الفرقد
لو تمسك باذياله وتمنى الهلال لو كان سرج جواده بل لا يحظى ليؤدي
حق الخدمة لكماله فما هبت الرياح الا خلت ان السماء تنفست
الصعداء بعجزها عن رفعة مكانه ولا امطرت السحب الا حسبت انما
بكت لقصورها في المشابهة لكرم بنانه ولا احمرت البروق الا خلتها
خجلت من شدة خفقانها وثبات جنانه ولا زمجرت الرعود الا
قلت هذه قعقعة سلاحه ولا ازهرت النجوم الا قلت هذه
اسنة رماحه ولا سال الشفق الاحمر الا قلت هذه دماء عداته
المسفوكة ولا لاحت المجرة الا قلت هذه محجته البيضاء المسلوكة
ولا طلع البدر الا قلت هذا شخصه الشريف بين كواكب جنده
ولا بدا للصبح الا قلت الله اكبر هذا سيفه سل من غمده فهو سيد
سلاطين الزمان من اخرهم واعظمهم الذي اذا ذكر بعض مفاخره
بل ابيت جميع مفاخرهم مولانا امير المؤمنين وامام المسلمين وقبلة
الاملين المستنصر بالله الحنان المنان الواثق بالله المستعان
ابو المغازي شهاب الدنيا والدين احمد شاه السلطان
في كل يوم لنا بمجده عجب وكل ليل لنا من ذكره سمر سقى
الله دنيانا فاخصبها والعدل يفعل ما لا يفعل المطر





اتصفت بحذه نظام زبرته ان الذي سروا فوق
الذي سطروا جعل الله الممالك منظومة في سلك
ملكه واقطار الارض جارية في حوزته وملكه فاجمعت
على الوفادة على ابوابه الشريفة ومعالم معاليه المنيفة
وكتبت هذا التاليف مشتملا على مباحث حسنة الايراد
والاصدار وبذلت جهد الطاقة في تصفيته من شوائب الاكدار
وسميته بالمنهل الصافي في شرح الوافي ومزجت عبارتي
بعبارة الاصل فاعتدل مزاجهما واستقام على حسن الفن
منهاجهما والبست الشرح شعار السواد فقام خطيبا بمحاسن
هذا الكتاب واطلعت في ليالي السطور نجوم معانيه هادية
الى طرق الصواب ولم اترك من المتن فيما اظن عقدة الا حللتها
والمنزلة تحتاج الى البيان الا حللتها وارتحلت به الى سيد
سلاطين الارض البعيد منهم والقريب مؤملا ان يكرم وفادته
فانه غريب بهذه الديار وهل احق بالاكرام من الغريب راجيا
ان تهب له من راحته الشريفة نسمات القبول وان يقابل ايده
بما هو عليه من الجبر والخير مجبول وانا اعتذر ولا الى الناظر في كتابي هذا عما
من خلل وتقصير عاجز بذلك بانه فقير من جملة البضاعة غريب بعيد وحيد رحل

هذه البضاعة وثانيا بما اتاني من مقاساة كربة بعد كربة
وما دفعت اليه بعد عن الوطن من ذل الغربة مع ما رزيت به
من مصائب جمة وخطوب مدلهمة شتتت الفكر وبلبلته
ووالت عليه الحزن وجددته ولكن حيث تشرفت
بالحضور بهذه الحضرة الشريفة فقد اسفر لي صبح النجاح
وحيث صرت بهذه الافق الاعلى فقد طبت لما اوكار
المسرة وانا غير مقصوص الجناح وبالله تعالى استعين في
كل ورد وصدر واياه اسال ان يسعدنا بنور التوفيق
في كل نظر الى رب غيره والمامول الاخيرة وهذا اوان
الشروع في المقصود فنقول مستعينا بالله الودود قال
المؤلف رحمه الله وعفى عنه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي بيده تصريف الاحوال ونحو كرام
مقصد ذوي الامال ابتدا كتابه بالبسملة والحمد
لانه امر ذي بال فينبغي افتتاحه بهما فقد ورد في الحديث
كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع
وورد ايضا كل امر ذي بال لم يبدا فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع
لكن ان الابتداء بالبسملة تيمنا عليه الاجماع ولانها مشتملة على الصفتين



الماد حتين فالناطق بها حامل اذ الحمد للبشر هو
الثناء باللسان على الجميل على جهة التعظيم فيكون في
الابتداء بها وفاء بالحديثين واللام في الحمد اما للاستغراق
وافعال العباد مخلوقة لله تع فيكون المحامد كلها راجعة
اليه او للجنس ولا يفوت الغرض من الاستغراق لان اختصاص
جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به
اذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره لكان جنسه ثابتا له في ضمنه
فلا يكون الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه والمراد بالبد
هنا القدرة والتصريف هو التقليب والتغيير والاحوال جمع
حال بمعنى الشان ولذا يذكر ويؤنث واضافة التصريف
اليها من اضافة المصدر الى المفعول ويحتمل ان يكون من اضافته
الى الفاعل بناء على ان التصريف بمعنى التصرف كالتبديل
بمعنى التبدل والنحو لغة القصد والطريق وهو محتمل للمعنيين
وعليهما فهو مبتدأ خبره مقصد ذوي الآمال على ان المقصد مصدر ميمي وان
اريد بالنحو القصد فالمعنى قصدكم الله تعالى هو قصد اصحاب الامال وان اريد
الطريق فالمعنى طريق كرم الله اي الطريق الموصل اليه هو قصد الامالين
جعل الطريق نفس القصد مبالغة والاسناد مجازي كما صرح به الشيخ عبد القاهر

في قولها فانما هي اقبال وادبار وتقدير مضاف اي ذو وصل
ذوي الآمال متوجهات لذلك الغرض وجعل هذا المصدر بمعنى
المفعول لا يحسن الا بمعنى وايرد كذلك الا اذا دائم
يمكن ضبط المقصد بكسر الصاد على انه اسم مكان فيصح الحمل
بلا تقدير لكن تفوت المبالغة ويوجد في بعض النسخ
ضبطه بالفتحة على انه ظرف مستقر خبر عن المقصد وصحة
ذلك يتوقف على ثبوت مثل هذا الاستعمال في نحو فان
ثبت فلا كلام والا فالقياس المنع لانه من الظروف المكانية المختصة
كالطريق والناحية والجهة فلا ينتصب على الظرفية بل
لا بد من جره عند قصدها بفي ونحوها والآمال جمع امل كفرس وهو
الرجاء ولا يخفى ما في الكلام من براعة الاستهلال حيث انه اول
الكتاب بما يناسب المقصود من ايراد بعض الالفاظ الدائرة
بين اهل الفن كالاحوال والنحو فان قلت فلم ذكر التصريف
هنا والمدخل في براعة الاستهلال حيث ابتدأ هذا مع اشتماله على المقصود
بالذكر وهو النحو قلت المقصود الاصلي من هذا الكتاب ذكر الاحكام النحوية ولكن
قد استطرد فيه الى ذكر اشياء كثيرة كالكلام في تثنية الاسم وجمعه وصيغة المصدر
سماعا وقياسا وصيغة الامر وصيغة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

وحكم اخر الفعل المعتل عند اتصال نون التاكيد به ورد
ما حذف من الاجوف عند اتصالها به ايضا وابدال النون
الخفيفة الفا في الوقف وحذفها لالتقاء الساكنين ورد ما
حذف الاعلام حرف علة الى غير ذلك مما يبحث عنه في علم التصريف
فاذن لم تدخل في الجملة بالنسبة الى براعة الاستهلال وقد ذكرناها
الغرض وقدم رعاية لتقدم رتبته على النحو من حيث ان البحث في
التصريف عن المفردات وفي النحو عن المركبات وحكمه بكل خفض
ورفع وبقضايه بكل عطاء ومنع القضاء والحكم مترادفان
فتخصيص الاول بالحكم والثاني بالقضاء من باب التفنن في العبارة
وفي كلتا الفاصلتين الطباق مع ما في الاولى من رعاية براعة
الاستهلال والصلوة على من رفع لواء النبوة ونصب عليه قباب
الفتوة الصلوة في اللغة الدعاء بخير وتعديتها فعلها بعلى لتضمنه
معنى العطف وهي من الله الاحسان او الارادة ومن غيره طلب
الاحسان واللواء بكسر اللام والمد معروف والنبوة اما بالهمزة ان
اخذ لنبي من النباء لانه انباء عن الله تعالى او انبي عنه فهو فعيل
بمعنى مفعل بالكسر على الاول كاليم وبمعنى مفعل بالفتح على الثاني كحكيم
وعليك والتا بالواو اصلية ان اخذ من النبوة والنباوة وهي ما ارتفع



من الارض انه رفع وشرف على غيره وقد يكون هذا اللواء المضاف
الى النبوة اشيرية الى امر حقيقي وهو لواء محمد الذي يكون
يوم القيمة بيده عليه السلام وفيه يقول ادم ومن دونه تحت
لوائي الحديث ورفع هذا اللواء وان كان في ذلك العصر
المستقبل لكنه محقق الوقوع فعبر عنه بالماضي وفي الحواشي بعض
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية شبه النبوة بالملك
واثبت لها ما هو من لوازمه على سبيل التخييل ونصب اي
اقيم والقباب جمع قبة وتكون من بناء وغيره وتجمع ايضا على
قبب والفتوة الكرم والسخاء وهذا من قبيل الكناية المطلوب
بها تخصيص الموصوف كما في البد المشهور ان الصفة
السماحة والمروة والذي في قبة على ابن
الحشرج والمغني ما في رفع ونصب من مناسبة المقصود
خير من مشي ومن ركب محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
في الفاصلة الاولى الطباق باعتبار فعلي المشي والركوب
في الثانية الطراد كما في قوله عليه الصلوة والسلام الكريم بن
الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن
ابراهيم وفي كلام الصفي الحلي في شرح بديعيته ما يوهم

اختصاص هذا النوع من البديع بالشعر وفيهما لزوم ما لا
يلزم وهو كسر الحروف الذي قبل الياء وعلى آله الذين صلاح
الامور ببركاتهم واهل بيته الذين تناهى سكون الدين في
حركاتهم آله صلى الله عليه وسلم هو بنو هاشم وبنو المطلب
على المشهور من مذهب الامام مالك رحمه الله تع وهو اختيار
الشافعي واصحابه رحمهم الله وقيل عترته وهم نسله ورهطه
الادنون واهل بيته اتقياء امته فعلى الاخير تدخل الصحابة وعلى
الاولين انما يدخل منهم من سلمه النسب المذكور والصلاح ضد
الفساد والبركات جمع بركة وهي نماء الخير وزيادته واهل
بيته من عطف الخاص على العام عن عمر بن سلمة لما نزلت
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم
تطهيرا وذلك في بيت ام سلمة دعا النبي صلعم عليا
وحسنا وحسينا وفاطمة وقال اللهم هولاء اهل بيتي
فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وتناهى بلغ النهاية والمراد
بسكون الدين استقراره على سنن الحق وعدم اضطرابه بما يحمل
فيه من شوائب البدع والحركات جمع حركة وهي معروفة والمراد
بها هنا السعي في تثبيت الدين واستقامة احواله.

وليست هذه الفضيلة مقصورة على اهل البيت
كما يزعم الشيعة بل كثير من غير الصحابة يشاركونهم فيها رضي الله
عنهم اجمعين وحشرنا في زمرة من احب الجميع وعرف لكل ذي
حق حقه ولم يخرج عن طريق اهل السنة والجماعة وبين
بركاتهم وحركاتهم الجناس اللاحق وفي السجعة الثانية الطباق
باعتبار السكون والحركة وجناس التصحيف باعتبار الدين
والدين وبعد فقد قال اضعف عباد الله القوي محمد بن
عثمان بن عمر البلخي اصلح الله حاله وحقق آماله بعد ظرف مقطوع
عن الاضافة مبني على الضم والاصل بعد ذلك اي بعد ما سبق
من التسمية والحمد والصلوة وعامله محذوف فاما ان يكون
التقدير اقول بعد ذلك ويتم جملة محذوفة ثم هي معمول القول
المحذوف ولذا دخلت فاء السببية على قد قال فاصل
الكلام هكذا واقول بعد ذلك في المقصود والماضوية
معطوفة على المحذوفة والاصل اشرع فاقول لكن لما كان
المقول في حيز المحقق الوقوع عنده عبر عنه بالماضي واسند فعل
القول الى الظاهر لما سنذكره نعم هنا يكون الفاء من قوله فقد قال
عاطفة وقد يجوز زوجه بالتاء وهو جعلها زائدة فيكون قال هو عامل

اي الفاء

بعد واحذف وفي بعض الحواشي أن الفاء هي الفاء المنبهة
أتي بها ما بعده من توهم إضافة بعد إلى ما بعده قلت لا تو[ن] وتسمية
الفاء المنبهة عن أحد من النحاة المعتبرين فيما أعلم والمشهور في
الاصطلاح هو الفاء الفصيحة في بعض الصور كما هو معروف
في محله وأما ادعاء أنها ما بعده لتوهم الإضافة فليس بشيء أما
أولا فتوهما مدفوع ببناء الكلمة على الضم المؤذن بقطعها عن الإضافة
لفظا فلا وجه مع وجود هذا لذلك التوهم وأما ثانيا فبعد ليس
مما يضاف إلى الجملة والواقع بعده في هذا التركيب جملة فلا يتوهم
الإضافة حتى يدفع التوهم بالفاء فإن قلت الواو الداخلة على بعد
للعطف فما المعطوف عليه قلت مقدر وذلك لأن الجار والمجرور
من البسملة إما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب على الحال من
فاعل واقع في الجملة المحذوفة والتقدير متلبسا باسم الله الرحمن
الرحيم أبتدي ومعنى متلبسا بحسب القرينة متبركا وأما لغو
يتعلق بنفس أبتدي على أن الباء للاستعانة وجملتا الحمد
والصلوة على الوجهين في محل النصب على المفعولية حكاية باسم فاعل
من القول المحذوف وهو حال من فاعل ذلك الفعل أو متداخلة على التقدير
الأول وأصل ابتدي الكتاب متبركا باسم الله قائلا الحمد لله او ابتدي



الكتاب باسم الله على معنى أستعين على الابتداء باسم الله قائلا
الحمد لله إلى آخره وأتوب بعد ذلك أو وأشرع بعد ذلك في
المقصود فالجملة المقدرة بعد الواو معطوفة على الأولى
المحذوفة وهي أبتدي أو أشرع وقوله أضعف عباد الله
القوي من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة ونكتته التوصل بذلك
إلى هضم نفسه واستعطاف ربه وتعظيمه واختار الوصف بالقوي
لأنه من القوة وبينها وبين الضعف المشتق منه أضعف طباق بين
الايد فع ومكشوف لا يتقنع أن الله تعالى أعظم شأن العربية حيث أنطق
بها خير البرية البين المتضح والظاهر والأيدفع أي لا نزاع في محله من البيان والكشوف
المظهر والتقنع لبس القناع وهو ما تغطي به المرأة رأسها فلا يتقنع استعارة
تبعية تبعية لاستعمال الأمر على ما يشعره بالتقنع ثم نفاه أي ومكشوف لا يستر
بما يمنع من إدراكه وهاتان الفاصلتان من كلام الزمخشري في ديباجة المفصل
حيث قال وذلك أنهم لا يجدون علما من علوم الاسلامية فقهها وكلامها
وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف
لا يتقنع وبين في المتن خبر مقدم وجوبا على المبتدأ الذي هو أن وصلتها مع ما
من التيسر إلى ذكر المسند إليه والعربية لغة العرب غلبت عليها إلى أبد من موصوف وهو
بني قحطان أو لكل من تكلم بها كذا في الصحاح والبرية الخلق من البري أي التراب

بدل عن العلوم الاسلامية

اي في التقدم



او من برا اي خلق ثم خفف بترك الهمزة واستعمل لو
حيث للتعليل اسما غير ظرف والمعنى ان الله تعالى عظم شان
العربية لمكان انطاق خير خلقه عليه السلام بهما وجعلها لسانه الذي
يتكلم به فاما استعمالها غير ظرف فقد قال به الفارسي وتبعه عليه
جماعة واما استعمالها للتعليل فيقع في كلام المصنفين وهو محل نظر
وجعل المرقاة اليها فنون الادب خصوصا لمن لم ينشا بين اظهر العرب
قال الجوهري يقال رقيت في السلم بالكسر رقيا ورقيا اذا صعدت
وارتقيت مثله والمرقاة بالفتح الدرجة ومن كسرها شبهها بالآلة التي
يعمل بها ومن فتح قال هذا موضع يفعل فيه وضمير اليها عائد الى العربية
والفنون الانواع واحدها فن والمراد بها هنا اقسام علم الادب وهو
علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري
وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن
المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان
من حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف وان كان من حيث
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق
واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة كانت او غير موزونة فان
كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية

فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح
فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها
فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها
فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او
يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم
وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر
من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا
لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا
لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله قسما برأسه فتكون الاقسام
ثلثة عشر والمؤلف جعل فنون الادب بالنسبة الى معرفة اللغة
اللغة العربية بالدرجة التي يرتقى فيها ووجه الشبه التوصل
بذلك الى المقصود وخصوصا مصدر لفعل محذوف اي خص ذلك
به خصوصا وهذه الجملة معترضة بين جعل ومتعلقه وهو لمن نشا
اي جعل فنون الادب مرقاة الى لسان العرب لمن لم ينشا بينهم خص
ذلك به خصوصا لكونه من حيث بعده عن معرفة اللسان العربي لعدم نشاته
بين اهله يحتاج هذا خاصا به ليست احتياجا له دون من نشا بين العرب

جركاته

فانه ولئن عرض احتياج اليه وقتا ما فليس كل احتياج اوّل ونشا
قل ان ينبغي فلان اذا انتسب فيهم كذا في الصحاح والمراد ببني العرب
فلفظ الاظهر معجم ومنه كثير من اهمها علم العربية فانه لا يخفى
آثاره والصبح لا تنكر انواره من تبعيضية وضمير اهمها عائد الى
فنون الادب والمراد بعلم العربية النحو وكثيرا ما يطلق عليه على
الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعض
القوم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان والماتن العوامل
جعل ظهور فوائد النحو علة لكونه من اهم فنون الادب وذلك
من حيث ان الغرض من وضع اللغة حصول التفاهم بها وهو
موقوف على تركيب الالفاظ بعضها مع بعض وتأدية اصل
المعنى على الوجه وذا انما يأتي لغير من هو عربي بالسليقة بهذا
الفن فكان مما يهتم به اشد الاهتمام وقوله والصبح لا تنكر انواره
جملة اخرجت مخرج المثل لتوكيد الاول اي ان علم العربية فوائده
ظاهرة مكشوفة لا يخفى على احد فهو بمثابة الصبح في الظهور والجلاء
فلا يتمارى في ظهور اثار هذا العلم كما ان الصبح لا تنكر انواره لكونها
ظاهرة جلية وكتابي هذا واف بجل نفائسه وحاو لاكثر اوا
بده واوانسه اسناد الوفاء الى الكتاب مجاز كما تحكي عن اوفاه

علم العربية

ذلك فوفى بما وعد وجل الشيء معظمه والنفائس جمع نفيسة
والمراد بها النكتة الحسنة والفائدة المرغوب فيها والحاوي
الجامع والاوابد الوحوش واحدها آبدة على وزن فاعلة
والاوانس جمع آنسة وهي التي تألف ولا تنفر من المخالطة
وذلك من الانس وهو خلاف الوحشة شبه المسائل الغامضة
الصعبة المأخذ بالاوابد المتوحشة النافرة لصعوبة
الحصول عليها والظفر بها وشبه المسائل المشهورة القريبة
المأخذ بالاوانس لسهولة الوصول اليها يعني ان كتابي
هذا جامع لاكثر القسمين الصعب والسهل وكل من ضمائر
نفائسه واوابده واوانسه عائد الى علم العربية لا يضيع
في الفاظه قيد ولا يشذ من جوف الفراصيد
الجملة الاولى خبر آخر لقوله كتابي والعائد منها ضمير الفاظه والواو
الداخلة على الجملة الثانية اعتراضية ولا يصح ان يكون
عاطفة لامتناع كون مدخولها خبرا عن الكتاب وانما اتى بها
تذييلا كالمثل لتقرير مضمون الاولى كما ستعرف وفي الفاظه ظرف
مستقر حال من فاعل يضيع وهو قيد يعني ان القيود المحتاج اليها
محفوظة فيه مصونة غير ضائعة وكانه يعرض بمن اضاع

الكتاب

اي للمؤلف سحت مخفي كعت

بعض القيود من المصنفين ويشذ بكسر الشين المعجمة وضمها مضارع
شذ اذا انفرد وقل والجوف البطن والفرا مقصورا بفتح الفاء حمار
الوحش والصيد هنا بمعنى المصيد ولما كان حمار الوحش صعب الاصطياد
شديد الاباء والنفور على من يروم اقتناصه من صائده كانه حصل
على كل مصيد ولم يفته منها شيء من ذلك الى ان من عرف كتابي هذا لم يند
عنه شيء مما يحتاج اليه فكانه حصل على كل كتاب وكل حزب بما لديهم فرحون
فان قلت المثل المشهور كل الصيد في جوف الفرا والامثال لا تغير فماذا الذي
ارتكبه قلت هذا ليس من قبيل تغيير المثل وانما هو من باب التلميح وهو ان يشار
الى قصة او شعر او مثل من غير ذكره واصل هذا المثل ان جماعة
ذهبوا الى الصيد فصاد احدهم ظبيا والاخر ارنبا والاخر حمار وحش
فرح صائد الظبي والارنب بما نالا وتطاولا على الثالث فقال لهما
كل الصيد في جوف الفرا اي ما ظفرتما به يشتمل على ما عندي لاني وذلك
لانه ليس فيما يصيده الناس غالبا اعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل
واستعمل في كل امر جامع لغيره وبين قيد مع صيد الجناس اللاحق
مع انه قد اعتصر ذلك الاعتصار ولم يتجاوز عن حد الاختصار الضمائر
الثلاث عائدة ايضا الى الكتاب ومع ههنا ظرف اسم لمكان الاجتماع يجوز بناؤه
او لزمان نحو جيتك مع صلوة العصر وهو خبر مبتدا محذوف اي هذا مع

انه اي هذا الذي ذكرته من فوائد بجل النفائس الى غير ذلك مما وصفته
ثابت مع انه قد اعتصر اي ثابت في محال اعتصاره او في زمن يريد انه جمع
بين فضيلتي الاختصار والوفاء بالمقصود المهم والمراد بكونه اعتصر
انه اختصرت الفاظه الاختصار البالغ شبه حذف ما لا يحتاج اليه من الكلام
باعتصار الثوب مثلا من فضول البلل التي لا يحتاج اليها ففي اعتصر استعارة
تبعية وفي قوله ذلك الاعتصار اشارة الى المبالغة في اعتصاره ولم يتجاوز
لم يتعد والحد الغاية والاختصار الايجاز يعني ان هذا الكتاب لم يخرج
عن غاية الاختصار بل اقتصر عليها ولم يتعدها وبين الاعتصار والاختصار
الجناس المضارع ولا ادعي فيه البراة من العيب فكتاب الله هو
المتعالي عن الريب فيه ظرف لغو متعلق بادعي لا بالبراة الا على
راي من يجوز اعمال المصدر في الظرف المتقدم عليه ويجوز ان يكون مستقرا
حالا من البراة الا من العيب والبراة بالمد وفتح البا مصدر بري كعلم وهي
التخلص من الشي وقوله من العيب يتعلق بالبراة والريب الشك وما يكسب
من شي والاسم الريبة وهي التهمة والشك كذا في الصحاح يقول
لا ادعي في كتابي هذا مع اتصافه بالصفات المتقدمة انه بري من العيب
خال من القوادح فكتاب الله عز وجل هو المتعالي عن الريب لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والفا للسببية اي

اذ اثبت انحصار المتعالي عن الريب في كتاب الله وحده كان ذلك
سببا لان لا ادعي في كتابي رتبة الكمال باعتبار انه لا عيب فيه ولا
خلل وكيف والبشر بمدرجة التقصير الا من حصته العناية الالهية وبين العيب
والريب الجناس اللاحق التفتيه واتحفته لحضرة السيد الكبير الكريم
العفيف النظيف الجميل السعيد قرة عين الرسالة ودرة بحر السيادة
ذي الاخلاق الرضية والخلال المرضية الشعبة السنية من الدوحة
الحسنية ركن الحق والدين حسين بن علي الحسيني جعله الله
للمتقين اماما وادام له عافية وسلاما وهو الذي يعلم قدره ويطلع
في افق القبول بدره التاليف ايقاع الالفة بين الشيئين او الاشياء
فمعنى الفت الكتاب اوقعت الالفة بين الفاظه واحكامه بحيث
جرت على امتن التناسب اخذ بعضها بحجزة بعض ليس بينهما تنافر وتحفت
فلانا اي بررته بهدية ونحوها وحضرة الشيء قربه يقول كنت بحضرة
الدار اي بقربها وفنائها والاصل فيه الحضور خلاف الغيبة واللام
متعلقة بالفعل الاول تقول الفت هذا الكتاب لحضرة اي جمعته لها
واما اتحف فيتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني بالباء تقول
اتحفت فلانا بكذا والظاهر ان ضمير الغيبة من اتحفته يعود الى الكتاب
المؤلف فلا تستعمله متعديا الى الثاني بنفسه وهو خلاف وضعه

عائدا الى الميت فيكون هو مفعول الاول والثاني محذوف اي
الفته لحضرة السيد واتحفته به والسيد الذي يلجأ اليه في الامور
وقد شاع في العرف استعمال هذا اللفظ في الشرفاء اولاد الحسن واولاد
الحسين رضي الله عنهما قال ابن المنير واظن ان اصل ذلك قوله
عليه السلام في حق الحسن رضي الله عنه ان ابني هذا سيد ولعل
الله ان يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين واطلق
اهل العرف لفظ السيد على من كان من اولاده نظرا الى ذلك
قلت وقد ورد ان الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فهذا
مما يؤسس لذلك في اولادهما معا رضوان الله عليهما والكبير
العظيم ونعلمه بقدر الظرف واما باعتبار السن فلا يعرف والكريم خلاف
اللئيم والعفيف الكاف عما لا يحل يقال عف يعف بكسر العين
في المضارع والنظيف النقي السالم من ملابسة ما يستقذر وعميد القوم
سيدهم والسعادة خلاف الشقاوة يقال سعد بفتح السين فهو
سعيد وسعد بضمها فهو مسعود وقرة العين سلوتها اي
بردها الناشئ عن السرور قال الجوهري يقال اقر الله عينه
اي اعطاه حتى تقر فلا تطمح الى من هو فوقه ويقال حتى تبرد فلا تسخن فللسرور
دمعة باردة وللحزن دمعة حارة فقوله قرة عين الرسالة من مجاز الحذف
اي قرة عين صاحب الرسالة وجعل المذكور قرة على سبيل الاستعارة شبهه

بما يحصل للعين عند السرور كناية عن كونه بالمحل الذي يتبهج
به النفس ويحتمل أن يكون عين الرسالة من قبيل الاستعارة المكنية
والتخييلية والدرة اللؤلؤ والسفارة الرسالة والسفير الرسول
شبه الرسالة بالبحر في عموم النفع وكثرة النفايس ثم أضاف إليها على طريقة
قوله شعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على
لجين الماء وشبه الممدوح بالدرة في النفاسة وعلو القدر وأضافها
إلى البحر لأنه أصلها الذي تخرج منه والأخلاق جمع خلق بضم الفاء
والعين وتسكن العين تخفيفا وهو السجية والرضية التي
ترضى ولا تسخط والخلال جمع خلة بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام
وهي الخصلة مثل جرة وجرار وفي سحق الرضية والمرضية لزوم
ما يلزم والشعبة بالضم كالغرفة واحدة الشعب وهي أغصان الشجر
والسنية الرفيعة العلية يقال سنا يسنو إذا ارتفع وعلا والدوحة
الشجرة العظيمة والحسنية المنسوبة إلى الحسن بن علي رضي
الله عنهما شبه هذا النسب الشريف بالدوحة وشبه الممدوح
بالغصن المتفرع منها لرجوع نسبه إليها وأنها كشجرة طيبة
أصلها ثابت وفرعها في السماء ومن الدوحة في محل النصب على الحال
من الضمير المستكن في السنية أي الشعبة المتفرعة في حال كونها
من الدوحة الحسنية وزين الحق والدين عطف بيان على

العلية

[illegible] اللقب على الاسم

ما تقدم أو بدل منه وفيه استعمال الطريقة العالية من تقديم اللقب
على الاسم وسيأتي فيه كلام وجعله الله للمتقين إماما مقتبس من
قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماما والعافية دفع الله المكاره
عن العبد والسلام السلامة والوافي وهو الذي يعلم تمكن أن يكون
حالية أي الفتنة للسيد المذكور في حال كونه هو المختص بعلم ورده
دون غيره يشير بذلك إلى حسن ذكائه وثقوب فهمه والأفق
الناحية مطلقا لكن المراد هاهنا ناحية السماء والقبول
أخذ الشيء بطيب نفس شبههم بالسماء في العلو والرفعة على
طريق الاستعارة بالكناية وأثبت له الأفق استعارة تخييلية
ومطلع بدره ترشيح وشبه الكتاب بالبدر في رفعة المنزلة
وميل النفوس إليه ثم حذف الأداة وأضاف البدر إليه
مثل لجين الماء كما مر ومما جذبني إليه ودادي لأهل بيت
الرسول وانجذاب فؤادي إلى أفلاذ كبد البتول ومن
مذهبي حب الديار لأهلها أرجو بهذا أن أفوز بزاد
في المحشر ووسيلة أزلفه إلى سيد البشر والله على
كل شيء قدير وبالإجابة جدير
الود وسوق الإبل والغنا
لها والوداد بتثليث الواو المحبة كما في القاموس منه المؤلف

أي ما في وبه

تحريك محبتنا لاهل البيت بالحداء الابل والغناء لها من حيث كونه
يبعث على الجد في المقصود والنشاط له على جهة الاستعارة
ثم لشتق من ذلك فعل حداني ففيه استعارة تبعية وعداه
بالى التي في معنى حركني وضمير اليه للكتاب واللام لاهل البيت
لام التقوية والانجذاب بالذال المعجمة الامتداد يقول
جذبت الشي فانجذب اي مددته فامتد والمراد هنا
الميل وهل الفؤاد القلب او باطنه او غشاوة فيه اقوال
والافلاذ بالمعجمة جمع فلذة بكسر الفاء وهي القطعة من
الشي والكبد على زنة الكتف وتخفف بشلها بالوجهين
والكرش تانيثها وقد يذكر والبتول بفتح الموحدة وضم المثناة
الفوقية المنقطعة الى الله تعالى عن الدنيا والمراد بها هنا فاطمة
بنت محمد الرسول النبي الامي صلوة الله وسلامه عليه
وقوله ومن مذهبي حب الديار لاهلها صدر بيت عجزه والناس
فيما يعشقون مذاهب يعني الشاعر ان محبته الاهل والاولاد
تحمله على حب ديارهم ومعاهدهم واراد المولف بالتمثيل
بذلك ان حبه لبيت النبوة حامل له على محبة اهله المنتسبين
اليه وهذا امر حسن ولم يكن مع ذلك بتعصب وتشنيع يحملان

نـ

على النقص ممن اوجب الله علينا تعظيمه من الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين والفوز النجاة والظفر
بالخير والزاد الطعام الذي يتخذ للسفر منه اي حبه
لاهل البيت بذلك لمكان نفعه وفي المحشر يجوز ان يكون ظرفا
مستقرا الزاد وفي للتعليل اي افوز بزاد كاين للمحشر
اي متخذ الاجله يعني لاجل السفر اليه وان يكون لغوا
متعلقا بافوز وفي على بابها من الظرفية فان فوزه
بذلك يكون يوم القيمة والمحشر محل الحشر وهو الجمع في
يوم المعاد والوسيلة ما يتقرب به والزلفة المقربة والبرية
الخلق وفي التسجيع بالمحشر والبشر لزوم ما لا يلزم ومن
ثم كان الاولى ضبط شين المحشر بالفتح وان سمع كسرها رعاية
للمناسبة المطلوبة والجدير بالشي الحقيق به وبين
قدير وجدير الجناس اللاحق وبالله التوفيق
وهو حسبنا ونعم الوكيل النحو في اللغة ما اسلفناه وفي
الاصطلاح علم وذا جنس يشمل كل علم باصول اي بقواعد
كلية تنطبق على الجزئيات تعرف احكامها منها كالعلم
بان كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه

سلبه الزاد



لغة

المحشر

الوسيلة

يجب جره وكذا فضل نحو علم اللغة لانه ليس علما بقواعد
كلية بل بجزئيات تعرف بالمثنات الفوقية او التحتية
بها اي بتلك الاصول احوال اللفظ العربي وكذا فضل
نحو علم الطب وغيره مما لا يعرف به ذلك من الاعراب والبناء
حال من الاحوال ومن البيان للجنس وكذا فضل نحو ما عدا
النحو من العلوم التي تتعلق بالالفاظ العربية اذ ليس فيها
ما يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث الاعراب والبناء الا
النحو فقط ثم نبه على الغرض من هذا العلم بقوله ليحترز
به عن الخطاء في التاليف اي في تركيب الالفاظ بعضها
مع بعض فعلم ان نظر النحوي في احوال اللفظ العربي من
حيث هو مركب وموضوعه اي موضوع النحو وهو ما
يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية لفظ مركب اي يكون
ذا تركيب فيصدق على مجموع المركب وعلى كل جزء من اجزائه الا ترى
انك تقول ركبت قام زيد اي جعلته ذا تركيب فيصدق المركب على
المجموع وتقول ركبت قام مع زيد وزيدا مع قام فيصدق
المركب على كل جزء من جزئيه ضرورة ان كل منهما
الفعل يصح اطلاق صيغة المفعول عليه في الجزء وقد يكون مفردا

١٦

كالاسم والفعل والحرف وقد يكون مركبا مزجيا او اضافيا
او غيره ولفظ المركب صادق على ذلك كله ولا يدفع دخول
الحرف الذي لا يقبل الاسناد قوله باسناد اصلي الا انه
صفة مركب والباء للمصاحبة اي مركب ملتبس باسناد وهو
الواقع في الجملة كقد في قد قام زيد فانه لم يباشر الاسناد لكنه مركب
كائن مع اسناد واقع في الجملة وموضوعية المركب للنحو من
حيث ما يكون فيه من اعراب وبناء لكنه ترك القيد لفهمه
مما سبق في التعريف والمراد بالاسناد الاصلي النسبة الواقعة
بين طرفي جملة فعلية او اسمية فخرج اسناد المصدر المرفوعه
وكذا اسناد لم يعتمد على نفي او استفهام من اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف الى المرفوع
بقي هنا اشكال وهو ان مما يبحث عنه في هذا العلم
المبني وهو عند المؤلف ما ناسب مبني الاصل او وقع
غير مركب والثاني ليس من عوارض المركب قطعا وقد يقال
انما يبحث عنه من حيث صلوحه الان يركب وانه على اي
حال يكون عند التركيب فتدبر قوله مركب باعتبار الارادة
ما هو اعم من التركيب بالفعل او بالقوة فالمركب اذن بمعنى المستحق



للتركيب وهو معنى مجازي يعم المركب بالفعل وهو المعنى
الحقيقي والمركب بالقوة وهو المعنى المجازي اذ كل منهما
مستحق للتركيب وعلى هذا فهو من قبيل عموم المجاز لا
من قبيل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما يتوهم
والاسناد الواقع فيما هو كلام في الحال وليس المراد به الاصلي
وما يقال ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين
الاولى ليس بكلي بل قد يتخلف ربط كلمة وهي اي الكلمة
من حيث هي لا باعتبار ربطها باخرى اذ التعريف للماهية
لا لفرد منها فعاد الضمير الى الكلمة وان كانت مقيدة لكن باعتبار
الاطلاق لفظ اي ملفوظ قرينة وان كان مجازا لكنه مشهور
فلا ينكر وقوعه في التعريف واللفظ صوت هو حرف او اكثر
وقال ابن هشام صوت يشتمل على الحروف وقدح فيه بانه
لا يشتمل الحرف الواحد كواو العطف وفائه ولام الجر
ضرورة ان الشيء لا يشتمل على نفسه وفيه نظر وقد خرج الصوت
الساذج لعدم كونه شيئا من الحروف فلا يكون لفظا واللفظ
جنس يشمل المهمل والمستعمل واحترز به عن الدوال الاربع الخط
والعقد والنصب والاشارة فانها موضوعة لمعنى وليست

قوله كانت الثانية عين الاولى اه اراد ان ال في الثانية للعهد الذكري وهو ما تقدم لمصحوبها ذكر كما هو مقرر معلوم اه

بلفظ قالوا ولا يستكملوا الاحتراز بالجنس اذا كان اخص من
الفصل بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع لمعنى
قد يكون لفظا وغير لفظ وضع اي عين للدلالة
على معنى سواء كان دالا بنفسه او بقرينة فدخل
الحقيقة والمجاز لمعنى يتعلق بوضع وهو ما يعنى
باللفظ ويراد به وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز
لان الوضع يستلزمه والا لكان عبثا ولم يقيده بالمفرد
ليخرج المركب كغلام زيد وقام عبد الله كما فعل
جماعة فكانه ذهب الى قول من راى ان المركب
غير موضوع فلا يخرج بقيد الوضع وليس بسديد عند
المحققين اذ لا مرية في ان الواضع كما وضع المفردات
وضع قانونا كليا يعرف به المركبات القياسية كما بين
ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على
الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء الكلام
فالمركب اذن موضوع بوضع كلي ولا يستقيم سلب
الوضع عنه بالكلية اخرى يتعلق بربط والكلام
يتعلق به لافادة تامة والمراد بتمام الافادة عدم الاحتياج

بعد ذكر طرفي الاسناد اليٰ غيرهما وخرج بهذا القيد جملة
الصفة في نحو جاء رجل اكرمته والصلة في نحو جاءني
الذي قام ابوه والخبر في نحو زيد ذاهب اخوه وامثال
ذلك مما يحتاج بعد ذكر طرفي الاسناد اليٰ انضمام امر اخر
اليهما وسمي اي المركب من الكلمتين المربوطة احديهما بالاخرى هو
الافادة تامة كلاما وجملة فهما لفظان مترادفان وهو ظاهر
كلام صاحب المفصل وابن الحاجب في مختصره الامالي
وجماعة وهي اي الجملة اعمّ منه حالة كونها في القول
المشهور اعمّ منه اي من الكلام جملة ولا تنعكس وعلل
اعميتها بقوله اذ هو المتضمن اسنادا اصليا وقد عرفت معناه مقصودا
لذاته لا لغيره نحو قام زيد وعمرو قاعد اذ ليس ثمة شيء خارج عن
هذا التركيب قصد الاسناد لاجله وهي اي الجملة المتضمن
اياه اي الاسناد الاصلي وان لم يكن بحذف النون جوازا
للتوفق شرطه وهي كون المضارع مجزوما بالسكون غير متصل بضمير
نصب ولا بساكن خلافا ليونس في الاخير نحو لم يك الشجاع ليفر
وان لم يكن ذلك الاسناد الاصلي مقصودا لذاته بل قصد لغيره كما في
جملة الصلة فان الاسناد الواقع فيها لم يقصد لذاته بل قصد

لاجل الموصول وكذا القول في مثلها من جملة الصفة والخبر
والحال اذا تقرر ذلك فالصفات اعني بها حالة
كونها مع مرفوعها لا كلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي
كما عرفته فيما سبق غير ان المؤلف ترك قيد عدم الاعتماد
على النفي والاستفهام ولا بد منه فيرد عليه نحو اقائم
الزيدان ومضروب اخواك اذ الصفة مع مرفوعها
في ذلك كلام وجملة والجملة التي لها محل كائن
من محال الاعراب جملة لا كلام حكم بذلك لكون اسنادها
لم يقصد لذاته كما في جملة الخبر والصفة والحال فاذا قلت
زيد ابوه منطلق كان القصد في الاصل الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا اثبات الانطلاق للاب فانه
مقصود تبعا وكذا جاءني رجل ذهب غلامه وجاء
زيد وابوه راكب فان قيل شرطوا في جملة الصفة والحال
ان يكون خبرا لا انشاء وكل خبر كلام قلنا لم يريدوا انها
خبر حال كونها صفة او حالا بل ارادوا انها كانت خبرا قبل
ذلك ولا يرد المحكية بالقول مع افادتها لتحقق الاسناد
الاصلي مقصودا لذاته لانها عندهم في حكم المفرد وكلام

في جملة ليست كذلك نعم يرد المعلق عنها في نحو
انظر أي الرجال احسن وجها والجملة التي لا محل
لها منه اي من الاعراب قسمان كلام كما في نحو قام
زيد وزيد قائم وجملة لا كلام كما في جملة الصلة
في مثل جاء الذي ابوه فاضل فاندفع الاعتراض الذي
طار في الكلمات كل مطار حيث قيل الصلة لا محل لها
فيكون كلاما وجملة وفهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها
غير مقصود لذاته ففي الكلام تناقض وقد عرفت وجه الاندفاع
وليس فيه الا جعل الاعم قسيما للاخص في الظاهر وبما قدرناه
يزول ذلك وتنقسم الصادقة على الكلام وغيره
الى فعلية وهي ما كان صدرها فعلا نحو قام زيد وضرب
اللص وكان زيد قائما ولو كانت الجملة ظرفية وهي
ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي الدار
عمرو فانه لا يصح في مثل هذا تعلقه بفعل فيكون الجملة من
قبيل الفعلية ولو كانت شرطية ظرفية نحو ان جاء زيد اكرمته
فهي ايضا فعلية وان تصدرت بحرف الشرط لان المراد
بصدر الجملة المسند والمسند اليه ولا عبرة بما سبقهما من حرف

غيره واسمية بالجر عطفا على فعلية اي وتنقسم الى فعلية
واسمية مثل زيد قائم وان عمرا جالس وانما قدم الفعلية
نظرا الى ان اصل المرفوعات الفاعل وان الاصل
في العمل الفعل وانه اقعد بالمسندية لانه لا يفارقها بخلاف
الاسم فانه يسند اليه اخرى انقسام الكلمة بالنصب على انه
مصدر فوعي اي انقساما مثل انقسام الكلمة الى اسم
وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسه او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل ودليل الحصر الاستقرائي
لا هذا التقسيم فتامل ولا تعدوها اي الاشياء المتقدمة وهي
الجملة المنقسمة الى فعلية واسمية وانواع الكلمة اي
لا يتجاوز هذه الامور لا بحاث النحوية وكان الاولى لا تعدوهن
نحو فلا تظلموا فيهن انفسكم لان المعود اليه قليل الاسم
ما استقل بالمفهومية اي كلمة استقلت فالمراد بما
الكلمة بدليل تقسيمها اولا الى اسم وفعل وحرف وتذكير الضمير
العائد اليها لان استقل عليه للفظ ما ومعنى استقلال اللفظ بالمفهومية
كفايته في مفهومية المعنى اسنده من غير حاجة الى انضمام شيء آخر اليه

فالمراد بها كلمة جنس واستقلت المفهومية فصل يخرج الحرف
لانه لا يستقل بها وعبارة النحاة المشهورة الحرف ما دل على
معنى في غيره اي لا في نفسه وضميره في غيره عائد اما الى
اللفظ بمعنى انه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ اخر اليه واما الى
المعنى بمعنى انه غير تام في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام
شيء اخر اليه فصار الحاصل انه لا يستقل بمفهومية المعنى منه مجرد الحال
من ضمير استقلت عن الزمان المعين الذي هو احد الازمنة الثلثة الماضي
والحال والمستقبل واشار اليه بذكر اللام العهدية لانه هو المعهود
بين القوم في مثل هذا المقام وذا فصل خرج به الفعل لانه وان
استقلت المفهومية لكنه لم يتجرد عن احد الازمنة الثلثة بل اقترن
به معينا ولم يخرج مثل الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق
وهو الشرب في آخره لانه وان اقترن بالزمان لكنه لا يدل على
المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصلح ان يقع ماضيا او
حالا او مستقبلا وقوله وضعا مصدر نوعي اي تجريد وضع او
مؤكد اي وضع كذلك وضعا وانما احتاج اليه ليدخل اسماء الفاعل
والمفعول لانه عند اعمالهما انهما وان اقترنا اذ ذاك بالحال والاستقبال
معينا لكن ذلك لم يجئ من قبل الوضع بل هو امر طارئ عند الاستعمال
جانبا

وكذا يدخل نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه
في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان
المعين لا يدل عليه المصدر وضعا وله اي وللاسم خواص وهي
جمع خاصة اي علامات اذا وجد شيء منها وجد الاسم ولا
يلزم من فقدها عدمه فالخاصة اذن تطرد ولا يلزم انعكاسها
وهذا بخلاف الحد فانه مطرد ومنعكس ومعنى الاطراد
يلزمه المنع فالحد اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود
فيه ومعنى الانعكاس هو معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا كان
جامعا لجميع افراد المحدود كاللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل
ويعبر عنها بال فيشمل المعرفة والموصولة والزائدة فالكل من خواص الاسم
اما المعرفة فلانها للتعيين الذات التي يدل عليها اللفظ
في نفسه بالمطابقة والفعل لا يدل على الذات بالمطابقة والحرف
لا يدل على معنى في نفسه واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما
للمعرفة صورة اعطيتا حكمها وانما قيد اللام بما ذكرناه
احترازا من نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على
الفعل واليتقصع الذي دخلت فيه اللام الموصولة على الفعل من
قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

شاذ قبيح لا يكون الا في الضرورة خلافا لابن مالك فلا رد
واليربوع حيوان معروف والنافقاء كوة في جحره يكتمها والقاصعاء
كوة اخرى اذا اتي من جهتها انفقا اي خرج من النافقاء والجحر
حفرته التي ياوي اليها والشيحة بشين معجمة مكسورة فمثناة
تحتية ساكنة فحاء مهملة فهاء تانيث شجرة كذا في القاموس والظرف
مستقر حال من الجحر والباء ظرفية او واحدة الشيح فهو نبت
فهو لغو متعلق بيستخرج والباء للاستعانة واليتقصع في محل
رفع فاعل يستخرج اي الصائد الذي يتقصع اي يقصد القاصعاء
او في محل النصب صفة ثانية لليربوع او جر صفة للجحر واقتصر
عليه في العباب مع ان فيه حذف العائد المجرور بحرف بدون شرط
اذ الاصل كما قال ومن جحره الذي يتقصع فيه اي يدخل
ولقائل ان يقول شذوذ اليتقصع لا يدفع نقض الخاصة المذكورة
به فانها لم تنص على انها خاصة باعتبار ما هو شائع مستعمل في
النثر حتى يكون وجودها في الضرورة على طريق الشذوذ فيما
ليس من محال الخاصة غير قادح والمجرى اي المستمع عليه اي على
ادخال ال الاسم على الفعل اتيه اي مجيء اللام موصولا بمعنى الذي
فكما يقال الذي يتقصع قيل اليتقصع حملا على ما هو بمعناه وههنا

خير مليء للكتاب اذ قيل فيه ومنها حروف التعريف ثم انشد البيت
وحكم بشذوذه اذ لا وجه لا يراد الشبهة باليتقصع اذ
لان ال فيه موصول اسمي لا حرف تعريف واشد هل
لا يراد لجعله اسما ولذا شدده اي شدد المتكلم به
لا انه يشير بذلك الى ما في الصحاح حيث قال وهل حرف
استفهام فاذا جعلته اسما شددته قال الخليل قلت
لابي الدقيش هل لك رغبة في ثريدة كأن ودكها
عيون الضياون فقال اشد الهل انتهى والثريدة خبز
يفت ويصب عليه مرق اللحم المطبوخ والودك دسم
اللحم والضياون جمع ضيون وهو السنور الذكر وهذا
جواب سؤال مقدر تقريره ان اللام دخلت على هل
وهي حرف فلم تطرد الخاصة وجوابه منع كونه هل هنا
حرفا بشهادة تشديد اللام كذا قرروه ولا يرد الشبهة ورودا
اصلا لان هل الحرفية مخففة اللام والمذكور هنا المشدد
هذا الذي اسلفناه مع انه اي اللفظ المذكور وهو اشد الهل
رد اي مردود اما اولا فدخول اللام ليس على الحرف لتغيره
حتى تقدم عليه بالاسماء بل هو اسم جنس اي اشد الرغبة

الضياون جمع ضيون

أو الحاجب ولم يثبت النقل في أسماء الأجناس وبتقدير ثبوته
فهو سماعي وأما ثانيا فهل لفظ ثنائي صحيح الآخر فلا يضعف
وقد يقال التشديد للوقف لا لجعله اسما فلا يرد ذا الثاني
ولا حجة في قول الجوهري إذا جعلت هل اسما شددت
لعله رآه في قول أبي الرقيش مشددا فظن التشديد
للاسمية ولا يتعين لجواز كونه للوقف على اللغة المعروفة
هذا ما لاح لي في تقرير هذا المحل والذي يظهر من تقريرهم
أن وجه الرد لهذا اللفظ كونه لم يثبت عن فصيح يعتد
بكلامه فلا يقبل النقض به والجر بالكسر عطفا على مجرور الكاف
من قولهم كاللام والمراد به ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة
أو ياء واختص به الاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب
حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدة
منها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر فأعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب وحرفه بالكسر أيضا عطفا على
الكاف أو الجر ووجه الاختصاص أن أثره لا يكون إلا في الاسم اللام ص
فلم يدخل على غيره ضرورة ولا اعتراض بقول أبي حيان أن الباء
في كتبت اليه بان قم زائدة ونحوه تيسيرا لانه وهم أحرف الجر زائدا
نعم غلط

أو غيره لا يدخل إلا على اسم أو ما في تأويله ونعم الولد في
قول أعرابي بشر بمولودة وقيل له نعم المولودة فقال
والله ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير في قولهم نعم السير على
بئس العير والسير شيء يقد من الجلد ويجعل على عنق
البهيمة والعير بفتح العين وسكون المثناة التحتية الحمار أهليا
أو وحشيا وهو مثل يضرب لمن ينال الأمر المحمود بواسطة
أمر مذموم لفظ محذوف الموصوف وذا خبر عن نعم الولد وعلى
بئس العير أو خبر لأحدهما وخبر الآخر محذوف والأصل ما هي
بولد نعم الولد أي مقول فيه ذلك وعلى عير بئس العير
أي مقول فيه ذلك فلم يدخل حرف الجر في التحقيق إلا على
اسم وقطاع الاعتراض بدخولها على الفعل صورة حتى أورد
النقض به وقوله على خلاف فيه يتعلق بالجر وعلى للمصاحبة
وضمير فيه يعود إلى ما ذكر من فعلي المدح والذم يشير إلى دفع الاعتراض
بوجه آخر وهو أن ثم من النحاة من خالف في فعلية هاتين الكلمتين وحكم
باسميتهما وهم الكوفيون وكان مقتضى ترتيب البحث أن يجاب
بذلك ثم بذلك فيقال لا نسلم فعليتهما لأنهما اسمان كما قاله جماعة سلمنا
أنهما فعلان ولكن لا نسلم دخول حرف الجر عليهما بل إنما دخل على اسم

محذوف وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة
او حيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن او في نحو منا ظعن ومنا
اقام وفي قوم منا يفضلها اي فريق ظعن وفريق اقام واحد
يفضلها على ما يجي في باب النعت وكلا الامرين منتفيا في
المثالين والتنوين بالجر عطفا على الخاصة الاولى او الاخيرة
غيرها اي غير التنوين الذي يوتى به للترنم وهو ما يلحق
الروي المتحرك وغير التنوين الغالي وهو ما يلحق الروي
الساكن الصحيح فان هذين لا اختصاص لهما بالاسم لان
الروي قد يكون بعض اسم او فعل او حرف وما عداهما يختص
به فتنوين التمكن لانه وضع للدلالة على رسوخ قدم الكلمة
في الاسمية اي لم يشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من
الصرف وتنوين التنكير لانه في بعض المبنيات للفرق بين
معرفتها ونكرتها والفعل ليس فيه الامران حتى يفرق بينهما
وكذا الحرف وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع المونث
السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا لا يتحقق في غير الاسم
وتنوين العوض لانه يكون عوضا عن المضاف اليه كيومئذ والمضاف ليس
الا اسما فان قلت قد يعوض عما يعل بالحذف كجوار والفعل قد

يشارك الاسم في ذلك كلم يرم ولم يغز فلم خصوا تنوين
العوض عن الاعلال بالاسم قلت لما ثبت الاختصاص
بما يعوض عن المضاف اليه لما مر حملوا هذا عليه وقطعوا
عن الفعل وعلى لو في قول الشاعر الام على لو ولو كنت
عالما باذيال لو لم تفتني اوايله كاشف الهل اي كالكلام
فيه سوال وجواب فانه يقال دخل غير التنوين الترنم والغالي على لو
الحرفية فلم تطرد الخاصية فيجاب بانه انما دخل على اسم بشهادة
تشديد الواو وقد عرفت ان الشبهة غير موجهة لان المذكور
لو المشددة ولو الحرفية لا تشديد فيها فاني يتجه الايراد ومعنى
البيت الى متى الام على العجلة في الامور التي تحوجني الى ان اقول
لو كان كذا لم يكن كذا والملام غير متجه لان تلك الامور مغيبة لا
يظهر الا بعد وقوعها ولو كنت عالما بعواقبها لم تفتني اوائلها
وهذا ينظر الى قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من
الخير وما مسني السوء والاسناد اليه بالجر عطفا على
الاول والاخر والمراد بالاسناد اليه الاخبار عنه اما في الحال
كما في قام زيد وزيد قائم او في الاصل كما في بعث واضرب
وهل قام زيد قال الرضي وكذا اضرب الانشاء ماخوذ من تضرب بالاتفاق

وقياس لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل
الطلبية فتحقق بحذف اللام وحذف حرف المضارعة
لكثرة الاستعمال فظهر وجه الاختصار لان الاخبار عن الشيء
انما يكون عن لفظ دال بالمطابقة على مفهوم مستقل والفعل
لا يدل على المفهوم المستقل وهو الحدث بالمطابقة بل بالتضمن والحرف
لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية اصلا وتسمع بالمعيدي
في قولهم في المثل المشهور فتسمع بالمعيدي خير من ان تراه يضرب
لمن سمع صيته وذكره بين الناس فاذا رآه ازدرى مرآه والمعيدي
تصغير المعدي منسوب الى معد فخفف الدال استثقالا للتشديد
مع ياء التصغير محمول على حذف ان والاصل ان تسمع فالاسناد
انما هو الى اسم بحسب التاويل الى فعل محمول على اقامة الفعل
مقام المصدر بدون ارتكاب حذف الحرف المصدري كالهو
في قول الشاعر وقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الاصباح آثر ذي
اثيرة ذي قال في العباب لا يجوز ان يكون محمولا على حذف ان
كما في البيت الاول لان قولهم ما تشاء سوال عما يشاؤه في الحال ظاهرا فينبغي
ان يكون الجواب ايضا بما يشاء في الحال لا في المستقبل ليطابق الجواب السوال
ولو كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا ومعنى آثر ذي اثير اول كل
اغاز كار شب



شيء انتهى قلت وفيه نظر لان حالية تشاء لا تقتضي حالية
مفعوله ايضا لجواز تعلق المشية الواقعة حالا بما هو مستقبل
كما في قولك اشاء الان السفر غدا وقولك اتبيت للصوم انوي
شب نيت كند
صوم غد فالنية واقعة في الحال ليلا ومتعلقها انما يقع بعد
ذلك اذا وجد زمن الصوم فلم لا يجوز ان يكون المعنى في
البيت اي امر من الامور الاستقبالية تشاء الان فلا يكون
تقدير ان منافيا للمطابقة سلمنا حالية الامر من تشاء ومتعلقه
لكن لا نسلم ان ذلك يستدعي تنزيله لهو منزلة المفرد
ولم لا يكون جملة باقية على جملتها ومعناه اشاء اللهو بقرينة
السوال هذا من باب التعبير بالفعل عن ارادته وهو كثير
واميلح اي كاميلح في قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا من هؤليائكن الضال والسمر عطوف تناولن والضال
يضاد معجمه من شجر السدر والسمر كعضد شجر ايضا يعني
ان هذا مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر فصغر ولولا ذلك
لم يدخله تصغير اذ هو من خصائص الاسماء وبعضهم يعتذر بان
التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات على معنى الشفقة
نحو يا بني فهو مما وضع بغير محله كثناء قامت هند واذا قيل لهم

امثال الاسناد فيه الى اللفظ واذا قيل لهم هذا
للفظ والممنوع الاسناد الى المعنى وهو مفقود في الآية
فلا يرد على قولهم الاسناد الى الشي يقتضي اسميته
وهذا جنوح من المولف الى راي ابن مالك في التفريق بين
الاسناد المعنوي واللفظي حيث جعل الاول هو المختص
بالاسم والثاني يصلح للكلم الثلاث وللجملة ايضا فعنده
ان ضرب في نحو ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار
عنه بحسب لفظه لا ينافيها وكذا من في من حرف جر وكذا
جملة المخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
باقية على جمليتها والاخبار عنها باعتبار اللفظ والمحققون
على ان الاسناد كله معنوي وان كل لفظ وضع بازاء معنى
اسما او فعلا او حرفا او جملة فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ
وسياتي فيه كلام فان قلت جوز هشام وثعلب وجماعة كون
الفاعل جملة نحو يعجبني تقوم وليس المراد اللفظ قطعا قلت هو
محمول على تسمع بالمعيدي اي يعجبني قيامك فاقيم الفعل مقام المصدر وكونه
بالجر عطفا على الاول والاخير مضافا بتقدير الحرف نحو غلام زيد وخاتم
فضة ومكر الليل واحترز بهذا من ان يكون الحرف مذكورا فلا يلزم كون المضاف

اسما بل قد يكون فعلا نحو مررت بزيد يؤيده قول الكافية في بحث
الحروف حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه والحق
ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح الزمخشري وغيره فاذا
قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعول له ليس ملحقا الا بالاسم
ومن حيث هو مضاف الى زيد مؤول اي بمرور مضاف وكونه مضافا
اليه منسوبا لغير ظرف اي لمضاف غير ظرف يعني انه اذا كان مضافا
اليه والمضاف ليس ظرفا ولا ما يذكر معه كان ذلك علامة على اسمية
المضاف اليه ولو حذفت اللام ورفع غير على انه نائب عن الفاعل لكان
حسنا واحترز بذلك من ان يضاف الى اللفظ ظرف زماني
نحو والسلام علي يوم ولدت او مكاني نحو من حيث خرجت
فلا يختص ذلك بالاسم بل قد يوجد في غيره كما رايت قلت وذا لا
يشمل نحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو هذا يوم
لا ينطقون ففي العبارة قصور وآية بالجر عطفا على ظرف وكذا
بالفتح بناء على انه غير منصرف اذ المراد بهذا اللفظ فهو علم مختتم
بتاء التانيث ولكن صرفه للتناسب اي وآية المراد بها العلامة كقول
الشاعر بآية يُقْدِمون الخيلَ شُعْثاً كأنّ على سنابكها مُداما
اي بقدومها مخبرة بان على اطراف مقدم حوافرها

خبر المائها من الاثم وهذا قول سيبويه في جواز اضافة اية
الى الجملة وانكره ابن جني مدعيا انها لا تضاف الا الى المفرد
نحو ان اية لكن وان ما في البيت تقديرها المصدر وسيأتي
ان شاء الله تعالى في ذلك كلام في باب الاضافة **وذي** التي بمعنى صاحب
حالة كونها **في بذي تسلم** من قولهم اذهب بذي تسلم وقولهم
لا بذي تسلم ما كان كذا وانما قيد بذلك ليشير الى شروط اضافتها الى
الجملة وهي كونها مجرورة بالباء وكون الباء متعلقة اما باذهب كما في
الاول او باقسم محذوفا كما في الثاني وكون الجملة المضاف اليها
فعلية وكون فعلها تسلم مسندا الى ضمير المخاطب فخرج نحو اذهب
بذي تسلم بضاعتك والباء في المثال الاول ظرفية وذي صفة
لزمن محذوف اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في
وقت هو مظنة السلامة وفي المثال الثاني قسمية والمعنى لا
وصاحب سلامتك اي الذي يسلمك وهو الله تعالى وهذا قسم
يستعطف به المخاطب ليقبل القول المحلوف عليه ولا يمتنع
ان يكون الباء في المثال الاول للقسم ايضا ويكون القسم استعطافيا
نحو افعل كذا بالله وقد فات المؤلف عد كلمتين فيما يضاف
الى الجملة كقوله كرسنا الذين سالمتموه ناووا قلم فلا يكن منكم للخلاف

جنوح وريث بمعنى البطو كقوله خليلي رفقا ريث اقضي
لبانة من العرصات المذكرات عهودا اي رفقا زمن البطو
قضائي حاجة وعد قول وقائل من ذلك كما ظن ابن هشام نحو
قول ابا للرجال وقائل كيف انت غير سديد لان الجملة في ذلك
مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد فلا ينبغي عدها في هذا
المقام لانهما ليسا مما الكلام فيه **وابن جلا** في قول سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا، متى اضع العمامة تعرفوني وما
احسن قول بعض فضلاء الاسكندرية مضمنا لصدر هذا البيت
جلا سواك ثغرك خير ثغر، فحل بذلك واكتسب المزايا وانشد صحبه
بيتها وفخرا انا ابن جلا وطلاع الثنايا **فيمن لم يجعله علما**
كبنع الولد وذا جواب لسؤال مقدر تقديره ان يقال قد سمع اضافة
ابن الى الجملة وهو غير تلك الامور الثلاثة فلا وجه لتخصيصها
والجواب ان جلا في البيت علم اما على انه فعل خال
من الضمير ومنع الصرف عملا بقول عيسى ابن عمر او على انه
متحمل للضمير فهو جملة مسمى بها وعلى كل منهما فذا
واما في راي من لم يجعله علما فهو كابن ام الولد اي محذوف
الموصوف يعني انا ابن رجل جلا الامور اي وضحها

واصناف بالرفع عطفا علي الخواص قال الجوهري والصنف
النوع والصنف بالفتح لغة فيه والمنطقيون يقولون
هو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي والرومي
ورسموه بانه كلي يقال عليه وعلي غيره الجنس في جواب ما هو
قولا غير اولي كما اذا سئل عن التركي والفرس بما هو فان
الجواب يكون بالحيوان ولا يخفي ان قول الجنس عليه ليس باوليا
بل بواسطة حمل النوع عليه هذا معني ما في القطبي
اسم الجنس وهو ما وضع لشيء وشبهه المشارك له في الحقيقة
ذهنا كالشمس او ذهنا وخارجا كالاسد فلا يرد شيء من المعارف
اما العلم فواضح واما غيره فلان مثل هو وهذا والذي وغيرها
لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه يصح الاشارة بمثل هذا
الي الانسان والجماد ويعود الضمير الي كل منهما في الافراد والتثنية
بصيغة واحدة وفي الجمع في بعض الصور وكذا البواقي وقول
ابن الحاجب رحمة الله عليه الصحيح ان يقال اسم الجنس
ما علق علي شيء لا بعينه فيه نظر اذ لم يبق فرق بينه
وبين النكرة والفرق ظاهر لان الاسم انما يكون نكرة باعتبار عدم
تعيين مدلوله وانما يكون اسم الجنس باعتبار اطلاقه علي المتعدد



في الحقيقة وهذان الاعتباران مختلفان ولكان
تجعل قوله اسم الجنس ما وضع جملة استينافية
جواب سوال مقدر كانه لما قيل واصناف قيل ما الاصناف
وما حقيقة كل منها فقيل اسم الجنس كذا العلم كذا المضمر
كذا ففهم ان هذه الاشياء اصناف وان حقائقها ما حمل
عليها فاسم الجنس ما عرفته كان اسم عين وهو ما يقوم
بنفسه جامدا وهو ما ليس بمشتق كرجل او مشتقا وهو
الدال علي موصوف مصوغا من مصدر مستعمل كقائم
ومضروب وحسن وافضل او من مصدر مقدر كربعة
او اسم معني وهو ما لا يقوم بنفسه كائنا كذلك اي كما
ذكر من الجامد والمشتق فالاول كعلم وجهل والثاني
كمفهوم ومضمر العلم ما وضع او غلب لشيء معين ولم
يتناول شبهه فما وضع لشيء جنس يشمل اسم الجنس
وغيره ومعين فصل يخرج اسم الجنس ولم يتناول
شبهه اي بحسب الوضع يخرج ما عدا العلم
من المعارف اذ كل منها يتناول بحسب الوضع شبهه
الا يري انك اذا قلت انت مخاطبا لزيد صح ان تقول

وانت مخاطب العمرو وكذا اذا قلت هذا مشيرا الى زيد صح ان
يقول وهذا مشيرا الى عمرو وكذا البواقي وانما قال او غلب
ليشمل ما كانت علميته بالغلبة الاتفاقية لا بالوضع
المقصود كابن عمر فانه غلب على عبد الله دون ساير
ابناء عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وانما لم يقل بوضع واحد
كما فعل ابن الحاجب في الكافية لان هذا القيد لم يذكر
للاحتراز بل لدفع الوهم فلا حاجة له في التحقيق اذا عرفت
حقيقة العلم **فكنية** اي فهو كنية **ان تصدر باب**
كاب القاسم **او ام** كام حبيبة **او ابن** كابن قترة بكسر القاف
وسكون المثناة الفوقية لحية صغيرة خبيثة **ونحوه**
اي وبنت كبنت طبق وهي حية اذا نامت استدارت
كالطبق وهما كنوا عن الداهية فقالوا اخذته
بنات طبق والمشهور ان الكنية علم اضافي صدر باب او ام
ولم يتعرضوا الى تصديرها بابن او بنت لكن ما ارتضى ذكره المولى
ولقب ان تضمن مدحا كصدر الافاضل وفخر الاسلام وساير
ما اشتهر في هذا الاعصار من الاسماء التي فيها اضافة الى الدين كجلال
الدين وقطب الدين **او ذما** كونقة او بطة فان هذه

الكلب م النحر البابره
البطر ... والبطر واحد

اشياء مذمومة في العادة وينبغي ان يزاد ولم يصدر باب
او ام خروجا من التداخل فان الكنية قد تتضمن مدحا
كابي الخير وابي الفضل وذما كابي الشر وابي جهل وقول
الرضي انها لا يعظم المكني بمعناها غير مسلم الا ترى الى قول الشاعر
حمدت ابا المحاسن كي اراه فلما ان رايت فداه ولم ار من
بنيه ابنا له دينا، تمنيت ابا المحاسن كي اراه بشوق
كاد يجرعني اليه، فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من معناها
الاصلي وسلبه عن المكني بها **والا** اي وان لا يتصدر العلم
باب او ام او ابن او نحوه ولم يتضمن مدحا او ذما **فاسم** كزيد
وجعفر واذا اجتمع هو واللقب فالغالب تقديم الاسم لكون
اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى
به اولا لاغنى عن الاسم وربما قدم اللقب وقد اجتمعا في قوله
انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب
بين الكنية وغيرها قال اقسم بالله ابو حفص عمر وقال حسان
وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو
وهو اي الاسم اعني العلم **مفرد او مضاف** ومفرد حال
من الضمير النائب اي يضاف حال كونه مفردا **الى اللقب**

بشرط كون اللقب مفردا ايضا وهو قيد لا بد منه اخلّ به
المؤلف وذلك نحو سعيد كرز براء وزاء وهو كالخرج زنةً
ومعنى وفي القاموس انه خرج الراعي وانما صحت الاضافة
مع انه لا يضاف اسم لمساويه لتاويل الاول بالمسمى والثاني
باللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني مسمى هذا اللفظ
ولم يعكس لعدم صحة الاسناد حينئذ كذا قيل اولا ولا شك
ان العكس صحيح بل متعين في مثل سعيد كرز مرفوع بجار فلوجه
ان يستعمل في كل تركيب ما يليق به **وقوله يتبين** اسم به باللقب
فيتبع على انه بدل او عطف بيان او تقطع الى الرفع باضمار
مبتداء والى النصب باضمار فعل واعلم ان مشهور مذهب البصريين
وجوب الاضافة في نحو سعيد كرز وذهب الكوفيون وبعض
البصريين الى ما ذكرناه من جواز الاتباع والقطع ويشهد
له ما سمع في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان لضخامة عينيه
حيث قيل هذا يحيى عينان وهو قاطع بعدم الاضافة
ودعوى انه جار على لغة من يلزم المثنى الالف
مطلقا تبطل بانه قد سمع فيه رأيت يحيى عينين
ومررت بيحيى عينين نص عليه ابو حيان فيما كتبه على الالفية

ومضافا عطفا على مفردا اي وهو اعنيه مضافا يبين
اي يفسر باللقب اما على الاتباع بوجهيه او القطع
بوجهيه ولكن جعل مضافا حالا من ضمير يبين كما
في قوله وهو مفرد يضاف وقوله **فقط** اي اذا اوصلت
الى التبيين فقط اي فانتهِ عن غيره والمعنى انه لا يضاف
كما كان في الوجه الاول لان ذي الاضافة تعذر اضافته
من حيث هو مضاف ومضاف اليه الى شيء آخر وفي قوله
مضافا مسامحة من جهة ان المضاف في عبد الله مثلا هو
الجزء الاول والاسم مجموعهما لا الاسم الاول وحده والعبارة
المحررة ان يقول وذا اضافة **وايضا** وهو مصدر آض
اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله
وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها وذلك لانه قدم
الاخبار عن اقسام العلم الى كنية ولقب واسم وذكر
طرفا من الاحكام ثم استانف تقسيما اخر فكانه يقول فارجع
الى الاخبار عن اقسام العلم رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت
فيكون مفعولا مطلقا او التقدير واخبر ايضا واذكر
ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم اي واقول حالة كوني

راجعا الي الاشعب من العلم اما منقول وهو ما استعمل قبل العلمية
لغيرها عن مفرد اي كلمة واحدة اسم عين كثور واسد
واسم معنى كفضل واياس وصفة كحاتم علم الجواد المشهور
ونائلة علم صنم وقد استبان لك ان الاسم يستعمل على ثلثة
انحاء قسم للمعنى الحرف وقسم للكنية واللقب وقسم
للصفة وصوت كببة وهو لقب لعبد الله بن الحارث
بن نوفل وببة حكاية لصوت الصغير ويقال ان امه
قالت وهي ترقصه طفلا لانكحن ببه جارية خدبه
مكرمة محبه تجب اهل الكعبة الخدب بخاء معجمة مكسورة
ودال مهملة مفتوحة وموحدة مشددة السمينة وتجب بالجيم
اي تغلب اهل الكعبة حسنا وملاحة او فعل ماض
كشمر اسم فرس وكعسب اسم رجل نقل من قولهم كعسب الرجل
اذا مشى مشيا سريعا مقاربا خطاه وهو منصرف عند
الاكثرين كما سياتي ومضارع كتغلب ويشكر وامر
بكسر الهمزة والميم ان المسموع في الامر الضم اما لان مضارعه
فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين ومضمومها كما قال
ابن الحاجب ولان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل

نحو شمس بضم الشين في شمس ابن مالك كما قال الرضي
واصمت علم لبرية معينة او علم جنس لمكان قفر خالي
بقطع الهمزة الواقعة في اول فعل الامر ليدل القطع
على النقل فيكون تغيير اللفظ دليلا على تغيير المعنى
دلالته اي دلالة مثل دالته وقطع الهمزة في يا الله
على التجرد اي تجرد الالف واللام عما كانا عليه من معنى
التعريف وجعلهما للعوض عن الفاء المحذوف اذ الاصل اله
فحذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وصار كجزء الكلمة
وقطعت الهمزة للايذان بالتجرد للعوضية حتى لا
يستكره اجتماع حرف النداء واللام ولو بقيا على اصلها
لسقطت الهمزة وصلا في الدرج اذ همزة ال المعرفة
همزة وصل فوقع الامر المستكره واعلم ان المنصوص
في نحو اردد فعل امر من رد انه اذا سمي به ينقل
حركة عينه الى الفاء فيستغني عن همزة الوصل
فتحذف ويقال رد فهذا فعل امر مفتتح بهمزة وصل ولم يقطع
عند النقل الى الاسمية بل حذفت ... وقد يجاب بان المراد
قطع الهمزة ان ثبتت ولذا تقطع همزة الوصل في كل فعل سمي به

للعلة المتقدمة وهي الايذان من اول الامر بالنقل ولان الاقيس في همزات
الاسماء والاكثر فيها القطع وقد صار هذا اللفظ المنقول بالعلمية
اسما فالحق بالاعم الاغلب فيه بخلاف الاسم الذي فيه همزة وصل
فانه اذا جعل علما لا تقطع فرقا بين المنقول عن الاسم والمنقول
عن الفعل وخص الاول بالقطع لتخالف المنقول اليه من حيث الفعلية
والاسمية بخلاف الثاني ولا اعرف خلافا في ذلك الا ما حكي
عن ابن الطراوة من شيوخ الاندلسية من وجوب القطع
فيه ورد بنحو عبد الله علما او منقول عن مركب جملة
بتسكين الميم نسبة الجملة نحو شاب قرناها وبرق نحره
وتابط شرا قالوا ولم يسمع النقل عن الجملة الا في الفعلية
ولكنهم اجازوه في الاسمية بالقياس او مركب من اسم وصوت
كسيبويه ونفطويه وقد ظهر ان هذا الظرف لغو متعلق
بمحذوف معطوف على مركب المتقدم ولا غبار عليه وفي بعض
الحواشي انه معطوف على جملة من حيث المعنى اذ المراد
مركب من فعل وفاعل والتقدير عن مركب من فعل وفاعل او
من اسم وصوت وهو تكلف لا داعي اليه او مركب متضمن للحرف
كخمسة عشر او مركب اضافي كعبد الله وامرء القيس او مركب اخر غيره

اي غير المركبات المتقدمة وهو المركب المزجي كبعلبك
وحضرموت فغير الاخرين وهما الاضافي والمزجي
فقط محكي فيثبت له بعد التسمية ما كان ثابتا له
قبلها تقول هؤلاء شاب قرناها وسيبويه وخمسة
عشر وكذا حالهن نصبا وجرا على خلاف اي
مع خلاف في الثالث وهو المركب المتضمن للحرف
نحو خمسة عشر فبعضهم يقول بحكايته كما مر ويقول
يعرب غير منصرف او مرتجل بالرفع عطفا على قوله
فيما تقدم منقول اي العلم اما منقول او مرتجل وهو الذي لم
يستعمل قبل العلمية لغيرها كسعاد وادد من قولهم
ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وارتجل الامر كانه
فعله على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه قياسي صفة
مرتجل وخبر المبتدا محذوف ان طابق الاصول اي وافق
القواعد المقررة في امثاله من النكرات كسعاد فانه كغراب
وامثلته كثيرة والا يطابق الاصول فشاذ اي فهو شاذ نحو
محبب وقياسه الادغام لالتقاء م ح ب ونحو موهب اسم رجل
وموظب اسم مكان بفتح الهاء والظاء المعجمة والقياس الكسر لان ذلك

حكم كل معتل فائه واو وعينه صحيح نحو موعد وكذا معدي كرب
بكسر الدال وقياسه الفتح لاعتلال لامه وحيوة وقياسه حية
بالقلب والادغام وقلت ظاهر تقسيم المؤلف العلم الي المنقول
والمرتجل انه تقسيم حاصر بمعني ان كل علم لا يخلو عن احدهما وفيه
نظر فان العلم بالغلبة كابن عمر وابن عباس ليس بمنقول ولا مرتجل الا ان
اراد بالمنقول ما هو علم بالوضع لا بالغلبة فيستقيم ثم هو اي العلم
وهذا تقسيم اخر له وكانه اتي بثم تنبيها علي تراخي هذا التقسيم
عن تقسيمي المتقدمين لما اشتمل عليه من المباحث النفيسة اما
موضوع لشخص معين كزيد وعمرو او موضوع لجنس وهو الماهية
المعينة الحاضرة في الذهن من حيث تعينها وحضورها كاسامة
للاسد فان قلت فهو اذن كالمعرف بال الحضورية فهل
بينهما من فرق قلت نعم لان الاشارة الي حضور المسمي في نحو اسامة
بجوهر اللفظ وفي نحو الاسد بامر خارج عنه وهو الاداة
وبعضهم يري انه تقديري لا حقيقي بناء علي انا حكمنا بعلمية
اسامة مثلا حين وجدناهم عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف
ومن دخول ال ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة
اجرا من ثعالة وجوزوا مجيء الحال منه في قولهم هذا اسامة

مقبلا ولغيته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا
بانه نكرة لشياعه في افراد جنس الاسد وهذا من باب
الاستدلال بالاثر علي المؤثر كما في العدل التقديري سواء كان اسم
عين بالنصب علي انه خبر لكان محذوفة نحو اسامة للاسد
وثعالة للثعلب وابي جعدة للذيب وام عريط للعقرب
او اسم معني حدث اي مصدر كسبحان علم للتسبيح بمعني
التنزيه لا بمعني قول سبحان الله وصرح ابن الحاجب بانه
اذا كان مضافا لا يكون علما اذ العلم لا يضاف وفيه نظر لان
العلمية انما تنافيها اضافة التعريف كما في زيد المعارك وحيث
يؤول العلم بواحد من الامة في حاتم طيئ وعنترة عبس فلا فلم
لا يكون في سبحان الله كذلك وعشية ممنوعات الصرف في قول
العرب فلان ياتينا فينة اي الحين بعد الحين ويتعهدنا غدوة
وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء فمنعت
الصرف من حيث جعلت اعلاما جنسية وكل استعمالها
معرفة منكرة مصروفة وكذا سحر في نحو جئتك يوم الجمعة
سحر وذلك اذا اريد به سحر يوم بعينه احترازا من نحو جئناهم
بسحر واستعمل ظرفا احترازا من نحو طاب السحر سحر ليلتنا جرد

اوقات بالجر عطفا علي حدث وذلك كغدوة وبكرة وعشية

فيكون نكرة ثم يضاف ليصير
معرفة والا فالاضافة
انبيانية كما مر

من ال والاضافة احترازا من نحو جئتك يوم الجمعة السحر او
سحره فاذا اتفقت في سحر تلك القيود فهو معرفة معدول
عن السحر علم جنس كما في تلك الالفاظ وقال صدر الافاضل هو مبني
لتضمنه معنى اللام واعترض اولا فلو كان مبنيا لبني على غير الفتح
لئلا يتوهم الاعراب كما فعل في قبل وبعد والمنادى المفرد المعرفة
واما ثانيا فبناؤه عارض ومقتضاه جواز الاعراب كما في حين
عاتبت المشيب وهو لا يقول به واما ثالثا فلان منع الصرف
اسهل من البناء لانه ابعد من الاصل فيعتقد فيه العدل
لا التضمين والفرق بينهما ان التضمين استعمال الكلمة في معناه
الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير الصيغة مع بقاء
المعنى فعند الجماعة ان سحر المذكور مغير عن لفظ السحر مع بقاء المعنى
وعند صدر الافاضل انه مستعمل في معناه الاصلي مزيدا عليه معنى
حرف التعريف او عدد بالجر ايضا عطفا على حدثا او وقت
عند ارادة مجرد نفسه من غير ارادة للمعدود نحو ستة
ضعف ثلثة غير منصرفين هذا الذي قلناه من الحكم بعلمية
العدد عند هذه الارادة على راي ذهب اليه ابن حني في الخصائص
الصناعة وجاروا الله في بعض نسخ المفصل ووجه القول



بالعلمية انك لو لم تحكم بها في نحو المثال المذكور لكنت مبتدأ
بالنكرة بلا مخصص واستضعفه ابن الحاجب من حيث انه
يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من
نكرة الا يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل
رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص بواحد
من جنسها فمسوغ الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم او كناية بالنصب
عطفا على اسم عين اي او كان كناية عن مؤنث عاقلة معينة
وقال ابن الحاجب هما علمان لا الاعلام الاناسي وهي من باب اسامة
لانها تطلق على كل علم منها فهي موضوعة لحقيقة اعلام من
يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان الجنس الاسد حقيقة
ذهنية وضع لها اسامة ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية
تقول قال زيد جاءني فلان ابتداء عن غير حكاية قلت نازعه
ابن هشام في الاول بانهما لو كانا علمين للاعلام لكان
معنى جاءني فلان وفلانة جاءني هذان اللفظان وهو
باطل فليس ذلك كجاء زيد لان المراد بزيد مسماه وهو ذات
بخلاف فلان وفلانة فان مسماهما لفظ عند فيمكن ان يدفع
بانه لما كان المراد في جاء زيد جاء مسمى زيد يكون المراد

الاناسي كفلان كناية
عن مذكر عاقل معين
وفلانة كناية عن

في جانبي فلان وفلانة جاء مسمى بهما وقد ذكرناه في شرح التسهيل
وان عين في الثاني بان ابن السكيت قال اذا كني عن الاسم
قلت لقيت فلانا وهو مخالف لقوله لم يثبت استعماله الا في الحكاية
او كان وزنا للفظ آخر واذا كان كذلك فله حكم موزونه ان
كان وزنا لفعل فيجب حينئذ حكاية الحال التي كان عليها موزونه
ايذانا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له في الصرف وما في تركيب فعول
استفعل نعت لمصدر ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع لفعل
او كان كناية عن الموزون كفعلة لم تمر اواكبها في قول المتنبي
يرثي خولة اخت سيف الدولة كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار
بكر ولم تخلع ولم تهب فمنع فعلة الصرف لان موزونه خولة وهو
غير منصرف هذا مذهب سيبويه وقال المازني ليس في فعلة علمية
فينبغي صرفه وهذا منه نظر الى لفظ الكناية لا الى موزونها المكنى
عنه ولا يقال المتنبي لا يحتج بكلامه في العربية فكيف اورده المؤلف
لانا نقول انما ذكره مثالا لا دليلا وهذا كما فعل الفارسي في
الايضاح حيث انشد قول ابي تمام من كان مرعى عزمه وهمومه
روض الاماني لم يزل مهزولا او نفسه بالجر عطفا على موزونه
يعني ان له حكم نفسه ان كان موضوعا لجنس او وزن

لا لفرد معين فيعتبر حكم نفسه في الصرف وتركه بحسب فقدان المانع
ووجوده تقول فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف وفعلان
الذي مؤنثه فعلانة منصرف فهذا مما اريد به الجنس وقد اعتبر
حكم نفسه فلم تصرف فعلان في الموضعين لوجود العلمية والزيادة
ولو اعتبرت الموزون لصرفت الثاني وتقول كل افعل اذا كان
صفة لا ينصرف فاعتبرت في افعل هنا حكم نفسه فصرفته لانه
ليس بوصف لان المراد منه كل ما كان على هذا المثال ولا بعلم
لدخول كل عليه او هو كالاول وهو ماله حكم موزونه
في راي ذهب اليه الزمخشري وارتضاه الرضي قال لكونه
منقولا من معنى الى معنى آخر وهو الوزن او مرتجلا له ومثل
الثاني في راي آخر ان ذكر مع موزونه وهو راي الاكثرين
لانه ليس كالعلم منقولا الى مدلول آخر هو الموزون او مرتجلا لان
افعل في قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون
بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون
وقد عرفت ان الرضي قرر كونه منقولا الى مدلول آخر
هو الوزن ثم اخذ المؤلف يفرع على الرايين فقال فيمنع
من الصرف فعلة في قولك فعلة وزن طلحة وافق

اي الوزن الذي ذكر مع موزونه

بعضهم بعضا على ذلك وفاقا أما من ذهب الى الاول فاجراه
مجرى موزونه وموزونه ممنوع من الصرف فليكن هذا كذلك
واما من ذهب الى الثاني فظاهر لان فيه العلمية والتانيث
ومنع افعل في قولك افعل وزن اصبع خالف بعضهم
بعضا في ذلك خلافا فمن جعل له حكم موزونه صرفه لان اصبعا
منصرف ومن جعل له حكم نفسه منعه الصرف للعلمية والوزن
وتنوين مفاعلة في قولك فاعل مفاعلة وزن ضاربة
مضاربة للتمكن وهو الصرف على الراي الاول الذي
ينظر صاحبه الى حكم الموزون لانه منصرف وهو ظاهر وللمقابلة
على الراي الثاني الثاني الذي يجعل صاحبه للوزن
حكم نفسه فليس تنوين الصرف قطعا لان الوزن هنا وهو
مفاعلة غير منصرف للعلمية والتانيث فدخل التنوين
فيه للمقابلة اي ليكون تنوينه مقابلا للتنوين الذي
في الموزون وهذا مخالف لقولهم تنوين المقابلة هو
اللاحق بجمع المونث السالم في مقابلة نون الجمع المذكر السالم
وقوله لاطراده اي لاطراد التنوين في الموزون
جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال لو كان طلب المقابلة



بين الزنة والموزون معتبرا لكون افعل في قولك افعل
وزن اصبع ويسبن فليس وتقرير الجواب بابداء الفرق
وذلك ان التنوين مطرد في جميع صور ما يوزن بمفاعلة
من ذلك فاعل مفاعلة اذ لم يرد الا منصرفا بخلاف موزون
افعل فانه قد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه علما فلم
يطرد ولا يلزم من طلب المقابلة بالنسبة الى ما اطرد
طلبها بالنسبة الى ما لم يطرد واعلم ان استعمال هذه
الامثلة التي يوزن بها امر اصطلح عليه النحاة من غير
ان يقع ذلك في كلام العرب وكذا حكموا بان كل كلمة يقصد
بها لفظها دون معناها فهي علم لذلك اللفظ كما مر نحو اين
كلمة استفهام وضرب فعل ماض قال الرضي لان مثل هذا
موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل
من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الشريف
الجرجاني في شرح المفتاح انما كان مثل هذا معرفة لانه بمعنى
هذا اللفظ فهو كالعلم في تعيين المراد وتشخيصه ولو كان
علما حقيقة للزم ان يكون المهملات اذا اريد بها انفسها
موضوعة كذلك وهو مما لا يلتفت اليه وفيه نظر اما اولا

قلت

فلا نزاع ان اللفظ اذا اريد به نفسه معرفة ولا يصلح اعتبار
شيء فيه غير العلمية فوجب ان يكون علما فان قلت هو مثل
صه المجرد عن التنوين من اسماء الافعال فانه معرفة لكونه
بمعنى اسكت السكوت المعهود فاعتبر ولِيَ تعريفه كونه
واقعا موقع ذي الاداة قلت لا نسلم ان تعريفه لذلك
فقد قال ابن الحاجب هو من قبيل علم الجنس وكذا ما نحن فيه
واما ثانيا فلانه لا نزاع في منع صرف قايمة مثلا من قولك
قايمة الواقعة في قولنا هند قايمة مرفوع على الخبرية
والمانع له التانيث والعلمية وكونه في معنى المعرف بالاداة
لاغ هنا واما ثالثا فلانه لا نزاع في ان مثل قولنا جسق مهمل
كلام فيلزم تضمنه لكلمتين وكل كلمة يجب ان يكون لفظا
موضوعا لمعنى فيلزم ان يكون جسق موضوعا لمعنى وهو
هاهنا اللفظ واما رابعا فتشنيعه بلزوم وضع المهملات
غير متجه لان الوضع العلمي لا ينافي الاهمال في الوضع اللغوي
اذ يجوز للمستعمل ان يعمد الى اشياء من الالفاظ المهملة
فيجعلها علما على ما شاء ولا اشكال والله اعلم بالصواب
ومن العلم ما لزمه اي علم لزمته اللام كالمسمى والغالب

حالة كونهما ملتبسين بها فالاول كاللات والعزى فيما
هو من المنقول والسموال واليسع فيما هو من المرتجل
والثاني كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا
فان هذه الالفاظ في الاصل لما يعهد من بيت ومدينة
ونجم غلبت على بعض ما يصدق عليه في الاصل وهي تلك المسميات
حتى التحقت بالاعلام ولو كانت الغلبة الحاقا اي غلبة
الحاق بما عرف اشتقاقه كالدبران والثريا والسماك فهذه عرف
اشتقاقها لان هذه الالفاظ مشتقة من الدبور والثروة
والسموك وهو الارتفاع ثم غلبت من بين ما يوصف
بذلك على هذه الكواكب المخصوصة ولكن الالفاظ لم تعرف
كيفية غلبتها في واحد من جنسها كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه فنلحقه بما عرف
فيه الاشتقاق قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس
اصله فملحق بما عرف والفلان اي وكالفلان والفلانة
كناية عن اعلام البهائم وانما زادوا اللام لقصد الفرق بين
ما يعقل وما لا يعقل وكانت كناية اعلام البهائم اولى بادخالها
من كناية الاعلام الادميين لان انس الانسان بجنسه

٣٧

أكثر فهو عنده أشهر من الأعلام البهائم فكان فيها نوع
تنكير كذا في الرضي وقال ابن الحاجب جعلوا الزيادة في علم
غير العاقل لأن علمية دخيلة على علمية من يعقل
لأن أصل الباب لمن يعقل فكانت زيادة أل في الأقل
أولى منها في الأكثر تقليلا للزيادة فكانت في الدخيل
لضعف علميته أولى منها في القوي في باب العلمية
ولا يخفاك ما بين التعليلين والمثنى أيه وكالمثنى نحو
الزيدين والجمع معنى لا صورة فقط كالعمرين فخرج نحو
أذرعات بذال معجمة لموضع بالشام ينسب إليه الخمر فإنه ليس بجمع
معنى وإن كان جمعا بحسب الصورة وفي كلامه انتقاد من
وجهين أحدهما أن موضوع المسألة علم لزمته اللام وذلك
لا يصدق على نحو الزيدين والعمرين الثاني أن لزوم اللام
لمثل ذلك وإن قال به جماعة غير سديد وإنما الصواب
أن يقال إذا ثني العلم أو جمع وقصد تعريفه لزم أن
يعرف باللام ويجوز أن يبقى على التنكير وليس هذا
بأبعد من العلم المفرد وأنت تقول رأيت زيدا من
الزيود وهكذا رأيت زيودا أو هنودا وهو مسموع من

العرب قال الشاعر رأيت سعودا من شعوب كثيرة فلم
أر سعدا مثل سعد بن مالك والا في لازم الصحبة كأبانين
لجبلين متقابلين يقال لأحدهما أبان الريان وللآخر
أبان العطشان لقلة الماء فيه كذا قال الرضي وفي
معجم ياقوت الرومي أبانان أبان الأبيض وأبان الأسود
جبلان فالأبيض شرقي الحاجر فيه نخل وماء يقال له
الأكرة وهو العلم لبني فزارة وعبس والأسود
فإنه لبني فزارة خاصة وبينه وبين الأبيض ميلان
وهما أبانان اللذان ذكرهما مهلهل في قوله ولو بأبانين
جاء يخطبها رمل ما أنف خاطب بدم وأظنهما
اللذين ذكرهما الرضي وعرفات لموقف الحاج كأن
كل موضع منها يسمى عرفة فقيل عرفات فلا تلزم اللام ما كان
من هذا القبيل لأن أحد الجبلين لما لزمته صحبة الآخر
وعدم انفراده جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى
بالمثنى كما يسمى مثلا شخص واحد بزيدين بخلاف
شخصين يسمى كل واحد منهما بزيد فإن الأغلب
فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص واحد مسمى

حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين كما اسلفناه
فظهر ان الاستثناء متصل وان لم وقع في بعض
الحواشي من انه منقطع بناءً على ان ابانين ليس بمعنى
وانما هو علم لجبلين احدهما ابان والاخر متالع وعرفات
ليس جمعا لعرفة بل هو علم للموقف كعرفة معتمداً فيه على كلام
ابن الحاجب في الايضاح وما قلناه نص عليه الرضي وهو
ظاهر لا يحوج الى ارتكاب مجازية الانقطاع في الاستثنا
وما جازت اللام فيه وهذا عطف على المبتدا وهو ما امتنع
اللام اي ومن العلم ما لزمته اللام كما مر وما جازت فيه
كاكثر المنقول عن الصفة مثل الحارث والعباس والضحاك
والحسن والحسين والمصدر كالفضل والعلاء اذ لا
يقال المحمد في محمد والعلي في علي وهذا ينهض
تعليلا لعدم كلية الجواز والمعلل في المتن الاكثرية
نعم ينهض لو ثبت ان امتناع اللام مخصوص بهما
وليس كذلك فلم من علم يشاركهما في امتناع دخول
اللام عليه وهي اي واللام الداخلة على العلم كما في
قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء

الخلافة كاهله والاضافة كما في قوله علا زيدنا يوم النقا راس
زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يمان بعلة ظرف
مستقر اما في محل رفع على انه خبر تقدم من قوله
وهي الاضافة اي هذان الامران ملتبسان او
في محل نصب على ان يكون الخبر محذوفا وهذا الظرف
حالا من الضمير المستتر في الخبر محذوفا اي وهي
والاضافة جائزتان حالة كونهما ملتبسين بقلة كالمأول
اي كقلة المؤول بواحد مما سمي به نحو رب
زيد لقيته ولكل فرعون موسى وفي الحديث
ان سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان
نوفا البكالي يزعم ان موسى يعني النبي سال
السبيل الى ان لقي الخضر ليس موسى بني اسرائيل
انما هو موسى اخر فقال كذب عدو الله وقد
يضاف العلم مع بقاء تعريفه نحو زيد الخيل وانمار
الشاة ومضر الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم
واللام اقل من الاضافة والذي في الرضي وهي اكثر
من اللام وبين العبارتين فرق ظاهر المعرب من الاسماء ما

بصدد ذكر اصناف الاسم وقدمه على المبني اهتماما بشانه
بشرفه من حيث ان الغرض من الكلام الافهام وهو
معه ايسر لان العلامات الفارقة بين الفاعلية والمفعولية
والاضافة ظاهر غالبا اسم وذا جنس يشمل المعرب والمبني
بقسميه المركب وغيره وانما حذفه اتكالا على فهمه من انه يتكلم
في اصناف الاسماء والمعرب صنف منها فتعين انه اسم جزء جملة
وذا فصل خرج به احد قسمي المبني وهو الاسماء التي لم تركب
نحو واحد اثنان ثلاثة ونحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
خالد والاصوات كنخ فهذه فانها ما هو من قبيل
لا يصدق عليه في حالة كونه غير مركب انه جزء جملة واختار
المؤلف هذه العبارة على قول ابن الحاجب المركب لشهرته
في المركب المجموعي فيقتضي ظاهره ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وجزء الجملة
سالم من هذا غير مناسب المبني الاصل اي مما لا يحتاج الى الاعراب
اصلا من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا
اليه وهو الحرف والفعل الماضي وامر المخاطب وهذا
فصل اخر خرج به نحو هو لا في قام هو لا فانه مناسب

وان كانت جزء جملة وبنية اي الموصولة في نحو اضرب
ايهم خرج لمبني الاصل عارضه لزوم الاضافة التي هي من
خواص الاسم فغلب جهة المناسبة ومنع اثرها وكانت
كالمنتفية وبنية المصدر في نحو ضربت زيد عمرا امس الماضي
ليس من حيث خصوصيته لان مشابهة المصدر لمطلق
الفعل بسبب عمله لا مشابهة للماضي بدليل عمله وان كان
لمعنى الحال والاستقبال فلهذا لم يرد غير المنصرف ايضا لان
مشابهته في الفرعية من جهتين لمطلق الفعل لا المبنية على
المخصوص وحكمه اي حكم المعرب تغير حال اخره لفظا او
تقديرا نحو جاءني زيد الفتى ورايت زيد الفتى ومررت
بزيد الفتى ونحوه بالاخر غيره فان تغير حاله لا يكون اخر
ليس حكما للمعرب كتغيير حال الراء والنون من نحو هذا
امرؤ وابنم ورايت امرا وابنما ومررت بامرئ وابنم بعامل
يتعلق بتغير احترازا من تغيرا غير من الاستفهامية في من الرجل بكسر
النون لالتقاء الساكنين ومن ابوك بالفتح ومن الرجل بالضم
للنقل فيهما فانه وقع بلا عامل وهو اي العامل اعينه مطلقا لا مقيدا
بكونه لفظيا او معنويا عاملا في الاسم او عاملا في الفعل وكر جعله

حالا على تقدير مضاف قبله هو الاصل ومفسره فحذف المضاف
لاشعار القرينة الحالية به فان هذا الكلام ذكر في مقام التفسير والايضاح
لما اوجب كون اخر الكلمة اسما كانت كزيد وقام
زيد او فعلا كيقعد في يقعد عمرو على وجه مخصوص
من رفع او نصب او جر او جزم فالمبتدأ والخبر والمضارع
المرفوع اي فعامل المبتدأ واذكره معه على حذف
المضاف وفي النعت على راي ذهب اليه الاخفش
معنوي اما المبتدأ فلا خلاف عند البصريين ان
عامله الابتداء وفسره قوم بتجريده عن العوامل اللفظية
لاسناد الخبر اليه او لاسناده هو الى فاعله او الى نائب
عنه وقيل هو جعل الاسم في صدر الكلام لفظا او تقديرا
لاسناد الخبر اليه الى اخره وعليهما فالعامل معنوي
واما الخبر فمذهب الزمخشري وابن الحاجب وجماعة
ان عامله ايضا الابتداء لانه اقتضى الجزئين اقتضاء واحدا
فيعمل فيهما واعترض بان اقوى العامل وهو الفعل لا يعمل
رفعين بدون اتباع فما ليس اقوى اولى بان لا يعمل
ذلك والصحيح ان عامل الخبر لفظي وانه المبتدأ وهو

٤٠

مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو
فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء
وذلك قولك عبد الله منطلق واما المضارع
المرفوع فرافعه عند البصريين وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسم كما في زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت
برجل يضرب لانه يكون حينئذ كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وعند الفراء والثعلب الكوفيين
تجرده عن الناصب والجازم وعليهما فالعامل معنوي
وذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حرف
المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع
بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي او المصدر ولم يكن
فيهما هذا الرفع بل حدث عند حدوث الحرف فاحالة
العمل على هذا اللفظي الظاهر اولى من احالته على المعنوي
الخفي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
جزء الكلمة واما النعت فعامله عند الاخفش معنوي وهو كونه
تابعا وكذا عطف البيان والتاكيد عنده والمختار وفاقا لسيبويه
انه عامل المتبوع قال الرضي لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم

منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف
ليس في قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد
بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه
فلما انسحب على التابع حكم المتبوع معنى متى صار التابع والمتبوع
معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى
انسحاب عمل العامل عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وقد ظهر
انه لا وجه لما فعله المؤلف من تخصيص النعت بالذكر وايضا
فانظر له غير اسلوب العبارة حيث قال وفي النعت ولم يقل
والنعت ولعله فعل ذلك للاشعار برجوع قوله على راي الى
الاخير اذ لو نسق الكل على نمط واحد لتوهم ان القيد راجع
الى جميعها فان قلت لا ضير في هذا التوهم لان الخلاف مذكور
في الكل كما مر قلت كانه قصد لان تنوين راي للتحقير فاشار
الى ضعف هذا القول جدا وليس الاولى كذلك فتامل واما
اعينه **فيما عداه** اي فيما عدا المذكور من الامور الاربعة لفظي
وهو اي العامل اعينه عاملا **في الاسم** لا في الفعل او التقدير
وغيره عاملا في الاسم فحذف الحال وعاملها المضاف فان قلت
لم لا يتعلق الظرف بالضمير لكونه هنا عائدا على العامل كما اجاز قوم



العائد الى المصدر في نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح قلت يحتاج الى نقل وقد قال ابن هشام في حواشيه
على التسهيل لا اعلم احدا اجاز اعمال اسم الفاعل مضمرا **اما معنوي**
اي موجب ومحصل **الفاعلية** وهي كون الاسم عمدة
والمفعولية وهي كون الاسم فضلة **والاضافة** وهي كون الكلمة
مضافا اليها **المقتضيات للرفع والنصب والجر** خيفة التباس
تلك المقتضيات لو لم يؤت فيها بهذه العلامات كما في المثال المشهور
وذلك انك لو قلت ما احسن زيد بالسكون فيهما احتمل ان يكون
الغرض التعجب فيكون احسن فعلا مقتضيا لمفعولية زيد وان يكون
الغرض نفي الاحسان فيكون احسن فعلا مقتضيا لفاعلية
زيد وان يكون الغرض الاستفهام عن احسنية بعض اجزاء
زيد فيكون احسن اسم تفضيل مقتضيا لكون زيد مضافا اليه
ولا شك ان الرفع والنصب والجر تميز هذه المعاني في مثل هذه
الصورة وتفصل بعضها عن بعض وانما اقتضاها الفاعلية والمفعولية
والاضافة من حيث المحافظة على حصول افهامها من غير لبس فما
يكون فيه هذه العلامات كما لا يقع فيه لبس محمول على ما يقع فيه ذلك
طردا للباب **وتا** اي وهذه الامور القريبة التي هي الرفع والنصب

والجر اعلام اي علامات لتلك الامور السابقة عليها
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ويسمى هي اي الامور
الثلثة الرفع والنصب والجر اعرابا فيكون الاعراب لفظيا
وهو الصحيح وبعضهم يرى انه معنوي وهو اي الاعراب
وذا ابتداء اما يلفظ لفظا دايما او يقدر تقديرا دايما
او يلفظ لفظا في بعض الحالات ويقدر تقديرا في بعضها
وخبر المبتداء قوله بحركة او حرف وما بينهما معترض لبيان
الاحوال فذا المذكور اقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين
وهما الحركة والحرف في حالات الثلث وهي حالة اللفظ
فقط وحالة التقدير فقط وحالتهما معا القسم الاول وهو
الاعراب في جميع الحالات بالحركة لفظا في الاسم الصحيح الاخر كزيد
وبكر وشبهه كظبي ودلو يعرب بالثلث اي
بالحركات الثلث وهي الضمة والفتحة والكسرة في المنصرف
المفرد كما مثلنا والمكسر عطفا على المفرد ليكون الانصراف
فيه اعتباره في المفرد نحو عبيد واماء وهذا جار على الاصل
من كل وجه لان اصل ما اعرب ان يعرب بالحركات لخفتها الا ان
اعرب بالحروف فلعلة واصل ما اعرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة

ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وانما كان كذلك لان الرفع علم الفاعلية
ولها قوة من حيث هي عمدة محتاج اليها فجعل لها الضمة لقوتها
اذ تحصل بتحريك الشفتين معا والنصب علم المفعولية ولها
ضعف من حيث هي فضلة لا يحتاج اليها الكلام في كونه كلاما
فجعلت لها الفتحة لضعفها اذ تحصل بدون تحريك
الشفتين والجر علم الاضافة وهي متوسطة لترددها
بين العمدة والفضلة فان المضاف اليه تارة يكمل عمدة
نحو جاء غلام زيد واخرى يكمل فضلة نحو رايت غلام زيد
فجعلت لها الكسرة لتوسطها في الضمة والفتحة اذ يحصل
بتحريك الشفة السفلى فان تخلف هذا الاصل فلعلة واصل
ما اعرب بالحروف ان يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر
بالياء والمناسبة ظاهرة فان تخلف ذلك فلعلة وبالثنتين
اي الحركتين المعهودتين في هذا المقام عند القوم في غير المنصرف
وهما الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فتخلف عن الاصل في
حالة الجر حملا على مشابهه وهو الفعل كما سياتي فان الجر لا يدخله
وفي جمع المونث السالم وما حمل عليه وهو اولات والثنتان هنا
هما الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا فتخلف عن الاصل في حالة النصب

اجراءً لمجرى اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سنذكره
والثاني من الاقسام وهو الاعراب في جميع الحالات بالحركة تقديرا
في الاسم المتعذر اي المتعذر اعرابه لفظا كعصا والمراد بالمقصود
فان آخره الف وهي لا تقبل حركة فيقدر عليها وغلامي وهو
ما كان مضافا الى ياء المتكلم في القول الاصح وهذا القيد راجع الى
الاخير لان المقصور بعيد عن الخلاف واما المضاف الى ياء المتكلم
فالصحيح ان اعرابه بالحركات مقدرة في جميع الحالات لان ما قبل الياء
مشتغل بحركة لازمة وهي الكسرة لمناسبة الياء فلا تحتمل اشتغاله
مع ذلك بضم ولا فتح ولا كسر ضرورة ان الحرف الواحد لا يشتغل
بحركتين متخالفتين ولا متماثلتين وثم قول آخر وهو ان يكون
اعرابه تقديريا في حالة الرفع والنصب ولفظيا في حالة الجر
قيا والمحكي بالجر عطفا على عصا او غلامي اي وكالمحكي جملة
كان نحو تابط شرا علم شخص او مفردا نحو من زيدٌ ومن زيدًا
ومن زيدٍ في استعلام من قال جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
لان الآخر مشتغل بحركة الحكاية واستحال اشتغاله بحركة اخرى بالذات
بها ومنه اي من المحكي خمسة عشر علما على وجه فان فيه وجهين
احدهما اجراؤه على ما كان عليه قبل التسمية فيكون اعرابه تقديريا في الحالة

كلها وهذا هو الوجه الذي اراده هنا والآخر ان يعرب غير
منصرف فتضم الراء رفعا وتفتح نصبا وجرا قلت ولنا
في ذي الاسناد نحو برق نحره وجه آخر غير الحكاية وهو
اضافة الصدر الى العجز فنقول جاء برقُ نحرِه بضم القاف
مثلا او كسر الراء واجاز بعضهم في نحو قمت علما الاعراب فنقول
جاء قمتٌ ورايت قمتًا ومررت بقمتٍ بالتنوين في الجميع مع الاتيان
بحركات الاعراب والثالث من الاقسام وهو الاعراب
بالحركة في بعض الحالات لفظا وفي بعضها تقديرا في الغزاة
على راي ذهب اليه ابن مالك فانه يرى انه في حالة الرفع والنصب
معرب بالحركة تقديرا لما تقدم من وجوب اشتغال ما قبل الياء بالكسرة
وكل من الضمة والفتحة ينافيها واما في حالة الجر فالكسرة الظاهرة
موفية بحصول الغرض من الاعراب والمناسبة فلا يعدل الى
التقدير لعدم الاحتياج اليه وقد علمت ان الكسرة محكوم بثبوتها
قبل التركيب المقتضي للاعراب فلا يتم هذا مع انه يلزمه ان يقول
في مسلماتي في حالة النصب والجر انه معرب بالكسرة لفظا لا تقديرا
بعين ما ذكره ولم يقل به احد وقاضٍ معطوف على غلامي وهو
مثال آخر لهذا القسم فان اعرابه بالحركة تقديري في حالة الرفع والجر لاستثقالها

البرق
بفتح الراء درخشيدن وبكسر الراء متحير شدن

هرة

للضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لفظي في حالة النصب
لخفة الفتحة على الياء نحو رايت قاضيا **والرابع** من الاقسام
وهو الاعراب بالحرف لفظا في جميع الحالات **في الاسماء المعربة**
بالحروف كالاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده وسيأتي
تفصيلها واحترز بقوله **فيما لم يحذف** فيه الحروف **للقاء**
ساكن عن نحو جاءني ابو الحسن وصالحوا القوم وصالحي
البلد وبقوله **ولم تغير** تلك الحروف فيه **لاعلال** عن نحو مسلمي
وسيأتي **والخامس** من الاقسام وهو الاعراب بالحرف
تقديرا في كل حال **فيما حذفت** الحروف **له** اي لاجل
لقاء ساكن في جميع الاحوال نحو جاءني ابو الحسن ورايت
ابا الحسن ومررت بابي الحسن فان الحرف الذي هو الاعراب قد سقط
لالتقاء الساكنين في الصور كلها فيكون الاعراب تقديرا لا
لفظيا ضرورة ان ما به الاعراب مقدر غير ملفوظ وكذا
جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
وفي المحكي في غير الاستفهام من المفرد اي ما ليس بجملة **نحو ذو**
من تابان فيمن يحكي اي في قول من جوز حكايته وهو عندنا
وقد عرفت ان هذا القسم مفروض فيما اذا كان التقدير في جميع الحالات

الذي اورده مقصور على حالة المسموع وهي حالة
الجر وليس لنا تعليقها الى غيرها لما انه شاذ كما مر **والسادس**
من الاقسام وهو الاعراب بالحرف لفظا في بعض الصور
وتقديرا في بعضها **فيما حذفت** فيه الحروف **او غيرت في بعضها**
اي في بعض الحالات كما في جمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم
فان اعرابه لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت
بمسلمي لان الياء التي هي اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا
وادغامها فيما بعدها لا يخرجها عن ذلك واما في الرفع فاعرابه
تقديري نحو هؤلاء مسلمي لان اصله مسلموي فاجتمعت
الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء
وادغامها في الياء والقلب يخرج الحرف عن حقيقته فيكون اعرابه
في هذه الحالة بالواو تقديرا ولا يجوز الحكم بان هذه الياء
المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو
علامة الجمع من حيث هي لينة وهو باق وعلامة الرفع من حيث
خصوصية الواو وهو زائل كذا قيل **وجمع** الاسماء **المعربة** اي بالحروف
ابوك واخواتها اي اخوات هذه الكلمة وهي اخوك وحموك **بها**
وهنوك وفوك وذو مال اعني هذه الاسماء كلها ابوك واخواتها

مكبرة فانها عند التصغير تعرب بالحركات ومضافة الى غير ياء
المتكلم لا الى الياء فانها اذا لم يكن مضافة تعرب بالحركات
نحو هذا أبٌ واخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ وحماً وهناً وفماً
ومررت باب واخ وحم وهن وفم وهذا القيد انما نظر
في غير ذي والا ذو فانها ملازمة للاضافة الى غير ياء المتكلم
ولو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات تقديرا
كما في غلامي ولم يصرح المؤلف باشتراط كون هذه الاسماء
غير مثنات ولا مجموعة اكتفاء بقوله ابوك واخواتها والا
لم يكتف بذلك عن قيد كونها مكبرة لانا نقول لفظ ابوك مثلا
تدل بوهم انه اريد من حيث كونه مفردا مضافا فلا ينافي
كونه مصغرا فذكر قيد التكبير لاخراج المصغر بخلاف كونه مثنى
او مجموعا فلا يتاتى فيه هذا الوهم فتركه وانما اعربت هذه الا
الستة حين تحقق القيود المذكورة فيها بالحروف وعد
عن الحركات لانها كثيرة الاستعمال واواخرها حروف تقبل
اعرابا فقصد التخفيف بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب
وتركت الحركات لانها لو دخلت مع وجود الحروف
اللفظ فحصل الثقل والمثنى نحو الزيدين وسقوط الحق نحو العمرين

ورايت ابا واخا

٤٥

في ابي بكر وعمر والقمرين في الشمس والقمر فان مثل هذا
ليس بمثنى حقيقة واثنان وانما ذكره لعدم صدق المثنى
عليه وكذا مؤنثه نحو اثنتان وثنتان وكلا مضافا
الى مضمر وكذا المؤنث نحو كلتان هما اما لو اضيفا الى ظاهر
لكان اعرابهما بالحركات المقدرة وذلك ان لهما حظا
من الافراد بحسب اللفظ وحظا من التثنية بحسب
المعنى فاجريا في اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى
المثنى اخرى وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة
الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع من الاعراب
بالحركات والاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة
الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمر فجعل الاصل
مع الاصل والفرع مع الفرع تحصيلا لكمال المناسبة والجمع
على حد التثنية وهو جمع المذكر السالم وانما قيد
على حد التثنية لانه اعرب كالمثنى بحرفين وسلم
فيه بناء الواحد وختم بنون يحذف للاضافة واولو
وعشرون واخواتها اي واخوات هذه الكلمة من الثلاثين
والتسعين وما بينهما في الاستعمال الاشهر وذا في جميع

لما تقدم فان ثم من يلزم الاب واخواته الالف مطلقا
نحو جاء اباك واخاك مثلا وكلا ثم من يلزم المثنى
الالف دائما نحو ضربت الزيدان ومررت بالزيدان
ويلزم جمع المذكر وكل ما حمل عليه الياء ويعربه
بالحركات وهي على النون وخرج عليه قوله ابزالون
ضاب بين القبائب وقوله وقد جاوزت حد
الاربعين واعلم انه يجب اخراج الو من تعلق
القيد المذكور بها فليس فيها الاستعمال واحد وهو
اعرابها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وليس لها
استعمال اخر غيرا شهر تخرج بس عن ذلك حتى
يتعلق ذلك لقيد بها وانما ذكرها وذكر عشرين
واخواتها لانها ملحقة بهذا الجمع وليس منه حقيقة
قال الرضي ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال
على مفردين في اخره الف ونون او ياء ونون
مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد
جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه الو

وعشرون واخواته وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان
في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد
ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذه الاعراب المعين اي بالالف
في المثنى والواو في الجمع فجعل فيهما ما صلح لان رفعا
والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان تدخل قبل
الاعراب في المثنى علامة التثنية والواو في الجمع فجعل
فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع
لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع
علامة للرفع فيهما ولم يبق الا الياء للجر والنصب
في المثنى والمجموع والجر اولى بها وحمل عليه النصب
لكونهما علامتي الفضلات غير المنصرف وهذا من
اصناف الاسم ايضا ما اي اسم منع التنوين اصلا بالاتفاق
والمراد به التنوين الخاص بالاسم ليخرج تنوين الترنم والغالي
دالا على تمكين او تنكير او لما فاتهما اذ الاول فلا يدل الا على الانصراف
والثاني في اختصاصه بالمبني وغير المنصرف معرب فهذا بخلاف

تنوين العوض والمقابلة فانهما تجامعانه لعدم المنافاة
كجوار عند كل من قال بانه غير منصرف وكمسلمات مسمى به
عند قوم ومنع الجر تبعا لمنع التنوين عند جماعة
او اصلا عند اخرين بناء على ان غير المنصرف شابه
الفعل فمنع ما لا يدخل الفعل وهو الكسر والتنوين فيكون
حذفهما معا هو منع الصرف وعند الاولين ان منع
الصرف هو حذف التنوين فقط واما الجر
فانه حذف بطريق التبعية بعلة صيرورة الاسم
غير منصرف وايدوه بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة
تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يحذف الكسر
نحو وانتم عاكفون في المساجد فظهر ان سقوطه
لتبعية التنوين لا بالاصالة وايضا فان الكسر
يعود في الضرورة مع التنوين كقوله ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك
مرجلي مع انه لا حاجة تدعو الى اعادة الكسر
لاستقامة الوزن بالتنوين وحده فلو كان الكسر
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة فدل ذلك على عوده

47

بطريق التبعية للعلتين الفرعيتين كما ستعرفه وهذا
يتعلق بمنع وتسمية كل منهما علة بمعنى ان لها مدخلا
في العلية ففيه تجوز والا فمجموعهما هو العلة او لعلة
واحدة بمنزلتهما اي بمنزلة العلتين كالجمع الذي
على صيغة مفاعل ومفاعيل كمساجد ومصابيح
والفي التانيث المقصورة كحبلى والممدودة
كحمراء وانما اعتبروا ذلك ليحصل كمال الشبه بين
غير المنصرف والفعل فيحمل عليه في الحكم
وذلك لان الفعل فرع عن الاسم من جهتين
احدهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر
والاخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه
الى الفاعل الذي ينسب اليه والفاعل
لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه ايضا
اصل للفعل لاحتياجه في تعقله اليه فاذن
لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم
الا اذا كانت فيه الفرعية من جهتي اللفظ والمعنى
كما في الفعل وبيانه ان العلل التسع منها ما هو لفظي

وهو العدل والتانيث بالف او تاء والمعنوي
يرجع الى ذي التاء لتقديرها في الثلاثي ووجود
ما يقوم مقامها في الزائد على الثلاثة والعجمة
والجمع والتركيب والالف والنون المزيدتان
ووزن الفعل ومنها ما هو معنوي وهو
الوصف والعلمية ولا يخفى ان العدل
والالف والنون ووزن الفعل مما مع الوصف
كثلاث وسكران وابيض ومع العلمية كعمر
وعمران واحمد والبواقي الا الجمع والتانيث بالالف
لابد فيهما من العلمية كطلحة وزينب وابراهيم
وبعلبك فعلم ان كل غير منصرف مما ذكرناه لابد فيه
من امرين فرعيين لفظي ومعنوي فان قلت
فما تصنع بالجمع والفي التانيث قلت اما الجمع
فكانهم جعلوا كونه جمعا اي دالا على اكثر من
اثنين بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير
لها في الاحاد بمنزلة علة اخرى والاولى تتعلق
بالمعنى والثانية مرجعها الى اللفظ واما الفا التانيث



فهما لازمان لما هما فيه من غير انفكاك فهناك
امران احدهما لفظي وهو نفس الالف والاخر
معنوي وهو عدم انفكاكها وفيه نظر واما
كون هذه العلل فرعية فان العدل فرع
ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف
اذ لا يعقل وصف الا بتقدم موصوف
والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالطه ما هو من لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون فرع المزيد عليه
اذ لا يعقل زيادة الا بمزيد عليه ووزن
الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه وزن غيره وهي اي العلل
تسع في المعروف وصاحب اللباب زاد عاشرة
وهي الف الالحاق وغيره زاد حادية عشر
وهي مراعاة الاصل في نحو احمر العلم بعد التنكير

عدل اي منها عدل فالجملة صفة تسع او
عدل وما بعده بدل تفصيل عن اصل يتعلق
بعدل باعتبار ملاحظة المعنى المصدري يقال
عدل عن كذا عدلا اي خرج عنه والمراد ان
العدل خروج الاسم عن صيغة هي اصل بلا اعلال
ليخرج مثل مقام ومقول فانهما خرجا بالاعلال
عن الصيغة الاصلية وهي مقوم ومقوول وبدون
عليه نحو فخذ وعنق باسكان العين فيهما الانه
اخراج عن الصيغة الاصلية وهي فخِذ بكسر
العين وعُنُق بضمها بلا اعلال ولعل قال للتخفيف
كما فعل الرضي يشمل الكل وبلا ترخيم ليخرج نحو
يا حار في يا حارث وبلا قلب اي تقديم وتاخير
لبعض الاصول كما في آرام جمع ريم والاصل
يقال آرام براء ساكنة تلي همزة افعال فقلبت العين
موضع الفاء وبلا تغير المعنى ليخرج نحو رجيل فان فيه
اخراج الاسم عن صيغة الاصلية وهي صيغة رجل
لكن مع تغير المعنى بالتصغير تحقق العدل تحقيقا احتراز

لغير المنع اي ان حكم به لدليل يدل عليه غير كون الاسم
ممنوعا من الصرف بحيث لو وجدناه مصروفا لكان
لنا سبيل الى معرفة انه معدول وهذا احتراز
عن التقديري ولغير التبعية احتراز عن نحو قطام
فانه حكم بعدله تبعا لحضار طرد الباب كما ستعرفه
كأحاد وموحد الى رباع ومربع فيقال احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فقط
هذا هو الصحيح في كتاب التيسير او الى عشار ومعشر
وهذا قول ذهب اليه الكوفيون ويحتجون فيه
الى الاثبات بالسماع وصرح بعضهم بان المسند فيه
القياس ووجه كون هذه الامثلة مما فيه العدل
المحقق ان معنى ثلث ومثلث ثلاثا في قولك جاء
القوم ثلث وذهبوا مثلث جاؤا ثلثة ثلثة وذهبوا
ثلثة ثلثة لان الاصل في اسماء العدد الالفاظ
المشهورة وهي واحد اثنان ثلثة الى آخرها فكان قياس
ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غير الصيغة كان عدلا
محققا وعند سيبويه ان المانع للصرف في هذه

وقد نص البخاري عليه في الجامع الصغير له الصحيح له

الامثلة هو العدل والوصف الاصلي لان هذا التركيب
المعدول لم يوضع الا مع اعتبار معنى الوصف فيه
بخلاف اربع في نحو مررت بنسوة اربع فان وصفيته
عارضية وعند ابن السراج ان مانع الصرف في
ذلك عدلان لفظي ومعنوي لان مثنى مثلا
معدول عن لفظ اثنين ومعناه اعني اثنين
مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين واما هذا العدد
ما ذكره صاحب الكشاف وهنا سؤال يتكلم به الطلبة
كثيرا وهو ان قولنا جاء القوم احاد اذا كان اصله
جاء القوم واحدا واحدا اشكل من وجهين الاول
ان اسم العدد هنا حال مفردة فلا بد من صحة حملها
على ذي الحال لانها خبر عنه في المعنى وذلك غير
اذ لا يصح الاخبار بالواحد عن القوم وكذا نحو جاء القوم
اثنين اثنين الثاني ان الحال انما هو مجموع اللفظين
لا واحد منهما والذي ينتصب على الحالية هو الحال
لا جزؤه فكيف ينتصب كل منهما وهو جزء وهذا يجري
ايضا في قولك جاء القوم ثلثة ثلثة واشباهه والجواب

ان الاسناد في جاء القوم وان كان في الظاهر الى
مجموعهم ففي المعنى انما هو الى كل قسم من اقسامهم
اذ هذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم وحصر
الاقسام فيما دل عليه لفظ العدد والمعنى
جاء كل قسم من اقسام القوم واحدا واحدا او
اثنين اثنين او ثلثة ثلثة وهكذا فالحمل
على التقدير صحيح والحال انما هو اللفظ السابق
فقط والثاني تاكيد له لكن التزم ذكره لان
التكرير علامة على ارادة التقسيم وليس من
لوازم التاكيد جواز اسقاطه فقد قال سيبويه
في الكتاب رب تاكيد يلزم حتى يصير كانه
من الكلمة ومثله بما الزائدة للتاكيد في ولا سيما زيد
بخفض زيد فطاح الاشكال بوجهيه والله اعلم
بالصواب **وكاخر** جمع الاخرى التي هي مؤنث آخر
بفتح الخاء واما اخر التي بمعنى اخرة نحو وقالت
اوليهم لاخريهم فانها تجمع على اخر مصروفا نص عليه
ابن مالك وغيره بقولك مررت باول واخر بالصرف لان

مذكرها اخر بالكسر بدليل وان عليه النشاة الاخرى
ثم الله ينشئ النشاة الاخرة وليست من باب
التفضيل فالعدل منتف قطعا واشار المولى
رحمه الله الى تحقيق العدل فيه بقوله فانه
معدول عن اخر من او الآخر وذلك ان اخر
جمع اخرى واخرى تانيث آخر كما مر وآخر افعل التفضيل
وقياسه اذا قطع عن الاضافة ان يكون بمن او باللام فاذن
يكون اخر الذي هو جمع آخرى المذكورة معدولا عن
اخر من او عن الآخر فهذا عدل محقق كما تراه واقول
كذا قرروه وفيه نظر وذلك ان قولهم أخر من باب افعل
التفضيل الا ان يريدوا انه كذلك في الحال او في
الاصل الاول ممنوع والثاني مسلم ولا يفيد بيانه
انك اذا قلت مررت بزيد ورجل آخر لا يكون من باب
التفضيل لانك اذا اردت ورجل اشد تاخرا من زيد
في معنى من المعاني وليس كذلك وانما المراد ورجل
مغاير بدون اعتبار التاخر في شيء البتة فدلالته على
معنى التفضيل قد اميتت وصارت لا يخطر بالبال

٥١



والمفضل

وذهب ماخذ الاشتقاق الذي يتشارك فيه
المفضل عليه وهو التاخر وصار اللفظ بمعنى
آخر ليس دالا على التفضيل ولا على الوصف المشترك
اصلا وراسا فكيف يثبت حكم التفضيل لما انتفى
عنه معناه واستعمل لمعنى اخر اجنبي عنه فان
قلت خروج اسم التفضيل عن معناه لا يوجب
الغاء حكمه الا ترى انه اذا استعمل عاريا عن الاضافة
ومن وكان مجردا عن معنى التفضيل لم يخرج
في الغالب عن الحكم المستحق له حالة بقائه على
معناه من لزوم الافراد والتذكير نحو اصحاب الجنة
يومئذ خير مستقرا ونحن اعلم بما يقولون فلم لا يكون
ما نحن فيه كذلك قلت الفرق لائح لان ما نحن فيه
خرج عن معنى التفضيل ولم يوجد فيه ماخذ الاشتقاق
الاصلي البتة بخلاف ما اوردته فان المعنى
المشتق منه وهو الحدث الذي يكون فيه الاشتراك
عند اعتبار التفضيل موجود باق ولا يلزم من اجراء
حكم اسم التفضيل في الثاني اجراوه في الاول واذا

كان كذلك فالاقرب ان يقال انّ هذا من باب العدل
التقديري فانّ اخر لما وجد ممنوعا من الصرف
وليس فيه ما هو محقق من الاسباب الا الوصف
الذي هو معنى المغايرة وامكن تقدير العدل فيه
نظرا الى انه كان في الاصل افعل تفضيلا قدّروه حفظا
للقاعدة والا فلو وجد مصروفا لم يكن لنا سبيل الى معرفة
العدل فيه بهذه الطريق التي ذكروها والله اعلم
وجمع فانّه معدول عن جماعي عند ابي علي
الفارسي استنادا الى انّ جمعاء اسم لا صفة
فقياسه ان يجمع في التكسير على فعالي كصحاري فلما قيل
فيه جُمَع كان معدولا عن جماعي **او جُمُع** بضم الجيم وسكون
الميم من قبيل فعلاء افعل لثبوت جمعاء واجمع
في المفرد وقياس جمع مثل ذلك فُعْل كحمراء وحمر
والراي **الاول في الكل** اي في باب المعدول واخر وجمع
اصح من الراي الاخير اما من زعم انه يقال فُعال ومفعل
الى عشار ومعشر ولم يقف عند رباع ومربع فقد علمت
ان هذا امر مرتكب السماع ولا يعتبر القياس فيه واما

ان اُخر معدول عن آخرين وهو راي ابن جنّي
رحمه الله فلما فيه من موافقة المعدول للمعدول
عنه في التنكير ولو كان معدولا عن ذي لاداة لم يقع صفة
النكرة واللازم باطل بدليل فعدة من ايام اخر والجيب بانه
معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التنكير وقال الرضيّ رحمه الله ومن اين له انه
لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا
وتنكيرا قلت لو كان كذلك لبطل تعريف العدل
الذي ذكره وهو كتعريف المؤلف فتامله واما
من زعم انّ جُمَع معدول عن جماعي فقل عرفه
وجهه وقول الاخرين انّ قياسه فعل كحمر
ردّه ابو علي بانه ليس قياس كل فعلاء ان
يجمع على فُعل بل هو قياس فعلاء مؤنث افعل
المجموع على فُعل ايضا واجمع مجموع على اجمعين
لا جُمع فجمعاء بمنزلة فعلاء اسما فقياسه جماع
كما مرّ **والسبب الاخر في جمع التعريف على راي**
والتعريف يحتمل ان يراد به علمية الجنس كباب اسامة

ولا لنا ان نقول ان المراد
من قوله بلا تغيير المعنى
بغير تغيير المعنى الاصلي
والتعريف والتنكير من
العوارض فلا ضير م

او التعريف الوضعي كالاعلام وضع تاكيد المعارف
بلا علامة التعريف والوصف الاصلي يقدر
تقديرا في راي جوزه ابن الحاجب فقال هذه الالفاظ
يعني اجمع جمعاء ونحوهما من الفاظ التوكيد صفات في
اصلها وكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية
الا ان هذا ليس بمحقق اذ لا يقال مررت برجل اجمع ولا بامرة
جمعاء وانما هو امر تقديري اغتفر للضرورة وقال الرضي اجمع
في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعين وجمع وكان
معنى قولنا قرات الكتاب اجمع انك قرات جميعه في قراتي من كل شي
فهو تفضيل لكنهم جمع كاحمد واشمي في المحمود والمشهور ويريدون
المقصود انه تم مجموعيته في قراتي ثم جعل بمعنى جميعه وانمحي
عنه معنى افعل التفضيل فيكون هذا اذن ما علمته
فيه الاسمية كاسود وارقم واعتبرت الصفة الاصلية
وهذا مخالف لكلام ابن الحاجب فانه ادعى صفة اصلية
بحسب التقدير وهذا ادعاها بحسب التحقيق وكامس
المراد به اليوم الذي قبل يومك الذي انت فيه فمن
اي في راي تمن منعه من الصرف مطلقا اي في حالات

الثلث وهم بعض بني تميم وعلي ذلك قول الشاعر لقد رايت
عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
اخبث الغيلان الواحد السعلاة وكذلك السعلاء مدا
وقصرا ومنعه رفعا اي في حالة كونه ذا رفع او رفعا
بمعنى مرفوع وهو اي المعربون له في حالة الرفع هم جمهور
التميميين كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس
الذي تضمن امس وعلى الراءين فهو في حالة منعه معدول
عن الامس كما مر في سحر خذ والقذة بالقذة فراجعه او تقديرا
في بعض الحواشي هذا معطوف على قوله تحقيقا وقد
اسلفنا ان ذلك مقدر بقولنا يحقق تحقيقا ومع هذا
لا يصح العطف المذكور وانما يكون الاصل هنا او يقدر تقديرا
وهذه الجملة معطوفة على تلك نعم يصح ان جعلنا
التقدير هناك يعتبر تحقيقا اي يعتبر العدل حالة كونه
ذا تحقيق ان حكم بكذا او تقديرا ان حكم به اي
بالعدل للمنع اي لمنع الصرف ومعنى هذا
الكلام ان العدل اذا كان محكوما به لما القياس
يرشد اليه في الكلمة باعتبار نفسها بل لحكم به لاجل

منع الصرف ولو كان ذلك اللفظ مصروفا لم يحكم
بعدله فذلك هو العدل التقديري كعمر فانهم
قد روه معدولا عن عامر لا القياس دل على ذلك بل
راوه ممنوعا من الصرف وليس فيه بحسب الظاهر الا
سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا
فاحتيج الى سبب آخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه
كيلا ينخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم
قال صدر الافاضل في شرح الانموذج انهم عدلوا
عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل فيه باب
النداء مثل يا فسق فانه ابلغ من فاسق ولذا الذي
ذكرناه من ان العدل التقديري انما يحكم به لاجل
وجود منع الصرف لم يقل به اي بالعدل في لبد
اسم آخر نسور لقمن بن عاد وكان قومه قد سيروه
الى الحرم ليستسقي لهم فلما هلك عاد خير لقمان
بين ان يعيش عمر سبع بعرات سمر من اظب
عفر في جبل وعر لا يمسها القطر او عمر سبعة انسر كلما
هلك نسر خلفه آخر فاختار النسور وكان ياخذ الفرخ

حين خروجه من البيضة فيربيه فيعيش ثمانين
سنة هكذا حتى هلك منها ستة فسمى السابع لبدا
فلما كبر وعجز عن الطيران كان لقمن يقول
له انهض لبد فلما هلك لبد هلك لقمن وقد اكثر
الشعراء من ذكر لبد في اشعارها وانما لم يحكموا بالعدل
فيه لانه سمع مصروفا لم يكن ثم ضرورة تدعو الى
التقدير وان انحل علم بمثاله على صيغة فعل
بضم الفاء وفتح العين وفي بعض الحواشي تمثيل ذلك
باددٍ وليس بصحيح لان اددا مصروف لزوما
بحسب السماع فليس من محل القولين في شيء قال
سيبويه العرب تصرف اددا وهو اسم ما يقال
معد بن عدنان بن ادد وانما مثال المسئلة ان
يخترع متكلم لفظا للعلمية على هذه الصيغة
ليس بموجود في كلام العرب ولا يحصر مثل هذا
او لم يوقف فيه اي في مثال عمر ولبد منع وما صرف
وصورته ان يتحقق في لفظ على هذا المثال
انه موضوع العرب ولكن لم يثبت كيفية استعمالهم له

قيل يمنع مثل هذا من الصرف لكثرة نظايره
الحاقا للفرد بالاعم الاغلب وقيل لا يمنع من الصرف
لتوقفه اي لتوقف المنع على النقل والغرض عدمه
وابن الحاجب رحمة الله بعد ان ذكر صورة المسئلة
في شرح المفصل وحكى القول الاول قال وقيل
لا ولي صرفه لانه القياس وتقدير العدل على خلاف
القياس ثم قال في كلام سيبويه ما يدل على انه ان
كان مستقا من فعل منع والا فلا او التبعية عطف
على المنع اي ان العدل التقديري ما حكم به لمنع الصرف
او التبعية كقطام في اكثر بني تميم ويعني بمثل
قطام ما هو على وزن فعال بفتح الفاء من اعلام
الاعيان المؤنثة وليس مختتما براء ومذهب
الحجازيين بناء الباب كله مختتم براء كحضار او
بغيرها كقطام لمشابهته بنزال وزنا وعدلا
مقدرا وبنو تميم طائفتان اكثرهم على انه
غير منصرف من ذوات الراء كان او لا واقلهم على
التفصيل بين ما اخره راء فيوافقون الحجازيين في بنائه

على الكسر لشبهه بنزال في الوزن والعدل المقدر
وانما قدروا العدل تحصيلا للكسر اللازم بسبب
البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة
المستحسنة وبين ما ليس اخره راء كقطام
فيعربونه غير منصرف وحكم بعض النحاة كما
فعل المؤلف بانهم يقدرون العدل فيه
تبعا لحضار وان لم يوجد فيه ذلك
الغرض الموجب لتقدير العدل طردا للباب
والحق ان هذا غير سديد بل يحكم بان مثل
قطام عندهم لا منصرف للتانيث والعلمية
ولا يقدر العدل لانه تقدير ما لا حاجة
اليه ووصف هذا عطف على قوله او لا عدل
متاصل ويعني بالوصف ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود من ذكره ويعني
بالمتاصل ان يكون كذلك في اصل الوضع لا ان
يحصل له ذلك بحسب العروض واذا وجد
تاصله بحسب الوضع فلا تضره الغلبة اي غلبة

استعماله استعمال الاسماء في عدم احتياجها
الى موصوف يذكر معها فصرف اربع في
مثل قولك جاء نسوة اربع بسبب ان وصفية
هذا الاسم عارضية في هذا التركيب لا متاصلة
وذلك لانه من اسماء الاعداد وهي لغير
الصفة في الاصل وضع اسود اسما للحية
السوداء فان الاسود في اصل الوضع يطلق
على كل ما فيه سواد ولكنه كثر استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج في
استعماله الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف
ساير السود فانه يحتاج في استعماله في كل
منهما الى قرينة نحو ليل اسود وعبدي اسود
من الرجال وضعف منع اجدل للصقر كما في
قول الشاعر كان العقيليين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين اجدل بازيا
الصفة فيه غير محققة وكانهم توهموه في
الاصل للوصف اي طايرا ذو جدل

سنك خوارة



سين

اي شدة بجيم مفتوحة ودال مهملة ساكنة
من قولهم جدلت الحبل اجدله جدلا اي
فتلته فتلا محكما وقالوا درع جدلاء اي
محكمة فكان هذا اسمه وفي كتاب سيبويه وقد
جعله بعضهم صفة وذلك لان الجدل شدة
الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد
والمشهور فيه الصرف لضعف هذا المذكور
وتانيث عطف على العلة الاولى او الثانية
شرط لذي تائه الملفوظ بها ومعنوية وهو
ما يكون تاء التانيث مقدرة معه سواء كان
حقيقيا كهند ودعد او غير حقيقي كحلب
ومصر العلمية مفعول الشرط وانما شرطت
فيهما تحصيلا للزوم التانيث ليقوى على
سببية المنع اذ لو لم تكن العلمية لكان التانيث
صريح
في معرض الزوال كقايمة وقايم وجريح لامراة ورجل
فيكون ضعيفا فلا يعتبر سببا لما سلف وسطه من الزيح
عربي لم ينقل من علم المذكر في اللغة العليا اي الفصيحة

الا ان سكون الوسط عند اجتماع هذه الامور يكون
مقاوما لاحد السببين فلا يقوى على
المنع فهند منصرف فيها اي في اللغة العليا
وهذا مبني على راي الفارسي في المسئلة
قال وتبعه ابن جني منع الصرف مرجوح والا
فصح الصرف قال ابن هشام الخضراوي لا
اعلم احدا قاله قبل ابي علي وهو غلط جلي
وسيبويه وجمهور على ان الاجود المنع والزجاج
يوجبه مطلقا والفراء بشرط ان يكون اسم بلد لانه
لا يكثر بخلاف نحو هند وزينب لكونه غير ثلاثي
فينزل الحرف الرابع منزلة هاء التانيث وسقر
لكونه متحرك الاوسط فيثقل اللفظ بتلك الحركة
فيتقوى التانيث المعنوي بالثقل اللفظي وماه
وهو اسم بلد لكونه عجميا فيتقوى بعجمته التانيث
الضعيف تاثيره لكونه علامة مقدرة بلا نايب
وزيد لامراة لانه حصل له بنقله من التذكير الى التانيث
ثقل عادل خفة اللفظ ممتنع من الصرف وقد اخبر عن زينب

او زيد وخبرها عداه محذوف او هو خبر عن الكل
بتاويل المذكور او خبر عن محذوف اي كلها
ممتنع والجملة خبر عن الجميع ولم يحك المولف
خلافا في منع ما تحرك ثانيه كسقر وابن الانباري
جعله ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف
فخفته تقاوم احد السببين فيجوز الصرف
ولذا لم يحك خلافا في منع مثل زيد علم امراة
والخلاف فيه ماثور وان كان الصفار جزم بعدم
الخلاف وهو وهم اي مروي فمن خالف فيه
عيسى بن عمر وابو زيد ويونس وجرمي والمبرد
فقالوا يجوز صرفه ووجهه النظر الى اصله في الخفة
ولا حجة لهم في اهبطوا مصرا مع وقال ادخلوا مصر
لانا نسلم علمية المصر المنصرف ولكن لا نسلم انه مؤنث
بل يجوز ان يكون قد لحظ فيه المكان فيكون كالوجهين في طوى
وعرفات وهو موقف الحاج لما ان بزيادة ما اي الا ان
تاءها ليست التانيث وهو ظاهر اذ المراد بتاء التانيث ما
تنقلب في الوقف هاء وهذه ليست كذلك واختصاصها بجمع

التانيث يابي تقديرها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي
التانيث وهذه كتاء بنت ليست للتانيث
واختصت بالتانيث فمنعت تولد التاء
في اذن كما قيل بمنزلة النعام لا يطير ولا يحمل
الاثقال منصرف خبر عرفات وذلك لانه لم يوجد فيه
الا العلمية وهي لا تؤثر بانفرادها وكذا قال
الزمخشري ولكن قد حكم جماعة بانه غير منصرف للعلمية
والتانيث والتنوين للمقابلة لا للتمكن فكسره في موضع
الجر لانه امن بهذا التنوين من تنوين التمكن كما امن
منه باللام والاضافة ثم ما ذكره الزمخشري من امتناع
تقدير التاء لا ينافي كون الاسم مؤنثا بحسب الاستعمال مثل
وقفت بعرفات ثم افضت منها لان تاء الجمع وان لم تكن
لمحض التانيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها للتانيث
كذا قيل وقال ابن مالك اعتبار تاء عرفات في منع الصرف اولى
من اعتبار نحو تاء عرفة وسلمة لانها للتانيث معنى جمعية
ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف فان سمي بالمعنوي
مذكر فالزيادة فشرطه الزيادة على الثلاثة نحو عقرب علما

تسمية المذكر به فلم يبق به الا اعتبار اللفظ فاعتبر
الزائد على الثلاثة لانه بمثابة تاء التانيث من حيث
هو حرف مثلها فكانت فيه تاء لفظية ولم يعتبر غير
ذلك مما تقدم من العجمية وحركة الوسط فانه اذا
سمي مذكر بماه مثلا يزول التانيث ويبقى العجمة وهي
مع سكون الوسط لا اعتبار بها وكذا اذا سمي المذكر
بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمثابة
التاء لانها ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت لافادة
الثقل كما تقدم فلما زال التانيث المعنوي لم يبق وجه
لاعتبارها فان قلت ظاهر كلام المؤلف انحصار شرط
المنع عند تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي في الزيادة
على الثلاثة وليس كذلك فقد اشترطوا للمنع امورا
اخر منها عدم سبق تذكير انفرد به كما في وصال
بنقله من اسم امراة للرجل فانه يصرف لانه سبق له تذكير
انفرد به ومنها عدم احتياج المؤنث المسمى به باعتبار
التانيث الى تاويل لازم كما في رجال جعل علم مذكر فان
تانيثه لتاويله بالجماعة وذا لا يلزم اذ يجوز ان يأول

وذلك لان التانيث المعنوي قد فات بتسمية المذكر به صح

بالجمع ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية
في المذكر لكن ذراع علم رجل فهو مؤنث ولكنه
غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكرين قالوا
ثوب ذراع اي قصير فهذه كلها امور تستدرك
على المؤلف قلت النقص غير حقيقي وانما هو قصر افاده
بالنسبة الى ما ذكره اولا اي فشرطه من بين ما تقدم
هو الزيادة ولا ينتفي ذلك ان يكون له شروط اخر
وتعريف عطف على العدل الموجي او الثالثة اي
تعريف كائن للعلمية اي منسوب اليها ومختص بها
سواء كانت للشخص كما في احمد او للجنس كما في
اسامة لان بقية المعارف اما مبنية كالمضمرات
واسماء الاشارة والموصولات فلا دخول لها في
هذا الباب لانه غير المنصرف فرع المعرب واما معرفة باللام او
الاضافة ودخولهما مما يصير غير المنصرف منصرفا على قول
او على حكم منصرف على قول فلا يكون لهما مدخل في
اسباب منع الصرف او لوضعه اي لوضع الاسم لتاكيد المعرفة
كما في اجمع واخواته في راي ذهب اليه بعض النحاة وقد اسلفنا



وقد سنا انه يمكن ان يكون هذه الالفاظ التاكيدية
في باب علم الجنس باعتبار معناه الكلي وهذا راي
آخر جوزه ابن الحاجب ومنه اي ومن ذي التعريف
العلمية قطع اوائل السور القرآنية على وجه وهو
راي الاكثرين فانهم ذهبوا الى انها اسماء السور
وخالف قوم زعموا انها حروف مقتطعة من كلمات في
كقولهم ان الم لتقطيع من انا الله اعلم ولكنا في البواقي
فان كانت تلك القطع اسما فرد كص وق ونون
او كان مجموعها اي مجموع تلك القطع بزنة اسم
مفرد كيس وطاسين ميم بوزن قابيل ودارابجرد
طسم اما كون يس بوزن قابيل فظاهر واما الثاني بوزن
دارابجرد فليس لكل قطعة وانما هذا مشتمل على
ثلثة اسماء الاولان منها وهما طس بوزن قابيل
فنزلا منزلة المفرد لكن كوضم اليه الثالث وهو ميم
وجعل الكل اسما للسورة مثل دارابجرد هذا الذي
ينبغي ان يقال في ظاهر عبارة المؤلف اشار عليه
ووقع هنا دارابجرد هكذا بدون الف بعد الدال كما وقع في

الكشاف الذي بخط جار الله عليه ما ذكره التفتازاني
قال ودارابجرد بفتح الباء اسم بلدة بفارس معرب دارابكرد
ودارا اسم ملك بناها فيحكى او معرب ممنوع من الصرف
للعلمية والتانيث كما في قراءة من قرأ صاد وقاف
ونون بالفتح فيهن وكقوله يذكرني حاميم والرمح
شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم وفي الحكاية نظر
لان هذه اعلام منقولة من مفرد او مركب من كلمتين لا نسبة
بينهما ولا مجال للحكاية في ذلك بل الاعراب متعين قال
التفتازاني واجيب بان ذلك في هذه الالفاظ خاصة
اذا جعلت اعلاما للسور خاصة علم وذلك لانها قبل
ساكنة الاعجاز وكثر استعمالها كذلك فكانها نقلت على
تلك الهيئة وفيها شمة من ملاحظة الاصل من جهة ان
مسمياتها مركبة من الحروف المبسوطة فعليها مسحة
من قولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر كذا قال وفيه ما لا
يخفى ولا تكن القطع اسماء فردا ولكن مجموع القطع بمنزلة
مفرد نحو كهيعص وحمعسق فيحكى فقط والا يمتنع
اعراب اصلا لامتناع تركيب اسم واحد من اكثر من كلمتين

فلم يبق الا الحكايات قال الرضي وحكي عن
يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها
واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا
مع صاد والبواقي حشو الا يعتد به وعجمة
عطف على العلة الاولى او الرابعة والمراد
بالعجمة كون الكلمة من غير كلام العرب علم
اما بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف او
مضاف مقدر اي هي عجمة علم وعليه
فلفظ عجمة المتقدم منون واما بالجر على ان
يكون مضافا اليه لفظ عجمة السابق وعليه
فلا يكون منونا وهو احسن اي وعجمة علم في لغة
العجم حتى لو كان الاسم العجمي ليس بعلم عند اهله
ثم استعملت العرب علما لم يعتد به فلو سمي بديباج
انصرف لفوات كونه علما في اللغة العجمية
اذ هو اسم جنس عندهم وانما اشترط هذا لانه لو كان
غير علم عندهم قبل لام التعريف والاضافة فيضعف
لزوم العجمة لتوغله في كلام العرب بما ذكر بخلاف ما اذا

كان علما عندهم قال الرضي وليس هذا الشرط
بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل
استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل
او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم
سمي نافع بن راوية عيسى لجودة قراءته واطال
على عبارته رحمه الله غير ان اي ساكن الوسط
بلا تانيث في القول القوي فصرف نوح
ساكن الوسط خال من التانيث فهذا اي في
ذلك القول القوي ولجام علما لان العجم لم
يستعملوه علما وانما هو عندهم اسم جنس لالة مخصوصة
تجعل في فم الدابة ومنع ابراهيم للزيادة على الثلاث
وملك بلام وميم مفتوحتين فكاف وهو ابو نوح
لتحرك الوسط وجور بجيم مضمومة اسم بلدة وان كان
ثلاثيا ساكن الوسط لوجود التانيث والمؤلف حكم بالمنع
في مثل ملك وجور متحتما ولم ار من ذكره في الساكن الوسط

غير ابن الحاجب والزمخشري جوز فيه الوجهين مع
ترجيح الصرف قال الرضي وعند سيبويه واكثر
النحاة ان تحرك الاوسط لا اثر له في العجمة
فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط
فهم يعتبرون الشرطين المتعينين كون العجمي
علما في اول استعمال العرب له والزيادة على
الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في
المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساكن عند علامة
التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء بل العجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او
متحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن كلام
العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب وجمع عطف على الاولى
او الخامسة على هيئة مفاعيل من حيث كونه مفتتحا
بحرف مفتوح بعده حرف آخر يليه الف الجمع ثم ثلاثة
احرف اوسطها ساكن فصدق على نحو دنانير ومصابيح او هيئة
فواعل كما ذكرنا الا ان الاوسط هنا مفقود فشمل نحو دراهم

ومساجد ولو كانت مماثلته في الهيئة لمفاعيل
تقديرا لجوار رفعا نحو هؤلاء جوار وجرا نحو مررت بجوار
فان هذا وان لم يكن مماثلا لمفاعل لفظا لكنه
مماثل له تقديرا اذ الاصل في الاول جواري بضمة على
الياء المكسورة ما قبلها وفي الثاني جواري بفتحة على
الياء المذكور نائبة عن الكسرة فاستثقل ذلك
فحذفت الياء وعوض عنها التنوين عند سيبويه
والجمهور او حذفت الحركة التي حدثت منها
الثقل وعوض عنها التنوين عند المبرد وهو ضعيف
لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة
الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا تظهر فيها
بحال واللازم منتف فالملزوم مثله هذا الذي
قلناه من مماثلة جوار لمفاعل في حالتي الرفع والجر
ثابت في القول الاعرف الذي ذهب اليه الجمهور او
رفعا فقط في القول الآخر الذي ليس باعرف واما في حالة الجر فتظهر
الفتحة عند هذا القائل نظرا الى خفتها كما تظهر في حالة النصب
اجماعا وقد اشرنا في اثناء التقدير المتقدم الى جواب هذه

الشبهة وعلى ذلك جاء قول الفرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا والقول بان
تنوينه اي تنوين مثل جوار للتمكن لا للتعويض كما ذهب
اليه الزجاج تمسكا بان الياء لما حذفت زالت صيغة
منتهى الجموع وصار الاسم في اللفظ كجناح وسلام من
الاحاد فدخله تنوين الصرف زيف اي جعل
زائلا فاسدا لا يلتفت اليه بشهادة الكسر على
ثبوت المحذوف حكما يعني ان الياء انما حذفت
لعارض التخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي
قبلها وهو الراء لم تحرك بحسب العوامل بل لزم الكسرة التي
كانت موجودة قبل الياء ونقل ابن هشام في مغني
اللبيب مذهب الزجاج عن الاخفش قال وقد وافق على
انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف
هند وعلى انه اذا قيل في جيال علم الضبع وهو من قبيل
المؤنث بعد ما سمي به رجل جيل بالنقل لم ينصرف وانصراف
قلم علما لرجل لان حركتي تاء كتف وهمزة جيال منويتا الثبوت
وحاصله ان ما حذف لعلة فهو في حكم الثابت وياء جوار كذلك فلا يمكن

القول بالانصراف مع الحكم بثبوتها ولقد احسن المؤلف
التعبير في مقام هذا الحكم بالشهادة والثبوت ومنع
من الصرف حضاجر علما للضبع وهي الانثى كعلمية اسامة
للاسد لنقله عن الجمع فان حضاجر في الاصل جمع حضجر كقمطر
وهو عظيم البطن فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور
ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف
كونه كذلك في الاصل فلا يضره زوال الجمع بالعلمية
العارض كما لا يضره غلبة الاسمية في الوصف الاصلي
لعروضها ومنع سراويل من الصرف على الاكثر مع انه مفرد
اما لانه اعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير ونحوه
وهذا راي سيبويه وتبعه الفارسي فعلى هذا ليس
فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية والتانيث
المعنوي مشروط بها ايضا واما صيغة الجمع فليست
سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد حمل موازنه غير
المنصرف فقط وهو مشكل او لانه عربي جمع سروالة تقديرا
وهذا راي المبرد والسروالة قطعة خرقة قال عليه
من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وبعضهم يزعم ان
البيت مصنوع والاكثر لانه يرى ان الجمع فيه مقدر كما حقق في العدل

القمطر ما يصان فيه الكتب

عمرو وذلك لان لنا قاعدة ممهدة ان ما على
هذا الوزن مما لا يمنع من الصرف الا للجمعية ولم
يتحقق فيه لكونه لا لة مفردة فقدرناها لئلا
ينهدم القاعدة وقوله على الاكثر يشير الى ما
نقله ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه
وانكر ابن مالك عليه والمثبت مقدم على النافي
وتركيب عطف على الاولى او السادسة ظاهر
الخفي احترازا عن نحو ضاربة فان شدة امتزاج
التاء بما قبلها حتى صارت كالجزء منه اوجبت
للتركيب خفاء فاذا سمي بها لم يكن المنع مستندا
الى هذا التركيب بل الى العلمية والتانيث بالتاء
علم اي ذو علم والا فالعلم نفسه لا يصدق على
التركيب حتى يوصف به وانما شرطت العلمية
في التركيب ليكون لازما فيعتد به عند اللزوم ولو لم
تكن العلمية لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال
غرضا في نحو عبد الله لان الاضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون

التركيب بها لما نعا من الصرف ولا محكي نحو تأبط
شرا لان الحكاية تقتضي ابقاء الالفاظ المركبة المسمى
بها على حالها فيتعذر الاعراب وضع الصرف انما يكون
في معرب وقضية هذا ان يكون مثل تأبط شرا من
قبيل المبنيات المحكية كما صرح به بعضهم قيل والحق
ان الجملة من حيث هي جملة مبنية بل عدت
قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها
معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع
اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على
اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط
شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا
فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات واعترض
بان الحكاية تقتضي اعتبار التعدد ظاهرا
اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما
واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ومنها اي ومن
المحكي الذي لا يدخل في باب منع الصرف

مثله الجملة المسمى بها من قبيل المبنيات



علما على القول الاصح فانه كان قبل العلمية مبنيا
بسبب تضمنه للحرف كما ستعرفه ثم نقل الى العلمية
نحو فظ بعد النقل على رعاية الحال السابقة عليه
والقول الاخر انه يجوز اعرابه غير منصرف لانه في حال
العلمية زال تضمنه للحرف فيكون كبعلبك فيعرب
ممنوعا من الصرف والف ونون زيدتان وهذا عطف
على العلة الاولى او السابقة شرط لما كانا اي
اللفظ الذي كانا فيه اسما الصفة واسما حال
من مجرور اللام وفي بعض الحواشي انه خبر كان محذوفة
والداعي اليه اصلا العلمية سواء كان على صيغة فعلان
بفتح الفاء كمروان او غيرها كعمران وعثمان وغطفان
وعد ابن هشام في مغنيه قول النحاة يمتنع سكران
من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية
والزيادة مما اشتهر والصواب خلافه قال وانما هذا قول
الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة
المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي
ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت

العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة ان الشبه لا يتقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما
فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما
سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مهربا
عن التعليل بمشابهته الالفي التانيث فيرجعون الى
ما اعتبره البصريون هذا كلامه مع زيادتهما اي
زيادة الالف والنون على الثلاث نحو عمران في راي
ذهب اليه بعض النحاة احترازا من نحو بلدان
مسمى به فان الالف والنون فيه مزيدتان على اثنين
لا على ثلثة فلا يثبت له هذا الحكم ولست على وثوق
من نقل هذا الراي والذي اعرفه انهم قالوا اذا سمي
بمثنى جاز ان تعرب بما كان له قبل التسمية اي
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان تجعل كعمران
اي تلزم الالف وتجعل النون مستعقب الاعراب ممنوع الصرف
وهذا يشمل نحو زيدان وبلدان ويلزم وصفه اي وشرط لما
كان فيه حال التذكير وصفه زنة سكران بفتح الفاء وسكون العين
احترازا من نحو خمصان بضم الخاء المعجمة صفة للرجل الضامر

بابا اي بامتناع التاء اي شرط له زنة سكران حال
كونه ملتبسا بامتناع التاء يعني انه لا يكون له مؤنث
على فعلانة او وجود فعلى في مؤنثه وهذان رايان
للنحاة اشار المؤلف الى اختيار اولهما بقوله والغرض
الاباء اي المطلوب هو انتفاء التاء تحقيقا لمشابهة
الالف والنون لالفي التانيث ووجود فعلى ليس مطلوبا
لذاته بل لانه يلزم عنده من انتفاء فعلانة وكان اشتراط الاول
اولى لانه المقصود بالذات فاختلف في رحمن بناء على
اعتبار ذينك الامرين فمن قال الشرط انتفا فعلانة منعه
من الصرف لتحقق الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال
الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى وهذا كله مبني
على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن
الحاجب وجماعة وقال الاعلم وابن مالك هو علم لا صفة ويدل
عليه مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن
والاستدلال على انسلاخ الصفات بوقوعه صفة كما في
البسملة وكونه بازاء المعنى اللذات غير منقدح لانا لا نسلم

انه في البسملة صفة بل بدل والرحيم نعت له لا

لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت ولا نسلم

انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة

لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح وحارث قاله

ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه

ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج

عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا

مجردا من ال الا في الضرورة دون سكران اي لم يختلف في

منع صرفه على الرايين لانه وجد له فعلى وانتفت

منه فعلانة وفيه نظر لان بني اسد قاطبة يصرفونه

ويقولون في مونثه سكرانة وندمان بمعنى النديم

من المنادمة في الشراب فلم يختلف في صرفه لوجود

فعلانة حيث قالوا في هذا المعنى ندمانة وانتفاء

فعلى منه حيث لم يقولوا امراة ندمى واما ندمان من ندم بالكسر

ندامة فممنوع من الصرف لانتفاء فعلانة منه ووجود

فعلى وقد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء على فعلان

ومونثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا

وذخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا

واتبعهن نصرانا والحبلان بحاء مهملة وموحدة

العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان

بدال مهملة وجيم اليوم المظلم والسخنان بسين

مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان الرجل

الطويل الممشوق كانه من السيف والضحيان

بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية

اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء

مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين

مهملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان

بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان

بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت

القلب والندمان المنادم والنصران واحد

النصارى وقد استدرك عليه لفظان اخران وهما

خمصان لغة في خمصان واليان في كبش اليان كبير

الالية ونظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال

مذيلا لتلك الابيات بقوله وزد فيهن خمصانا
على لغة واليانا ووزن فعل هذا عطف على
العلة الاولى او الثامنة خص به اي خص الفعل
به اي بذلك الوزن على معنى جعل الفعل من
بين الكلمات منفردا بذلك الوزن فيكون الباء جارة
للمقصور على ما هو الاستعمال العربي الشائع وفي
بعض الحواشي ان ضمير به عائد الى الفعل
اي خص ذلك الوزن بالفعل على معنى ان ذلك
الوزن لا يكون الا في الفعل فيكون الباء جارة للمقصود
عليه على ما وقع في المواضع من الكشاف ولكنه خلاف
الشائع وانما شرط هذا الاختصاص لانه لو كان الوزن غير
عنه بان يكون مشتركا بين الاسم والفعل لم يعتبر مطلقا
خلافا ليونس في منعه نحو جمل وعضد وكتف اعلاما
ولا ان كان منقولا عن الفعل خلافا لعيسى بن عمر
في منعه ضرب مسمى به كفعل بفتح الفاء وتشديد العين نحو
مع الفتح بخلاف هذا الوزن لا يوجد في الاسماء الا
الا في الافعال وبذر وهذا مبتداء وهو بموحدة وذال معجمة



اسم ماء قال الشاعر سقى الله امواها عرفت مكانها جرابا
وملكوما وبذر والغمرا وهذه كلها ابار بمكة كذا في
الصحاح وجراب بجيم كغراب وملكوم كمضروب وبذر
كما تقدم ضبطه من التبذير وهو الاسراف والغمر
بغين معجمة كفلس وخضم معطوف على المبتداء
المتقدم وهو بخاء وضاد معجمتين اسم رجل قال
الجوهري وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد
غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة
الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء
وخضم ايضا اسم ماء قال الراجز لولا الاله ما سكنا خضما
منقول من الفعل لما عرفت فلا يقدح وجودهما
بالاسماء على وجه النقل في دعوى اختصاص
الفعل بذلك ومنقول خبر عن بذر او خضم وخبر الآخر
محذوف وشلم مبتداء وهو بشين معجمة ولام اسم
موضع بالشام ويقال انه بيت المقدس مرتجل خبر عن شلم
وكونه مرتجلا يحسن جوابا عن ايراد هذه الكلمة
نقضا على ما تقدم من ان الفعل يختص بوزن فعل وقول بعض

اهل الحواشي ان المؤلف يعني انه غير معتد به
لانه لم يقع في فصيح الكلام غير معتد به اذ لا دلالة في
قوله م تجل على ما زعم وانما الجواب الحق ان نسلم غير عربي كما في
الصحاح والقاموس وغيرهما وصرح به الرضي فعلى
هذا لا يرد نقضا لان كل اسما في كلام العرب كما اجاب به
المؤلف عن بقم بقوله وبقم بالصرف اسم جنس خشب معروف
اعجمي وهو جواب متجه او صلقم عطف على خص اي الا ان
يكون الوزن خص الفعل به او يكون قد صدر باحدى حروف
نايت وهي النون والهمزة والياء والتاء بابها اي ملتبسا
بامتناع التاء المتحركة التي تنقلب في الوقف هاء ليتقوى
السبب بالفعل من حيث هو لا يقبلها فينتهض للسببية
وهذا احتراز عن نحو ارمل للرجل العرب ويعمل للجمل الكثير
العمل فانهما منصرفان مع الوصف الاصلي والوزن المشترك
بتصدير الزيادة لجواز الحاق التاء نحو امراة ارملة وناقة
يعملة ففات اعتبار الشرطية وهو التباسه بابا
التاء وان عرض هو اي التصدير لنبي دل عليه
صدر به التصغير في قول الغريب الا التزمنه

اي في هذا لقوله تضيرب تصغير تضارب العلم المنقول
من مصدر تضارب فقبل التصغير لم يكن فيه الا العلمية
فصرف وبعد التصغير حدث مع العلمية وزن الفعل
فمنع الصرف وينصرف الاسم الممنوع من الصرف للعلمية
اي الذي لاجل العلمية حالة كونه ملتبسا بشرطها
فالباء للمصاحبة لانها متعلق بيصرف اي يصرف
ذلك لان العلمية لا تسبب لمنع الصرف الا مع شروطها
اي مع ما جعلت هي شرطا له وهو التعريف والعجمة والتركيب
والتانيث معنويا او لفظيا بالتاء والالف والنون الزائدتان
في اسم غير صفة ومع العدل ووزن الفعل فانهما تسببان
للمنع معهما نحو عمر واحمد وليست شرطا فيهما بدليل
منع ثلاث واسود وقد تضادا اي العدل ووزن
الفعل اي تضاد لغة يعني ان تضادهما
انما جا من جهة اللغة بحسب استقرا مواقعها
فان وزن العدل الفعال كطلات او مفعل كمثلث
او فعل كاخر او فعل كسحر او فعل كامس عند بعض التميميين
او فعال كقطام عندهم وليس شيء من هذه بوزن

منع

نعلِ هذا من قبل الاستدراك كما قلنا والآن فمن
الممكن ان يقع عدل فيما هو من صيغ اوزان
الفعل المعتبرة في المنع فيبقى الاسمُ الذي كانت العلمية
فيه مؤثرة بعد زوالها بالتنكير الحادث لها بلا سبب
اصلا فيما كانت العلمية شرطا فيه لزوال المشروط
بزوال شرط الاثر لان نحو ابراهيم اذا نكر لا يبقى
فيه العجمة المانعة من الصرف لزوالها بفقدان
شرطها وهو العلمية وكذا ما هي شرط فيه او على
سبب واحد فيما كانت العلمية مؤثرة فيه وليست شرط
كالعدل ووزن الفعل اقول هذا خلافا لسيبويه اي
حالة كونه ذا خلاف او مخالفا على تاويل المصدر
بالوصف او التقدير خولف ذلك خلافا واللام لسيبويه
للتبيين فهو خبر مبتدا محذوف اي ارادتي لسيبويه
في نحو احمر اي في كل وصف جعل علما ثم نكر فانه يمنع الصرف
مع زوال العلمية للمح الاصل وهو الوصف الثابت له
قبل العلمية وما ذلك الا لان المانع اعتبار الوصف
الاصلي وهو العلمية وينصرف اي ينصرف سيبويه

اللمح رعايت

صرف اربع في قولك مررت بنسوة اربع حيث لم
يعتبر الوصف لانه لكونه عارضا غير اصلي لان
اربعا من اسماء الاعداد وهي ليست للصفة
في الاصل ومنع ادهم للقيد من الصرف حيث
اعتبر الوصف فيه لانه لما كان الاصل وضعه
للصفة وان خرج الان عن الوصفية بالغلبة
فبان لك فائدة للتقييد بالقيد وحاصله ان
اعتبار الاصالة في الوصف دار معها وجودا في نحو
ادهم للقيد وعدما في نحو اربع فينبغي ان يعتبر
اصالة احمر في الوصفية لعدم المعارض لها بعد التنكير
وليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد
زوال ذي حمرة العلمية حتى يكون معنى رب احمر رب
شخص ذي حمرة بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا
مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو اريد اثبات
الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال مضاده
ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه صرف نحو افضل المجعول
علما حالة تجريده عن من بعد التنكير يتعلق بصرف

فان مثل هذا ينصرف بلا خلاف لان شرط وصفيته
اقتران من وقد فاتت هذا الاقتران لما فرضنا
فلم يبق وجه لاعتبارها وللعدل عطف
على قوله للعلمية والمعنى ويصرف الممنوع
للعدل نحو عمر وسحر والجمع نحو مساجد والوزن
الخاص بالفعل نحو شمر بالتصغير اي يصرف
ذلك بسبب التصغير لتفويته السبب المانع
اما نحو عمر وسحر حيث تقول عمير وسحير فلزوال
العدل اذ لم يعدل الا المكبرين واما في الجمع فلانك
في نحو مساجد ترده الى الواحد وتصغره فتفوت
صيغة الجمع واما في الوزن الخاص فلفوت الخصوصية
بالتصغير الا ترى انك تقول في شمر شمير فيزول الوزن
الخاص فان قلت يرد على الجمع نحو اجادل علما
وتصغيره اجيدل وكلاهما ممنوع اما المكبر فلنقله
عن الجمع كحضاجر واما المصغر فلوزن الفعل المضارع
نحو ابيطر قلت انما يرد هذا في الجمع لا في المنقول عنه ولو سلم
انه اراد ما هو اعم فمراده بالتصغير ان يفقد معه السبب وفي

اجيدل لم يفقد وانما قال الوزن الخاص لان
الوزن المصدر باحد حروف نايت لا ينخرم بالتصغير
نحو احيمر وتغيلب في احمر وتغلب واعلم ان الاسم عند
تصغيره بالنسبة الى الصرف والمنع منه اربعة اقسام منصرف
فيهما كزيد ويقابله كزينب وغير منصرف في التكبير
دون التصغير نحو شمر وضرب وعكسه نحو تضارب
علما لما مر وهو اي التصغير لكونه وصفا في المعنى
بالصغر والحقارة لجواز غليمون بالتصحيح مع التصغير
وامتناع ذلك في المكبر حيث ان مثل هذا الجمع
انما يكون لذوي العلم بشرط ان يكون الواحد
علما او صفة على ما هو مقرر في بابه بشروطه
والمكبر وهو غلام ليس بعلم ولا صفة بخلاف المصغر
لصيرورته بالتصغير وصفا والجواز يتعلق بكونه
وصفا ومنع صرف أُدَيْن نظرا الى كونه صغر بسبب
التصغير وهو وان كان عارضا فانه يعتبر لكونه
بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو ثلث
وثلاث لكونه وضعا مستانفا فاذن لا ينصرف ادين

تكبيره

تصغيرا دون للوزن والوصف الواقع بسبب
التصغير خليق اي حقيق وهذا خبر المبتدا الذي قدرناه
ولكونه يتعلق بهذا الجزاء والتصغير خليق
لاجل كونه وصفا بانه ازال العلمية بحيث
كان ينبغي ان يمنعها من التاثير لمنافاته اياها اذ
الوصف يقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص
لكن لم يجعلوه مخلا بها فحكموا بمنع طلحة مصغرا من
الصرف كما منعوه مكبرا كانهم جعلوا المصغر بزنة بفتح
النون والموحدة لقبا فلم يجعلوه وصفا محضا بل هو
علم موصوف والعلم الموصوف لا يخرج بالوصف عن العلمية
الا ترى انك تقول جاءني طلحة الحقير كما تقول جاءني
طليحة فلا تضاد بين التصغير والعلمية لان الذات
باقية وغاية الامر ان انضم اليها وصف زائد وهو الحقارة
فللنظر الى هذه الصفة جمع جمع تصحيح وللنظر الى العلمية منع
من الصرف ولذا قال المؤلف ولم يصرفوه وهذه المسئلة
ذكرها الرضي عن بعضهم واستشكلها بان الوصف المعتبر في باب منع
الصرف هو الذي وضع صحيحا لتبعية لما يخصص الذات المبهمة وفي [illegible]

منافاة العلمية للصفة ونحو احاد عطف على
الممنوع اي يصرف نحو احاد بعلمية لمذكر لا
لمؤنث فانه يمتنع عند جعله علما للمؤنث من
الصرف للعلمية والتانيث واما اذا جعل علما
للمذكر فليس فيه الا العلمية ومعنى العدل فيه
غير موجود قلت وهذا الذي ذكره المؤلف
ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة قال
في التسهيل بعد ذكره للمعدولات من احاد واخواته
ولا يجوز صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء
ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم ومطلق
الممنوع برفع المضاف عطف على نائب الفاعل من قوله اولا
ويصرف الممنوع او على قوله نحو احاد والمعنى ويصرف
جميع ما لا ينصرف من غير استثناء باللام اي يصرف بسبب
دخولها معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او زائدة كما
في الداخلة على يزيد في قوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا عند بعضهم والاضافة نحو مررت باحمركم ومساجد
الله بناء على ان الاسم دخل على ما هو من خواص الاسماء

فقابل سبب الفعل فرجع الي اصله من الصرف في ابي نجم
بالكسر مع عدم انصرافه بناء على ان الكسر لم يزل عنه
الا تبعا لزوال التنوين للعلتين فلما كان زوال
التنوين هنا لاجل اللام او الاضافة لا لاجل العلتين
زال موجب منع الكسر فدخل وهذا قول الاكثرين وثم
قول ثالث مفصل وهو ان ما كان مانع الصرف فيه
قائما مع وجود اللام والاضافة كالمساجد ومساجدهم
لان المؤثر الجمع المتناهي وهو باق فهو منجر بالكسر لا
منصرف وكذا ما كان بهذه المثابة وان لم يكن المانع قائما
كما في ابراهيمكم لذهاب العلمية التي هو شرط فهو منصرف
وبالتناسب عطف على باللام اي ويصرف الممنوع بسبب التناسب
كقراءة نافع والكسائي سلاسلا واغلالا وسعيرا فصرف سلاسل
لما انضم الي الاسماء المنصرفة رعاية لتناسب الالفاظ المجتمعة
وكقراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا صرفا لينا سبا ودا او لا
سواعا ونسرا والتناسب امر مطلوب في كلامهم وبالضرورة اي
ويصرف ايضا بسبب الضرورة لكن قد تكون الضرورة
موجبة للصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة



اذ لا يحصل فيه عين الصرف لان الوزن لا يستقيم
بدونه وقد لا تكون موجبة كقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره، هو المسك ما كررته يتضوع،
اذ لو بقي هنا نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن
الا انه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو
قبيح عندهم فدعت الضرورة الي الصرف لتحصيل
امر مستحسن قال الرضي ولا يصرف ما فيه الف
المقصورة لعدم الضرورة قلت يعني لان
التنوين حرف ساكن كما ان الالف كذلك
فلا يجئ الي ان يحذف ساكن ويؤتي بساكن
اخر وهذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين في
الحكم وليس كذلك فان الالف لا يقبل الحركة والنون
الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الي نقل
حركة متحرك الي ساكن متقدم لا يتاتي الوزن الا
به فيحذف الالف ويؤتي بتنوين الصرف
ليتاتي النقل كما قال الشاعر علقتها عرضى ان
اشترضها نفرت وبت التي بالاقبال اعراضا فتامله



خلاف فالكوفية اي الطايفة او الجماعة الكوفية
في افعل من كذا فانهم لم يجوزوا صرفه بناء على ان من
مع مجرورة كالمضاف اليه افعل فلا ينون ما هو كا
المضاف قال الرضي والاصل الجواز والكلام في
الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف
وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ان الخلاف
في افعل التفضيل مطلقا ولكنه لم يصرح بان المخالف
في هذا الكوفيون دون العكس وهو منع المنصرف
الصرف لاجل الضرورة خلافا لهم اي الكوفية في
تجويز ذلك لا مطلقا بل في مجرد العلمية دون غيرها
من الاسباب لقوتها فاعتبروها مستقلة بالمنع من الصرف
ومرداس في قول الشاعر وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع لا يرد على البصريين لانه
اما معارض بشيخي اي برواية من روى البيت يفوقان شيخي
في مجمع او شاذ لا يبتنى الاحكام على مثله وفي الامرين نظر اما
الاول فلان الرواية بذلك ما ثبتت في الصحيح بل الشك والرواية الا
بتقدير ثبوتها لا تعارضها واما الثاني فلانهم لم يستندوا الى

هذا البيت فقط بل انشد وا عليه شواهد كقوله
طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة
النفوس غدور وكقول الاخر وقائلة ما بال دوسر
بعد ما صحا قلبه عن ال ليلى وعن هند وابيات
اخر اما انشاد بعضهم في هذا المقام قول الشاعر
وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
فقابل للنزاع لجواز ان يكون منع عامر لكونه اسما
للقبيلة ففيه العلمية والتانيث وذو الطول
لا يدفعه لانه ذكر باعتبار الحي ولما كان
الاسم المعرب على ثلثة انواع مرفوع ومنصوب
ومجرور شرع المؤلف في كل نوع وما يشتمل
عليه من الاقسام وبدا بالمرفوع لانه عمدة
الكلام فقال المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وقد
علمت فيما تقدم ان علم الفاعلية هو الرفع وان الرفع
يكون بالضمة والواو والالف فمراده ان المرفوع ما اشتمل
على واحد من هذه الامور كقام زيد وذهب العمرون وجاء
الخالدان الفاعل المسند اليه اسما صريحا كان كما في قام زيد

أو ما ولا به بسبب وجود حرف مصدري كقوله
يسر المرء ما ذهب الليالي أي ذهابها أو بدونه نحو
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
إذا أعرب سواء خبر إن والجملة فاعلا لسواء أي
ستوي عليهم الإنذار وعدمه فالفاعل اسم بالتأويل وبلا حرف
حرف مصدري ولذا قال ما يشمل الكل وقال أسند إليه
ليشمل النسبة الواقعة في الخبر كما مر وفي الإنشاء كما في قوموا
مجرد الفعل نحو قام زيد وهو احتراز عن مثل زيد قام
فإن المسند فيه الجملة المركبة من قام وفاعله كذا هو
ضمير مستتر لا مجرد الفعل وشبهه كاسم الفاعل نحو أقائم الزيدان
والصفة المشبهة نحو حسن أخواك وأفعل التفضيل نحو ما
مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
وفي بعض الحواشي واسم المفعول وهو سهو لأن المؤلف
لا يراه فاعلا كالزمخشري ومن قال قال برأيه وإنما قال على
نهج أي طريق القيام به باعتبار كون المسند على صيغة
المبني للفاعل لا للمفعول به ليدخل ما هو قائم به حقيقة ظرف
زيد وما ليس كذلك نحو قرب عمرو ومن أجدار واستحال اجتماع

الضدين فإن هذه وأمثالها من قبيل الفاعل عند
النحاة لأن صيغة المسند في الكل صيغة المبني
لمن قام به وإن لم يكن قائما به في بعض الصور وهذا
الظرف لغو يتعلق بأسند ولا يجوز أن يكون مستقرا
صفة مصدر محذوف أي إسنادا كائنا عليه على
نهج القيام به وإن جوزه الرضي في عبارة الكافية
لأن الموصوف بالظرف كالموصوف بالجملة لا يحذف
في غير الضرورة إلا أن يكون بعض متقدم مجرور بمن أو في وهذا
مفقود هنا فخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله
نحو ضرب زيد وبكر مضروب غلامه والجرجاني
والزمخشري وجماعة الذين تركوا هذا القيد لأن مثل هذا
عندهم فاعل اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح وهو
أي الفاعل واحد فقط أي لا يجوز أن يتعدد فيرتفع اسمان
مختلفان أو أكثر بجهة الفاعلية لفعل واحد بطريق الأصالة
فخرج نحو قام الزيدان ونحو جاء زيد أخوك عند من يقول
عامل البدل والمبدل منه واحد ونحو قام زيد وعمرو
وإنما كان كذلك لأن نسبة الفعل وما يشبهه إلى الفاعل على

جهة الاسناد وهو لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف
نسبته الي المفعول فانها علي جهة التعلق
والتعلق يختلف جهاته اذ قد يتعلق الفعل
بالمفعول علي انه الذي فُعل وهو المفعول المطلق
او الذي فُعل به وهو المفعول به او الذي فُعل
فيه وهو المفعول فيه او الذي فُعل لاجله وهو
المفعول له او الذي فعل معه وهو المفعول معه
وتَواهِقُ رِجلاها يداها جملة اريد بها لفظها
وهي هنا مبتدا يشير بذلك الي قول اوس يصف
اتانا يتبعها عير تواهق رجلاها يداها وراسه
لها قتب خلف الزبيلة رادف وهو من انشاد
سيبويه والمواهقة المباراة في السير تقول تواهقت
الابل اي سارت وتعارضت في سيرها فكان رجلي
هذه الاتان تعارض يديها في سرعة الخطو وراسه مبتدا
خبره قتب وله صفة لقتب في الاصل تقدم فانتصب
علي الحال منه فان قلت انما تكون الحال من فاعل او
مفعول وذا خبر قلت هو في المعني المفعول لان هذا شبه

بليغ اي وراسه كقتب اي يشبهه والاسمية
حال من فاعل تواهق ورادف صفة لقتب اي
تابع وخلف الزبيلة تعلق به والمراد بالزبيلة الاتان
المزمولة اي المتبوعة من قولهم زمل هذا هذا اذا
تبعه كما ذكره في القاموس وهو من وضع الظاهر
موضع المضمر يريد الشاعر ان الاتان تسرع الخطو والعير
لا يفارقها بل راسه عند مواخرها كالقتب المحمول
خلفها وفي العباب انه يروي خلف الحقيبة
مكان خلف الزبيلة وهما كنايتان عن الكفل
هوّن خَطْبَه اي حاله تساوي طرفي المفاعلة
حقيقة في ان كل واحد منهما فاعل باعتبار ومفعول
به باعتبار كما في قولك ضارب زيد عمرا فالضرب
كما وقع من زيد علي عمرو وقع من عمرو علي زيد فاذن ايراد
هذا البيت ناقضا لما اصّلناه من ان الفاعل لا يتعدد
اصالة ووجه التفصي قد اشير اليه وتقريره انا لا نسلم
ان قوله رجلاها يداها هو الفاعل بل رجلاها فاعل ويداها
هو مفعول لكنه اعطي اعراب الفاعل في هذه الحال نظرا

الي انه فاعل بحسب المعنى كما اعطي الفاعل اعراب المفعول
نظرا الي ذلك في قول الشاعر قد سالم الحيات منه
القدما في رواية من نصب الحيات واذا كان المفعول
الصريح الذي لا يتاتى فيه اعتبار كونه فاعلا في المعنى
قد يعطي اعراب الفاعل عند امن اللبس كما في قوله
إن من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان
وبوم، فما نحن فيه اولى ويدل على ان يداها مفعول رواية
من رواه يديها بالياء وهو رواية السيرافي كما قيل وحكى
ابن هشام في حواشي التسهيل انه في العوفي لابن الخشاب
جوز البصريون في خاصم زيد عمرا رفعهما في الضرورة
حملا على المعنى وانشد سيبويه لاوس تواهق رجلاها
يداها قال ابن هشام فعلى هذا يجوز في الاختيار ضارب
زيد عمرو واذ لا ضرورة في البيت وحكى الانباري عن
قوم من النحويين خاصم زيد عمرا لان كلا منهما مفعول لما
ان كلا منهما فاعل الي هنا كلامه وقد اسبقت ان
قول المؤلف هون الي اخره خبر قوله تواهق رجلاها
يداها هذا لوجه الذي ذكرناه من التخريج ثابت

مع وجوه اخر يمكن تخريج البيت عليها فيقال
يداها مفعول اعرابه فتحة مقدرة على الالف على
لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا او فاعل لمحذوف
اي تواهقهما يداها او خبر مبتدا محذوف والجملة
استينافية جواب سوال مقدر كانه لما قال تواهق
رجلاها قيل ما الذي تواهقانه فقيل يداها اي
المواهق يداها او يقال يداها معطوف على رجلاها
وحذف العاطف والمفعول اي تواهق رجلاها
يديها ويداها رجليها **ولكون علامة التثنية**
وهي الالف **وعلامة الجمع** وهو الواو **في الفعل**
ضمير الفاعل حيث تقول الزيدان يفعلان والزيدون
يفعلون **لا تجامعه** اي لا تجامع الفاعل الظاهر
في الاستعمال الافصح وهي لغة الاكثرين فلا يقال
يفعلان الزيدان ولا يفعلون الزيدون على ان
يكون اسم الظاهر فاعلا لما يلزم من تعدد الفاعل بطريق
الاصالة وقد مر ابطاله وان سمع مثله في الظاهر مثل
واسروا النجوى الذين ظلموا اخرجه على خلاف ذلك

فقد جوز في الآية ان يكون الذين ظلموا مرفوعا
بدلا من واو واسروا او واو استمعوه او مبتدأ
خبره اسروا او قول محذوف عاملا في جملة
الاستفهام اي يقولون هل هذا او خبر المحذوف
اي هم الذين او فاعلا بيقول محذوفا وان يكون
منصوبا بدلا من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او
اعني وان يكون مجرورا بدلا من الناس في اقترب للناس
او الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه عشرة اوجه
بخلاف التاء في نحو قامت هند لانها حرف مجرد
علامة للتانيث فلا محذور في مجامعتها للفاعل
الظاهر فان قلت قد ذهب الجلولي الى
انها اسم فماذا تصنع قلت هو خرق لاجماع كما صرح
به ابن هشام قال وعليه فيأتي في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ او الجملة قبله خبرا
قال ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل
منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه
محمد الرؤف الرحيم قليل وكذا تقدم الخبر الواقع جملة قليل

ايضا يعني والبدل في مثل قامت هند لا يصلح للاستغناء
به عن المبدل منه اذ لا يقال قام هند غالبا
ومثل قامت هند من الكثيرة والشياع بحيث
هو لا يخفى فلا يحسن تخريجه على ما يقل استعماله
واشار المؤلف بقوله في الافصح الى ان من
العرب من يجعل الالف علامة للاثنين
والواو علامة للجماعة لا ضميرهما فيكون
كل منهما حرفا كالتاء التانيث فتجامع الفاعل
الظاهر وهي لغة طي وازد شنوءة وبالحارث
فيقولون قاما اخواك وقاموا اخوتك
وخرج عليها الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار واذا قال اهل
هذه اللغة قاما وقعدا اخواك وقاموا وقعدوا
اخوتك واعملوا احدهما في الظاهر وجب ان يقدر
في الآخر ضمير مستتر راجع اليه قال في المغني وهذا من غرائب العربية
اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين يعني في قوله تعالى ثم عموا
وصموا كثير منهم اذا خرج على هذه اللغة قلت لم لا تكون الواو في

احدهما ضميرا وفي الاخر علامة وكذا الواو
ولا يكون ثم ضمير مستتر اصلا فلا غرابة ولتاصله
اي الفاعل في ان يلي الفعل لانه كجزئه بدليل
الاعراب واسكان اللام ورده ورد العين
والتثنية والجمع والتانيث والاتحاد والنسبة
والزيادة ومنع العطف والتاكيد في نضربان
وضربت وربما تاتي في لغة وقولا والقيا ورب
ارجعون وقامت هند وهندا وكنيا وكانوا
اكرام وقم زيد وفي نفسك جاز ضرب غلامه
زيد لا العكس عند الجمهور لتاصله يتعلق
بجاز وفي ان يلي بالتاصل ولانه كجزئه بيلي
وبدليل بهذا الظرف الذي هو خبرانه وفي
يضربان الى اخره ظرف مستقر حال من الاعراب
وما بعده من الاسماء المعطوفة وفي لغة حال من ربما
وعند الجمهور يتعلق بجاز وقررا وهو ان الفاعل متاصل في
ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما شيء من مقتضيات
الفعل وعلل ذلك بان الفاعل كجزء الفعل واستدل على

العلة باثني عشر دليلا واوردها مع امثلتها
على طريق اللف والنشر المرتب الا ولانه قد وقع
اعراب الفعل بعد الفاعل في يضربان واخواته
الاربع اذ النون علامة رفع الفعل وحرف العلة
ضمير وقد وقعت بعده على خلاف ما هو المعهود
في اعراب الكلم من انه انما يكون في نفس الكلمة المعربة
لا خارجا عنها لكن لما كان الفاعل هنا وهو الضمير المتصل
كالجزء من الفعل لا سيما وهو على حرف واحد
خصوصا وذلك الحرف من احرف المد واللين اغتفروا
ذلك تنزيلا لما هو كالجزء بمنزلة الجزء الثاني اسكان
لام الفعل عند اتصاله بالفاعل الذي هو ضمير رفع متصل
متحرك نحو ضربت فلولا ان الفاعل كجزء الفعل
لم تسكن اللام لانها انما سكنت كراهة لتوالي اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة واعترض ابن مالك
بانا لا نسلم ان ذلك مستكره عندهم بدليل حذفهم الف
علابط وجنادل وتانيثهم بالتاء نحو معدة بل العلة
المرادة الفرق بين الفاعل في نحو اكرمنا وحمل اخواته

عليه للتساوي في الضمائر والرفع والصحة
الثالث رد اللام في زلتا في لغة لبعض العرب
نظرا الى ان حركة التاء كاللازمة لانها لاجل
الالف التي بعدها وهي كالجزء من الكلمة ومنهم من لم
يرد اللام وهي لغة الاكثرين نظرا الى ان اصل
هذه التاء السكون وان الحركة عارضة والرابع رد
عين الفعل في نحو قولا وذلك انها لما حذفت
من نحو قلن لالتقاء الساكنين فلما حركت اللام
لاجل وجود الالف بحركة لازمة من حيث ان هذه
الالف ضمير الفاعل المنزل منزلة الجزء من الكلمة عادت
العين لانتفاء الموجب لحذفها ولم تعد في نحو قل
الحق وان تحركت اللام لان حركتها عارضة من حيث
ان الثانية منفصلة ليست كالجزء من الاولى الخامس
الفاعل الحاق تثنية الفعل في نحو قفا لان المراد منه الف
فتثني لفاعل لاجل تكرير الفعل السادس جمع الفاعل لجمع
الفعل نحو رب ارجعون ان المراد ارجعني ارجعني ارجعني
والكلام فيه كما في الذي قبله ولا يخفيك ما فيه السابع تانيث الفعل

لاجل تانيث فاعله نحو قامت هند الثامن تنزيل الفعل
والفاعل منزلة اسم واحد او فعل واحد وذلك
نحو حبذا فقيل انه مركب من حب وهو فعل وذا
وهو اسم وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ
وما بعده خبر وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ولهذا لم يتغير ذا عن
الافراد والتذكير يقال حبذا هند والزيدان او الهندان او
الزيدون او الهندات التاسع النسبة اليهما جميعا كقولهم
في النسبة الى كنت كنتي فالحقوا ياء النسبة بكان
مع فاعله ولولا انه كجزء منه لم يكن كذلك واشار بقوله كنتيا
الى ما وقع من قول الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا
وشر خصال المرء كنت وعاجن وفي الصحاح قال ابو عمرو
يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي كانه نسب الى قوله كنت في شبابي
كذا وانشد البيت والعاجن الرجل الذي ينهض معتمدا
على الارض من الكبر قال سيبويه في الكتاب وسمعنا من العرب من يقول
كونتي حيث اضاف الى كنت واخرج الواو حيث حرك النون
قال ابو عمرو ويقولون كنتي في الاضافة الى كنت هذا نصه وان قلت

وجد نصب كنتي في قول المؤلف كسباء كل
اذ غايته لا يتخيل فيه قصد الحكاية وكلمة عنده
شاذ لان المفرد لا يحكى في غير الاستفهام وما سمع من
حكايته في ذلك محمول على الشذوذ كقول
القايل دعني من تمرتان وقولك ليس بقرشيا ردا
على من قال الك من تمرتان ومن قال ان في الدار
قرشيا قلت انما ذلك حيث تكون الحكاية بغير القول
نحو ما ذكرته من المثالين واما حيث تكون الحكاية بالقول
فلا شذوذ وهو هنا كذلك الا انه مقدر والتقدير وقول
الشاعر كنتيا العاشر زيادتهما معا في قول الفرزدق واذا مررت
بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام فان الزايد هو كان وحده
لكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم بزيادتهما معا كما لكنا
في العباب وفيه نظر ولا يخفى انه يجوز الحكم بان كان ناقصة
قصد بها الدلالة على المضي وخبرها محذوف اي وسقاه
اعني لنا والجملة صفة فلا زيادة اصلا الحادي
منع العطف على ضمير الفاعل في قم وزيد لئلا يلزم العطف
على ما هو كجزء الكلمة فان قلت هذا لازم فيما اجازوه

اي معينين ه

العطف عند تأكيده بمنفصل نحو قم انت وزيد لان
العطف انما هو على الفاعل لا على تأكيده قلت
السؤال قوي وما اجابوا به من انه اكد بالمنفصل
ليكون العطف في الصورة كانه على التاكيد لا
يخلو من ضعف الثاني عشر منع تاكيد الفاعل
الذي هو ضمير متصل بالنفس والعين في نحو قم
نفسك واقعد عينك والكلام فيه كما سبق
تعليلا وسوالا وجوابا ونظرا اذ اتقن ذلك
ظهر لك وجه المسئلتين المتقدمتين احديهما
الجائزة باتفاق وهي قولك ضرب غلامه زيد لان
الاصل في الفاعل ان يلي فعله فيكون زيد مقدما في
هذا التركيب بحسب الاصل على المفعول وهو غلامه
فيكون الضمير المتقدم في المثال انما عاد على مؤخر
لفظا مقدم رتبة ولا محذور فيه الثانية قولك ضرب
غلامه زيدا فان الفاعل والمفعول فيها كل منهما في مركزه
الاصلي فقد اتصل بالفاعل المقدم لفظا ورتبة ضمير
يعود الى المفعول المؤخر في التركيب المذكور لفظا ورتبة.

وهو محذور وامتناع هذه المسئلة الثانية انما
هو عند الجمهور وقد اجازها الاخفش من البصريين
وابو عبد الله الطوال من الكوفيين وقال
بذلك ايضا ابو الفتح بن جني نظرا الى ان
استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه
فان قلت قد ظهر ان المسئلة الاولى مجمع على
جوازها وتعليق قوله عند الجمهور بجاز لما
اسلفته ينا في ذلك قلت لاينافيه فان الذي
نسب الى الجمهور جواز الاولى دون الثانية وذلك
صحيح وليس فيه ما يقتضي وجود الخلاف في الاولى
حتى يقع التنافي وضمير جزى ربه في قول
الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل للمصدر المفهوم من
جزى اي جزى رب الجزاء كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى ولا يعود الى
عدي فلا ينافي جعل البيت دليلا على جواز
المسئلة المتنازع فيها وجزى بنوه ابا الغيلان

ان الضمير في بنوه [illegible] الغيلان [illegible]

في قول الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار والغيلان بفتح
الغين المعجمة شجر السمر وسنمار بكسر السين المهملة
والنون والتشديد الميم اسم رجل وفي الصحاح
انه رومي بنى الخورنق بظهر الكوفة للنعمان
بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه
فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله فضربت به
العرب المثل فقالوا جزاء سنمار قال الشاعر جزتنا
بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان
ذا ذنب وانظر قول الجوهري جزاء السنمار بالالف
واللام شاذ فلا ينهض للاستدلال به ومثله قول
حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من
الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه
ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا
الندى في ذرى المجد قال الرضي بعد ان
حكى مذهب الاخفش في جواز هذه المسئلة
والاولى تجويزها ذهب اليه على قلته وليس

للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا
وقال الشيخ بدر الدين بن مالك في شرح الالفية
والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير **ويجب تقديمه**
اي الفاعل **اذا اقصر على مفعوله بانما** لئلا يختل
المعنى بانعكاس المقصود لو أخر نحو انما ضرب زيد
عمرا لان المقصود من هذا التركيب حصر ضاربية
زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو فلو قدم
المفعول قائلا انما ضرب عمرا زيد كان معناه
انحصار مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو
ضارب الا زيد وذا عكس الاول فلو جوز التأخير
لالبس وحصل الاختلال وبعض الناس يرى اجماع البيانيين
على ذلك فيتجاسر على حكاية الاجماع مطلقا
في وجوب تأخير المقصود عليه في القصر بانما دليلا
ولا اجماع فقد حكى الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره
ان مذهب الزجاج ان المقصود عليه بانما لا
يجب ان يكون هو المتاخر بل قد يكون غيره ويفهم
بالقرينة قلت ويظهر ان منه حديث البخاري

وهو صلى الله عليه وسلم لا يحلبن احد
ماشية احد الا باذنه ايحب احدكم ان يؤتى
مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه فانما تخزن
لهم ضروع مواشيهم اطعمتهم الحديث اذ المراد والله
اعلم انما يخزن لهم اطعمتهم ضروع مواشيهم اي ليس لها خزان
الا الضروع وليس المراد ان الضروع لا يكون فيها الا
اللبن فان السياق لا يناسبه فتامله **والا** عطف على
انما اي يجب تقديم الفاعل ايضا اذا قصر على مفعوله
بالا بعد تقدم نفي نحو ما ضرب زيد الا عمرا ولا يضرب
زيد الا عمرا وفي بعض الحواشي انه اراد بما والا وانما
لم يذكر لفظ ما لان الا لا تجي الا بعده وهو باطل
كما عرفت وانما لم يذكر النفي لما علم من ان الا للايجاب
وهو لا يكون الا بعد نفي سواء كان بما او بغيرها **الا ان يقدم**
استثناء مفرغ في الظرف والاصل يجب تقديمه كل
وقت الا وقت ان يتقدم المفعول مع الا ملتبسا
بقلته كقول الشاعر ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم
يسل عن ليلى بمال ولا اهل الجماح الامتناع

المطلوب وكقول الاخر تزودت من ليلى بتكليم
ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وانما كان
ذلك قليلا لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على المفعول في نحو ما ضرب
الا عمرا زيد هي الضرب الواقع من زيد لا مطلق الضرب
فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل ولا يحسن قصره
وانما جاز على قلة نظرا الى ان الصفة في حكم
التامة بذكر المتعلق اخيرا او انتفت القرينة
عطف على قصر اي ويجب تقدم الفاعل اذ انتفت
القرينة المرشدة الى تعيينه نحو ضرب موسى عيسى
فلو كانت ثم قرينة لفظية كضربت موسى سلمى او
معنوية نحو اكل الكمثرى موسى لم يجب تقديمه
فالحكم بوجوب التقديم عند انتفاء القرينة نص
عليه ابن السراج وقال به المتاخرون كالجزولي
وابن عصفور وابن مالك وخالفهم ابن الحاج
محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على لفظ
واحد فلا يعلم انه تصغير عمر او عمرو بان الاجمال من مقاصده

العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر وبان تاخير
البيان لوقت الحاجة جائز عقلا اتفاقا وشرعا
على الاصح وبان الزجاج نقل انه لا خلاف في انه
يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسم
زالت ودعواهم الخبر والعكس او كان الفاعل
ضميرا متصلا فيجب تقديمه على المفعول سواء
كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا
منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك
وانما قالوا بوجوب التقديم هنا لتعذر التاخير
من حيث ان الفاعل ضمير متصل وتاخيره مع كونه
متصلا لا يمكن ويجب تاخيره اي الفاعل ان ذا حصر
عليه مفعول به بهما اي بانما تارة وبالا اخرى كقولك انما
ضرب عمرا زيد وما ضرب عمرا الا زيد وقد عرف المقتضي
لذلك يجب ذلك كل وقت الا وقت ان يقدم
الفاعل مع الا ملتبسا بقلة على ما اجاز الكسائي
تمسكا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا
جفا قط الا جبأ بطلا والشاهد فيه في

موضعين والجبأ بضم الجيم وتشديد الموحدة
وبهمزة الجبان كذا في الصحاح والمحكم وغيرهما
وبقوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا عشية
اناء النهار وساميها الوسام بكسر الواو جمع وسيمة
اي حسنة وبقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم
وهل يعذب الا الله بالنار او اتصل به
اي الفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى
ابراهيم ربه فيجب هنا تقديم المفعول ضرورة
انه لو تاخر لعاد الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة
وهو باطل عند الجمهور كما مر في مسئلة ضرب
غلامه زيدا ووقع هنا في نسخة من الاصل او
اتصل به مظهر ان المفعول فكتب راقم تلك
الحواشي العجيبة تحت قوله مظهرا
ما نصه اي اذا كان الفاعل مظهرا وتحت
قوله المفعول ما نصه فاعل اتصل ولا اري
في هذا على الحكاية او اتصل بالفعل مجرد المفعول
ن غير ان يكون الفاعل متصلا نحو ضرب زيد

ضربني الا انت وانما وجب التقديم هنا لانه
لو لم يقدم المفعول لوجب ان يكون
منفصلا لان التاخير مع الاتصال غير ممكن
لكنه لا يجوز ان يكون منفصلا لان اتصاله
قد امكن وهو واجب عند امكانه
فامتنع تاخيره وانما قال مجرد المفعول احترازا
عما ذكرناه اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو
اكرمتك وجب تقديم الفاعل لانه الاصل
ولا موجب للعدول ويحذف الفعل
جوازا لقرينة كسوال واقع محقق كما اذا
قلت زيد في جواب من سال قائلا
هل قام احد او سوال مقدر كقراءة
الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء من
يسبح كانه قيل من يسبحه فقيل رجال
وكقراءة ابن كثير كذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز

الحليم بفتح الحاء من يوحي كانه قيل من يوحي
فقيل الله اي يوحي اليك الله وكقراءة من
قرأ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل
والشركاء اي من زين القتل فقيل
شركاؤهم اي زينه شركاؤهم وكقول
الشاعر حمامة بطن الواديين
ترنمي سقيت من الغر الغوادي
مطيرها اي سقاك مطيرها في جواب
السؤال المقدر قال ابن مالك في شرح التسهيل
هكذا رواه الحفاظ ومن قال سقاك فقد ترك
للرواية واخذ بالراي والعلم المشهور
في هذا المقام قول ام ضرار بن نهشل
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط
مما تطيح الطوائح على رواية من روى
ليبك بالبناء للمفعول فكانه قيل من يبكيه

٨٢

ضارع اي ذليل لخصومة نزلت به والمختبط
الذي ياتيك للمعروف بلا وسيلة والاطاحة
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير قياس ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية اي وسائل من اجل اذهاب
النوائب ماله او بيبكي المقدر اي يبكي
من اجل اذهاب المنايا يزيد فان قلت
لم لا يجوز ان يكون يزيد منادى في حذف
حرف ندائه وضارع ما لم يسم فاعله اي
ليبك الضارع والمختبط لفقدك يا يزيد
حيث عدم بذلك المغيث المعين لهما
على حوادث الزمن فلا يكون من
هذا الباب في شيء قلت لا مانع منه
ولكن هذا لا يرد على الجماعة لان
الاحتمال لا يقدح في التمثيل لبعض الوجوه
الممكنة والله اعلم فان قلت هل حذف
الفعل مع السؤال المقدر مقيس او لا قلت

المنقول عن الجرمي وابن جني انه قياس
وهو الظاهر ومنع ابن مالك نحو يوعظ
في المسجد رجال على معنى يوعظ الرجال
للمفعولية بخلاف يوعظ في المسجد رجال
زيد وهذا في الحقيقة قول باشتراط
القرينة المعينة فلا يحسن في ذلك
خلاف (ولزوما عند ذكر المفسر) بكسر السين
نحو وان امرأة خافت وان امرؤ هلك
وان احد من المشركين استجارك
وانما التزم الحذف لانهم لم يأتوا بالثاني الا
تفسيرا للاول فلو ذكر الاول معه
لوقع ذكر الثاني ضايعا (ويحذفان) اي الفعل
والفاعل معا بقرينة كما اذا قيل اقام زيد
فقلت نعم التقدير قام زيد ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في الفعلية (وقد
يتنازع) اي الفاعل (وغيره) من المفعول
(العاملان) فعلين كانا نحو اتوني افرغ عليه

قطرا او اسمين كقوله عهدت مغيثا مغنيا
من اجرته. فلم اتخذ الا فناءك موئلا
او مختلفين نحو هاؤم اقرؤا كتابيه
هذا بشرط ان يكون بين العاملين ارتباط
اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل
اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن
يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا
يستغفر لكم رسول الله او جوابية
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة او نحو ذلك من اوجه
الارتباط اما اذا لم يكن ثم ارتباط البتة
فانه يمتنع التنازع فلا يجوز قام قعد زيد على
انه من ذلك والمعروف من كلام النحويين
تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل
او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح

المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل
وعسي زيد ان يخرج انه علي اعمال الثاني
لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك
يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة
وقالوا لو اعمل لعل لقيل لعل وعسي زيدا
خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسي زيدا
خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب
عسي قلت وفيه نظر لان خبر لعل
يقترن بان كثيرا فكيف يجب عند
اعمال الاول ان يقال خارج واي محذور
في حذف منصوب عسي وقد قال الشاعر
يا ابتا علك او عساكا فان اتنازعا اسم غير ضمير متصل
سواء كان ظاهرا نحو ضربت واهنت زيدا
او ضميرا منفصلا نحو ما ضربت والا اكرمت
الا اياك الا اذا كان ضميرا متصلا فالتنازع
ممتنع لاستواء العاملين في صحة الاضمار كضربت
واكرمت ونحوه زيدا ضربك واكرمك وزيدا

اهين وحبس فلم يتنازعا شيئا لان كل
واحد منها يجب له مثل ما يجب للاخر
فكل قد اخذ معموله وشرط ابن مالك في
الاسم المتنازع فيه ان يكون غير سببي
مرفوع احترازا عن نحو قوله وعزة
ممطول معني غريمها للزوم عدم
ارتباط المهمل بالمبتدا اذ لم يرفع ضميره ولا
ما التبس بضميره فغريمها مبتدا وممطول
معني خبران واعترض بان عود الضمير
علي الاسم المشتمل علي ضمير ما قبله يحقق
الالتباس والارتباط بالمبتدا وَاقعا
بعدهما اي بعد العاملين فخرج المتوسط
بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت
والمتقدم عليهما نحو زيدا ضربت واكرمت
للتعيين المعمول في الصورتين ان يكون
للعامل الاول وليس هذا بمتفق عليه
بل الخلاف في ذلك موجود متفقين عملا

[illegible]

بان يكون كل منهما يقتضي الفاعلية
كقام وقعد زيد او المفعولية كضربت
واهنت زيدا او مختلفين بان يكون الاول
يقتضي الفاعلية والثاني المفعولية
كقام وضربت زيدا او العكس كضربت
وقام زيد فالبصريون اي فالطايفة
البصرية بفتح الموحدة وكسرها تعمل العامل
الثاني للقرب اي لقربه من المعمول والطايفة
الكوفية تعمل العامل الاول للسبق اي
لسبقه على العامل الثاني والخلاف انما هو
في الفصل والاختيار لا في صحة الجواز وصحة
التركيب فان هذا لم يختلف فيه الفريقان
ولا شك ان الاستقراء قاض بان اعمال
الثاني اكثر في كلامهم فيترجح المذهب
البصري والفراء من الكوفيين يشترك
بين العاملين في المعمول المرفوع بجعله مرفوعا
بهما معا نحو قام وذهب زيد ويرد ان عوامل

من المطول



النحو كالموثرات الحقيقية فلا يجتمع
فيه موثران على اثر واحد ويمتنع
التركيب المودي الى حذف فاعل
فانه محذور ولم يثبت في كلامهم
او الى اضمار قبل الذكر فانه ايضا
محذور فيجب عنده اي يقول ضربني
واكرمت زيدا هو بالاتيان بالضمير
بعد المتنازع فيه لينتفي المحذور
ان معا وذلك انك لو لم تات به كذلك
وقلت ضربني واكرمت زيدا فلا يخلو اما
ان تجعل فاعل ضربني محذوفا او
ضميرا مستترا فيه عائدا الى زيد المتاخر
فان جعلته محذوفا لزم المحذور
الاول وان جعلته مضمرا فيه لزم
المحذور الثاني والجرمي بفتح الجيم كما نص
عليه ابن خلكان في تاريخ وفيات
الاعيان وذكره غيره ايضا ابو ليس بضمهما

كما ظنه كثير من اهل الكوجرات يمنع التنازع
في المتعدي الي ثلثة من المفاعيل لعدم
السماع واجازه غيره قياسا علي الفعل
المتعدي الي واحد واثنين نقول
اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا
علي اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول
كما في العباب قلت والخلاف يبس مخصوصا
بالمتعدي الي ثلثة بل يجري في المتعدي
الي اثنين ايضا قال في التسهيل ولا
يمنع التنازع تعدي الفعل الي اكثر من
واحد ولا كون المتنازعين فعلي
تعجب خلافا لمن منع هذا نص وقوله
تعالي آتوني افرغ عليه قطرا قاطع
ببطلان قول من منع في ذي الاثنين
اذا تقرر ذلك فعلي الراي الاول
هو الاعمال الثاني اختيار القربة يضمر فاعل
العامل الاول طبق الظاهر في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كما في قوله جفوني ولم اجف الاخلا ... دونان
انني لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل
الثاني وجعل فاعل الاول ضميرا
موافقا للظاهر في كونه لجماعة المذكرين
دفعا الحذف لان الفاعل لم يتبين حذفه
قلت وهذا انما هو فيما اذا كان رافع الفاعل
غير مصدر كالمثال المذكور اما اذا كان الرافع
له مصدر فلا مانع من الحذف علي ما هو مقرر
في بابه نحو اعجبني قيام وقعود الزيدان
خلافا للكسائي في تجويزه حذفه
تمسكا بقوله تعفق بالارطي لها واريدها
رجال فبذت نبلهم وكليبا تعفف تغيب
والارطي شجر ونبات غلبت والنبل
السهام اسم جمع والكليب جمع كلب كعبد وعبيد
يريد ان تلك التي اريد صيدها
تغيب لها رجال بالشجر ورموها بالسهام

وان سلوا عليها الكلاب فغلبت الجميع وفاتتهم
ووجه الاستدلال ان تعفف واراد توجها
الى الرجال فلم يقل تعففوا ولا ارادوا فلزم
حذف الفاعل علمت الاول والثاني
والذي فر الكسائي عنه من الاضمار قبل
الذكر اسهل مما صار اليه من حذف
الفاعل ضرورة ان الاول ثبت بتعين
في مواضع من كلام العرب بخلاف الثاني
ويحذف المفعول لانه فضلة
يحذف في السعة فكيف اذا احوج
اليه لزوم الاضمار قبل الذكر **ان استغني**
عنه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول
ضربته واكرمني زيد فان قلت ما تصنع
بقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب احفظ للود فقلت
هو ضرورة عند الجمهور وجائز على قلة
عند غيرهم **والا** يستغن عنه لكونه

احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر
لظهر ولم يجز حذفه ولا اضماره
الا الاول فلما هو مقرر في بابه من امتناع
الحذف على ما هو المشهور عندهم وسيأتي
تحقيقه انشاء الله تعالى اما الثاني
فلانه اضمار قبل الذكر في المفعول
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر
الحذف والاضمار الا الاظهار وللرضي
في هذا المحل كلام طويل **وعلى الثاني**
على وهو اختيار اعمال الاول لسبقه
على ما هو راي الكوفيين
بضم فاعل الثاني اجماعا لانه ليس فيه
اضمار قبل الذكر اذ المتنازع فيه من حيث
كونه معمولا للاول كما هو فرض
المسئلة مقدم على الثاني تقديرا وتاخره
عنه لفظا لا يضر لجواز عود الضمير على
المتقدم تقديرا وان تاخر لفظا كما

في ضرب غلامه زيد **و** يضمر ايضا **المفعول**
على الوجه المختار اذا اضمر فيه
قبل الذكر فامكن الاضمار والمعنى عليه وكان
اول على المعنى وانفى للالباس فلذلك
اختير قالوا ويجوز حذفه لانه فضلة
كما يجوز ان تقول ضربني من غير ان تذكر
المفعول واستشهدوا على ذلك بقول
الحماسي بعكاظ يغشي الناظرين اذا
هم لمحوا شعاعه فاعمل الاول وهو يغشي
وحذف مفعول الثاني وهو لمحوا
وقد صرح بعضهم بامتناع الحذف في ذلك
لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه قال والبيت ضرورة قلت والقياس
على جواز ضربت من غير ذكر مفعول لا يجري
لقيام الفارق كما عرفت **ولنا حكم باعمال الثاني**
قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وقوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه فانه لو لم يكن الثاني

اللمح
نكر يستن

يجوز لنا اضمار المفعول
اعمال الاول هو الوجه المختار



هو المعمل لكان العامل هو الاول ويلزم
حينئذ ارتكاب غير المختار من حذف
المفعول دون اضماره وانما ذكر المولف
هذين المثالين القرانيين ليقيم حجة
البصريين على الكوفيين في اختيار
اعمال الثاني وذلك لانهم اتفقوا عند اعمال
الاول على اختيار اضمار مفعول الثاني
وكانت الايتان دليلين للبصرية على
ان الاولى هو اعمال العامل الثاني والا لكان
القران الذي هو افصح كلام جاريا على
غير الوجه المختار ولا ينبغي ارتكاب ذلك فترجح
القول البصري **الا بمانع** استثناء مفرغ
في الاحوال اي ويضمر المفعول على
المختار ملتبسا بكل حال الا حالة كونه
بمانع **فيظهر** حينئذ ولا يضر كون
التفريغ في الموجب لاستقامة المعنى
ويحتمل ان يكون قوله ويضمر المفعول

ما اولاً بالنفي اي ولاي ظهر فلا اشكال كحسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
فههنا اعملت الاول ولم يجز اضمار منطلقين الذي
هو ثاني مفعولي العامل الثاني لانك لو اضمرته
مثني ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا
وخبر في الاصل تخالف المعود اليه وهو قوله
منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق تعادته يخالف
المفعول الاول ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه
لكونه ثاني مفعولي حسب وهو محذور
كما ستعرف في بابه فلما امتنع
الاضمار والحذف فيه لمانع وجب
الاظهار او ورد ان لا تنازع لاختلاف
مفعوليهما وذلك لان حسبني ايضا
منطلقين الذي هو ثاني مفعولي هو حسبتهما
الذي مثني والمفعول الاول مفرده
فانتفى شرط التنازع وهو كون

المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من
حيث المعني فينتفي التنازع ضرورة
واجيب باتفاقهما في الاتصاف
بالانطلاق اي باتفاق المفعولين الثانيين
في كون كل منهما يدل على ذات متصفة
بالانطلاق وكون احدهما مثني والآخر
مفردا لا يضر لان العاملين توجها
الي المفعول الثاني من الجهة العامة
وهذا الموضع بعد اي بعد هذا الجواب
موضع نظر وبحث لا يندفع فيه
بما قاله المجيب والشك ان السؤال قوي
لا يندفع بما ذكر لتمحله والرضي نازع في كلا
شقي الحذف والاضمار في هذه المسئلة
اما الحذف فلما صرح به بعضهم من جواز
حذف احد مفعولي باب علمت عند
قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر

منصوب براسه ظاهر في المفعولية
كمفعولي باب اعطيت والسماع يؤيده واما
الاضمار فلانا لا نسلم وجوب المطابقة
بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة
بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة
وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد كما ان الاضمار قد يلتجى على المعنى المقصود
فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا وان العود اليه مفردا
مراعاة للمسند اليه كذا قال وفيه نظر
واطبقوا اي اتفقوا على حذف الفاعل
في نحو ما ضرب واكرم الا انا لفساد الاضمار
وان الاصل ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا
وفي كلام التفتازاني ما يشير الى عدم
الاتفاق فانه قال في شرح المفتاح والا
ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل
في باب التنازع مطلقا والجمهور في
مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد
في كلام العرب هذه عبارته وفي ظاهر
نسبة الجواز في الثانية الى الجمهور
يشير الى ان من النحاة من يقول
بالمنع فيها وشاهده بان الثانية
لم يوجد في كلام العرب مردودة
بقول الشاعر ما صاب واصباه ويتمه
الا كواعب من ذهل بن شيبانا انشده
الامام جمال الدين ابن مالك شاهدا
على ذلك وهو الثقة فيما ينقل واذا قلنا
بان نحو ما ضرب واكرم الا انا محمول
على حذف الفاعل فهل هو من باب
التنازع او لا قيل ليس منه لفساد المعنى
لو اجريت على قاعدته فاضمرت فيما
تعمله قائلا ما ضربت واكرم الا انا وما
ضرب واكرمت الا انا وذلك لانه على ا

المصباء
دل برنده

هذا التقدير انتفاء احد الفعلين عن الفاعل
والمقصود حصرهما معًا فيه وهذا راي
ابن الحاجب وقيل هو من التنازع
ولكن الضرورة الجأت هنا الى الحذف
فامتنع الاضمار لما ينشا عنه من الفساد
والحذف من حيث هو حذف لا ينافي
التنازع كما في حذف الفاعل عند
الكسائي المفعول عند الجميع وهذا
راي حكاه ابن مالك في التسهيل
حيث قال ونحو ما قام وقعد الا زيد
محمول على الحذف لا على التنازع
خلافا لبعضهم واقول الممتنع هنا انما هو
الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه
من فساد المعنى كما مر واما المنفصل فلا
فسلا مع الاتيان به فهلا قيل ما ضرب
الا انا واكرم الا انا الا هو وقعد الا زيد
فان قلت مما يشكل على هذا القايل

انه يلزم منه ان يكون التنازع في الاسم والحرف
قلت لا يلزم منه بل التنازع عنده انما وقع
في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتي بضميره
اتي موجبا فوجب اجتلاب الحرف
كما وقع التنازع في الاسم المقرون
بحرف الجر نحو يستفتونك قل
الله يفتيكم في الكلالة ط ولو اعمل
الاول لاتي في الثاني بالحرف والضمير معًا
كما قال الذي لم تستفق بعوده اراكة
تنخل فاستاكت به عود اسحل
والواو في ولم اطلب من قول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال اما للعطف
فلا تنازع لفساد المعنى حينئذ
وذلك لان من شرط هذا الباب ان يكون
العاملان موجهين الى شيء واحد من
حيث المعنى واعتبار ذلك هنا لا يصح

لان لو لك امتناع وقد رفع بعدها
اسعى وكفاني فيكونان مختلفين
اي منفيين معنى ولم اطلب
معطوف على كفاني فيكون في سياق
لو وهو منفي لفظا فيصير مثبتا معنى
فلو وجه ولم اطلب الى القليل لناقض
اول البيت اخره اذ يصير معناه
ما ثبت سعيي لادنى معيشة اي لقليل
وما كفاني قليل واطلب القليل فيكون نافيا
سعيه لقليل ومثبتا سعيه لذلك
القليل وهو ناقض مفسد للمعنى ولقائل
ان يقول انما يلزم التناقض ان لو كان
السعي والطلب بمعنى واحد وهو ممنوع
فلم لا يجوز ان يكون سعيه للقليل بمعنى
علمه واكتسابه منفيا ومجرد طلبه
اياه عن غير علم واكتساب ثابتا والتناقض

نعم التنازع منتف بطريق غير هذه
وهي ان غرض الشاعر ليس توجيه
اطلبه الى القليل بل الى غيره اي ولم
اطلب المجد بدليل قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي فاذن لم يتوجه العاملان الى شيء
واحد بحسب المعنى فانتفى التنازع لانتفاء
شرطه او المحال فنعم يثبت التنازع
بين كفاني واطلب في قليل اذ المعنى
حينئذ كفاني قليل من المال في
حال كوني ولم اطلبه وهذا معنى
مستقيم لا فساد فيه واستشكل بانه
يلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة
وليس كذلك وبان المعنى حينئذ
لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة
لكفاني القليل في حالة اني غير طالب
له فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه

موقوفة علي طلبه فيتوقف عدم الشي
علي وجوده وقد عرفت ان ليس السعي
والطلب بمعني حتي يلزم هذا فتامله
وان اثبت ذلك فلا تمسك به اي بهذا
البيت المشار اليه تلميحا بقوله ولم
اطلب للكوفية علي اختيارهم اعمال
الاول حيث قالوا الشاعر فصيح
وقد كان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل
الاول من غير ضرورة دل انه الافصح
وقد عرفت احتمال ان لا يكون هذا من
التنازع بتقدير كون الواو عاطفة
وان يكون منه بتقديرها حالية فلا تمسك
لهم به مع الاحتمال علي ان الاحتمال
المسوق لجعله من باب التنازع مرجوح
لان كون الواو للحال مرجوح بالنسبة
الي كونها للعطف والاستشهاد
ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود

علي

الا بما يحتمله وغيره علي السواء فكيف اذا كان
غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا
وقد عرفت ما في ذلك من البحث مفعول
لم يسم فاعله ما اي لفظ فشمل الاسم الصريح
نحو ضرب زيد والماول بحرف مصدري
نحو يسرني ان تحسن ما قمت اي قيامك وبغيره
نحو لا يبالي اقمت ام قعدت اسند اليه
بالبناء للمفعول لا قامته مقام الفاعل
ومفعول اسند قوله اسم مفعول
نحو زيد مضروب غلامه او فعل صيغ
له اي للمفعول نحو يعجبني عنايتك
الذي لز بالصديق اي عني الزيدان
بناء عني للمفعول وهو الاكثر في
الاستعمال تقول عنيت بكذا فانا معني
به واستعماله علي عني كرضي
قليل فعل او ماض كسر ما قبل
اخره مطلقا ثلاثيا كان غيره مزيدا او غيره



ولا يستثنى من ذلك شيء مع
ضم الاول فقط ان لم يكن مبدوا
بتاء زائدة كتضارب وتعلم او همزة
وصل كانطلق وافتقر واستخرج
او مع ضم ثانيه مع التاء كما في
تضارب وتعلم او مع ضم ثالثه مع
الهمزة في نحو انطلق واقتدر
واستخرج و مع الاشمام وهو الاشارة
الى الضم مع التلفظ بالكسر والواو والياء
والياء افصح من الواو في نحو قيل
مما هو ثلاثي معتل العين بالواو و بيع
مما هو ثلاثي معتل العين بالياء واصلهما
قول وبيع فاستثقلت الكسرة على
حرف علة بعد ضمة فالقيت
الضمة ونقلت الكسرة الى حركتها فقلبت
الياء في بيع لسكونها بعد حركة تجانسها
وانقلبت الواو ياء في نحو قيل

بالغف الكن

لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ بما
اصله الواو كاللفظ بما اصله
الياء وانقيد مما عينه معتلة
على وزن انفعل واختير مما هو
على وزن افتعل مع اعتلال
عينه فلك في هذه الاشياء
الاربعة الاشمام وقد مر تفسيره
ولك اخلاص الكسرة فتبقى الياء واخلاص
الضمة فتنقلب الياء واوا كقوله
حوكت على نيرين اذ تحاك وقوله
ليت شبابا بوع فاشتريت وتقول
انقود واختور والياء في الكل
افصح من الواو بل حكى ابو حيان
و ابن هشام عن ابن عذرة
امتناع الواو في انفعل وافتعل
دون اجيب مما هو معتل العين
من باب افعل واستخير مما هو معتلها

من باب استفعل فليس فيه الا الياء
نقط دون الاشمام و دون الواو
وانما لم يجا بهما هنا لان ما قبل حرف
العلة ساكن في الاصل و في دلالة
عبارة المتن علي هذا المقصود
نظر او مضارع بالرفع عطفا علي
ماض او علي اسم مفعول يعني او اسند
اليه فعل مضارع ضم اوله مع فتح ما
قبل الآخر لا فرق في ذلك بين ما كان
مضارع مجرد وما كان مضارع مزيد
نحو يضرب ويقتدر الموجب
بالكسرة صفة لفتح ما قبل الاخر اي مع
الفتح الموجب الالف في نحو يقال من ذوات
الواو ويباع من ذوات الياء واصلهما
يقول ويبيع بفتح ما قبل الاخر نقلت
الفتحة الي الفاء وقلبت الواو والياء الفا
حملا علي قال وباع ولا يبنى ما بني للمفعو

من فعل وشبهه الا المفعول له
ومع اللام فلا تقول ضُرب تاديب
ولا ضرب للتاديب قال الرضي
انما لم يقم المفعول له مقام الفاعل لان
التاديب مثلا به ينبغي ان يكون
مثله في كونه من ضروريات
الفعل من حيث المعني وليس المفعول
له كذلك اذ رُبّ فعل يفعل بلا غرض
لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لا يقام
مقام الفاعل كالمجرور باللام التعليل
نحو جئتك للسمن هذا نصه
وهو موافق لكلام المؤلف
ولا الي المفعول معه الا انه ايضا ليس
من ضروريات الفعل اذ رُبّ
فعل يفعل بلا مصاحب مع
ان معه الواو التي اصلها للعطف

وهي دليل الانفصال والفاعل
كجزء الفعل ولو حذف فربما لم يعرف
كونه مفعولا معه ولا الي غير
المنصرف من الظرف فلا يجوز نحو
جلس ثم ولا نحو تعال عندك وظاهر
كلام الفارسي ان الاخفش يجيز نيابته
عن الفاعل مع بقائه على النصب
وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل
والمراد من الظروف المتصرف ما جاز
ان يخبر عنه او يجر بغير من وبغير
المتصرف منه ما لزم النصب على
المصدرية فلا يجوز في سبحان الله
مثلا ان يقدر عامله المحذوف فعلا
للمجهول بل الابصر البتة لان المصدر
الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل
ولا يكون الا انشائيا وافعال الانشاء غير الطلبي
لا تكون مسندة الا الي الفاعل الذي من ضمير

ومن المصدر [illegible]

المتكلم ولا الي مبهم الظرف نحو جلس مكان
وتعد زمان لعدم الفائدة اذ من
العلوم ان الحدث لا بد ان يقع في مكان
او زمان فلم يكن في ذكر المبهم فائدة
بخلاف المختص الا موصوفا نحو جلس
مكان بعيد وزمان حسن والظاهر ان
الاستثناء منقطع ضرورة ان
الموصوف مختص فلا دخول له في المبهم
فلا اخراج فلا اتصال ولا الي المفعول
المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب
اذ لا بد من فائدة متجددة في كل
ما يقام مقام الفاعل وهنا لم يتجدد فائدة
اذ ان ضرب ان النائب مدلول عليه
قبل مجيئه بضرب وعن سيبويه
جوازه في ضمير المصدر لا في صريحه لقيم وقعد
وبعضهم يمنع العلة المتقدمة فان
قلت هل من مثل ذلك قول الشاعر وقالت



عليك
متى يَبْخَلْ وَيَعْتَلَلْكَ بِسُوءٍ كَ
وإنْ يَكْشِفْ لَدِ غَرَامُكَ تَدَرَّبِ
قلت الامان المعنى ويعتال هو
اي في الاعتلال المعهود فالمصدر نوعي
بطريق العهد لا تأكيدي او ان اللام
للاصل ويعتلل اعتلال عليك فهو
مختص بعليك لكن حذفت للدليل
وتدرب بذال معجمة كتعلّمه اي تصر حديد
اللسان ومعنى البيت انك ان لم تتل
الفضل بسبب بخل واعتلال عليك سا لك
ذلك فخضعت وتذللت وان
ذهب غرامك لاجل ظفرك بالمقصود
احتد لسانك وزال ما كان يوجد
منك من الخضوع والذلة ولا الى ثاني
مفعولي باب علمت ولا الى ثالث

عتلال
بهانه اورعزه

٩٧

مفاعيل باب اعلمت فلا يقال علم
قائم زيدا ولا اعلم قائم زيدا عمرا
وعلل الجماعة ذلك بان كلا من
هذين المفعولين مسند الى المفعول
الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل
والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه فامتنع قال
الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء
مسندا الى شيء ومسندا اليه
شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما
في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى
زيد وفي راي ذهب اليه المتاخرون
يجوز اسناد المبني للمجهول الى ما ذكر
من هذين المفعولين في الامن
من اللبس كما اذا كان الثاني في باب علمت

والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر
فيها معرفة نحو علم زيدا قايم واعلم زيدا
عمرا قايم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في
الاصل واما اذا حصل الالتباس فتمتنع
النيابة قال الرضي والذي ارى ان النيابة
عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز
قياسا سواء كان النايب معرفة او نكرة
واللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتداء فنقول في علمت
زيدا اباك علم زيدا ابوك وفي اعلمت بكر
زيدا اباك اعلم زيدا ابوك وليس معنى
قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل
بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني
المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل

ولا لبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب
موسى عيسى قال هذا من
حيث القياس ولا شك ان السماع
لم يات الا بقيام اول مفعولي
علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل
بلا فصل والجار احق بصقبه
ولكن لم يسمع الا بقيام اول مفاعيل
اعلمت كقولك نبئت عمرا غير ساكن
نعني ولا الى ثاني مفعولي باب
اعطيت ان التبس في الموضعين
كما اذا قلت في اعلمت زيدا عمرا
اخاه اعلم زيد عمرا اخاه فانه لا يتعين
كون النايب هو الثاني لجواز ان
يكون الاول فيحصل الالتباس ونحو اعطي
زيد عمرا فانه لا يعرف في مثله
العطية منه معطاها بصلاحية
كل من المفعولين لذلك فيجب حينئذ ان يكون

الصقب القرب

ثانيه اي ثانية باب اعلمت ولا الي ص

الاول هو النايب **ولا** يلبس الباس كما لو قلت
في اعلمت زيدًا الفرس سابقا لم يلبس ثم الباس
لتعين كون الفرس ثانيًا في المفاعيل
وكما لو قلت البس زيدًا ثوب
فالاول فيهما اي في البابين
اولى من غيره فيكون اول مفاعيل
اعلمت احق بالاقامة من ثانيها لانه
المفعول الصريح والثاني ليس كذلك لكن
وانما هو في الاصل مبتدأ فتقول
اعلم زيد الفرس سابقا ويجوز اقامة
الثاني لما مر فتقول اعلم زيدًا الفرس
سابقا ويكون اول مفعولي اعطيت
اولى من ثانيهما لان فيه معنى الفاعلية
دون ثاني الا ترى انك اذا قلت اعطيت
زيدا درهما كان زيد اخذا والدرهم ماخوذ
او اذا قلت البست عمرا ثوبا كان عمرو لا
بسا والثوب ملبوسا **ولا** اي **غير المفعول**

به **المستقل** اي المصرح الذي
لم يقبل بمجاز **مع وجوده** اي
وجود المستقل **في القول الصحيح**
وهو مذهب جمهور البصريين
واذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة
وبنيت الفعل للمجهول تعين
زيد للنيابة فتقول ضرب زيد يوم
الجمعة ولا يجوز ان تعدل عن
ذلك فتقول ضرب يوم الجمعة
زيدًا وخالف في ذلك الكوفيون
والاخفش من البصريين فقالوا اقامة
المفعول به في مثل الصورة المذكورة ليست
بواجبة ولكنها اولى لكن الكوفيين
اجازوا مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي
قوما بما كانوا يكسبون والاخفش اجاز
بشرط تقديم النايب تمسكا بالقراءة الشاذة
لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر

وانما يرضى بالمنيب ربه ما دام
معنيا بذكر قلبه وبقول الآخر
نعت بالعلياء الا سيبك واستجاد
النحي الا ذو هدى: ولست
بذلك الجرو الكلابا، في قول الشاعر
ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسبت بذلك الجرو الكلابا، نادر
فلا يثبت بمثله القواعد وقد عرفت
ان مستندهم ليس هذا البيت
وحده حتى يندفع بل عوى الندور
وقفيرة مصغرة بتقديم القاف على الفاء
ام الفرزدق وبعضهم ينشده فليلهت
ومن ملح الاخبار ما حدثني به شيخنا
قاضي القضاة ناصر الدين بن التنسي
المالكي تغمده الله برحمته قال حضر
مولانا ارشد الدين من اكابر فضلاء العجم
وفاضل آخر عجمي ينبز بالكلب بمجلس

الامير يلبغا او غيره الشك مني
فتجاذبا اطراف البحث الى ان انتهى
الكلام في مسئلة اقامة غير المفعول به
مع وجوده فاختار الارشد المذهب
الكوفي واخذ في نصرته فعارضه
ذلك الفاضل واستطال وكان فيه
حدة مفرطة فتغاظ له الارشد لو لم يكن
للكوفية من الادلة الا قول الشاعر
ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبت بذلك
الجرو الكلابا لكفى فصاح العجمي واستطار
حدة وقام مغضبا لا يلوي على واحد
من اهل المجلس فسأل الامير عن سبب غيظه
ولم يجد له موجبا في الظاهر فقال الارشد يا
مولانا هذا الرجل يلقب في بلادنا بالكلب
فلما انشدت هذا البيت عوى وقرأ وكلاما
هذا معناه فضحك الامير والحاضرون والا يوجد
المفعول به المستقل فالكل سوى بكسر السين

مع القصر اي سواء في النيابة الا بعضها
بعضها بعضا تقول ضربت زيدا يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فان احذفت زيدا وقصدت اقامة
غيره اقمت ما شئت نص عليه الجز
ولي وابن ابو الحاجب وغيرهما
ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به
بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن
عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه
اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه
اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه
بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال
الرضي والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في
عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل
به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض
الى اختياره **المبتدا اسم ولو** كانت اسميته



تقديرا اذ انت تقديرا ومقدره او تقدير
تقديرا فيدخل الاسم الصريح نحو الله احد
الله الصمد والمؤول نحو وان تصوموا
خير لكم والجملة في نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وان تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فكالثاني على راي وكالثالث على اخر
وهنا حينئذ يشمل كل اسم بهذه المثابة
مسند اليه فصل اخرج ما ليس كذلك مثل
الخبر **مجرد عن العوامل اللفظية** ليخرج المعمول
فان المبتدا ليس مجردا عنها اذ عامله معنوي
وانما هو مجرد عن اللفظية وخرج بهذا الفصل
اسم كان واخواتها واسم ان واخواتها مما هو مسند
اليه ولم يتجرد عن العوامل اللفظية وقوله
معنى اي تجريدا معنى سواء لم يكن ثم عامل
فيه لفظا او كان ثم عامل فيه لكنه معدوم
في المعنى فدخل حسبك في نحو بحسبك درهم
لانه وان لم يتجرد عن العامل اللفظي وهو الباء

الجارة له لفظا لكنه عدم حكما من حيث
كانت زائدة فهي في حكم العدم **أو مسند**
عطف على مسند اليه وانما ذكره ليدخل القسم
الاخر من المبتداء اذ هو على قسمين مسند اليه
كما مر ومسند هو **نعت** اي اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او جار مجرى الوصف
كالمنسوب نحو قرشي **رافع** اسما **غير مستتر**
وذا يشمل الظاهر نحو اقائم الزيدان وهذه
لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقائم
انت وهذه فيها خلاف فالبصريون
يجوزون كون الضمير مبتداء فيكون من
القسم الاول وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه
والكوفيون يوجبون الابتدائية ووافقهم
ابن الحاجب بل حكي في اماليه الاجماع على
ذلك ونسب الي الوهم في نقله واعجب من الرضي
وكثير من شارحي الكافية حيث قالوا واراد
بالظاهر في قوله رافعة لظاهر ما كان بارزا غير

فشمل المظهر والمضمر فعدول الى اخراج
الظاهر عن الظاهر وحملوا انه
اراد ما لم يرده بدليل ما صرح به في الامالي
من لزوم الاجماع على ان الصفة لا ترفع
ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين
لزوم الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا
عنه لا يقال اقام انت فكذا الوصف
واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل
مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون بعد
مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت
ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل
فلذلك احتمل معه الفصل وبالسماع ففي
التنزيل أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي
وقال الشاعر خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بعهدي
أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ اقاطع فان
القول بان الضمير في الاية مبتداء يلزم منه
الفصل بين العامل ومعموله باجنبي وفيه

نظر لجواز تعليق الجار بمقدر بعد انت
مدلول عليه بالمتقدم والقول بذلك
في البيت مؤد الي الاخبار عن الاثنين
بالواحد وفيه نظر لجواز كون خبر انتما
هو الشرطية المدلول علي جوابها بما وافٍ بعهدي
احد والمعنى انتما اذا لم تكونا لي على من
اقاطعه فما احد وافٍ بعهدي لان
حذف انكما اياي مع مزيد اختصاصي بكما
مسبب لان ينسي كل واحد بكما في عدم
الوفاء بعهدي محتجا بان من اشتد الاختصاص
به اذا لم يوف فغيره اولي واقع اي ذلك
النعت الرافع لغير المستتر بعد حرف الاستفهام
نحو اقائم الزيدان وهل ذاهب العمران او
النافية نحو ما قائم الزيدان وكل الامرين
منتقد اما الاول فقد نص ابن مالك على
وقوع الصفة مبتدا بعد الاستفهام
لم يكن بحرف نحو متى راجع اخواك وابن قاعد

فكيف ستقيم اينك وكم ما كنت صديقك وايا
قادم رفيقا بل فذكر الحرف هنا اذن ستدرك
واما الثاني فلان ان النافية بمثابة ما في ذلك
تقول لن ذاهب الزيدان ولن النفي المستفاد من
غير الحرف معتبر هنا ايضا كما في قوله غيرلاه
عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض
سلم فغير مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع
يسد مسد الخبر ويغني غناؤه وذلك لانه
في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا
وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما لاه
عداك وهنا اشكال اخر يرد على المؤلف
وذلك لان قوله رافع غير مستتر ينتقض بنحو
اقائم اخواك ام قاعد لن فانه تركيب عربي
وقائم فيه مبتدا قطعا وقد عطف عليه
الوصف من قولك ام قاعد لن فيلزم ان يكون مبتدا
ايضا مع انه انما رفع ضميرا مستترا نعم قال المازني
وتقول اقائم اخواك ام قاعد هما هذا هو القياس

والوجه وحكي ام قاعد ان بالضمير المتصل
حكاه عنه ابن قاسم في شرح التسهيل
فان التزم الضمير المنفصل كما ادعى
المازني انه القياس فلا اشكال والا فلا
يراد متجه وليس الحكم بابتدائية الوصف
الرافع للمستتر وانعقاد الجملة منهما
ببعيد أي اذ الجملة تركيب من الفعل
والفاعل المستتر كما في زيد قام والوصف
في هذا الباب مشابه الفعل والخبر لفظ مجرد
عن العوامل اللفظية معنى فشمل نحو ما
زيد بقائم عند التميميين وما ان عمرو بذاهب
عندهم وعند الحجازيين ودخل ايضا قسما
المبتدا والاسماء المعدودة وانما لم يقل هنا
اسم لان الخبر قد يقع جملة ليست في تقدير
الاسم وهذا مبني على ان عامل الخبر معنوي
كالمبتدا وقد علم ما اسلفناه ان مذهب سيبويه
انه مرفوع بالمبتدا واليه ذهب الفارسي واصحابه

١٠٤



وقال به الكوفيون ايضا منه فخرج القسم
الاول من المبتدا والاسماء المعدودة
الى ما تقدم فخرج القسم الثاني من المبتدا
ونحو يقوم من قولك يقوم زيد فانه
لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند ولكنه
مسند الى ما تاخر لا الى ما تقدم وهذا صادق
على الخبر من نحو قائم زيد لان المبتدا متقدم
بحسب الاصالة فلا يضر تاخره لفظا والايراد
نحو ما قائم الا زيد لان وجوب تاخره لعارض
فلا ينافي اصالة تقدمه والاصل تقديمه اي تقديم
المبتدا على الخبر لان المبتدا محكوم عليه فلا بد
من تقدمه عقلية ليكون الحكم على متحقق وانما
وجب تاخير الفاعل عن مسنده لانه عامله
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فجاز بسبب
كون هذا هو الاصل في داره زيد لعود الضمير
الى متقدم تقديرا وان كان متاخرا لفظا وجواز
هذه الصورة مجمع عليه وهنا صورتان اخريان

وقع فيهما الخلاف وهما قولك في داره قيام
زيد وفي دارها عبد هند فالكوفيون
يمنعونهما لان نظرا الى ان الضمير لم يعد على
المبتداء بل على ما اضيف اليه المبتدا
والمستحق للتقديم انما هو المبتداء والبصريون
يجيزونهما ولزاوهم كلام ابن مالك في التسهيل
اختصاص الاخفش باجازتهما ووجه
ذلك لان المبتداء مستحق للتقديم كما سلموا
فما هو من تمامه كذلك والسماع شاهد
بالجواز كقولهم في اكفانه درج الميت وكقوله
بمسعاته هلك الفتى او نجاته فنفسك
صن عن غيها تلق ناجيا دون صاحبها
في الدار لان ضمير صاحبها يعود على الدار وهو
متاخر لفظا ورتبة فيمتنع ولم يحكوا في امتناع
ذلك خلافا قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه
زيدا ينبغي لان يجوز هذا لان طلب المبتداء للخبر
كطلب الفعل للمفعول بلا شك وهو اي تقديم المبتداء

وواجب ان كان مما له الصدر كالاستفهام والشرط
والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اكرمه
وما احسن زيدا لان الاستفهام ولما ذكر
معه يغير الكلام ويتفرغ من نوع الى نوع فوجب
التقديم ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ
ذهن السامع لتفهمه او ذا لام الابتداء
لان لها الصدر ولهذا علقت العامل في نحو علمت
لزيد منطلق ومنعت من النصب
على الاشتغال في نحو زيد لانا اكرمه فان قلت
يرد نحو لان زيدا القائم اذ ما قبل لام الابتداء
عمل فيما بعدها قلت اجابوا عنه بانها في
هذا الباب مزحلقة عن محلها الاصلي
اذ الاصل لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام
بموكدين مجتمعين فاخروا اللام دون
ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه فلم يكن لها
ولاية التصدر مع تاخرها عن مركزها وخالي الشيخ
قول الشاعر خالي لانت ومن عويف خاله

نال العلى وتلك الاخوالا ويروى
نال السماء واكرم الاخوالا **ماول** بان اللام
زائدة او هي لام الابتداء والتقدير لهو
انت او ما ذكر اذ لم يرتكب وجه من وجوه
التاويل وعلى كل فلا يرد البيت على
ما اصلناه **او كان المبتداء فاعلا او تاكيدا لو اخر**
فالاول نحو زيد قام فيجب هنا تقديم المبتداء
اذ لو اخر فقيل قام زيد لكان فاعلا في الصورة
الظاهرة وفيه نظر لانهم جوزوا في ما قام
زيد اعراب زيد فاعلا او مبتداء فلم يبالوا
بتجويز الامرين ومنعوا تقديم الخبر في نحو زيد
قام لئلا يلتبس بالفاعل فما الفرق وادعاء
تفويت تقوي الحكم بتقدم الجملة فعلية
يعارض تفويت ما يسببه تقوي الحكم فجعله
مبتداء وزيد فاعلا يفيت ذلك والثاني
نحو انا قمت اذ لو اخر المبتداء لكان في الصورة
الظاهرة تاكيدا للفاعل فيفوت ما يترتب على

الاسمية من الفائدة **او كان الخبر محذوفا**
وهو اي المبتداء **معرفة** نحو زيد قائم
وعمرو اي فيتقدر واخبر عمرو موخرا لانه
الاصل ولا ضرورة تدعو الى الخروج
عنه وانا لا التزم صحة هذا الحكم فلم
اقف عليه منصوصا والظاهر لزوم الامتناع
فيما اذا قيل تميمي انت ان تقول انا وتقدير
الخبر متعذر لما الغرض القصر اي تميمي انا
لا قيسي ثم تقييد المسئلة بكون المبتداء
معرفة لا يظهر وجهه لمساواة قولنا
زيد قائم ورجل فاضل لذلك المثال فتامله
او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
في راي وهو راي من ذهب الى ان
المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هو زيد وهو
عمرو وذلك لانك لو اخرت فقلت زيد هو
لزم ان يكون الضمير المبتداء عائدا الى المخصوص لقربه

فيكون المخصوص بلا ارتباط لاستقلال الجملة
كذا في بعض الحواشي وليس بشيء ولا
يظهر علة لوجوب التقديم في ذلك
لانه لا اشكال في عود الضمير الى الممدوح
او المذموم تقدم او تاخر فاذا قلت هو زيد
كان المعنى الممدوح او المذموم زيد واذا
قلت زيد هو كان المعنى زيد الممدوح
او المذموم وكلاهما معنى صحيح والارتباط
حاصل بلا اشكال واشار بقوله في راي
الى راي من يقول بان المخصوص مبتدا
مخبر عنه بالجملة المتقدمة فلا يكون من هذا
الباب **او تساويا** اي المبتدا والخبر **تعريفا**
اتفقت رتبتهما فيه نحو الله ربنا او اختلفت
رتبتهما نحو زيد الفاضل والفاضل زيد
لان في جعل الاول خبرا مع صلوحه لان يكون
مبتدا مخالفة للاصل الذي هو تقديم المبتدا
من غير فائدة هذا هو المشهور وقيل يجوز

تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وهو
قول ابي علي وقيل ان اختلفت رتبتهما
في التعريف فاعرفهما المبتدا والا فالسابق
وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدا والمجهول خبر
وهو اختيار ابن هشام ولنا قول آخر في
المسئلة سيذكره المؤلف قريبا **او تخصيصا**
نحو افضل منك افضل مني فيجب التقديم هنا
بحيث النسب الذي قررناه في القسم المتقدم
او يقال يجب هنا تقديم المبتدا اذ لو
قدم الخبر التبس وفسد المعنى اذ كثير هو
افضل منك لا من مخاطبك وبالعكس **والقول**
بان النسبي تعين خبرا سواء تقدم كما في
المنطلق زيد او تاخر كما في زيد المنطلق
وغيره اي غير النسبي وهو الدال على
الذات **تعين مبتدا** تقدم او تاخر كما في زيد
في المثالين المذكورين وهذا قول الامام الرازي
وهذا الذي اشرنا الى انه سيذكره قريبا رد

بان المعنى شخص له ذلك الوصف صاحب اسم كذا
فمعنى المنطلق زيد الشخص الذي
له الانطلاق صاحب هذا الاسم فجعلت
الصفة دالة على الذات ومسندا اليها
وجعل الاسم دالا على امر نسبي ومسندا
ولا ادري ما السر في تنكير المولف كلمة شخص مع ان
المناسب هنا تعريفها قال الشيخ بهاء الدين
السبكي وقد يقال ان الدال على الصفة
انما هو منطلق لا المنطلق فالالف واللام فيه
موصول فيه بمعنى الذي فهي في الجمود
والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع
المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا
ومباشرا للعوامل غير محتاج بجريانه على
موصوف قبله لكن النظر في انا اذا قلنا
المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف
واللام خاصة كما ان الذي هو المبتدا او نقول
المبتدا الالف واللام وما اتصل بهما فيه نظر وقد يقال

بمثله في الذي الا ان اتصال الالف واللام
بصلتها اشد الى هنا كلامه واعلم ان الحكم
بوجوب ابتدائية الاول من المتساويين
انما هو عند فقد القرينة المعينة للمراد
اما عند وجودها فيجوز التاخير كقول الشاعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد وكقولك ابو حنيفة ابو يوسف
فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا موخر
لان المراد الاعلام بان بني ابنائهم كبنيهم
مشبه به ولا يستقيم المعنى الا بهذا والاصل
تقديم المشبه وتاخير المشبه به نحو زيد
زهير شعرا او بهذا ما في البيت والمثال وضوح
المعنى والعلم بان الاعلى لا يشبه بالادنى
عند قصد الحقيقة وحملهما فيهما على التشبيه
المعكوس للمبالغة غير جيد لان ذلك
نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا
ان يكون المقام مقتضيا للمبالغة فيصار اليها

وممتنع عطف على قوله واجب اي وتقديم
المبتداء ممتنع ان كان ان مع معمولها نحو وآية
لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون
فقيل لئلا يلتبس ان المفتوحة بان المكسورة
والفتحة لخفتها لا تدفع اللبس لكون الموقع
موقع المكسورة وهو ابتداء الكلام وقيل لئلا
يلتبس بالتي بمعنى لعل وعلى الجملة يرد
على المؤلف مثل قوله عندي اصطبار
واما انني جزع يوم النوى فلوجل
كاد يبريني ولا خلاف في جواز المتقدم
لتقدمه هنا وذلك لانتفاء المحذور من حيث
انه لا يقع بين اما وفاء الجواب جملة تامة او كان
المبتداء مخصوصا بالمدح او الذم في راي وهو راي
من جعله مبتداء مخبرا عنه بجملة المدح او الذم السابقة
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل خالد فيجب الحكم
بامتناع تقديم المبتداء في ذلك والراجح من اين
اخذ المؤلف هذا الحكم ففي التسهيل النص على

١٠٩

ان المخصوص قد يتقدم قبل نعم وبئس
معمولا لـ الابتداء قال ابن هشام في حواشيه
لا خلاف ان ما بعد زيد في نحو زيد نعم الرجل
خبر له وقال في توضيحه على الالفية وقد
يتقدم المخصوص فيتعين كونه مبتداء نحو زيد
نعم الرجل او كان المبتداء اذا ضمير متعلق الخبر بكسر
اللام اي صاحب ضمير يعود الى شيء يتعلق



بالخبر وهو جزء كما في على التمرة مثلها زبدا فالخبر
هو نو كل على التمرة وجزؤه الذي اريد بالمتعلق
هو التمرة والمبتداء وهو مثل صاحب ضمير جزء
المتعلق وهو الضمير المضاف اليه العائد
الى التمرة وانما امتنع تقديم مثل هذا المبتداء
حذرا مما يلزم على تقديمه من عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة اذ لو قلت مثلها على التمرة لكان
مثل صاحبها في الدار وقد تقدم انه ممتنع وعلى
المؤلف فيه من حيث ان كلامه يشمل مثل قولنا
على الله عبده متوكل ولا نزاع بصري في جوازه

فلو قال متعلق الخبر الواجب الحذف لم يرد عليه
او كان خبره مفردا متضمنا للاستفهام نحو من
زيد لانك لو اخرته وقدمت المبتدا لاخرجت
من الاستفهامية عما تستحقه من التصدر وهو
ممتنع واحترز بالمفرد من الجملة نحو زيد من ابوه فانه
وان كان متضمنا للاستفهام لكن لا يمتنع تقديم
المبتدا لان هذا التقديم لا يخرج الاستفهامية
على ما يستحقه من التصدر لان حقها في ذلك
هو وقوعها في صدر جملة من الجمل بحيث
لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة وهذا مستحق
في من ابوه في المثال المذكور قدمت زيدا او اخرته
او كان خبره ظرفا متضمنا له اي للاستفهام
ولضمير المبتداء نحو اين زيد ومتى القتال
فان كلا من هاتين الكلمتين اين ومتى ظرف
متضمن للاستفهام والضمير عائد على المبتدا او لم ١١
يتضمن الاستفهام من لكن يكون الظرف متضمنا
له فلا يمتنع التقدم نحو زيد عندك وبتضمنه

لضمير المبتداء من نحو زيد اين ابوه فلا
يمتنع التقدم هنا ولئن كان الخبر ظرفا تضمن
الاستفهام الا انه لم يتضمن ضميرا يعود الى المبتداء
وسنذكر ما يرشد الى علة ذلك عند
الكلام على كون الخبر لا يقع انشاء الا ما ولا
ان شاء الله تعالى او كان الخبر مصححا له
اي للمبتداء والمراد انه مصحح الابتدائية
المبتداء وذلك اذا كان المبتداء نكرة وخبره
ظرف او جار ومجرور نحو عندك مال
وفي الدار رجل فهنا يمتنع تقديم المبتداء على
الخبر لانه لو فعل ذلك لزال المصحح فيفسد التركيب
وجائز معطوف على واجب او ممتنع اي وتقديم
المبتداء جائز في غير ذلك المذكور مما يجب فيه التقديم
وما يمتنع وفيه نظر لان ما ذكره من الصور ليس
حاصرا لجميع صور الوجوب والامتناع فمن الصور
التي لم يذكرها لوجوب التقديم ما اذا كان الخبر
مقرونا بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم او مقصورا

عليه بالانحو وما محمد الا رسول او
بانما نحو انما انت منذر ومن صور الاستثناء
التي لم يذكرها ما اذا اقتصر الخبر على المبتداء
بالانحو ما قايم الا زيد او بانما نحو انما شاعر زيد
والوقوف عند ظاهر عبارة المولف يقتضي الجواز
في الكل وليس كذلك وتعريفه معطوف على
تقديمه من قوله والاصل تقديمه اي والمحل
تعريف المبتداء وهذا انما هو في احد ذينك
القسمين وهو ما كان مسندا اليه لان الاسناد
الى الشيء ينبغي ان يكون على معلوم كذا قيل وفيه
نظر اذ معلوميته لا يستلزم كونه احد تلك المعارف
المعرفة واما القسم الاخر وهو ما كان مسندا من الوصف
الواقع لغير مستتر بعد نفي او استفهام فذلك لازم
التنكير العرق بوجه لشده شبهه بالفعل ولذلك
انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل
لذلك فيما نحن فيه وقد يكون نكرة كما في نحو ما الرجل زايد
في راي جزم به جميع البصريين الا الاخفش فانما عنده غيره

١١١

نكرة بمعنى شيء وهي مبتداء والمعنى شيء اكرم
زيدا وجوز الاخفش هذا وان يكون معرفة موصولة
فالجملة بعدها صلة لا محل لها وان يكون موصوفة
فالجملة بعدها في محل رفع على النعت وعليهما فالخبر
محذوف وجوبا عنده تقديره شيء عظيم ونحوه
وجواز اذا تخصص المبتداء بالصفة سواء
كان المبتداء مذكورا نحو واجل مسمى عنده او
محذوفا كقولهم ذليل عاذ بقرملة وهو مثل يضرب
لمن استعان بضعيف لا نصرة له والقرملة شجرة ضعيفة
الاشوك لها تنفضخ اذا وطيت والاصل
شخص ذليل عاذ بقرملة فالمبتداء في الحقيقة هو
الموصوف المحذوف ولا بد من ان يكون الصفة محصلة
لفائدة والا فلو قلت رجل من الناس جاءني لم
يجز مع وجود الوصف لعدم الفائدة فيه
ولو كانت الصفة تقديرا اي ذات تقدير
ومقدرة او تقديرا نحو قولهم السمن منوان
بدرهم فمنوان مبتداء وهو نكرة موصوف بصفة مقدرة

الانفضاح
[illegible]

اي منه وقولهم لئن ذهب عير فعير في الرباط اي
فعير آخر ويكونه اي المبتدأ فاعلا في المعنى
قدم للقصر نحو شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب
الا شر وامر اقعده من الخروج بمعنى ما اقعده
عن الخروج الا امر فلما كان المبتدأ هنا في
معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة كالفاعل لما فيه
من التخصيص بتقدم العلم بحكمه فصار كالصفة وتحقيق
استفادة القصر في امثال هذا التركيب في فطول
علم المعاني والكلام فيه مستوفى هناك او بكونه
اي المبتدأ مصدرا انسب الى الفاعل في الاصل
فرفع لغرض الثبوت في الدعاء نحو سلام
عليك قال ابن الحاجب ووجه التخصيص فيه
انه مختص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت
سلاما فسلاما لان المنصوب منسوب الى المتكلم لكن عدل
عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت مع بقاء اصل المعنى
على ما كان عليه وهذا هو الذي اعتمده المؤلف
واعترضه الرضي بان هذا غير مطرد في جميع الدعاء

نحو ويل لزيد اذ ليس معناه ويلي بل المراد
مطلق الهلاك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية
اصله حين كان مصدرا منصوبا فلا تخصيص فيه
اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر
الفعل الناصب والمسند اليه وانما اخر الخبر عنه مع كونه
جارا ومجرورا لغرض يتأكد المراد لما في الفهم عند
تقديم الاهم ولو قدم الخبر لذهب الوهم قبل ذكر المبتدأ
الى ما يليق من غير السلام فالاصل اذن سلمت
الله سلاما وحذف الفعل لكثرة الاستعمال
فبقي المصدر منصوبا والنصب يدل على
التجدد لدلالة الفعل على الحدث فلما قصدوا دوام
نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدث فرفعوا وكذا اصل
ويل لزيد هلكا وبلا اي هلاكا فرفعوه بعد
حذف الفعل قصدا لعدم الحدوث وفرق
بعضهم بين نحو سلام عليك حيث لم يجب
تقديم الخبر فيه ونحو في الدار رجل حيث وجب

التقديم فيه بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له
في الاصل حق التاخر عن المصدر المجرور لابتداء لكونه
ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق المعمول التاخر
فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر
لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا
كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر **او** بكونه
اي كون المبتدا **عاما لنفي** اي لاجل وقوعه في سياق
نفي نحو ما احد خير منك **وغيره** اي غير نفي **كتمرة**
خير من جرادة فان المراد بحسب الاستعمال كل فرد
من افراد التمرة على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة
وشر ما رغوت اليه فصيل ريان اي شر [illegible]
وهذا مثل اصله ان الناقة لا تكاد ترغو الا على
ولدها او بو وهو جلد حوار يحشى ثم يعطف عليه
الناقة اذا ماتت ولدها فان كان الفصيل
الذي يرغو به البعار يان لم يستخرج لبنها
بسبب زهده في الشرب واعراضه عن الناقة
فلا تدر ويصير اربابها بغير لبن يضرب لكل



غني النحاة اليه محتاج فلم يستغن بمراده
وانما جاز الابتداء بالنكرة في المحلين من جهة
العموم لكونهما حينئذ في المعنى كالمعرف
تعريف الجنس المستغرق **او** تخصص المبتدا
بثبوت الخبر نحو ما في ام المتصلة كقولك ارجل
في الدار ام امراة قال ابن الحاجب والمسوغ
لتنكير المبتدا في مثل هذا ثبوت الخبر لاحدهما
عند المتكلم فكان ذلك كالصفة وتبعه
صاحب اللباب والمطول واعترضه الرضي بانه
لو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة
المتكلم بتحقق احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في
الدار وهل رجل في الدار او امراة لعدم لفظة
ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم وعلم
شيء اخر يخصص به المبتدا هذا كلامه فان قلت
لا نسلم بطلان اللازم وسنذكر لنا ان ابن الحاجب
صرح في شرح منظومته بان الاستفهام
المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام قلت

هذا مما عد من المتفردات عليه رحمة الله
وكتب الائمة طافحة بان الاستفهام مستوعب
سواء كان بمعادلة ام او بدونها وموافق
الاستعمال شاهد لها قال الله تعالى هل
من خالق غير الله ولو كانت ام المنفصلة
تقديرا كما في كم الاستفهامية فانها متضمنة
لمعنى الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريت
كانت التقدير اعشرين غلاما اشتريت
ام ثلاثين مثلا او تخصص بتقديم خبر ظرف
مختص نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب
فلو كان الخبر عاريا عن الاختصاص نحو عند
رجل مال او في دار رجل لم يجز لانه لا
يخلو الزمان ان يكون عند رجل مال او في
دار رجل فلا فائدة في الاخبار بذلك بخلاف
في الدار رجل كما قررناه وانما ساغ الابتداء
بالاسم النكرة عند تقديم الظرف المذكور لانه
تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف

لان من شان الصفة تقررها في الذهن
قبل ذكر الموصوف فهذه التخصيص
كما في الفاعل فان التخصيص فيه بتقديم حكمه
وهو الفعل او شبهه دون قائم رجل
لان الخبر المتقدم ليس ظرفا فانتفى شرط
التخصيص فان قيل الحكم متقدم فينبغي
ان يتخصص بعين ما قررتموه في الظرف
قلنا اجاب عنه ابن الحاجب بوجهين
الاول انهم اتسعوا في الظرف بما لم
يتسعوا في غيرها والثاني لان المتقدم اذا
كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم
رجل فانه لا يتعين لها لجواز ان يقول
القائل قائم في الدار فيكون في الدار مبتدا بخلاف
الظرف فانه متعين للخبرية من اول الامر
او ورد لان الحكم اذن على غير المخصص وذلك
لانه اذا حصل التخصيص بالحكم فقط كان
بغير الحكم غير مخصص فيكون الحكم واقعا

علي غير المخصص قطعا وهذا ايراد الرضي
الاستراباذي **فقيل** والقايل هو ايضا المحقق
ما قال ابن الدهان لم جواز التنكير يتبع الفايدة
فاذا حصلت في خبر عن اي نكرة ثبت ان
الغرض من الكلام افادة المخاطب وعند حصولها
يكون الحكم صحيحا تخصص المحكوم عليه بشي او لا
والضابط للجواز عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه من غير توقف علي كون الاسم
معرفة او نكرة مخصصا او غير مخصص فيصح
علي الباب في كوكب انقض بقاف وضاد معجمة
اي سقط **الساعة** اذا كان المخاطب
يعرف ذلك لان الافادة في اخباره حينئذ بهذا
الخبر محققة **وقد يحذف المبتدا** المعلوم بقرينة
كائنا **بعد فا** حذف الخبر وقد للتحقيق لا
للتعليل كما ظنه كاتب الحواشي فان حذفه
كثير جدا نحو صم وبكم اي هم ونحو وما ادراك ما
الحطمة نار الله وما ادريك ماهيه نار حامية

عي

125

هل انبئكم بشر من ذلكم النار فاما اصحاب اليمين
في سدر مخضود واما اصحاب الشمال في سموم
وحميم اي هي في الاولين وهو في الثالثة
وهم في الاخيرين ونحو من عمل صالحا فلنفسه
ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واسائته
عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم
ومثله كثير جدا وهو كله من قبيل حذف
فيه المبتدا جوازا او يجب حذفه اذا اخبر عنه
بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد
او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المومنين
او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين او بمصدر
بدل من اللفظ بالفعل نحو سمع وطاعة اي
امري سمع او بمخصوص بمعنى نعم وبئس موخر
عنهما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا
قدر اخبر ومن ذلك في ذمتي لافعلن
كذا اي في ذمتي ميثاق او عهد **او** كائنا **معه**
اي مع حذف الخبر **مع العين** في قوله تعالي في قصة

ايوب عليه الصلوة والسلام انا وجدناه صابرا
نعم العبد انه اواب اي نعم العبد ايوب او
هو ايوب في رأي هو رأي من جعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من جعله
مبتدا مخبرا عنه بالجملة السابقة فيكون
من قبيل الاول هو ما حذف فيه المبتدا بل من
حذف الخبر لاما نحن فيه والخبر يجب ان يفيد
ما لا يفيده المبتدا ليصح الاسناد اذ لو كانا
متساويين بحيث لا يفيد احدهما شيئا غير ما يفيده
الاخر اتحد مفهومهما واتحاد المفهوم يمنع اسناد
احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة وهي نسبة تستدعي
للمنتسبين المستلزمين للاثنينية المنافية
لاتحاد المفهوم ومن هنا انكر الزمخشري قول
الفراء في قوله تعالى والذين اذا انفقوا لم
يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ان
بين ذلك اسم كان على انه مبني بان ابين الامر
والتقتير قوام لا محالة فليس في الخبر الذي هو

الفائدة لاضافته الى اسم الاشارة وهو مبني يعني
فيه لتركيب الي توكل وكان القوام
قواما ثم اشار المؤلف الى ورود فائدة شبهة
وجوابها بقوله فان كانتا اثنتين في قوله
تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك
يفيد لان العبرة لمجرد العدد تقرير الشبهة
لان يقال اسم كان هنا وهو مبتدا في الاصل ضمير
مؤنثين وقد اخبر عنه باثنين وذا لا يفيد الا ما افاده
الضمير فبطل كل ما اصلتموه من وجوب افادة الخبر ما
لا يفيد المبتدا وتقرير الجواب منع ان يكون الخبر هنا
كذلك بل يفيد غير ما افاده الاول بالنظر الى انه لم يعتبر
في الاثنين غيرها بين المراتين صفتين بمجرد هذا
العدد غير منظور في ذلك الى صغر ولا كبر ولا غير
ذلك من الصفات فقد افاد الثاني ما لم يفده
الاول وشعري شعري في قول ابي النجم انا ابو النجم
وشعري شعري تفيد لان شعري كما هو اي شعري
الان مثل شعري فيما تقدم اي المشهود له بالبلاغة.

المعروف بالجزالة والمتوصل به الى المراد وما في
كما يحتمل ان يكون اسما موصولا وهو مبتدا والخبر
محذوف والكاف بمعنى على اي على ما هو عليه
وان يكون حرفا كافا وهو مبتدا محذوف الخبر
كما مر وان يكون حرفا مصدريا وهو فاعل كان محذوف
والاصل كما كان لاي وجوده لان كلونه فيما مضى
وهذا الكلام جواب عن شبهة اخرى ترد على
القاعدة المتقدمة ويجب ان يكون هو اي
الخبر طبق المبتدا في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع مرة ما امكن
ذلك بان يكون الخبر جاريا على من هو له مشتقا
او جاريا مجرى المشتق كزيد قايم وقرشي
وهند قايمة وقرشية وهما قايمان وقرشيان
او قايمتان وقرشيتان وهم قايمون وقرشيون
وهن قايمات وقرشيات ويجب ان لا
يكون هو اي الخبر انشا اولا على على
المشهور خلافا لمن زعم وقوع الانشائية خبرا

٢١٧

للمبتدا بلا تاويل ووجه المشهور ان المبتدا
انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب
ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية وليس
المدعي ان الخبر يجب ان يكون قايما بالمبتدا اي
محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى
ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا
وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدا فانه كاف
في اثبات ما نحن بصدده ويسهل لك بذلك تجد من
الفرق بين زيدا ضربته وزيد ضربته فان زيدا
في الاول مفعول انه لم يلاحظ الفعل معه على ان
يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعين محل الفعل وفي
الثاني مبتدا لانه لوحظ الفعل معه من حيث انه حال
من احواله والشك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه ليس
من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب
زيدا او انا اذا اول بمقول في حقه اضربه بمعنى انه
مستحق لان يومر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه
حال لزيد وفيه الخبر يجري عليها قولك اضرب زيدا الا كل

هنا أمرت بضربه وأشرت إلى أنه مستحق لذلك ومثله
أنتم لا مرحبا بكم أي مقول في شأنكم هذا الدعاء أي مستحقون
لأن يدعى عليكم به فقد قصد الدعاء عليهم وأشير إلى استحقاقهم
إياه كذا قرره بعض الفضلاء قال وأما مثل أين زيد ومتى القتال
فليس مما نحن بصدده لأن الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على
النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر إذ المعنى أزيد حصل
في الدار أو في السوق فلا يتصور تقدير القول إذ لم يقع الإنشاء
خبر المبتدأ وليس المعنى زيد أحصل في الدار أو في السوق ألا
ترى أنك إذا قدرت باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ
حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام
على المبتدأ هنا وهذا بخلاف زيد أين أبوه فإنه لا يجب تقديم
الاستفهام فيه على زيد لأنه وقع في صدر الجملة التي وقعت خبرا
فوجب تقدير القول وأما في أين زيد فإنما وجب التقديم لأن
الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدر كما
أسلفناه فلا وجه لتقدير القول ويجب أيضا أن لا يكون
الخبر زمانا غير موصوف احترازا عن نحو زيد في زمان طيب له
غير مستقر نحو القتال غدا والسفر اليوم بخلاف نحو زيد يوم الخميس

مما أخبر فيه عن اسم العين باسم الزمان ونحو طلوع الشمس
يوم الجمعة مما أخبر عن الحدث المستمر باسم الزمان والسبب في
امتناع الإخبار في المحلين أنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء
بزمان مستوفي غيره حاصل مثله وأكل عام نعم في قول
الشاعر أكل عام نعم تحوونه محمول على حدوث أي على تقدير
مضاف هو حدث غير مستمر فالتقدير أكل عام نهب نعم أو أخذه
ويحتمل أن يكون مراده أن هذا محمول على تقدير لفظ الحدوث أي
أكل عام حدوث نعم يخاطب قوما من اللصوص المغيرين على جيرته
الإنكار أي لا يتيسر لكم هذا في كل عام بدليل قوله بعد هذا
هيهات هيهات لما ترجونه ويحتمل أن يكون نعم مبتدأ و
تحوونه الخبر وكل عام لغو متعلق به فلا يكون من هذا الباب
البتة ولكنه غير راجح في باب الاستعمال والليلة الهلال
بنصب الليلة محمول على طلوعه أي التقدير طلوع الهلال الليلة
فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وإنما أخبر باسم الزمان
في الحقيقة عن حدث غير مستمر وقال بعضهم لا حاجة إلى تقدير
هذا المضاف لأن الهلال وإن كان اسم عين يكون ظاهرا ثم
يستتر ثم يظهر فلما اختلف به الأحوال جرى مجرى الأحداث

١٢٣

ولهذا قال ابو بكر بن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز
لانه غير متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث او على تقدير لتنكير
ان رفع الليلة في المثال المذكور فيكون الاصل هكذا الليلة الجديدة
ليدل يعني ان هذا التقدير وهو تقدير ليلة على انما يصح
ان رفع لفظ الليلة والاصح ان نصب لئلا يكون الزمان
وهو ليلة المقدر زمانيا اي واقعا في الزمان لان الليلة على تقدير
نصبها ظرف زمان مظروفها وهو الليلة المقدرة و التقدير الليلة
ليلة البدر اي في هذه الليلة فيلزم كون الزمان مظروفا للزمان
وهو باطل واليوم الجمعة والسبت بنصب اليوم ورفع الجمعة و
السبت محمول على التجمع والتسبت وهذا جواب سؤال يرد على
لئلا يكون الزمان زمانيا تقديره انه يصح اليوم الجمعة واليوم
السبت والجمعة والسبت يومان معروفان فيكون الزمان
وقد اخبر عنهما بالظرف الواقع قبلهما وهو اليوم فلزم وقوع
الزمان زمانيا فاشار الى الجواب بانه انما جاز النصب في خبر
هذين اليومين لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى الاول اليوم
الاجتماع ومعنى الثاني اليوم التسبت اي السكون والهدوء
التصرف على ان النصب ضعيف والاولى الرفع لغلبة الجمعة و

السبت في معنى اليومين ومن ثم اي من اجل التأويل المتقدم
وهو ان الجمعة في معنى التجمع والسبت في معنى التسبت لم يجز
في سائر الايام اي باقيها ان ينصب اليوم المخبر به عنها فلا تقول
اليوم الخميس بنصب اليوم وكذلك البواقي لانه لا يتأتى التأويل
بشيء يصح كونه مظروفا للزمان فيجب ان تقول اليوم الاحد
مثلا بالرفع فيها هذا هو مذهب الجمهور واجاز الفراء وهشام
الرفع والنصب في الجميع فتقول عندهما اليوم الثلثاء رفعا
ونصبا وكذلك في الكل فاذا رفع جعل نفس ما بعده واذا نصب
جعل اليوم بمعنى الآن وكانك قلت الثلثاء واقع في هذا الوقت
الذي هو الآن واليوم يومك بالنصب والرفع محمول على غلبتك
فلذلك صح الظرفية اذ المعنى غلبتك وظهورك في هذا اليوم وانما
جعل من ظروف الزمان معنى يصح وقوعه فيه الا زمانا من الازمنة فلا
يرد على قوله لئلا يكون الزمان زمانيا ويجب في الخبر ايضا ان لا يكون
حدثا عن اسم عين اي حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى
ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بما هو هو ولا
شك ان الحدث لا يصدق على المبتدأ الذي هو اسم عين فيجب ان لا
يقع خبرا عنه الا بتأويل نحو زيد صوم وعمرو عدل الفاعل على التجوز

الثلثاء فعلاء بفتح الفاء ممدود



مجاز الحذف اي ذو صوم وذو عدل او من المجاز في الاسناد بجعل نفس
الصوم والعدل مبالغة نحو لعلك ان تقوم مما وقع فيه الحدث خبرا عن
اسم العين اذ ان وصلتها بمعنى المصدر فان تقوم بمعنى القيام
وهو حدث والمخبر عنه المخاطب وهو جثة محمول للتشبيه بعسى لما انه
كما فيه من معنى الترجي وخبر عسى يقترن بان كثيرا فجعل خبر لعل كذلك
بطريق الحمل عليها كما ان عسى حملت على لعل في العمل لقوله يا ابتا
علك او عساكا فجعل اسمها ضمير نصب وهذا من حمل كل منهما
وهو تقارض اللفظين ولكن هذا لا يدفع اصل السؤال لان
الاخبار بالحدث عن اسم العين وقع في نحو عسى زيد ان يقوم و
لعلك ان تقوم وكون احدهما محمولا على الاخر لا يجدي في الجواب
شيئا نعم يمكن ان يقال لان الاصل عسى امر زيد ان يقوم ولعل
امرك ان تقوم فانما اخبر بالحدث عن اسم معنى في التحقيق وفي
ذلك كلام سنذكره عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى
ويجب ايضا في الخبر ان لا يكون مع الفاء لانها للعطف والسببية
والربط ولا معنى لذلك في مثل زيد قائم وخولان فانكح في قول
الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
وهو من انشادات سيبويه في الكتاب والاكرومة من الكرم كالاعجوبة

من العجب والخلو بكسر الخاء المعجمة الخالية اي هذه الفتاة الكريمة
الابوين خالية عن الزوج عذراء كما كانت جعل هذه القبيلة
لشرفها وحسن نسائها مستوجبة لنكاح فتاتهم وزاد ترغيب
الخاطب بان كريمة الطرفين من هذه القبيلة باقية على حالها فما
لموجب كله موجود محمول على هؤلاء خولان فليس خولان مبتدأ
مخبرا عنه بالجملة الامرية وانما هو خبر لمبتدأ محذوف والفاء
لمحض السببية فلا يرد البيت نقضا على من منع دخول الفاء في
الخبر الا اذا كان استثناء مفرغ في الظروف اي ويجب ان لا
يكون مع الفاء كل وقت الا اذا كان المبتدأ مصدرا باما فيجب
الفاء حينئذ اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وا
ما الغلام فكان ابواه مؤمنين واما الجدار فكان لغلامين
يتيمين في المدينة ولا يحذف الفاء الا في الضرورة كقوله
فاما القتال لا قتال لديكم او حيث تدخل على قول محذوف
استغني عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفر
تم الاصل فيقال لهم اكفرتم وحذفها في غير ذلك قليل نحو ما
جاء في الحديث اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر في
الوادي او اذا كان اسم شرط وجوابه لا يجزم احترازا من

مثل من يطعمني اكرمه ومن يقم اقم معه نحو من ياتيني فاني
اكرمه ونحو من يضلل الله فلا هادي له وهذا مبني على ان ا
لخبر هو جملة الجزاء لان الفائدة بها تمت ولالتزامهم عود
ضمير منها اليه على الاصح وفي راي الخبر عن اسم الشرط الواقع
مبتدا هو الشرط مع جزائه لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط
كالجملة الواحدة فهو بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم
معه فالفاء في اخر جزئي الخبر على هذا القول وفات المولف
حكاية قول ثالث في المسألة وهو ان الخبر جملة الشرط فقط لان
اسم الشرط اسم تام وجملة الشرط مشتملة على ضميره فهو لكل من يقم
لو لم يكن فيه معنى الشرط كان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم
وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من
حيث الخبرية وهذا مختار الاندلسي قال ابن هشام وهو الصحيح
فان قلت يرد على المولف نحو قوله عليه الصلوة والسلام من يقم ليلة ا
لقدر ايمانا واحتسابا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وكذا قول
الشاعر من يكذب بي بني كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد لعدم
دخول الفاء مع كون المبتدا اسم شرط وجوابه مما لا يجزم وظاهر كلا
مه وجوب الفاء عند تحقق ما ذكر قلت لعله اراد وجوابه مما لا يجزم

بين ايه بالشرط لا لفظا ومحلا يعني انه لا يصلح لان يكون شرطا فلا
يرد ما ذكرت او اذا كان المبتدا موصولا بفعل نحو الذي ياتيني فله درهم
او ظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا بها نحو رجل يسعى في نجاته
فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد والتمثيل بهذا اولى من التمثيل
بنحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم لان المبتدا فيه كل وهو
غير موصوف بالفعل ولا بالظرف او موصوفا بالموصول الذي باحدهما نحو ا
لرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم ومنه قوله تعالى والقوا
عد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقال
الشاعر صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه
متعسرا وفصل بينه الاول والثاني لما في الشرط والجزاء فيدخل الفاء
حينئذ لشبه المبتدا باسم الشرط وشبه خبره بجوابه وظاهر كلام
جماعة ان دخول الفاء عند توفر الامور المذكورة واجب وحقق
جعل بعضهم قول صاحب المفصل اذا تضمن المبتدا معنى الشرط
جاز دخول الفاء على الخبر مثل قولهم غير المنصرف يجوز صرفه للضرورة
مع انه واجب فجعل الجواز على الاحكام العام الذي يصدق
في مادة الوجوب وهذا انما ياتي في قول صاحب التسهيل
تدخل الفاء على خبر المبتدا وجوبا ان عدا كما وجوازا ان عد مبتداء

ولقع موقع من للشرطية او كما اخفيها وقال الرضي كان حق
الخبر ان لا يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث انه ليس جزاء
الشرط حقيقة جاز تجريده منها فقصد السببية نحو الذي ياتيني
له درهم وهذا نص لا يقبل التاويل وكذا يجوز دخوله في قوله تعالى
ما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم بحذف الفاء في قراءة
نافع وابن عامر وباثباتها في قراءة الباقين فان قلت كيف ساغ
حذف الفاء وهو مفوت للسببية المقصودة قلت انما غاب
النص عليها لا نفسها اذ هي باقية مع الحذف على سبيل الظهور
لان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية الموصولية الا ترى
انك اذا قلت الذي ياتيني له درهم فقد رتبت استحقاق ا
لدرهم على الاتيان فيكون الاتيان سببا له بحسب الظاهر وان
احتمل غيره فاذن السببية المقصودة باقية ولم تفت
نصوصيتها لا وجودها كما قررنا و وما بكم من نعمة فمن الله
محمول على معنى فحكم انها منه اي فهو مسببة بحكم بان تلك
النعمة من الله ويخبر بهذا الحكم يشير بذلك الى جواب سؤال
يرد هنا تقريره ان يقال ما ذكرتموه من ان الفاء تدخل
حيث يقصد سببية الاول للثاني يشكل بهذه الاية فان الاول

وهو استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثاني وهو كونها
نها من الله تعالى وتقرير الجواب ان يقال جزاء الشرط من حيث
هو مسبب عنه تارة يكون مضمون الجملة كما في ان جاءني زيد اكرم
ته فمضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن الشرط وهو المجيء
وتارة يكون الاعلام بالجملة والاخبار بها نحو ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس فهنا ليس مضمون الجملة وهو الاكرام بالامس
مسببا لا محالة وانما المسبب الاعلام بها اي ان اكرمتني اليوم
اعلمك بانه قد اكرمتك وما في الاية من قبيل الثاني وبيانه انها
جيء بها اخبار لقوم استقرت بهم نعم فجهلوا او غطوا او شكوا فيه
فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بكونها من الله عز
وجل هذا جواب الامام ابن الحاجب وبه اقتدى المؤلف ولم
يرتض الرضي ذلك بل قال ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا
للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها
كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من الله كونه
النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا تغفل
قوله بعضهم ان الشرط سبب للجزاء من خواص المبتدا حيث
تدخل على مبتدا يصلح لدخول الفاء في خبره مانع من دخول

فينبغي ان يكون الشرط ملزوما والجزاء لازما سواء كان الملزوم علة واللازم معلولا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او كان الملزوم معلولا واللازم علة كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او كان الملزوم واللازم معلولين لعلة كقولنا ان كان الظلم مضيئا فالنهار موجود

ان طلوع الشمس

الفاء لان دخولها انما كان لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط
وهي لازمة الصدر فلا يدخل عليها شيء من نواسخ الابتداء
فكذا لا تدخل على ما يشبهها الا كلمة ان المكسورة الهمزة والحق بها
ابن مالك مفتوحتها في رايه ذهب اليه سيبويه على خلاف عنه في
النقل ووجهه كون ان لا تغير معنى الجملة وكان دخولها
كلا دخول فلذلك لم تمنع من الفاء لحق ليت ولعل وكان
ولكن ويقصر ايضا الراي الاستعمال كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقو
له تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم وقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم واجيب عن الاولى والثانية بانا
لا نسلم ان الخبر فيهما اقترن بالفاء بل هو محذوف مدلول
عليه بالمذكور اي يعذبون وعن الثالثة بان الخبر هو الذي
وفانه ملاقيكم جملة بعد تمام الاولى واعترض بعدم الفائدة
في الاخبار بذلك واجيب بالمنع وذلك انهم كانوا يظنون
ان فرارهم لغير ذلك لقولهم ان بيوتنا عورة فاخبروا بان الموت

العورة بنكاه دشمن جاى تازده

هو الذي تفرون منه لا غيره كما يزعمون ومن اغرب ما حكينه
التي وقع بهراة وبائي في سنة اربع وعشرين وثمانمائة ففر
بعض العوام ومن لا يؤبه له خشية من الموت فقال بعضا قاضي جمال الدين
لمتصدرين بهاة ان الفرار من الموت سبب لوقوعه بالفار
منه على الفور واستدل بالاية فانها تدل على ان الفرار من دائن للعادة
الموت سبب لملاقاته بشهادة الفاء والمستمر لا يؤبه عن
عن مبينه ويتبجح بهذا البحث الذي كان الناس في غفلة التبجح شادي نمودن
عنه من زمن السلف الى الان هذا وهو مشاهد كثير ممن فر المشاهد كثير المشاهد
من هذا الوباء سلم من الموت في الحال وتراخت حياته بعد ذلك جاي حاضر بودن
زمنا طويلا ولم يتفطن لكونه حمل الكلام الذي لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه على وجه يلزم منه الخلف في
الخبر نعوذ بالله من ذلك ويتقسم الخبر الى واحد نحو زيد عالم
و متعدد نحو زيد عالم عاقل ومنع ابن عصفور وكثير من المغاربة
التعدد ولا يظهر له وجه لان الخبر حكم من الاحكام ولا يمنع
ان الحكم على الواحد باحكام متعددة كما لا يمنع بصفات متعددة
ويمكن ان يقال بنوا ذلك على راي سيبويه ومن قال بقوله في
ان الرافع للخبر هو المبتدا نفسه فليس التعدد حينئذ عصفور كثير المغاربة

يلزم من عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللازم
باطل ثم تعدد الخبر تارة يكون من حيث اللفظ فقط نحو الرمان
حلو حامض لان معناهما مز وهل يجوز العطف في هذا اجازه
ابو علي ومنعه الجمهور وهو الصحيح وتارة يكون من حيث
اللفظ والمعنى جميعا اما المخبر عنه غير متعدد نحو زيد فقيه
شاعر كاتب وهذا يكون بعطف اتفاقا وبدونه على الصحيح
واما المخبر عنه متعدد حقيقة نحو الزيدان فقيه وكاتب وزيد
وعمرو فاضل وجاهل او حكما والمراد به جعل ذو اجزاء ينقسم
الاخبار عليها نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر
بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد والحكم في هذين القسمين
انهما لا يستعملان الا بالعطف نص عليه ابن مالك وغيره ووقع
في القسم الثالث من مفتاح السكاكي وتلخيصه ثم ان تخصيص
المسند اليه بهذا الذي يكون لكونه احد اقسام المعرفات فحسب وهي
المضمرات الاعلام المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة
المعرفات باللام المضاف الى المعارف اضافة حقيقية مع
للقيد المذكور في علم النحو فقال بعض شارحيه ترك العطف
بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد

للاقسام كانه قيل المعرفات هذه الاسماء واما ما يقال من ترك
الخبر اذا تعدد لفظا لا تعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب
ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد
فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف باستقلال كل خبر
على حدة اظهر الا ترى لم ترك الواو في حلو حامض او لم ادخاله
الذي جوزه ابو علي انتهى وهذا في الحقيقة دفع للرواية بمجرد
الراي لا المبتداء عطف على المضمر المستكن في تنقسم لوجود الفا
صل يعني ان المحل الصالح للابتداء لا يجوز تعدده مع كون الخبر غير
متعدد للزوم ملزوم اسناد المسند الواحد وهو باطل وتنقسم الخبر ايضا
الى مفرد وجامد وقد عرفت معناه فيما سبق بلا عائد عند البصريين
واما الكوفيون فيقولون انه متحمل الضمير العائد كما نقله بدر الدين
ابن مالك في شرح الالفية وان كان والده انما نسبه في التسهيل
الى الكسائي منهم او مشتق منه اي العائد وكذا حكم المأول بالمشتق
فاذا قلت هذا اسد مجترا الى السبع فلا ضمير في الخبر فاذا قلت مشيرا
الى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع به لانه مأول بما فيه معنى الفعل
ولو اسند الى الظاهر رفعه كقولك رايت رجلا اسدا ابوه
قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون

وعورها كان لنا منها بيوت حصينة تمسح اعاليها ومجالر كورها
فرفع اعاليها والكسور بمسوح وساح اقاعتهما عقام سود و
قال التبريزي ذهب بمسوح الى سود وبساح الى الشيوخ والى **جملة**
ملتبسة **بعائد** الى المبتداء ليحصل الربط بينهما نحو زيد قام ابوه
الا ترى انك لو قلت زيد قام عمرو لم ترتبط به اصلا لاجنبية الخبر
عنه فلابد لذلك من ان يكون ملتبسا بعائد كل وقت **لا** وقت
لم يكن المبتدا ضمير الشان نحو قل هو الله احد الله الصمد على
اظهر الوجهين ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فلا
يحتاج اذ ذلك الى العائد لان الجملة ههنا هي المبتدا معنى او في
حكم ضمير الشان نحو قولي زيد قائم اذ ارتباطها بطلبها الى ضمير
انما هو حينئذ قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم او يكون المبتدا
مخصوصا بمدح او ذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو **على وجه**
وهو الوجه المحكوم فيه بان المخصوص مبتدا مخبر عنه بجملة المدح
او الذم ولا يحتاج الى ضمير الا للاستغناء عنه بالظاهر الذي
بمعناه المذكور لذلك القصد التعظيم والاشتمال الجملة على جنس
يندرج فيه المبتدا اذ اللام فيه للجنس كما قيل الجنس مشتمل
على كل افراد فيدخل المخصوص فلا يحتاج الى الضمير **او**



يكون المبتداء **داخلا في عموم الخبر** نحو والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين لدخول المبتداء في عموم المصلحين والاية تحتمل غير هذا الاعراب
وجاز حذفه اي حذف العائد **اذا علم** فاذا قلت زيد
هو قائم امتنع حذف هو لصلاحية خبره لان يكون خبرا
عن الاول فلو حذفته لم يعلم لعدم الدليل الدال عليه وقد
اجازه ابن عصفور في شرح الجمل وهو مردود قال ابن
هشام ولقد كتب بعض من عاصرته شيئا على اوائل كافية
ابن الحاجب وعرضه علي فاذا اول شيء ذكره فيه انه جوز
في قوله الكلمة لفظ ان يكون لفظ خبرا لكلمة ولم يكن خبرا
لمبتداء محذوف اي هي لفظ والجملة خبر الكلمة فبينت له
ان الوجه الثاني باطل وانه لا يجوز لمن يدعي في نحو زيد قائم
ان يكون قائم خبر المحذوف لانه تقدير خلاف الاصل من غير ضرورة
ثم ظاهر كلام المولف ان جواز الحذف قياسي منوط بمعلومية
المحذوف وليس كذلك على الاطلاق وكثير مما يعلم لو حذف لا يجوز
حذفه لنا وقد قال الرضي ان حذف العائد من الخبر قياسي
وسماعي فالقياسي في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن

والجملة التي وقعت فيها اسمية مبتداؤها بعض جزء من المبتدا
الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه قلت وادعى ابن مالك
الاجماع على جواز حذف الضمير الواقع مفعولا به والمبتدا كل
نحو وكلا وعد الله الحسنى او مبهم في العموم والافتقار نحو ايهم
بنا التي اعطي وقد نوزع فيما ادعاه والسماعي في غير ذلك
نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه
وكقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء
فيه ونسر فيه وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت
وثوب اجر اي لبسته واجره والجملة الظرفية نحو زيد عندك
وعمرو في الدار مقدرة بالفعل اي حصل او كان على راي الاكثر
من النحاة وليس المقدر مفردا اي حاصل او كائن كما ذهب اليه
ابن مالك وجماعة لاصالته اي الفعل في العمل فينبغي عند الاحتياج
الى تقدير ما يعمل ان يقدر ما هو الاصل ولتمام الصلة به اي بالظرف
والباء للالصاق واما الباء في بانتقال فللسببية اي بسبب انتقال
العائد من الفعل اليه اي الى الظرف فتمت بذلك ولا يحتاج الى تقدير
شيء اخر ولو جعل الظرف فيها متعلقا بمفرد لم يتم الصلة فلزم
المصير الى تقدير الفعل واذا كان هذا في الصلة متعينا فالاولى ان
اي تقديره

١٢٩

من ان يكون في الخبر راجحا ثم شرع في بيان ما يدل على انتقال
العائد من الفعل الى الظرف بقوله حتى جاز العطف عليه اي
على ذلك الضمير نحو زيد الذي عندك اليوم وابوه وجاء الذي
في الدار امس واخوه ولو لا انه منتقل لم يسغ عليه وجاز توكيده
كما في قوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
وتاكيده على الاختصار وجه ان التوكيد والحذف متنافيان وجاز
نصب الحال والابدال بالرفع عنه كما في نحو زيد عندك قائما وجاء
الذي في الدار ضاحكا والرغيف على المائدة ثلثه والعبد في الدكان
نصفه على ان يكون الظاهر بدل بعض من الضمير المستكن وفي الكل
نظر لانا لا نسلم امتناع العطف على المحذوف كما في قولك نعم و
غلامه جوابا لمن قال اقام زيد ولا منافاة في الحذف للتوكيد فقد
قال الامام سيبويه ومذهب الخليل في نحو مررت بزيد واتاني
اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحباي انفسهما
ونصبه بتقدير اعنيهما انفسهما ولا منافاة في الحذف ايضا لمجيء
الحال عن المحذوف بشهادة قوله تعالى بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
وقولك الذي المعهد تامر قصد الذهاب ومثله كثير ولا منافاة
في الحذف ايضا للابدال فالمشهور ان اسم الذي في الدار الا الله

بدلاً من ضمير الخبر المحذوف وخرّجوا على حذف المبدل منه بعض من أبيات
ومن ذهب إلى أن المحذوف المقدر مفرد كابن السراج وابن
مالك وجماعة نظراً إلى أن الأصل في الخبر الإفراد أولى
أنه يتعين في بعض المواضع تقدير المفرد كما في قولك
أمّا في الدار فزيد إذ لا يفصل بين أمّا وفائها بجملة تامة
فلنقدّره كذلك في سائر المحال ليجري الكل على سنن واحد
وقد يحذف الخبر جوازاً عند قيام القرينة نحو خرجت فإذا
السبع أي موجود أو حاضر فإنّ إذا المفاجأة تدل الدلالة
على الوجود إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده ووجوباً فيما
ناب عنه غيره كما في أقائم الزيدان وفيه نظر لأن المبتدأ ههنا
وهو الوصف ليس مسنداً إليه وإنما هو في نفسه مسند فكيف
يكون له خبر قال الرضي والنحاة تكلفوا إدخال هذا المعنى
الوصفية نحو قولنا أقائم الزيدان وما ذاهب العمران
في حد المبتدأ الأول يعني المسند إليه المكتفي نحو زيد قائم فقالوا
إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر قال وليس بشيء بل لم يكن
لهذا المبتدأ من حيث المعنى خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلّف
له تقدير خبر لم يتأتّ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل

لا خبر له أي هذا كلامه وقد يقال لا ينبغي حمل كلام
النحاة ههنا على ظاهره كما يؤدي إليه هذه المناقشة
الظاهرة فينبغي السعي في تأويل كلامهم على وجه لا مناقشة
فيه وهو أن يكون المراد بقولهم إن الخبر في مثل أقائم
الزيدان محذوف أنه كالمحذوف في أنه مستغنى عنه
لا أنه يحتاج إلى اعتباره في تصحيح التركيب ثم يدعى
حذفه فآل الكلام إلى أن هذا مبتدأ لا خبر له لأنه مستغن
عن الخبر وهذا معنى صحيح يمكن حمل كلام القوم عليه فتأمله
ومثل كل رجل وضيعته بضاد معجمة وهي الحرفة والتجارة
والصناعة سميت بذلك لأنها تضيع بالترك والمراد بهذا
المثال المبتدأ الذي عطف عليه بالواو التي هي نص في المعية
فخبر مثل ذلك محذوف أي كل رجل وضيعته مقرونان واستشكل
بأن وضيعته من تتمة المبتدأ فكيف يسدّ عن الخبر وينوب عنه
وأجيب بأنه سدّ مسدّه من حيث إنه بمعنى مع وما بعدها فلما
استغنى بذكر كل رجل مع وضيعته عن ذكر غيره يستغنى بما هو
في معناه عن غيره وذلك كما استغني بفاعل عن فعله لأنه بمعناه
وإنما قيدنا الواو بكونها نصاً في معنى المعية لأنها لو لم يكن كذلك

لم يجب حذف الخبر كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار
باقترانهما وقامت القرينة جاز حذف الخبر وذكره وقال الوكل
امرئ والموت يلتقيان وقول الطائفة الكوفية بانه اي بان الواو
ضيعته خبر كل ضيعته اي كما انك لو صرحت بمع التي هي بمعنى
الواو وقلت مع ضيعته كان هو الخبر فكذا ما هو بمعناه يبطل ا
لعطوف المستفاد من الواو المنافي له اي لكون وضيعته خبرا لما
لا يخفى من ان الخبر لا يعطف على المبتداء ومثل حمل لعمرك لافعلن
بفتح العين المهملة للحيوة وكذا بضمها مع سكون الميم فيهما
وجواز ضمها مع الثاني لكن التزم مع اللام فتح العين تخفيفا
لكثرة الاستعمال والمراد بهذا المثال ما كان المبتداء فيه صريحا في
القسم اي مشعرا به قبل ذكر المقسم عليه وهو من قبيل ما حذف
فيه الخبر وجوبا خلافا لابن عصفور في زعمه انه يجوز ان يقدر
لقسم عمرك فيكون من حذف المبتداء وانما وجب حذف الخبر لدلالة
لعمرك على قسمي ونيابته لافعلن عنه ولو فقدت صراحة المبتداء في
القسم لم يجب حذفه بل يجوز فتقول عهد الله لافعلن وعهد الله
قسمي لافعلن ومثل لولا زيد لكان كذا اي موجود فحذف
الخبر هنا واجب لحصول الامرين قيام القرينة وهي هنا كلمة

لولا لانها لامتناع الشيء لوجود غيره والممتنع هو الجواب
والوجود هو وجود المبتداء ونيابة شيء عن الخبر دون
امر خاص اي دون ان يكون خبر المبتداء الواقع بعد لولا امرا
خاصا فانه اي فان حذفه لا يلزم بل تارة يجوز حذفه
عند قيام القرينة على خصوصه نحو لولا انصار زيد حموه لم
اي لولا انصار زيد حموه فلا ليس المبتداء على النصرة يدل
على ان المحذوف شيء يدل على الحماية ومنه قول ابي العلاء
المعري ويذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه
لسالا الرعب الخوف والعضب بعين مهملة وضاد معجمة
كالسيف وزنا ومعنى وتارة يمتنع الحذف لفقد القرينة
نحو لولا زيد سالمنا ومنه الحديث ولولا قومك حديثو
عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وهذا الذي ذكره
المؤلف من التفصيل في خبر المبتداء بعد لولا بين ان يكون
امرا عاما ولم يكن خاصا هو راي ابن مالك وجماعة
وذهب الجمهور الى انه لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا واو
جبوا جعل الكون الخاص مبتداء فيقال جعلا لولا مسالمة زيد
ايانا اي موجود فاجابوا عن الحديث بجواز ان يكون



مما روي بالمعنى وفيه نظر واما بيت المعري فمنهم من
اقدم على تلخيصه ومنهم من اعتذر عنه بتقدير تمسكه
بلك انتصار على ان الاصل لن تمسكه ثم حذف ان ورفع
الفعل او بتقدير تمسكه جملة معترضة قبل او حال من ضمير
الخبر ورد بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها الا
تبا خبر المعنى ومثل ضربي زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا وضابط هذا النوع ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا
مضافا الى الفاعل كضربي المتمثل به في المتن او الى المفعول
كضربي عمرو او اليهما كضرب ابنا او اما اسما بمعنى المصدر وهو
افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه
كما عرف في بابه كاكثر شربي السويق الذي مثلنا به وبعد
ذلك حال من ضمير يعود الى الفاعل او الى المفعول او اليهما
مثال المتن ضربي زيدا قائما اي اذا كان قائما او اذا
كان بحسب اقتضاء المقام للاستقبال او للمضي وكان تامة
وفاعلها ضمير يعود الى المفعول فقائما حال من ذلك الضمير
لا خبر لكان على جعلها ناقصة بدليل التزام التنكير وجواز
الاقتران بالواو كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه

وهو ساجد وهذه الحال مرتبة للخبر الذي هو قولنا اذا
كان لوقوعه في حيزه حالا من ضمير كان كما عرفت نائب
الحال المذكورة عنه اي عن الخبر لدلالتها عليه لكونه اي
الخبر ظرفا والحالية في معنى الظرف وتدل عليه الا ترى ان معنى
قولك جاء زيد راكبا جاء في وقت ركوبه فالحاصل انه
وجد موجب الحذف وهو قيام القرينة ونيابة شيء
عن الخبر المحذوف في محله وهذا التقدير الذي سلكه المولف
وهو مذهب جمهور البصريين وقال الاخفش التقدير ضربي
زيدا ضربه قائما وهو اقل حذفا من الاول مع وفائه با
لمعنى المقصود الا ان فيه حذف المصدر مع بقاء معموله
وهو ممتنع الا ان يقال القرينة الدالة على الحذف قوية
فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدير مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا قال الرضي وفي مذهب البصريين تكلفات
وكثرة من حذف اذ احتيج الجملة المضاف اليها ولم يثبت في
غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف

الظرف ولا مظهر له فالذي لو وقعتم في هذا واوقع عن غيرهم
فيما زعم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا الجاء
عليه ولا ضرورة تلجئ اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه ابن مالك فيقول التقدير ضربي زيدا
حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها وهو الياء
او زيدا المصدر من قولك ضربي زيدا لمحذوف حاصل العامل
في الحال لكونه عاملا في المحذوف في نحو زيد عندك لسنا بهذا
الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل وقول الكوفية بانها اي بان الحال من تتمة
المبتداء وذلك لانهم جعلوها حالا من معمول المبتداء الذي
هو الياء او زيدا من قولنا ضربي زيدا قائما وان الخبر مقدر بعدها
اي بعد الحال فالتقدير ضربي زيدا في حال القيام حاصل باطل
خبر المبتداء الذي هو قول الكوفية لتفويت تقييد الضرب
بها اي بالحال العموم المفيد المقصود من قصره اي قصر الضرب
على القيام وتقدير هذا الكلام لان معنى المثال عند الجميع ما ضربت
او ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
الا من تقدير جمهور البصريين والاخفش وذلك ان المصدر

المبتداء اضيف فيعم وقد فرضنا انه غير مقيد بما يخصص بل
الحال القيد في الخبر كما سبق فالمعنى اذن كل ضرب مني واقع على
زيد حاصل في حال القيام ولا خفاء في مطابقة هذا المعنى للمعنى
المتفق عليه واما تقدير الكوفيين فالمصدر مقيد عندهم با
لحال المخصصة له فيكون المعنى اذن ضربي زيدا المخصوص
بحال القيام حاصل وذا لا يفيد قصر الضرب على القيام اذ لا يلزم
من حصول الضرب المقيد بالقيام انتفاء ضرب يحصل في حال
القعود مثلا في وقت آخر ففات معنى القصر المطلوب فثبت
ان مذهبهم باطل لذلك ولزوم الحذف من غير نائب عنه اي
عن الخبر يقوم في مقامه وذلك خلاف ما علم باستقراء ولا
لسبب فيه ان الحال على تقديرهم من تتمة المبتداء كما مر فلم
يقع في موضع الخبر ففات شرط وجوب الحذف فالحاصل ان
مذهبهم باطل معنى ولفظا وكذا القول بان الضرب في موضع
فعله فتقدير ضربي زيدا قائما ضربت زيدا فيكون من قبيل
المبتداء الذي لا خبر له لكونه في معنى الفعل كاقائم
الزيدان على ما ذهب اليه ابن درستويه وابن باباشاذ
باطل ايضا لعدم استقلاله بالفاعل الذي هو لازم

كون المبتدا اي مسندا رافعا للفاعل الا يرى انك اذا
قلت اقائم الزيدان لزم استقلال هذا المبتدا بفاعله
كلاما ولا يحتاج باعتبار كلاميته الى شيء آخر وهذا
اللازم منتفٍ من قولك ضربي زيدا قائما فينتفي الملزوم
وهو كون المبتدا بمنزلة الفعل وبيانه ان ضربي الذي
هو المبتدا لا يستقل بنفسه مع المضاف اليه وهو الياء
كلاما بل لا بد من ضميمة اخرى اليه وايضا يبطل
بفوات الحصر المطلوب كما مر ثم الظرف الذي هو الخبر
المحذوف وهو قولنا اذا كان او اذ كان منصوب
المحل باعتبار الظرفية وعامله حصل او حاصل المحذوف
اي ضربي زيدا حصل او حاصل وقت كونه قائما على احتمال
رفعه اي مع احتمال كونه مرفوع المحل فعلى للمصاحبة نحو
ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم او للاستدراك
كما في قوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب
الدار خير من البعد فاما ان يكون لغوا اي متعلقا بما قبلها على
وجه الاضراب والاخراج كتعلق حاشا الحرفية بما قبلها
واما مستقرا على الخبرية لمحذوف اي والتحقيق على كذا على

ما اختاره ابن الحاجب ووجه ذلك هنا ان قوله
الظرف منصوب المحل وقع على غير التحقيق فان هذا ليس
على عمومه عند كل احد فجاء بما هو التحقيق قائلا على احتمال
رفعه مقيدا بتقدير زمان مضاف الى اذ او اذا في
راي نحو اخطب ما يكون الامير قائما فالتقدير زمان
اخطب اكوان الامير اذا كان قائما فاذا لا يكون ظرفا للمحذوف
للزوم كون الزمان محلا للزمان وانما هو مرفوع المحل اي
زمن اخطبية اكوانه زمن وجوده في حال القيام و
مطلقا بالنصب عطفا على الحال المقدرة التي تعلق بها
بتقدير اي واحتمال رفعه مطلقا اي غير مقيد بالتقدير
المتقدم في راي آخر فيقدر هذا القائل زمانا مضافا في نحو
ضربي زيدا قائما اي زمان ضربي زيدا اذا او اذ كان قائما
كما يقدره فيما في اوله ما يكون الظرف مرفوع المحل على الخبر في
المحلين خبر ان واخواتها هو المسند وذا يشمل خبر المبتدا
وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي باب علمت والفعل
من نحو قام زيد وبالجملة دخل فيه كل مسند وخرج كل
مسند اليه من معمولها اي معمول ان واخواتها فخرج

اي اسم ان فلا يرد

الذي هو بحال ركني ما بعدها

الكل لا خبر هذا الباب ونتقض بما نقض به الرضي نعرف
الكافية وهو صفة اسم ان في قولنا ان رجلا حسنا غلامه
في الدار فان حسنا مسند معمول لان وليس خبرا لها **واخره**
اي وامر خبر هذا الباب **كامر خبر المبتدا في** اقسامه
من كونه مفردا جامدا او مشتقا وجملة وفي احكامه و
شرايطه وبالجملة امره كامره في كل شي **الا في تقديمه**
فان الخبر لا يتقدم عليه في حال **الا اذا كان** ظرفا استثناء مفرغ في
الاحوال والتقدير الا في تقديمه فلا يتقدم في حال من الاحوال
الا حال كونه ظرفا فيتقدم كخبر المبتدا وذلك لاتساعهم
في الظروف لتنزلها من الاشياء منزلة انفسها لوقوعها
فيها وانها لا تنفك عنها ومراده بالظرف ما يشمل المفعول
فيه وما اجري مجراه وهو الجار والمجرور للمناسبة بين
البابين اذ كل ظرف في تقدير جار ومجرور ويحتاج الي
الفعل او معناه كاحتياج الجار والمجرور ويرد على الاول
وهو كون امره كامر خبر المبتدا ان خبره يكون مفردا يتضمن
ما له الصدر الكلام كاين زيد وهنا لا يجوز ذلك والضا لام
الابتداء تدخل هنا نحو ان زيدا لقائم قياسا ولا تدخل على

خبر المبتدا الا شاذا **ويجب حذفه** اي حذف الخبر هنا **في
ليت شعري ان ناب عنه جملة استفهامية** نحو
كقول زهير الا ليت شعري هل يرى الناس ما اري
من الامر او يبدو لهم ما بداليا وقول الاخر الا ليت شعري
هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل وهذا راي
ابن يعيش وهو ان الخبر محذوف لسد الاستفهام مسده
لسد جواب لو لا مسد خبر المبتدا الواقع بعدها واعترض
الرضي بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع معمولاته
فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر
ومقامه بعده قال بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد
مسده لكثرة الاستعمال قلت وهو خرم للقاعدة المقررة
لغير ثبت ولقايل ان يدعي ان الشعر هنا بمعنى المشعور
وان الاستفهام خبر على تقدير مضاف فاذا قلت ليت
شعري هل زيد قايم كان المعنى ليت مشعوري جواب
هل زيد قايم وجواب هذا اما باثبات القيام او نفيه فصار
الحاصل ليت مشعوري قيام زيد او عدمه وحينيذ فلا يرد
قول الرضي الاستفهامية من حيث المعنى مفعول المصدر



اذ المبتدا لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لمعرفته
وانما قال ان ناب عنه جملة استفهامية لانه لو لم ينب عنه
جاز الاثبات والحذف عند قيام القرينة نحو ليت شعري
حسن **خبر لا التي لنفي الجنس** لا التي بمعنى ليس **هو المسند**
فدخل احد قسمي المبتداء وهو الوصف من نحو اقائم الزيدان
وخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وغير ذلك مما يصدق عليه
انه مسند **من معمولها** اي معمول لا المذكورة فخرج ما عدا الخبر
في هذا الباب لكن يرد عليه نحو لا رجل ظريفا غلامه
عند لصدق المسند على ظريفا المذكور مع انه ليس بخبرها
كما ورد مثل ذلك فيما مر **ولا تتقدم** اي خبر لا هذه
وان كان ظرفا لضعف عمل لا من حيث انها في الاصل
لا تختص بالاسم فحقها ان لا تعمل لكن حملت على ان
كما ستعرفه فاعملت وهو سبب ضعيف متقاصر به عن حظها
عن اللحوق بان المحمولة عليها فمن ثم قيل لم يجز في الدار زيدا
لقوة ان وامتنع مثل هذا في لا لضعفها **وبنو تميم لا يثبتونه**
اي خبر لا المذكورة وينبغي ان يقيد هذا بان يعلم الخبر اما
اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه

عند احد من العرب لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله
قال ابن القاسم وغيره ومن نسب الى التميميين التزام الحذف
مطلقا كالزمخشري او بشرط ان لا يكون ظرفا كالجزولي
فليس بمصيب قلت اذا كان شرط الحذف قيام القرينة الدا
لة على ما يحذف لم يكن ترك التنبيه على وجود قرينة المحذوف
خطاء بناء على اشتهار الشرط عند القوم فترك ذكره يكون
اتكالا على ما هو معلوم مشتهر والحجازيون يفصلون فان
عدمت القرينة وجب الذكر كما مر وان وجدت فلا يوجبون
الحذف حينئذ كالتميميين ولكن يجوزونه وهو عندهم اكثر من الاثبات
نحو لا ضير ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي **اسم ما ولا
المشبهتين بليس** في النفي والدخول على المبتداء والخبر **هو المسند
اليه** فدخل الفاعل والمبتداء واسم ان واخواتها وبالجملة دخل
فيه كل مسند اليه لكن خرج ما عدا المعرف بقوله **من معمولهما
ولضعف مشابهتها بليس نقل عملها** اي عمل لا وذكر الضمير العائد
اليه باعتبار لفظها بالمذكور من مشابهتها اياها مطلق النفي
فلذلك تعملها عمل ليس **ولم تدخل الا على النكرة** لانها اخص من
المعرفة فاوثر بها العامل الضعيف قضاء لحق المناسبة كما في قوله
لخيار

تعرّ فلا تبكي على الارض باقيا ولا ادرُ ممّا قضى الله واقيا واستشهد

بقول الشاعر نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوّيت حصنا بالكماة

حصينا قال ابن هشام ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا

وغير استثناء وقد اجاز ابن جني وابن الشجري اعمالها في المعارف

عليه ظاهر قول النابغة الجعدي بدا ت فعل ذي حب فلما تبعتها

تولّت وردّت حاجتي في فؤاديا وحلّت سواد القلب لا انا باغيا

سواها ولا عن حبّها متراخيا ويحتمل ان يكون التقدير لا ارى باغيا فلا

يكون في البيت دليل كذا قيل وهو ضعيف وهنا انقضى كلامه للوفي

في المرفوع وهو القسم الاول ثم شرع في المنصوب وهو القسم

الثاني فقال المنصوب ما اشتمل على علم المفعولية والكلام عليه

يفهم مما سبق من الكلام على قوله المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية المفعول

المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بالجار

ما معناه معنى فعل مذكور لفظا نحو ضربت ضربا وحكما نحو حمدا وشكرا

مجردا عن الزمان وذلك لان الفعل يدل على الحدث وزمانه فمتى

جرّدته عن الزمان لم يبق الا مفهوم الحدث وهو بعينه مفهوم ا

لمفعول لكن لا يخفى ان هذا التعريف غير مطرد لدخول ما ليس بمفعول

مطلق من انواع المصدر نحو كرهت كراهتي واعجبت حبي فيما

١٣٤

وانبعضت بغضي على ان المنصوب مفعول بها ولا ينعكس لخروج

ما يدل على زمان من المفعول المطلق نحو اصطبحت اصطباحا وا

غتبقت اغتباقا وفيه بحث ولخروج ما يدل على العدد

والنوع لان مفهومهما زائد على مفهوم الفعل المجرد عن الزمان فلا

يصدق ان معناهما هو عين معناه فالاولى في تعريفه ما قاله

صاحب اللباب مصدرا وجار مجراه يذكر من جهة صدوره

عن الفاعل ذكر التاكيد والمراد به المصدر الذي هو مضمون الفعل

من غير زيادة قال الرضي وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر الذي

هو مضمون الفعل لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى

احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا

ضربا وهو اي المفعول المطلق التاكيدي فقط اي دون العددي و

النوعي لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة المشتركة بدليل صحة

اطلاقه للقليل والكثير على اختلاف انواعه فيتعذر ان يثنى وان

يجمع اذ التثنية والجمع يستدعيان تحقق التعدد والحقيقة من

حيث هي حقيقة لا تعدد فيها فاستحال تثنية الدال عليها وجمعه

وهذا بخلاف العددي والنوعي لامكان تعدد المقصود منهما فجاز

فيهما التثنية والجمع عند القصد الى ذلك او للعدد وهو ما

يصاغ للمرة او اكثر نحو جلست جلسة وجلستين وجلسات بفتح
الجيم فيهن وهو معطوف على التاكيد من قوله ذكر للتاكيد وقوله
او النوع عطف على التاكيد او على العدد وقوله بضيعته حال منه يعني
او ذكر للنوع حال كونه مدلولا على نوعيته بصيغته الموضوعة لذلك
نحو جلست جلسة بكسر الجيم او اسم خاص نحو رجع القهقرى و
لكن هذا انما لا يلاق الفعل في الاشتقاق ويلي او صفة مع وجوده
اي وجود الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل
صالحا اي عملا صالحا او مع حذفهما اي الصفة والموصوف نحو فاخذناهم
اخذ عزيز مقتدر اي اخذا مثل اخذ عزيز او تعريف العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود ثقيلا او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب
سواء كان المفعول المطلق مصدره اي مصدر فعل مذكور كضربت ضربا
او كان غيره اي غير مصدر فعل مذكور مما هو مصدر لا قاه اي في الفعل
المذكور في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا او لا يعني او لم يلاقه
في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا وذهب سيبويه في القسمين ان المصدر منصوب
بفعل المقدر اي والله انبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت و
جلست جلوسا وذهب المازني والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر
قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير ولا ضرورة اليه او نوعا

التقدير

بالرفع عطفا على مصدر من قوله مما هو مصدره والضمير المضاف اليه
المكنون عائد الى الفعل نحو قعدت القرفصاء وهذا مصدر لا يلاقي
الفعل في الاشتقاق وليس مثل قعدت جلوسا لان هذا دال على
النوع او آلته اي آلة الفعل نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا
والاصل ضربته بسوط ضربة او ضربتين او ضربات فحذف المصدر
المراد به العدد واقيمت الآلة مقامه دالة بافرادها وتثنيتها
وجمعها على العدد المراد فسوطا مثل انزل منزلة المصدر مبالغة
فصدق انه غير مصدر يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق وليس بنوع
ولكنه آلته او جوهر نحو تربا وجندلا من الاسماء الاعيان التي جعلت
بمنزلة المصدر ليست بنوع ولا آلة وجعل الرضي هذا من قبيل
ضربته سوطا والاصل رميته رميا بترب وجندل وفي
كتاب سيبويه واختزل الفعل هنا يعني في تربا لانهم جعلوه
بدلا من قولك تربت يداك وفيه في موضع آخر اتميميا مرة
وقيسيا اخرى فصار هذا كما كان تربا وجندلا بدلا من تربت
يداك وجندلت لو تكلم به او صفة قائمة مقام المصدر نحو هنيئا
لك اي هناءة لك وعائذا بك اي عياذا اختلف فيما اي فيما ما قال
ابن مالك والاصح كون الاسماء مفعولات بها فيقدر الز

مثل سقاك الله ترباً او لطعمه ترباً ولك جندلاً وكون الصفة نحو اكلاً مؤكداً
لعاملها المقدر اي هنؤ الطعام هنيئاً اكلاً واعوذ عائذاً بك وهو
من باب وارسلناك للناس رسولاً ولا ينصب فعل واحد مصدر
ين بطريق الاصالة ونصب المصدر الاول وهو علم اليقين
في نحو علمت علم اليقين اعلاماً بمقدر وذلك لان المصدر الثاني
وهو اعلاماً منصوب بالفعل المذكور من اعلمت فتعين كون
الناصب للاول مقدراً اي علمت علم اليقين وقد يضمر عامله اي
عامل المفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً اي اضماراً جوازاً او حا
تجعل المصدر نائباً او بدل اسم الفاعل او التقدير يجوز جوازاً او العطيه
حال من ضمير المصدر المحذوف اي وقد يضمره اي وقد يضمر الاضمار عامله
فان قلت هل جعلتها صفة مصدر محذوف اي اضماراً يجوز جوازاً
قلت لفقد الشرط المسوغ لحذف الموصوف بالجملة وقد مر نحو هذا
للمصدر الذي يجوز اضمار عامله لا فرق بين ان يكون غير مؤكد
كان يقال لك لم تجلس فتقول بلى جلوساً طويلاً او بلى جلستين
وكان تقول لمن قدم من سفر قدوماً مباركاً وبين ان يكون
مؤكداً نحو انت سيراً وخالف في الثاني ابن مالك مدعياً ان
حذف عامله ممتنع لانه انما اتى به لتقويته وتقرير معناه

والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازاً في نحو انت
سيراً ووجوباً في نحو انت سيراً سيراً وفي نحو سقياً ورعياً ولزوماً سماعاً
اي يسمع حذفه سماعاً ولا يقاس عليه لانه لم يعلم لذلك ضابط
كلي باستقراء يعلم انهم يحذفون الفعل حينئذ لزوماً وقد
مثّل ابن الحاجب وغيره لهذا القسم بنحو سقياً ورعياً وجدعاً
وحمداً وشكراً وعجباً قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من
فاعل او مفعول اما بحرف جر او مظهراً باضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقياً ورعاك الله
رعياً وجدعه الله جدعاً وشكرت الله شكراً وحمدته
حمداً وان اتى ما يبين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب
الله وصبغة الله ونحو سبحانك سبحان الله ومعاذ الله او مفعوله
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكراً لك وعجباً منك ولم يكن
من قبيل النوع نحو كرم واكرمهم وسعى لها سعيها فيجب حذف
العامل في جميع هذا قياساً وقد عرفت ضابط ذلك وقياساً
فيما عرف الحذف فيه بضابط كلي معلوم بالاستقراء كان يكون
فيما وقع المصدر فيه بعد جملة تحتمل غيره نحو زيد قائم حقاً فان

الجملة المتقدم لاحتمال أن يكون مضمونها غير مطابق للواقع فلا
يكون حقا ونازع فيه الرضي بأن الاحتمال لهذا عقلي والا فكل
خبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله او لا يحتمل غيره نحو له علي الف
درهم اعترافا لان اعترافا دل على عين ما دل عليه له علي الف درهم
بحيث لا يحتمل غيره وانما وجب الحذف في القسمين لوجود القرينة
وقيام شيء مقام المحذوف اما الاول فنصب المصدر اذ هو مشعر با
لعامل المحذوف ولذا لو رفع انتفى الاشعار به واما الثاني فلان
الجملة قائمة مقام ذلك العامل الذي حذف والاكثر بحيث لا استعمال
في الاول وهو للمصدر الواقع بعد جملة يحتمل غيره المعرف باللام
او بالاضافة نحو ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو هذا زيد الحق
ولا افعل كذا البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه هو المسموع
ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما ومعنى لا افعله البتة جزمت
بانه لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث
اجزم به ثم يبدو لي خلاف ذلك ثم اجزم به فيكون قطعتين
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر هذا معنى كلام

الرضي وسمي تأكيدا لغيره لانه جيء به لاجل غيره لرفع احتماله
وقال ابن مالك لانه غير الجملة المتقدمة عليه لفظا ومعنى اذ
هو مؤثر في مدلولها وتصير به نصا وفي الثاني التأكيد كما
مثلناه بقولك له علي الف درهم اعترافا وسمي تأكيدا لنفسه لانه
يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف او كان المصدر
مكررا نحو انت سيرا سيرا او محصورا بالا نحو ما انت الا سيرا او
بانما نحو انما انت سيرا وفيه مناقشة من حيث ان المصدر
في الموضعين محصور فيه لا محصور بعد اسم يتعلق بما قررناه
ليرجع الى شكلي التكرير والحصر جميعا والمعنى او كان ا
لمصدر في الصورتين بعد اسم لا يصلح هو اي المصدر خبرا
عنه اي عن الاسم الذي وقع بعد المصدر كما مثلنا فان الاسم
الذي جاء بعد المصدر اسم عين والمصدر لا يصلح لان يكون خبرا
عنه فوجب الحذف في ذلك كله لاجتماع الامرين القرينة و
هي ما اسلفناه من اشعار النصب بالمحذوف ومع عدم صلا
حيته للخبرية لو رفع وقيام احد طرفي التكرير في الاول
مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو اقيم لم يكن ثم داع
الى التكرير في الاقامة وقيام الا وانما في المسألة الحصر مقام ا
لمحذوف او كان المصدر تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

نحو فشدّوا الوثاق فاما منّاً بعدُ واما فداءً فقوله فشدّوا الوثاق جملة
متقدمة ومضمونها شدّ الوثاق تأخّر وبه واثر شدّ الوثاق
ذلك التفصيل وضابطة هذا القسم ان تتقدم جملة تتضمن
فوايد فاذا ذكرت فوايدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها
لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف
وقيام الجملة مقامه وانما اشترط تقدمها لان المتقدم اقرب بالعوض
من حيث وقوعه في محل المعوض عنه اذ الاصل عدم التقدم
لتاخر وانما اشترط كون التفصيل لاثر لا لنفس مضمون الجملة
لضرورة كونها قائمة مقام العامل المحذوف والا فلو كان التفصيل
لنفس مضمونها لكان فعلها هو العامل فلا يكون قائماً مقام شي
او كان المصدر علاجاً ليس بامر راسخ ثابت في موضعها
انما هو امر حادث يحصل بالمحاولة والعلاج للتشبيه واقعاً بعد
جملة فيها اسم بمعناه اي بمعنى المصدر وفيها صاحبه اي صاحب
المصدر وذلك مثل قولك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى
فالمفعول المطلق وهو صراخ الثكلى امر علاجي وهو للتشبيه
اذ المراد صراخ مثل صراخ الثكلى وقد وقع بعد جملة وهي فاذا
له صراخ وفيها شيئان احدهما الاسم الذي بمعنى المصدر وهو



صراخ والثاني صاحب هذا المصدر وهو الضمير العائد على زيد
الذي صدر منه الصراخ واحترز بكون المصدر علاجاً عن ان لا يكون
كذلك نحو له علم علم الفقهاء فانه يرفع اذ لا دلالة حينئذ على الحدث
المشعر بالمفعول المطلق وبكونه للتشبيه عن نحو لزيد صوت صوت
حسن فيرفع تاكيداً او بدلاً وتنتفي الدلالة اذن على المفعول
المطلق ولا احتياج الى تقدير وبوقوعه بعد جملة عن نحو الصراخ
صراخ الثكلى اذ لا قرينة تتصور للمفعول المطلق وباشتمالها
على اسم عن نحو فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى اذ لا يتصور هنا
قيام الجملة مقام الفعل لو حذف وبكون الاسم بمعناه عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه لا يجب حذف فعله لفقد عائد
على المحذوف كذا قيل وفيه نظر اذ ان هذا لا يصلح علة لمنع الحذف
لا لعدم وجوبه وباشتمالها صاحبه عن نحو مررت بزيد فاذا في
الدار صراخ صراخ الثكلى فانه لا يجب حذف الفعل اذ الجملة المتقدمة
لا يصلح اذن لقيامها مقام الفعل المحذوف مع فاعله وانما وجب
الحذف عند اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف ولسد شي
مسده اما الاول فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج دال
على الحدوث المقتضي لكون المصدر مفعولاً مطلقاً واما الثاني

فالجملة المتقدمة وقد عرفت السر في وجه التزام الحذف للمحذوف
عند تحقق الامور المتقدمة او كان المصدر مثنى في معنى ا
لتكرار كلبيك وهو مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز وا ان
يكون مصدر ألب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد قلت الوجه
هو الاول اذ لا داعي الى ارتكاب الحذف مع امكان عدمه فالاصل
اذن ألب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متعاقبا متكررا ليس
المراد خصوص الاثنين قال صاحب القاموس او معناه اتجاهي وقصدي
لك من داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من امراة لبة محبة
لزوجها او معناه اخلاصي لك من حسب لباب خالص هذا كلامه
وانما قال في معنى التكرار ليحترز من نحو قولك ضربته ضربتين بلا ارادة التكرير
فان حذف العامل لا يجب والحالة هذه بل يجوز عند وجود الدال عليه وانما
وجب عند قصد التكرار لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرار
مقام المحذوف وفيه نظر اذ التكرار لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب
عن اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه
معنى التكرار ولم يجب حذف عامله على ان الرضي قال وليس وقوع المصدر مثنى
من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرار
او لا بل الضابط لوجوب الحذف في هذا ونحوه اضافته الى الفاعل والمفعول

قال يونس ياؤه اي ياء لبيك كياء عليك اي ليست ياء التثنية وانما
هو لفظ مفرد اصله لبي فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما في علي وعليك
وقول الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي
مسور نابني اي حل بي ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة
اسم رجل ولبى الاولى فعل اي اجاب والثانية مثنى مضاف الى يدي
مسور حجة عليه اذ لو كان مفردا لم تنقلب الفه ياء عند جره بالاسم
الظاهر واعتذر الفارسي عن يونس لجواز ان يكون الشاعر اجرى
الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء او كان
المصدر توبيخا مع استفهام كان او لا نحو أكرما وانت في الحديد
وهذا امثال للاول وهو التوبيخ الكائن مع استفهام ومثله قول
العجاج اطربا وانت قنسري بكسر القاف وتشديد النون مفتوحة و
سكون السين المهملة اي اتطرب طربا وانت شيخ كبير او نحو كرما وانت
في الحديد وحذف المؤول وانت في الحديد اكتفاء بدلالة المثال
المتقدم وهذا امثال للثاني وهو التوبيخ الكائن بدون استفهام و
مثله قول الشاعر خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة
والمجد لذا قيل ولا مانع من ان يقال ان همزة التوبيخ هنا محذوفة
كما يحذف همزة الاستفهام الحقيقي فان قلت ما وجه وجوب الحذف

في الصورتين قلت وجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق وسد
الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف فان قلت انما يسد ان
لو كان في موضعه قلت لا نسلم الا ترى نحو وان احد من المشركين
استجارك ونحو زيدا اضربه فان الفعل فيهما واجب الحذف لوجود
القرينة والساد مسد المحذوف المتاخر عن محل المحذوف ولو جعلت
همزة الاستفهام التوبيخي قائمة مقام المحذوف لم يبعد كما جعلوا الا
الا قائمة مقامه فيما مر ولقائل ان يقول القائم مقام الفعل المحذوف
في جميع صور وجوب الحذف هو المفعول وهذا يطرد بلا كلفة واما ما
حاولوه من ان القائم امر اخر غير المصدر فلا يطرد لخروج نحو لبيك وسعديك
كما اشرنا اليه ونحو فضرب الرقاب ونحو حمدا او شكرا او عجبا وغيرها
من المصادر المحذوف ناصبها وجوبا بطريق السماع واما على هذا الوجه
فلا يخرج قياسي ولا سماعي فحيث يثبت بضابط القياس او
بطريق السماع ان الفعل يحذف وجوبا يكون ذلك علامة على ان
العرب قصدوا جعل المصدر قائما مقام المحذوف بانهم لا يجمعون
بينهما اصلا واما اذا كان الحذف جائزا فيعلم انهم لم يقصدوا ذلك
وكيف وهم يجمعون بينهما في بعض الاوقات فتامل وعليك بتصفح
كتاب سيبويه تجده شاهد صدق لما قلناه قال في باب ما ينتصب

من المصادر على اضمار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك سقيا ورعيا
وساق امثلة ثم قال وانما اختزل الفعل هاهنا لانهم جعلوه بدلا من اللفظ
بالفعل كما جعل الحذر بدلا من احذر وقال في باب ما ينتصب على اضمار
الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء من ذلك قولهم حمدا وشكرا
لا كفرا وعجبا وكرامة وساق امثلة اخرى ثم قال انما اختزل الفعل
هنا لانهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء
فان قولك حمدا في موضع احمد الله وقولك عجبا في موضع اعجب منه وقال
في الباب الذي بعد هذا يليه كانه حيث قال سبحان الله قال تسبيحا و
حين قال وريحانه قال واسترزاقه لان معنى الريحان الرزق
فنصب هذا على اسبح الله تسبيحا واسترزقه استرزاقا وهذا بمنزلة
سبحان الله وريحانه وخزل الفعل هنا لانه بدل من اللفظ بقوله
اسبحك واسترزقك ثم قال بعد ذلك بابواب وهذا باب ما ينتصب
فيه المصدر وكان فيه اللام والالف او لم يكن على اضمار الفعل المتروك
اظهاره لانه يصير في الاخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل كما كان
الحذر بدلا من احذر في الامر وذلك قولك ما انت الا سيرا والا سيرا
سيرا وما انت الا الضرب وما انت الا قتلا قتلا وما انت الا سير البريد
ثم قال في هذا الباب نفسه بعد انشاده يقول جرير اعبدا حل في
شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا يقول اتلوم لوما وتغترب

اغتبارًا وحذف الفعل في هذا الباب لانهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل
وقال في الباب الذي يليه حيث ذكر اقائمًا وقد قعد الناس واقاعدًا وقد
سار الركب فكانه لفظ بقوله اتقوم قائمًا واتقعد قاعدًا ولكنه
حذفه استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل
فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع وقال بعد ذلك هذا باب ما يجري
من المصادر مثنى منتصبا على الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك حنانيك
كانه قال تحننًا تحننًا ولكنهم حذفوا الفعل لانه صار بدلا منه وزعم
الخليل ان معنى التثنية انه اراد تحننا بعد تحنن كانه قال كلما كنت
كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولا باخر من رحمتك
ومثل ذلك لبيك وسعديك ثم قال واما قولك لبيك وسعديك فانتصب
كما انتصب سبحان الله وهو ايضا بمنزلة قولك اذا اخبرت سمعًا
وطاعة الا ان لبيك لا يتصرف كما ان سبحان الله وعمرك الله
لا يتصرف فانت ترى هذه النصوص كلها من امام الصناعة و
متبوع الجماعة مشاهدة بان القائم مقام الفعل المحذوف فهو
المصدر المذكور وانه جعل بدلا من اللفظ بالفعل واما
جرى ذلك في المصادر التي يجب حذف فعلها قياسًا وسماعا ولم ار سيبويه
خرج عن هذا الاسلوب الا في مسئلة مررت به فاذا له صوت صوت
حمار فانه قال ان الفعل حذف لانه صار له صوت بدلا منه فجعل
لفظ له صوت



١٤١

الجملة قائمة مقام الفعل المحذوف كما قاله المتاخرون **المفعول به ما** اي
اسم او في تاويله وهو جنس يشمل الفاعل والمبتدا والمفاعيل كلها وفي الجملة
دخل فيه كل ما يصدق عليه اسم او في تاويله **يقع عليه الفعل** وبذا فصل
خرج به ما عدا المحدود اذ لا يقع الفعل الا عليه ولا يرد نحو عبدت الله
وسافرت زيدًا لان المراد بالوقوع التعلق وهو توقف تعقله عليه
فظهر انه لا يرد المفعول فيه وغيره من بقية المفاعيل لعدم توقف
عقلية الفعل عليها والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل لكنه اختصر
للعلم بالمقصود وكذا في احتراز ذلك من الحدود التي تذكر في هذا
الفن فاذن خرج المبتدا من نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل
على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما
اتفق انه وضميره في المعقول واحد فتوهم انهما على حد واحد با
عتبار نسبة الفعل **بلا واسطة** اي بلا حرف جر يوصل معنى
اليه نحو ضربت زيدًا واعطيت زيدًا درهمًا وعلمت زيدًا قائمًا **او**
بها اي بواسطة حرف الجر سواء كان للتعدية كما في ذهبت بزيد
او لغيرها كما في كتبت بالقلم وكذا سرت في يوم الجمعة وجلست
في مكان زيد وضربت للعبد للتاديب فقد اصطلح القوم
على ان كل ما دخل عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه

المفعول به ما يقع عليه الفعل او ما ذكر ليستدل على وقوع الفعل لكنه اختصر للعلم بالمقصود

عند ذكر في وللمفعول له عند ذكر اللام وهذان القيدان لمن لم يذكر
للاحتراز بل لبيان الواقع وافادة انقسام المفعول به الى قسمين
ويسمى اي هذا القسم وهو ما يقع عليه الفعل بواسطة ظرفاً مستقراً
بفتح القاف اسم مفعول من قولك استقر كذا في كذا فالاصل مستقر فيه
بحذف الصلة كما قيل في المشترك فيه المشترك ان قدر عامله عاماً ماخوذا
من الاستقرار او الكون او الحصول او نحو ذلك فان قيل زيد
في الدار كان الخبر هنا ظرفاً مستقراً فالو التعلقه بالاستقرار و
سمعت بعض مشايخنا يقول سمي مستقراً لان العامل العام
اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي ظرفاً مستقراً لاستقرار الضمير
فيه ويظهر لي والله اعلم ان الاول اولى لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار
بخصوصه حتى يختص بهذا الاسم ثم هنا فائدتان الاولى انه قد
يقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا
يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر كما اذا قلت زيد
على الفرس فالمستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب
فليس بجعل مستقراً لا لغواً نص عليه التفتازاني في حاشية
الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركاً باسم الله
اقرأ فقال هو يعني ان التقدير متلبساً باسم الله ليكون المقدر

من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فليس بجعل
مستقراً لا لغواً هذا كلامه واقول اذا قامت القرينة على ان
المراد كون خاص فلم لم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغواً واي
فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت
عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقد
رون متعلق الظرف المستقر عاماً اذا لم يوجد قرينة الخصوص
والفائدة الثانية ان النحاة حيث يقدرون في هذا المقام كان
او كائن فمرادهم كان التامة لا الناقصة اذ لو اريد في مثل زيد
في البلد كان في البلد على كان الناقصة كان الظرف مستقراً بكان
اخرى وهلم جراً الى ما لا يتناهى ويجوز اظهاره اي العامل العام
على راي ذهب اليه ابو الفتح بن جني كما ذكره ابن يعيش في شرح
المفصل وجزم به ابن مالك في التسهيل غير معتد باحد حيث ذا
الى قلته فقال وربما اجتمعا لفظاً وذلك قول الشاعر لك العز
ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن فاظهر
العامل العام في لدى وهو كائن والهون بضم الهاء الذل والبحبوحة
بموحدتين مضمومتين وحائين مهملتين المكان الوسط قال ابن
يعيش عندي انه اذا حذف يعني العامل العام ونقل ضميره

الى الظرف لم يجز لظهاره لانه قد صار اصلا اخر فوضا فاما ان ذكرته
اولا فقلت زيدا مستقر عندك فلا يمتنع منه مانع فتفصل تفصيلا اعز بيانه ولا
حجة له اي لصاحب هذا الرأي في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لا
خبار لان معناه فلما راه متمكنا عنده فيكون المراد بالاستقرار الثبات
وعدم التذلذل لا مطلق الوجود والحصول فمذكور خاص ولعماله اي
الظرف المستقر وهذا مبتدا وخبره بشرط الاعتماد على عمد الصفة
بضم العين المهملة والميم جمع عماد اي على ما يعتمد عليه الصفة من نفي
او استفهام او موصول او موصوف او صاحب خبر او حال مطلقا حال
من الضمير المستكن في الظرف العائد على الاعمال اي ان اعماله ثابت
بذلك الشرط حال كونه مطلقا اي غير مقيد بكون الواقع بعده حدثا
عند الخليل فيجوز عنده ان تقول افي غد سفرك وعمرو عندك
ابوه وجاء الذي في الدار غلامه ونحو ذلك على ان كون
ما بعد الظرف من حدث او اسم عين مرفوعا به وفيما اذا وقع
معطوف على الحال لكونها في معنى في حال كذا اي الاعمال ثابت
بذلك الشرط في حال الاطلاق عند الخليل وفيما اذا وقع بعده حدث
نحو افي عندك القتال ولو كان الحدث تقديرا كقولك افي الحق
اي حقا انك ذاهب وجاء الذي عندك انه فاضل عند سيبويه و
اي فضلكه
مركزه
اي منفعته

الظاهر الاول اذ لا فرق بين معمول ومعمول اخر عند وجود شرط
نيابة العمل وبلا شرط عند الاخفش والكوفيين ايضا تقول
في الدار زيد على ان زيدا فاعل بالظرف ويرده جواز دخول
ان ونحوها على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم اذ يصح ان يقال
ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه مبتدا في الاصل لا فاعل والا
لم يدخل الناسخ قال الفارسي والاخفش ان يجيب بانه لما عليه
وجدت العامل الاقوى اعمله وهو ان وقال ابن جني لسيبويه
ان يقول لم نجد عاملين اعمل اولهما البتة بل تجوز ان تعمل ايهما شئت
كذا في مسائل الدمشقيات الدائرة بين ابي علي وابي الفتح وهو
مما يشهد ان التنازع قد يقع في الحروف فتأمله فان قلت حيث
يقع المرفوع بعده هل يوجد شرط الاعمال فهل اعماله حينئذ جائز او واجب
قلت فيه خلاف فنقل ابن هشام عن الاكثرين وجوب كون المرفوع
فاعلا فيكون اعمال الظرف حينئذ واجبا فان قلت ما وجهه قلت لعله
ما تقرر من ان الالتباس في مثل افي الدار زيد محذور فيجب ان
يعرب زيد فاعلا لا مبتدا وذهب قوم الى ان الارجح كون المرفوع
المذكور مبتدا مخبرا عنه بالظرف ويجوز كونه فاعلا وكان و
جهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر وذهب ابن مالك الى ان الارجح

كونه فاعلا او وجدان الاصل عدم التقديم والتاخير ويسمي طريق
عليه الفعل بواسطة الحرف ملغي ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن عامله
عاما سواء وجب حذفه نحو الذي يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد
راكب علي الفرس فان قلت لم سمي ملغي قلت زعم بعضهم ان ذلك
لكونه فضلة لو حذف لم يختل الكلام واقول لا خفاء في ان المستقر قد
يكون كذلك حيث يقع حالا فانها فضلة نحو فخرج علي قومه في زينته ج
حيث يعرب في زينته حال من ضمير خرج اي كائنا في زينته
فالاولي ان يقال لما لم ينتقل الي هذا القسم شيء من العامل فيه
سمي لغوا كانه الغي ولم يعتبر محلا لشيء ينتقل اليه وقد يتقدم
اي المفعول به علي عامله اما لقصد الاختصاص او لغيره نحو زيدا ضربت
وبعمرو مررت وقد يكون التقديم واجبا حيث يتضمن كالتصدر الا
كلام نحو اي رجل ضربت وقد يكون ممتنعا كما في رويد زيدا وما احسن
عمرا ويحذف اي المفعول به حال كونه منويا مرادا نحو ما ودعك ربك وما قلي
اي وما قلاك وغيره اي غير منوي نحو كلوا واشربوا ولا تسرفوا اذا
لم ترد او قعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف ولا ينبغي ان يسمي
مثل هذا محذوفا فان الفعل لما لم يتوجه الي مفعوله نزل منزلة ما لا
مفعول له وظاهر الحذف يقتضي ان ذلك المقدر وجد حكما او لفظا

ثم حذف وقيل ولا يحسن حذفه مضمرا في غير صلة نحو اهذا الذي
بعث الله رسولا اي بعثه وصفة كقوله وما حميت بمباح اي حميته
وفعززنا بثالث في قوله تعالي اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعز
زنا بثالث يزيفه اي يزيف قول ذلك القائل لان المفعول هنا حذف
حذفا مستحسنا في غير صلة ولا صفة اذ المراد فعززناهما بثالث ويحذف
عامله اي عامل المفعول جوازا لقيام القرينة كقولك زيدا لمن
قال من اضرب التقدير اضرب زيدا فحذف العامل جوازا اذ
المراد من التلفظ الدلالة علي المعني فاذا حصل بالقرينة لم
يحتج الي التلفظ به ويحذف لزوما سماعا في مفعولات كثر
استعمالها في كلامهم ولم يتحقق ضابط الحذف فيها نحو انتهوا خيرا لكم
تقديره انتهوا عن الشر وايتوا خيرا لكم وقولهم اهلا وسهلا اي
اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا لا صعبا وقياسا في ابوا
ب تدخل تحت ضابط كلي معلوم بالاستقراء فيحذف في المنادي
وهو المطلوب اقباله اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك وبعضهم
يري ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صريح يتعلق
به ولكنه يلزمه وهذا يشمل نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد و
يخرج المتفجع عليه نحو وا زيداه فانه ليس بمطلوب اقباله بحرف

نَابَ عن ادعوا الانشائي فخرج زيد في الطلب اقبال زيد ونحوه
قول من اعترض بان النداء انشاء وادعو خبر وهو مبني على ما
يُرفع به من ضم او واو او الف حالة كونه مفرداً معرفة نحو يا زيد
ويا زيدان ويا زيدون وانما بُني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة الكاف الخطاب الحرفية وذلك لان يا زيد مثلاً
بمثابة ادعوك فالمنادى فيه مشابهة لكاف ادعوك افراداً وتعريفاً
وهذا الكاف ذلك وانما احتيج الى اعتبار هذه المشابهة الثانية
لما علم من ان الاسم لا يبني لمشابهة الاسم المبني بل لمشابهة الحرف
او الفعل المخصوص كما مر فان قلت يرد نحو يا هؤلاء اذ ليس مبنياً على
شيء منها قلت بل هو مبني على الضمة تقديراً بدليل نحو يا هؤلاء الكرام
بضم الصفة اتباعاً للمقدر فان قلت يرد ايضاً نحو قول الشاعر
كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب اذا
ميمة المنادى فيه مبني على الفتح مع كونه مفرداً معرفة قلت قد اجاب
المؤلف عنه بقوله ونحو يا اميمة ناصب يندفع باقحام التاء والاقحام
ادخال شيء على شيء بشدة وعنف وهذا الموضع من مجازه اي باد
خال التاء مزيدة عنوة بين الميم وفتحه بعد الترخيم وتقرير هذا
الكلام على وجه يندفع به السؤال ان يقال لا نسلم ان اميمة بتمامه هنا

كالكاف

منادى فتح اخره على خلاف ما هو مقرر في امثاله من المفرد المعرفة
وانما هو مرخم والاصل يا اميمة فحذف التاء للترخيم ثم اقحمت هذه
التاء مزيدة بين الميم وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت
بحركة الميم وصارت الميم ساكنة ثم فتحت لاجل تاء التانيث
وهذا راي ابي علي الفارسي وفيه من التعسف ما لا
يخفى وقال ابن مالك في شرح التسهيل ما يقتضي انه لم يقع
ترخيم في ذلك ولكن فتحة التاء اتباع لفتحة ما قبلها كفتحة
دال يا زيد بن عمرو بل الاتباع فيما نحن فيه اولى لانه في كلمة
ولانه اتباع متاخر لمتقدم وطريق الجواب على هذا الراي
انا لا نسلم ان اميمة في البيت مبني على الفتح اذ فتحه للاتباع لا
للبناء وجوز ابو حيان واختار ان يكون في المفرد المعرفة المختتم
بتاء التانيث وجهان البناء على الضم كما هو معروف والاعراب
بالفتحة تشبيهاً له بالمركب الاضافي وعليه فاميمة معرب منصوب
بالفتحة كالمنادى المضاف لا مبني على الفتح فلا يرد عليه على
ما قررناه ومبني على الفتح وجوباً حالة كونه متبساً بالالف للاستغاثة
لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً كقوله يا زيدا لامل نيل عز وغنى
بعد فاقة وهوان ومبني على الفتح اختياراً حالة كونه مفرداً
حوازي

وُصِفَ بابنٍ نحو يا زيدُ بنَ عمرٍو او ابنةٍ نحو يا هندُ ابنةَ يزيدٍ لا ابنتٍ

فلا الفتح في نحو يا سعدُ بنتَ بكرٍ حالةَ كونِ الابنِ او الابنةِ مفردًا كما تراه

مضافًا الى علمٍ مفردٍ كما مثّلناه فقصد التخفيف ببنائه على الفتح لكثرة

الاستعمال بهذه القيود وصريحُ كلام المؤلف انّ الفتح عند اجتماعها [illegible]

مختارٌ لا واجبٌ فيجوز بناء ما اجتمعت فيه على الضم لانه القياس وا

لعدول الى الفتح انما هو لطلب التخفيف وظاهرُ كلامه انّ ا

ختيار البناء فيما ظهر فيه الفتحة كما مرّ تمثيله وفيما لا يظهر كما

في يا عيسى بن مريم وقد صرّح الفراء بجواز تقدير الضمة و

الفتحة فيه كما مرّ تمثيله وقال ابن مالك لا ينوي فتحه اذ لا فائدة

فيه وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى اذ قال الحواريون يا عيسى

بن مريم ان نصب عيسى في محل النصب على اتباع حركته حركة ابن كقولك

يا زيدَ بنَ عمرٍو والدليل عليه قوله اجار ابن عمرو كانني خمير را

نّ الترخيم لا يكون الا في المضموم انتهى ومراده بالمنصوب الفتح

لظهور انّ للمنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ وانما لم يكن الترخيم

الا في المضموم لانّ المفتوح مع الصفة بمنزلة اسم واحد كالمركب

والترخيم في وسط الكلمة ولانّ في ترخيم المفتوح اخلالا

بالفتح المجتلبة للتناسب والاتباع والخمير الذي اصابه

كميد [illegible]

الحمار او الذي خامره داء يعني هنا بحث وهو انهم قد نصّوا

على ان الفتحة في نحو يا زيد بن عمرو للاتباع فلا يكون المنادى

مبنيًّا عليها ضرورةَ انّ الحركة الاتباعية ليست بحركة بناء ففي

كلام المؤلف مناقشة ومنصوبٌ وذا عطف على قوله لا يكون مبنيٌّ

اي ومعربٌ منصوبٌ حالةَ كونه مضافًا نحو يا عبد الله ولو كا

نت اضافته غيرَ محضةٍ نحو يا حسنَ الوجه او شبيهًا به اي بالمضاف

وهو الذي يعرف عندهم بالمطوّل والمراد به الاسم الذي يجيء بعده شيء

من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعًا جبلًا او يا حسنًا وجهه ويا خيرًا

من زيد واما معطوف عليه عطف نسق على ان يكون كلٌّ من المتعا

طفين اسمًا لشيء واحد نحو يا ثلاثةً وثلاثين واما نعت هو جملة او

ظرف نحو يا حليمًا لا يعجل ونحو الا يا نخلةً من ذات عرقٍ او

منكّرًا كقول الاعمى يا رجلًا خذ بيدي فاذا اعرب بهذه الاحوال

الثلاثة فلانتفاء موجب البناء المتقدم منها مشابهة كاف

ادعوك افرادًا او تعريفًا المشابهة لكاف ذلك فالافراد

منتفٍ من المضاف والتعريف منتفٍ من الثالث ومن

المضاف في بعض الصور وفي المشبه بالمضاف قد ينتفي

الامران اذا قصد به غير معيّن وقد ينتفي الاول منه فقط

إن قصد به معين كما ان المضاف كذلك في هاتين الحالتين
واما نصب الثلاثة فلان كل منها مفعول به للفعل المحذوف وهو
ادعو ونحوه و معرب مجرور بلام التعجب نحو يا للماء ويا
للدواهي اذا تعجب من كثرتهما او الاستغاثة نحو يا لله
للمسلمين وانما اعرب حينئذ لانتفاء مشابهته للكاف في الافراد
لانه مركب بسبب انضمام اللام الجارة اليه حالة كونها ملتبسة
بفتحها في المضمر اذ ليس في اللام الجارة الداخلة على
الضمير سوى الفتح على ما هو معروف كقوله فيا لك من ليل
كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل اي بكل
حبل مغار الفتل شدت ربطت ويذبل بالذال المعجمة كيقتل
اسم جبل مطلقا اي سواء كان معطوفا كما في قولك يا لزيد و
لك وغير معطوف كما في البيت مستغاثا لاجله او منه و بفتحها
في الاسم المظهر المستغاث فرقا بينه وبين المستغاث له
اذ قد يقع بعد يا والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم اي يا قوم
وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه وبكسرها
في المعطوف عليه اي على المستغاث كقوله يبكيك ناء بعيد
الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر اللام من للشبان

وذلك لحصول الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث
وبكسرها ايضا في المعطوف على المتعجب منه نحو يا للماء وللدواهي
لان فتحها مع المتعجب منه المعطوف عليه ليس في القوة بذلك من حيث
انه ليس بمنادى حقيقة فلا يكون واقعا موقع الضمير في التحقيق
ويضاف الى ذلك في المتعجب منه المعطوف بعده عن الاول فيرجع
اللام الجارة الى ما يستحقه بالاصالة وهو الكسر مع المظهر و
في المطلق المستغاث له سواء كان معطوفا او معطوفا عليه نحو
يا لله لزيد ولعمرو ويا لله للمسلمين وكسرها في ذلك جار على الاصل
وبهما اي بالفتح والكسر في المتعجب منه نحو يا للماء وللدواهي و
يا للعليقة وهي الداهية فاللام في ذلك كله يجوز فيها الفتح وا
لكسر اما الفتح فلوقوع مجرورها موقع المضمر نظرا الى ظاهر
مجيئه بعد حرف النداء واما الكسر فلان مجرورها ليس بمنادى
في الحقيقة اذ ليس الماء مطلوبا اقباله ولا يجوز ذلك فيما تعجب
منه وانما المراد يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي [illegible]
ليس بواقع موقع الضمير في التحقيق فكسرت اللام معه على
الاصل و توابع المنادى المبني غير المبهم الذي هو اي واسم ا
لاشارة وسيجيء حكمه ان كانت مضافة اضافة تحقيق اي

اي اضافة معنوية

اي بمقدار القوة كما في المستغاث

إضافة معنوية نحو يا زيد ذا المال ويا خالدا أخا عمرو أو كانت
التوابع مشبها أي مشبها المضافة إضافة تحقيق نحو يا زيد المضروب
غلامه كذا امتثل في بعض الحواشي فمنصوبة لأن حكمها حكم المنادى
والمنادى المضاف منصوب فكذا توابعه المضافة وهذا صحيح
فيما إذا كانت التوابع مضافة وأما إذا كانت مشبهة بالمضاف
فلم أقف على وجوب النصب فيها بل نص الرضي على أن المضارع
للمضاف إذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف
أما إذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب وأظن
أن المؤلف تبع صاحب اللباب في قوله وإذا كان أي الموصوف مضافا
أو مضارعا للمضاف فالنصب ليس إلا فحرره وإن لا تكن التوابع مضافة
إضافة تحقيق ولا مشبهة بها بل كانت مفردة أو مضافة إضافة
لفظية فمرفوعة على اللفظ نحو يا زيد العاقل ويا عمرو الحسن
الوجه بالضم فيهما وأشار بقوله لاطراده إلى توجيه الرفع
وهو معنى قول صاحب اللباب لأن الضم لاطراده أشبه الرفع
يعني أن الضم لما كان مطردا في المنادى المفرد المعرفة بحيث
إنه يصح أن يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع
به أشبه رفع الفاعل فكما أن الرفع في الفاعل مطرد كذلك الضم

١٤٨١٠

في المنادى المذكور مطرد وقال الفالي شارح اللباب و
قيل إن حركة المنادى المذكور عارضية فأشبهت لعروضها
حركة المعرب لأنها تحدث لعروض حرف النداء وتزول
بزواله قال وهذا كأنه أظهر وأما الاطراد فليس سببا للجري
المعرب على لفظه فإن هؤلاء أيضا كسرة مطردة ومع هذا
لا يوجب إجراء الصفة على لفظه واعترض صاحب العباب
بأن نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال إن
كسرة مطرد إذ ليس كل ما كان جمعا لاسم الإشارة كهؤلاء
وظرفا كأمس يطرد فيه البناء على الكسر إلى هنا كلامه
قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس
بمطرد إذ لو أورد الشارح الأول فعال لسب المؤنث في
باب النداء نحو يا فساق ويا خباث فإنه مبني على الكسر قياسا
مطردا بلا نزاع لم يتأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة
وأنا أقول بعد هذا كله أن الرفع في التابع المفرد في مثل
هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم أن الحركة إعرابية
وتقرير الإشكال أن كل حركة إعرابية إنما تحدث بعامل
وههنا لا يصح أن يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع

العبارة

الجواب

المراد من الشارح الأول هو صاحب اللباب

نداء دائرة
الثاني

صاحب العباب

توجيه الرفع

هو العاطف في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو احتزاو
انما يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعاطف
ترويج لا يلتفت اليه وقو ... كتكم المنادى لمعرو ضابضمة
الاعراب لا يغني في دفع السؤال شيئا ولم اقف الى الان على جواب
لهذا الاشكال قلت وانما نشاء من قولهم ان حركة التابع حركة
اعراب والا فلو قيل انها حركة اتباع لا اعراب ولا بناء حسنا لكان
ولم يتجه هذا الاشكال اصلا والتزام ضم نعت اي وتوابعه
بضرورة اذ الاتباع قد يلتزم كما في عيني امرء وابنم وكذا لا
بضرورة الاتباع في غير الحركة نحو يا زيدان الفاضلان ويا زيدون
الفاضلون فهو مثل ارجعن ماجورات والاصل موزورات
لانه من الوزر نحو يا تيم اجمعون اتبع فيه الحرف الحركة كما
وقع العكس في نحو انه في ام الكتاب بكسرة همزة ام اتباعا
للياء في قراءة الكسائي وحمزة ومنصوب على المحل نحو يا زيد
ن العاقل ويا حسن الوجه وهذا الاشكال فيه اجرا بانه على ا
لاصل فجعل تابع المبني تابعا لمحله لا للفظه كما في قولك جاء
هؤلاء العقلاء رفعا ورايت هؤلاء العقلاء نصبا لكن
الخليل في معطوف عطف النسق حالة كونه باللام سواء

وسيبويه



152

149

كانت معرفة نحو يا زيد والرجل او غير معرفة نحو يا زيد و
الحارث يختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه
منادى مستقل معنى وان لم يصلح مباشرة حرف النداء له فالرفع
اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو
عمرو وهو ابن العلاء البصري يختار النصب لان وجو
د اللام فيه مانع من وقوعه موقع المتبوع فيبعد جعل
حركته كحركة ما باشره حرف النداء ولم يبق الا النظر
الى كونه تابعا فينبغي اذا ان يجري على الموضع لا
على اللفظ واجاب ابن الحاجب نصرة للخليل بالفرق
وذلك انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني نحو جاء
ني هؤلاء وزيد للتعذر اذ الاعراب اما لفظي او تقد
يري او محلي والاولان منتفيان لان هؤلاء مثلا من اسماء
الاشارة وهي مبنية فتعين الحمل على المحل اما زيد وا
ن كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم البناء الا انه كان
يعرب في حالة ويبني في اخرى لم يكن كهؤلاء ولذلك جاء
في تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما مر لان الحركة البنائية حين
تشابه الحركة الاعرابية لطرقها كطرق الاعراب كذا قال بعض

لكعروض

قد علمت ما فيه والمبرد لا يقول بقوليهما على الاطلاق
بل يختار الرفع المنسوق المقترن باللام مما يصح نزعها منه في
مثل الحسن فان اللام فيه للمح الصفة ودخولها ليس بلازم
بل يصح نزعها فيقول الحسن وحسن فاذا قلت والحسن يا زيد
كان الرفع عنده مختارا لانه يصح تقدير نزع اللام منه
فيصح دخول حرف النداء عليه فلا يصح تحريكه بحركة
المنادي للمنادي وانما لم يجب ذلك رعاية لصورة اللام
الموجودة ويختار النصب في مثل النجم ومما لا يصح نزع
اللام منه فهو في هذا كابي عمرو والعلة واحدة ومثله اي ومثل
النجم في اختيار نصبه اذا كان منسوقا عند المبرد الرجل نحو يا زيد
والرجل فيمن لم يجز نزع اللام منه حيث لم يستسوغوا ذلك في
نحو يا زيد والرجل كانهم كرهوا بناءه في غير علامة تعريف كذا في اللباب
وقال شارحه صاحب العباب انه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة
فلو نزع اللام منه لم يبق فيه تعريف اللام وليس بأحد كون أحد
فلم يشابه الضمير فكيف يبنى قلت وانما قال فيمن لم يجز نزع
اللام منه تنبيها على ان من يجيز نزعها منه عند قصد التنكير
او التعريف بالنداء فيقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير ويا

زيد ورجل اذا قصدت التعريف نص عليه الرضي الا البدل
وعطف النسق بغير اللام هذا استثناء من المحذوف بعد
اداة الشرط من قوله والا اذ المعنى والا تكن التوابع مضافة
اضافة تحقيق ولا شبيهة بها كما مر تقديره والمراد ان تلك
التوابع الا البدل نحو يا غلام بشر والمعطوف بدون اللام نحو
يا زيد وعمرو حكمها ما مر من جواز الاتباع على اللفظ وعلى المحل
واما البدل والمعطوف المذكور فيهما كالمستقل اي كالمنادى
المستقل لان البدل هو المقصود بالنداء في حكم تكرير العامل فيكون
حكمه حكم ما باشره حرف النداء وقطعا فيكون في حكم المنادى
المستقل وكذا المعطوف بغير اللام لانه مقصود بالنداء ايضا
ويمكن تقدير حرف النداء لزوال المانع وكان حكمه حكم المستقل
ايضا واجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا بالنصب قياسا
على المعطوف المقرون بال نحو يا زيد والحارث قال ابن مالك وما
راوه غير بعيد من الصحة اذ لم ينووا اعادة حرف النداء
فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين قال ويجوز
عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو
الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه

فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون
بال في عدم الصراحة لتقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال
والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل هو عامل ا
لمبدل منه لا نظيره والعائد في التاكيد والنعت جاز بلفظ الغيبة
نحو يا تميم كلهم يا زيدا الذي احبه نظرا الى ان المتبوع اسم ظاهر
فجاز عود الضمير عليه بلفظ الغيبة كما جاز بطريق الخطاب
ايضا نحو يا تميم كلكم و يا زيدا لذي احبك لعروض الخطاب و
الحاصل انه تارة اعتبر اللفظ فجاز ضمير الغيبة و تارة اعتبر
المعنى فجاء ضمير الخطاب وفي نحو يا تيم تيم عدي من قول جرير
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر ضابطه اذ يتلوظ
بالمنادى على صورة اللفظ المفرد ثم يكرر و يقع بعدهما مضاف
اليه نصب تيم الثاني على انه منادى مضاف الى عدي المذكور
بضم اي مع ضم تيم الاول لانه منادى مفرد ونصبا لاضافته
الى عدي محذوف والاصل يا تيم عدي تيم عدي فان قلت
المراد بعدي لفظه فهو علم عليه فكيف وصفه بمحذوف
وهو نكرة قلت كانه لاحظ تنكيره من حيث ان المراد اضافته
الى مضاف اليه محذوف او مذكور ملتبس باقحام اي بادخال تيم الثاني
قاله سيبويه

بين المضاف والمضاف اليه والاعتراض بلزوم الفصل بينهما
بغير الظرف في غير الضرورة يندفع بانه لما تكرر المضاف بلفظه
وحركته صار كان الثاني هو الاول من غير فصل كما في قولك ان
ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها بغير الظرف
ووجه حذف التنوين من تيم الثاني انه تاكيد لفظي وهو
في الغالب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بنائية حركته
فكانه باشره حرف النداء وهو مذهب سيبويه في البيت
وامثاله ان الاول مضاف الى المضاف اليه المذكور وان الثاني
مضاف الى محذوف قال ابن الحاجب وانما اعترض بالمضاف الثاني
بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما
ذهب وجعل هذا المعنى هو السر في كون سيبويه لم يجعل الحذف
في نحو زيد وعمرو قائم من الثاني بل جعله في المثال من قبيل ا
لحذف من الاول وذلك لانه لو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في
موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف
بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك وكذا اي وكالمذكور
اولا من توابع المبنى غير المبهم توابع المبهم وهو اي المنادى الموطوعة
عن الاضافة واسم الاشارة ترفع على اللفظ وتنصب على المحل

إلا النعت فانه عند غير المازني لا يكون إلا بالرفع نحو يا أيها الرجل
ويا هذا الرجل حيث يجعل اسم الاشارة وصلة لنداء ما فيه الالف واللام
واما المازني فيجوز الرفع والنصب قياسا على يا زيد الظريف وسيأتي الفرق
وكذا توابعه اي توابع النعت المذكور يجب رفعها لانه متعلق
بقوله لا يكون إلا بالرفع اي لان النعت المذكور هو المنادى معنى
فاوجبوا رفعه تنبيها بذلك على كونه مقصودا بالنداء وكان حرف
النداء باشره واما الظريف في نحو يا زيد الظريف فليس بمقصود با
لنداء بل المقصود به زيد لكن استدراك من كونه المنادى معنى اي
هو وان كان كذلك لكن لامتناع ندائه باللام اي لاجل تصديره
باللام من حيث كان حرف النداء لا يباشرها فرارا من الجمع بين
علامتي التعريف توصل بهما اي بأي واسم الاشارة اليه الى ندائه ما
فيها اللام وذلك لانهم لما قصدوا نداء ذي اللام ولم يمكنهم ادخال حرف
النداء عليه لما مر احتاجوا الى الفصل بينهما باسم مبهم غير دال على
ماهية معينة محتاج بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر ولم يجدوا
مما يناسب هذا الغرض الا اي المقطوعة عن الاضافة واسم الاشارة
واي المذكورة اقعد بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسماء
الاشارة لانها وضعت مبهمة انما تزال ابهامها باسم بعدها بخلاف

١٥٢

اسم الاشارة فان ابهامه قد يزال بالوصف كما يجيء وقد يزال بالاشارة
الحسية فقيل يا أيها الرجل بارداف اي بهاء التنبيه عوضا
من المضاف اليه اي مع انه مناسب للنداء لكونه للتنبيه
ويا هذا الرجل بجعل اسم الاشارة وصلة للنداء ويا أيهذا الرجل
بجعل اسم الاشارة صفة لاي لانه اوضح منها وانما التزموا
رفع توابع ذي اللام لانها توابع معرب مرفوع فيجب ان تكون
ايضا مرفوعة سواء كانت مفردة او مضافة فتقول يا أيها
الرجل ذو المال كما تقول جاءني الرجل ذو المال لانه مثله في الاعراب
كذا قالوا وهو مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل
اجماعا في نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قال اتنا بشر
فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا اسجح بسين مهملة وجيم وحاء مهملة
احسن العفو وقالوا في الاستثناء اذا تعذر البدل على اللفظ
ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد فهل هذا
الا اتباع للمعرب باعتبار محله فما هذا الذي يقولون وما ذكرته
من النظر اورده بعض شارحي الكافية ممثلا بقولك ما زيد
بقائم ولا قاعدا واجاب عنه الغجدواني بان المجرور لفظا
قائم والمنصوب محل لبقائم قال ولا يتصور في المعرب الواحد

الاعراب اللفظي والمحلي معا هذا كلامه وليس بشيء لانا نمنع
كون المحل لمجموع الجار والمجرور وانما هو للمجرور فقط كما صرح
به بعضهم ولو سلم ذلك هنا فقولنا العجب من قيام زيد العاقل بالجر
صفة لزيد باعتبار اللفظ وبالرفع صفة له باعتبار المحل وقولنا
كرهت ضرب زيد وعمرو بالجر عطفا على اللفظ وبالنصب عطفا على
المحل الى غير ذلك من الامثلة التي صرح بجوازها كثير من النحاة مما يبطل
دعوى عدم تصور الاعراب اللفظي والمحلي لمعرب واحد على انه وقع
له في باب الاستثناء ما يناقض قوله في هذا المحل فانظره ان شئت
والمخلص من الاشكال هو ما اسلفناه لكن بقي هنا بحث وهو ان
كلام المؤلف ظاهر في ان ايا واسم الاشارة يتبعان بسائر التوابع و
ان حكمهما في الرفع والنصب حكم توابع المبني غير المبهم والحال انه يستثنى
من ذلك النعت فقط وليس كذلك فاما اي فالمعروف انها لا تفارق كونها
موصوفة وانها لا تتبع بشيء من التوابع الا الوصف واما اسم الاشارة
فان جعل وصلة لنداء ذي اللام فحكمه حكم اي في انه لا بد من ان
يوصف ولا يكون له تابع غير الصفة وان لم يجعل وصلة جاز ان
يتبع بكل تابع وان لا يتبع بشيء لكن قال ابو حيان اطلاقهم
يقتضي اتباع اي بكل تابع بعد ان يثبت في صفتها وهل [illegible]

١٥٣

قال المؤلف ولا يجوز حذفه اي حذف النعت عن اي لشدة ابهامها
واحتياجها الى ما يزيله ولا مزيل له عنها بحسب الوضع الا وصفها فوجب
ان لا تفارقها البتة بخلاف اسم الاشارة فان ابهامها قد يزول بالاشارة
الحسية وقد اسلفنا ذلك كله وقالوا يا الله خاصة من بين الاسماء
المصدرة بال المجموع امرين للزوم ال وعدم انفكاكها وتجردها
للعوض عن همزة اله مضمحلا عنها معنى التعريف فكان يا التي
في قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل
عني شاذا حيث ادخل يا على اللام التي لم يجتمع فيها اللزوم و
محض العوضية لفقد الثاني هنا اذ الالف فيه ليست عوضا عن شيء
واما اللزوم فموجود ومعنى تيمت ذللت واستعبدت وبا الغلامان
في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا اشذ
مما قبله لانتفاء القيدين جميعا فلا لزوم ولا عوضية وقد يحذف حرف
النداء وهو يا دون غيرها من احرف النداء لانها اعم واغلب في الاستعمال
والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دون ما فيما قل جوازا
نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي
عباد الله في غير اسم الله فانه لا يحذف منه الحرف حالة كونه عريا
عن ابدال الميمين في آخره فيقال يا الله باثبات الحرف [illegible]

فيه اللام الذي يتوصل الى ندائه باي واسم الاشارة فلما حذف الوصلة
مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا و
غير مستغاث فلا يحذف منه الحرف ايضا جريا على المبالغة في تنبيهه
باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له مما يهم امره ويعتني
بشانه وغير متعجب منه ومندوب فلا يحذف عنهما الحرف ايضا لا
نهما هنا ديان مجازا وليقصد فيهما حقيقة الاقبال والتنبيه كما
في النداء المحض فلما انتقل عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى
النداء فيهما مجازا التزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقو
لين هما منها كذا قال الرضي وغير اسم الاشارة فلا يحذف منه
ايضا لان اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا حذرا
من اجتماع تعريفين فحذفوا الوصلة اما لانهم راوا التعر
يفين مختلفين فلم يستكرهوا اجتماعهما او لانهم قدروا تعر
الاشارة منفيا كما قدر بعضهم انتفاء تعريف الكلمة العلمية
في نحو يا زيد فبقي يا هذا فلو حذف الحرف حصل الاجحاف وغير
اسم الجنس والمراد به هنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء او لا فلا يحذف منه نحو يا رجل لان اصله يا ايها الرجل
فاستغني عن التعريف اللامي بالتعريف الندائي فحذفت الوصلة

فامتنع حذف حرف لئلا يحصل الاجحاف كما مر وشذ اعور من
جبينه انه اسم جنس حذف منه حرف النداء والاصل يا اعور عينك
والحجر حذر من اصابة الحجر بعينه الصحيحة لئلا يصير اعمى
الاصل احذر يا اعور في عينك والحجر ثم حذف الفعل وفاعله ثم ا
لمضاف الاول وانيب عنه الثاني فانتصب ثم نصب الحجر لعطفه
عليه بعد كونه مجرورا او يحذف حرف النداء لزوما في اللهم
لان الميمين فيه عوض عن يا اذ الاصل يا الله فحذف حرف النداء
وعوض عنه الميم مشددة لانها عوض عن حرفين واخرها تبركا
باسم الله تعالى فلذلك التزم حذف حرف النداء منه فرارا من الجمع
بين العوض والمعوض عنه واما قوله انى اذا ما حدث الما
قول يا اللهم يا اللهما فشاذ من وجهين اجتماع يا والميم ووصل
الهمزة مع مباشرة يا وزعم الكوفيون ان اصل اللهم يا الله
امنا بخير ثم اكثر حتى خفف كما في عموا صباحا اي انعموا
وكما في ايش اي اي شيء ورد بانه يستلزم جواز الجمع
في السعة وان يمتنع اللهم العنه ولهلكه ويحذف المنادى
كلية نحو الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي بتخفيف الا على انها
حرف تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي الا يا قوم

اسجدوا قلت وينبغي ان لا يوخذ هذا على عمومه بحيث
يجوز حذف كل منادى نودي بيا او غيرها ولا يغتر بظاهر
هذه العبارة كما اغتر بذلك بعض من رايته بالكجرات فقال
فيما كتبه على القصيدة النبوية المعروفة بالبردة ان الهمزة
في قوله امن تذكر جيران بذي سلم يجوز ان يكون للنداء
و المنادى محذوف اي اصحابي بل الذي ينبغي ان هذا الكلام
محمول على ما اذا كان الحرف المنادى به يا دون غيرها من حروف
النداء لما ثبت من اعميتها وكثرة دورها في كلامهم
فيتصرفون معها تارة بحذفها وتارة بحذف المنادى و
في التسهيل وقد يحذف المنادى قبل الامر والدعاء فيلزم يا هذا
نص ولم نر شاهدا على حذف المنادى الا وحرف ندائه يا و
لا يقدم على خلاف ذلك الا بثبت او يحذف بعضه اي بعض
المنادى بشرط ان يكون الحذف في آخره اعتباطا جواز فخرج
بالاخر نحو عدة وثبة لان الحذف ليس في آخرهما ونحو
يا غلام بحذف الياء اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل
تعاقب الاعراب على ما قبله وبالاعتباط والمراد به الحذف
لا لعلة باب عصا لان الحذف فيه لعلة وبالجواز حذف

الترخيم

لازم يد ودم لانه واجب وقد عرفت اخلال المؤلف بهذه
القيود وسمي اي حذف بعض المنادى ترخيما وهو في اللغة
ترقيق الصوت وتليينه ومناسبته للمعنى الاصطلاحي
ظاهرة الا بحذف شطره الثاني في المركب المزجي واما
ترك هذا القيد لان الغرض منه الاحتراز عن المركب الاضافي
والاسنادي وقد ذكر حكمهما بعد فتقول في ترخيم بعلبك
يا بعل بحذف الشطر الثاني لان الثقل منه نشا بسبب زيادة
لفظه على لفظ الاول والترخيم للتخفيف فانما يحذف به ما نشا
منه الثقل قلت ويرد على المؤلف نحو اثنا عشر من المركب المزجي
حيث يجعل علما وينادى فانه يرخم ويحذف شطره الاخير
مع حذف الف اثنا وذلك لان عشر في موضع النون فنزلت هي
والالف منزلة الزيادتين في اثنا علما فان قلت قد اعترضه
ابن الحاجب بان هذا محظور فيه من جهة ان الثاني اسم برأسه
و لا يلزم من معاقبته النون حذف الالف مع حذفه كما يحذف
مع النون قلت لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب
قال سيبويه عن الخليل واما اثنا عشر فانك اذا رخمته حذفت
عشر مع الالف لان عشر بمنزلة نون مسلمون والالف بمنزلة

المعنى اللغوية

الشطر بدونهم رد

المحذوفة وكانك تو اثنان وهو ثمة لا يضاف عر كما يضاف ثلثة ع

الواو وامره في الاضافة والتحقير كامر مسلمين تقول
ثلثي عشر مع الالف كما تلقي النون مع الواو وهذا نصه وهو
مقتضى بسماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه عن العرب
والعلة مناسبة للسماع وهذا كاف في العلل النحوية فلا
معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى
حكم ذلك الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة
وبالتحقير التصغير يعني ان امر اثنا عشر في النسبة اليه
والتصغير له كامر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته
فكما تقول مسلمي ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول
اثني وثني بحذف عشر والالف او حرفان اولهما مدة زائدة
ونعني بالمد الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة
مجانس لهما نحو مروان ومنصور ومسكين فتقول في ترخيمها
يامرو ويامنص ويامسك فخرج نحو مختار فان مدته ليست زائدة
بل هي بدل عن اصل فتقول في ترخيمه يا مختا بحذف الراء
فقط او زيدتا عطفا على الاسمية التي هي صفة حرفان وانما
انث باعتبار ارادة الزيادتين او يعني او زيادتان زيدتا
معا فعند الترخيم يحذفان معا لانهما في حكم زيادة واحدة

كزيادتي ممدودي الحاق نحو علباء وهو عصب عنق البعير
والزيادتان فيه اجتلبتا معا للالحاق بسرداح وهي الناقة
الطويلة او السمينة او الكريمة وممدود التانيث نحو صحراء
فان الالف فيهما زيدتا معا للمعنى والزيادتين المضارعتين
اي المشابهتين لالفي التانيث كسكران فان الالف والنون فيه زيدتا
معا للتذكير وزيادتي النسب نحو بصري وكوفي فانّ يائيه
زيدتا معا لغرض النسبة وزيادتي شبيهه اي شبيه النسب
نحو كرسي وقمري وزيادتي التثنية نحو مسلمان علما فتقول
في ترخيمه يامسلم والجمع نحو غلم في غلمان وجمعي السلامة
وهما جمع المذكر نحو مسلمون وجمع المؤنث نحو مسلمات
فيحذف من كل منهما زيادتا معا عند الترخيم او يحذف حرف
واحد فيما عداها بالاطلاق نحو ياسعا في ترخيم سعاد ويا احم
في ترخيم احمد هذا كله بشرط كونه اي كون المنادى الذي
يقصد ترخيمه غير موصوف في قول الفريق الاكثر من النحاة
وهذا لا اذكره الى الان احدا نص عليه في شروط الترخيم
معزوا الى الجمهور بل كلام الرضي يدل على خلافه قال ويجوز
وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج ثم استشهد ببيت

الكتاب فقالوا تعالى يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني
خليفو صداء يزي ترخيم يزيد وهو قبيلة ومخرم بالخاء
المعجمة وصداء كغراب بصاد مهملة وهمزة اصلية حي
من اليمن فان قلت الشاعر اراد القبيلة بدليل تعالى
فلبو وصفها بابن قلت لحظ الحي فذكر ثانيا والقبيلة
فانث اولا وكونه غير مستغاث لان المستغاث مطلوب فيه
رفع الصوت والخوارج وذلك مقتضي لتطويله لا
للحذف منه ولذلك زيدت الالف في اخره وغير مندوب
للعلة المتقدمة اذ المطلوب فيه التطويل ومد الصوت
وهو مناف للترخيم وغير مضاف وذلك لان بين المتضا
يفين امتزاجا غير تام فبينهما اتصال من جهة ان المضاف
اليه منزل منزلة تمام الكلمة بدليل حذف التنوين من المضاف
وانفصال بدليل بقاء اعراب المضاف على حاله قبل الاضافة
فراعوا الامرين فيه فتعذر الترخيم اذ لو رخم المضاف
لرخم وسط الكلمة ولو رخم المضاف اليه لرخم اخر غير المنادى
هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين جواز ترخيم ذي الا
ضافة بحذف عجز المضاف اليه كقوله ابا عرو لا تبعد فكل



ابن حرة سيدعوه داعي داع ميتة فيجيب وغير شبيهه
اي شبيهه المضاف لان المضارع للمضاف حكمه حكم المضاف
وغير جملة نحو تابط شرا لان الجملة تحكي على اعرابها الاصلي من
انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان اتحد جميع ا
جزائها باعتبار المعنى فروعيت فيها جهتا اللفظ والمعنى فلم يمكن
الحذف من الاولى نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاخر ولم يمكن
حذف الثاني ولا حذف اخره نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها
بالكلية وهذا كما في المضاف والمضاف اليه وقال ابن مالك في
التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه وقال في الغنية
والمعز احاد من ركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل فقال
ابن هشام في شرحه عليها وزعم ابن مالك انه قد يرخم ذو الاسناد
فان عمرا نقل ذلك وعمرو هذا هو امام النحو رحمه الله وسيبويه
لقبه وكنيته ابو بشر الى هنا كلامه قلت في تعبيره بالزعم
اشعار بان الوارد بعده كلام غير موصوف به لان الزعم هو
القول بغير تبين وتثبت والمسئلة مسطورة في كتاب سيبويه
كما نقله ابن مالك رحمه الله قال سيبويه في الباب الذي ترجمه
بقوله هذا باب الاضافة الى الحكاية فاذا اضفت الى الحكاية

حذفت الاخير وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث
لا ترخم الحذف كما ترخمها وذلك قولك في تابط شرًّا يا تابطي وبذلك
على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردًا
فلذلك يفرد في الاضافة هذا النص بحروفه ولعل ابن هشام رحمه
الله راى قول سيبويه في بعض ابواب الترخيم واعلم ان الحكاية
لا ترخم وذلك نحو تابط شرًّا وبرق نحره فاستصعب نقل ابن
مالك عن سيبويه خلافه وقد اريناك النص عليه في بعض ابواب النسب
قلت ولا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على
المستعمل عند اكثر العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة اي النسب
محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله وبذلك على ذلك ان من العرب يفرد
ويقول يا تابط اقبل مشعر بما اشرنا اليه وبشرط كونه ذا تاء تانيث
ولو لم يكن علمًا ولا زائدًا على ثلثة احرف وذلك لان التاء المذكورة
بمنزلة التخفيف لوضعها لثقلها من حيث زيادتها على بنية الكلمة
فلم يشترط معها العلمية ولم يبال معها بعدم الزيادة على الثلثة
نحو ثبة لان الترخيم انما هو بحذف تاء التانيث وهي زائدة على
البنية والبنية كاملة مع وجود التاء ناقصة فلم يؤد الترخيم
فيه الى اخلال واحداث نقص او علمًا لان العلم يكثر نداؤه فيناسبه

التخفيف ولا يضره بعض ما يحذف منه لانه لاشتهاره يكون ما بقي
منه دليلًا على ما ذهب يبقى بعد ترخيمه ثلثة لئلا يؤدي
الى الامر المستكره وذلك لانه لو لم يبق بعد ترخيمه ثلثة احرف وكان
هو في نفسه قبل الترخيم ثلاثيًا لافضى الى جعل الاسم على بنية
ليست من ابنيتهم بسبب الترخيم الذي هو امر جائز استحساني وطلبًا
للتخفيف فلا يحتمل ان يقدم لاجله على بناء ممتنع ولا يعترض
بان المنادى المفرد المعرفة مبني فيجوز ان يكون ثنائيًا نحو صه
ومذ لان بناءه عارض فهو في حكم المعرب او يبقى بعد ترخيمه
حرفان تحرك ثانيهما نحو اسد عند الفراء وغيره من الكوفيين الا
الكسائي كذا في التسهيل ونقل الرضي عن الاخفش ايضًا وكانهم
نظروا الى ان حركة الاوسط تتنزل منزلة الحرف الرابع وصاح
واطرق كرا شاذ لفقد مسوغ للترخيم واما صاح فلانه نكرة في الاصل
خال من تاء التانيث وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي وانه اجرى
مجرى المركب غير الاضافي بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم
اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهذا سعي في تعدد
جهة الشذوذ بلا ثبت فالحق ان اصله يا صاحب ثم رخم مرة واحدة
واما اطرق كرا فوجه شذوذه ان الاصل كروان ثم رخم مع كونه نكرة



خاليا من التاء وجاء ترخيمه على لغة من لم ينو وقال المبرد فيما نقله
ابن هشام عنه في حواشي التسهيل الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم فيه
على هذا وانما شذوذه من جهة حذف حرف النداء منه وفي القاموس ويقال
للذكر كرا قال الرضي وليس اطرق كرا منه اي من المرخم لان الكرا ذكر الكروان
وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل
الصحيح وهذا النقل عن المبرد مخالف لنقل ابن هشام عنه والكروان
طاير يشبه البط لا ينام الليل سمي بضد اسمه من الكرى
وبشرط جعل المحذوف من الاسم المرخم منويا في حكم الثابت على
لغة الفريق الاكثر من العرب لان المعلوم من استقراء كلامهم
ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض في
حكم الثابت ولا شك ان الترخيم قريب منه فاجري مجراه فانه
قياسي مطرد يطلب به التخفيف في النداء ليصغي المنادي الى
ما يلقي اليه من الامر الذي ينادي لاجله فكان بمثابة الواجب الا
فيما يعاد فيه الحركة الاصلية للساكنين لا على حذفها كقولك
يا راد بدال مخففة مكسورة والاصل رادّ بالتشديد اسم فاعل من
ردّ فاذا رخمته بحذف الدال الثانية وبقيت الاولى ساكنة
بعد الالف من غير ان يكون هناك ادغام فيلزم التقاء الساكنين على

غير حدهما اذ الفرض انتفاء الادغام المسوغ لالتقائهما كما في الضا
لين ونحوه فيجب رد الدال الاولى الى حركتها الاصلية وهي الكسرة
ولا شك ان هذا لم يعتبر فيه كون المحذوف في حكم الثابت فلذلك
استثناه واقول لو لم يكن المدغم متحركا في الاصل نحو اسحارّ بكسرة
الهمزة وفتحها وهو بقلة تسمن الابل ورخمت فسيبويه يفتح
المدغم اتباعا وغيره يكسره للساكنين وعلى كل فهو مما يستثنى من
كون المحذوف منويا كالمسألة المتقدمة فما وجه تخصيص الاستثناء بتلك
وجعل المحذوف منسيا على راي لبعض العرب نظرا الى جواز
الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب الا في يا
صاح فان اصحاب هذا الراي لا يجعلون المحذوف منه منسيا
فيبنونه على الضم وذلك لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان
التزاما للترخيم والتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب مجرد
الشذوذ والا في مرخم المسمى بحبلوي وطيلسان
على لغة كسر اللام اذ لم يوجد فعلى بضم الفاء بلا تانيث و
ذا تعليل لاستثناء المسألة الاولى وذلك انه اذا سمي شخص
بحبلوي ثم رخمته بحذف ياء النسب فلو اخذت تعامل
الباقي اسما براسه للزم قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح

مافبلها وحينئذ يلزم ان لا يكون الالف للتانيث لانها لا تكون منقلبة
عن شي فيلزم وجود فعلي بدون التانيث وليس مثله موجود
في كلامهم كذا قيل قلت في الصحاح وبُهْمي نبت والفها للتانيث
والفيا للتانيث وقال قوم الفها للالحاق والواحدة بهماة و
للذي نقله ابو حيان وغيره من شراح التسهيل انك تو رخمته
حبنو يا على لغة الاستقلال ثم سقيت بحرفته لان الفه
ليس للتانيث لكونها منقلبة وماذكره المولف موجود في
اللباب وكلاهما اعتمدا على الرضي واما حكاه عن المبرد و
اتبعه بان قال وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن
ملحقا بجخدب بفتح الدال قال واما السيرافي فاجازها
وان لم يثبت فعلل قال لان هذا شي عرض وليس
ببنية و لم يجد فَيْعِل بكسر العين في غير الاجوف نحو هين و
لين وهذا التعليل لاستثناء المسئلة الثانية وتقديره
انه لو رخم طيلسان تقدير كونه مكسور اللام على لغة الا
ستقلال لادى الى وزن لا نظير له فان فيعلا بكسر العين
لم يوجد في غير الاجوف وطيلس ليس باجوف قال الرضي و
اجاز السيرافي ترخيمه على هذه اللغة نظرا الى ان المثل

١٦٠

ليست باصلية الا برمي انه يجوز اتفاقا لانه تقول في منصور على
بنية الاستقلال يا منص وفي خضم يا خض مع انه مفع و
فع ليسا من ابنيتهم هذا كلامه و محذوف الترخيم في غير
النداء منسي ماقا ولا يخالف فيه اهل اللغة الاولى
وهي لغة من يجعل المحذوف في ترخيم المنادى في حكم الثا
بت واما اما في قول الشاعر الا اضحت حبالكم رماما واضحت
منك شاسعة اماما نادر فلا يصلح جعله مستندا
لان ترخيم غير المنادى يجيء على لغة من نوى والمراد بالحبال
هنا العهود والرمام البالية جمع رمة والشاسعة البعيدة و
امام مرخم امامة اسم امراة قلت وهذا من المولف عجيب فا
ن الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسئلة ماثور فالمبرد يقول
انما يكون الترخيم في غير المنادى على لغة الاستقلال وسيبويه جوز
المذهبين فيه بدليل البيت اذ الاصل واضحت منك شاسعة
امامة فحذف الشاعر التاء وترك الميم على فتحها فلو لم يكن المحذوف
في حكم الثابت لوجب ان يرفع فيضم الميم لانه اسم اضحت
وهذا ظاهر الدلالة فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان
الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما قال الحاجب وهو من تعسفا

والرخمة باره دسر
حيار باي بند نده

وصدق لان الرواية الثابتة لا ترد بمجرد رواية اخرى قلت
وقد انشد سيبويه في باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا
قول ابن احمر ابو حنش يؤرقنا وطلق وعمار وآونة اثالا
يريد اثالة فلو كان هذا من قبيل المنسي يقال اثال بالرفع اذ هو
مبتداء او فاعل فعلى الراي الثاني وهو راي من يجعل المحذوف
نسيا منسيا يقال في ترخيم ثمود وسقاوة وكروان وراد مسمى بها
الدال يا ثمي بقلب الواو ياء كما تقول في جمع جرو ودلو اجرٍ
وادلٍ لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة
مضموم ما قبلها فخرج بالاسم الفعل نحو يغزو وبالمعرب
المبني نحو هو وباللزوم نحو هذا ابوك وبذكر الضم نحو دلو
ويا سقاء بقلب الواو همزة لوقوعها متطرفة على هذا الراي
بعد الف زائدة كما في كساء ويا كرا بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في دعا ويا راد بضم الدال المخففة وذلك لانه
لما حذفت الدال الثانية في الترخيم وجعل الباقي اسما براسه
بقيت الدال الاولى مخففة مضمومة وعلى الراي الاول وهو
راي من ينوي المحذوف تقول يا ثمو ويا سقاو ويا كرو ويا راد
بالواو في الثلاثة الاول وكسر الدال في الاخير كما مر وللنداء خواص

منها الترخيم في السعة كما مر واما في الضرورة فليس من خواصه
لجواز وقوعه في غير المنادى وذلك بشرطين احدهما ان يصلح
الاسم للنداء فلا يجوز في نحو الغلام والثاني ان يكون اما زائدا
على الثلاثة او بتاء التانيث كقوله لنعم الفتى تعشوا الى ضوء
ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر تقول عشوت ا
لى النار اعشو اذا استدللت عليها ببصر ضعيف والخصر
بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة البرد ومنها الحاق آخر هن
وهو كناية عن شيء يستهجن ذكره في احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ما يجانس حركته اي
حركة آخر هن في المنادى كما يلحق المندوب اما في الواحد ففيه
الالف نحو يا هناه بكسر الهاء وضمها كما صرح به في التسهيل و
لو اتى هنا بمجانس الحركة لاتى بالواو ويقال في المثنى
المذكر يا هنانيه اقبلا وقال ابن السراج وكان القياس
ان يقال يا هناهان اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا ويقال
في جمعه يا هنوناه اقبلوا وتقول في المؤنث يا هنتاه اقبلي
ويا هنتانيه اقبلا ويا هناتوه اقبلن والهاء في هناه
بدل من الواو التي هي لام هن اذ اصله هنو على راي

اكثر البصريين فاصله هناو ابدلت الواو هاء او بدل من همزة
مبدلة منها اي من الواو على ما ذهب اليه ابن جني وذلك
انه لما كان الاصل هناوا وقعت الواو متطرفة بعد الف
زائدة فقلبت همزة ثم قلبت الهمزة هاء لما بينهما من المواخاة
في الحلقية او الهاء اصل بنفسها غير بدل من شيء الى راي اخر
قال صاحب العباب لان هنا يصغر على هنيهة واصله
من هنية قلت ليس في كلام العرب مادة على ما يقتضيه كلام ا
للغويين واما هنيهة فقال صاحب الصحاح تصغير هنة
وهنت هنية قال وقد تبدل من الياء الثانية هاء فتقول
هنيهة انتهى فجعل الهاء بدلا من الياء الثانية التي هي
بدل من الواو التي هي لام الكلمة ولم يحكم باصليتها ولا ذكر
هو ولا غيره مادة اصلية من الياء والنون والهاء فالا
لا المذكور ليس بسديد او الهاء زائدة للوقف عند الفراء
من الكوفيين او زائدة لغيره اي لغير الوقف عند قوم قلنا
والذي اختاره ابن مالك مذهب الفراء وهو القول الرابع
اعني ان الهاء للسكت والالف زائدة كالف الندبة والاعتراض
بانها لو كانت للسكت لم يثبت وصلا ولم يضم يندفع بان

الملازمة ممنوعة بدليل ثبوت هاء السكت لم يثبت وصلا في
القراات المتواترة قطعا وبحكاية الفراء سماعا من العرب في هاء
يا هناه الكسر والضم قال والكسر اكثر والقول الاول يبطل بان
الهاء لم تثبت بدلا من الواو وبانها لو كانت بدلا منها
لم يجز الكسر اصلا وقد سمع وبهذا يبطل القول الثاني الذي
ذهب اليه ابن جني ويبطل الثالث بما اسلفناه من ان
مادة هنه مفقودة وبانه يلزم ان يقال في التثنية والجمع
يا هناهان يا هنتاهان ويا هناهون ويا هنتاهات و
لم يسمع شيء من ذلك وبهذا الاخير يبطل قول الاخير ايضا
ومنها اي ومن خواص النداء اختلاف صيغ تلازم كونها
منادات كيا فساق مما بني على فعال بالكسر في سب المؤنث
ويا لكع مما بني على فعل في سب المذكر قياسا فيقال
يا خباث ويا لكاع ويا غدر ويا خبث الى غير ذلك ولا يتوقف
فيه على السماع فان قلت قد ورد فعال في سب المؤنث
في غير النداء كقوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته
لكاع وورد فعل للمذكر في غير النداء كما جاء في الحديث
اثم لكع يريد عليه الصلوة والسلام الحسن رضي الله

عنه قلت عق والبيت من الضرورات واما الحديث
فليس من قبيل سب المذكر وانما اراد به التصغير علي ما صرح
به بعضهم وكانه بني لتضمنه معنى اللام وعلى الضم
تشبيها له بالمنادي ويا مكرمان بفتح الراء من الكرم و
هو نقيض اللوم ويا فل وفل هذا كناية عن رجل مقصود
بالنداء في قولك يا رجل كما ان فلة كناية عن امراة كذلك
في قولك يا امراة هذا مذهب سيبويه سماعا فلا يستعمل مكرمان
وفل في غير النداء فان قلت قد سمع قولهم رجل مكرمان
وقال ابو النجم في لجة امسك فلانا عن فل اللجة
بفتح اللام كثرة الاصوات قلت الاول نادر والثاني
ضرورة او ليس فل فيه هو المختص بالنداء بل هو مخفف
من فلان شذوذا او ليس فل في قولهم بحذف النون فقط
لانها اصلية والالف زائدة فلا يحذف فان زعما بمرخم من فلان
والا يكن غير مرخم بان يحكم بترخيم لقيل يا فلا ولم يقل في مؤنث
تثنيا يا فلة بل كان الواجب ان يقال يا فلانة وفي كلام
المؤلف ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد كثر
استعماله في عبارات المصنفين لا سيما اهل المنطق ولا اعرف
له مستندا من كلام العرب فان قلت يا اصل فل المختص بالنداء
قلت لامه محذوفة وهي ياء ولذا تقول في تصغيره فلي
اذا سميت به هذا مذهب سيبويه على ما حكاه عنه جماعة وفي
الكتاب ما نصه واما قول العرب يا فل اقبل فانهم لم يجعلوه
اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء ولكنهم
بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم والدليل على
ذلك انه ليس احد يقول الا يا فل فان عنوا امراة قالوا
يا فلة وهذا اسم اختص به النداء وانما بني على حرفين
لان النداء موضع يحذف فيه ولم يجي في غير النداء لانه
جعل اسما لا يكون الا كناية لمنادي نحو يا هناه ومعناه
يا رجل واما فلان فهو كناية عن اسم سمي به المكني عنه
خاص او غالب وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين
في هذا الموضع قال في لجة امسك فلانا عن فل الى هنا كلامه
وهو نص في ان فل المختص بالنداء ليس محذوف الاخر
وانه ليس من فلان في شيء وان طي في بيت ابي النجم ليس
المختص بالنداء وانما هو فلان في شيء حذف بعضه للضرورة
ومنها اي من خواص النداء ان ياء المتكلم في المتحرك الاخر

نحو غلامي لا في الساكن الآخر نحو يا فتاي يا فتاي فتاي يجوز فيه
كل واحد من الأمور الآتية وان ثبت بعضها في غير النداء
تفتح بناء على ان اصلها الفتح عند قوم وذلك لان الواضع
للمفردات ينظر اليها حالة الافراد فيثم تركيبها لئلا يبتدأ بالساكن
ثم اصلح تحركها بالفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف
فلا يتحمل الحركة الثقيلة فاوثر فتحه وتسكن بناء على
ان هذا هو الاصل عندهم بعضهم واختاره الرضي لان
السكون هو الاصل قال وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة
حال افرادها ممنوع واسنده بوضع ضمائر الرفع والنصب
والجر والاعراب لا يكون الا حالة التركيب وهذان الوجهان
لا يختصان بالمنادى بل يكونان فيه وفي غيره وتبدل الياء
الفا فيلزم ان ينقلب الكسرة فتحة فتقول يا غلاماه
وجهه لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة و
قد لحظ ذلك بنو طي حيث قالوا في دُعي دُعا وفي ناصية
ناصاة ويحذف الياء بكسر ما قبلها وهو الاغلب
فتقول يا غلام ووجهه لان المنادى كثير الاستعمال فلما
كثر حذفت الياء تخفيفا وبقي كسر ما قبلها ليدل على الياء

١٦٤

المحذوفة او ضمه اي ضم ما قبل الياء والظرف من قوله في الاسم
الغالب عليه الاضافة مستقر خبر مبتداء محذوف اي هذا الذي
ذكرناه من الابدال والحذف مع كسر السابق او ضمه ثابت في
الاسم الذي يغلب عليه الاضافة الى الياء ويكثر بها ليدل ا
ليسيرة على الياء المغيرة بالحذف او بالقلب و تقول يا عدوّ
او يا عدوا او لا يا عدوّ ويحتمل ان يكون لغوا تنازع فيه الفعلان
السابقان يبدل ويحذف وقوله بقلة حال عن ضمه يعني او ضمه
حال كونه ملتبسا بقلة اي ان استعماله قليل كقراءة ابي جعفر
فيما حكاه ابن جني قل رب احكم بالحق بضم الباء وهذا التخريج
مبني على انه منادى مضاف وان نحو يا غلامي يجوز فيه
يا غلام بالضم وهي لغة حكاها سيبويه كما قرئ ابن ابي عبلة
يا قوم انكم ظلمتم انفسكم بضم قوم وابن جني لم يخرجها على ذلك
بل جعلها من باب النداء للمفرد واستضعفها لذلك من جهة حذف
حرف النداء مع اسم الجنس او فتحه اي فتح ما قبل الياء في يا بنيّ
واصله يا بنيا كما تقول يا غلاما ثم حذفت الالف وبقيت الفتحة
ولم يحكم على هذا بالشذوذ كما حكموا بالشذوذ في يا غلام بالفتح لاجتماع
اليائين وكذا يا ابن امي ويا ابن عمي تجري فيها الاوجه ا

للتعدد حالة كونهما ملتبسين بزيادة فتح آخرها على سبيل الاطراد
فتقول يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ بفتح الميم منهما اجتزاءً بالفتحة عن الالف
لزيادة استثقالهما فبولغ في تخفيفهما أكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا
كان حذف الياء فيهما أكثر وكذا يا ابتِ ويا امّتِ يجوز فيهما ما جاز
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم ملتبسين بقلبها اي بزيادة قلب الياء
تاءً للتأنيث بدليل انقلابها في الوقف هاءً فتحًا وكسرًا اي ذات
فتح وكسر او مفتوحة ومكسورة او تفتح فتحًا وتكسر كسرًا فتقول يا ابتَ
ويا امّتَ بفتح التاء فيهما وكسرها هذا مذهب البصريين واستدلوا
على كون التاء بدلًا من الياء بانهم لا يجمعون بينهما قال الرضي
وانما ابدلت الياء تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على المبالغة
للتفخيم كما في علّامة ونسّابة والاب والام مظنتا التفخيم وقال
الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها وعدم اللحوق
يا ابتي ويا امتي يرد عليهم والجمع بين التاء والالف كقولها يا ابتا
لا ترم عندنا فانا بخير اذا لم ترم لا ترم لا تبرح وقول الآخر يا ابتا
انصرني راكبًا يسير في مستحنفر لاحب المستحنفر بسين وحاء
مهملتين وفاء مكسورة بعد نون ساكنة والمراد به هنا الطريق
الواسع واللاحب الواضح فوقع في كلا البيتين الجمع بين



الالف والتاء لان هذا جمع بين العوضين ولا محذور فيه بخلاف
يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لكونه جمعًا بين العوضين اي
العوض والمعوض منه وقد يجرد النداء عن معنى الدعاء
وطلب الاقبال بجعله فيه للاختصاص الذي كان ثابتًا له قبله لتجدده
فان المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله لكونه المخصص
نفسه فانه ليس المراد منه حقيقة النداء وهو طلب الاقبال انما
المراد منه الاختصاص وذلك نحو انا افعل كذا ايها الرجل وحقيقة
هذا الباب ان تاتي بأي وتجريه مجرى يه في النداء من ضمه
والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي
بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني
والمشارك فيه نحو نحن وانا الغرض الاختصاص لمدلول
ذلك الضمير من بين امثاله بما ينسب اليه والباعث على
هذا الاختصاص اما فخر نحو عليّ ايها الجواد يعتمد
الفقير او تواضع نحو اني ايها العبد فقير الى رحمة الله
تعالى قال الشاعر جد بعفو فانني ايها العبد الى العفو
لراغ فقير او زيادة بيان للمقصود لا الفخر ولا التواضع
نحو انا اقول ايها الرجل ولا اشك لزهد امر اخراج الكلام

على خلاف مقتضى الظاهر كاستعمال الطلب في موضع الخبر نحو
احسن بزيد والخبر في موضع الطلب والوالدات يرضعن
او لا دهن والاختصاص من هذا القبيل لانه خبر استعمل
بلفظ النداء وصرح جماعة بانه مجاز وسيجي خلاف ما ننذكره
عن الرضي قريبا ان شاء الله تعالى وذهب الاخفش الى انه
لا مجاز اصلا بنا على ان المخصوص منادى حقيقة قال ولا يمتنع
ان ينادي الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه كل الناس
افقه منك يا عمر فان قلت ما حكم ايها الرجل بالنسبة الى
الاعراب قلت الجمهور على ان ايا في محل نصب باخص لازم الاضمار
وكان حقه الاعراب لكنه بني لانه منقول عن كلام لا يستعمل
فيه ولا يكون الا مبنيا فبني رعاية للاصل المنقول عنه
واستمر الرجل على ما كان عليه من الاعراب حالة النداء رعاية
للاصل وقد عرفت ما اسلفنا لا من اختيار الرفع حركة نداية
مثله اتباعية لا اعرابية وقال الرضي مجموع ايها الرجل في موضع
النصب لوقوعه موقع الحال اي انا افعل كذا مختصا من
الرجال قال وانما امتنع اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق
فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه

والمندوب فكره استعمال علم النداء في الحال من معناه بالكلية
وقال السيرافي في التقدير ايها الرجل مقصودي او العكس وعلى
قوله فلا نصب لا لفظا ولا محلا وليس من هذا الباب وحذف المبتدا
او الخبر عنه واجب قال ابن هشام وينبغي له ان يجزم بانه
من حذف المبتداء او الخبر لانه لم يستر مسده **ونحو انا معشر**
العرب اقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث
يحتمل ذا اي التجرد عن النداء فيقدر ابدا ويكون من باب
الاختصاص كما في انا افعل كذا ايها الرجل **و** يحتمل **تقدير**
الفعل فيكون منصوبا بالفعل المقدر كاعني واخص والمؤلف
تابع في ذلك ابن الحاجب فانه ذكر هذين الاحتمالين واختار الا
لثاني لان النقل على خلاف الاصل والجماعة يقولون ان الكل من باب
الاختصاص ليجري الامر في ذلك على سنن واحد **وفي نحو مررت**
به المسكين بنصب الواقع بعد ضمير الغائب **تعين الفعل** لنصبه
فلا يكون من هذا الباب والتقدير مررت به ارحم المسكين و
كذا لو وقع بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اي امدح ونحو اعوذ
بالله من ابليس عدو المؤمنين اي اذم او العن قال الرضي
ولو قيل في الجميع يعني في هذا وفي نحو نحن العرب اسخى

يعني في مررت به المسكين ونحو الحمد لله الحميد ونحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين



الناس نصب العرب بالفعل من النداء لم يبعد لانه في الجميع
الاختصاص ودخول اللام لا يضر لانه ليس بمنادى حقيقة وان
لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء للمكروه مجامعته اللام و
المندوب بالرفع على انه مبتدا وخبره كالمنادى وما بينهما اعتراض
وهو المتفجع اي المتوجع عليه نحو وازيداه وهذا يشمل نحو زيد في
تفجعت على زيد لكن يخرجه ويكون معروفا اي مشهورا ليقوم
بذلك عذر النادب واذا وجدت الشهرة ظاهر فرق بين ان يكون علما
او غيره ومتى فقدت امتنع ان يكون مندوبا سواء كان علما او لم يكن
او ما يتفجع به اي بسببه نحو وارأساه وواحسرتاه وواأسفاه بوا
يتعلق بيتفجع ويخرج نحو زيد في المثال السابق وهو تفجعت على زيد
الحروف مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها الا قليلا على ما قال الرضي او
كما في قول جرير يرثي امير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضي الله
عنه حملت امرا عظيما فاصطلعت به وقمت فيه بامر الله يا عمرا
واصطلعت بضاد معجمة وعين مهملة اي قويت عليه او
بقلة وهذا لم اقف عليه في غير هذا الكتاب والله اعلم من اين
اخذه كالمنادى هذا الكلام خبر المبتدا الذي هو المندوب
وهذا يقتضي ان المندوب غير منادى وظاهر كلام سيبويه

وصريح كلام الجزولي انه منادى على وجه التفجع واختاره
الرضي لانهم كانهم تصوروا الميت المتفجع عليه حيا حاضرا فهم بموته
فدعوه وكذا دعوا المتوجع به نحو واويلاه واثبوراه واحزناه
اي احضر حتى نتعجب من فظاعتك والمولف تبع ابن الحاجب
فلم يجعله منادى بل قال هو كالمنادى اي مثله في تفاصيله
اعرابا في المضاف ومضارعه واما المنكر المجهول فلا مد
خل له هنا وبناء في المفرد المعروف مع جواز زيادة الف
في اخره لان المقصود تطويل الصوت ليكون اظهر في
تحصيل الغرض من ندبة المندوب وخصوا الزيادة بالالف
لانها اخف وزيادتها اكثر ولانها افعل في المد من اختيها
ولا فرق بين ان يكون الندبة بيا او بوا وقال الاندلسي
يجب الحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض قال الرضي
والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت
مخيرا مع يا وا والا وجب الالحاق معا وزيادة ها لبيان
حرف المد في الوقف لان الهاء مختصة به بحسب الوضع
وان كان اخر المندوب اخر الصلة المشهورة التي تعين
بها الموصول نحو وامن حفر بير زمزماه فانه بمنزلة

او اخر المجرور بالاضافة نعت المندوب اليه
كقوله كم قايل يا اسعد بن سعداه كل امري
بان [illegible] عليك [illegible]

واعبد الملك طلبا او آخر الصفة نحو وازيد الظريفاه عند
قال بن يونس والكوفيون وقال الخليل وسيبويه بل تزاد
الالف اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال
الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال الموصول بصلته
والمضاف والمضاف اليه واليونس لن يقول انه متصل
بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول
بالصلة والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص
اتصال الموصوف
وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم
المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكي يونس
ان رجلا ضاع له قدحان وقال ه واجمجمتي الشاميتين
وكجمجمة القدح او اخر المضاف اليه نحو وا امير المومنيناه
وان كان المندوب هو المضاف لكن ترك الحاقها له خشية
من فك المتضايفين والحقت المضاف اليه والمراد
المضاف كما تقول حسب رمانيه وان لم يكن ملكت الرمانه
بل الحسب فقط غير بالنصب على الحالية او الاستثناء اي
ولو كان آخر المندوب اخر المضاف اليه حالة كونه غير
كاف جمع المذكر نحو غلامكم او واحدة المونث نحو غلامك
اوكاف جمع للمذكر

وفيهما بواو وياء فالاول للاول والثاني للثاني اي بزاد مع
كاف جمع المذكر واو نيقال واغلامكموه ومع واحدة المونث
ياء نحو واغلامكيه وانما جاز مثل هذا وامتنع في النداء المحض
نحو يا غلامكم ويا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف
اليه معا في حالة واحدة كما في النداء واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا
حقيقة بل متفجعا عليه او متوجعا به جاز ذلك فيه الا لالتباس
واختلال المقصود اي لو قيل في ندبة مثل غلامكم واغلامكما التبس
بالمثني ولو قلت في ندبة مثل غلامك للواحدة للمؤنثة واغلامكاه
لالتبس بالمذكر فيتعين لن يقال في الاول واغلامكموه وفي الثانية
واغلامكيه دفعا للالتباس وفي المضمر هذا معطوف على قوله في
المنادى اي وتحذف ايضا عامل المفعول به قياسا في المضمر عامله
على شريطة التفسير وهذا هو المشهور عندهم من باب الاشتغال
وهو اي المضمر عامله على الشريطة المذكورة اسم منصوب
بعده فعل يشتمل نحو زيدا ضربت او شبهه يشتمل نحو زيدا
انا ضارب شغل اي ذلك الفعل او شبهه عنه اي ذلك الاسم
المنصوب بضميره اي بنصب ضميره نحو زيدا ضربته وزيدا
انا ضاربه فخرج بذلك المثال ان ونحوهما انما قلنا لن التعدي ونصب

ضميره احترازا عن نحو زيد ذهب به **او ملابس ضميره** فيدخل
نحو زيدا ضربت غلامه فان الفعل لم يشتغل بالضمير بل بالغلام الملابس
للضمير **او متبوع للملابس** نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالملابس
هو الصفة التي هي يحبه ومتبوعها الموصوف الذي هو
والفعل شغل بهذا الموصوف الذي هو متبوع الملابس
وكذا لو كان متبوع الملابس معطوفا عليه عطف نسق بالواو
نحو زيدا ضربت رجلا واخاه لان الواو لمطلق الجمع فالا
او الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير يحل او
وثم فلو كان المتبوع غيره ذلك كما اذا قلت زيدا ضربت
اخاه جازت المسألة لو قدرت التابع بيانا او بدلا و
على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا
على انه عامله شيء اخر غير عامل المبدل منه امتنعت المسألة
لو سلط ذلك الفعل او شبهه **عليه** اي على ذلك الاسم المنصوب
او مناسبه اي مناسب ذلك الفعل او شبهه بمعنى انه لو قدر
عدم اشتغال ذلك العامل بالضمير وسلط هو او مناسبه على
الاسم المشتغل عنه **لنصبه** وذلك مثل زيدا اكرمته وزيدا
ضربت اخاه فيقدر في المثال الاول مثل المذكور اي اكرمت



ويقدر في الثاني ما يناسبه اي اهنت وحقيقة الحال انه متى
امكن تقدير المحذوف مثل المنطوق وجب او اختير على اختلاف
ولئن لم يمكن بحصول مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي
كما زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي
القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فهنا
يفزع الى تقدير المناسب فيقدر في الاول جاوزت وفي الثاني
اهنت لان ضرب اخ زيد يقتضي اهانة زيد وفائدة القيد الاخير
وهو قوله لو سلط عليه الى اخره الاحتراز عن مثل زيد هل ضربته
فانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه
لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله **ثم وجب النصب بعد حروف**
التحضيض لانها يجب ان يليها الفعل لفظا او تقديرا في نحو هلا
زيدا ضربته والا عمرا اكرمته ولولا بكرا اعظمته ولوما خالدا اهنته
لما لم تدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ناصبا
كالمفسر المذكور **وبعد ان ولو الشرطيتين** لانهما تلزمان الفعل لفظا
او تقديرا فمن ثم وجب النصب بعدهما بالمقدر حيث لا يوجد
المذكور كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي وكقولك لو زيدا رايته اكرمته فان قلت قد جوز

في قول المتنبي ولو قلم ألقيت في شق رأسه من السقم لما
من خط كاتب نصب قلم ورفعه مع أنه اسم لعل لو
لعله فعل مشتغل بما لابس ضميره ولو سلط هنا بعد ذكر الفعل
وهو لابست على ذلك الاسم لنصبه ومع ذلك لم يجب النص
فكيف هذا قلت لما كان الفعل للمشتغل بالملابس يناسبه في
احدهما ينصب والآخر لا ينصب روعيت الجهتان في
للامرين فان قدرت ولو لابست قلما وجب النصب بهذا الاعت
وكان ألقيت مفسرا وإن قدرت ولو لوبس قلم لم يجب الن
بل يتعين الرفع ويكون ألقيت على هذا التقدير
ما تعلق به صفة لقلم ولم يذكر ليكون مفسرا ولكن لزم
صفة الدالة على العامل المحذوف من طريق المعنى وعلى كل
التقديرين لم يخرج لو عما عهد فيها من وجوب لصوقها
بالفعل وظهر عدم ورود مثل ذلك على الاول لو فنا قلنا و
النصب في الطلب وهو الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اكر
وعمرا لا تهنه وبكرا عافاه الله لما انه يلزم من رفع الاسم
المتقدم كونه مبتدأ وهذه الجملة الطلبية خبره وهو قليل
وبعد الاستفهام بالهمزة فقط نحو ازيدا ضربته لانه على

التقدير يكون الاستفهام داخلا على الفعل ولو رفع لكان
الاستفهام داخلا على الاسم والاستفهام بالفعل اولى لان الاستفهام
عما يشك فيه كثير وهو الحال لانها تتجدد وعن الذوات قليل
وانما قيدنا الاستفهام بالهمزة لان النصب بعد سائر الكلمات
الاستفهامية واجب نحو هل زيدا ضربته واين زيدا اكرمته
ومتى عمرا اهنته وكيف بشرا لقيته فان قلت قد سمع هل
زيد ضربته قلت هو قبيح مؤول وبعد النفي نحو ما زيدا
ضربته لان الفعل اولى بالنفي من الاسم لما مر في الاستفهام
سواء وبعد حيث نحو جلست حيث زيدا ضربته لان الاضافة
حيث الى الفعلية اغلب واكثر من اضافتها الى الاسمية فلذلك
اختير النصب بعدها وبعد اذا الشرطية احترازا من
اذا الفجائية نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه لاقتضائها الفعل
لما فيها من معنى إن الشرطية قال ابن الحاجب رح ومن
واجب دخول اذا الشرطية على الفعل لفظا او تقديرا كان إن
الشرطية يلزمه ان يوجب النصب في هذا الباب
كان الشرطية وتجويزه الرفع في هذا الباب دليل على
أنه لا يلزم دخولها على الفعل ورده الامام الحديثي بأن

من اوجب دخولها على الفعل اوجب بعدها النصب وسيبويه
لما لم يوجب دخولها على الفعل لم يوجب بعدها النصب قلت
المنقول لن سيبويه رح يوجب دخول اذا الشرطية على الجمل الفعلية
وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز دخولها
على الجملتين فاذن لا يتمشى اختيار النصب بعدها على راي سيبويه
والاكثرين **و العطف على جملة فعلية** للتناسب نحو اكرمت
القوم وعمرا اهنته اذ الرفع فيه يوجب عطف الاسمية على
الفعلية وهو خلاف الاولى لان تناسب الجملتين المتعاطفتين
ارجح وهذا انما يدل صريحا على جواز التخالف بالاسمية
والفعلية وقد حكي قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع
مطلقا حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط نقل
ذلك ابو الفتح رح عن شيخه ابي علي الفارسي رح في سر الصناعة
وقد جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية
من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب الاشتغال
ولم يذكروا مثل ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا
اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني
وعند خوف لبس المفسر بالصفة ان رفع نحو ما اذا اريد

ان الخبر لن كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا
وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائه بهذا الثمن فقلت كل واحد
من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى
المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين
واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك
بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين
وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة
لكل واحد وقولك بعشرين وهو الخبر اي كل من
اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن محتمل
لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود مخالف للوجه
الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه
لك غيرك بعشرين او بما قل عنها او باكثر وربما يكون
ايضا لك منهم جماعة بالهبة والارث وغير ذلك وكل هذا
خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره هكذا قال الرضي وقدح
في تمثيل ابن الحاجب رح لذلك بقوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بان قال المعنى في الاية لا يتفاوت لنا لنا

أنّا

سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لفظ كل شيء
في الآية مختص بالمخلوقات فان جعلت خلقناه خبراً فالمعنى
كل مخلوق مخلوق بقدر وان جعلته صفة فالمعنى كل شيء
مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد ووجب الرفع
في وكل شيء فعلوه في الزبر وان توهم انه من هذا الباب
ولذا خصه بالذكر من بين ما يجب رفعه نحو زيد قام وعمرو
ذاهب وبكر في الدار الى غير ذلك والحامل على هذا التوهم
انه يتراءى فيه انه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بنصب
بضميره وهو غلط لعدم امكان تسليطه على الاسم السابق
لفساد المعنى في النصب على ان يجعل الظرف لغواً متعلقا
بفعلوا والتقدير وفعلوا في الزبر كل شيء وهو غير مستقيم
لانهم لم يفعلوا في الزبر اي صحائف اعمالهم شيئا اذ لم يوقعوا
فيها فعلاً وانما الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة واما
ان جعل الظرف مستقراً صفة لكل شيء فالمعنى حينئذ انهم
فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان
كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع
اذ المراد منه ما اريد من قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر

وفعلوه صفة لكل شيء اي وكل ما فعلوه مثبت في صحائف
اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كذا قرره الرضي واختير الرفع
في الابتداء اي بالابتداء على ان في بمعنى الباء كقوله ويركب يوم
الروع منا فوارس يبصرون في طعن الاباهر والكلى وهي جمع
ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلية وليس
ثم الا كليتان وهما لحمتان مستديرتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب
عند الخاصرتين داخل شحم محيط بهما ولا ادري لم عدل المؤلف
عن قول ابن الحاجب ويختار الرفع بالابتداء هذا مع اخلاله بقيد
لا بد منه وهو ان الرفع انما يختار عند عدم قرينة النصب الواجب
والمختار والمساوي لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف
عامل وقد يقال يجوز ان يكون في للظرفية المجازية والمراد ان
الرفع يختار في حالة الابتدائية اي حيث يكون الجملة ابتدائية
اي مصدرة بالمبتدأ وتركاً اشتراط فقد قرينة النصب اتكالا
على انها اذا وجدت تعمل بمقتضاها كما نبه عليه وفي اما وان
كانت شرطية مع غير الطلب نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته
لان اما لابتداء الكلام بعدها ويستأنف ولا يلتفت معها
الى قصد مناسبة ما بعدها لما قبلها ولذا لم يترجح هنا النصب

لعطف الفعلية على مثلها بالنظر الى ما بعد اما باعتبار نفسه
فالمختار الرفع مع غير الطلب لسلامته من التقدير وانما قال
مع غير الطلب احترازا من نحو قام زيد واما عمرا فاكرمه فان
النصب فيه مختار نظرا الى الجملة الواقعة جوابا باعتبار
نفسها وهو مقتض لرجحان النصب من حيث ان الرفع
يلزمه جعل الطلب خبرا للمبتدا كما سبق **واذا للمفاجاة**
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان المختار في اذا الفجائية
كون الجملة التي تليها اسمية كما صرح به المؤلف في بحث الظرف
وهذا سالم من الاعتراض الذي يرد على ابن الحاجب فانه حكم
باختيار الرفع في الاسم الواقع بعدها في الاشتغال فاقتضى جواز النصب
مرجوحا وصرح في باب الظروف بلزوم الابتداء بعدها فاقتضى
عدم جواز النصب اصلا ومحاولة الشراح للجواب عن التناقض
لا تخلو من ضعف واعلم ان النصب على الاشتغال في الاسم الواقع
بعد اذا الفجائية فيه ثلثة اقوال قيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع
مطلقا بناء على انها لا تليها الا الجمل الاسمية وقال الاخفش
وتبعه ابن عصفور في نحو اذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع يجوز
بدون قد قال ابن هشام في المغني ووجهه عندي ان التزام





الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية
المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك
اذ لا يقترن الشرط بها **وتساويا** الرفع والنصب **في العطف**
على جملة ذات وجهين هي الاسمية الصدر والفعلية العجز
نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله انما تساويا لحصول المشاكلة
رفعت او نصبت اذ في الرفع عطف اسمية على مثلها وفي
النصب عطف فعلية على مثلها **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا**
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار
النصب هذا الكلام برمته عبارة الكافية ولا يخفى ان الاية
تتراءى بحسب الظاهر انها من هذا الباب لان الواقع فيها
اسم بعده فعل مشتغل بما لابس ضميره ولو سلط عليه لنصبه
والفاء لا يمنع العمل كما لم يمنع في وربك فكبر لكن القراء
السبعة متفقون على الرفع فسعى النحاة في ابداء وجه
يخرج الاية من باب الاشتغال فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط
يعني ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملة ابتدائية مبتدؤها
اسم موصول لانه بمعنى التي زنت والذي زنا وجيء بالفاء
في الخبر للدلالة على السببية كما في قولك الذي ياتيني

فله درهم وعلى هذا ليس من هذا الباب لان الفعل المشتغل
بالسببي لو سلط على السابق لم ينصبه لانه لا يصح عمل ما
بعد الفاء السببية فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما
قبلها وقال سيبويه هذا الكلام جملتان اي الزانية محذوف
المضاف اي حكم الزانية والزاني والخبر محذوف اي فيما
يتلى عليكم بعد وفاء فاجلدوا افصيحة اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
كل واحد منهما ففقد الرابط المشترط في باب الاشتغال وذلك لان
الجملة الثانية مستقلة براسها فلا يعمل شي منها في شي مما تقدم
عليها ولذلك قالوا انه لا يجوز في زيد ضربا له ان تنصب زيدا بعامل
محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال
محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقدم معموله عليه فتقول
زيدا اضربا له لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولانه من جملة
بل من جملة اخرى اذ اللام للتبيين والتقدير ارادتي له وقوله
والا فالمختار النصب يعني وان لا يقدر احد هذين التقديرين
في الاية فالمختار النصب لقرينة الطلب التي هي من اقوى
قرائن النصب قال الرضي وتقدير المبرد اقوى لسلامته
من الاضمار الذي في تقدير سيبويه وفي التحذير عطف

اما على الظرف الاول من قوله وقياسا في النداء واما على الثاني
من قوله وفي المضمر عاطف على شريطة التفسير فالمراد بالتحذير
تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وهو اي التحذير اسم
معمول يشمل المقصود وغيره نحو احذر زيدا والجملة يشمل
كل اسم معمول بعامل تقدير اتق مخرج لما هو معمول الملفوظ
نحو اضرب زيدا واتقوا النار والمقدر غير اتق نحو اياك في
جواب من قال لكم تحذيرا منه ان كرر نحو الاسد الاسد وتحذيرا
مما بعده اي مما بعد الاسم المعمول اذ ذكر ما بعد المعمول
بواو العطف نحو اياك والاسد ومعناه على ما ذكر في المفصل
اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك و
بعضهم يقدر ذلك بقولك اتق تلف نفسك والاسد
ثم حذف الفعل وفاعله اعني اتق ثم المضاف الاول وانيب
عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث وهذا معنى مستقيم
لكنه لا ينطبق على قوله ان المحذر عنه هو ما بعد المعمول اذ المحذر
منه على هذا التقدير هو نفس معمول الفعل لا بعده او ذكر من
نحو اياك من الاسد او عن نحو اياك عن الاسد وتقدير باعد هنا اوضح
اولى من تقدير اتق كما لا يخفى مع جواز حذفهما اي من وعن

من ان ثقيلة او ان خفيفة نحو اياك انك تقرب الاسد واياك
ان تحذف التقدير باعد نفسك من قرب الاسد او نح نفسك عن قربه
وكذا ان تحذف اي باعدها من الحذف او نحها عن الحذف ولو
كان ان ان تقدير افاياك اياك المراء من قول الشاعر فاياك اياك
المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وهذا من المؤلف حكم لجواز
امر لم يذهب الكل والجمهور اليه فان قياسية حذف الجار منوطة
بان وان لا غير او بما يكون من المصدر سا ماول بهما فلا يجوز في عجبت
من ضربك عجبت ضربك بحذف الجار لكون المصدر في معنى انك
تفعل او ان تفعل واظن المؤلف راي ابن الحاجب اجاب
عن البيت باجوبة منها ان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل
عليه لكونه بمعناه وظن ان ذلك يجوز قياسا وليس هذا بسديد
لان ابن الحاجب انما ذكر ذلك على طريق الاعتذار
عن الحذف الجار في البيت واستعمال الفصحاء ومثل ذلك
مردود لا يثبت به الاصول هذا كله حسن فلا وجه اذن لجعل ما فيه
امرا مقيسا والخليل نصبه اي المراء بفعل اخر مقدر التقدير
احذر المراء فلم يعلم منه اي من قبيل ما حذف منه الجار ثم حذف
حرف الجر عن ان وان ليس مقصورا على من وعن بل كل جار كذلك

قال ابن

قال ابن هشام واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في
نحو جئت كي تكرمني يكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى
لان تكرمني واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف
مع كي الا لام العلة لانها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها وشرط
ابن مالك في ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل
او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف واورد عليه قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن مع ان المفسرين اختلفوا في المراد والجواب ان
اختلافهم في المقدر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزول الاية فانما حذف
الجار لقيام القرينة ولكن وقع الخلاف في القرينة ما هي فقدر قوم في لقيام
القرينة عندهم عليها واخرون عن لوجود قرينتها عندهم فلا لبس عند التحقيق
وبعد الحذف محلها اي اعراب محلها اي ان وان اعنيها مع ما في حيزها وهو
الصلة نصب عند سيبويه الحاقا بالمفعول وحملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب
مما حذف منه الجار وجر عند الخليل اعتبارا بالجار المقدر وهذا الذي
نقله المؤلف عن الامامين سبقه اليه جماعة ابن مالك قال ابن هشام
وهو سهو ونقل ان المحل نصب عند الخليل واكثر النحويين
وان سيبويه جوز ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا ومما يشهد لمدعي الجر قول

الشاعر وما زرت ليلى لن تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه
ولا لمنخفض دين عطفا على محل لن تكون اذ اصله لان تكون وقوله و
لا دين بها انا طالبه محتمل لان يكون من باب القلب والاصل
ولا دين انا طالبها به ويجوز ان يكون الباء بمعنى على فالطلب
اي ولا دين عليها انا طالبه فان قلت بماذا يتعلق قوله بعد الحذف
قلت بالمضاف الذي قدرناه اي اعراب المحل بعد الحذف كذا و لا يضره
تقديم المعمول على المصدر لانه ظرف فيتسع فيه ويحتمل تعليقه بنصب
على لن لا يكون في الاول حذف والمعنى ومحلها مع ما في حيزها منصوب
بعد الحذف عند سيبويه فان قلت فيه تخلل المبتداء بين العامل ومعموله
فيلزم الفصل باجنبي قلت لا تخلل في التحقيق بل المعمول تقدم فجاء
التخلل من ذلك فلم يضعف الفصل اذ حق المعمول ان التقديم بتاخر عن
عامله فبالنظر الى ذلك لا يكون ثم فصل بالحقيقة واحسن المؤلف
في التعبير حيث جعل المحل لمجموع الحرف المصدري وصلته لان الموصول
ها حرف فلا اعراب له لفظا و محلا وبعضهم يعبر بمثل هذه العبارة
في الموصول الاسمي في نحو جاء الذي قام ابوه فيقول الموصول وصلته في
محل كذا تمسكا بانهما كالكلمة الواحدة والحق ان المحكوم لمحله بالاعراب
في ذلك هو الموصول فقط بدليل ظهور الاعراب فيه نفسه في نحو ليقم ايهم

في الدار

١٧٦

في الدار وكامن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل ومثله كثير المفعول
فيه زمان او مكان اي اسم زمان واسم مكان وهذا جنس يصدق على
الزمان من قولنا يوما طيبا واسم المكان من قولنا مكانا حسنا وقع
فيه فعل اي حدث مذكور فخرج ما تقدم اذ لم يفعل فيهما حدث
ذكر ولذا كانا لا يخلوان من فعل حدث فيهما والمراد بالمذكور
ما هو مذكور تحقيقا بان يلفظ به كما خرجت يوم الجمعة وما هو
مذكور تقديرا كالجملة في قولك يوم الخميس لمن قال متى سافرت
لكنه يصدق على المجرور بفي من قولك سرت في يوم السبت فيلزم
ان يكون مفعولا فيه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب قال الرضي
وهذا خلاف اصطلاح القوم لانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان
او مكان فعل فيه فعل مذكور ثم النصب بتقدير في لازم فيما
لزم الظرفية ولم يستعمل بغيرها كان يقع فاعلا او مبتدا و
ما يكون غير منصرف ولا يتصرف وهو ما عين من سحر مجردا
نحو جئتك يوم الجمعة سحر ومنه ما يكون منصرف ولا يتصرف كبعيدات
بين وما عين من ضحى وعتمة وعشاء وعشية وربما منعت الصرف
ويعرف ما لزم الظرفية سماعا اي معرفته سماع يعني ان معرفته

ذلك مستفاد من السماع لا من ضابطة كلية **و** النصب بتقدير في **ممتنع**
في المضمر مطلقًا اي سواء كان زمانيًا او مكانيًا مبهمًا او غير مبهم
لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها فلذلك يجب ذكر في مع
الضمير نحو يوم الجمعة سرت فيه نعم يجوز كما سيأتي قريبا ان يتوسع
في الظرف فيجعل مفعولا به وح تقول سرته وهذا التوسع انما
هو بحسب اللفظ والا فالمعنى مع التوسع مثله مع عدم التوسع
اتفاقا **و** ممتنع **في الامكنة ما عدا المبهم** ولذلك حكم بالشذوذ في
مثل قوله في صفة رمح لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما
عسل الطريق الثعلب لان الطريق ليس بمبهم ولدن بالدال المهملة
اللين يعسل يضطرب متنه صدره وضمير فيه يعود الى
لهز وفي المصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب
لهز معه وهو يدل على كثرة اللين ومن ثم اعترض على الزمخشري
في تجويزه ان يكون الصراط من فاستبقوا الصراط وبين تمام بتعيدها
سيرتها الاولى منصوبين على الظرفية **وهو** اي المبهم **الجهات
الست** وهي معروفة **و المحمول** عليه اي المبهم **كعند و بمعنى في ابهام**
مثل لدي وتلقاء وحذاء وسط بين فان هذه كلها محمولة
على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام **ولفظ مكان لكثرة**

نحو جلست

نحو جلست مكان زيد فلفظ مكان لا ابهام فيه هنا ولكنه
كثير الدور في كلامهم شائع في ذلك لا لابن الحاجب وتعقبه
الرضي بان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا
يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد فالاطلاق ليس على ما ينبغي
كذا قال ويحتاج الى ثبت **وما بعد دخلت** من الامكنة المعينة
مثل دخلت الدار وهذا مبني على ان دخل لازم لان مصدره
الدخول والفعول في الاغلب لازم ولان ضده خرج وهو لازم
اتفاقا **في القول الاصح** وهذا اشارة الى ان ثم قولا اخر وهو قول
الجرمي فانه ذهب الى ان دخل متعد فما بعده مفعول به لا مفعول
فيه واختاره ابن مالك وايده بانه لو انتصب بعامل مقدر واجب يكون خبره
بانه اذا كان على تقدير في كثرة استعمال دخلت اختص به ولم
يجر زيد البيت **و** النصب **مختار في نعت الاحيان** عند غير
سيبويه واما عنده فالنصب واجب على ما نقله الرضي وانما
اختير النصب او وجب ليكون ادل على الموصوف الذي هو
الظرف المنصوب قلت وفي الكتاب في باب ما يكون فيه
المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ما نصه ومما يختار فيه
ان يكون ظرفا ويقبح ان يكون غير ظرف صفة الاحيان تقول سير
عليه طويلا وسير عليه كثيرا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا وقديما

الاستعمال فغدونه منه كثيرا والظرف عليه ٥

وانما نصب صفة الحيوان على الظرف ولم يجز الرفع لان الصفة
لا تقع موقع الاسم وهذا الكلام وصدره يدل على ان النصب مختار
لا واجب لكن عجزه صريح في الوجوب وللنظر فيه مجال فتامله
والنصب جائز في غير ذلك اي في غير محل لزوم النصب وامتناعه
واختياره وقد عرفت كلا فيما مر وقد يتسع فيدخل غير الظرف
فيه مرة ويخرج عن حقيقة الظرفية اخرى فيجعل المصدر
حينا اي ينصب بتقدير في كما ينصب الظرف قال سيبويه
وذلك قولك متى سير عليه فيقول مقدم الحاج وخفوق النجم
وخلافة فلان وصلوة العصر فانما هو زمان مقدم الحاج وحين
خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار يشير الى انه من قبيل
مجاز الحذف ويجعل الظرف مفعولا به لعدم تقدير معنى في
وحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن كلمة في في قولك يوم الجمعة صمته
وان يضاف اليه المصدر على جهة المفعولية نحو تربص اربعة
اشهر والصفة المشتقة منه نحو يا سارق الليلة اهل الدار وقد
عرفت فيما مر علة امتناع نصب الضمير على المفعولية ووجه
امتناع الاضافة الى الظرف الا بعد الاتساع انه على تقدير في
والمقدر بمنزلة المنطوق به ولا يجوز الاضافة الى الجار و
المجرور فكذا ما هو في قوتهما قال السجاوندي فاذا قلت ياسارق

الليلة

الليلة فانما ذلك بعد ان جعلت الليلة مسروقة والاسم الفاعل
هنا مفعولان متسع فيه وهو الليلة ومفعول اصلي وهو
الاهل وذا التوسع في الظرف بجعله مفعولا به في الفعل
اللازم نحو فمن شهد منكم الشهر فليصمه والفعل المتعدي
الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا دون الافعال ذوات ا
لمفاعيل الثلاثة خلافا لقال اليوم اعلمته زيدا عمرا فاضلا كما على
خلاف في الافعال ذوات المفعولين الاثنين فمن الناس
من جوزه فيقول اليوم ظننته زيدا اخاك ومن الناس من منع
وكلام المؤلف ظاهر في نفي الخلاف عن ذوات الثلاثة باعتبار
امتناع معها الاتساع معها وليس الواقع كذلك بل الخلاف
ماثور والعجب من المؤلف مع اطلاعه على شرح الكافية للرضي
كيف نفى الخلاف فيه والرضي نقل الجواز فيه عن الاخفش
فلا ينصب المفعول فيه على شريطة التفسير فيختار الرفع
في نحو يوم الجمعة سرت فيه ونحو سافر زيد يوم الخميس
واما يوم الجمعة فمكث فيه ويختار النصب في نحو ايوم
السبت سرت فيه ويستوي الامران في نحو زيد سار و
يوم الجمعة سرت فيه وعلى الجملة فالتفاصيل المذكورة في باب

المشتغل آتية هنا **المفعول له هو الباعث على الفعل** وذا
لم يكمل حد التأديب في قولك اعجبني التأديب عند ما شاهد
ضرب الرجل التأديب فبقوله **المذكور** خرج مثل هذا لان
التأديب فيه وان كان في الواقع هو الباعث على الفعل
لمشاهدة اثر الا ان ذلك الفعل غير مذكور لا تحقيقا كما في قولك
ضربته تأديبا ولا تقديرا كما في قولك جئت تأديبا لمن قال
لم تضرب زيدا واشار بقوله الباعث على الفعل الى نفي
قول من زعم ان المفعول له مسبب عن الفعل نظرا الى مثل
ضربته تأديبا قال ابن الحاجب رحمه الله ولا يستقيم لانه
قد ثبت قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا يستقيم
ان يقال القعود سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال
التأديب هو السبب الباعث على الضرب فاذا استقام ذلك
وجب رد الجميع اليه ومراده بالسبب الباعث ما هو سبب للاقدام
على الفعل اما بتصوره او بوجوده ولا يريد السبب الغائي
فانه سبب في التصور ومسبب في الخارج وكلاهما منتف
في قعدت عن الحرب جبنا ولا يرد على التعريف نحو لم اضربه
تأديبا لان التأديب اما ان يرجع الى النفي والمعنى

ان الضرب للتأديب منتف فالتعليل لفعل مذكور لفظا
او الى النفي والمعنى تركت الضرب للتأديب فالتعليل لفعل
مذكور معنى **والزجاج يجعله مصدرا** اما نظرا الى ان التأديب
في مثل قولنا ضربته تأديبا نوع من الضرب وهو الضرب الذي
للاصلاح من حال المضروب فيكون كالقهقرى واما نظرا
الى ان الاصل ضربته ضرب تأديبا فحذف ضرب واقيم تأديب
مقامه ونحو ضربته سوطا واعترض بانا نفهم التعليل من ضربته
للتأديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته تأديبا
بمعناه فوجب ايضا ان يكون تعليلا لا ان التعليل والمصدرية
راجع الى المعنى لا الى اللفظ **فان كان المفعول له فعل الفاعل**
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود وجب تقدير اللام في المنكر
المحض يعني انه اذا كان المفعول له فعلا صادرا عن فاعل
الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وجب ان يقدر اللام
فيما هو نكرة محضة نحو ضربته تأديبا وقضية هذا انه لا يجوز
ذكر اللام في محض المنكر ولم ار احدا من النحاة نقل عنه ذلك الا
عن ابي موسى الجزولي فانهم حكوا عنه منع الجر مع النكرة وهذا لا يظهر
ان المؤلف اعتمده اذ لا تفصيل على هذا الرأي بين النكر المحضة

وغيرها بل منع جر المنكر مطلقا قال الشلوبين ولا اعرف له في ذلك
سلفا ونص صاحب التسهيل رح على ان المجرد من ال يعني المنكر
نصبه اكثر من جره وابن حاجب رح انما اشترط ما ذكره المؤلف
رح لجواز حذف اللام لا لوجوب تقديرها ومنع ذكرها لفظا
وانما اشترط ذلك للجواز لتقوي القرينة الدالة على حذف
اللام ² لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في مع الظرف
فكرهوا حذفها في موضع لا تقوي فيه قرينتها ومعلوم ان
كونه فعلا وكونه لفعل فعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب
على الظن كونه علة ³ لانه ملازم للتعليل غالبا فكان اشتراطه
دليلا على حذف اللام ومن النحاة من لم يشترط اتحاد الفاعل
استدلالا بنحو قوله تع ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا و مباني
الجواب عنه في المتن ومنهم من لم يشترط المقارنة واليه ميل
الرضي ووقع في الكشاف في تفسير قوله تع والخيل والبغال
والحمير لتركبوها وزينة واما الزينة فعل الزائن وهو الخالق
فاخذ بعضهم من هذا انه يكفي في جواز حذف اللام ان يكون مصدرا او
فعل الفاعل الفعل المعلل ولا يشترط المقارنة في الوجود قال صاحب
التمييز المقارنة ليس بشرط بدليل الاية فان زينة منصوب بتقدير

اللام ولم تكن موجودة عند الخلق والمعنى بالمقارنة هنا ان لا يكون
متقدما ولا بأس بالتأخر نحو شربت الدواء اصلاحا للبدن والاصلاح
متاخر غير واقع عند الشرب وقال السجاوندي رحمه الله في شرح
المفصل ولا بد ان يكون المصدر واقعا بعد الفعل وقال اليمني رح في حاشيته
على الكشاف وهذا مخالف للمشهور عن ائمة النحو ولا نسلم ان الزينة
ليست مقارنة للخلق فانها حال الخلق زينة في نفسها ولكن الاصلاح
في المثال فهو حال مقدرة ويحتمل ان يكون التقدير ارادة
اصلاح البدن الى هنا كلامه وجاز اي تقدير اللام في غيره اي في غير
المنكر المحض نحو حيتك اكرامك او ضربته التاديب او جئتك احسانا
مني اليك فيصدق على كل من ذلك انه غير نكرة محضة اما الاولان
فلتعريفهما بالاضافة واللام واما الثالث فلان النكرة موصوفة
فلم يتمحض تنكيرها فيجوز تقدير اللام في ذلك كله فاما حيث
يتمحض التنكير فيكون التقدير واجبا لا جائزا وقد سلف التنبيه
على ما يقتضي التثبت في قبول هذا النقل فانا لا نجد له ذكرا في كلام
الائمة المعتبرين بقلة حال من فاعل جاز وهو الضمير المستتر فيه
وجاز تقدير اللام حالة كونه ملتبسا بقلة كائنة في المعرف
باللام كقوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء

والكثير جره باللام والغالب فيه اي في المفعول له التنكير حتى منع الجزولي تعريفه وجعل نصبه كنصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره واعتذر عن قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت بانه بمعنى حاذر الموت فيكون الاضافة غير محضة وزعل المحبور في قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور حجة عليه ولا يتاتي له فيه التقدير الذي ارتكبه في الآية ويحتمل ان يكون ما في البيت منصوبا بحال مقدرة اي ذا علان زعل المحبور والمصدر نوعي قاله الرضي والعاقر من الرمل ما لا ينبت والجمهور من الرمل المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور المسرور يعني الحمار الوحش يركب هذه الرمال لمخافته من الرماة والنشاطه وسروره بما فلا نه من الصائد والا يكن المفعول له فعل الفاعل للمعلل ومقارنا له في الوجود أظهر اللام فلا يجوز الحذف من قولنا جئتك للسمن فانه ليس فعلا او كان من قولنا جئتك لاكرامك لي فان الفعل للمعلل هو المجي وفاعله المتكلم وما علل به هذا الفعل وهو الاكرام ليس فعلا له بل للمخاطب ولا من قولنا جئتك لاكرامي لك غدا لعدم المقارنة

في الجود ولما كان هنا سؤال يرد على اشتراط كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو ان الآية التي اسلفناها وهي قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا تدل على بطلان هذا الشرط لان خوفا وطمعا مفعول له ومعطوف عليه وكل منهما منصوب والفعل المعلل الاراءة المسندة الى الله تعالى والخوف والطمع فعلان قائمان بالمخاطبين اجاب المؤلف رح بقوله ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا محمول على فرائيموه الدال عليه يريكم فالفعل المعلل هو الرؤية القائمة بالمخاطبين والخوف والطمع فعلان لهم فلا اشكال وتمثلت مرة بالحجرات حرسها الله تعالى عن الآفات عن قوله تعالى تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا فقال السائل اعرب صاحب المدارك حزنا على انه مفعول له وهو قائم بذوات المتولين والفعل المعلل الفيض وهو للاعين لا لاصحابها فكيف يستقيم فقلت لا نسلم ان الفعل المعلل هو الفيض حتى يرد هذا بل هو المذكور وهو فعل التولي وفاعله وفاعل الحزن واحد او محذوف ما لوله عليه بقوله واعينهم تفيض من الدمع اي يبكون حزنا ويجوز اضماره اي اضمار المفعول له



عليه اشكال هو ان الخوف والطمع ليسا مقارنين بالزمان للرؤية بل هما غايتان بل الاشتغال بها سابق لان الخوف والطمع ليس قبل الرؤية وجوابه انهما من قبيل حسبنا والمراد بهما الملكة النفسانية كما يسمع للرائي

لكن بشرط وجود اللام نحو التأديب ضربت زيدا للروح فالفرق
بينه وبين المفعول فيه فإنه يجوز إضماره مع وجوده في نحو يوم
الجمعة سرت فيه فإنه يجوز وإنما النظر في وجه الاقتران من جهة
أخرى وهي أن المفعول فيه يجوز الاتساع فيه بأن يجعل مفعولا
به ونصبه على معنى حرف الظرفية ولا كذلك المفعول له فإنه
لا يتوسع فيه هذا التوسع فلا يجوز الإكرام جئتك أي جئتك له
فيكون حينئذ نصبه على مفعول به كما في يوم الجمعة سرته
ويجاب بأن الظروف في الاستعمال أكثر وكانت بالتوسع فيها
أحرى وأيضا فالتوسع فيها قد ثبت بما لم يثبت في غيرها وتقدم
على عامله نحو تأديبا ضربت زيدا ولا معنى لتخصيص هذا
بذكر جواز التقديم على العامل دون المفعول فيه فهما في ذلك
سيان المفعول معه مذكور بعد الواو فخرج ما هو مذكور بعد
غير الواو كالفاء وثم ونحو غير مصاحب وفي بعض الحواشي إن التنوين
في واو عوض عن المضاف إليه أي بعد واو مع قلت ولا يعرف
تنوين عوض عن المضاف إليه مفردا إلا في كل وبعض ولم يقل
أحد فيما نعلم بأن التنوين يعوض عن كل مفرد يقع مضافا إليه
حتى يجوز لمثل جاء زيد وغلام ورأيت زيدا وغلاما ومررت

المفعول معه

بزيد وغلام وأنت تريد وغلامه فتحذف الضمير وتعوض
عنه التنوين ثم لا حاجة إلى هذا فإن قوله لمصاحبة معمول
فعل لفظا نحو استوى الماء والخشبة وسرت والنيل أو معنى
نحو ما لك وزيدا معنٍ عن حذف ما زعم حذفه فإن
الواو التي لهذه المصاحبة هي الواو التي بمعنى مع
إذ المراد بها مشاركة ما بعد الواو للمعمول السابق
عليها في معنى العامل في وقت واحد نحو سرت
وزيدا فزيد مشارك للتاء المذكورة قبل الواو في معنى
الفعل العامل فيهما وهو السير في آن واحد والمعنى
أن سيرهما وقع في زمن واحد وهذا بخلاف قولك جاء
زيد وعمرو فإنهما وإن تشاركا في المجيء لكن لا يلزم
أن يكون ذلك في وقت واحد كذا قال الرضي ويرد
عليه نحو سرت والطريق فإنه من صور المفعول معه بلا
نزاع وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير
المأمور به وقد صرح بعضهم بأن المراد بالمصاحبة
هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثمة تشريك لكنه
غير مقصود بل القصد إلى مطلق المصاحبة نحو جئت

وزيدا فان قلت لم لم يقل المؤلف اسم مذكور قلت
لعله اختار ما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري
من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد والشمس
طالعة نعم تفادياً عما ارتكبوه من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا
الحالية فابن جني قال في تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فجعلها كالحال المفردة السببية كمررت بالدار قائماً
سكانها وقال ابن عمرون هي مأولة بقولك مصاحباً ونحوه **وتعين**
النصب على المفعول معه **لتعذر** العطف نحو مالك وزيداً وما شانك وعمراً
اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار على ما عرف من
مذهب البصريين **و** **تعين العطف لكون العامل** معنوياً نحو ما لزيد وعمرو
وما شان زيد وعمرو فيمتنع النصب على المفعول معه لان
ملزوم لكون عامله في مثل ذلك معنوياً وتعين العطف
لانه الاصل فلا يعدل عنه لغير ضرورة كذا علله ابن الحاجب
رحمه الله قال الرضي وليس بشيء لان النص على المصاحبة
هو الداعي الى النصب وقد يكون ضرورياً ولو سلمنا انه لا يضطر
الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل للداعي وان لم يكن ضرورياً
وقال بعضهم في هذه الصورة العطف هو المختار مع جواز

وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب
النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب **وجاز**
العطف مع جواز النصب **لعدمهما** اي لعدم تعذر العطف
وعدم كون العامل معنوياً وذلك نحو جئت انا وزيداً ومقتضى
كلام الرضي التفصيل السابق بين ان يقصد النص على
المصاحبة فيتعين النصب والا فلا **وقد يضمر** المفعول معه
منفصل كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها
مثلاً بعدي **وهو** اي المفعول معه **سماعي** لا يقاس عليه بل
يوقف عند ما سمع من العرب فيه **على رأيي** وذهب الاخفش
وابو علي الفارسي الى كونه قياسياً قال ابن مالك رح وهو
الصحيح وحكى ابن هشام الخضراوي ان بعضهم فصل بين
ما يجوز فيه العطف مجازاً نحو سرت انا والنيل فيكون قياسياً
وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيداً فيكون
سماعياً ثم انتصاب المفعول معه بما عمل في السابق من فعل
او اسم عامل عمله بواسطة الواو وهذا مذهب الجمهور وزعم
بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك
وزيداً على ان زيداً مفعول معه وبرده حسبك وزيداً درهم فان الكاف

مفعول في المعنى اذ حسبك في معنى يكفيك وذهب الزجاج الى ان المنصوب
مضمر بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء
البرد ولابس الطيالسة وقال الجرجاني رح العامل الواو وضعفه
بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف لانها لو كانت ناصبة لم يشترط
تقدم فعل او ما يعمل عمله ولا اتصل بها الضمير كان واخواتها
من الحروف الناصبة وايضا فهذا حكم بها لا نظير له لانه ما من حرف
ناصب للاسم الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبه بالفعل وقال بعض
الكوفيين ناصب هو الخلاف فيكون العامل معنويا والاولى احالة
العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الاخفش
ومعظم الكوفيين انتصابه على الظرف وذلك ان الواو ولما اقيمت
مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل
النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعراب نفس غير واعترض بانه لو صح هذا لجاز نصب
ما بعد الواو في كل رجل وضيعته جوازا مطردا وليس كذلك وفي
هذا الباب مسايل كثيرة لم يتعرض المولف اليها فتركناها واقتصرنا
على ما ذكرناه من الكلام في عامل المفعول معه لانه ضروري

الحال

نكرة نحو جاء زيد ضاحكا لان المقصود بيان الهيئة وهي تحصل

بالنكرة كما يحصل بالمعرفة ولان النكرة اولى لخفتها ولكونها
اصلا او قال الرضي لان الاصل النكرة والمقصود تقييد الحكم المسند
فقط ولا معنى للتعريف في الحال فلو عرف وقع التعريف ضايعا



او في تاويلها نحو جاء زيد وحده اي منفردا فلا تضمر اي
فلا يقع الحال ضميرا لعدم قبوله التاويل بالنكرة وقد خرج ابن
الحاجب قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو اياها على ان اياها منصوب على الحال
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت
مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ
على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها
على اضمار مثل قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني
انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له
صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت تقديره مثل تبيين
ذي تعريف في الغالب لان ذي الحال بحسب المعنى مخبر
عنه كما ان الحال خبر عنه في المعنى الا يرى انك اذا طرحت
جاء من قولك جاء زيد راكبا بقي زيد راكب وكذا اذا طرحت
ضربت من قولك ضربت اللص مكتوفا بقي اللص مكتوف

فبان انه شبيه بالمبتداء فكما لا يقع المبتداء في الغالب الا معرفة
لا يقع ذو الحال في الغالب الا ذا تعريف او تخصيص اما باضافة
نحو في اربعة ايام سواء للسائلين او بوقوعه في حيز نفي
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او شبه نفي كقوله
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام وقولك هل
جاء رجل ضاحكا او بغير ذلك من وجوه التخصيص فان قلت
يرد على الاول جواز كون ذي الحال نكرة محضة عند تقديمها
عليه نحو جاء راكبا رجل قلت هذا عندهم من جملة المخصصات وبين
ظاهر هو عائد الى ذي تعريف وتخصيص اي هذا المعرف او المخصص
هو فاعل او مفعول لفظا مثل جاء زيد ضاحكا وضربت هندا
عايشة او معنى نحو فما لهم عن التذكرة معرضين ٢ ان المعنى
فما يصنعون معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في
المعنى ونحو حسبك محتاجا درهم اذ المعنى يكفيك محتاجا فمحتاجا
الحال من الضمير من حيث هو مفعول بحسب المعنى ونحو هذا بعلي
شيخا فان بعلي خبر المبتداء وهو في المعنى مفعول اي انبه عليه
واشير اليه شيخا ومثله في لفظ الحواشي للفاعل معنى بنحو زيد في
الدار قائما كما فعل ابن الحاجب وعليه لفظ قوي اسار اليه

ونحو ان قائما حال من الضمير المستكن في الظرف وهو فاعل
لفظي ٢ ان الفاعل المضمر كالملفوظ فهو كقولك زيد خرج
راكبا قيل وفي تقييد المفعول بقوله به كما في الكافية ليدخل
نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب
وهو مفعول مطلق لا مفعول به وقد يقال انما جازت الحال
منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذا ضربت زيدا ان
الضرب في معنى قولك اوقعت بزيد الضرب هذا وانا لا ادري
وجها لتخصيص المفعول به من بين ساير المفاعيل بجواز
وقوع الحال منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة
طويلة ولا سيرت والنيل اخذا في زيادة الفيض ولا جئت
يوم السبت حارا شديد الحر والوقوف عندها في الكافية
جمود ٢ الطائف تحت ما ثم الحال انما وضعت لبيان هيئة
الفاعل او المفعول في حال وقوع الفعل منه او عليه مثلا
فهي في الحقيقة قيد العامل وليس في التعريف تعرض الى
هذا المعنى ثم هو لا يصدق على مثل جئت والشمس طالعة اذ
لا يبين الحال فيه هيئة صاحبها واول بعضهم بقولك جيئة
فيندفع ذلك الاشكال ٢ ان الحال فيه باعتبار التاويل مبين لهيئة

لتخصيص
علىه
لا رد
صاحب الكافي المفعول
بالمفعول به وقد ذكر
وجهه الاصفهاني
ملرابع

الفاعل او المفعول بشرط حال من الضمير المستتر في تبيين اي الحال
نكرة تبين حالة كونها ملتبسة بشرط كونها مشتقة وهذا هو الاكثر لان
المقصود الدلالة على الهيئة و الدال عليها حيث يكون
مشتقا الكثير في كلامهم من غير المشتق اي في تاويلها اي تاويل المشتق
كان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا
وتثنت غصنا اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة ويجوز
تقدير مثل في الجميع و قالوا وقع المصطرعان عدلي
عير اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار في سقوط
هما او تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين
او على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على الانفراد
ومثل المؤلف لما هو في تاويل المشتق بما ذكره حيث قال
هذا اطيب منه رطبا اي هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا
تعسف لا بد له ولا يخفى ان الحال في المعنى خبر عن صاحبها
ولم يشترط احد في الخبر كونه مشتقا او في تاويل المشتق وما ذكره
المؤلف من هذا الشرط وهو راي الجمهور وقال ابن الحاجب
رح وجماعة هو الحق اذ لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال مبين
للهيئة وكل ما حصل هذه الفائدة ودل عليها فقد حصل

المطلوب فلم يستكمل تاويله بالمشتق والعامل في هذا اطيب
اي هذا ايضا لا يتقيد معنى الاشارة بالبسر من جهة ان عامل الحال يتقيد
بالحال فيلزم اذن ان لا يكون الاشارة الا في حال البسرية ونحن
قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك كقولك وهو رطب
هذا بسرا اطيب منه رطبا وكذلك لو كان بلحا او زهوا اي ولئلا
يؤدي الى تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حالة
الرطبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء الواحد مفضلا
ومفضلا عليه باعتبار واحد وبيان ذلك ان بسرا اذا كان
معمولا لاسم الاشارة كان تقديره ان تمره اطيب ولم يبق
لاطيب الا معمول واحد وهو رطبا فكانه قيل المشار اليه في حال
البسرية اطيب منه رطبا وح يلزم ان يكون الاطيبية باعتبار
حالة واحدة وهي حالة الرطبية ويكون المشار اليه مفضلا باعتبار
واحد وهو غير مستقيم كما اسلفنا وهو اي تاويل الحال الجامدة بالمشتقة
قياسي في كل مصدر دال عليه للفعل وذلك حيث يكون المصدر في المعنى نوعا
من انواع الفعل وقسما من اقسامه كالمشي والركض والعدو
والاسراع والبطوء بالنسبة الى المجيء والاتيان كاتانا سرعة
اي مسرعا دون اتانا ضحكا فانه لا يجوز لان الضحك ليس من اقسام

الا بان هذا عند المبرد برد الله مضجعه وسيبويه قصره على السماع وكذا الجمهور
وكلام الامام جمال الدين بن مالك وابنه بعد اما علما كافعالهم ابي مهما
يذكر نخص به حال علم فالمذكور عالم بعد خبر شبه مبتدء بعد
نحو زيد زهير شعرا وقرنه بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل
علما فان تخصص نكرة صاحبها نحو جاء راكبا واحترض بالتخصص
من ان يكون النكرة مختصة بصفة او نحوها نحو جاءني رجل فاضل
راكبا وانتزيت من هوة كال عبد مود بما او تضمنت معنى همزة
الاستفهام نحو كيف جاء زيد بدليل الله يقال في المبدل منه اراكبا ام
او وقعت في مثل جاء راكبا الا دهم صاحبها وجب تقديمها اما في الصور
الاولى فلان التاخير موقع في لبس الحال بالصفة في مثل رايت رجلا
راكبا والتقديم رافع له فالتزم فيه وفي نحو جاءني راكبا رجل
ليجري الباب على سنن واحد واما في الثانية فللزوم اخراج ما له
الصدر عما يستحقه لو اخر واما في الثالثة فلما يلزم من عود الضمير
على مؤخر لفظا ورتبة لو قدم صاحبه على الحال فقيل جاء صاحب
راكبا الادهم ولما يلزم ايضا من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
لو قدم صاحبه على معمول راكبا فقط فقيل جاء راكبا صاحبه الادهم
ولا يتقدم الحال على العامل فيها ان كان غير فعل متصرف او صفة

من نحو راكبا احسن بزيد فانه لا يجوز وقد اهمل المؤلف التنبيه عليه
او غير صفة لضعف غيرهما في العمل فلا يقوى على العمل عند تقدم المعمول
اما لو كان العامل فعلا متصرفا نحو راكبا جاء زيد او صفة نحو
متكيا زيد جالس فان التقديم جائز لقوتهما على العمل مع تقديم
المعمول وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال حالة كونها ظرفا بشرط
اهمله المؤلف وهو كون العامل ايضا ظرفا كالحال على ما صرح به ابن
برهان وذلك لتوسعهم في الظروف ومثلوه بقولهم البر الكر
منه بستين فالعامل في منه وهو حال قولك بستين تشبيها المستقر
من الظرف باللغو منها وذلك ان الحال اذا وقع ظرفا كان مستقرا
لا محالة لتعلقه بعام فاجري حمله على الظرف اللغو في جواز التقديم
على عامله في نحو بزيد مررت ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور
بالاضافة او الحرف اما الاول فبالاتفاق سواء كان المضاف
ناصبا للمضاف اليه محلا نحو جاءني زيد ضاربه انا طلوعا
او لا نحو واتبع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال فرع وتابع
لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
فرعه وتابعه واما الثاني فسيبويه واكثر البصريين على المنع

لم

للعلة المذكور ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان
قال ابن مالك يجوز ولكن على ضعف ولا حجة له في قوله تعالى
الا كافة للناس حيث ادعى ان كافة حال من الناس ولا يستحضر
بالاية لاحتمال انها اي كافة مصدر جاء على فاعلة كالعافية
اللغوي وما ارسلناك الا كفا للناس عن الشرك او صفة ل
مصدر محذوف اي ارسالة كافة للناس وهو اختيار الزمخشري
وفي الوجهين ضعف لان كافة لا تخرج عن النصب على الحالية
وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة قال ابن هشام
وتجويز الزمخشري الوجهين يعني الحال من الفاعل والحال
في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف
ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل
عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال
بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياها عن النصب البتة
او حال من الاكافة و... للمبالغة ولا يضر وقوعه حالا
المذكر وعلى هذا التخريج اعتمد بعض قال الرضي وهو تكلف
وتجب الحال منتقلة اذا لم تقترن بعاملها والغالب

نحو جاء زيد ضاحكا واقبل مسرعا وذهب مغاضبا وهو
كثير لان المقصود من الحال بيان ان الفعل صدر من الفاعل او
تعلق بالمفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما
يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل
صادرا او واقعا على الصفات اللازمة امر معلوم
ومؤكدة ان تقترن بعاملها نحو زيد ابوه عطوفا او لو كانت
واقعة بعد جملة اسمية في القول الاصح وعلى هذا فتارة تكون
للعامل نحو ولى مدبرا ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا
في الارض مفسدين ويوم ابعث حيا فتبسم ضاحكا
من قولها وتارة تكون مؤكدة لصاحبها نحو جاء
القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا
ونحو شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا
العلم قائما بالقسط فان قائما بالقسط مؤكدة
لمضمون كلمة الله في شهد الله اذ يفهم منه القيام
ويشترط الاسمية للقول المقابل للاصح وللشواهد
القرآنية ترد عليه ومقدرة ان لم يقارنها استقبالها
كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك

ومنه ادخلوها خالدين اي مقدرا لخلودكم وجواز انشائيته
ابن هشام منه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين وذلك بالنسبة
الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها
من قبيل المحققة لا المقدرة وموطاة ان وصفت
مع جمودها بصفة الهيئة نحو انا انزلناه قرآنا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا واكثر الجماعة يقولون
موطئه بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال هي
الاسم الجامد وطئت اي مهدت الطريق لما هو
حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها و
الكتاب موطاة بصيغة اسم المفعول ههنا قال
صاحب اللباب سميت موطاة لان ذلك الجا
وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا انما
كونها موطئة لا موطاة لان الجامد هو الحال وقد
موطيا لطريق حاليته الوصف الواقع بعده و
الحال جملة لان الغرض تقييد مضمون العامل
كما تحصل بمضمون المفرد تحصل بمضمون الجملة



لان تخصيص وقوع مضمون الجملة العامل لوقت مضمون
ان ذلك انما يكون بالخبري اذ الانشاء الطلبي نحو قم لا يتيقن وقوع
مضمونه فكيف تخصص مضمون العامل والانشاء الايقاعي كبعت
ينظرون فيه الى وقت يحصل فيه مضمونه بل المقصود منه
مجرد الايقاع فان جعل حالا لزم ان يكون وقت وقوعه منظورا
فيه وهو خلاف وضعه كذا قرره الرضي قال الحديثي الحال وان
كان كخبر المبتدا في المعنى لانها حكم خبري لانها قيد والقيود
تكون ثابتة باقية مع ما قيدتها والانشاء لا خارج له بل
يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد وحكي ابن هشام
الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية وقال واما قول بعضهم
في القول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان
لا ناهية فخطاء قلت يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي
خبر مبتدا محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبرا للمبتداء
بالتأويل غير مستنكر فالمعنى اطلب وانت منهي عن الضجر ومطلوب
منك ترك الضجر فلا خطاء اذن في كون الواو للحال ولا ناهية فان
قلت فما الحامل على جعلها حالية قلت الظاهر ان حالة النهي
عن الضجر انما يكون حيث تظهر مخايل الفتور وامارات الكسل
فاذا امرنا بالطلب في هذه الحالة التي قد يعذر معها في الترك
كان في امره بالطلب عند عدمها وهي حالة النشاط من باب الاولى
على اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتداء فلم
لا يجوز وقوعها انشائية مأولة بالخبرية كما يكون ذلك في الخبر

المبتداء وكونها قيد للعامل لاينافي ذلك وقد صرح مولانا سعد
الدين التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا
عن قنزع جذب الليالي ابطئي اواسرعي بان قوله ابطئي اواسرعي
حال من الليالي على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر
وهذا الاخير وعين ماقلنا ه الفعل المثبت الفعل المضارع
يربط بالضمير وحده نحو ولاتمنن تستكثر اي لاتعط حال كونها تعد
ماتعطيه كثيرا ويمتنع الواو لانه على وزن اسم الفاعل لفظا
وبتقديره معنى فالحق به في امتناع دخول الواو عليه وقيل
انما امتنع لمشابهة المضارع المثبت للحال المفردة في المقارنة
والتجدد فكما لاتدخل الواو في مثل جاء زيد راكبا لاتدخل في مثل
جاء زيد يركب واعترض بان الحال التي يدل عليه المضارع
هو زمان المتكلم والحال التي نحن بصددها وهي المقيدة
للعامل يجب ان تكون مقارنة المضمون عاملها ماضيا اوحالا
مستقبلا فلا تدخل اذن للمضارع في المقارنة فلا يستقيم
التعليل المذكور وقمت واصك وجهه محمول على حذف
المبتداء وهو جواب سوال مقدر وهذا ان اصل مضارع
مثبت وقع حالا مع انه لبس بالضمير وحده بل دخلت الواو
ايضا وقد عرفت الجواب وهو انا لانسلم ان الفعلية حال
بل خبر مبتداء محذوف والاسمية هي الحال ويمكن الجواب بطريق
اخر فيقال كما ذهب اليه الجرجاني لانسلم ان الواو للحال بل هي
للعطف والاصل قمت وصككت فلا حذف وانما عدل اللفظ الماضي
الى المضارع

الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض
ماكان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان الحالية
فتعبر عنه بلفظ المضارع والجملة الاسمية تربط بالواو
والضمير جميعا اعتناء بشان الربط من حيث ظهور الاستيناف
فيها نحو زيادة رابط نحو لاتقربوا الصلوة وانتم سكارى
اوالواو فقط لئن اكله الذيب ونحن عصبة انا اذا لاجراء
لها مجرى الظرف اذ الحال شبيهة في المعنى به فكما جاز
اخلاء الظرف عن الضمير جاز اخلاء الحال عنه ولاشك
ان المعنى الاية لئن اكله الذيب حين كوننا عصبة وقد عرفت
ان مثل هذه الحال يرد عليهم لانها ليست لبيان هيئة
فاعل ولامفعول بل هي بيان هيئة زمن الفعل وسبق
الجواب من ذلك ان بيان هيئة الصاحب فيها ثابت با
التاويل فيتناول هنا بان يقال المعنى لئن اكله الذيب
غير ملتفت الى تعصبنا له ان جعلت الحال من الفاعل
او يقال المعنى لئن اكله الذيب محفوظا بنا وتعصبنا له
ان جعلت الحال من المفعول وقد نازع بعض المتاخرين
في كون الواو والضمير مما يعين الربط على معنى الحالية
فانك اذا قلت جاء زيد وقد ضحك احتمل ان يكون الجملة
الثانية حالا وان يكون معطوفة اوبالضمير وحده نحو
كلمته فوه الى في مع انه اي الاكتفاء بالضمير في الاسمية
الحالية غير اولى والمشهور ان الامرين جائزان وانهما

فيصحان وذهب الفراء الي ترك الواو نادر وتبعه الز
الزمخشري قايلا لان الترك خبيث وابن الحاجب قايلا
انه ضعيف المؤلف غيره انه غيراولي والكتاب العزيز
شاهد بخلاف ذلك كله قال الله تعالى اهبطوا بعضكم
لبعض عدو وقال الله تعالي والله يحكم لا معقب لحكمه
الي غير ذلك من الاي فان قلت قد قال الزمخشري
في الاولي ان الاسمية حال اي متعادين وفي الثانية
كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاني زيد لا
عمامة علي راسه ولا قلنسوة وتريد حاسرا فلعل مراده
ان الاكتفاء الاسمية بالضمير انما هو في جملة يمكن ان ننزع
من طرفيها هيئة يدل عليها بمفرد فلا ترد عليه قلت كذا
قال اليمني واشار اليه الطيبي وفيه نظر فقد صرح
بشذوذه قولهم كلمته فوه الي في مع امكان الانتزاع
المذكور اذا المعني مشافها او مع انه غير جائز لا علي الراي
المشهور بل علي الزمخشري ما ذهب اليه الزمخشري
وقال شيخ ابو حيان انه رجع عنه وتمكين الضمير وجره
في الجملة الاسمية او والدخول علي المبتداء علي ما ذهب
اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني كقوله فقلت عسى ان
تبصرني كانما بني حوالي الاسود الجوارد فبني الاسود جملة
اسمية حال من مفعول تبصرني والمحسن لترك الواو كثيرة
منها دخول كانما علي بني كيلا يتوارد علي الجملة حرفان

١٩٤

١٩١

وحوالي ظرف مكان مستقر حال من بني والعامل ما دل عليه كانما
من معني الفعل والجوارد جمع حارد اسم فاعل من جرد اذا
غضب كخيل صواهل ونجوم طوالع او لوقوع الجملة الاسمية
بعد مفرد فهذا ايضا من محسنات ترك الواو عند عبد
القاهر سواء كان وقوعه بعد المفرد ملتبسا بعطف
كما في قوله فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون فان بياتا مصدر
وقع موقع الحال بمعني بائتين وهو مفرد وقعت بعده
الجملة الاسمية فحسن ترك الواو منها استثقالا لاجتماع
حرفي عطف في الصورة او غيره يعني او كان ملتبسا بغير
عطف كما في قوله والله يبقيك انا سالما برداك تبجيل
وتعظيم فقوله برداك تبجيل اسمية حالية وقعت بعد
المفرد بغير الواو وحسن تركها قد يتوهم من عطف
الجملة علي المفرد و الجمل الباقية وهي الفعلية ذات
المضارع المنفي والماضوية منفية او مثبتة بهما يربط
بالواو والضمير او باحدهما فاتت بالخيار وهذا موافق
لما في الكافية واللباب ويلزم عليه صحة جاء زيد لم
يضحك وقد قال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو
كان مع الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك قول الاندلسي لان
نحو لم يضرب ماضي معنى كما ان ضرب ماضي لفظا فكما ان ضرب
لما فقد الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا
او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية

لما لم يصلح وقد لان قد للتحقيق الحصول ولم للنفي قلت جمهور
النحاة على ان المضارع المنفي بلم كالمثبت فلا تدخله الواو وكلام
المؤلف يقتضي خلافه كما اقتضاه كلام المفصل والكافية واللباب
فان قلت بدل لمن جوز دخول الواو وقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف قلت هي عند المانعين مأولة بما اول به
قمت واصك وجهه من تقدير المبتداء لكن كثر الواو وفي نحو
جاء زيد وعلى كتفه سيف كما كان الخبر فيه ظرف او مقدما وهذا
الكلام معترض من وجهين اما اولا فلا معنى للاستدراك في
هذا المقام لانه بصدد ذكر ما بقي من الجمل والاسمية قد
تقدمت فليست مما بقي بل مما ذهب واما ثانيا فلان التفصيل
بين كون الخبر ظرفا مقدما او غيره انما اوهمه كلام صاحب
التلخيص نقلا عن الجرجاني وهو عكس ما في المتن فقال انه يكثر
فيه ترك الواو وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه ينبغي ان
يقدر هنا خصوصا كون الظرف في التقدير اسم الفاعل
لا الفعل وكان اختيار تقديره هنا ذلك لان فيه رجوع الحال الى
اصلها من الافراد فلذلك كثر مجيئها بغير واو فاذن هذا القسم
عنده ليس بجملة فليس قسما من الجملة الاسمية فيكون ما اوهمه كلام
صاحب التلخيص من ان الجرجاني يفصل في الجملة الاسمية غير
صحيح وامتنع الواو في المؤكدة اتمام تعلقها بصاحبها وشدة
ارتباطها به فلم يحتج الى الواو الرابطة ووجب قد ولو تقديرا
في المثبت الماضي اما قد المذكورة فكما في قوله تعالى وما لنا

ان لا

194

٢٤٢



ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا واما
المقدرة فكما في قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا وابي علي
وجماعة وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم وهذا مذهب
الفراء والمبرد وابي علي وجماعة من المختارين كالزمخشري
وابن الحاجب وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا حاجة
الى تقديرها فقد حيث تعقد لوضا لكثرة وقوع الماضوية حالا
بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر الاستعمال له
ووجه بعضهم القول الاول بان قد انما اشترطت لتقريب الماضي
من الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا قال الشريف الجرجاني
في شرح المفتاح وهذا منظور فيه لان تقريب الماضي
من الحال بمعنى الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى
ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا
فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا
وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فيما ذكره غلط نشأ من
اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما
له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها
بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت
مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية واستشهد فيما ذكرناه
فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها
وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا
قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم ركوب على المجي فلا

تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قريبه الى زمان المجي
فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه
قارن المجي في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل
على تقارنهما ومن تظهر صحة كلام القول في هذا المقام
وفي وجوب تجريد الجملة عن علامة الاستقبال كالسين
وسوف وان اذ لو صدرت بها يتبادر منها كونها مستقبلة
بالقياس الى عاملها واما يقال من انهم استشنعوا ان يقع الماضي
الصرف حالا بهذا المعنى الذي يختص بصدر للتنافي
بين الماضي والحال بمعنى اخر اعني زمان التكلم فاحتيج
الى ادخال قد المقرب الى الحال لينكسر سورة ذلك
للتنافي في نزول الاستشناع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع
سليم الى هنا كلامه واقول اشار بهذا القول الذي لا
يلتفت اليه الى ما وقع الرضي في شرح الكافية واما ما
قرره هو ايضا وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام
تفتازاني في حاشية الكشاف ففيه نظر وذلك ان
غاية ما قاله بعد التيا والتي ان قد قربت الماضي الواقع
قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم
المقارنة وهي المطلوب الا ما ذكره من التقريب المشار اليه هو لا يدل
على ذلك بوجه وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ تفهم
تقريره ان معنى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المبتدا وهو جانب نفيه
منه تقدم عدم الضحك على المجي فلا تقارن الحال عاملها وجوابه ان

الثاني في هذا المثال وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار
ذلك الانتفاء حتى يظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك
والفرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي هو الاصل سالم
عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار
وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على
افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من
قال يحتاج الى قد المقربة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت
ما عليه والظاهر مذهب الاخفش والكوفيون في المسئلة و
والمقارنة مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة
الى تكلف شي من تلك التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران
الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي
قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيون ومن وافقهم لوجود التدافع
في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل
الماضي وقد يقتضي قرب زمانه منه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا
لا نسلم ان قد للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن
لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمن الركوب المتقدم على
الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارن بدليل التقييد به لوو
وقوعه حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما
قرنت وعلى كل واحد منهما ما تقتضيه ولا اشكال د وجب تصدير
الشرط بضمير ذي الحال قال المطرزي لا تقع جملة الشرط
حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاءني زيد ان يسال يعط فان

اردت نه محمد ذلك جعلة الجملة خيرا لمن حال له فقلت وهو
ان يسال بعط وكان لحال الاسمية معنى فنزول المانع من
تصدير الحال بدليل الاستبدال لان الحال ح اتصافصاحبها
بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن
العامل فلا اشكال الا عند الانسلاخ معنى الشرط نحو اتيك
ان اتيتني وان لم تاتيني اذا المعنى اتيك على كل حال والا فكيف يصح
ان يكون اتيتني مشروطا بامرين متناقضين وفي التنزيل فمثل
له المثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث قال
الزمخشري فان قلت ما محل جملة الشرطية قلت النصب على
الحال كانه قيل كمثل الكلب دايم الذلة لاهثا في الحالتين ونحو
كرم وان يشتملوا وطلبوا العلم وكلمة ان في هذ الموضع لا يكون
لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشي
لانتفاء غيره ولا للمضي بل المعنى معهما ثبوت الحكم البتة
واذ ا الواو الواقع في هذين المثالين الاخرين واو حال
عند الزمخشري ومقتضاه ان يكون الواقع بعد الواو
اعني الفعل مع الحرف في موضع الحال ولا يستقيم ظاهرا فلذا
يقدر ولو كان الحال كذا ولو الحالة لو كان كذا كما قال
في قوله تعالى ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ان
التقدير لو كان الحال ان المشركة تعجبكم وتحبونها فان
المومنة خير منها مع ذلك هذا كلامه ولا تخفى حالته واو
اعتراض عند بعضهم وقال الخبري للعطف على محذوف

وهو

وهو ضد المذكور اي ان لم يشتمل وان اشتملوا وطلبوا
العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فيعود الامر
عند التقدير الي الصورة الاولي فيكون انسلاخ
معنى الشرط من جهة ان الشي الواحد لا يكون مشروطا
بالشي ونقيضه وهذا هو الظاهر ويحذف الحال كما اذا
قال لم يجي زيد راكبا فتقول بلي جاء زيد اي بل جاء راكبا
فحذفت الحال لقيام القرينة وانما يجوز ان لم تنب عن غيرها
مثل ضربي زيدا قايما لما ياتي او لم يتوقف المراد علي ذكرها
نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكاري وكذا العامل في الحال يحذف
جوازا مثل حسبي قادرين اي بلي نجمعها ولزوما في الحال المؤكدة
بعقب جملة من اسمين نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه
عطوفا لانه لا يستقيم تقييد الابوة بحال الفساد المعنى والعلم
ضرورة باني تقييدها لانه يستلزم نفي المقيد عند نفيه
فعلم ان المراد احقه عطوفا فيكون التقييد راجعا الي
المعرفة فترجع بهذا التقدير الي الحال المقيدة فتدخل
في حد الحال وانما قيد الجملة بذلك لانها لو كانت فعلية لم
يكن عامل الحال الواقعة بعدها واجب الحذف وفي ضربي زيد
قايما مما يكون الحال فيه سادة مسد الخبر هذا علي قول
الاصح لا علي الكوفيون الذي ذهبوا اليه من انه معمول للمبتدا من
تمته والخبر مقدر بعده ونحو جاءت اسماء بالتمر النصب عليها
اي علي الحال فلم يبطل الا كذلك نحو طرا وقاطبة وكافة موقد

تقدم بحث في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة التميز
اسم رافع ابهام يدخل التميز وغيره وضعي يخرج صورة
الاسم المشترك مثل ابصرت عينا جارية فانه وان
رفع الابهام لكنه لم يرفع ابهاما وضعيا بل ابهاما عارضا
من الاشتراك فان الواضع لم يضع العين لذات بعينها بل
لمعينة ولكن لما وضعت لغير ذلك المعين ايضا حصل
الابهام بطريق العروض عن ذات تخرج الحال لانها
ترفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة نحو عشرون
درهما في مفرد ظرف مستقر صفة الابهام وضعي مستقر
في اسم مفرد فان قلت فكيف فصل بينهما بعن ذات مذكورة
وهو اجنبي قلت ليس اجنبيا من كل وجه بل له تعلق بالموصوف
باعتبار انه معمول عامله وهو واقع ولو سلم تمثله مغتفر
في باب الصفة بدليل افي الله شك فاطر السموات والارض
والمراد بالمفرد مقابل الجملة وما ضاهاها تم بتنوين لفظا
كما في رطل زيتا او تقديرا في غير المنصرف نحو كيلا برا ومكاكيك
شعيرا ومثاقيل ذهبا ودوانق فضة وقراريط نحاسا
وطساسيج رصاصا واواقي لحما قال الجوهري والمكوك كيال
وهو ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا
رطلان والرطل اثنتا عشر اوقية والاوقية استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم
والدرهم ستة دوانق والدوانق قيراطان والقير

اطا طيسوجان والطيسوج حبتان سدس ثمن درهم
وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم وهو جزء والجمع
منها كيلك هذا كلامه والمبني نحو خمسة عشر درهما وقولهم
مشكل لانها لا يجامعها شي من اقسام التنوين المختص
بالاسم الا تنوين العوض في نحو جوار ولا وجود له هنا وقد
اشبعنا الكلام عليه في شرح التسهيل او نون التثنية
نحو منوان سمنا او شبه الجمع نحو ثلثين ليلة او الاضافة نحو مثلها
زبدا ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها ولا يخفى استحالة اضافة الاسم مع التنوين ونون
التثنية ونحوهما مع الاضافة لان المضاف اليه لا يضاف
ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل الذي
تم بفاعله الذي بعده ينصب التميز لمشابهة المفعول الاتي
بعد تمام الكلام مع جواز حذف التنوين والنون التثنية
واضافة مقدار والجر صفة المفرد بعد وصفه بما صوبه
والمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره ويتبين
كيلا كان نحو قفيزان برا او وزنا نحو دا افقان فضة
ومثقالان ذهبا او مساحة نحو ذرعان حريرا وقراح
سحابا او مقياسا غير مشهور ولا موضوع للتقدير نحو
ملء الارض ذهبا او عددا نحو اربعين ليلة وسياتي
تمييز العدد والكلام عليه في باب العدد او غير مقدار
بالجر عطفا على مقدار المتقدم والمراد به النوع المضا

الي الجنس ينصب قليلا ان تغير اسمه بصيغة دخلت فيه
فانتقل عن اسم اصله نحو خاتمان فضة وخفض اكثر
من نصبه لما في الخفض من الخفة لسقوط التنوين للاضافة
مع حصول المقصود من رفع الابهام مع الخفض لان الابهام
والابهام غير المقدار ليس كابهام المقدر فان لم يتغير
اسمه بالتبعيض كقطعة ذهب اوقليل فضة والخفض
لا غير ولا يجوز ان ينصب الثاني علي التميز وينبغي
ان ينظر في وجهه او تم بنفسه عطف علي تم بتنوين اي او كان
الاسم بالنظر في نفسه تاما لا بهذه لا شياء المذكورة
او لان التنوين ونون التثنية وشبه الجمع والاضافة
كما في الضماير المبهمة وذلك في الاغلب فيما فيه
معنى المبالغة والتفخيم نحو ربه بحو رجلا و لله دره
رجلا والمراد هنا الخير وهو في الاصل مصدر در
اللبن يدر دره رجلا وويح كلمة رحمة ونعم رجلا
فالتميز في هذه الامثلة كلها عن مفرد تم بنفسه وهو
الضمير اذ لا يقدر له شي يتم به من تنوين او غيره وكما في
اسماء الاشارة نحو ماذا اراد الله بهذا مثلا يمين
جعله تميزا لا يمين جعله حالا فالتميز هنا منصوب باسم
الاشارة اتمام في نفسه ومشابهة الفعل التام بفاعله كما انه
في المثل المقدمة منصوب بالضمير لهذا المعنى وهذا
كله الكلام الرضي وفيه نظر لانه قد سلم ان مثل خمسة عشر

وكم تام تنوين مقدر فلم لا يكون الضمير واسماء الاشارة
كذلك واي فرق بين الصورتين وقيل المنصوب في نحو
لله دره فارسا تميز عن نسبة كما في يعجبني طيب زيد ابا
فان المتكلم قصد النسبة الدر الي امر يتعلق بالمذكور
وهو امر مبهم فاحتيج الي التميز برفع الابهام الناشي عن
ذلك او عن ذات مقدرة واذا عطف علي مذكور من قوله
اولا رافع ابهام وضعي عن ذات مذكورة وقدم الكلام
في ذلك والكلام الان في هذا وهو ما يرفع الابهام الموضع
عن ذات مقدرة في نسبة جملة نحو طاب زيد ابا وشبهها
نحو زيد طيب دارا و تقديره اذ كان طاب مسند في اللفظ
الي زيد و طيب مسند كذلك الي ضميره وهو في المعني
سند الي مقدر متعلق بزيد وهو مبهم لاحتمال جميع
متعلقاته فاذا قلت ابا او دارا فقد رفعت الابهام عن
الذات المقدرة اعني المتعلق الواقع بحسب المعنى
في نسبة الجملة او ما يشبهها وهذا معنى ما قوله ابن
الحاجب في شرح المفصل وهو الموافق لما هنا ووقع له
في شرح الكافية ما يقتضي ان المراد بالذات المقدرة
هي لا نسبة فانه قال لا ابهام في طيب عن نسبة الطيب
الي امر يتعلق بزيد فتكون تلك النسبة مبهمة قطعا فاحتيج
الي تفسيرها لابهامها وكذا الكلام في زيد طيب ابا وتحسني
طيبه ابا وما في شرح الكافية والمفصل هو الظاهر اما اولا

فلان اطلاق الذات على ما يتعلق بزيد مثلا مما يشتمل
اسم العين واسم المعنى كالدار والعلم اولى من اطلاقه
على ما لا يكون الا معنى من المعاني وهو النسبت التي
هي امر اعتباري واما ثانيا فلان النسبة على التحقيق
بحسب الابهام فيها اذا تعلقت الطيب بزيد امر معلوم
وانما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب
في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا او
علما او ابوة او غير ذلك واما ثالثا فلان التميز لا يصلح
جعله للنسبة اذ الدار مثلا ليست هي النسبة في المعنى
فكيف ترفع الابهام عنها والتميز ان كان جنسا اي وقع
على قليل والاكثر صدر بلفظ واحد كالدبس
والخل والعسل والافراد واجب لانه لا يستقيم فيه التثنية
ولا جمع ضرورة انه اذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير
بلفظ واحد لا يكون لشيء من اجزائه لفظ يخصه لعدم
تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على فرد فيمتنع تحقيق
مثل له معه فلا يتاتى التثنية ولا الجمع الا ان تقصد
الانواع لا صحة اجتماع ما يماثله معه فيجوز التثنية
والجمع نحو عندي رطلان زيتين اذا قصدت الدلالة على
نوعين وعندي ارطال زيوتا اذا قصدا الدلالة على
الاكثر الا فرد بغير تمييز فلا يجوز التثنية والجمع
وان قصدت الانواع لما يلزم بتقدير عدم الافراد



من استعماله على خلاف وضعه والا يكن التميز جنسا
بالمعنى المذكور فان كان مميز شيء جمع على حسب
المقصود وفي غير العدد المذكور وهو ما يفرد تميزه
وضعا فتقول مثله رجلا ورجلان او رجلا او
كان عن متعلق نسبة فالمطابقة لما يقصد له فان
المنسوب فيفرد في مثل قولك طاب زيد ابا اذا قصدت
ان الاب هو زيد فلو ثنيت زيدا على هذا المعنى
وجب ان تقول طاب الزيدان ابوين وكذا اذا جمعته
وجب جمع التميز نحو طاب الزيدون اباء او لما تقصد
له من متعلق بالكسر متعلق المنسوب اليه كما اذا كان
القصد الى شيء يتعلق بزيد في قولك طاب زيد لا الى
نفس الطيب الى ابيه وطاب ابوين اذا قصدت
نسبة الطيب الى ابيه وامه وطاب زيد ابا بصيغة الجمع
اذا قصدت نسبة الطيب الى ما لزيد من اب وام وجد
مثلا فتفرد وتثني وتجمع على حسب القصد وقيل في
حسنون وجوها ما لبس فانه مما يقطع به ان المراد هنا
حسنون وجوها وافراد الوجه لا يحصل به لبس وان
لم يكن جنسا كما في هذا المثال اذ الوجه
ليس جنسا بالتفسير المذكور الافراد اولى لحصول
الغرض به وكونه احق من الجمع هنا ومن التثنية
في قولك هما حسنان وجها ومنه قوله تعالى فان طبن

لكم عن شي منه نفسا فان خيف الالباس وجب المطابقة
نحو حسن الزيدون ابا والزيدان ابوين وحسن زيد اثوابا
فانه لو قيل ابا او ثوابا لتوهم ان المراد واحد بالحقيقة
بخلاف حسنون وجها ان طبن لكم عن شي منه نفسيا والله
نحو لله دره فارسا يحتمل الحال والمعنى التعجب منه في حال
كونه فارسا والتميز اولى لانه ثناء مطلق والحال
ثناء مقيد بحالة قال الرضي وانا لا اري بينهما فرقا لان معنى
التميز ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا
بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته
ونص بعضهم بان في لله دره من فروسيته فارس دليل على انه
تميز ولا يتقدم التميز على العامل ان لم يكن فعلا متصرفا او اسم فاعل
او اسم مفعول بلا خلاف وان كان فعلا متصرفا او اسم فاعل
او مفعول على الاصح خلافا للكسائي والمبرد والمازني فانهم
جوزوه نظرا الى قوة العامل فيطيب في قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق يطيب
بالباء التحتية يروى وهذا اشارة الى دفع دليل تمسك
به من جواز التقدم وذلك ان البيت يروى بالياء قالوا
اثبت جواز التقدم لان في كاد ضميرا يعود الى الحبيب
وهو اسمها ويطيب هو الخبر ونفسا تميز عن متعلق النسبة
الواقعة في هذه الجملة اي وما كاد الحبيب يطيب نفسا
تقدم التميز على عامله الفعلي وهو يطيب وهذا لا حجة فيه

لانه كما هو يحتمل لهذا لا يطيب وهذا لا حجة فيه لانه الوجه
يحتمل ان يكون نفسا تميزا عن متعلق النسبة الواقعة في
كاد مع اسمها والعامل هو كاد والمعنى وما كاد نفس
حبيبها يطيب بالفراق بعضهم روى البيت وما كان
بالنون ولا دليل فيه ايضا اذ يمكن اسم كان الضمير الحبيب
وخبر نفسا ويطيب صفة الخبر بالتحتية الفوقية حملا
على اللفظ وبالتحتية على المعنى ولا على المميز نحو عندي
درهما عشرون كيلا يتعلق بلا يتقدم على معنى انه ترك
التقديم كيلا يفوت غرض الابهام ثم التفسير الذي
يطلب به المبالغة والتفخيم فان الشي اذا ابهم تشوقت النفس
الى معرفته وتطلعت الى العثور عليه فاذا فسر بعد
ذلك وقع منها اجل الموقع ايضا اذا فسر بعد الابهام فقد
ذكر اجمالا ثم تفصيلا والتقدم مما يخل بهذا المعنى
ثم اخذ في بيان انه في هذا المقام ابهاما ثم تفسيرا بقوله
فهو اي والتميز في الاصل فاعل او مفعول نحو فجرنا الارض
عيونا نحو طاب زيد علما الاصل طاب علم زيد او مفعول
نحو فجرنا الارض عيونا الاصل وفجرنا عيون الارض او
موصوف نحو عندي راقود خلا ومنوان سمنا الاصل
خل راقود وسمن منوان اخر لذا الغرض وهو
الابهام اولا وتفسيرا ثانيا ولا اري هذا يتم لهم في كل
موضع الا تري انه لا يستقيم اعتباره في نحو ربه رجلا والله

دره فارسا ونعم رجلا زيد ولا يعرف التمييز في الا عرف وهو متصل ان كان مخرجا من المتعدد لفظا او تقديرا
البصريين لان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا والكوفيين نحو جاءني القوم الا زيدا وماجاءني الا زيد اي ماجاءني احد الا زيد والمخرج منه في الاول ذكر وفي الثاني
علي جوازا التعريف كقوله اراتيك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس بن عمرو وهو محمول عند البصريين على زيادة اللام مقدر ومنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا وحرك بعض المتاخرين هنا بحثا فقال هذا كان الاستثنا كله متصلا
زيادة اللام وسمع نصبه الذي تمسك به الكوفيون محمولات او لكن تارة يكون المخرج منه مذكور وتارة يكون مقدر
على نزع الخافض اي سفه في نفسه فنصب ما بعده على انه مفعول فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا ما فيها احد
وانه التميز افتراق بين ومن ثم حكم على المنصوب في لله ولا يتبعه الا حمارا او ما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم
دره فارسا بانه تمييز لانهم يقولون لله دره من فارس ليس كل تمييز يرد وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء
بمن بل تقول نحو زيد بها الا في ثلث مسايل احديها المفرغ نحو ما جاءني زيد على تقدير على حال من الاحوال
مميز العدد نحو عشرون درهما والثانية التميز المحول في ما جاء بي زيد الا راكبا اخراج راكبا وكذا القوم
عن المفعول نحو فجرنا الارض عيونا ومنه ما احسن في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا
زيدا ادبا بخلاف ما احسن رجلا والثالثة ما كان فاعلا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاء
في المعنى كان محولا عن الفاعل اضافة كطاب زيد احد الا حمارا او عدم اشتغاله في ما جاء الا زيد واجاب
نفسا وعن مضاف الي مفسر ضمير ذي نسبة وقع التمييز هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع
عن متعلقها نحو زيد اكثر مالا اصله مال زيد اكثر بخلاف باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير واذا
لله دره فارسا فانه وان كان فاعلا معنى اذ المعنى عظمة صح له الاسمان باعتبار من المختلفين فلا باس بقصره على
فارسا الا انه غير محول فيجوز دخول من عليه ومن ذلك احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقة
نعم رجلا زيد يجوز من رجل زيد قال نحيره فلم يعدل بسمة وهو المتصل لفظا ولما كان على كلا استثناء المتصل سوال
فنعم المرء من رجل تهامي المستثنى سواء كان متصلا او مشهور ولزوم الكذب في كل صورة من صورة بتقدير
منقطعا مذكور بعد الا واخواتها اي احدى اخواتها القول بالاخراج وبيانه انه اذا قال له على عشرة وقصد

او منها اي من الفاعل والتي بعدها
وضمن سفه معنى جهل منه

مطلب

المستثنى

البها على انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها
الا درهما فلابد ان يكون الدرهم داخلا فيها تحقق
الاخراج ح يلزم ان يكون الدرهم مثبتا منفيا فيلزم
الكذب في احدى الامرين ويتعين ان لا يقع مثله في
القران قطعا وقد ورد فيه من الاستثناء شيء كثير ونحو
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما اشار المؤلف
اي جواب ابن الحاجب عن ذلك بقوله وتقديرا لاخراج
قبل النسبة لتاخر الحكم بها وكمال فهم المفردات
وتقديره ان دخول المستثنى منه وخروجه منه يقدر
قبل النسبة ثم يحكم بها بعد كمال المفردات وتمامها
فيندفع التناقض فاذا قال له علي عشرة الا واحدا
فالمراد بالعشرة معناها وهو ضعف خمسة فتناولت
التسعة والواحد معا ثم اخرج منها واخرج منها واحد
حتى بقيت تسعة ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الى التسعة
الباقية واما الواحد المخرج فلا اسناد اليه البتة فصار
المعنى العشرة التي اخرج منها واحد له علي وحاصله ان
التناقض انما يلزم لو كان المستثنى مخرجا بعد الحكم وقد
عرفت اندفاعه فلا تناقض ان هذا معنى ما قرره ابن
الحاجب وتبعه جماعة لكنه رحمه الله ممن يرى الاستثناء
من الاثبات نفي ومن نفي الاثبات وهذا التقدير
لا يقتضيه النص ولا يخفى ان المستثنى باعتبار النصب والخفض

في دفع التناقض

مطلب الرد على الرضي تبعا لابن حاجب وجوابه عن
دفع التناقض

٢٠٠



والاعراب بحسب العامل على اقسام فشرع اولا بما يجب
نصبه اذ هو في باب المنصوبات فقال فينصب اي المستثنى
حالة كونه في الكلام الموجب وهو ما ليس فيه نفي ونهي
واستفهام نحو قام القوم الا زيدا وهلا ذهبوا الا عمرا هذا هو
المعروف في كلام القوم الا زيد ولا تميم والحجي
ومنقطعا وهذا لا اتفق عليه في غير هذا الكتاب ومنقطعا
عطف على الحال المتقدمة اي وينصب حالة كونه منقطعا
واقعا بعد الا فيما لا يصلح وقوعه موقع المستثنى منه
باتفاق العرب نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع
زيد الا ما ضر واما ما يصح فيه ذلك فالحجازيون يوجبون
نصبه وعلى قراءة السبعة ما لهم من علم الا اتباع الظن
وتميم يجيز البدل مع ترجيح النصب فيما يصح وقوعه
موقع المستثنى منه لقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس اليعافير الظباء التي بلون التراب وقيل الظباء
مطلقا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شقرة وحمل
الزمخشري على هذه اللغة التميمية قوله تعالى لا يعلم من في
السموات والارض الغيب الا الله وخرجه ابن مالك على الابدال
المختار عند الكل بجعل الظرف متعلقا بيذكر والتقدير قل
لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ولم
يجعله متعلقا بالاستقرار تفاديا عن الجمع بين الحقيقة والمجاز
اذ الظرفية المستفادة من في حقيقية بالنسبة الى غير الله و

ومجازا بالنسبة اليه تعالى وعن حمل قراة السبقة على لغة
مرجوحة وفي الاية وجه اخر وهو ان يقدر من سعولا و
والغيب بدل الاشتمال والله فاعل الاستثناء مفرغ و
ينصب ايضا حالة كونه مقدما اي على المستثنى منه واقعا
بعد الا نحو جاءني الا زيدا القوم جاءني الا واحد اما الاول
فلانه لو تاخر لوجب نصبه واما الثاني فلان الرفع انما هو
على الاتباع وهو غير جائز مع التقدم وكذا ينصب مقدما
على صفة اي صفة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيدا
خير منك في غير الصحيح وهو قول المازني فانه اختار
الاستثناء على البدل نظرا الى ان الصفة كالجزء من الموصوف
فكانه حين تقدم على الصفة تقدم على الموصوف والصحيح
اختيار البدل بان الموصوف والصفة بمنزلة شي واحد
فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان المقصود
هو الموصوف وقد تقدم على المستثنى فلم يكترث بتقديمه على
الصفة وينصب المستثنى ايضا واقعا في ما خلا و تقول
قام القوم ما خلا زيدا وجاء وما عدا عمرا وما هذه مصدرية
فدخولها يعين الفعلية فمن ثم وجب النصب والمصدر
والمسبوك من ما وصلتها حال وهو راي السيرافي كما يقع
المصدر الصريح حالا نحو ارسلها العراك والمعنى قاموا خالين
زيدا اي متجاوزين زيد وقدره ابن هشام خالين عن زيد والوجه
ما قلناه لان خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا الفعل

بالنصب

هذا وحل اكذم وكذا معنى اذهبا واما عدا عمرا اي ذهبوا
عادين عمرا اي مجاوزيه يقال عدا فلان طوره اذا جاوزه
لم يقف عند حده او ظرف على ما ذهب اليه جماعة باعتبار
حذف الظرف واثبات ما وصلتها عنه والمعنى قاموا وقت
خلوهم زيدا وذهبوا وقت عدوهم عمرا وقيل ما زائدة
فيجوز الجر وهذا منقول عن الجرمي والربعي والكسائي
وابن جني قال ابن هشام فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعد الجار نحو عما
قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشواذ
بحيث لا يقاس عليه و ينصب ايضا في عدا وخلا في الاكثر
على انهما فعلان جامدات لوقوعهما موقع الا فاعلهما ضمير
مستتر يجعله قوم يعود الى البعض واستشكله الرضي بالمقصود
في جاءني القوم خلا زيد وعدا زيد ان زيدا لم يكن بعضهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم
اياه مجاوزة الكل قال فالاولى ان نضمر فيهما ضميرا راجعا
الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا هو اي
اي مجيئهم زيدا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قلت قد
يدفع استشكاله بان المراد كل بعض منهم بناء على انه اسم جنس
اضيف فعم والاستثناء يرشد اليه فلا يرد ان المفهوم
في مثل جاءني بعض القوم ان الكل لم يجيئوا اذ لا قرينة ثمه
تصادم هذا المفهوم بخلاف ما نحن فيه وح فقد حصل

مطلب

المقصود وهذه الجملة في موضع نصب على الحال او مستانفة
فيه خلاف وقد سمع الجر بخلا وعدا قليلا كقولك جاء القوم
خلا زيد ومن شواهد الجر بعد القول التاسع عشر ابحنا حيهم
اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير ولم يحفظ سيبويه
في عدا الا الفعلية فمنع الجر بها وهو مسموع كما عرفت و
ينصب ايضا في ليس ولا يكون على انه خبرهما في الحديث ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وتقول
اتوني لا يكون زيدا او اسمهما ضمير يعود على البعض او على المصدر
الفعل السابق كما مر لكن في جريان وجه الثاني هنا نظر .
ولا يستقيم في الظاهر قولك اتوني ليس ابنا نهم زيدا
او لا يكون ابنا نهم زيدا او لا يكون ابنا نهم زيدا اللهم
الا اعتبار حذف اي ليس ابنا نهم مع ابنان زيد او لا يكون
ابنا نهم مع ابنان زيد اي كان ابنا نهم بدون ابنانه ولا
يخفى ما فيه من التكلف وهما اي جملتا ليس ولا يكون
بعد معرفة حالان كما مثلنا وبعد نكرة صفة نحو
جاءني قوم ليسوا زيدا واتاني رجال لا يكون عمرا ولحقها
اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها ولا يكونان اذ ذاك
من الاستثناء في شيء لان ليس للاستثناء نية وكذا ولا يكون الا
لا يذكر اسمها يلزم كونه ضميرا مستترا على ما مر وقيل لا محل
لهما من الاعراب قال ابن هشام وهذا مذهب
الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجوز هو النصب

والبدل هو المختار لفظا او محلا ان يقدر لفظا لامتناع اعمال
ما قبل الا فيما بعد وفي التام غير الموجب
وهذا الظرف لغو يتعلق بيجوز والمراد بالتام ما كان
المستثنى منه مذكورا فيه وبالموجب ما لم يشتمل على نهي
او نفي او استفهام فاذا قلت ما جاءني احد الا زيد جاز
النصب على الاستثناء والرفع على الابدال عند البصريين
وهو المختار للمناسبة وعليه جاء في قوله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم وهو عندهم بدل البعض
من كل والا مغنية عن الضمير لانها مفهمة لان الثاني
في بعض الاول ولا يضر تخالف البدل منه في الايجاب
والنفي مع وجود الحرف المقتضي لذلك وههنا تنبيهات
الاول ان الكوفيين يثبتون التبعية هنا لكن لا بطريق
البدلية بل بطريق العطف ويجعلون الا حرف
عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما
بعدها يخالف قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب
بعد نفي الثاني ان ابن مالك فصل في المستثنى بعد التام
غير الموجب بين ان يكون متراخيا وان لا فان لم
يتراخ فالمختار الابدال كما مر وان تراخى الى ان طال الفصل
بينهما فالمختار النصب ان البدل انما كان لطلب التشاكل بينه
وبين المستثنى منه مع التراخي لا يبين ذلك كما اذا قلت ما
ثبت احد في الدار ينفع الناس في المواقف الصعبة الا زيدا

ونحوه الحديث ما للعبد المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من
اهل الدنيا ثم احتسب الا الجنة قلت وفي الكشاف في
تفسير قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
الى الملأ الاعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم
عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من في موضع
رفع بدل من الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا
الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثناء
متراخ فالظاهر انه لا يرى فيه راي ابن مالك والرضي صرح بان
لاختيار البدل شروطا منها ان لا يتراخى قال احترازا عن نحو
ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان الابدال ليس
باولى هنا من النصب اذ كونه بمختار القصد التطابق بينه
وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك هذا كلامه
وقد جرى فيه عادته في اتباع ابن مالك والاخذ من كلامه
في كثير من الاوقات الثالث ان اختيار البدل على النصب انما كان
لتحصيل المشاكلة وقضية ذلك ان يكون البدل في قولنا ما مررت
باحد الا زيد امختار على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة
على كلا التقديرين فيتوقف بان ثم البدل تارة تكون بحسب
اللفظ نحو ما قام احد الا زيد وتارة بحسب الوضع حيث
يتعذر الاول بان يوجد قبلها الا ما يكون عمله في ما بعدها
نحو ما جاءني زيد من احد الا زيد لان من الزائدة لا تعمل
في موجب ولا معرف فلا يجوز تقديرها بعد الا داخلة

على

على معرفة لوجود المانعين وكذا نحو ما جاءني من احد
الا رجل صالح لوجود المانع الاول فقط وهو الايجاب
ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش
وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او غيره
لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ارتكاب ذلك
هنا وليس في حمل النصب في الا امرأتك من قوله تعالى فاسر باهلك
بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك على ما شرطناه
يكون اكثر القراء على غير البدل لزوم ما قرر في الاسرار
لانه مقيد بعدم من كلام ذكره
الرضي في شرح الكافية قصد به الرد على ابن الحاجب وسياق
كلاميهما يظهر لك معنى ما في المتن نقول قرئ قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب واكثر القراء
على النصب فقال بعضهم اذا نصب يكون المستثنى من
قوله تعالى فاسر باهلك فيكون في كلام موجب فلا
يكون ما نحن فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد وانما فصل هذا التفصيل لانه لو
كان النصب والرفع من ولا يلتفت منكم احد لزم ان
يكون قراءة الاكثر على غير المختار وهو محذور ففرع الى
ما قاله فرارا من ذلك قال ابن الحاجب وهو غلط لان
القصة واحدة واذا استثنى من فاسر باهلك كان غير
مسري بها فاذا ابدل من ولا يلتفت منكم احد كان مسريا بها

يؤدي الي ان يكون مسريا بها وغير مسريها وهو باطل وانما
يقع في ذلك من يعتقد ان القراءات السبع احاد فيجوز
ان يكون بعضها خطا فلا يبالي بحمل القرات علي ما يناقضها
واما من يعتقد الصحة في جميعها التواترها فبعيد
عن مثل ذلك قال في شرح المفصل والاولي ان يكون
الا امراتك في الرفع والنصب مثل ما فعلوه الا قليل منهم
ولا يبعد ان يكون اقل القراء علي وجه الاقوي واكثرهم
علي الوجه الذي دونه قال الرضي ان اسر وان كان مطلقا
في الظاهر لكنه في المعني مقيد بعدم الالتفات اذ المراد
اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري
بها اسراء مع الالتفات فاستثن علي هذا ان شئت من اسر
او من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا
تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم
احد في الاسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي
فحذف الجار والمجرور للعلم به هذا الكلام وتنزيله
ما في المتن عليه الظاهر قلت وفيه نظر لان مقتضي
كلامه ان لوط عليه الصلوة والسلام مامور بالاسراء
بها الا مع التفاتها وليس كذلك فلم يؤمر قط بها الا مع التفا
تها ولا بدونه لان المقصود بالاسراء تنجية المومنين من
اصابة العذاب ولم تكن هي بهذه المثابة ولا يتجه من ذلك
تقديره فانك تسري بها اسراء [illegible] الالتفات فيه بصفة

١٧

اخر

الخبر وذلك لان المستثني يثبت له نقيض حكم المستثني منه
فاذا كان المعني فاسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك
انك يثبت لامراتك نقيض الاسراء المذكور اي فلا تسر امراتك
الا التفات فيه والمعني بل اسراء يكون معها التفات
فيه وهذا كما اذا قلت لا تكرم منها التفات فيه وهذا
زيدا جاهلا فالنهي انما هو باعتبار القيد ويثبت ضده
عند انتفاء ذلك القيد اي اكرمه غير جاهل وقد اعترض
الكلام ابن الحاجب بطريقة اخري وهي انا لا نسلم
التناقض لان اخراجها من جملة النهي لا يدل علي انها سري
بها علي انها معهم فلا يمتنع ان تكون هي سرت بنفسها
ولم يسروا بها وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت
فرات العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها قال
ابن هشام الذي اجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون
مرجوحة وان الاستثناء في الاية من جملة الامر علي القراءتين
بدليل سقوطه ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود
لان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر لان المراد
بالاهل المومنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان
لم يكونوا مومنين ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه الصلوة
والسلام انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع
انه علي الابتداء وما بعده الخبر والمستثني الجملة ونظيره لست
عليهم بمصيطر الا من تولي وكفر فيعذبه الله و يجوز اخ

النصب وهما الرفع **والجر قلت** اي قلت النصب الا
وجه الثلث جايزة **في لاسيما** اي في الاسم الواقع بعدلا
سيما وسي بكسر السين والتشديد الياء مثل قال ثعلب من استعمله
على خلاف ما جاء في قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل فهو مخطي
وذكر غيره انه قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله فيه
بالعقود بالايمان لاسيما عقد وفاء به من اعظم القرب والهاء
لا يلحق بها في الوصف لكنها الحقت من اجل انه اذا وقف
عليه كان بالهاء اذا تقرر ذلك فلك في لاسيما يوم وامثاله
جر يوم وهو ارجحها على الاضافة وشي ابله وما زايدة
او الى ما ان جعلت بمعنى شي ويوم بدلا منها والرفع
انه خبر مبتدا محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة
اي ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شي يوم والنصب على
التمييز كما ولو جينا بمثله مددا وقد حكم المولف بقلة هذا
الوجه ولا اعرفهم يذكرونه مع النكرة وانما يقولون النصب
مع المعرفة ممتنع عند الجمهور واجاز بعضهم واستضعف
بل قال ابن الدهان لا اعرف له وجها وقد يوجه بانه على
تقدير اعني وما تامة اي ولا مثل شي اعني زيدا ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لاسيما نزلت منزلة الا في الا
ستثناء ثم اعلم ان نصب سي مع سقوط الواو مثل قاموا
لاسيما زيد على الحال كما ذكره الفارسي ورده ابن هشام بانه
لو كان كذلك لا امتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا قلت

ويندفع



ويندفع الاول بان الواو اذا دخلت كانت لا والخبر محذوف
والحال جملة والثاني بانها تكررت معنى اي قاموا لا مماثلين
زيدا في القيام ولا اولى منه به كما قال الزمخشري فلا اقتحم
العقبة في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ثم عد هذا
من قبيل الاستثناء ذكر في المفصل واعترض ابن الحاجب
بانه لا ينبغي ان يكون ذلك لان الاستثناء اخراج شي واثبات
ضد الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم
الاول بطريق الزيادة في معناه ومثاله احسن الي
القوم لاسيما عمرو وقال انما ذكره لما كان بينهما اي بين
ما قبل لاسيما وما بعده مخالفة ما لان الثاني له زيادة
وكانه غير الحكم الاول **و** يجوز **الجر فقط بحاشى في الاكثر**
لكنها انما استعمل للاستثناء فيما تنزه عنه المستثنى حقيقة
او ادعاء تقول ضربتهم حاشا زيد ولا يحسن ان يقال صلى
الناس الا المكنو بحاشا زيدا نص عليه ابن الحاجب وذهب
قوم منهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش
والاخفش الى انها يستعمل فعلا متعديا جاملا لتضمنه معنى
الا او سمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعايي حاشى
الشيطان وابا الاصبغ وهذا هو الذي ذكره المولف
واما سيبويه واكثر البصريين فمذهبهم حاشا حرف دايما
بمنزلة الا يجر المستثنى وسياتي الكلام انشاء الله تعالى على
ما يتعلق به في بحث الحروف **و** يجوز ايضا الجر فقط **بمذ**

بكسر السين مع القصر وسواء بفتحها مع المد وهاتان اللغتان
هما المشهورتان اخريان كسر السين مع المد وضمها مع القصر
وهما ظرفان اي منصوبان على الظرفية ابدا في غير
الشعر على القول الاصح وهو قول سيبويه الجمهور فاذا قلت
جاء القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وكذا اذا
قلت سواء زيد اي مكانه وهما من الظروف المكانية وقال
ابن عصفور لم يسمع الاستثناء الا بالمكسورة السين واحتجوا
على ظرفيتهما بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك
واجيب بتقديره خبرا لهو محذوف وفيه نظر لان
الصلة غير طويلة اوحالا عاملها ثبت ضميرا وقال
الزجاجي وابن مالك انهما بمعنى غير دايما معنى واعرابا
واستدل بنحو قوله ولم يبق سوى عدوان دناهم كما دانوا وبسوا
هذا خرج من النظم وهي لا ترد على المخالفين لانهم قايلون بانهما
يخرجان عن النصب على الظرفية في الشعر كما نبهنا عليه
والمؤلف اهمله وقال الرماني والعكبري يستعملان ظرفا غالبا
وكغير قليلا واليه قال ابن هشام فاشار المولف بقوله على الاصح
الى هذا الخلاف وتجر ايضا الجر فقط بغير وانما وجب معها
ومع سوى وسواء لان ما بعدهن مضاف اليه ولا يكون
مخفوضا واعرابه اي اعراب غير كاعراب ما بعد الا على
التفصيل وذلك لان غير لما وقعت موقع الا والاحرف لا تعرب
تجعل اعرابها اعراب الذي يكون على الاسم الواقع بعد الا بطريق

العارية وجعل ما بعدها مخفوظا بالاضافة لانها اسم يقبل
الاضافة فهي بمقتضى الاسمين فوجب النصب في مثل جاء القوم
غير زيد وجاء القوم غير حمار وجاء غير زيد القوم وجاء النصب
مع اختيار الرفع في مثل ما جاءني احد غير زيد الى غير ذلك
من صور الاستثناء واصلها اصله غير الصفة المفيدة
لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل
غير الوجه الذي خرج به ثم يحمل على الا في الاستثناء بمعنى انه صار
ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا
يعتبر مغايرة ذاتا وصفة كما كانت في الاصل كالعكس
اي حملا كاينا كالعكس اي كحمل الا على غير في الصفة
بحيث صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما
بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا انما حال من العكس
حالة كونه فيما كان الا فيه تابعا لمتعدد ليوافق حالها صفة
حالها اذا اقتضى استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد لفظا او تقديرا فلا تقول جاءني رجل
الا زيد وتقدير الاستثناء ليلة جاء الى حملها على
خلاف اصلها والا فلو لم يتعذر الاستثناء وجب ابقاؤها
على اصلها ولم يحمل على غير في الصفة ومثال
صورة التعذر قولك جاءني رجال الا زيد وذلك لانك
لو ذهبت الى الاستثناء لم يستقم لان الاستثناء ان يكون
المستثنى واخبر الدخول في المستثنى منه وهنا لا يجب دخول

زيد في الجمع المذكور لانه نكرة في الاثبات فلا عموم له وهذا
انما يصح التمثيل به على راي الجمهور القايلين بوجوب
الدخول واما على مذهب المبرد فلا لانه يكتفي في الصحة
الاستثنا بصحة الدخول وما ذكره المؤلف هو ما في الكافية
وعليه جماعة وذهب ابن مالك في اخرين الى انه
لا يوصف الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم
الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا
جيدا وحملوا على كل ذلك قوله كل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان وعدا اي عدا الامرين في حمل الا على
غير وعدم حمله عليه على تناول الصدر للعجز لو سكت الا
فحينئذ يمتنع الحمل لان الاستثناء غير متعذر كما في قولك
على عشرة الا ثلثة وعدمه كما مر من قولك جاني رجال
الا زيد وصف اي حمل الا على غير في الصورة في غيره
اي غير ما تقدم وهو ما لا يتعذر فيه الاستثنا اي كالبيت
المتقدم قال ابن الحاجب فيه شذوذان احدهما انه
وصف فيه المضاف وهو كل والقياس ان يوصف المضاف
اليه دونها فيقال كل رجل عاقل جاني لان ما اضيف
اليه هو المقصود بالذات وانما جي بها لافادة الاحاطة
والثاني انه فصل بين الصفة الموصوف بالخبر وهو قليل
ويعرب المستثنى على حسب العوامل في الاستثنا
المفرغ وهو ما كان فيه المستثنى منه غير مذكور والمفرغ

في الحقيقة هو العامل لانه لم تشتغل بمستثنى منه بعمل
فيه لفظا نعمل في المستثنى رفعا على انه فاعل في نحو فهل
يهلك الا القوم الفاسقون وخبر في نحو وما محمد الا
رسول ونصبا على انه مفعول مطلق في ان نظن الا ظنا
وبه في لا يكلف الله نفسا الا وسعها مفعول فيه في
نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحيها ومفعول له في نحو ما
ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يتاتى المفعول معه
فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك
انما بعد الا كانه ينفصل من حيث المعنى عما قبله لمخا
لفته له نفيا واثباتا والواو ايضا موذنة بنوع من الانفصال
فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل واما وقوع
واو الحال بعدها نحو جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم
الظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو قلت واما
التوابع فقد عرفت علة اتباعه وعطف البيان والتاكيد
لا يتاتى فيهما التفريغ صورة ضرورة لانه لا يكون الا في
متعدد متماثل والتعدد يتاتى في عطف لانه اما علم او مختص
مثله فلا يمكن ان يقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور
وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى تقدرها يخرج منها التاكيد المستثنى
بقي الكلام في الوصف ففي شرح الحاجبية للرضي انه يجي
فيه للتفريغ نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا

انت خير منه وكذلك في اللباب وظن التفتازاني ان المسئلة
اجتماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء
المفرغ في الصفة وفي مغني اللبيب لابن هشام ان التفريغ
لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي
البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل
بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب
فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف
وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا
قائما جاز المستثنى في المفرغ على حسب العوامل لا حالة
قام مقام المخرج منه غير اصالة لا اصالة اذ العوامل
في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى
مقامه عليه لا بطريق الاصالة بصحة ما قام الا هم بترك علامة
التانيث من الفعل فلولا ان العامل مسلط في الحقيقة
على المقدر الذي هو احد مخرج منه لما تم ترك الفعل
وقيل لقيام المخرج منه اصالة وحقيقة والصحة
في نحو ما قام الا هند بدون التا للفصل بالا وفيه نظر
اذ غاية الفصل بها ان يكون مسوغا لترك التاء في الجملة
لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب
فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو
الحق بدليل ثبوته ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات
العم اي وشرطه اي شرط استثناء المفرغ كون المحذوف عاما

لينا ول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ناب المستثنى
المذكور عن جنسه بان يقدر في نحو ما قام الا زيد ما قام
احد او انسان وفي نحو ما لبست الا قميصا ما لبست لباسا
وفي نحو ما جاءني الا ضاحكا ما جاءني الا حالة من
الاحوال وفي نحو ما سرت اليوم الجمعة ما سرت وقتا
وعلى هذا المنهاج وفي صفة من الفاعلية والمفعولية
والحالية وغير ذلك ولذلك اي ولاجل ان شرط المفرغ
كون المحذوف عاما قل في الموجب ولم يمتنع لاستبعاد
اشتراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ولكن
ذلك ممكن وهو قليل جدا فجاز قراءة الا يوم ركذا لاستقامة
في المعنى اذ من الجائز ان يقرأ شخص كل يوم الا يوم المستثنى
لا ما زال الا عالما لان ما زال موجب من جهة ان معنى
زال نفي وقد دخل النافي عليها فيجي الاثبات المستمر على
ما ياتي في الافعال الناقصة ان شاء الله تعالى
فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال واعترض الرضي بانه يمكن حمل الصفات
المثبت على ما ينافض ويستثنى من جملتها العلم كما حمل
ما زيد الا عالم على المبالغة في اثبات صفة العلم له
ولزم النصب بتكرر المستثنى نحو ما اتاني الا زيد الا
عمرا فان رفعت الاول فهو المستثنى والاول هو المكرر
فيجب نصبه بتاويل تركني الناس وراء عمر الا زيد لتعذر البدل



والفاعلية اما تعذر الفاعلية فظاهر اذ الفاعل
واحد ليس الا كما تقرر في ابه وما تعذر البدل فقالوا
في تقديره لا يجوز ان بدلا من المستثنى اذ ليس المعنى
على طرحه ولا من المستثنى منه المقدر اذ لا يحذف المبدل
منه قلت في الثاني نظر فقد قالوا في لا اله الا الله ان الا
نسلم الشريف بدله من الضمير الخبر المحذوف وقيل في لا تقولوا
لما تصف السنتكم الكذب بدل من المفعول تصف المحذوف
اي تصفه ولم يورد احد فيما اعلم بانه يلزم عليه حذف المبدل
منه بل ابدلوا في الاية احتمالا اخر لا يجوز ان يكون الكذب
منصوبا بتقولوا المذكور الجملتان الواقعتان بعده وهما
هذا حلال وهذا حرام بل منه وان يكون منصوبا بالمحذوف
اي فتقولون الكذب او بتصف على ان ما مصدرية والجملتان
محكيا القول اي لا تحللوا او يحرموا بمجرد قول ينطق به
السنتكم فان صح دخوله اي دخول المستثنى اللاحق في
المستثنى منه السابق من النفي اثبات وبالعكس بان تقول
بعد الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا خمسة بالرفع على انه
فاعل اي من اثبات نفي فيلزم في له علي عشرة الا تسعة هكذا
الى واحد ستة يلزم اي اللازم له في الاقرار الواقع
على هذا النمط خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي
واحد اذ ادخلنا معه الثمانية صارت التسعة اخرجنا منها
سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا
منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت
سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحد بقي خمسة وضا
بطه انك تجعل كل وتر منفيا خارجا وكل شفع مثبتا
داخلا ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس
وهكذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس وهكذا
والاعراب على هذا ظاهر فلا يجوز في كل وترا لا
النصب على الاستثناء لانه من موجب في كلام تام قال
الرضي والقيا في كل شفع الابدال والنصب لانه عن غير موجب
والمستثنى منه مذكور وفيما لو ذكر بعده الا اثنين هكذا
الى تسعة واحد يعني انك اذا اضفت الى الصورة السابقة
مستثنيات اخر راجعا القهقرى بعد الا واحد قلت الا
اثنين الا ثلاثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا ثمانية الا
تسعة كان اللازم واحدا فان قلت هذا لا يكاد يتصور
لان المسئلة مفروضة فيما يصح فيه دخول اللاحق
في السابق بمعنى الاثبات من النفي والعكس والاثبات
لا يدخلان في الواحد والثلاثة لا تدخل في الاثنين
وهكذا الى خرقلت بل يتصور لكن يجعل المستثنى منه
محذوفا كما استراه وقد عرفت انه اذا وقف في الصورة
السابقة على قوله الا واحدا كان اللازم خمسة والمستثنى

منه الواقع في صدر الكلام عشرة فاثبت منها في اخر
الامر خمسة وبقيت خمسة وكانه قد بعد الا واحدا فعلي
من تلك العشرة لا خمسة وليس عن الخمسة الاخري فيرجع
قوله الا اثنين الي هذه الخمسة لان الاثنين من الاثنا ع
وقد تقرر في الضابط ان كل شفع مثبت داخل فانما يستثنى
من منفي لجنبه فيكون المعنى الا اثنين فهما علي مع الخمسة
اللازمة فيما سبق فتلك سبعة الا ثلاثة فليس علي هي ولا
غير الاربعة الباقية من السبعة الا اربعة فعلي مع تلك الا
ربعة فالمجموع ثمانية الا خمسة فليس علي هي ولا غير
الثلاثة الباقية من الثمانية الا ستة فعلي مع تلك الثلاثة
فالمجموع تسعة الا سبعة الباقين من التسعة الا ثمانية
فعلي مع ذلك الاثنين وتلك عشرة اثنين كاملة الا تسعة
فليست علي فبقي من العشرة واحد وهو اللازم كما ذكر
في المتن وانما ضموا الخمسة الي الاثنين المذكورة
في اولها لا استثناه ان القهقرية لانه الواقع وليصير الثلاثة
بعد الاثنين واقعة بعد ما يحقق دخولها فيه فلا
يستنكر الاستثناء وكذا ساير ما فيه الضمير ولما قدرناه ولا
غير الاربعة امر عام تدخل تحته وكذا ساير ما قدرنا فيه
مثل ذلك وهو هذه الضرورة محافظة علي الحقيقة
وهي كونه الاستثناء متصلا وليس هذا التقدير
فقد قالوا في مثلها جاء بني زيد الا عمرو انه يقدر

بعد الاول ولا غيره حرصا علي الاتصال غير ان هذ
الباب اذا فتح امكن ان يجعل كل منقطع متصلا بطريق
التقدير وتقدم التنبيه علي مثله في الاول وهاتان
الصورتان اللتان ذكرهما المولف مذكورتان في الباب
وقال الفالي في شرحه بعد ان تعرض لحل الفاظ وفي
الكلام حزازة لانه لو كان استثناء لزم ان يكون المستثنى
منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك من
المثال اللهم الا ان يجعل الاستثناء من المستثنى منه
الاول بان يخرج البعض من المسقط البعض من الباقي في
الخاطر لم يتفرغ لتلخيصه فان تلخصت لذكي فيه عبارة
المحققة فيلحقها بالكتاب وقال صاحب العباب اثر قوله
فاللازم واحد ما نصه لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدة
صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلاثة بقي اللازم اربعة
ثم اذا قلت صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي
اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم
اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية
صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة صار اللازم
واحد واعلم ان استثناء المساوي من المتساوي او
انقص منه لا يصح الا اذا اضم اليه ما يخرجه عن المساواة
وهنا كذلك فتامل هذه عبارته وقد شرحنا المقصود
بما لا مزيد عليه في البيان وقد عرفت انهم نصبوا جميع
المستثنيات في المثال المذكور فلا بد من التفصيل بين

الا وتار يجب نصبها و لا اشتقاع فيجوز فيها النصب مع رجحان
الرفع كما مر وقد يوقع موقعه الفعل اي وقد يوقع الفعل
موقع المستثنى بطريق تاويله بالاسم في نشدتك الله الا فعلت
فعلت ولشدا اما بمعنى ذكرتك من التذكير او بمعنى طلب فالمعنى
على الاول ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن
به وعلى الثاني يكون نشدتك بمعنى نشدت لك على حر غير
الله ابغيكم الها اي ابغي لكم والمعنى طلبت لك الله من بين
جميع ما يخلف به لا خلفك به ومعنى الا فعلت لا فعلك والا النقض
معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا خلفت غيرك بالله و
فقد ضيقت عليه الامر في مطلوبك فكانك قلت ما اطلب
الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي
دل نشدتك الله وانما جعلها ماضيا للمبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب فعل ما يطلب منه وصار ماضيا كذا قرره الرضي
وقد يتوهم شذوذ في التركيب من حيث انه لا يخلو اما
ان يقدر حرف المصدر او لا فان قدر ليتم التاويل بالمصدر
فشاذ لان ذا ليست من المحال التي يحذف فيها الحرف
مثل هذا الحرف قياسا وان لم يقدر فتاويل بالمصدر
بدون الحرف شاذ ايضا وجوابه اختيار الشق الثاني
ولا نسلم الشذوذ فيه على الاطلاق بل انما يكون شاذا
اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد فلا شذوذ مثل الاتاكل
السمك وتشرب اللبن فان نصب تشرب بان مضمرة يستدعي

لكون الحرف وصلته بتاويل اسم وقد عطف ولا شي
في ظاهر يعطف عليه غير الفعل وهو ممتنع الا بالتاويل
فيتصيد من الفعل الاول مصدر من غير سابك اي لا يكن
منك لكل سمك وشرب لبن ولا يعد مثل هذا شاذا لا
طراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو
جئت حين جاء زيد اي حين مجيئه وهو مطرد ايضا وكذ
باب التسوية تاول فيه الجملة بمفرد من غير ارادة تاويل
مطرد او شذوذ في شي من ذلك وكذا نحن فيه وقد يحذف
المستثنى نحو قبضت عشرة ليس الا اي ليس المقبوض
الا اياها وهل يجوز مع ذلك حذف اداة الاستثناء لم يتعرض
اليه المؤلف وقال ابن هشام في المغني لا اعلم ان احدا جازه
الا السهيلي قلت وهو عجب فالمسئلة في التسهيل وهو
راي بمراي منه على الحذف لا على التنازع اي ان التقدير
ما قام الا زيد وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة ومن
جوز في قوله تعالى رب اني لا املك الا نفسي واخي ان
يكون التقدير واخي الا نفسه ولا حول ولا قوة الا
بالله ان يكون التقدير لا حول ولا قوة الا بالله كما سيجي
وقد يضمر المستثنى اي يجي ضميرا نحو ما قام الا انا وما ضربت
الا اياك وما جاء الا هو وهذا ظاهر وعامله اي عامل
المستثنى بالا الفعل او معناه بتوسط الا لانه يتعلق بالفعل
معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء تمام الكلام

فتشابه المفعول نحو قام القوم الا زيدا لا يوجد الفعل
بمعناه المستنبط من مضمون الجملة نحو القوم اخوتك الا زيدا
اذ المعنى القوم بنو ابيك الا زيد وينسبون اليك بالاخوة
الا زيد ونحو قولهم شي الا واحد بعد كذا ومال الا اثنا
بعد كذا فالمعنى شي تنقصت منه شيئا فالعامل فعل
مستنبط من مضمون الجملة تشد الاسد وما ذكر المؤلف
من العامل هو الفعل او معناه مذهب البصريين ولكنه
نقص منه قيد لا بد منه وهو قولهم بتوسط الا كما مر
واختار ابن مالك كون العامل الا لان معنى الاستثناء
قائم بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي واختيار
ابن الحاجب كون العامل هو الاسم المتقدم المتناول
للمستثنى لانه الذي صح به الاخراج وهو في المعنى العامل
من سالمت الاقوال وهذا شامل للمواضع كلها وجد الفعل
او لم يوجد فالتمسك به اولى والمذاهب في ذلك
منتشرة والكلام عليها تزييفا وتصحيحا يطول وظاهر
كلام جماعة ان الخلاف في ناصب المستثنى شامل المتصل
والمنقطع وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فانه لما فرغ
من الاقوال قال وهذا كله في المتصل فاما المنقطع فا
العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر المقدر
بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من
يقول انه كلام مستانف ولا يتقدم المستثنى على العامل فيه

فلايصح

فلا يصح ان تقول الا زيدا جاء القوم وهذا عند
البصريين واما الكوفيون فجوزوه وعدم سماع مثله في
كلام العرب مع كونه خلاف الاصل يشهد لمن منع ذلك
خبر كان واخواتها هو المسند وذا جنس خبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وبالجملة فجميع ما هو مسند فيه
يدخل وبقوله من معمولها خرج ذلك كله الا المحدود ولا
يرد هنا اعتراض الرضي على قول ابن الحاجب هو
المسند بعد دخولها بانه منقوض بقايم في قولك
كان زيد ابوه قايم لانه ليس معمول لكان ولا لشي من
اخواتها نعم هو مسند بعد دخولها فيتم النقض به هناك
الحاقه اي الحاق الخبر في هذا الباب وبطل
على ما ذهب اليه بعضهم لجوازه تعريفه نحو ثم لم يكن
فتنتهم الا ان قالوا وهو كثير والحال لا تعرف الا نادرا
واذا عرفت فهي مأولة بنكرة كما مر ولخلا الكلام
بدونه اي بدون الخبر هنا بخلاف الحال فانها فضلة
لا يختل الكلام بحذفها غالبا وهو اي خبر كان
واخواتها كخبر المبتداء فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة
ومفردا جامدا او مشتقا وجملة فعلية واسمية الى غير
ذلك الاحكام المقررة في ذلك الباب لكنه اي خبر
كان واخواتها لا يتقدم في المساويين تعريفا وتخصيصا في حالة
الامن من اللبس وهي حالة ظهور اعرابهما او اعراب احدهما

نحو كان اخاك زيدا وكان زيدا هذا اما اذا انتفى الاعراب
فيهما والا قرينة فلا يجوز التقديم كما هناك نحو كان
الفتى هذا قلت كذا يقولون ويرد عليه ان الزجاج حكى
في قوله تعالى فما زالت تلك دعويهم ان النحويين يجوزون
كون الاول اسما والثاني خبرا او العكس وظاهره اتفا[...]
على ذلك وقد مر في باب الفاعل وممن ذكر الجواز فيهما
الزمخشري فقال في تفسير سورة الانبيا وتلك مرفوع او منصوب
اسما او خبرا ودعويهم كذلك ووقع مثل هذا ايضا في تفسير
سورة الاعراف فقال في قوله تعالى فما كان دعويهم
اذ جاءهم باسنا الا ان قالوا انا كنا ظالمين ودعويهم
نصب خبر لكان وان قالوا رفع اسم ويجوز العكس وقدم
كان خبر لكان على سبيل التحقيق لكثرة استعمالها اولا ر[...]
معناها يغذان اذا حذفت لا يختل فجاز حذفها في كل[...]
وقع فيه بعد ان الشرطية اسم بعده الفا الرابط للجواب
وبعدها اسم مفرد مثل قول العرب الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ان شرا فشر باربعة اوجه اقويها هذا وهو نصب الاول
ورفع الثاني والتقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير [...]
من الشرط كان واسمها ومن الجزاء المبتداء فالمحذوف
من مجموع الشرط والجزاء ثلثة اشيا وسياتي بيان كون
هذا الوجه اقوى الاوجه الاربعة واضعفها عكسه
وهو رفع الاول ونصب الثاني والتقدير ان كان في عمله
خير



خير فيكون جزاءه خيرا حذف من الشرط كان والجار
والمجرور ومن الجزاء كان واسمها فالمحذوف من
مجموع الشرط والجزاء خمسة اشياء وما بينهما متوسط
وفيه وجهان احدهما نصب الجزئين معا والتقدير
ان كان عمله خيرا فيكون جزاءه خيرا حذف من الشرط
كان واسمها وكذا من الجزاء اذن اربعة اشيا والاخر
رفعهما معا والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن
الجزاء المبتداء فالمحذوف اذن اربعة اشيا ايضا وقد
لاح بما ذكرناه ان الوجه الاول اقوى لان الحذف
فيه اقل وان ما يليه هو الاضعف لان الحذف فيه اكثر
وان الوجهين الاخيرين متوسطان لان الحذف فيهما
اقل من الثاني واكثر من الاول ثم المعنى في الوجه الاول
قوي مطابق للمراد فهو ان كان نفس عمله خيرا وليس
المراد ان كان شيء من عمله خيرا او في شيء من عمله خير
وقوي ايضا من جهة اللفظ فان مجيء الفا مع الجملة
الاسمية اكثر منه مع الفعلية قال الرضي ويجوز ان يقال
ان مجيء الفا في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا
فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفا نحو ان ضربني فزيدا
ضربته واقول فلا ترجيح بهذا الوجه فانا لا نسلم ان الجزاء
مع النصب جملة فعلية بل اسمية والا امتنعت الفاء فيقدر

فهو يكون جزاءه خبرا كما قالوا في قوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه واما تفصيل الرضي ظهور الفعل فيتعلق
الفاء وتقديره يجب فلم اراه لغيره والمثال الذي
اورده ليس بقاطع لجواز تقدير المبتدأ فيه فانا زيد
ضربته ولا مانع منه بل يكاد يتعين حفظا للقاعدة
المعروفة في اقتران الجواب بالفا وتحذف كان وجوبا
في امّا انت منطلقا انطلقت بفتح الهمزة اما وكسرها اي
لان كنت بفتح الهمزة وان كنت بكسرها وتقديره ان الاصل
مع الفتح لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدرية موصولة
بكان المحذوفة فحذف الجار جواز على القياس في حذفه
مع ان وحذفت كان اختصارا وانفصل الضمير لعدم
ما يتصل به وجيء بما عوضا عن كان وادغمت النون في
الميم للتقارب واما اما انت منطلقا فحذفت بكسر الهمزة
فاصله ايضا ان كنت منطلقا فحذفت كان فانفصل الضمير
وحذفها هنا على ما صرح به الرضي وغيره وما مزيدة
للتاكيد التعويض كما في اما تخافن اسم ان واخواتها هو المسند اليه
فدخل المبتدا واسم كان واخواتها وغير ذلك فقوله من
معمولها اي معمول ان واحدى اخواتها خرج ما عدا المعرف
ولا ينتقض بنحو اخوه من قولك ان زيدا قائم اخوه وان كان مسندا
اليه بعد دخولها لانه ليس معمولا لها ولا يحذف الاسم في
هذا الباب وقتا من الاوقات الا اذا كان ضمير الشان لغير

الضرورة كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا و
ظباء والمجوز حذفه على ضعفه ضرورة بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه من حيث انه نواسخ الابتدا لا تدخل
على كلم المجازاة فان قلت كان على المؤلف ان يستثني حذفه
عند تخفيف ان المفتوحة فانه لا يناط بالضرورة قلت تركه
اتكالا على ذكره في الحروف المشبهة بالفعل في راي الفريق
الاكثر يشير بذلك الى ان من النحاة من جوز الحذف في السعة ولم
يشترط الضرورة وهو راي ابن مالك قال في التسهيل ولا يخص
حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقل ما يكون المحذوف الا
ضمير الشان وعليه حمل ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
لا على زيادة من خلافا للكسائي المنصوب بلا حالة كونها لنفي
الجنس هو المسند اليه يشمل المبتداء واسم ان واخواتها
واسم كان واخواتها ونحو ذلك فقوله من معمولها خرج ذلك
كله ثم تعرض الى شرايط النصب وهي ثلاث بقوله يليها اي
لا يكون مفصل بينهما بشيء احترازا من نحو لا في الدار غلام رجل
ولا غلام امراة مضافا منكرا نحو لا صاحب جود ممقوتا احترازا
عن نحو لا غلام زيد عندي ولا غلام عمرو او مشبها به نحو لا خيرا
من زيد عندنا والمراد بالمشبه بالمضاف اسم تعلق بما بعده
على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه في الارتباط
ويعرف عندهم بالمطول ولما كان ههنا سوال وهو ان اجراء
المشبه بالمضاف مجرى المضاف ينتقض بقوله تعالى لا تثريب عليكم

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

اليوم فان المصدر عامل في الجار والمجرور فيكون شبيها بالمضاف
وقد بني ولم ينصب اجاب عن قوله والجار في نحو لا تثريب عليكم
اليوم متعلق بمحذوف هو الخبر اي كائن عليكم لا بالمنفي وهو
تثريب والا لكان المصدر شبيها بالمضاف فيجب نصبه
وليس كذلك قلت البغداديون يجوزون ترك تنوين المطول
فيصح عندهم ان يقال لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف
كما اجري مجراه في الاعراب فيمكن ان يتعلق الجار في الاية بالمنفي
بلا بناء على هذا الراي وسيل صاحب الكشاف بم تعلق اليوم
في هذه الاية واجاب بانه يجوز ان يتعلق بالتثريب او بالمقدر
في عليكم من معنى الاستقرار او بيغفر والمعنى الاخير فلا اشكال
فيه واما الذي قبله فيبني على ان الواقع بعد الظرف المستقر
معمول للمحذوف الذي تعلق به الظرف من الاستقرار ونحوه
والمشهور ان العمل للظرف نفسه لنيابته عن ذلك المحذوف
واما تعليقه بالتثريب ففيه نظر اما اولا فلانه يلزم النصب
لكونه مطولا بعين ما مر في امتناع تعليق الجار بالمنفي واما ثانيا
فلانه يلزم الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته فان
افرد المنفي بلا اي كان غير مضاف ولا شبيه به ولا جارا مع لا اذ
معه يجر المنفي نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شي خلاف
ما اذا فقد الجار فانه يمكن زيادة من الاستغراقية
كما قال فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من
سبيل الجهد فحذفت في نحو لا رجل لفظا وتضمن الاسم معناها

فبني

٢٢٥

فبني وذلك لان قولك لا رجل نص في الاستغراق فهو بمنزلة
لا من رجل ولذا يمتنع ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان
المناقضة الظاهر على تقدير نفي الجنس هذا مذهب الجمهور
وذهب صاحب المفتاح الى ان المقدر ما الابهامية لا من
الاستغراقية لان تقدير الحرف العامل لو اوجب البناء لزم
بناء المضاف اليه والجواب انه لا تقدير فيه بل الاختصاص
المضاف في كالاختصاص الذي يفهم من اللام ومن
فبني جواب له اذا ادي ان اورد المبني على الوجه المذكور
فهو مبني على ما ينصب به من فتحة او كسرة او يا ليكون
البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا
حسن من قول العرب من قال مبني على الفتح لوفاء
تلك العبارة بجميع صور البناء وقصور هذه عن ذلك
ولو كان المنفي جمع المؤنث السالم عند الجمهور تقول
على رايهم لا مسلمات عندك بكسر التا وفي التسهيل
كذات للشيب ادين الكرة يشير بذلك الى قول الشاعر
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
روي البيت بفتح التا من لذات وكسرها وفي الخصائص
لابن جني انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان يعني المازني
او عرف عطف على الشرط اي وان عرف المنفي نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو او لم يل كلمة لا وان كان نكرة نحو
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون فمرفوع مكرر كما

ذهب صاحب المفتاح الى ان المقدر ما الابهامية

عند العامل للظرف ان الاستقرار

شلنا اما بطلان العمل مع المعرفة فلان لا انما تعمل حيث
يكون لنفي الجنس ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة
واما وجوب التكرير فلجبر ما فاتها من نفي الجنس الذي
لا يمكن اثباته في المعرفة وانما كان التكرير جابرا لان نفي
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما بطلان العمل مع الفصل
فلتضاعف ضعفها فلم تقو على العمل فيما هو بعيد عنها
وذلك لانها انما تعمل بمشابهة الحرف الذي هو ان باعتبار
انها للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق والتاكيد لا غير
وعمل ان بمشابهة الفعل على ما يجي فلا على هذا تعمل بمشابهة
الحرف الذي يعمل بالمشابهة فعند وجود الفاصل تضاعف ضعفها
واما وجوب التكرير مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس
في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة عملت فعملها كاف في هذا
التنبيه كانها انما تعمل هذا العمل اذا كانت لنفي الجنس فان
قيل قد وجد الرفع مع دخول لا على المعرفة بدون تكرير في
قولهم لا نولك ان تفعل اي ليس يتناولك وما خوذك هذا الفعل
قلنا قد اجاب عنه بقوله ولا نولك محمول لا ينبغي لك ان تتناول
ذلك الفعل والنون مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى
المفعول كما مر واذا كان كذلك فلا هذه في المعنى هي الداخلة
على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها فان قلت لم لم يكن الماضي
كذلك بلا وجوب التكرير نحو فلا صدق ولا صلى قلت
لفوات مشابهة الاسم وتقديره ان لا هاهنا فيه لا والمضارع



شبيهة بلا التبرئة من حيث كان المراد بها نفي جنس الحدث
الذي يدل عليه الفعل اذ معنى لا يقوم زيد ولا قام لا قيام
له واستاز المضارع بمشابهة الاسم لفظا من حيث كان كاسم الفا
عل باعتبار موازنته له في الحركات والسكنات فقوي شبهه لا
الداخلة عليه بلا التبرئة في نحو لا باس عليكم فلم تجب
التكرار معه ووجب مع الماضي جبر المنافاة من هذا الشبه
الذي استاز به المضارع ولا هيثم في قول الشاعر لا هيثم
الليلة للمطي ماول هذا جواب سوال مقدر وهو ان
لا دخلت في البيت على المعرفة اذ هيثم علم وهو هنا
مبني على الفتح ولا رفع ولا تكرير والجواب انه ماول وتاويله
بان يكون معنى لا هيثم لا حادي لانه كان مشهورا بحسن
الحدا والعلم اذا اشتهر بمعنى تنزل منزلة اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى كما قالوا في قضية ولا ابا حسن لها اي بمعنى
ولا فيصل لها اذ علي رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات ويمكن
ان ياول بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
وهو مثل اي لا مثل هيثم فانما دخلت لا في الحقيقة على
نكرة فان قلت القاعدة ان المضاف اذا حذف واقيم المضاف
اليه مقامه اكتسب حكمه كما في واسال القرية التي واشار والمضاف
المحذوف كان معربا فما بال بني قلت لان مثلا انما كان معربا
لكونه مضافا الى فدرات الاضافة فلم يبق للمقيم مقامه الا
البناء لكونه معرفا فان قلت هذا التاويل يصح في قول القايل

تبكي على زيد ولا زيد مثله فما تصنع به قلت تفرع فيه الى تاويل
اخراي ولا مسمى بزيد مثله او بواحد من مسميات زيد
مثله ويمكن اجزاء هذا التاويل في لا هيثم ايضا ولا ابنا
رجوعها في قول الشاعر بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت
ركابها ان لا الينا رجوعها فلم يكرر لا مع الفصل للضرورة
فلا ترد على ما قررناه فيما سبق والمبرد اجاز هو وابن كيسان
الرفع في الكلاي المعرفة والنكرة مع الفصل وبدونه
لا شرط مما ذكرنا انفا والنعت اعيب حالة كونه للمنصوب نصب
حتما يجب ان تقول لا غلام رجل ظريفا بالنصب على راي ذهب
اليه ابن برهان اذ يحال بالرفع هنا لان العامل في الصورة
هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب للابتداء فيه
فلا عمل له في صفته ويرفع ايضا اي مع جواز النصب في
راي اخر ذهب اليه جماعة منهم ابن مالك قال وقول
ابن برهان لا عمل للابتدائية في الاسم غير مسلم بل له عمل
في موضعه كما له عمل باجماع في موضع المجرور بمن في نحو
هل من رجل في الدار والنعت اعيد للمبني حالة كونه
اول اي اسبق من غيره وهذا احتراز عن النعت الثاني
في نحو لا رجل ظريفا عاقلا فانه لا يكون الا معربا منونا
وذا احتراز عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه
فليس فيه الا الاعراب بعينه اي يلي المنعوت المبني
وذا احتراز عن ان انفصل بينهما فاصل نحو لا رجل في

في

في الدار ظريف فانه معرب ليس الا وانت خبير بان هذا
القيد الاخير مغن عن الاول يبني تقول لا رجل ظريف
بفتحها فيبني النعت وان انفصل عن لا الاسم المبني لانه
هو هو في المعنى وهو متصل به في اللفظ مع ان النفي داخل
عليه اذ المقصود في مثل لا رجل ظريف نفي الظرافة عن
الرجل ويعرب لئلا يلزم ايهام تركيب اكثر من كلمتين تركيبا
مزجيا رفعا حملا على محل لا مع اسمها اذ هما في موضع رفع
بالابتداء ونصبا حملا على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة
في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك
جاء النعت عليها كذا يقرره الاكثرون والاولى ان يجعل
هذا كما قاله بعضهم من باب الحمل على محل الاسم النكرة
فانه نصب كما ان الرفع من قبيل الحمل على المحل لكن باعتبار
محل الاسم النكرة مع لا كما مر وعطفه اي معطوفه والمراد
به المعطوف على الاسم المبني اعنيه حالة كونه اي كون المعطوف
نكرة كذلك اي حكمه حكم الاسم الواقع نعتا للمبني الا في البناء
فلا يجوز لعدم صحة الذي اشرنا اليه وانما يجوز فيه الاعراب
رفعا ونصبا وجههما امرين الحمل على المحل واللفظ او
الحمل على المحل فيهما لكن النصب على محل الاسم وحده والرفع
على محله مع لا كما عرفت مثل قوله فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا بنصب ابن وكقول الاخر
هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب

برفع اب ومعرفة برفع فقط نحو لا غلام لك ولا العباس وذلك لان
لو باشرت المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة
اولي بان يكون مرفوعة وفي نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه فتحهما على ان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر
كل جملة حيالها لكن الاخبار مشكل من جهة انه راجع في المعنى
الى الجملتين ولا يصح لفظا لان الواحدة لا يستقيم بها عن
شيئين قال ابن الحاجب واشبه ما يقال ان الحول والقوة
لما كانا بمعنى صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزيلهما منزلة
شيء واحد وقال غيره هو من باب الحذف مثل ما قام وقعد
الا زيد اي لا حول ولا قوة الا بالله ورفع الثاني مع فتح الاول
عطفا على محل لا مع اسمها ونصبه اي نصب الثاني
مع فتح الاول عطفا على محل اسم كما مر عن بعضهم في
النعت او حملا على اللفظ كما قال الجماعة ولا في هذين
الوجهين زائدة لتاكيد نفي الاول ورفعهما لانهما لو
بنيا على اصلها لتوهم امتزاج الفاظ متعددة وليس
مثل ذلك من جنس كلامهم ثم كره هولاء العدول باحدهما
لما فيه من التحكم فعدلوا بهما جميعا الى الاصل في الرفع
على الابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة
كالاولى ورفع الاول على ضعف لانه مبني على انه اسم
للا بمعنى ليس واستعمالها كذلك قليل وفتح الثاني
وهو اوضح لان الثانية هي التي لنفي الجنس وقوة نكرة مفردة

مفصل

متصلة بها فيبني على الفتح والاسم التابع في نحو الا ماء ماء بارد
مما هو نكرة بالمبني بلا فصل بينه وبين المبني بفتح اي يبنى
على الفتح لانه اما تاكيد لفظي فحكمه حكم المؤكد او بدل
وحكمه حكم المبدل منه ويرفع ويضب بطريق الاتباع لمحل
الاسم لانه نصب فان قلت لم يرفع التابع في هذه
الصورة قلت لان الا هذه للتمني فهي بمنزلة ليت فلا
يجوز مراعاة محلها مع اسمها على ما نص عليه سيبويه
وتبعه القوم الا المازني والمبرد وكان المولف تمسك
بمذهب امام الجماعة فلم يجوز الرفع وصاحب اللباب
قال انه يجوز في التابع الاعراب وظاهره جواز
الرفع والنصب عنده وعلى ذلك حمله صاحب العباب
وهذا انما هو قول الثاني المازني والمبرد كما عرفت
ومعناها اي معنى لا مع الهمزة استفهام وهذا غير مستقيم
لان الاستفهام ليس معنى لا مع الهمزة وانما هو معنى
الهمزة وانما هو معنى الهمزة فقط ولا لنفي الجنس
فالهمزة الداخلة عليها تكون ح للاستفهام عن
النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذ الاقي
الذي لاقاه امثالي اي اذا مت فهل ينتفي صبر سلمى
ام يثبت او تمن كقوله الا عمر ولي مستطاع رجوعه
ولا يخفى ان الا التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت
فجعل التمني معنى لا مع الهمزة صحيح بل مستكره ولا يصح

ان يقال بان الا همزة الاستفهام ولا وان الاستفهام
مثله في هل لنا من شفعاء لانه لو قيل الست لنا شفعاء صح
ولو قيل ليت لا عمر لم يصح او عرض وهو طلب بلين
نحو الا نزول فتصيب خيرا وتبع المولف فيه صاحب
اللباب وهو منقول عن الشراء في الاندلسي وهو
خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
يعني فيختص بالجمل الفعلية فلا يكون مما نحن بصدده مع
بقاء العمل الثابت للاحالة خلوها من الهمزة والا
رجلا في قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا يدل
على محصلة تبيت والمحصلة المراة التي تحصل تراب
المعدن اي تجعله حاصلا والبيت مضمن اي تبيت تفعل
كذا فهو مفتقر الى ما بعده نصب فيه رجلا باضمار
ترونني فالتقدير الا ترونني رجلا هذه صفة بحذف
الفعل مدلولا عليه بالمعنى والا للتحضيض على هذا التقدير
هذا كله عند الخليل او نصب الاسم بالضرورة اي بسبب
ضرورة الشعر والا فحقه ان ينون وهي اي والا لا
لا ضرورة في اضمار الفعل بحاله ادخول التنوين في مثل
هذا المحل فانما يقدم عليه لضرورة الشعر واذا دار
الامر بين وجه الفعل الا للضرورة ووجه سالم من ذلك
والحمل على السالم اولى وجاء في مثل لا اباله وهو لا اخاله
من بين الاسماء الستة والا غلاميه ولا غنى هذا بمثنى
بعني

معين كما اختص ذلك بالاب والاخ ولو مع الفصل
بين اسم لا واللام بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامي
فيها لك لان هذا منزلة منزلة المتضايفين وقد جاز
الفصل بينهما بالظرف كقوله لما اخوا في الحرب من لا اخاله
فليجز في هذا حملا على ذلك خلافا لسيبويه فانه منع من
مثل هذا الفصل الا في الضرورة دون لا البر فيها لان
الاضافة في مثل هذا الاسم لا يكون بمعنى في اصل اثبات
الالف فاعل جاز اي جاز فيما تقدم من لا اباله ولا غلامي
له اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في المثال
الثاني للاضافة عنده اي عند سيبويه وكان القياس حذف
الالف واثبات النون فيقال لا ابرك ولا غلامين لك فيكون
الاسم مبنيا على الفتح والياء ولكن مذهب سيبويه والجمهور
ان هذا مضاف حقيقة فاثبت الالف في الاب كما تثبت
في رايت اباك وحذفت نون غلامين كما تحذف في
ضربت غلاميك واللام مقحمة بين المضاف والمضاف
اليه لتاكيدها اي لتاكيد الاضافة ولقضاء حق المنفي
في التنكير بما يظهر بسبب اللام من صورة الانفصال
فان المضاف يصير بهذا الفصل كان غير مضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا ولمشابهتها اي لمشابهة
الاضافة في اصل المعنى اذ معنى ابو لك ابوك ومعنى غلامي لك
غلاميك لكن بحسب الاصل وان ثبت مع الحذف قوة الاختصاص

حتى يصير المضاف معرفة عند غيره اي عند غير سيبويه
وهو الصحيح الذي اختاره ابن الحاجب على المعرفة يرون
الرفع والتنكير ولو كان مضافا لكان معرفة ولا رفع بينه ولا
تنكير وهما لازمان اذا كان الاسم معرفة والقائل ان يمنع هذه
الملازمة في قولهم لو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك
ان لو كانت اللام محذوفة واما مع اثباتها فلا نسلم وقد يحذف
اسم لا الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد بجعل الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسماء والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبر التي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوفا اي لا احد كزيد قلت حكى ابن هشام في المغني ان الكوفيين
استدلوا على ان لام المستغاث بقية اسم هو ال بقوله فخير نحن
عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا اذ الحال
لا ينقض عليهم ثم قال واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار
ولا نفر بحذف ما بعد لا النافية واقول الجواب الاول
مبني على جواز حذف الاسم والخبر جميعا رفضه الاصحاب
الذي اشار اليه الرضي مندفع بانه قد عهد في احدف الجواب
حذف الجمل بعدها كثيرا ومن جملتها لا النافية تقول
لا من قال اقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرية
حملا على هذه خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المحذوف المسند
وذا حبر تشتمل كل مسند من خبر المبتدا وخبران واخواتها
وغير

نحو لا علاك اي لا بس قال الرضي ولا يحذف لا

من معمولها

وغير ذلك فبقوله خرج كل ما عدا المعرف وهي اي وهذه اللغة
وهي اعمال ما ولا اعمال ليس لغة حجازية كذا في الكافية
واعترض الرضي بانهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن
غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن
اعمال ما وحدها اذن لا اعمال ليس بشروط وبنو تميم لا يعملونها
مطلقا قلت نقله الزمخشري بعينه في المفصل ونقل ابن هشام
وابن قاسم وجماعة ان لا يعمل عمل ليس قليلا وذكروا لا اعما
شروطا ولكن لم ينقلوها عن الحجازيين قال ابن قاسم نها
في الجنى لا لابن ومنع المبرد والاخفش اعمال لا عمل ليس
وحكى ابن ولاد عن الزجاج انها اجريت مجرى ليس في
رفع الاسم خاصة ولا يعمل في الخبر ومن الشعر اهل على
ذلك قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى
الله واقيا وقس من انشاده فبطل العمل زيادة ان
كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف
الصريف الفضة والخزف الطين المشوي حتى يكون فخارا وليان
ابن السكيت نصب ذهب وفضة بخرجه على ان نافية موكدة لما
لا زائدة وانما بطل العمل بزيادة ان لا ما عامل ضعيف عمل
على خلاف القياس اما الاول فلانه محمول على ليس وهو انما يشبهها
معنى لا لفظا واما الثاني فلانه مشترك الدخول لا يختص بالاسماء
فلما فصل بينه وبين المعمول ضعف في العمل لما من فلا يتصرف
بان تعمل النصب بل الرفع كالفعل ونكلمن قولهم هاسبي

من اعتب قول الشاعر وما خذل قومي فاخضع للعدي وانما
قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش
واذ ما مثلهم بشر فقال سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتدا وكن
بني الابهام مع اضافته لمبني وقيل مثلهم حال والخبر محذوف
اي ما بشر في الوجود مثلهم هذا هو اصل التركيب ولكن ينبغي
تقديم الخبر الي جانب ما فيكون هكذا واذا ما في الوجود
مثلهم بشر لئلا يتقدم الحال علي العامل المعنوي والعطف عليه
اي علي الخبر بموجب بكسر الجيم اي بحرف يحصل الايجاب
نحو ما زيد قايما بل قاعدا ولكن قاعد يبطل العمل لحصول
الايجاب قضى انما تعمل للنفي فلا يجوز ان في المعطوف الا
الرفع حملا علي محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الي الاصل وقال
الشيخ عبد القاهر المرفوع بعد بل ولكن خبر مبتدا محذوف
اي ما زيد قايما لكن هو قاعد فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في
ما زيد قايما لكن هو قاعد فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في
عطف المفرد واول البسر كذلك بل هو من باب القطع والا
ستيناف لان ولكن لا يعطفا في الجمل كما يجي في بابه واذا
نقض النفي بالا لعين العلة المتقدمة نحو وما محمد الا
رسول وقوله وما الناس الا هالك وابن هالك وذو
نسب في الهالكين عريف فاما قول الاخر وما الدهر الا
منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن
باب ما زيد الا سيرا اي يدور دوران منجنون ولا يعذب معذبا اي

تعذيبا



تعذيبا دون ان منجنون اي دوالب والا تعذب معذبا اي
تعذيبا بخلاف ليس فان عملها في الخبر نصب لا ينتقض
بالا نحو ليست زيد الا قايما اذ غلب هي للتغليبية
وهذا باق لم يزل وهما اي ما ولا عملتا للنفي فلا جرم ان عملها
يبطل بانتقاض النفي وتجوز الباء اي زيادة الباء في الخبر
في لغة اهل الحجاز نحو ما زيد بمنطلق قال صاحب المفصل
ودخول الباء في الخبر انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك
لا تقول زيد بمنطلق ونقل ابن هشام في مغنيه مثل
هذا عن الفارسي فقال ورد وجيب الفارسي والزمخشري
في نحو ما ربك بغافل الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة
الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قايما
وجوازها في لم اكن باعجلهم وما ان زيد بقايم وقال ابن قاسم
في الجنى الداني وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منع
الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار
بني تميم ونقل ان لكن وجه الانتقال علي المولف ولات هي
لا هذه النافية العاملة عمل ليس كسرت بالتاء اي
اردفت بها كسرت اذا حركته مخلوقة فاستعير هنا
الوضع التا في اخر هذه الكلم واعمالها اجماع من العرب
ولا تعمل الا في حين اسما وخبرا بحذف الاسم
اي مع حذف تحضرات فاضاي لمس الحين حين فرار
وهذا هو الغالب وقد يكون المحذوف هو الخبر كقراة

بعضهم برفع الحين وعن عيسى بن عمر جواز الجر بها
متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وانظر بماذا يتعلق علي
هذا القول وعن ابي عبيدة التاء زائدة في حين بمعنى انها من تمامها
علي ما حكاه الرضي كما جا العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون تحين ما من مطعم والذي في مغني ابن هشام
ان ابا عبيدة يقول انها زائدة في اول الحين وانه استدل
على ذلك بانه وجدها في اول الامام وهو مصحف عثمان
رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط قال ابن هشام ولا
دليل فيه فكم في خط المصحف من اشيا خارجة عن القياس
ويبطله لات هنا في قول الشاعر حنت نوار ولات
هنا حنت وبدا الذي كانت نوار جنت فانه لا يقال هنا وايضا
فلا اشتهار التحين في اللغات وان حين مشهورة اشتهارا
تاما فان قلت هنا ليس بحين فكيف عملت فيه لا في البيت
قلت هو وان كان في الاصل للمكان لكنه استعير للزمان
كذا ذكره الرضي وهنا تم الكلام في قسم المنصوب فشرع في ذكر
القسم الثالث وهو المجرور فقال المجرور ما اشتمل على علم
الاضافة والكلام عليه كما سبق في المرفوع وهي
اي الاضافة نسبة بواسطة حرف جر فدخل نسبة الفعل للفاعل
والمفعول في قولك ضرب زيد عمرا او غير ذلك بواسطة حرف
جر فخرج ما دخل اولا بما ليس من المعرف لكن يرد
عليه الاضافة اللفظية فانها ليست بتقدير حرف جر كحسن

نسبة شي الى شي

حسن

حسن الوجه فتخرج مع انها من المحدود لفظا اي لفظه لفظا
كما في مررت بزيد او مقدر تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم وجعل الرضي لفظا او تقديرا حالا من حرف جر وان
كان نكرة لتخصيص الاضافة والعامل معنى واسطة اي
يتوصل بالحذف ظاهرا او مقدرا وليس في كلام المؤلف
هنا ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا
نحو مررت بزيد نعم في تقييد اول الكتاب المضاف المجعول
من خواص الاسم بتقدير الحرف ما يدل على انه مع اللفظ
بالحرف لا يكون من خواصه كما اسلفناه فيؤخذ منه ان الفعل
قد يضاف وقد مر ان الحق هو المضاف لا يكون الا اسما
والمضاف في مررت بزيد هو المرور الفعل الاصطلاحي
وزاد في الكافية قيدا اخر وهو قوله مراد للاحتراز
عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر يقدر فيهما
لكنه غير مراد وكان المؤلف لم يذكره لما راه من اعتراض
الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى اذ يجر اذ معنى
الظرفية والتعليل فيهما ظاهرا وايضا فلا معنى لتقدير
الحرف الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان
المعنى المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر
فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقة متوقفة على معرفة ما
اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة
كونه مجرورا بحرف مقدر وكونه مجرورا لكونه مضافا اليه والا

مضافة

جنس المضاف

فهي ما كان بتقدير الحرف ان كانت اضافة غير صورة
الى معمولها وهذا يصدق على ما يكون المضاف
فيه غير صورة البتة سواء ضيف الى معمولها كما في ضرب زيد او
الى غير معموله كما في غلام زيد وعلى ما يكون المضاف صورة
لكن المضاف اليه ليس بمعمول نحو مصارع البها التعريف
معنوية اي فهي معنوية وانما نسبت الى المعنى من جهة انها
تفيد امرا معنويا في المضاف من التعريف او للتخصيص كما يجي
بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف
اليه ليس جنس المضاف بمعنى انه يصح اطلاقه على المضاف
وعلى غيره وذا شامل ليد زيد وبعض القوم وجميع الرجال
وظرفه بان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى
من التبيينية في جنس المضاف نحو خاتم فضة وثوب خز وباب ساج او بمعنى
في ظرفه نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وهذا اخذ بالظاهر
الذي عليه اكثر النحاة والمحققون على خلافه وان الاضافة
في مثل ما ذكر بمعنى اللام فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي
في هذه الاضافة ثم تارة تكون مجازا حكميا بان تصرف النسبة
عن محلها الاصلي الى محل اخر لاجل ملابسة بين المحلين نحو بل
مكر الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار ماكرين وهو من اضافة
المصدر الى الفاعل المجازي وتارة تكون مجازا لغويا كما في
كوكب الخرقا اي انهم يقصدون نسبة الكوكب عن شي الخرقا بواسطة
ملابسة بينهما بل نسبت الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابسة

الثنا



وتسيج في وحده

الشتاء بتعريف فطنتها في قرابتها ليغزلن لها في زمان طلوعه للذب
ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل
عليه بالهيئة التركيبية في الاضافة مفيدة تخصيصا مع النكرة
لا يبلغ درجة التعريف مثل غلام رجل فانه اخص من غلام لم يتميز بعينه
كما يتميز غلام زيد وتعريفا في المعرفة وانظر لم اتى مع التخصيص
بمع ومع التعريف بفي قال الرضي وانما افادت ذلك لان وضعها
التقييد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي مثلا اذا قلت غلام زيد لكلب ولزيد غلمان كثير
فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه واشهرهم بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا
بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق الغلام اليه دون
سائر الغلمان الا واحد امه وعبد بطنه الاستعمال الاقل فانه نكرة
في هذه الاستعمال مع كونه مضافا الى معرفة لتوغل هذه الالفاظ
في الابهام تقول مررت برجل واحد امه اي بينه كامل قال اماوي
انى رب واحد امه فقلت فلا عزم علي ولا احد فادخل عليه رب
اية كون ما دخلت عليه نكرة وماوي اصله ماوية امراة وزخم
والحد بالحاء المهملة المفتوحة والدال المهملة الساكنة لاظلم ونقول لجانبه
عبد بطنه اي معروف الهمة الى شبع بطنه ورجل نسيج وحده اي
لا نظير له وانما قال لان الاكثر في هذه الكلمات ان تكون
معرفة يقال واحد امه اي النبيها الكامل وعبد بطنه اي النهم
الخسيس الهمة ونسيج وحده اي العظيم الذي لا نظير له والاخو

وغير ومثل لما توغلا في الابهام من قولهم توغل في الارض اذا سار فيها
فابعد فغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة معنوية
نحو غيرك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون
اخرى اذ كل ما في الوجود من الذات ليس الا ذاتا بهذه
الصفة وكذا مثل لا يتعرف بتلك الاضافة نحو مثلك اذ مماثلة
المخاطب لا يختص ذاتا وان كان مثلك اخص من غيرك
لان مثليته يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر
والشاب والشيب والعلم وغير ذلك مما يحصى وكذا
كل بمعنى غير ومثل من سواك ونظير وشبهك ونحو هما
وقع ذا الذي الذي ذكرناه من ان غيرا ومثلا وما
بمعناهما لا يتعرف بتلك الاضافة منع نحو غير ومثل اللام
حالة كونهما مضافا كراهة لدخول حرف التعريف على
ما هو في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا قيل فات
خبير بان الحكم بتنكير نحو غير ومثل مع اضافته الى المعرفة
يسوغ دخوله كما قال الجماعة ولا في هذين الوجهين زائدة
التاكيد نفي الاول ورفعهما لانهما لو فتحا على اصلها لزم
اشراج الغلط متعددة وليس مثل ذلك كلاهما تركه
هؤلاء العدول باحدهما لما فيه من التحكم فعدلوا بهما جميعا
الى الاصل في الرفع على الابتداء ولا لثانية اما زائدة او
ملغاة غير زائدة كالاولى ورفع على ضعف
لانه مبني على انه اسم للا بمعنى ليس واستعمالها كذلك قليل

وفتح

وفتح الثاني وهو اوضح لان لا الثانية هي التي لنفي الجنس
وقوة نكرة مفرد متصل بها فتبنى على الفتح والاسم
الثاني نحو لا ما يارد مما هو تكرير للمبني بلا فصل بينه وبين
المبني يفتح اي يبنى على الفتح لانه ما تاكيد لفظي منه
فحكمه حكم المؤكد او بدل فحكمه حكم المبدل منه وينصب
معطوف الاتباع لمحل الاسم لانه نصب فان قلت لم يرفع الاتباع
في هذه الصورة قلت لان لا هذه للتمني فهي بمنزلة
ليت فلا تجوز مراعاة محلها مع اسمها على ما نص عليه
سيبويه وتبعه القوم الا المازني والمبرد وكان المؤلف
تمسك بمذهب امام الجماعة فلم يجوز الرفع وصاحب اللباب
قال انه يجوز في الثاني الاعراب والظاهر جواز
الرفع والنصب عنده وعلى هذه حمله صاحب العباب
وهذا وانما هو قول المازني والمبرد كما عرفت ومعناها
اي معنى لا مع الهمزة استفهام وهذا غير مستقيم لان
الاستفهام ليس معنى لا مع الهمزة وانما هو مع الهمزة
فقط لا للنفي فالهمزة الداخلة عليها يكون ح للاستفهام
عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي
الذي لاقاه امثالي يعني اذا مت فهل ينتفي صبر سلمى ام يثبت
وكقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه ولا يخفى ان الا التي
للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت فجعل التمني مع لا مع الهمزة
صحيح بلا شك ولا يصح ان يقال ان الا همزة الاستفهام

ولا وان الاستفهام مثل في فهل لنا من شفعاء فيشفعون
لانه ولو قيل ليت لنا شفعاء صح ولو قيل ليت لا عمر يصح
او عرض وهو طلب بلين الا تزورك فنصيب خيرا وتبع المؤلف
فيه صاحب اللباب وهو منقول عن السيرافي قال الاندلسي
وهو خطاء لانها اذا كانت من حرف الافعال يعني تختص
بالجمل الفعلية فلا يكون مما نحن بصدده مع بقاء للعمل
الثابت للاحالة خلوها من الهمزة ولا رجل في قول
الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
والمحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا
والبيت مضمن اي تبيت اي تجعله تفعل كذا فهو
مفتقر الى ما بعده نصب فيه رجل باضمار تروني فا
تقدير الا تروني رجلا هذه صفة تحذف الفعل مدلولا
عليه بالمعنى والا للتحضيض على هذه التقدير هذا كله
عند الخليل او نصب الاسم بالضرورة اي بسبب الضرورة
الشعر والاخفش ان لا ينون وهي اي الا على هذا للتمني عند
يونس وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل
بخلاف دخول التنوين في مثل هذا المحل فانما يقدم عليه
بضرورة الشعر اذا دار الامر بين وجه لا يفعل الا للضرورة
ووجه سالم من ذلك وحسن فالحمل على السالم اولى
وجاز في لا اباله ولا اخا له من بين اسماء الستة ولا
غلامي له ولا يختص هذا بشيء معين كما اختص ذلكم لا ابا

والاخ

والاخ ولو مع الفصل بين اسم لا واللام بالظرف نحو لا ابا فيها لك
ولا غلامي فيها لك لان هذه منزلة منزلة المتضايفين وقد جاء
الفصل بينهما بالظرف كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
وقد جاء الفصل فليجري في هذا حملا على ذلك خلافا لسيبويه
فانه منع من مثل هذا الفصل الا في الضرورة دون لا ابا فيها
لان الاضافة في مثل هذا الاسم لا يكون بمعنى في
اصلا اثبات الالف فاعل جاز فيما تقدم من لا اباله ولا
غلامي له اثبات الالف في المثال الاول وحذف
النون في مثال الثاني للاضافة عنده اي عند سيبويه
وكان القياس حذف الالف واثبات النون فيقال
لا اب لك ولا غلامين لك فيكون الاسم مبنيا على
الفتح والياء لكن مذهب سيبويه والجمهور ان هذا
مضاف حقيقة فاثبتت الالف في الاب كما تثبت في رايت
اباك وحذفت نون غلامين كما تحذف في ضربت غلاميك
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه لتاكيدها
اي لتاكيد الاضافة ولقضاء حق المنفي في التنكير
بما يظهر بسبب اللام من صورة الانفصال فان المضاف
يصير بهذا الفصل كانه غير مضاف فلا يستنكر نصبه وعدم
تكرير لا ولمشابهتها اي لمشابهة الاضافة في اصل
المعنى اذ معنى ابوك اب لك ومعنى غلاميك غلامين
لك بحسب الاصل وان ثبت مع الحذف قوة الاختصاص

حتى يصير المضاف معرفة عند سيبويه وهو الصحيح الذي
اختيار ابن الحاجب لفساد المعنى في الامثلة وهو ما يلزم من
دخول لا على المعرفة بدون الرفع والتكرار ولو كان مضافا
لكان مضاف لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وهما لازمان
اذا كان الاسم معرفة وللقايل ان يمنع هذه الملازمة في
قولهم لو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك ان لو
كانت اللام معه محذوفة واما مع اثباتها فلا نسلم وقد
يحذف اسم لا نحو لا عليك اي لا باس قال الرضي ولا يحذف
الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعل الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلتها
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قلت حكى ابن
هشام في المغني ان الكوفيين استدلوا على ان لام المستغاث
بقية اسم هو آل بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي
المثوب قال يالا اذ الجار لا يقتصر عليه ثم قال واجيب
بان الاصل يا قوم لا فرارا او لا نفر فحذف ما بعد لا النافية
واول الجواب مبني على جواز حذف الاسم والخبر
جميعا وقضيته الاجحاف الذي اشار اليه الرضي ثم دفع
بانه قد عهد في حروف الجواب حذف [illegible] نعم بلى وغيرها
الجمل بعدها كثيرا ومن جملتها لا النافية تقول لا لمن قال

اقام

اقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرية حملا على
هذه خبرها ولا المشبهتين بليس المراد الجنس يشمل كل مسند من
خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغير ذلك فيقوله من
مسموعها خرج كل ما عدا المعروفة اي في هذه اللغة وهي اعمال
ما ولا بليس لغة حجازية كذا في الكافية واعترض الرضي بانهم
لا ينقلوا عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع
اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن
اعمال ما وحدها دون لا اعمال ليس بشروط وبنو تميم
لا يعملونها مطلقا قلت نقله الزمخشري بعينه في المفصل
ونقل هشام وابن قاسم وجماعة ان لا تعمل عمل ليس
قليل واذكروا لاعمالها شروطا ولكن لم ينقلوا عن الحجاز
يين قال ابن هشام ابن قاسم في الجنى الداني ومنع المبرد
والاخفش اعمال لا عمل ليس وحكى ابن ولاد عن الزجاج
انها اجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ولا يعمل في الخبر
ومن الشواهد على ذلك قوله تعز فلا شي على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وقد مر انشاده ويبطل
العمل بزيادة ان كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف
ولكن انتم الخزف الصريف الفضة والخزف الطين المشوي
حتى يكون فخارا ورواه ابن السكيت نصب ذهب وفضة مخرجة
على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وانما بطل العمل
بزيادة ان لان ما عامل ضعيف عمل على خلاف القياس اما الاول

ضعف عن العمل

فلانه محمول علي ليس وهو انما يشبهها معنى لا لفظا واما
الثاني فلانه مشترك الدخول لا يختص بالاسماء فلما فصل بينه
وبين المعمول وتقدم الخبر علي الاسم لضعفها في العمل
ما مر فلا يتصرف بان يتعمل النصب قبل كالفعل وذلك نحو
قولهم ما مسيء من اعتب وقول الشاعر وما خذل قومي
فاخضع للعدي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم واذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فقال
سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتدا ولكن بني لابهامه مع اضافته
لمبني وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ابشر في الوجود
هذا هو اصل التركيب ولكن ينبغي تقديم الخبر الي جانب ما
فيكون هكذا واذ ما في الوجود ومثلهم لئلا يتقدم الحال علي
الحال الملغي المعنوي والعطف عليه اي علي الخبر موجب بكسر
الجيم اي بحرف يحصل الايجاب نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن
قاعد فيبطل العمل لحصول الايجاب وهي تعمل للنفي
فلا يجوز اذن في المعطوف الا الرفع حملا علي محل الخبر اذ
هو مرفوع نظرا الي الاصل وقال الشيخ عبد القاهر
المرفوع بعد بل ولكن خبر مبتدا محذوف اي ما زيد
قايما لكن هو قاعد فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف
المفرد وهذا ليس كذلك بل هو من باب القطع والاستيناف
لان بل ولكن لا يتعاطفان الجمل كما سيجي في بابه فكذا النفي
لتعين العلة المتقدمة نحو وما محمد الا رسول
النفي

دونا

٢٣٠

٢٢٧

وقوله وما الناس الا هالك وابن هالك وذو نسب في الهالكين عريق فاما قول الاخر وما الدهر الا منجنونا باهله وما
الحاجب الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا اي الا يسير سيرا
والتقدير الا يدور دوران منجنون اي دولاب والا يعذب
معذبا اي تعذيبا بخلاف ليس فان عملها في الخبر نصبا
لا ينتقض بالا نحو ليس زيد الا قايما للمفعولية هي اذا عملت
وهذا باق لم يزل وهما اي ما ولا للنفي فلا جرم ان
عملها يبطل بانتقاض النفي ويجوز الباء اي زيادة الباء
في الخبر في لغة اهل الحجاز نحو ما زيد بمنطلق قال
صاحب المفصل ودخول الباء في الخبر انما يصح على لغة
اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ونقل ابن هشام
في مغنيه مثل هذا عن الفارسي وقال واوجب الفارسي
والزمخشري في نحو وما ربك بغافل الحجازية ظنا ان المقتضي
لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي فيه لا متناع
الباء في كان زيد قايما ووجودها في لم اكن باعجلهم وما ان
زيد بقايم وقال ابن قاسم في جني الداني وفي زيادة
الباء بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي والزمخشري
والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم فقد بان لك
وجه الاشكال علي المولف ولات هي لا هذه النافية معاملة
عمل ليس الحقت بالتاء اي اردفت بها من كسعه اذا
اضربه من خلفه واستعيرها هنا موضع التاء في اخر هذه الكلم

واعمالها اجماع من العرب ولا تعمل الا في حين اسما وخبرا
بحذف الاسم اي مع حذفه نحو ولات حين مناص اي
ليس الحين حين مناص وهذا وهو الغالب وقد يكون المحذوف
هو الخبر كقراءة بعضهم برفع الحين وعن عيسى بن عمر جواز
الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وانظر
بعضهم بماذا يتعلق على هذا القول وعن ابي عبيدة من
النحاة من جعلها حين سمعنا انا من نعماها على ما حكاه
الرضي كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون
والمسطعمون تحين ما من مطعم والذي في المغني
ابن هشام ان ابا عبيدة يقول انها زائدة في اول الحين
وانه استدل على ذلك بانه وجدها في الامام وهو
مصحف عثمان رضي الله عنه ومختلطة بحين في
الخط قال ابن هشام ولا دليل فيه فكم في الخط المصحف
من اشياء خارجة عن القياس وبطل لات فيها في
قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدى الذي
كانت نوار اجنت فانه لا يقال تحنا وايضا فلا اشتهارا
تاثا فان قلت هنا ليس بحين فكيف عملت فيه لات في البيت
قلت هو وان كان في الاصل للمكان لكنه استعير للزمان
كذا في الرضي وهنا تم الكلام في قسم المنصوب فشرع
في ذكر الثالث وهو مجرور فقال المجرورات ما اشتمل على علم
الاضافة والكلام عليه ما سبق في المرفوع وهي الاضافة

نسبة شي الى شي فدخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول
في قولك ضرب زيد عمرا وغير ذلك **بواسطة حرف جر** فخرج
ما دخل اولا مما ليس من المعرف لكن يرد عليه الانساوية اللفظية
فانها ليست بتقدير حرف جر نحو زيد حسن الوجه فتحرج مع
انها من المحدود **لفظا** اي لفظ به لفظا كما في مررت بزيد
قدرا **او تقديرا** كما في غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وجعل
الرضي لفظا او تقديرا حالا من حرف جر وان كان نكرة
لتخصص بالاضافة والعامل معنى واسطة اي متوصل بالحرف
ظاهرا ومقدرا وليس في كلام المولف هنا ما يقتضي ان
الفعل يضاف حيث يكون حرف الجر ملفوظا نحو مررت بزيد
ونعم في تقييده اول الكتاب المضاف المجعول من
الخواص الاسم بتقدير الحرف ما يدل على انه مع اللفظ بالحرف
لا يكون من خواصه كما اسلفناه فيوخذ منه ان الفعل قد
يضاف وقد مر ان الحق هو ان المضاف لا يكون الا اسما
في مررت بزيد هو المرور لا الفعل الاصطلاحي وزاد
في الكافية قيدا اخر وهو قوله مرادا احترازا عن
المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه
غير مراد وكان المولف لم يذكره لما راه من اعتراض
الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز لان معنى
الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى للتقدير
الحرف الا انه مراد معنى ولو اريد انه غير مراد لفظا

المعنى المضاف اليه كلا اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيقتضي
المزور لان معرفة حقيقة متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف
وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك
متوقف على معرفة كونه مضاف اليه **و الاضافة**



الثانية وهي ما كان بتقدير الحرف **ان كانت اضافة**
غير صفة الى معمولها وهذا يصدق على ما يكون المضاف
فيه غير صفة البتة سواء ضيف الى معموله كما في ضرب
زيد او الى غير معموله كما في غلام زيد وعلى ما يكون
المضاف صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا نحو مصارع
مصر لانه لم يرد ان الصراع رفع في مصر وانما المراد نسبة
المصارع اليها للتعريف **فمعنوية** اي فهي معنوية وانما
نسبة الى المعنى من جهة انها تفيد معنى في المضاف
من التعريف او التخصيص كما يجيء **بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف**
وما كان عن المضاف اليه اي في المضاف اليه ليس جنس
المضاف بمعنى انه يصح اطلاقه على المضاف على غيره وذا
تامل ليدخل زيد وبعض القوم وجميع الرجال بان يكون
اليه ظرفا للمضاف **وظرفه** كراهة لدخول حرف التعريف
على ما هو في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا قيل خبير
بان الحكم تنكير نحو غير ... الى المعرفة يسوغ
دخول اللام في هذه الحالة حتى يكون ذلك فتنة كهذا
الاستدراك الذي ذكره وقضية قوله مضافا ان اللام تدخل

على غيره ومثل وما بمعناهما اذا انتفت الاضافة وعرف
صحيح بالمنسبت الحيثة ونحوها كالشبيه والنظير واما
غير فلا تدخل عليها اللام ضرورة انها ملازمة للاضافة
في المعنى وان قطعت عنها في بعض الاحيان وما يقع
في كلام بعض المصنفين من التلفظ بالغير هكذا محلى
باللام فلا مستند له من جهة السماع من العرب الا اذا اشتهر
استثناء مفرغ في الظروف من قوله ونحو غير اي ولا غير
ومثل فلا يتعرف بتلك الاضافة كل وقت الا اذا اشتهر
المضاف ولو قال الموصوف لكان اولى اي الا اذا اشتهر
موصوف غير او مثل بمغايرة المضاف اليه او مماثلته فان
كلا من ومثل تعرف ح بالاضافة المعرفة فينبغي ان يقدر
لتصحيح كلام المولف مضاف قبل المضاف اي الا اذا اشتهر
موصوف المضاف الذى هو غير او مثل بالمغايرة للمضاف اليه
نحو غير المغضوب عليهم فان غيرها تعرف بالاضافة
فوقع صفة الذي انعمت عليهم بناء على اشتهار
المنعم عليه بمغاير المغضوب عليه كما في قولك عليك
بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة
وهو التوغل في الابهام او شهر بمماثلته في شي
من الاشياء كالعلم في الشجاعة ونحو ذلك فاذا قيل
جاء مثلك مع القصد الى المماثلة في الوصف المشتهر
كان معرفة لزوال التوغل في الابهام كما مر وشرطها

اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف لانه كان معرفة اضيف
الى المعرفة لزم تحصيل الحاصل وان اضيف الى النكرة
لزم تحصيل ادنى مع الحصول الاقوى وعلم من هذا الان
العلم اذا قصدت اضافته ينكر بان يجعل واحدا من المسمين
بذلك اللفظ ثم يضاف فيتعرف نحو علا زيدنا يوم النقا راس
زيدكم وليس ذلك بلازم بل وفي الرضي يجوز اضافة العلم
مع بقاء تعريفه نحو زيد الخليل الخليل وانمار السارد
ومضر الحمراء وربيعة الفرس وان لم يكن اشتراك في العلم
خلافا للكوفية الجيل في العدد فانهم اجازوا الثلاثة الاثواب
ونحوه الا اتحاد اي لان المضاف والمضاف اليه هنا الذات
واحدة في المعنى فجاز تعريفهما بخلاف غلام زيد ونحوه
ويبطله فساد الخاتم الحديد اجماعا مع ان ما ادعوه عليا الجواز
تعريفهما موجودها اذ هما في المعنى لذات واحدة وشرطها
ايضا التغاير المضاف للمضاف اليه لامتناع النسبت بدون
المنتسبين فلا يضاف موصوف الى صفة اي
يضاف الصفة الى موصوفها لانهما كشي واحد ونحو مسجد
الجامع مما يتوهم انه من اضافة الموصوف الى الصفة لان
المسجد يوصف بالجامع يقولون المسجد الجامع وجرد قطيفة
مما يتوهم انه من اضافة الصفة الى الموصوفها فان الجرد
هو الباني في الاصل صفة القطيفة دثار يحمل فان الخلاف
الصرف من كليهما اما في الاول فالاصل مسجد الجامع

وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع الناس في مسجد
الصلوة واما في الثانية فلان الاصل قطيفة جرد بحذف
الموصوف حتى صار جرد كانه اسم غير صفة فقصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها فاضافوه الى الجنس
الذي يخصصه و لا يضاف اسم الى مساويه في العموم
والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر
فلا يصح ان يقال ليث اسد وحبس منع بالاضافة ونحو
كل الدراهم واضافة المسمى الى اسمه كذات مرة وسعيد
كرز ليسا منه اما الاول أعم من الثاني وانما جاز
اضافة العام الى الخاص لحصول التخصيص في ذلك العام
ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم
ليحصل الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين بعد ذكر
لفظه وتعيينه من غيره الابهام كذا في العباب واما الثاني فليس
من اضافة الشيء الى ما يساويه في العموم والخصوص لان المسمى لا يماثل
الاسم فيهما ومعنى مرنا ذات مرة مرنا مدة صاحبة هذا الاسم
فذات صفة موصوف محذوف والمراد بالمضاف في سعيد كرز
هو المسمى وبالمضاف اليه هو اللفظ الدال عليه فاذا قلت
جاء سعيد كرز كان معناه جاء مسمى هذا الاسم وقد مر
الكلام على ذلك في العلم و[illegible] اضافة غير
الصفة الى معمولها بل كانت اضافة الصفة الى معمولها
فلفظية لكون اثرها وانما يظهر في اللفظ لا في المعنى حيث لا

تخفيفا لفظيا فقط والتخفيف في اسم الفاعل والمفعول
المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف
في التنوين او النون نحو ضارب زيد معطي درهم وضاربا
عمرو معطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما المضاف
الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون التخفيف في
المتضايفين معا نحو زيد قائم الغلام ومودب الخدام وحسن
الوجه تخفف المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه
بحذف الضمير استتاره في الصفة ويكون في المضاف
وحده كقائم غلامه ومودب خدامه وحسن وجهه عند
من جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم
الغلام والمودب الخدام وقول ابن مالك ان الاضافة
اللفظية تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص
من ضارب مردود بان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب
وليس اصله ضاربا. فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل
ان يكون الاضافة فامتنع لما قلناه من انها لا بد ان يكون
مفيدة للتخفيف قولك الضارب زيد لان التنوين محذوف
قبل الاضافة لاجل اللام فلم يفد الاضافة تخفيفا
فامتنعت خلافا للفراء فانه اجازها لمسلة تمسكا بان
التعريف اللامي دخل بعد الحكم بالاضافة واعترض
بان اللام للتعريف [illegible] مدخلها وهو امر معنوي مطلوب فاستعمالها
يكون اهم والاتيان به اقدم بخلاف الاضا[illegible]

الملفوظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا
وضعف من قول الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها المراد بالمائة المائة من
النوق وبالهجان البيض وبعبدها راعيها وعوذا
بدال معجمة عائذ وهي حديثة النتاج والتزجية
الرفع برفق وهكذا وهذا مما تمسك به الفراء ووجه
ان عبدها معطوف على المائة فحكمه حكمها فكانه قال
الواهب وعبدها وهو مثل الضارب زيد اذ في الاول
تعليل لامتناع الصورة الاولى وضعف الثانية فهو
متعلق بمحذوف اي ثبت ما قلناه من امتناع تلك
وجوازه على ضعف اذ زيد في تلك الصورة باشرة
بفتح السين اي شرة المضاف المحكي بالالف واللام
من غير توسط شي بينهما فهما متنع والثاني وهو عبدها
تابع غير مباشر وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
بدليل رب رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها مع امتناع
مراد به كل سخلة لها كما صرح به الجزولي فمن ثم اغتفر
علي ضعف وعلي ذا التعليل جاز الضارب الرجل زيد
لانه تابع لا مباشر كالاول قلت وفيه نظر لان التعليل
بالتبعية انما هو حيث لا يمتنع على سبيل التردد والقلة
فلا يلزم اطراده في كل محل على اومذهب سيبويه في ذلك
المتابعين ان ضمير غلامه وسخلتها نكرة كما في ربه رجلا

لان



لان الضمير الراجع الي النكرة غير مختص بحكم من الا
حكام نكرة بخلاف نحو جاء رجل فاكرمته فان الضمير فيه
معرفة يعود الي الجائي دون غيره قال سيبويه في رب
رجل واخيه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك
لا تريد شيئا بعينه لانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم
رجل وضمت اليه شيئا من امة كلهم يقال له اخو رجل
ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا و
فرق ابو العباس المبرد بان الضمير في عبدها المائة
نكانه قيل عبد المائة تنزيلا للمضاف الي ضمير ما فيه اللام
منزلة ما اضاف الي ذي اللام فاعطي حكمه بخلاف العام
المعطوف في الضارب الرجل وزيد فانه ليس في قوة
ما فيه اللام فافترقا وحمل نحو الضارب الرجل بجر
الرجل وان لم تكن في هذه الاضافة خفة في اللفظ
علي حسن الوجه بجر الوجه الاضافة المفيدة للخفة بحذف
الضمير واستتاره والاتيان بالكسرة بعد الضمة اذا
صلة الحسن فصار الحسن الوجه واللام الحاصلة
عند الاضافة حرف ساكن كالعدم لا يعبا به وانما
حمل الضارب الرجل علي الحسن الوجه لما بينهما
من الشبه ووجهه كون المتضايفين محلين باللام وهذا
الكلام جواب شبهة تمسك بها الفراء وقد عرفت تقريره
وتقرير الجواب بما اسلفناه وقد تمسك ايضا بشبهة اخرى

المولف اي جوابها بقوله و حمل الضاربك عندي من قال
انه مضاف وان لم يحصل بالاضافة تخفيف على ضاربك
فانه اضيف من غير التفات الي التخفيف لان الاضافة
لو كانت لاجله لم تكن مراد الاضافة المقصود بها
التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيد وانما لزم نحو ضاربك الا ضاربك الاضافة لان
في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة
والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم تحذفا ولم
تصف الكلمة لزم الجمع بين مدلولين متناقضين لان
كلا من التنوين والنون تدل على الانفصال والضمير المتصل
يدل على الاتصال وهما متناقضان فلما التزموا الا
ضافة من غير تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه
باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما ضمير متصل ولا يخفى
من ذلك لانه لا يلزم من صحة الاضافة في الضاربك
صحتها في ضارب زيد وقوله لما سقط النون متعلق
بحمل اي حمل الضاربك على ضاربك لانه سقط منه
النون في ضاربك وضاربوك التنوين في ضاربك الضمير
اي بسبب الضمير المتصل به بالاضافة وقد عرفت
وجهه فتبين انه لم يلتفت في اضافته الى التخفيف
وهذه جهة حمل الضاربك عليه حتى لم يجز ضاربك
لما اتيان كل ان المتصل ثبوت
والكاف ضمير نصب

النون

النون موذن بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم التتمة
لما اتصل به فيجمع امران متنافيان وما من قوله لما سقط
مصدرية واللام تعليلية ويجوز بفتح اللام وتشديد
الميم على ان يكون لما الحينية والجملة الاسمية من
قوله والكاف ضمير منصوب حال من ضاربك بانك والفاعلون
في قول الشاعر هم الامرون الخير والفاعلونه اذا
ما خشوا من محدث الامر معظما لا يعتد به اما لان
البيت لم يثبت كونه عربيا فقد حكي عن سيبويه انه
مصنوع واما لان الهاء ليست فيه ضمير نصب وانما هي
هاء السكت ثبت في الاصل اجراء له مجرى الوقف
وحركة بحركتها الضمير بسببها لها بها قلت وزعم
هشام الكوفي ان التنوين المثبت في نحو ضاربك حيث
يحكم بان الكاف ضمير نصب وكذا النون في ضار
بانك والزيدون ضاربونك وقد حكم في قوله
وما ادري وظني كل ظن اسلمني الى قومي شراحي
بان نون مسلمني تنوين لا نون وقاية ورد بما في الحديث
غير الذي اخوفني عليكم وبقول الشاعر وليس
الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا
فان التنوين لا يجامع مع الخوف لكونه غير منصرف
ولا في اللام والالف
وقد جاء اسما لازمنا الاضافة

ظروفا نحو فوق وتحت واما خلف ووراء وتجاه وحذاء وعند والذى ولدن وغيرها كاي استفهامية كانت او شرطية او موصولة وايضاف اي المذكور الى ما فوق الواحد في المعرفة وذلك لانها موضوعة لان تكون جزء من جملة معينة مجتمعة منه ومن مثله او مثليه او امثاله نحو اي الرجلين واي الرجال عندك واما مثل اي الرجل زيد فلا يجوز لان الرجل ليس جملة مجتمعة من زيد وامثاله ويضاف اي اليه اي الى الواحد ايضا اي مع اضافتها الى ما فوقه في النكرة تقول اي رجل عندك واي رجلين واي رجل وانما جاز هذا مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما تقدم التنبيه عليه لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات ان الجنس مستغرقا مجتمعا من المسول عنه ولا من امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسول عنه وامثاله فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجل اذ اقسموا رجلا رجلا ومعنى اي رجلين اي رجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلا رجلا لا واي بكر في قول الشاعر فاي ما واي بك كان شرا فقيل الى المقانة لا يراها كاينا فانما اضيف في التحقيق الى متعدد لكن عدل عن اينا لعدم دلالته وعلى المخاطب والمقصود

التنصيص عليه وتكريرا اي لرعاية امر لفظي وهو وجوب اعادة الخافض عند العطف على ضمير المحفوظ كما في هذا فرق بيني وبينك ومعنى البيت ان من كان شاشرا من صاحبه فابتلي بالعمى حتى يقاد الى المقانة التي تكون فيها الا ان حالة كونه لا يراها وكلا وهو مفرد لفظا ومثنى معنى وكذا مونثه كلتا ويضاف الى المثنى نحو جاءني كلا الرجلين ومنه اما يبلغن عندك الاكبر احدهما او كلاهما وفي المونث كلتا الجنتين اتت كلها ولو معنى لا لفظا كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد ولكن استعير هنا بها الى المثنى على معنى كلا ما ذكر على احدها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فان قلت ويدخل في قوله ولو معنى نحو قول الشاعر كلا اخي وخليلي واجدا عضدا وساعدا عند المام المسلمة فان المتعاطفين في معنى المثنى وقد نصوا على ان مثله ضرورة نادر قلت مراده بالمثنى معنى ما كان كلمة واحدة دالة على الاثنين اما بالحقيقة بالاشتراك كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز نحو وكلا ذلك على ما اسلفناه وتجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد وهو كثير ومراعاة معناهما في التثنية وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي اقلعا كفا عن الجرى والرابي المنتفخ وقد يعرض ما يوجب رعاية اللفظ نحو كلاهما

الى المثنى

يحب لصاحبه اذ المعنى كل واحد منهما وذو الذي
بمعنى صاحب الموصول ويضاف الى ظاهر اسم الجنس
والمراد به ما يقابل الصفة فلا يصح ان يقال جاءني رجل
ذو عاقل لان ذو موضوعة لان يتوصل بها الى الوصف
بما لا يجوز ان يكون صفة فاذا جاز كون تاليها صفة لم
يكن لدخولها فايدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضته
اشتراط الظاهر لان الضمير موضعه لا يدل على حينية
يقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتباره عند
سيبويه واما عنترة فيجيز اضافة الى المضمر وفي البديع
مع اكثر النحويين اضافة ذي الى المضمر او علم وعوده
في قول الشاعر يجنا الخزرجية مرهفات ابان ذوي اروتها
ذورها شاذ عندها لاضافة الى المضمر ومجازه الاشعار
التهكمية اي بجعلنا صوحهم وهو ما يشد به في اول النهار
سيوفا من هفات وابان اما بنون بمعنى قطع او بالراء بمعنى اهلك
والاروة بفتح الهمزة الاصل ويضاف لظروف الزمانية والمكانية
الجملتين الاسمية الفعلية وهذا ليس على عمومه عند
فقد صرحوا بان اذا من الظروف الزمانية انما تضاف الى الفعلية
ولذلك جعلوا الاسم واذا السماء انشقت فاعلا بمحذوف يفسره
المذكور لا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده الا المتمكنين من المكان
فانه لا يضاف الى شيء من الجملتين وعبارة لب بعض في هذا المعنى
واحترازا بمتمكن المكان من حيث فانها ظرف مكان ولكنها غير متمكنة

وتزلد

وتزلد الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية تكون في
الاسمية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في
جلست حيث زيدا اراه ويضاف اية التي بمعنى العلامة وذوا
وذو التي بمعنى صاحب الى الجملة الفعلية فالاول كقوله باية يقدمون
الخيل شعثا والثاني كقولهم اذهب بذي تسلم
تقدم الكلام عليها في اول الكتاب وسلف هناك ان ابن
جني يرى ان اية لا تضاف الى المفرد دون الجملة بعدها
على تقدير ما المصدرية كانه راى ان الاضافة الى الجملة
انما ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه واية بعيدة
من الظروف وانما قدر ما المصدرية دون ان التي هي المعهودة
للتقدير لان الفعل بعدها لم يرد منصوبا في وقت ولانه لا
يختص بالمستقبل والذي راى انها تضاف الى الجملة لحظ و
مشابهتها للظروف من حيث ان معنى الاية العلامة والوقت
علامة وقد يقحم المضاف اي يزاد ويدخل بعنف في موضع لا يستحق
ان يدخل فيه كاسم السلام في قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام
عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر اذ المعنى ثم السلام عليكما
والاسم يلغ وقد صرح الرضي في دعوى زيادة بان المعنى ثم
لفظ السلام الدال عليه وكلمة فالاسم بمعنى ولبس
بزايد وفيه نظر وذي خويلد في قول الاخر با قران الحي حي خويلدا
قد كنت خائفة على الاحماق اذ المعنى ان خويلدا قد كنت

الخاف عليه ان يحمقا اي بلدا احمق وقد صرح في هذا ايضا
بانا لا نسلم لزيادة الحي بل هو بمعنى الشخص فكانك قلت شخص
خويلد من اضافة العام الى الخاص ومقام الذيب في قول الاخر
دعوت به القطا ونفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين اذا الخ
ونفيت عن الذيب واعترض ايضا بانا نمنع الزيادة بل هو من باب
الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من
بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعد مقام الذيب الذي
هو فيه فقد بعد هو ولم يجز الامنان والمضيق لما يفضي
حصول الامرين متنافيين لان اضافته او لا يقتضي عدم
تمامه به ولا يتقدم المضاف اليه ولا ما في حيزه على المضاف لانه
منزل منزلة الجزء من الكلمة فيلزم تقاوع في مركز
كسائر الاجزاء ونحو انا زيدا غير ضارب مما يقدم فيه
معمول المضاف اليه على المضاف كما في قوله تعالى وهو في الخصام
غير مبين وقال الشاعر فتى كان حقا غير ملغ ونزله و...
تخذ يوما سواه خليلا محمول على جعل الغير كلا اي مثل
كلمة لا لان في كل منهما معنى النفي فكانه قيل انا زيدا لا
اضرب وتقديم مثل هذا على حرف النفي جائز فجاز ...
الاخر مام نا هنه معنى حتى يراد لا لموكدة المنفي في عطفه اي
في المعطوف على ما تدخل عليه غير نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فان قلت استعمل المولف لفظ الغير

محلى

محلى باللام والالف وقد مر انكاره عليه هناك فهذا
انكر هنا قلت انما مر انكار ادخال اللام على الملازمة
للاضافة معنى هذا ليس مرادا هنا وانما المراد لفظ
الكلمة فلا باس بتحليته باللام عند قصد تعريفه لا جاز
الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف الا بالظروف
والجار والمجرور وضرورة لكن فصل ابن مالك في متن
التسهيل بين ان يتعلق ذلك بالمضاف فيكون الفصل
قويا واختار في شرحه جواز ذلك في الاختيار والفصل
بالظروف كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در
اليوم من لامها فتاه تحتيت مفتوحة فدال مهملة
فالف قال في القاموس اسم جبل اصله ساتيدما حذف
الشاعر ميمه في قوله قد بن سوى فساتيد ابصري
تخلوا ان المخافة بالجبال والفصل بالجار والمجرور
كقوله لانت معتاد في الهيجا مصابرة تصلى بها
كل من عاداك نيرانا وبين ان لا يتعلق بالمضاف
فيكون الفصل ضعيفا كقوله لما خط الكتاب بكف
يوما يهودي يقارب او يزيل ومن ذلك بين ذراعي وجبهة الاسد
من قول الشاعر يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي
وجبهة الاسد محمول على حذف المضاف اليه من الاول
والاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فحذف

الاسد المضاف اليه لفظ ذراعي والمنادي محذوف
والاستفهام اي يا قوم من راي وللعارض السحاب
المعترض في الالف واشر مضارع بني للمفعول اي
لجعل مسرورا به وذرعا الاسد من منازله ايضا وهي
انجم وهذ الذي ذكره المولف هو مذهب المبرد
وكانه اختار تفاديا من الفصل بين المتضايفين بالمعطوف
ومذهب غيره ان المحذوف هو المضاف اليه الثاني فلا
اذا ار كون الامر من كون المحذوف اولا فكونه ثانيا
او ينبني عليه مسايل كثيرة وانما اغتفر الفصل على هذا
المذهب بما ذكر يبقى المضاف اليه المذكور عوضا
في اللفظ مما ذهب ولا اضراذن في ارتكابه لهذا
قتل اولادهم شركايهم بنصب الاولاد مفعولا به بين
المضاف الذي هو القتل والمضاف اليه وهو شركايهم
شاذ لوقوع الفصل بغير المضاف في السعة و
جزاء المولف على ذلك تشنيع الزمخشري على هذا
بما كان هون الشان منه وقول الرضي وقراءة ابن
عامر ليس بذلك نص كثير من النحاة على ان مثل
هذا الفصل خاص بالشعر والصواب خلاف ذلك
كله فالقراءة ثابتة بطريق التواتر لا مطعن فيها
مسكت من الدين قال ابن مالك في التسهيل وفاقا

المضاف



المضاف مصدرا اجاز ان يضاف نظما ونثرا الي فاعله
منصولا بمفعوله له هذا نصه فمما ورد من النظم قول
الشاعر فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده
وقول الاخر تنفي يداها الحصي في كل هاجرة نفي الدراهم
تنقاد الصياريف وقول الاخر فان يكن النكاح احل انثي
فان نكاحها مطر حرام يثمن رواه يجر مطر ولا يخفى
انه لا ضرورة في شيء من ذلك ومما ورد في غير النظم
هذه القراءة المتواترة وهي قراءة ابن عامر رضي
الله عنه قال ابن مالك وتوجيه هذه القراءة في باب
النحويين قوي من وجوه منها كونه غير اجنبي لتعلقه
بالمضاف ومنها كونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف
اليه مقدر التقدم بمقتضى المعنوية فلو لم يستعمل
العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس
استعماله لانهم قد فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير
الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا وقد
يحذف في الامن اللبس نحو والي مدين اخاهم شعيبا
فمن المعلوم انه لم يرسل الى نفس تلك البقعة وانما
ارسل الي اهلها بدليل اخاهم شعيبا واما حيث يحصل
اللبس فيمتنع الحذف فلا تجوز في نحو غلام هند حزن
الغلام لحصول الالباس فيعطي المضاف اليه حكمه
اي حكم المضاف في الاعراب نحو وجاء ربك اي امر ربك ونحو

واسال القرية التي اي اهل القرية وغيره من تذكيره كقوله يسقون
من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل ما بردى
وهي النهر فقال يصفق بالتذكير والبريص بالموحدة قال
في القاموس والصواب بالمثناة التحتية والتانيث كقولك
قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده ومعاملته العاقل
كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قايلون كذا في الرضي سرة بالنصب على انه متعلق بحذف
والمراد في الاصل مصدر من ميم ثم استعملت ظرفا اتساعا
اي وقت بحذف المضاف وقتا واحدا كما اسلفناه فصاعدا
و يشتمل حذفه مرتين نحو فقبضت قبضة من اثر الرسول
اي من اثر حافر فرس الرسول واكثر النحو فكان قاب قوسين
اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذف ثلاثة من
اسم كان وواحد من خبرها كذا قرره الزمخشري ويبقى على حاله
من الجر بقلة كقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات بكسر تاء طلحة اي اعظم طلحة الطلحات ومنه
قراءة الشاذة تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة قال
الزمخشري معناه والله يريد عرض الاخرة عن التقابل يعني ثوابها
وخرج عليه ابن مالك ما وقع في البخاري في حديث التيمم
يكفيك الوجه والكفين ويطرد اذا كان المحذوف معطوفا
على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان
ذلك اي ولا مثل اخيه بدليل يقولان وكقوله اكل امرء تحسبين

امرءا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار ليلا يلزم العطف
على معمولي عاملين والمضاف اليه يعوض بعد حذفه
نحو يومئذ وحينئذ وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم
فوق بعض درجات ولا يعوض لله الامر من قبل ومن بعد
في قراءة المشهور بالضم وينوى تارة معناه دون لفظه
فيبقى الاعراب ويترك التنوين نحو لله الامر من قبل ومن
بعد بالجر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده ولا
ينوى كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات وقول الاخر ونحن قتلنا الاسد
اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا ويجب حذف التنوين
وعوضه ونون التثنية والجمع على حدها ومما حمل
على ذلك نحو جاءني غلام زيد وجاريتاه محبوه في بني الجدب
وكل بشر فيه تنتا خنظل وانما حذف ذلك لان التنوين
والنون علامة لتمام ما هي فيه فلما ارادوا مزج الكلمتين
مزجا يحصل به التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا من
الاولى دليل تمامها وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين
يقدر وجوده ثم حذفه لاجل الاضافة نحو كم رجل
وهن حواج بيت الله قلت هذا عجيب فانه لا يمكن في مثل
هذا التقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة
فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات
فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكن

فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فبني ولا الفعل
فيمتنع من الصرف فكيف يتصور تقدير هذا فيما بنا فيه من
المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابهة للفعل والفرق
ما قاله الرضي انه يقدر انه لو كان فيه تنوين تحذف لاجل
الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على تلك العبارة
ويجب كسر اخره اي اخر المضاف ايضا حالة كون الاخر
صحيحا اي ليس بحرف علة قبله ساكن كاخو زيد وعمرو
وواسد او حالة كون المضاف صحيحا وهو عند النحويين
ما حرف اعرابه حرف صحيحا او شبهه وهو الواو والياء الساكن
ما قبلها هذا ان جعلنا الحال من الاخر وان جعلناها
من المضاف فالمراد بشبهه الاسم الذي اخره واو او ياء
ساكن ما قبلها فيجب كسر اخر المضاف من نحو غلامي
وداري وظبي وثبوت الاخر الفا في غير لغة ولوي فنقول
عصاي ورحاي باثبات الالف لانه لا يمكن تحركها بكسر
ولا غيره فوجب ان يبقى الفا واما في لغة هذيل فتقلب
ياء تدغم كقول الشاعر هم سبقوا هوي واعنقوا
لهواهم فتخرموا بالبنا للمفعول اخزوا واقتطوا فان قلت
يرد نحو لديك الالف ولا يثبت بل يجب قلبها عند جميع
العرب قلت لا اختصاص لذلك بياء المتكلم بل هو عام في
كل ضمير لدينا ولديك ولديه كالف التثنية فانه يجب ثبوتها
وافق هذيل وغيره على ذلك وقالوا انما فرق هذيل بين الف

لتثنية

لتثنية وغيرها لان الالف في نحو رحي وعصي وقع محل
التحرك لما علم من وجوب كسر ما قبل ياء الاضافة ولا
يمكن تحركه فرجع الى اصله وفصار رحيي وعصوي
فاستثقلت الحركة على اليا والواو فحذفت فسكن حرف
العلة قبل ياء المتكلم فادغمت في رحي وقلبت ياء ثم ادغم
في عصي للقاعدة المشهورة في مثله ولم يفعلوا ذلك
في الالف لتثنية لانها لا اصل لها ترجع اليه من
واو او ياء واما لانهم لو قلبوها لا التبس لمرفوع بغيره
ويجب ادغامه اي ادغام الاخر في ياء المتكلم حالة كونه
واو بعد قبلها ياء نحو مصطفون ومسلمون وياء
في نحو مصطفين ومسلمين بفتح ما قبلها اي ما قبل الواو
والياء بما الفتح نحو مصطفي في جميع حالاته وانما ابقيت
الفتحة لخفتها وكسرها اي كسر ما قبل الياء بما انكسر نحو
مسلمي في مسلمين او الضم كمسلمي في مسلمون وانما قلبت
الضمة التي قبل الواو كسرة لثقلها العدم مناسبتها
للياء مع ان الضم قريبة من الطرف الذي هو محل التغير
فاقا هذا يتعلق بالاحكام المتقدمة ومن كسر
الاخر وثبوته الفا ادغامه واوا او ياء فينبغي ان يكون
حالا من محذوف يقدر هكذا يفعل ذلك باخر المضاف
حالة كونه مضافا الى ياء المتكلم وهي اي ياء
المتكلم تفتح ان سكن ما قبلها ياء نحو فتاوي وعصاي

حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت وقد جاء اسكانها
بعد الالف في قراة نافع ومحياي في الوصل وكسرها
وبعدها في قراة الاعمش والحسن هي عصاي وهو
مطرد في لغة بني يربوع في اليا المضاف اليها جمع
المذكور السالم وعليه قراة حمزة ما انتم بمصرخي
بكسر اليا، والا يسكن ما قبلها يسكن هي ايضا اي مع
الفتح ذلك في نحو غلامي واسكان اليا ونحوها وما هو
الاصل منهما سبق الكلام على ذلك في باب النداء
ويقال في اضافة اخ واب الى اليا اخي لانهم لما حذفوا
حرف العلة من اخره لحذفهم اياه مزيد ودم صار
نسيا منسيا ولذلك اعربوا على العين فيقالوا جا اخ واب
فصار حكمه حكم الصحيح واجاز المبرد ان يقال فيهما
اخي وابي مشدد برد الواو المحذوفة وقلبها يا
وادغامها في اليا ولا تمسك للمبرد فيما اجازه من ذلك واثبت
في قول الشاعر وابي مالك ذا المجاز بدار اي اقسم
قدره الله جعلك الله حالا اي نازلا بذي المجاز وهو موضع
بمنى وقد اعلم انه هذا لا يكون ثم اقسم بقوله وابي وجواب
القسم ما بعده وعلى هذا فمعمول ادري محذوف مدلول
عليه بما بعده ويحتمل ان يكون الجملة المصدرة بما في
محل النصب بادري وهو معلق عنها بسبب وجود المعلق
وهو ما النافية والقسم معترض بين العامل المعلق والمعمول

المعلق



المعلق عنه لاحتماله الجمع اي لاحتمال ان يكون اقسم بابائه
جمع الاب بجمع السلامة واصله ابين فلما اضافه سقطت للـ
اضافة فاجتمعت ياوها ويا الاعراب فحصل الادغام
فان قيل الاب غير علم ولا صفة فكيف جمع جمع السلامة
قلنا العرب قد عاملته معاملة العلم الذي يجمع هذا الجمع
فقالوا جاء الابون ورايت الابين ومررت بالابين بدليل
قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
والى هذا البيت اشار المولف بقوله كالابينا ويقال
في الفم مضافا الى اليا في الاكثر وهي اللغة الفصحى ووجهها
انه انما قيل فم في حال القطع عن الاضافة بضرورة
تعدم بوجودها وذلك انهم لو قالوا فوه لانقلبت الواو الفا
ثم تذهب مع التنوين لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على
حرف واحد ولا شي من الاسماء المتمكنة كذلك فقلبت
واوه ميما لتقاربهما في المخرج ولانه بعدت تناسب مد
الواو وعند الاضافة يفقد ثبت وعمل فيها ما اقتضاه
القياس من قلبها ياء وادغامها فصار في وقد علم
ان ما قبل الاخر من الاسماء الستة يتبع الاخر فلا يشكل
عدم قولهم فاوي نصبا لان هذه الالف مكسورة تقديرا
لوقوعها قبل ياء المتكلم وما قبلها ايضا تابع لها في
الكسر لما قررناه فيقوى سبب القلب ياء وفمي وهذه
لغة غير الفصحى او وجهها انهم يقولون عند القطع

عن الاضافة فمر فالقياس ان تلحق ياء المتكلم بمفردها
على ما هو عليه عند كونه غير مضاف فيقال فمي كما يقال
في اخ واب اخي وابي ويقال في فم وهن عند الاضافة
الى اليا وحمي وهني ويفرد اي اسماء الست فالضمير عائد الى
ما يفهم بقرينة المقام وسياق الكلام غيرذي فانها لا
تفرد والمراد بالافراد القطع عن الاضافة فيقال
اخ وقد تشدد خاءه في لغة حكاها الازهري
وقد يقال اخو كدلو قال ما المرء اخوك ان لم تلفه
وزرا عند الكريهة معوانا وقد يقصر وقد يلزمه حذف
العين فيقال وهذا اخ كل حكى هذه ابو زيد و اب
وعند الغات المتقدمة الا جعله كدلو وفم بفتح الفاء
وتخفيف الميم في وقد تضم فاؤه او تكسر مع تخفيف الميم
ايضا فهذه ثلث وقد تثلث الفاء مع القصر فهذه
ست لغات وقد تثلث الفا ايضا مع تشديد الميم
فهذه تسع وقد تتبع فاؤه حرف اعرابه فتضم في نحو
هذا فم وتفتح في رايت فما وتكسر في نظرت الى
فم فتلك عشر لغات وحكي غير هذه ايضا يقال
عند الافراد وجا كيد ولا معنى لذكر هذه الا انها
التي نطق بها وهي استعماله محذوف اللام وجعل
ما قبلها معتقب الاعراب و يقال حمو حم
يجعل ما قبلها اللام همزة مع سكون العين وفتح

الفا

الفاء فيقال حمء وثم لغة اخرى اهملها المولف
وحكاها صاحب التسهيل وهي حماء كخطاء
وعصا مطلقا اي مقصورا سواء افراد او اضيف
ويقال هن هكذا بحذف اللام وجعل ما قبلها محلا
لتعاقب الحركات الاعرابية وجاء هن كيد مطلقا
اي سواء افرد او اضيف وفيه لغة اخرى حكاها
في التسهيل وهي تشديد نونه ولما انقضى الكلام
المولف على القسم الذي يمسه الاعراب بطريق الاصالة
انتقل الى الكلام على الذي يمسه الاعراب بطريق التبعية
فقال التوابع كل ثان وذا جنس يشمل التوابع وغيرها كاخبار
كان واخواتها واخبار ان واخواتها فانها ثوان لاسمائها
باعراب سابقة فصل يخرج مثل هذه من جهة واحدة تخرج
خبر المبتدا من جهة انه مسند اليه واعراب الخبر من
جهة انه مسند وكذلك اعراب المفعول الاول من باب
علمت من جهة انه منسوب اليه واعراب المفعول الثاني
من جهة انه منسوب به وذلك لان علم النسبة يقتضي منسوبا
ومنسوبا اليه فمفعوله الاول ومفعوله الثاني من جهة
منسوب وكذا الكلام في الثاني والثالث من باب
اعلمت قال ابن الحاجب في امالي الكافية وخرج
بذلك نحو اعطيت زيدا درهما فان تعلقه بزيد على
معنى كونه ماخوذا بخلاف جاء زيد العاقل يعني ان

رفع زيد من جهة انه فاعل والعاقل من هذه الجهة
نفسها وانما سمي صفة ليعلم انه فاعل تبعا ولتميز عن
التوابع الاخر لا لانه ليس فاعلا وتعدد الفاعل انما
يمتنع اذ كان بالاصالة في الكل اما اذا كان بها في
واحد وبالتبعية في الباقي فلا امتناع هذا معنى ما شرح
السعيدي على الكافية وقال الرضي ارتفاع الخبر
والمبتداء من جهة واحدة وهي كونها عمدتي الكلام
انتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي
كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهة تغير اسم كل واحد
من الاول والثاني قلنا انفقول ارتفاع زيد في جاء
زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع ظريف
من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم الاخبار المتعددة
المبتداء وكذا منددات والاحوال والمستثنيات نحو
زيد فقيه شاعر كاتب وعلمت زيدا عالما عاقلا ظريفا
وجاء زيد راكبا ضاحكا مسرورا وجاءني القوم الا
زيد الا عمرا الا بكرا لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها
فينبغي ان تدخل في التوابع وقال كل ثان باعراب سابقه
لاجله اي اعراب الثاني لاجل الاعراب الاول ولا
يرد عليه ما ذكرنا الى هنا كلامه ولا يخفى ان ادخال
كل في الحد فاسد من جهة انه لا يصدق على شي من
الافراد كما ان ادخالها في المحدود فاسد من جهة ان

الحد

الحد للماهية لا للافراد والثاني التوابع اما ان يكون مقصودا
بالنسبة فقط اي دون متبوعه وهذا هو البدل او يكون وهو
هو اي الثاني مقصودا بالنسبة مع السابق وهو المتبوع
وهذا وهو عطف النسق او يكون السابق مقصودا
دون الثاني التابع مع كون الثاني دالا على معنى في متبوعه
وهذا وهو النعت او مقررا امره النسبة او الشمول
وهذا وهو التاكيد او موضحا له لا بدل على معنى في متبوع
وهذا وهو عطف البيان وسنتكلم على كل واحد
في محله فالاول وهو تابع مقصود بالنسب فقط البدل
فالتابع جنس يشمل جميع التوابع ومقصود بالنسبة
اي بما نسب الى المتبوع يخرج التوابع الا عطف
النسق فخرج بقوله فقط اذ معناه كما علمت دون
المتبوع ولا يخفى ان التابع والمتبوع في قولنا قام زيد
وعمرو كلاهما مقصود بالنسب بخلاف البدل فانه
مقصود بالنسب دون متبوعه كما اذا قلت اشتريت
الجارية نصفها فالمشتري النصف وانما ذكر المبدل
منه للتوطية والتمهيد وهذا الذي ذكر لا يوفي
باخراج جميع اقسام العطف لصدق التعريف على
المعطوف في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو ولانه
مقصود بالنسب دون متبوعه وما احسن قول ابن
مالك في الغية التابع مقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى

بدلا واحسن ابن هشام في شرحه فقال خرج بالفصل الاول
النعت والبيان والتاكيد فانهن مكملات للمقصود بالحكم
واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا
بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن
واما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الا
خيران فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود
به انما هو الاول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم لا انه
المقصود به فقط وذلك بالواو نحو جاءني زيد وعمر
وما جاء زيد لا عمر وهذان النوعان خارجان بما خرج
به النعت والتوكيد والبيان النوع الثالث ما هو مقصود
بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن
عمر وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد
بعد ذلك انا تقرر لك معرفة حقيقة البدل بدل الكل اي وهو
بدل الكل من الكل ان كان مدلوله مدلول الاول
بمعنى ان البدل يصدق على ما يصدق عليه المبدل
منه لا بمعنى ان مدلوله عين مدلوله لظهور ان الاخ
في قولنا جاء زيد اخوك يصدق على زيد وليس مدلولهما
واحد وسمي ابن مالك هذا القسم بالبدل المطابق لوقوعه
في اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر
وانما يطلق الكل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا او
بدل البعض ان كان البدل بعض جزء له اي

جزء المبدل منه نحو بعت العبد نصفه واكلت السمكة
راسها ولا يجوز عكسه وهو ان يكون المبدل منه جزء
للبدل فسمي بدل الكل من البعض رحم الله اعظما البيت
يشير الى البيت تقدم انشاده في باب الاضافة رحم الله
اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات في رواية من
رواه بنصب طلحة حيث ابدل طلحة وهو كل من جزء وهو
الاعظم لانه اي لان اعظما في البيت تسمية الكل بالجزء اي
اطلقت والمراد جملة الذات لتسميات الربيئة بالعين
او بتقدير اعظم طلحة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فكان على التقديرين من بدل الكل من الكل اما على تقدير
الاول الذي ذكره المولف فلان المراد رحم الله ذاتا دفنوها
بسجستان ولكن عبر عنها بجزئها وهو الاعظم ولا شك
ان البدل وهو طلحة يصدق على ما يصدق عليه الذات
المدفونة بسجستان واما على الثاني الذي ذكرناه فواضح
او بدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل
منه تعلق بغيرها اي بغير الكلية والبعضية وكان البدل
بحيث يشتاق النفس عند ذكر الاول اليه نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل لذكر
ان تذكر الثوب تصير النفس متشوقة الى بيان الشي المسلوب
اذ من الظاهر انه لم تسلب نفسه بل سلب شي منه وانما شرطه
القيد احترازا من مثل قتل الاصبع فلا تجوز مثل هذه
الابدال اصلا لفقد الشرط المذكور لان الاول غير

اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سياف
وانما سمي مثل هذا بدل الاشتمال لمتبوع على التابع لا كا
شتمال الظرف على المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة عند
ذكر الاول الى ذكر الثاني منتظرة له فيجي الثاني ملخصا
لما في الاول مبينا له كذا في الرضي نقلا عن بعضهم
او بدل الغلط ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن جامعا للامرين المتقدمين
وهما حصول تعلق بين البدل والمبدل منه بغير الكلية
والبعضية وكون البدل بحيث تبقى النفس منتظرة له عند
ذكر المبدل منه نحو جاء زيد غلامه او حماره بدل غلط لا اشتمال لعدم
تحقق القيد الثاني وان تحقق الاول هذا فيه اشارة
الى الرد على ابن الحاجب حيث اكتفى في الكافية في بدل الاشتمال
بان يكون بينهما ملابسة بغير الكلية والجزئية فان مثل
هذا يرد عليه اذ ليس بدل الاشتمال مع ان بين زيد غلامه
وبينه وبين حماره ملابسة بغير الجزئية والكلية والقيد الثاني
في كلام المولف يخرجهما ضرورة انك اذ قلت جاء زيد لا تبقى
النفس منتظرة لذكر التابع اصلا والبدل هو غلطا اي لا البدل
وذلك انك اذا اردت ان تقول جاء حمار فسبقك لسانك الى
ان قلت زيد فالمبدل منه وهو زيد كما في قولك جاء زيد
حمار هو الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط
في ذكر المبدل منه ولم يرد ان البدل نفسه غلط وكيف

دهو

وهو مقصود بالنسبة فقط اي من جهة ان الغلط هو
المبدل منه وكان حقه ان يقال بل ليفيد الاتيان بها ان
المتقدم عليها ذكر غلطا فاستدرك بالاضراب عنه وفيه
نظر لان بل انما يدل على الاضراب عما قبلها لا على ان
سبب الاضراب عنه هو الغلط او غيره بل الاصل فيما
يصدر ان المتكلم ان يكون صادرا عن قصد في الجملة
ولكنه قد يكون من غير تروّ واعمال نظر فيضرب عنه
الى ما هو الحقيق بالقصد فقط ثم قال بعضهم او تى ببل
في هذا البدل ليخرج الكلام عن ان يكون صدر سهوا
من غير تامل كان المتكلم يرى بتصريحه بها انه ذكر المبدل
منه من تعمد الا انه اضرب عنه واعرض وقد يكون المبدل منه
وتفالطا لا غلطا اي يظهر المتكلم من نفسه انه غالط فيه
وليس بغالط في نفس الامر بل ذكره اولا عن قصد وتعمد
لكنه اوهم انه غالط لغرض المبالغة والتفنن او لوهم
انه غالط في الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء
كثيرا وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى وكقولهم بدر
شمس كانك وان كنت قاصدا لذكر النجم توهم من نفسك
الغلط وانك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر ثم تقول
كذلك منتقلا الى الشمس وهو فصيح دون الغلط ولا ادري
لاي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان
لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا

الكلام الفصحاء فلم تجدوا بدل الغلط فاشا فيه فحكموا
بان غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان
اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصده فتمنه فذكر المقصود
يحكم بان لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح قال
قلت بقي على المولف من البدل قسم اخر ذكره ابن
مالك وجماعة وهو البدل المباين للمبدل منه وكل
مذكور على سبيل القصد من غير غلط ولا تغالط
اكلت تمرا لحما حيث تقصد الاخبار اول باكل التمر
ثم تضرب الى اللحم ولا غلط ولا تغالط فلم عدل
عنه قلت المنازعة فيه ماثورة فقد قال بعضهم
ان هذا لم يثبت وان ثبت كان محمولا على اضمار بل وفيه
نظر ومعنى تنحية المبدل منه انه غير مقصود باعتبار
الاستقلال بمقتضى العامل والا طرح بالكلية وهل
يمكن ان يقال ان صراطا مستقيما من قوله تعالى وانك لتهدي
الى صراط مستقيم صراط الله غير مقصود البتة وكذا الدار
البوار جهنم على اعراب جهنم بدلا لا يقال انها غير
مقصود اصلا مع فايدة البدل التاكيد لما فيه من التكرير
الايضاح لما فيه من تفسير بعد الابهام والتفصيل
بعد الاجمال فكيف يكون المؤكد والمبين غير مقصود البتة
قال صاحب المفصل وقولهم انه في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة

في كونهما تتمتين لما يتبعان لا ان هدارا الاول واطراحه
فلا يمتنع على هذا التقدير ابدال غير المغضوب عليهم
من المجرور بعلى في صراط الذين انعمت عليهم لان غاية ما يتخيل
من المانع خلو صلة الذين من عايد لو جعل غير المغضوب بدلا
من المجرور العايد عليه او يكون التقدير صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم فلا ضمير على هذا التقدير يعود
الى الذين اذ ضمير عليهم المذكور ثانيا انما يعود الى
ال الموصول من المغضوب هذا انما يبني على ان المعنى تنحية
المبدل منه اهداره واطراحه بالكلية وقد علمت ان هذا
غير مراد لهم فالعايد ح موجود حسا فلا مانع من الابدال
وقد صرح الزمخشري في المفصل بما قدمناه عنه وقال
بانه الا نراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدره الاول لم يسد كلامك ولكنه خالف هذا في الكشاف
فقال في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان موصولة با
الفعد وان اعبدوا بدلا من الها في به قال لانك لو اقمت ان
اعبدوا الله مقام الها فقلت الا ما امرتني بان اعبدوا الله لم يصح
لان الموصول يبقى بلا راجع اليه من صلته وهذا مناقض لما في
المفصل قطعا ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو جاء
زيد اخوك واكل الرغيف ثلثه وسلب عمرو ثوبه وذهب زيد
الحمار نكرتين نحو مررت برجل اخ لك واكل رغيف ثلث منه
وسلب رجل ثوب له وجاء رجل حمار ومختلفين بان يكون الاول



معرفة والثاني نكرة نحو جاء زيد اخ لك واشربت العسل قليلا
منه واعجبني زيد علم له وجاء زيد حمار ان يكون الاول نكرة
والثاني معرفة نحو جاء رجل اخوك واكل رغيف ثلثه واعجبني
رجل علمه وجاء حمار زيد والحاصل انه لا يجب مطابقة
البدل للمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف صفة والتاكيد
وفرق ابن الحاجب بينه وبينهما في شرح المفصل بان الصفة
والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان
ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان نقول هو في حكم تكرير
العامل فيظهر الامر ويصير كالجملتين ولا يلزم التطابق
واما ان نقول عامله عامل الاول ولكن بمعنى كان مقصودا
والاول كالتتمة لم يلزم مطابقة كما لزم في التتمة لقوة
ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود
والصفة فرع لانها تتمة يعني وكذا التاكيد وفيه بحث ونكرة
المبدلة من معرفة يجب وصفها لفظا كما في قوله تعالى بالنا
بالناصية ناصية كاذبة خاطئة او تقديرا كما في قولك ضربت زيدا راسا اي
منه اوله قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل
من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمعنى
من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل
الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه
فان كان متصلا به يرجع معرفة وان كان منفصلا عنه يرجع

موصوفا به والحال انه غير متصل به كقولك اعجبني زيد راس له
ويحسن له فلاجل ذلك لفوات المعنى المذكور يعني ان وجوب
الضمير في بدل البعض والاشتمال لتعلم الملابسة بينهما وذا
منتف في بدل الغلط اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني
حمارا لا تعينه لا حمارا لزيد ليلزم فيه ضمير قلت فينبغي
ان تقيد الكلام المؤلف بذلك وقال ابو علي في الحجة
تجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه واختاره الرضي وقال
هو الحق وذلك لقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني
التحمحم والصهيل ويكون ان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
اي بان يكون الاول ظاهرا والثاني مضمرا وبالعكس
فهي الاقسام الستة عشر المتقدمة هنا وفي التسهيل
ولا يبدل مضمرا من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك
جعل توكيد ان لم يفد اضرابا يعني في مثل اياي اياك
قصد زيد فان هذا لا يتاتي في دعوى التاكيد ويتاتي
فيه اضراب لا ظاهر من مضمر في بدل الكل وهذا استثناء من قوله
ومختلفين الا ظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل نحو
ضربته زيد وانما فعلوا ذلك لانهم لو ابدلوا من ضمير المتكلم
او المخاطب اسما ظاهرا لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة
وهو البدل اول دلالة من غير المقصود لان المضمر الموضوع
المتكلم او المخاطب اقوى واخص من الظاهر فلم يقولوا

ضربتني اخاك ولا ضربتك زيدا واما الغايب فلم يكن في
القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره نحو
واضربه زيدا لذلك وانما قال المولف اولا في بدل الكل
لان غيره يجوز ابدال الظاهر فيه من المضمر لفقدان
المانع وذلك لان مدلول الثاني فيه ليس مدلول الاول
فلم يبال بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد فايدة
زايدة على المتبوع فلذلك جاز ان تقول لعبد اشتريتك نصفك
ويقول هو اشتريتني واعجبني واعجبتك عملك وضربتك الحمار
ومنه قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاع وما الفيتني
حلمي مضارعا تلت لكنهم جوزوا ابدال الظاهر من الضمير
الحاضر بدل الكل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو تكون لنا
عيدا لاولنا واخرنا وهذا يرد على المولف ولم يعتبر الا
خفش فيه افادة الاحاطة فجوز رايتك زيدا ورايتني عمرا
لمن كان يرجو الله بدل البعض من الكل وزاجواب سوال مقدر
تقديره لسوال ان يقال قد ابدل الظاهر من المضمر في قوله
تعالي لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو
الله اذ المراد لمن يرجو هم المخاطبون بقوله لقد كان لكم
هذا ابدل كل من كل وهو خلاف اما اقتضاه قولكم انه لا
يبدل الظاهر من الضمير في بدل كل الا اذا كان الضمير
للغايب وتقرير الجواب منع ان يكون هذا من بدل الكل
بل من بدل البعض اذ التقرير لمن كان يرجو الله منكم وهو

بعض المخاطبين لا كلهم وقد يكون عامله اي عامل البدل حالة
كونه حرفا لاختصاره وتنزله من معموله منزلة جزء نحو
قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم
ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم فمن
امن بدل من الذين استضعفوا ومن شاء بدل من العالمين
ومع اعيد العامل الذي هو اللام ومنه ايضا المايدة و
والتابع وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه التابع
هو العطف بالحروف فقوله تابع جنس يشمل جميع التوابع
ومقصود بالنسبة الا ترى ان زيدا في قولك جاء زيد
العاقل ابو عبد الله نفسه هو مقصود بالنسبة دون
توابعه المذكورة فالعاقل انما جي به للتوضيح وكذا ابو عبد
الله ونفسه انما جي به التقرير امر النسبة ومع متبوعه
فصل يخرج البدل لان متبوعه غير مقصود معه وا
واشتهر الاعتراض على هذا التعريف بانه غير مطرد
بخروج نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد لا عمرو وجاء
زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو واجاب عنه نجم الدين
سعيد بان التابع والمتبوع مقصود ان بالنسبة في جميع
هذه الصور وان كان احدهما بالنفي والاخر بالاثبات
فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة وفيه
نظر وسيابي بالمثناة الفوقية لاسناده الى الضمير
الحروف اي وسياتي الحروف الموضوعة للعطف في بحث

الحروف في اواخر الكتاب ويسمى العطف بالحروف عطف النسق
بفتح السين اي العطف الواقع في كلام الوارد على نظام واحد
وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه
المناسبة ان توسط الحروف العاطفة تجعل التابع والمتبوع
مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة اما النسق باسكان
السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض
كذا في الصحاح ولا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا تاكيد
بل لابد ان تؤكد او لا بمضمر منفصل ثم يعطف عليه نحو لقد كنتم انتم
واباؤكم لان الضمير المرفوع المتصل لما تاكد اتصاله بالفعل لفظا من
حيث هو كجزئه بدليل ما مر في باب الفاعل ومعنى من حيث هو
فاعله كره العاطف عليه فاتوا باسم مستقل موافق له في
المعنى ليكون كانه معطوف في الحقيقة على المتصل وقد مر في
كلام في باب الفاعل عن المنفصل واحترز بالضمير عن الظاهر
والمتصل عن المنفصل بالمرفوع عن المنصوب فانها تعطف عليه
بدون هذا الشرط نحو جاء زيد وعمرو وما قام الا انا وزيد
واكرمتك وزيدا او بلا فصل اي فصل كان سواء وقع بين التابع
والمتبوع نحو يدخلونها ومن صلح من ابائهم او بين العاطف
والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان
في قوله تعالى ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وانما لم يلتزموا
التاكيد مع وجود الفاصل للطول الذي سوغه العطف
على ما هو كالجزء ونحو قول الشاعر قلت اذ اقبلت

وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا وزهر
كفعل اسم امراة تهادى تتمايل والنعاج هنا بقر الوحش
والملا مقصور الصحراء وتعسفن رملا اخذن على غير
الطريق مع الضرورة الشعرية قبيح نص على قبحه الخليل وسيبويه



واما انه ضرورة فقد يمنع والسند انه قد سمع من كلام العرب
مررت برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم وايضا
فرجع الشاعر له في البيت مع تمكنه من استقامة المعنى
والوزن بالنصب يدل على انه مختار لا مضطر وكذا القول
الاخر ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب
له لينالا ولا على مجرور اي مجرور الضمير المتصل ام
المجد الا باعادة الجار او حرفا كان نحو فقال لها وللارض
او اسما نحو يفيد الهلك واله ابائك وانما كان كذلك لان اتصال
الضمير المجرور بالجار من حيث انه ليس معه كلاما ولا ينفصل
عنه بوجه ما اشد من اتصال المضمر المرفوع بعامله ذكره ان يعطف
عليه اسم مستقل وليس لنا مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف عليه
فاعيد العامل الاول ليكون عطف المجموع على المجموع فيكون
المعطوف مستقلا بنفسه خلافا للكوفية فيهما اي في المسلتين
فانهم جوزوا العطف على المضمر المتصل المرفوع بدون تاكيد
ولا فصل في سعة الكلام وابن مالك جوزه على ضعف وجوز
الكوفيين ايضا العطف على المضمر المجرور بدون اعادة الجار
وتبعهم ابن مالك ومن كلامه في الالفية وعود خافض

لذي عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا ولیس عندي لازما
اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا فقد حكي قطرب ما فيها
غيره وفرسه بالجر وقيل ومنه قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به
والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على مصدر حتى تكمل معمولاته
وقال الزمخشري ما حاصله ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف
عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال
وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والشواهد الشعرية
كثيرة كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام
من عجب يقول فاليوم قربت واخذت كلامك القبيح او اشرعت
في الذم والايذاء فاذهب على طريقك فانها تشتمه الايام
واهلها وكقوله اذا اوقدوا في الحرب نار عدوهم فقد خاب
من يصلى بها وسعيرها وقوله بنا ابدا لا غيرنا تدرك المنى
ويكشف غماء الخطوب الفوادح الغماء بالفتح والمد الحالة
التي تعم وتغير والخطوب الامور الصعبة والفوادح بالفاء والحاء
المهملة المثقلات واكثر ابن مالك من انشاد الشواهد على ذلك
ولده في شرح الالفية لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة ان العطف
على الضمير المجرور بدون اعادة الجار غير جائز في القياس لوجهين
احدهما ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له وكونه
على حرف احد ولا يجوز العطف عليه كالتنوين والثاني

ان المجرور كشيء واحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصالان
كان العطف عليه كعطف على بعض الكلمة فان قيل لو كان ما ذكر
من الشبه مانعا لمنع توكيد الضمير المجرور والابدال منه واللازم
منتف بالاجماع وقلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق
بين التوكيد مقصود به تكميل متبوعه فينزل منزلة الجزء
وذلك يقتضي امرين الاول ان شبه الضمير المجرور بالتنوين
حال التوكيد اولى من شبهه به حال العطف لطلبه حال التوكيد
غير ما يطلبه التنوين وهو التكميل بعده فلا يلزم من تاثير شبه
التنوين في بعد التاكيد ما اثره في العطف لاحتمال ترتب
الحكم على اقوى الشبهين الثاني ان شبه المجرور ببعض
الكلمة وان منع من العطف لا يمنع من التوكيد لان منع من
العطف لا يمنع بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميل بقية اجزا
يها فكذا لا يمتنع ما اشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده واما البدل
فالفرق بينه وبين العطف ان البدل في نية تكرار العامل فاتباعه
الضمير المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل في
قوة المصرح بالعامل وليس كذلك المعطوف فجاز ان تقول مررت
به المسلمين جواز قولك مررت به وبزيد واما ما ورد من السماع
فعلى الشذوذ او اضمار الجار لما اضمر في مواضع اخر كقولهم
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وقد اضطرب كلام الزمخشري
في الكشاف في هذه المسئلة فمرة منع كما صرح به في تفسير
اوائل سورة النساء حيث قال في عطف الارحام بالجر في

قراءة حمزة على الضمير المخفوض بالباء في قوله تعالى و
واتقوا الله الذي تساءلون به وليس بسديد لان الضمير
متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في
قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الا
تصال التكرير اشبه للعطف على بعض الكلمة فلم
يجز ووجب تكرير العامل كقولك مررت به وبزيد هذا غلامه
زيد ومرة اجاز في تفسير قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم
اباءكم او اشد ذكرا في مواضع جر عطف ما اضيف اليه
الذكر في قوله كذكركم وجواب بعضهم بان المنع فيما
اذا كان الجار حرفا لان اتصاله اشد ولهذا جاز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولم يجز بين الحرف
ومجروره ليس بشيء لان الزمخشري قد صرح بالمنع في
نوعين جميعا كما رأيت وجواب اخرين بان المجرور هنا
في حكم المتصل المرفوع لكونه فاعلا المصدر ضعيف
وكذا جواب اخرين بان المراد العطف من حيث المعنى
واما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف معطوف
على الذكر اي او ذكر قوم اشد ذكرا وان اكد المجرور بالذي
يعني لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولو اكد المجرور باسم ظاهر فلا يجوز مررت بك نفسك وزيد
خلافا للجرمي فانه جعل كالعطف على المرفوع حيث
يوكد وقد عرفت وجه الفرق وقراءة حمزة واتقوا الله الذي

تساءلون

تساءلون به بالجر والارحام بالجر في احتجاج الكوفيين
ومن وافقهم على صحة العطف بدون اعادة الخافض
لاحتمال ان يكون الواو القسم لا للعطف واعترض بانه يكون
اذن من القسم الاستعطافي لان قبله واتقوا الذي تساءلون
به وهو انما يكون مع الباء نحو بالله فتسم واجيب بانه ليس
بقسم سوال ولا استعطاف بل قسم اخبار واستيناف كانه قيل
والارحام انه مطلع على ما تفعلون واما قول لصاحب
العباب والظاهر انه انما جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين
لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير اعادة
الجار في حال السعة فليس بشيء لان القراءة بالرواية
لا بالراي والا فما بال الكسائي وهو امام الكوفية لم يقرأ
بذلك وهذا بناء على شفا جرف هار قلت ولنا ما يمكن ان
يحمل لغزا فيقال اي صورة يجوز للعطف فيها على الضمير
المخفوض بدون اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع
ومثالها قولك شهاعة زيد عجبت منها وانه يجوز اذ حذف
الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر لا يجوز العطف
على معمولي العاملين عند سيبويه والمبرد وابن السراج
وهشام وجماعة من متقدمي البصريين ولابد ان يكون
احد المعمولين مجرورا او الا كان المعمولات جميعا العامل
واحد كذا قيل وفيه نظر ولا فرق عند هولاء المانعين بين
ان يكون المجرور مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

لسيبويه الى

وان يكون موخرا نحو ان زيد في الدار وعمرو الحجرة ووجه المنع
ان حرف العطف نايب عن العامل في نحو قولك قام زيد وعمرو
ولكنه ضعيف من شبه حرفيته بنيابته فلا يقوي ان يقوم مقام
عاملين خلافا للفرا فانه جوز هذا العطف مطلقا سواء تقدم
المجرور او تاخر متمسكا بقوله تعالى ان في السموات والارض
لايات للمومنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم
يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السما
من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح
ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها
اسم ان والثاني والثالثة قراهما حمزة والكسايي بالنصب والباقون
بالرفع والتمسك بالقرايتين في ايات الثالثة اما الرفع فبنيابة الواو
مناب الابتدا وفي واما النصب فعلي نيابتها مناب ان وفي
هذا كما تراه لا يدل علي المطلوب بتمامه فانه لم يفرق بين تقدم
المجرور وتاخيره والاية المجرور فيها متقدم على انه قد اجيب عن
التمسك بها بان في مقدرة فالعمل لها وعليه قالوا وانما ناب
مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان بان انتصاب ايات على التوكيد
للاولي ورفعها علي تقدير مبتدا اي هي ايات وعليها فليست
في مقدارة و خلافا للاكثرين فانهم جوزوا العطف
المذكور اذا تقدم المجرور لان السماع بذلك ورد ولان فيه
تعادل المتعاطفات واما اذا تاخر فيمتنع المسألة نحو زيد في الدار
وعمرو الحجرة والتعليل بتعادل العاطفات في الدار عمرو ولانتفي

امتناع

امتناع نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة وجود التعادل فيها كذلك
ولا يجوز الفصل بين المجرور وعاطفه اي والمعطوف عليه
فلم يعتد بقراة من قرا في الشواذ ان اولى الناس بابراهيم
للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابراهيم لوجود
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبي والمعطوف
اي والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله اي ما قبل المعطوف
عليه كما اذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
لكونه جملة وقعت حالا او خبرا عنه او صلة فيجب مثله في
المعطوف نحو جاء زيد يمشي ويضحك وزيد يقرا ويكتب وزيد
الذي ياكل ويشرب فلم يجز في ما زيد بقايم او ما زيد قايما
ولا ذاهب في ذهب على انه خبر عمرو ويكون من عطف الجمل عمرو الا الرفع
ولا يجوز جر ذاهب عطفا على قايم المجرور بالبا المجزيه عن
حكم المعطوف عليه على الاول قد اشتمل وجوبا على
ضمير عايد على زيد المخبر عنه والثاني لا ضمير فيه ضرورة
رفعه للظاهر بالعطف على ما المنصوب لعين العلة المتقدمة
ثم اشار الى جواب سوال بقوله والذي يطير فيغضب زيد
الذباب وانه جاز مع ان المعطوف على الصلة قد تخلف
عنها حكم الصلة باعتبار عدم اشتمالها على العايد الى الذي
محمول على ان الفا للسببية لا للعطف فلا يرد لان الكلام في
العطف او حرف عايد ان جعلناها مع السببية للعطف فيكون
التقدير الذي يطير فيغضب زيد بسببه او الطير انه الذباب

وهذ الثاني ضعيف لما ان حذف العايد المجرور انما يجوز
بشرط هو مفقود هنا وسببيته في باب الموصول وقد يترك
عرضة الشي اي ما يعرض الشي في الجملة وان لم يكن مبنيا
البني الملتبس ببنائه الملتبس للمجهول به نايب عن الفاعل
ولو كان مبنيا للعموم لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على
غير من له ليظهر اثره في العطف وغيره وبعضهم يسمي العطف
الواقع على هذ الوجه على التوهم به ونقضهم يسميه العطف
على المعنى نادرا لوقوعه في الكتاب العزيز وعليه الجر
وفي اكن من قولهم تعالى في قراة غير ابي ولولا اخرتني الى
اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين فان معنى لولا
اخرتني فاصدق ومعنى اخرني اصدق واحد وقال ال
والفارسي هو على محل فاصدق كقولنا الجمع في قراة
حمزة والكسائي من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
بالجزم ورده ابن هشام بانهما يسلمان ان الجزم في نحو
ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفا هنا وما بعدها
في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة
وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر من
ما تقدم فكيف يكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم
وليس من المفردين المتعاطفين بشرط مقدر قلت ان
صرحا بان المصدر المأول من ان والفعل معطوف على
المصدر متوهم من الفعل السابق بمزيته والاولى

الممكن

الممكن ان يقول بان وصلتها في محل رفع على الابتداء
والخبر محذوف والاسمية جواب شرط مقدر اي
ان اخرتني فتصدق بني ثابت واكن فالفاء رح رابطة الجواب
واكن معطوف على محل الفاء ما بعدها على حد فلا هادي له
ويذرهم بالجزم حد والقده بالقدة والجر في سابق من قول
زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا
جائيا فان خبر ليس كثيرا ما يعرض له تلبسه بالبا الزايدة فجعل
هنا كالملتبس بها وعطف بالجر حتى كانه قال لست بمدرك
ما مضى ولا سابق وهذان مثالان لاعتبار الفرضية في العطف
عليه اللام في اللحم قول الشاعر ام الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشهربة الكبيرة والشيخ
شهرب فان المبتدا كثيرا ما يعرض له دخول ان المكسورة
فجعلها هنا بمنزلة ما دخلت عليه كانه قيل ان ام الحليس
لعجوز ويعطف الفعل على الاسم وبعكس اي يعطف الاسم
على الفعل اذا كان في الاسم معنى الفعل نحو فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا في حرف عاصم بل في حرف الكوفيين
الثلاثة عاصم بن ابي النجود والحمزة بن حبيب الزيات
وعلي بن حمزة الكسائي وفقد قراء وهولاء الثلاثة من
القراء السبعة وجعل بصيغة الفعل عطف الاسم الذي
فيه معناه ومثال العكس قوله وبات يغشيها بعضب
باتر يقصد في اسوقها وجائر معطوف على يقصد لما كان

بمعنى نحو لنغشيها بالعين المهملة من العشاء بقول ان
يجعل ضربها بالسيف مكان عشايها فهو من الاستعارة
التهكمية دون مررت برجل طويل ويضرب فانه لم يجز لان
الطويل ليس في المعنى الفعل ضرورة انه صفة مشبهة
الثبوت وليست بمعنى الحدوث حتى يكون طويل بمعنى يطول
بحذف المعطوف عليه او المعطوف وحده ومع العا
طف وهذا اربع صور حذف المعطوف عليه وحده
نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا افنهملكم فنضرب عنكم ونحو
اولم يروا الى ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا ونحو ام
حسبتم ان تدخلوا الجنة اذ جعلت ام متصلة والتقدير
اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره وكذا ام كنتم شهداء اذ
حضر يعقوب الموت اجاز فيه الزمخشري ان يكون ام
متصلة والتقدير اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم
شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر ابلغكم
ما تنسبون الى يعقوب وحذفه مع العاطف فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي
فضرب فانفجرت وجوز الزمخشري وجماعة ان يكون
هذه الفاء فاء الجواب اي فان ضربت بها فقد انفجرت
ورده ابن هشام بان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على
الضرب نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان يقال
المراد فقد حكمنا بثبوت الانفجار على ضربك وحذف المعطوف

وحده



وحده اي بدونه عاطف كقوله اذا ما الغانيات برزن
يوما وزججن الحواجب والعيونا التقدير وكحلن العيون ومنه
قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان والفوا الايمان
وحذفه مع العاطف نحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن
انفق من بعده وقاتل دليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة
من الذين انفقوا من بعده وقاتلوا ومنه الحديث ان
اعظم الجزاء مع عظم البلاء فمن له الرضى ومن سخط فله
السخط اي اذا احب قوما وابغض قوما ابتلاهم جميعا
فمن رضي وهم الذين احبهم الله فله السخط فحذف
المعطوف لدلالة التفصيل عليه والعاطف اي وقد يحذف العاطف
قال ابن هشام ويختص بالشعر كقول الحطيئة ان امرا رهطه
بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا اي ومنزله برمل
يبرين كذا قالوا ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة
وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو
وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو حسن اعط درهما درهمين
ثلاثة وخرج على ذلك ايات احدها وجوه اي ووجوه عطفا
على وجوه يومئذ خاشعة عاملة والثانية ان الدين عند
الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على
انه لا اله الا هو وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين

بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان
الاولى وصلتها او من القسط او معمول المحكم على ان اصله
الحاكم ثم حول للمبالغة الثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا
جواب سوال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذلك وقيل
تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون
استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل
لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم وسط
بين الشرط والجزاء هذه عبارته ومنها في مغني اللبيب
والجزاء هذه عبارته وقد فايدة ان يذكر ما نصوا عليه
في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه وكاتب وشاعر
انه يجوز حذف العاطف منها بل الاخلاق وكذا في الصفات
نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جرمه
بان حذف العاطف بانه شعر فالثالث وهو تابع يدل
على معنى في متبوعه النعت فتابع جنس يشمل جميع التوابع ويدل
على معنى في متبوعه فصل يخرج ما سوى النعت واقوى
ما اورد من الاسولة على هذا التعريف انه غير مطرد لدخول
البدل فيه في مثل اعجبني زيد علمه لان علمه فانه تابع يدل على
معنى وهو العلم متبوعه وهو زيد واجاب ابن الحاجب
عنه بان هذا وقع في بعض الصور لابد من قضية عقلية وهي
كون العلم لابد له من محل ولا محل هنا الا زيد يعني ان العلم

في هذا المثال انما قصد به ان الاعجاب منسوب اليه ولم
يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه ودلالته على من
قضية عقلية وليس كل اسنا فيها ونفعه اي نفع النعت وفايدة
التخصيص اي ان يكون مقللا الاشتراك النعوت ورافعا
لاحتماله وفي عرف النحاة ان التخصيص تقليل الاشتراك في
النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف غالبا
احترازا عما سنذكره من فايدة الكشف والمدح وما معها
ولا يوصف المضمر ولا يوصف به اما ضميرا المتكلم والمخاطب
فامرهما ظاهر لانهما اعرف المعارف والاصل في وصفا
المعرفة التوضيح فلا يوصفات لئلا يلزم تحصيل الحاصل
ومثل هذا وان لم يتخفف في ضمير الغايب لكنه مع وصفه حملا
عليهما وجوز الكسائي نعته ان كان النعت لغير التوضيح ان يدي
يحذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
فقدر علام نعتا للمضمر المستتر في يقذف والرحمن الرحيم
نعتين لهو قلت وهذا من الكسائي يقتضي ان الرحمن ليس
علما وقد تقدم كلامه فيه في باب غير المنصرف فان
قلت فاذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت
وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه وذلك لانه سال عن الحكمة في
افتراق ايتي السجدة وسبا حيث قيل في الاولى ذوقوا عذاب
النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب النار التي
كنتم بها تكذبون واجاب بان النار في اية السجدة وضعت موضع

مطلب الرابع موضع المضمر لا يوصف الاسم الظاهر

تكذبون

الضمير المتقدم ذكرها في قوله تعالى واما الذين فسقوا
فماويهم النار كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها
وقيل لهم ذوقوا عذاب النار فكان مقتضى الظاهر ان
يقال وذوقوا عذابها ولكن لما وقعت موقع المضمر امتنع
وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله واما ابتداء
وهو قوله تعالى ويقول للذين ظلموا ذوقوا عذاب
النار التي كنتم بها تكذبون فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها
منزلة المضمر فصح وصفها واقول يدفع هذا قول
اهل البيان انه يعدل عن المضمر الى الظاهر لاغراض
منها التمكن من الوصف كما في قول الشاعر الهي
عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر
فانت اهل [illegible] وان لم تغفر فمن يغفر سواكا وفي لعفاكرم
الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول
الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله
الا هو يحيي ويميت فامنوا بالله ورسوله النبي الامي
الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل فامنوا بالله وبي
بعد قوله عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه
الصفات ولما في طريقة الالتفات من مزية البلاغة الى
اخر كلامه للكشف عن الحقيقة كقولك الجسم الطويل
العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاو
صاف مما يوضح الجسم ويكشف عن حقيقته او بمدح الناس لهم

اذا كان

اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب متعينا بدون
ذلك الوصف نحو اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم والتاكيد نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان اللفظ
الامس يدل على الدبور منه فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة لان النفخة واحدة فلم يفد وصفها بذلك
الا مجرد التاكيد وقد يكون النعت المجرد الترحم نحو انا زيد
البائس الفقير لم يذكره المؤلف وشرطه اي الشرط
النعت كونه مشتقا نحو جاء رجل عالم او في تاويل نحو مررت
برجل كوفي اذ في هو تاويل المشتق فانه بمعنى منسوب
الى كوفة وهذا الذي عليه جمهور النحاة ورده ابن
الحاجب بان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى
في متبوعه فاذا وجدت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا
ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره والاسماء التي وقعت
صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب
وذي المضاف الى جنس ومنها وقع صفة في بعض احواله
كاي في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم
الاشارة نحو بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان
كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوعه ههنا
وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة
اسم الجنس التابع له على المعنى وهو تعيين حقيقة الذات
وبيان ماهية المشار اليه ومنها الاشارة في نحو مررت

بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات رجل وهو كونه مشارا
اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت
من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير
مشتقة. قلت والشارطون يأولون ذلك كله فيقولون
بصري مثل ماول بمنسوب الى البصرة وذو مال لصاحب
مال واي رجل بكامل في الرجلية وهذا الرجل بهذا
المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه فلا يوصف العلم
والمضمر لانهما ليسا بمشتقين ولا في تأويل المشتق وفيه
نظر كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود وعنتر المتضمن
بالشجاعة ومن ثم جرت الاستعارة فيه كونه اي دونه
في التعريف او ساويا له في ذلك لان الموصوف وهو مقصود
بها انما المقصود به الدلالة على المعنى الذي في الذات
فلو كان النعت اعرف المنعوت لزم ان يكون المقصود بالنية
دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد وهذا
غير لائق فلا يوصف العلم بالمضاف الى المضمر لانه عرف من العلم
فلا يقال مررت بزيد غلامك على ان يكون غلامك نعتا لزيد
ووصفه بالمضمر ممتنع من باب الاول ومن المعلوم ان
المنادى لا يقع وصفا اصلا لا للعلم ولا لغيره فلم يبق الا اسم
الاشارة والموصول وذو الالف واللام والمضاف الى احدها
معنى فيصح وصف العلم به وتقول مررت بزيد هذا وبكر الذي
هذا وخالد الذي قام ابوه وعبد الله اخي الذي اكرمته



وعمرو الكريم وبثوب ذي المال لا يوصف ذو اللام الا بمثله او
المضاف الى مثله او الموصول نحو مررت بالرجل الفاضل وانما
التزم وصف اسم الاشارة بذي اللام واما موصول للابهام
وتقديره ما ذكره الرضي وهو ان اسم الاشارة مبهم الذات
وانما تعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او با
الصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله
اذ لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف
اليه ولا يليق بالحكمة ان يرجع ابهام المبهم بما هو متعين في
نفسه كذي اللام بما تكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب منه المبهم
تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام المتعين في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صورته ذي اللام وان كانت زائدة
الا ذو الطائية وذلك اي ولاجل ابهام اسم الاشارة المقتضي
لان يوصف بما يبين حقيقة الذات المشار اليها وصفه بما هو
اخص اي من وصفه بما هو اعم كالابيض فان الابيض لا يخص نوعا
دون اخر كالانسان الفرس وغيرهما بخلاف العالم فانه يختص
بنوع من الحيوان فاذا قلت مررت بهذا العالم فكانك قلت مررت
بهذا الرجل العالم بخلاف قولك مررت بهذا الابيض فان قلت
اليس هذا مناقضا لما قرره اولا من ان شرط الوصف كونه اعم
قلت لا فان المراد هناك ما قررناه من ان معنى الاعمية كونه دونه
في التعريف وليس هذا هو المراد هنا فلا تناقض ويوصف

النكرة لفظا ومعنى كرجل وامراة او معنى لا لفظا كا
بال الجنسية. الجملة الخبرية ما صحة المنكر بالجملة فلمناسبتها
للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب
ابوه وقول كثير ان الجملة نكرة منظور فيه لان التعريف و
والتنكير من عوارض الاسم واما اشتراط كونها خبرية فلانك
انما تجيء بالصفة لتعريف المخاطب بعينه قبل ذكرك الموصوف
من اتصافه بتلك الصفة فلزم كونها خبرية لا انشائية لا يعرف
المخاطب مضمونها الا بعد ذكرها اما ملفوظا
به نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو كمثل الحمار
يحمل اسفارا اي كمثل حمار ومقدارا واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وقول الشاعر او
بمذق هل رايت الذئب قط مما يتوهم اي ان وصف النكرة فيه بجملة
انشائية محمول على مقول فيه فالوصف في الحقيقة انما هو
مقول والانشائية محكية بالقول والتقدير جاؤوا بمذق
مقول عند رويته هل رايت الذئب قط والمذق بفتح الميم
وسكون الذال المعجمة لبن خلط بماء غالبه فصار لونه لون
الذئب لورقته لانه سمار والورقة لون رماد والسمار اللبن
الدقيق ويتبع اي يتبع النعت المنعوت في الاعراب والتعريف وضده
اي التنكير والافراد والتذكير وضدها اي التثنية والجمع ضدي
الافراد والتانيث ضد التذكير الا مستوي الاحوال في المذكر و
والمونث كرجل صبور وامراة صبور ورجل جريح وامراة جريح

في التعليم ظرف مستقر في محل نصب على الحال اما من الاعراب
وما عطف عليه اي ويتبعه في الاعراب وكذا وكذا حالة
كونها واقعة في المنعوت الفعلية اي التي يتصف بها المنعوت
بالفعل من حيث انها من الاحوال القائمة به واما من
فاعل يتبعه وهو الضمير العائد الى النعت وفي بمعنى
من اي ويتبع النعت المنعوت في كذا وكذا حالة كون النعت
من النعوت الفعلية والحاصل ان ما كان من هذا القبيل
يتبع فيه النعت منعوته في اربعة من عشرة واحد
من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير
والتانيث والامثلة سهلة ونحو مما يتخيل فيه
ان النعت خالف منعوته في الافراد من حيث ان البرمة مفرد
والاعشار جمع عشر بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة
وهي القطعة المنكسرة والمراد بكونها اعشارا انها مكسورة
على قطع محمول على انه اي ان اعشارا مفرد بمعنى عظيمة
لا يحملها الا عشرة او اجزاءه بحذف المضاف الموصوف
وهو جمع كما ان الصفة جمع فاجاب بوجهين الاول انا
لا نسلم ان اعشارا جمع بل هو مفرد بالمعنى الذي
ذكرناه الثاني انا نسلم انه جمع ولكن لا نسلم ان الموصوف
هو البرمة بل اجزاءها يتبع في الاول وهي الاعراب
والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة

واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف و
والتنكير ومع الباقي وهو الافراد والتثنية والجمع و
والتذكير والتانيث كالفعل تقول مررت برجلين قايم
ابوهما ابوه الا جمعا استثناء مفرغ في الاحوال اي
اي ويتبعه في الثلاثة الاول وفي الباقي كالفعل على
على كل حالة الاحالة كونها جمعا لا يوازن فعله فانه
حينئذ لا يلزم فيه هذ الحكم وهو كونه كالفعل فانه
صح طاله الفاعل وصح افراده كالفعل تقول مررت برجل
قعود غلمانه وقاعدا غلمانه والطباق ارجح على الاصح
وهذ الحكم ثابت للخبر والحال ايضا كقوله بكرة علية
بكرة وجدته قعودا لديه بالصريم عواذله ظرف
مستقر في محل نصب على الحال كما مر في قوله في الفعلية اي
يتبعه في تلك الثلاثة مع مساواة الفعل في الباقي في تلك
الثلاثة على ما قرره حال كونه تلك الاشياء واقعة في النعوت
السببية اي التي ليست من احوال المنعوت القايمة به ولما هي
من احوال متعلقه او يتبعه في ذلك حالة كون النعت من
النعوت السببية بناء على ان في بمعنى من كما مر وحذف
نعت مورد جواد نحو وعندهم قاصرات الطرف اي
حور قاصرات الطرف ونحو والنا له الحديد ان اعمل
سابغات اي دروعا سابغات ونحو وذلك دين القيمة
اي الامة القيمة ونحو ولدار الاخرة قال المبرد التقدير

والدار الساعة الاخرة قال ابن الشجري لدار الحياة
بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور كالاجرع والابطح
فانها في الاصل وصفات اذ الاجرع صفة الرمل بمعنى الكثيب
المنبت والابطح صفة للمسيل بمعنى متسع المستمل على
دقاق الحصى ثم غلبت اسميتها بحيث يذكران بدون
موصوف اصلا ومنعوت جملة يوار وهذا اجمال يحتاج
الى تفصيل وذلك ان المنعوت اذا كان بعض ما قبله من
مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا
فريق اقام او بفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها
في حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها
وحسب لم تاثم فحذف المنعوت جايز في السعة فكذ حكم
المنعوت بالظرف وهل يشترط تقدم النفي ولا لم
يشترط في التسهيل وشرطه ولده وان لم يكن المنعوت
كذلك فجواز حذفه مشروط في الشعر كقوله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا وحذف النعت نحو ياخذ كل سفينة غصبا اي
صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن
كونها سفينة فلا فايدة فيه حينئذ ونحو ما نريهم من اية
الا هي اكبر من اختها اي السابقة ومنه قول الشاعر
لئن كان يهدي برد انيابها العلى لافقر مني انني لفقير اليه
لفقير لا افقر مني وقد يفصل بينه وبين المنعوت باجنبي
نحو افي الله شك فاطر السموات والارض وقال الشاعر و

وما مثلت الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه بقوله ابوه
وهو خبر ابو امه والمعنى ليس مثله في الناس حي يقاربه الا
مملكا المراد به هشام ابن الملك ابو امه اي ابو ام ذلك
الملك ابوه اي اب الممدوح وهو ابراهيم بن هشام ابن
اسماعيل المخزومي وفيه ايضا فصل اخر وهو الفصل بين
بين المبتدا الذي هو ابو امه وخبره الذي هو ابوه فان

مطلب بيان الاجنبي وغير الاجنبي

قلت ما المراد بالاجنبي قلت في امالي ابن الحاجب هو
المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر
والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق
بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم تفصل
بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما المتعلق
به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت
بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصح ان يكون تتمة لما قبله في
الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة
لانها مستقلة بنفسها وكانها عرضت بين الجزئين لغرض
مع انه لا لبس في انها ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها
بنفسها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهالك
اول او للاول وهو للثاني الى هنا كلامه والرابع انا وهو
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول تابع يشمل جميع
التوابع وبتقرير امر المتبوع فصل تخرج الصفة والبدل والعطف
بالحرف واما الاخيران فظاهر واما الصفة فلان وضعها للدلالة

على معنى

على معنى في المتبوع وافادتها في بعض المواضع التوضيح
ليست لانها وضعت لذلك في النسبة والشمول فصل تخرج
عطف البيان فانه يؤتى به لا لتقرير امر المتبوع لا في النسبة
ولا في الشمول وذلك لانك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر فقد
اوضح عمر الذي هو عطف البيان متبوعه ولكن ليس من
جهة ان نسبة المجي اليه لا الى متعلقه بخلاف ما اذا قلت جاءني
ابو حفص نفسه فانه يدل على ان نسبة المجي اليه نفسه لا الى
من يتعلق به واجر مثله هذا في قولك اشتريت ابا الخير بل الا
وقولك اشتريت ابا الخير كله فان الاول للتقرير لا في الشمول
بخلاف الثاني فانه للتقرير للشمول ثم التاكيد اما مكرر
اللفظ اي الاول وهذا هو المسمى بالتوكيد اللفظي وانما يكون
عند ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم
ان يدفع اللفظ نحو جاءني زيد زيد ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي
لانك لو قلت جاءني زيد نفسه ربما ظن بك السامع انك اردت
جاء عمرو وقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان
ظننت بالرابع غفلة عن سماع لفظ زيد ثم التوكيد اللفظي
ليس بمقصور على تكرير اللفظ الاول بعينه بل يكون ايضا بتقرير
الاول بموافق له معنى كاشتريت مجازا وبموافق له في
الزنة يحصل مع التقوية بين اللفظ وان لم يكن له في حال
الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان يجري في كل لفظ
اسما كان او فعلا او حرفا او مفردا كان او مركبا تركيبا جمليا وغيره

فان قلت هذا مناف لتحديد التوابع بقوله وكل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة فان مثل قولنا ان زيدا قايم وقام زيد
ليس لسابق فيه الاعراب البتة قلت يجوز ان يكون هذا
من قبيل الاستخدام ويجعل التاكيد على قسمين مصطلح او يكون
الظاهر من قوله والرابع التاكيد مرادا به المصطلح عليه والمضمر
من قوله ويجري في كل لفظ عايد الى مطلق التاكيد او الى
غير المصطلح كما في قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا وبتكرير المعنى دون اللفظ وهذا هو المسمى
بالتاكيد المعنوي وبنحو اي علق النفس

كل واجمع واتباعه كاكتع لفظ اي مع التاكيد
بكلمة كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والافراد والجمع
والتذكير والتانيث نحو اشتريته كله واشتريناكلنا واشتريناك
كلك كن واشتراه وكلها وكلهم وسقط المثنى لانها
لم يستعملوا في التثنية استغنا بكلا او تستشكل بانه انما يكون
كذلك ان لو اتحد معناهما وليس كذلك لتغاير معنييهما
العينين كلهما وكليها تختلف الصيغة في اخواته وهي اجمع
اكتع وابتع وابصع فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمونث
جمع ولا يقال للمثنى استغناه بكلا وتختلف كلاهما اي
الضمير والصفة في الاولين وهما النفس والعين واما اخواتها
الصيغة باعتبار متبوعهما فلان التوافق بين الصفة
واجب مع ان الوصف يمتاز عن الموصوف في المعنى فلان

يجب

يجب في التاكيد انه لا يمتاز عن المؤكد اولى واما الاختلاف في
الضمير فليدل على من هو له تقول زيد نفسه الزيدان
نفسهما الزيدون انفسهم هند نفسها الهندان نفسها
الهندات انفسهن اي في النفس والعين
بصيغة الجمع لان نحو قلوبكما اولى
من قلبا كما قال ابن الحاجب في شرح المفصل لذا قصد التعبير
عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان
بهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وان
كان شيئا في المعنى وسببه كراهة اجتماع تثنيتين فيما تاكد
اتصالهما واشار المولف بقوله والاكثر الى ما حكاه
ابن كيسان عن العرب من انه يقال نفساهما وعيناهما
وهو كقول الشاعر ظهرهما مثل ظهور الترسين
حيث قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فجاء على الاعتماد
الكثير ولا يوكد غيرهما في بكلا واما المثنى فان كان مذكرا
كل بكلا وان كان مونثا بكلتا وقد يستغنى بالاول
عن الثاني كقوله نعمت بقرني الزينبين كليهما اليك
وقرني خالد وحبيب وقال ابن عصفور ذكر للضرورة
على معنى الشخصين وقضية كلام المولف انه لا يجوز
قام زيد وعمرو وكلاهما نتامله ولا يوكد غير جمع ومفرد
مع تجزية حسا او حكما بالكل واخوته اما اذا كان جمعا
فيجوز التاكيد بذلك مطلقا نحو جاء الزيدون كلهم اجمعون

أكتعون أبتعون وأبصعون وضربتهم كلهم أجمعين لا فرق
بين عاملا وعامل آخر وأما إذا كان مفردا فإنما يوكد بهما إن
يصح تجزئته وهذا لا يكون بالنسبة إلى كل فعل بل بالنسبة
إلى بعض الأفعال حسا كما في ضربت زيدا كله أو حكما كما في اشتريت
العبد كله بخلاف جاء زيد كله فإنه لا يصح التجزي بالنسبة إلى المجيء
بعض ولا يجيء الباقي ولا يرد على قوله عين جمع نحو ما ورد في
المثنى إذ مقتضاه هنا أن لا يجوز جاء زيد وبكر وعمرو كلهم ففي الموضعين
تسامح ولا يوكد غير المعروف بكل منهما أي من ألفاظ التأكيد
المعنوي الكوفية في تأكيد أي المعلومة المقدار
كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة بكل وأجمع واختار
ابن مالك قال ابن هشام وهو الصحيح كقوله لكنه شاقه
أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب وقول الآخر
تكلفت البكرة يوما أجمعا صرت صوتت والبكرة بفتح الموحدة
وإسكان الكاف خشبة مستديرة في وسطها محز يستقى عليها
ولا يوكد المظهر بالمضمر لأن المضمر ضعيف لأنه لا يستقل بنفسه
في الجملة والظاهر قوي لاستقلاله بنفسه فكرهوا التوكيد
القوي بالضعيف ومن هنا وهم ابن هشام أبا البقاء حيث
أجاز في أن شانئك هو الأبتر التأكيد لا النفس شانئك مع عكسه
وهو التأكيد المضمر بالمظهر ومثلوه بأقام الأهو
زيد وفيه نظر فإن زيد بدل لا تأكيد إذ التأكيد لفظي
ومعنوي وكلاهما غير ثابت فيه وقد يقال هو من اللفظي

وتكرير



وتكرير اللفظ الأول بعينه غير شرط على ما مر وصحة تأكيده
أي تأكيد المظهر بمثله نحو جاء زيد نفسه وهو كثير ولا يوكد
ضمير متصل مرفوع لم يوكد بمنفصل بالنفس والعين فلا
يقال جئت نفسك وقمت عينك بل حتى تقول جئت أنت وقمت
أنت حينئذ يوكد بالنفس أو بالعين وذلك لأن المرفوع المتصل
منزل منزلة الجزء فكرهوا أن يوكدوا الجزء بالظاهر المستقل
ويقدروا تأكيده أولا بضمير بمعنى الأول مستقل ثم يجرون
النفس أو العين عليه لفظا وإن كان في المعنى تأكيدا للمرفوع
المتصل لأنه هو المقصود وقيد الضمير احتراز من الظاهر
وقيد المتصل احتراز من المنفصل وقيد المرفوع احتراز
من المنصوب فإنه يوكد في الصور الثلاث بلا شرط نحو جاء
زيد نفسه وأنت نفسك ذاهب وأكرمتك نفسك لأن العلة
المذكورة مفقودة فيها لأن الظاهر مستقل وكذا المنفصل
والمضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال قلت
يرد الضمير المجرور فإنه يوكدون شرط نحو مررت بك نفسك
وبه عينه مع شدة الاتصال وإنما قال بالنفس والعين احتراز
من تأكيد المتصل المرفوع بغيرهما فإنه يوكد بلا شرط مثل القوم
جاءوا كلهم والفرق أن النفس والعين يقعان غير تأكيد نحو
طابت نفس زيد وحسنت عين عمرو فلو لم يوكدوا المتصل
المرفوع معهما بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل إذا كان
ضميرا مستترا نحو زيد جاءني نفسه وهند أبصرتني عينها ثم

اطرد الحكم في البواقي وجاز انتم كلكم بينكم
بالخطاب نظرا الى المضاف اليه كل وبينهم بالغيبة نظرا
الى لفظ المضاف وهو كل انتم اجمعون الا
بينكم لكون لفظ الكل ولهذا تقع كل
عند اضافتها الى الضمير مبتداء بكثرة نحو كلهم اتيه
وغير مبتداء بقلة كقوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل
وتقع عند اضافتها الى الظاهر معمولة لجميع العوامل
نحو كل القوم جاء وذهب كل الرجال واكرم كل بني تميم
وامرر بكل الجماعة ولا يثبت لاجمع شي من هذه الاحكام
واقول الذي يظهر ان يقال ان جعل كلكم توكيدا للضمير
وجب ان يقال بينكم لوجوب مطابقة العايد من الخبر
الى المبتداء كما في انت تقوم وانا اقوم وزيد يقوم
وان جعل مبتدا جازت رعاية فتقول بينه بالغيبة والاول
ورعاية معناه فتقول بينكم بالخطاب والضمير والجمع لان
لفظ كل مذكر مفرد ومعناه بحسب ما يضاف اليه و
وهو هنا ضمير مخاطبين واما بينهم فلا يظهر وجه سواء
جعل كلكم تاكيدا او مبتداء واذا اردت الجمع بينها اي
بين الفاظ التوكيد المعنوي وفي بعض النسخ واذا اجتمع
الكل قال ذكر النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اكتع في
الصحيح لبتاعيه اتبع ابصع فيه استعمال صيغة الجمع اثنين وقال
الرضي ما تقدم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة

صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى
واما تقديم على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها
حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة الى
المخصوصة واما تقديم الكل على اجمع فلكونها جامدا
واتباع المشتق للجامد اولى واما تقديم اجمع على اخوته
فلكونها ادل على معنى الجميعة اذ مرادة من جميعها
واما التقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر
في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول
كتع اي تام هذا المعنى خاف فيهما الى هنا كلامه
واشار المولف بقوله في الصحيح الى قول ابن كيسان فانه
قال يبدا باي شي لادته من اخوت اجمع بعده فان
قلت لم لم يبين المولف جاءك اخوي اكتع باعتبار تقديم
احدهما على الاخر قلت كانه لما راي الزمخشري وابن
الحاجب قدما اتبع على ابصع وحكى الرضي ان المشهور
عكسه وقف عن الجزم بتقديم احدهما معينا وجعله محل
خيرة ولك تقديم اتبع بناء على ذلك القول ولك ابصع بناء
على القول الاخر فان قلت هذه الفاظ وهي حتى كل
بعده اذا اجتمعت فهل كل منها تاكيد لما قبله او جميعها
تاكيد للموكد الاول قلت فيه خلاف قال ابن هشام ان اذا
قلت جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
فكلهم تاكيد القوم واجمعون تاكيد لما كلهم وكذا البواقي

كل واحد منهما تاكيد لما قبله وقال غيره بل هما توكيد
المؤكد الاول كالصفات المتتابعة فان قلت اذا اريد
التوكيد باجمع فهل يجب ذكر كل قبله قلت لا بل ذلك
جايزة قال الله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون
وقال الله تعالى فلو شاء لهداكم اجمعين ومثله في
التنزيل كثير وانما نبهت على ذلك لان ابن هشام صرح
في مغني اللبيب بانه انما يوكد باجمع واخوته بعد التاكيد
بكل وهو سهو والخامس عطف البيان وهو تابع موضح
لا يدل على معنى في متبوعه فتابع جنس يشمل جميع التوابع
وموضح فصل يخرج البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا
يدل على معنى في متبوعه فصل يخرج النعت ولا يجب ان يكون
علما لان المقصود منه التوضيح باعتبار الدلالة على الذات
وهذا كما يكون بالعلم يكون بغيره ولا ان يكون اعرف
من متبوعه فانه ليس هو المقصود بالنسبة لعين فيه ذلك وانما
جاء موضحا وقد يوضح الشي الشي عند اجتماعها وان كان لا اول
اوضح من الثاني لو انفرد قايم وقوع عطف البيان موضحا المعرفة
مجمع عليه لقوله اقسم بالله ابو حفص عمر وهل يكون مخصصا للنكرة
اثبته الكوفيون وجماعة وجوزوا ان يكون منه او كفارة وطعام مساكين
صديد والباقون يوجبون في ذلك البدلية قال ابن هشام في توضيحه
على الالفية ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب
الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن قال الزمخشري

عطف البيان

عطف البيان كالنعت لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا

ان مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات فخالف
لاجماعهم قلت واعتذر عنه في المغني بانه قد يكون عبر عن
البدل بعطف البيان لتاخيهما وايده بقوله في اسكنوهن
من حيث سكنتم وتفسيره له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها
اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما يطيقون قال وانما يريد
البدل لان الخافض لا يعاد الا معه وفرقه اي فرق عطف
البيان من البدل لفظا في مثل قول المرار الاسدي انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان كان بمعنى المصير والاخال فترقبه حال
من الطير ان جعل فاعلا بالظرف والا فهو الضمير المستكن
في عليه الذي هو في هذا الوجه خبر عن الطير عند غير الفراء
مخفوض بشر على انه عطف بيان البكري ولا يجوز ان يكون بدلا
منه لان البدل في حكم تكرير العامل ولان المبدل منه غير مقصود
بالنسبة معنى حكما فكانه قيل انا ابن التارك بشر لانه مثل الضارب
زيد وقدم الكلام عليه في باب الاضافة واما الفراء فلا
مانع عنده من ان يكون بدلا لانه يجيز الضارب زيد كما مر
وفي مثل يا هذا زيد بالتنوين وعدمه فمع عدم التنوين
لا يتصور فيه البدل كانه قيل يا هذا يا زيد ولا محال حينئذ لعطف
البيان ومع التنوين لا يجوز البدلية لانه يتعين تكريرها ولا ثبوت
معها فيتعين حينئذ عطف البيان رفعا على اللفظ ونصبا على
المحل كالصفة والرضي ينازع في ذلك ويرى ان البدل في مثل هذه



الصورة بجوز ان يتغير تارة مستقلا في اللفظ فتقول يا غلام
بشر بالبنا . وتارة غير مستقل في اللفظ فتقول يا غلام
بشرٌ نظرا الي ان اعرابه بتبعيته الاول فتقول يا غلام بشر
وبشرا بالتنوين والاعراب رفعا ونصبا وانما قال المولف
في مثل اشارة الي ان الفرق يقع في غيرها تين الصورتين
ايضا فمن ذلك ان عطف البيان لايكون جملة بخلاف
البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك
ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ومنها انه لايكون
تابعا بجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسالكم اجرا ومنها انه لايكون فعلا تابعا لفعل
بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب ومنها انه لايكون لفظ الاول لان الشي لايتبين بنفسه
ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كقراة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الي
كتابها بنصب الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو
وهذا الفرق ذهب اليه ابن مالك وجماعة وابى ذلك بعضهم
فقال لا تتصور البيان مع كون المكرر مجردا وذلك مثل قولك
يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك
لما ذكرت الاول يتوهم كل منهما انه المقصود واذا قلت كررته
بتكرير خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد فرقة من
البدل يعني عرف من حدهما وهو ظاهر قال الرضي وانا الي الان

لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل
ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه
لم يذكر عطف البيان قال ولا اسلم المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون
الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وطال الكلام
في تقدير مقصوده فراجعه ان شئت وههنا تنبيهات الاول
انهم اختلفوا في العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع
واما الصفة والتاكيد وعطف البيان فمذهب سيبويه ان
العامل فيها هو العامل في المتبوع استنادا الي ما مر في
اوايل الكتاب وذهب الاخفش الي ان العامل فيها معنوي
وهي كونها تابعة وقد مر ايضا وذهب اخرون الي ان
العامل فيها العامل في متبوعه الا نفسه واما البدل
فاكثر المتاخرين على ان العامل فيه نظير العامل في المبدل
منه ومذهب سيبويه في المحققين ان عامله هو عامل المبدل
منه في حكم المطروح فكان عامل الاول باشر الثاني واما
عطف النسق فالصحيح ان عامله المعطوف عليه بتوسط
الحروف والكلام في هذه المذاهب قبولا وردا يطول التنبيه
الثاني ثم بالتوكيد اللفظي ثم المعنوي ثم بالبدل ثم
النسق اما التقديم النعت على بقية التوابع لرفع الاحتمال

اذا تعددت التوابع
بان اجتمعت بيدا

عن ذات المتبوع وايضاحا والتاكيد لرفع احـ
خارج عن ذاته واما التقديم للفظي على المعنوي فلكر
الفصل بين الالفاظ المتحدة او التي في حكمها بما ليس
منها واما التقديم التاكيد على البدل فلانه مدلول المتبوع
بخلاف البدل مدلوله في الحقيقة ليس مدلول متبوعه واما
التقدم على المنسوق فلان البدل بينه وبين متبوعه نسبة
معنوية بالكلية والبعضية والاشتمال والغلط نادر
والمنسوق واجنبي عن متبوعه وعلى هذا فلو رتبها
المولف في الذكر على حسب مراتبها في الاجتماع لكان
حسنا

المبني

المبني ما اسم وقع غير مركب كالاسماء المعدودة مثل واحد
اثنان ثلثه ومثل الف با تا ثا ومثل زيد عمر وبكر خالد وهذا الرا
ي ابن الحاجب وجماعة وعلة البناء عندهم في مثل هذا القسم
فقد لز سبب الاعراب وهو التركيب والزمخشري يرى انها
من قبيل المعرب لان المقابل للمبني لا المعرب الذي حقه وارد
زكة الاعراب قال وليست بمبنية لانها لو بنيت لحذ بها حذو كيف
واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا بين الساكنين او المشبه
مبني الاصل وقد مر في اوائل الكتاب لان المراد به الحرف والفعل الماضي
وامر المخاطب فصار الحاصل من هذا الكلام لان المبني ما وقع غير
مركب او شابه الحرف والفعل الماضي والامر الا ما اعرب لمثل
عرض انحو ذكاي فانه ابقي عليه الاعراب مع مناسبته للمبني
الاصل تنبيها على ان الاصل في هذا الباب الاعراب كما انهم صححوا استحوذ
فلم تنقلوا حركة الواو الى ما قبلها ولم تقلبوا الواو الفا تنبيها على
لان الاصل الالفاظ التي تقلب فيها الواو الفا واو وهذا كما تراه
لا يدفع سوال تخصيصهم ايا بذلك دون غيرها من الالفاظ المبنية
والذي يقولون في ذلك ان مناسبة اي للحرف عارضها ملازمتها
للاضافة التي هي من خصايص الاسماء فضعفت تاثير البناء لان

فان قيل مبني الاصل الحرف والتعريف بالاخفى حيث في باب المعرب لان مبني الاصل وفعل الماضي والحرف من هذا المعرب لان المبني ما شابه الماضي وفعل الامر فيندفع ما ذكر تم معه

الاصل في الاسماء الاعراب وقد يقوي في اي نحله يصة المبتلة
لها عن مشابهة الحرف فلم تعتبر موثرة لتضمنه متعلق ببناء سبب يعني
لان المبني اسم وقع غير مركب او اسم ناسب مبني الاصل لاجل تضمنه
اي تضمن ذلك الاسم معناه اي معني مبني الاصل كمتي فانها تستعمل
شرطية وهي متضمنة لمعني ان الشرطية واستفهامية نحو متي
نصر الله وهي حينئذ متضمنة لمعني همزة الاستفهام او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او تشبهه به اي بمبني الاصل
نحو اسماء الاشارة والموصولات فانها تشبه مبني الاصل من حيث احتيا
جها الي ما ينضم اليها من قرينة او لفظ الا يري ان اسماء الاشارة
محتاجة الي القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية
او الوصف والموصولات محتاجة الي لفظ ينضم اليها وهو الصلة وبعضهم
يجعل اسماء الاشارة من القسم الاول فيقول انها بنيت لتضمنها معني
الحرف وهو الاشارة لانها معني من المعاني كالاستفهام وكان حقها
ان يوضع لها حرف يدل عليها لما جري من عادتهم انهم يضعون لكل
معني يدخل في الكلام او الكلمة حرفا كالنفي والاستفهام والتمني
والترجي والتعريف الي غير ذلك او تشبهه بالواقع موقعه كفساق
وفجار فانهما ليسا واقعين موقع المبني ولكن لهما شبه بنزال الواقع



موقعه كما ستعرفه في بابه او اضافته اي الاسم اليه اي المبني
ولا يريد ههنا مبني الاصل بدليل ما يلي فيمن بني اي عند من
بني المضاف الي المبني يعني ان هذا ليس سببا للبناء علي الاطلاق
وانما هو عند بعض كاضافة الظروف الي الجملة فلو قال كاضافة ا
سماء الزمان الي الجملة مما لا يلزم اضافته اليها ليخرج حيث فانها
مبنية دائما عند كل احد وكذا اذا واذ مما هو لازم الاضافة
الي الجملة وليدخل الظروف وغيرها مما لا يلزم اضافته الي الجملة
لكان اولي كقوله علي حين عاتبت المشيب علي الصبا وقلت الما
اصح والشيب وازع والمراد بالصبا هنا ما يتعاطاه اهل الشبيبة
من الهوي واللعب والوازع المانع ومنه وزعة القاضي وهم اعوا
نه الذين يمنعون الخصوم من الظلم ومنه قراءة نافع هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم بفتح يوم او الي اذ نحو ومن خزي
يومئذ ومن عذاب يومئذ بقراءة بجر يوم وفتحه وهذا مما يدل
علي انه لم يرد كون الضمير المجرور بالي من قوله او اضافته اليه عائد
الي مبني الاصل وذلك ان التمثيل بالاضافة الي اذ يصد عنه لان اذ
ليس مبني الاصل فان قلت وكذا تمثيله بالاضافة الي الجملة يصد عنه
قلت هو كذلك حيث يقصر مبني الاصل علي تلك الثلاثة كما هو ظاهر

الهمزة للاستفهام
المضارع ماضيا ونحو

كلامه وكلام جماعة وثم يعد الجملة قسما رابعا من مبني الأصل
ولئن كانت أجزاؤها معربة و كإضافة غير ومثل إلى ما ومعه ما
وأن خفيفة وأن ثقيلة نحو قيامك غير ما قام زيد ويعجبني غير أن
تحسن وغير أنك تحسن وقيامك مثل ما قام زيد أو مثل أن يقوم زيد
وأحسن مثل أنك تحسن بفتح غير ومثل في الجميع وحركاته ضم وفتح
وكسر وقد صرح كثير من المؤلفين بأن البصريين من التفريق بين
حركات الإعراب وحركات البناء فيقولون في الأول رفع ونصب
وجر وفي الثاني ضم وفتح وكسر وأن الكوفيين لا يفرقون وليس
كذلك بل الحق أن التفريق عندهم ولكن إنما هو في ألقاب المعربات والمبنيات
فيقولون مرفوع ومنصوب ومجرور في المعربات ومضموم ومفتوح
ومكسور في المبني تقريبا على الشارع وأما ألقاب الحركات فلا يفرقون
بينها ولا نزاع في أن الضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات سواء
كانت حركات مبني كقولك حيث مبني على الضم أو حركات معرب كقولك
زيد يحول بالضم في حالة الرفع ومكونه وقف كما في كم ومن بخلاف
سكون المعرب في نحو لم يقم فإنهم لا يطلقون عليه الوقف ثم إن لم يعرب
المبني في حالة من الأحوال فلازم أي فبناؤه لازم وفي صحة هذا
الإخبار نظر وإلا أي وإن لم يكن كذلك بأن أعرب في بعض الأحوال

فعارض أي فبناؤه عارض والكلام فيه كالأول وهذا
القسم الأخير منه ما أضيف من أسماء الزمان إلى الجملة ولذ وغيرو
مثل المذكورتان للبعض فنقول إذا أضيف اسم الزمان إلى الجملة
جاز فيه الإعراب والبناء أما إعرابه فلأن الأصل أن يضاف
إلى المفرد فيكون إضافته إلى الجملة عارضة فلا يعتد بها في دفع
الأصل وأما بناؤه فللتشبيه بالظروف المحتاجة إلى الجملة
وأما المضاف إلى إذ فإنما جاز فيه الوجهان لأن الجملة الواقعة
بعد إذ لما أنها تبين إذ كذلك تبين ما أضيف إليها فيكون اسم
الزمان المضاف إلى إذ حكمه كحكم المضاف إلى الجملة وقد عرفت
وجه الإعراب والبناء فيه وأما إعراب غير ومثل فعلى الأصل
وأما بناؤهما فتشبيههما بالظروف المتقدمة لكثرتهما وتبيينهما
بالجملة التي بعدهما كما أن الظروف كذلك وإنما قالوا إن غير
ومثل تبينان بالجملة التي بعدهما لأن ما ولأن المذكورتين
يستلزمان الجملة كما يستلزمها إذ فيكون الجملة اللازمة
مبينة لمثل وغير لإبهامهما والأصل فيه أي في البناء السكون
لأنه أخف فلا يعدل عن الأخف إلى الأثقل إلا لمعارض وللمعارض
له أسباب أشار إليها بقوله والعدول عنه لاجتماع الساكنين

وهو ظاهر او الابتداء بالساكن لفظا او حكما كما في [illegible] والضمير
وفيه لف ونشر مرتب فكاف التشبيه من حيث يصح وقوعها
اول الكلام نحو كزيد اخوك لو لم تبن على الحركة لأدى الى الابتداء
بالساكن لفظا وهو متعذر وكاف الضمير من نحو اكرمتك اسم مستقل
والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه
ولكن عرض له معارض منع من التقديم فلو لم تبن على الحركة
لأدى الى الابتداء بالساكن حكما وهو مستكره او عروض البناء للاسم
اسم المعرب في بعض الاحوال فيبني على الحركة تشبيها له بالمعربات
او بيان حرف اللين واظهار انه من الكلمة بالحركة نحو هو وهي
فحركت الواو والياء ليبين بالحركة استقلال الكلمة وانها ضمير
منفصل ولو سكنتا لتوهم ان حرف اللين تولد من اشباع الضمة
والكسرة او انباء الحركة عنه اي عن حرف اللين نحو انا فانه
بني على الحركة لتنبئ عن الحرف الذي يكون موجودا لحالة الوقف
وهو الالف ثم الضمة في المبني للاتباع نحو منذ وكونها عين حركة
اعرابية نحو من قبل ومن بعد فانهما في حالة الاعراب يحركان بالفتح
نحو جئت قبلك وبعد زيد وبالكسر نحو جئت من قبل زيد ومن بعد
عمرو فبنيا على الضم ليكون حالة البناء مخالفة لحالة الاعراب



269

والتنبيه على قوة كما في نحن فانه قوي من حيث هو ضمير رفع
لا يكون الا عمدة والفتحة للخفة نحو كيف واين وخمسة عشر
وكونها حركة الاصل كيا مضار مبنيا للمفعول لا للفاعل من خماسي
نوي المحذوف ولم يجعله اسما براسه وذلك لان اصله
يا مضارر بفتح الراء الاولى ضرورة انه اسم مفعول فسكنت
الراء المفتوحة وادغمت في الثانية فلما رخم بقيت الراء ساكنة
فالتقى ساكنان على غير حدهما لزوال الادغام فحركت الراء
بالفتحة لانها حركته الاصلية وفيه نظر لان مثل هذه الحركة غير
بنائية اذ هي حركة جزء من الكلمة ليس باخر ولا هو بمنزلة
الاخر فان الترخيم انما هو على لغة من نوى المحذوف
وجعله في حكم الثابت والكسرة للاشعار بالتانيث
كما في فعلت يا هند ولا ادري من اين كان الكسر مشعرا بالتا
نيث والذي يقولونه في مثل هذا المقام ان التاء المتكلم
في نحو قمت ضمت لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا
المخاطب فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا وكسروا
للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا لان خطاب المذكر بالتخفيف
اولى لكثرة وروده على الالسنة وايضا هو مقدم على المؤنث

فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وو بها حركة
الاصل كيا مضار مبنيا للفاعل كذلك اي فيمن نوى المحذوف
واما من لم ينو فيبني على الضم هنا وهناك والكلام على هذا
كالكلام على ذلك تقريرا واستشكالا او انواعه منها المضمر
وانما جعلناه مبتدا محذوف الخبر الخبر مع ما بعده من بقية
المبنيات للمبتدا الذي هو انواعه لعدم وجود العاطف في
تلك البواقي ويلزم تعدد من الخبر لتعدد الخبر عنه يجب
فيه العطف نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر ونقل
عن بعض شارحي المفتاح كلام فيه فراجعه وانما سمي
هذا النوع من الاسماء مضمرا لان الاضمار الاخفاء قال المعطل
ضمرت حبك في فؤادي وما اضمرت حبا من سواك
وبعض اقسام هذا النوع يشتمل على اخفاء المقصود و
علم التصريح به كما في ربه رجلا ولله دره فارسا
ولنعم رجلا ونحوه وحمل ما لا اخفاء فيه على ذلك نحو انا وانت
فقيل للجميع مضمرا ما وضع اي اسم وضع لمتكلم نحو انا او مخاطب
نحو انت او غائب تقدم ذكره تحقيقا بان يذكر المفسر قبل
الضمير ذكرا صريحا محققا سواء كان مقدما لفظا ورتبة نحو

ضرب زيد غلامه او مقدما رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب
غلامه زيد ومتاخرا رتبة مقدما لفظا نحو واذ ابتلى ابرا
هيم ربه او تقدم ذكره تقديرا بان لا يكون المفسر مذكورا
قبل الضمير بطريق الصراحة والتحقيق بل بطريق التقدير
نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير عائد الى العدل الذي
يدل عليه الفعل تضمنا وتقدمه امر مقدر لا محقق ونحو هو
زيد قائم فان مفسر ضمير الشان لم يذكر قبله ذكرا صريحا ولكن
يقدر تقدمه تقديرا من حيث انه راجع الى المسؤول عنه بسؤال
مقدر كما سيجيء فظهر بذلك عدم الاحتياج الى ما ذكره ابن
الحاجب وصاحب اللباب من زيادة قولهما او معنى او حكما
لاندراج كل منهما في قسم التقدير كما رايت وخرج بقوله
ما وضع لمتكلم الى اخره الاسم المظهر الذي يطلق على المتكلم
والمخاطب والغائب كما في قولك اسمه زيد عانيا نفسه
زيد قائم وقولك يا زيد قم وزيد قام تريد شخصا مخاطبا
او غائبا فان لفظ زيد وان اطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني
على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم
ولا المخاطب ولا غائب تقدم ذكره بل الاسماء الظاهرة كلها

موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر اذا عرفت
حقيقة المضمر **فمتصل** اي فهو متصل **ان طلب ضميمة** هي كلمة
اخرى تنضم اليه ويكون هو كالتتمة لها كتاء قمت وكاف اكرمك
وهاء ربه **ومنفصل ان لم يطلب** ذلك بل يكون مستقلا
لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها كانا واياك
وكل من المتصل والمنفصل **مرفوع واخواه** اي منصوب ومجرور
الا الجر اي الا ذا الجر **المنفصل** فانه لا يكون بل انما يكون المجرور
متصلا البتة بخلاف اخويه فان لهما حالتين حالة يتصلان
فيهما بعامل قبلهما وحالة يقعان فيها ولا شيء قبلهما يتصلان
به فثبتت لكل حالة ما تقتضيه من الاتصال والانفصال واما
المجرور فلا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار في محل يكون
مجروره مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا فلم يقع موقعا
يخرج الى الانفصال فبقي على اصله في الاتصال **فهذا** الذي
ذكر **خمسة** مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل
ومجرور متصل امثلتها **ضربت** للمرفوع المتصل **وضربه** للمنصوب
المتصل **وله** للمجرور المتصل **وهو** للمرفوع المنفصل **واياه**
للمنصوب المنفصل يبلغ **الى اثني عشر** مضروبة **في كل منها**

اي من خمسة المذكورة فتلك ثلثون والاصل ان يكون تسعين
وذلك لان كل نوع من هذه الانواع الخمسة لثمانية عشر لولا
لان كل واحد منهما اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب
وهذه ثلثة وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او
مثنى او مجموع صارت تسعة حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة
وكل واحد من هذه التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث
صارت ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب
ستة فالحاصل من ضرب ثمانية عشر في خمسة وهي خمسة الانواع
التي اسلفنا ذكرها تسعون لكنه لم يجئ للمتكلم الا لفظان
وللمخاطب الا خمسة وللغائب كذلك فانتقص من المتكلم
اربعة ومن المخاطب واحد ومن الغائب واحد فيكون
الناقص من كل قسم ستة فمجموع الناقص من الانواع ا
لخمسة يكون ثلثين لان الستة في الخمسة ثلثون والباقي
يكون ستين كما اشار اليه المؤلف **وما اتصل بايا** من الياء
والكاف والهاء وفروعها في اياي وايانا واياك وايا
كما واياكم واياه واياها واياهما واياهم واياهن **حروف**
لا محل لها **تدل على احوال المجموع اليه** من تكلم وخطاب

وغيبة وافراد وغيره على القول الاسدّ بالسين والدال المهملتين من السداد ووجهه ان اللواحق لا اياً لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير وهو امر لم يثبت في كلامهم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير وحده واللواحق المتصلة به حروف تدل على احوال المقصود به لما كان ابهامستركا كالتاء في انت بالفتح واخواتها اي اخوات هذه الكلمة وهي انتِ بالكسر وانتما وانتم وانتن فان الضمير انما هو الهمزة والنون والالفاظ المتصلة بها حروف تدل على المراد بالضمير وفاقا وليس نقل الاتفاق في هذا المحل بصحيح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصاله دعموها بمستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان و اياك واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عماداً لها قال الرضي وما ادري هذا القول بعيد عن الصواب في الموضعين والعجب ان المؤلف كثير النظر في كلام الرضي وهذا فيه بل فيه وفي كثير كتب القوم ثم ينقل الوفاق فان قلت لعل مراده

اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق باياً اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو فعلت ولكنها كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين واياً الشواب في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب اي فليبعد نفسه عن التعرض للشواب وليبعد الشواب عن التعرض له وهو مما استدل به الخليل ومن وافقه على ان اياً ضمير واللواحقه اسماء اضيف هو اليها فيكون هي في محل جر لا حروف فان المحل لها شاذ فلا يثبت به المدعى وفيه نظر ويستتر المضمر لزوما بحيث لا يظهر في وقت من الاوقات في افعل للمتكلم الواحد ونفعل للمتكلم المشارك او المعظم نفسه وتفعل للمخاطب وانما قيده بذلك لان صورة هذا اللفظ تصح للغائبة في نحو هند تفعل وليس عنه مما يستتر لزوما وافعل للامر للواحد المذكر ويستتر جوازا في الغائب المفرد نحو زيد قام والغائبة الواحد نحو هند قامت ومطلق الصفة

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لمفرد او غيره مذكر
او غيره نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وكذا
البواقي فالضمير في جميع هذه الصور مستتر وليست الالف والواو
في قائمان وقائمون ضميرا على ما قد يتوهم لانهما تنقلبان ياء
في النصب والجر وليس ذا شان الضمير وانما ادعى المولى
لان استتار الضمير في هذه المواضع جائز لا لازم لانه قد يبرز
منفصلا في نحو زيد ما قام الا هو وهند ما قام الا هي وزيد
ما قائم الا هو وقد يخلو الضمائر بظاهر نحو زيد قام ابوه وهند قام
جاريتها وهذا شيء قال به ابن يعيش وابن مالك وجماعة
ولكن المحققون على خلافه ولان الاستتار في جميع ذلك وجب
اذ لا يقال زيد قام هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما قام
الا هو فتركيب آخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع
الا الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه وغيره كقام **ولكن وضعه**
اي وضع المضمر **للاختصار** اذ الاصل كان ان يذكر الاسم
الظاهر لكنه عدل عنه الى الضمير دفعا للتطويل ورعاية لل
اختصار ان **لا يعدل** عن المتصل **الى المنفصل** فلا يقال ضرب
انا مثلا بل ضربت لانه مثله معنى واخصر منه لفظا

الا لتعذر المنفصل كما في الصور الآتية **الا في نحو ضربك** وهو
ما كان المصدر فيه مضافا الى الفاعل ومفعوله ضميرا وسيأتي
الكلام فيه ان شاء الله تعالى **وحتى بلغت اياكا** من قول
الشاعر اتتك عنس قطعت اراكا اليك حتى بلغت اياكا مما
اتى فيه بالمنفصل مع امكان المتصل اذ لا مانع من ان يقول
بلغتك **نادر** حملت عليه ضرورة الشعر ولقائل ان يقول
لا نسلم ان اياك مفعول بلغت حتى يلزم هذا بل هو منصوب
على التحذير والتقدير اياك ان تجتنب اتيانها اليك فحذف
المحذر منه لدلالة المقام عليه والعنس بالنون الناقة
الصلبة وان اراك القطعة من الارض ونكره للتعظيم اي
قطعة عظيمة من الارض وان اراك شجر يستاك به ويحتمل
ان يراد هنا على حذف مضاف اي وادي اراك والاول اولى
بالتقدم ظرف لغو يتعلق بالتعذر والباء للسببية اي الا
لتعذر المتصل بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك نعبد
واياك نستعين وانما تعذر هنا ان يكون متصلا لانه اذا
تقدم على عامله واتصاله انما يكون باخر العامل لما علمت
من ان المتصل هو الذي يكون كالتتمة لما قبله وتتمة الشي

لا يتصور الا بان يكون في آخره فتعذر ان يكون ضميرها متصلا
فوجب العدول الى الانفصال او بالفصل بينه وبين عامله
حقيقة لغرض صحيح نحو ما ضرب زيدا الا انا فان الفصل لغرض
والاتصال بينهما فيأتي قطعا والاول ثابت فيما نحن فيه اذ
وقع فيه الفصل لغرض الحصر فانتفى الثاني وانما قلنا لغرض
احترازا من مثل ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينهما فاصل لا
لغرض صحيح فامتنع لان ضرب زيدا انا وضربت زيدا بمعنى
واحد فقد عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف ما ضرب زيدا
الا انا فانه مخالف في المعنى لما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال
فان قيل قد يكون الغرض في نحو ضربت زيدا انا الاهتمام بشأن زيد
قلنا لم يتعين الفصل محصلا لهذا الغرض اذ يحصل بدونه
فيقال زيدا ضربت والمؤلف ترك قيد الغرض وقد عرفت انه
محتاج اليه نحو انما قام انا اذ المعنى ما قام الا انا فالفصل واقع
حكما وتقديرا لا حقيقة ولفظا فيثبت له الحكم المتقدم و
إيّاكِ ديّانُ في قول الشاعر وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان
لا يجاورنا الّاكِ ديّارُ مما وقع فيه الضمير متصلا مع وجود
الفصل شاذ فلا يرد على ما قررناه او الحذف اي بحذف العـ



٢٧٢

لانه يمتنع ان يتصل بها الضمير لعدمه فيجب الانفصال
كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما نحو ان انا قمت قمت وزيد
ان اياه ضربته ضربته وكون العامل معنويا اذ لا يتصور
اتصال الملفوظ بما ليس لفظا نحو انا فعلت او كون العامل حرفا
وهو اي والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لانه لو اتصل
لوجب استتاره في نحو زيد ما هو قائما اذ هو مفرد لغائب تقدم
ذكره فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيؤدي
الى استتار الضمير في الحرف وبطلانه في اللغة معلوم وحمل
المتكلم والمخاطب على الغائب طردا للباب وانما قال وهو مرفوع
لان الضمير المنصوب او المجرور لا يستتر فلا يؤدي اتصاله
الى وجوب استتاره في الحرف نحو انك ولك وكون مسنده
اي مسند الضمير جاريا على غير من هو له اي متعلقا بحسب اللفظ
بغير من هو له في المعنى ويكون ذلك في الخبر نحو هند زيد ضاربته
هي وفي النعت نحو مررت برجل ضاربه انا وفي الحال نحو ركبت
الفرس ما يقوده انا وفي الموصول اللامي نحو الراكبه انا الفرس
فحكم البصريون في جميع ذلك بوجوب ابراز الضمير مطلقا لما
يؤدي اليه عدم الابراز من اللبس في كثير من مواقعها مثل زيد

اي الضمير

[illegible]

وعمرو ضاربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما وس بقرن العمرون
ضاربوهم هم والهندان الزينبات ضاربا هن هن فان ابراز الضمير
في هذه الصور رافع للبس وانما قلنا في كثير من مواقعها لان بعضها
لا يقع فيه لبس نحو هند زيد ضاربته هي فلو لم يبرز الضمير علم
ان الصفة لهند لكن حمل ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس طردا
للباب قلت يرد على هذا الاطلاق مثل قولك زيد قائم ابواه لا قاعدان
فقد جرت الصفة المعطوفة على غير من هي له ولم يفصل الضمير لانتفاء
في الامر من اللبس فلا يحتاج اذ ذاك الى ابراز الضمير منفصلا
مثل نحن الزيدون نضربهم فانه يعلم من قولك نضربهم بالنون
ان الفعل مسند الى ضمير المتكلم فلا يلتبس باسناده الى الزيدين وكذا
اما زيد اضربه وانت زيد تضربه واما عند الخوف من اللبس
فيبرز نحو زيد عمرو يضربه هو والكوفيون جروا على سنن واحد
في الكل فقالوا ان حصل الالتباس في الصفة او الفعل وجب فصل
الضمير والا فلا يفصل فيهما ومذهبهم اقرب او مضمرا عطف على
فيه من جملة المستثنى لكن ثم مضاف محذوف تقديره مسندا او مسندا
اي يجب المنفصل لتعذر المتصل بكون الضمير جاريا على غير هو له في
كل حال الاحالة كونه احد امرين اما فعلا واقعا في حالة الامن

من اللبس او مسندا مضمرا على شريطة التفسير كما في قول الشاعر قضى
كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فممطول
معنى توجها الى غريمها فلو اعمل الثاني على راي البصرية لكان
ممطول جاريا على عزة لفظا وهو في الحقيقة للغريم فكان حقه
ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار
على شريطة التفسير اذ كان الاصل ممطول غريمها وحينئذ يكون
مثل هند ضارب غلامها فليس مما جرى على غير من هو له لذكر
الفاعل بعده فالغريم المحذوف كانه مذكور بشهادة التفسير وكانه
لم يجر على غير من هو له ولذا لم يبرز الضمير كذا قرره بعضهم
ولست على ثقة من صحة هذا الكلام بل فيه نظر والظاهر في البيت
ان غريمها مبتدا وان ممطول معنى خبران له تقدما عليه والجملة
خبر عزة والاصل وعزة غريمها ممطول معنى وهذا واضح لا غبار
عليه ولا تنازع فيه العبارة كذا **وكون المصدر مضافا الى المفعول وفاعله مضمرا**
كقول الشاعر بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا
فشلا اذ لا يمكن هنا اتصال ضمير الفاعل مع الفصل بينه وبين العامل
بضمير المفعول وانما قال مضافا الى المفعول لانه لو كان مضافا الى الفاعل
ومفعوله ضمير لم يجب فصل الثاني بل يترجح نحو عجبت من ضربكه

وضربك اباه واما اشتراط كون الفاعل حضرا وفي شرح المضمر هو
الذي يجري فيه الاتصال والانفصال بخلاف الظاهر ثم استطرد
هنا الى ذكر حكم من احكام بعض الضمائر وهو ياء المتكلم فقال **ودون**
جبت نون الوقاية اي دخول النون التي تقي آخر الفعل من الكسر
في الفعل **الماضي** نحو ضربني واكرمني **والمضارع بلا نون الاعراب**
لا نحو يكرمني ويمنعني **وجاز** اي دخول نون الوقاية **فيما فيه**
النون المذكورة وهي نون الاعراب وذلك هو الامثلة الخمسة يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فلك اثبات نون الوقاية
مع نون الرفع نحو اتعدانني لن اخرج ولك ان تاتي بنون واحدة
فتقول الزيدان يكرماني لكن هل المحذوف نون الرفع او نون الوقاية
فيه قولان الصحيح منهما وهو مذهب سيبويه واختاره ابن
مالك ان المحذوف نون الرفع وظاهر كلام المؤلف انه نون
الوقاية وجه الاول ان نون الاعراب محل المعرضة للحذف
بالحذف بالجازم والناصب وفي ما معني ليا اليق بالحذف
ووجب الثاني ان نون الوقاية متطرفة وهي التي جاءت
الثقل **و** جاز ايضا **في لدن** نحو بلغت من لدني عذرا قري
مشددا او مخففا لكن الغالب في الثبات ويجوز الحذف قليلا

وعبارة المؤلف لا تشعر بهذا التفصيل ولا يختص الحذف بالضرورة
خلافا لسيبويه وقراءة التخفيف في الاية ترد عليه **وفي ان و**
اخواتها غير لعل فانه ضعيف اي فان دخول النون مع لعل ضعيف
كقوله فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض
ماجد وقوله ارني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين
او بخيلا مخلدا ووجه الحاق النون في الكل شبهها بالفعل
من الوجه الذي ثبت لها به عمل الفعل ووجه جواز الحذف
في ان ولكن وكان ولكن كراهة اجتماع النونات واذا كانوا
قد جوزوا الحذف في نحو تضربونني مع كونه فعلا فلان يجوزوه
في نحو انني اولى لانه حرف وقد اجتمع فيه نونات عند مجيء نون
الوقاية ووجه اختيار الحذف في لعل ان من لغاتها العن واللام
الاولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف واحد مع شبهها بالنون
فلما اجتمعت للمماثلة مع تقاربهما كان الحذف اولى وفي ان ولكن
ان الواسطة بين ابهها والنونات حرفان **عكس ليت وقد وقط**
ومن وعن يعني ان هذه الالفاظ الخمسة حكمها عكس حكم لعل فيكون ثبوت النون
معها مختارا والحذف ضعيفا فاما ثبوت النون مع ليت فنحو يا ليتني كنت
معهم يا ليتني مت قبل هذا وهو كثير وحذفها كقوله كمنية جابر اذ قال

ليتني أصادفه وافقده بعض مالي فاختير الاثبات لوجود ... وهو شبه
بيان لم
الفعل وفقد مقتضي الحذف اذ لا نون في آخره لكن جاز تشبيهها بليت باخواتها
التي في آخرها النون المشددة لا تمامها ومثال قد قول الشاعر قدني من نصر
الخبيبين قدي فجمع بين الاثبات والحذف والمراد بالخبيبين عبد الله
بن زبير وابن خبيب على جهة التغليب ومثال قط ما وقع في حديث
النار قطني باثبات النون ويجوز على ضعف قطي درهم بتركها — قطني
وامثلة اثبات النون في من وعن كثيرة ومثال حذفها منهما قول
الشاعر ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني ووجه
دخول النون مع هذه الاربعة المحافظة على سكونهن البنائي ووجه
الحذف الحاقهن باخواتهن من الاسماء والحروف وادخال نون الوقاية
ممتنع في غير ذلك نحو لدي وعلي وإليه وهذا هو الاصل وإذا ا
لتقي ضميران لا مرفوع فيهما حذرا من ان يكون احدهما مرفوعا
فيجب اتصالهما معا نحو ضربتك واما وجب انفصال احدهما في نحو
ما ضربت الا اياك وما ضربك الا انا فليس مما نحن فيه اذ لم يلتقيا
ان قدم الاعرف انفصل الثاني او اتصل نحو الدرهم اعطيتنيه
واعطيتني اياه والدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه اما جواز الاتصال
فلمكانه واما جواز الانفصال فلبعد الضمير وشبهه بالمتعذر الذكر

٢٧٦



الى اجتماع ثلاثة ضمائر فيما مثلنا به فان قلت حذف المؤلف
الفاء الرابطة من جواب ان الشرطية وهو قوله ان قدم الاعرف
انفصل الثاني او اتصل ودخول الفاء في مثله لازم لامتناع جعله
شرطا كما في قولك ان جئتني فان تأدبت احسنت اليك قلت يجوز
ان يكون انفصل الثاني وهو جواب اذا وان قدم الاعرف قيد للانفصال
منوي به التأخير والتقدير واذا التقى ضميران انفصل الثاني
او اتصل ان قدم الاعرف ولكن لا يخفاك ما فيه من التعسف مع قبح
يتعلق باتصل يعني ان اتصال الثاني في صورة المسألة المتقدمة يجوز
مع قبح فيما الاول فيه مجرور به كقوله لئن كان حبك لي صادقا
لقد كان حبيك حبا يقينا وقول الآخر تسليت عنها كارها فتركتها
وكان فراقيها امر من الصبر وانما كان مثل هذا قبيحا لان
الفعل افعل في اتصال الضمير به من المصدر مثلا لانه يطلب
الفاعل والمفعول بذاته والمصدر يطلبهما لمشابهته له
وعبارة كثير ان الانفصال في ذلك اولى من الاتصال وهذا
لا يلزم منه القبح وان اخر الاعرف او استويا اي الضميران
الملتقيان في الرتبة بان كانا جميعا ضميري متكلم او خطاب
انفصل الثاني منهما اما صورة تأخير الاعرف فنحو اعطيته

اياك ولا يجوز اعطيتهوك كراهة لان يتقدم ما هو غير اقوى على الاقوى

ويكون الاقوى تابعا فيما جعلوه بسبب الاتصال كالكلمة الواحدة

واما صورة التساوي فنحو اعطيتني اياي واعطيتك اياك

واعطيته اياه فلا يجوز اتصال الثاني في شيء من ذلك كراهة

اجتماع الفاظ متماثلة على تقدير الاتصال ولضغمهاها

في قول الشاعر وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمهماها يقرع العظم نابها ساكن ولا يلتفت اليه وهذا

الشاعر يصف حاله مع شخصين قصداه بسوء فوقعا في مثل

ما طلباه له والمعنى جعلت نفسي تطيب لعض الشدة لاجل

انهما عضاها عضة بلغت النهاية حيث قرع الناب العظم

وهو اقصى ما يكون من العض واللام من قوله لضغمة ليست

للتعليل وانما المراد ان نفسه طابت بالضغمة ورانت

لها واللام لضغمهماها هي التي للتعليل يعني ان نفسه لانت

لضغم الشدة ولم تكره ذلك لاجل ضغم خصميه للشدة القوية

والضغم العض من قولهم عضضت الشدة فالمصدر مضاف

الى الفاعل والشدة معضوضة ولا يصح العكس لاداية الى

كون الفاعل مذكورا بصيغة ضمير النصب وهو لا يجوز بالاتفاق

هذا معنى كلام ابن الحاجب ولو جعل من باب القلب لامكن

والمختار في نحو ثاني مفعولي علمت وبابه وخبر كان واخواتها

الانفصال فالاول كقوله اخي حسبتك اياه وقد مليت

ارجاء صدرك بالاضغان والاحن الارجاء النواحي جمع

الرجاء مقصورا والاضغان ضغن بضاد وغين معجمتين جمع

الاولى مكسورة والثانية ساكنة وهو الحقد والاحن بهمزة مكسورة

فحاء مهملة مفتوحة جمع احنة وهي الحقد ايضا والغضب

والعداوة والثاني كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد

والانسان قد يتغير واختار ابن مالك في خبر كان الاتصال

نظرا الى ان الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فلنته وكضربته

ومن شواهده الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكنه

فلا خير لك في قتله وقوله ابي الاسود الدؤلي فان لا يكنها

او تكنه فانه اخوها غذته امها بلبانها ووجه القول بالانفصال

ان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عاملها بل الفاعل مضمون الجملة

في الحقيقة كمضمون الجملة الذي كائن في قولك كان زيد قائم

قيام زيد وخبرها خبر المبتدا في الاصل فحقه الانفصال وهذا هو المذهب

في اختيار الانفصال في ثاني المفعولين في علمت وبابه والاكثر في عسى

ضمير مرفوع متصل وهذا هو القياس لان ضمير الفاعل ان اتصل
بفعل ماض فوجب ان يكون كذلك نحو عسيت وعسيتِ وعسيتما
وعسيتم وعسيتن وكذا المتكلم والغائب نحو عسيتُ وعسينا وعسى
وعسيا الى اخر الامثلة وفي لولا ضمير مرفوع منفصل وهو
القياس ايضا لان الواقع بعدها اما مبتدا لها محذوف الخبر او
فاعل محذوف الفعل وايّاما كان وجب ان يكون مرفوعا وامّا
انفصاله فلان عامله امّا معنوي او محذوف فيجب ان يقال لولا انا
ولولا نحن وكذا لولا انت وانتِ وانتما وهو وهما الى اخر الامثلة
وقد جاء في الموضعين لغة اخرى عساك وعساي وعساه ولولاك
ولولاي ولولاه بالضمير المتصل منصوبا في الباب الاول وهو باب
عسى تشبيها له بلعل في نصب الاسم ورفع الخبر مع ان عسى
حقيقة لمعنى الترجي كلعل وهذا لما اشبهت لعل بعسى في احل
ذلك في اقتران خبرها بان نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض فحصل بين الكلمتين تقارض ومجرورا
في الباب الثاني وهو باب لولاي ولولاه بناء على ان لولا
مع الضمير ليس له مع المظهر وما ذلك ببعيد كما ان لدن
مع غدوة فان لدن تنصبها خاصة وتخفض غيرها كما يجي

٢٧٨

وهذه النسبة المنقول عن سيبويه من ان اللفظة الواحدة قد يكون
لها حالان مختلفان باعتبارين هذا الذي ذكرنا في بابي عسى ولولا
عند سيبويه وقد يتوهم ان قوله مرفوعا محلّها يرجع الى الضميرين
المتصلين اللذين تدخل عليهما عسى ولولا وكذا وقع في بعض الحواشي
وليس بجيد فان سيبويه لا يرى ان الضمير المتصل بعد عسى مرفوع المحل
بل يراه منصوبا حملا لعسى على لعل كما مر وانما هذا يرجع الى لولا
وما بعدها من الضمير المجرور المتصل فان سيبويه يرى ان
محل ذلك رفع على الابتداء وبعضهم يرى ان الرفع
محكوم به للمجرور معها والامر في ذلك سهل بقي هنا تنبيهان
احدهما ان سيبويه يرى ان لولا وان كانت جارة لا تتعلق
بشيء كما ان لعل الجارة كذلك في لغة عقيل لا تتعلق بشيء
وما بعدها مرفوع المحل بالابتداء وقول الحديثي الظاهر
ان لولا الجارة عند سيبويه تتعلق بجوابها ليس بشيء الثاني
انه اذا عطف على الضمير المجرور بلولا اسم ظاهر نحو لولاك
وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر صرح به
ابن هشام في مغني اللبيب وذكره غيره ايضا قال في المغني
وهذه مسئلة يتحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف

عليه اسم مجرورًا عادت الجارّ او لم تعله وعسى **وتوالى حاكيا**
عند الاخفش فليست عسى محمولةً على لعلّ في نصب الاسم ورفع
الخبر وانما هي باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضميرا
لنصب من كان ضمير الرفع ويرُدّه ان الخبر ظهر مرفوعا في قوله
فقلت عساها نار كاسٍ وعلّها تشكّى فآتي نحوها فاعودها ولا
غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع كما
عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وهذه الشبهة التي
استند اليها في الموضعين مردودة بان نيابة ضمير عن ضمير انما
وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال
ويقع بين المبتدا والخبر الباقيين على حالهما دون نسخ **او
ما في حكمهما** مما كان مبتدا وخبرا في الاصل ولكن دخل عليه
الناسخ فالاول نحو واولئك هم المفلحون والثاني نحو وانّا لنحن الصا
فّون وانّا لنحن المسبّحون كنت انت الرقيب عليهم **والخبر
معرفة** كما مثلنا لانه لو كان غير معرفة لم يقع ليس كزيد منطلق
فلا يحتاج الى الفصل **او افعل من كذا** من حيث هو جار مجرى المعرفة
لقيام من فيه مقام اللام ولذلك لم يجمعوا بينهما نحو ان ترني انا
اقل منك مالا **او فعل مضارع** نحو انه هو يبدئ ويعيد وهذا راي

٢٧٩

الجرجاني وهو الحاق المضارع بالاسم لتشابههما وطي في الاية عند غيره توكيد
او مبتدا وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجازه في ومكر اولئك هو يبور
لكن هو فصل وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين
كون امتناع ال العارض كافعل من والمضاف كمثلك او لذاته
كالفعل المضارع ومقتضى كلامه جعل الماضي كذلك وقد صرح
به السهيلي فقال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى
وانه خلق الزوجين انما اوتي بضمير الفصل في الاولين دون الثالث
لان بعض الجهال قد يثبت بعض هذه الافعال لغير الله كقول
نمرود انا احيي واميت واما الثالث فلم يدّعه احدٌ
من الناس **صيغة** هذا فاعل تقع المقدم والاتيان بالصيغة للتنبيه
على انه ليس بضمير حقيقة وانما هو صيغة فيجوز ان يكون ضميرا وان يكون
غير ضمير على ما يليق اي صيغة ضمير **مرفوع** لان الاصل فيه هو باب المبتدا
فيناسب اختيار المرفوع وخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك
بدلا فصل **منفصل** لانه في صورة مبتدا وان لم يكن به حقيقة
مطابق للمبتدا في الافراد وفرعيته والتذكير وفرعه والتكلم
والخطاب والغيبة فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير
وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا

فكان قياسه في الظاهر ان يقول انا المصاب ليطابق ياء المتكلم
في يراني وقد اختلف في الاعتذار عنه فقيل ليس هو فصلا وانما
هو توكيد الفاعل يراني وقيل بل هو فصل ولكن لما كان عند
صديقه بمنزلة نفسه حتى اذا اصيب فكانه صديقه اصيب
جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقال ابن مالك
هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب
حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي
يرى مصابي هو المصاب العظيم على حذف الصفة مثل الآن
جئت بالحق اي الواضح وادعى ابن الحاجب ان الاسناد
لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق لا الى ياء المتكلم وان
هو تاكيد له او بضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا
اذا اصابتني مصيبة واقول الرواية بما قاله الجماعة ثابتة
ولا يرد ما قاله لانه مبني على ان مصابا اسم مفعول نكرة والواقع
في البيت انما هو معرف بال والحصر مستفاد من تعريف الخبر كيف لا بد
الفاضل اي لا غيره والمعنى على ذلك في البيت اني اذا اصبت يرى
هوان المصاب ليس انما يا هذا دون غيري كان مصائب الناس
تتلاشى عنده بالنسبة الى مصيبته صديقه فلا يراهم مصابين

وانما يرى المصاب صديقه فقط رعما للمبالغة وهو على هذا
توكيد لفاعل يرى وهو اي الواقع بين المبتداء والخبر بصيغة
المرفوع المنفصل عرف عند الخليل وهو الاصح لان الغرض من الاتيان
بالفصل دفع التباس الخبر بالوصف كما ستعرف فانما افاد معنى
في غيره وهذا شان الحرف وهذا النقل عن الخليل خلاف
ما نقله ابن هشام عنه فانه نقل ان اكثر البصريين يرونه
حرفا وان الخليل يراه اسما وهو عنده لا محل له من الاعراب
كاسماء الافعال عند من يراها غير معمولة لشيء وكال الموصولة
واسم عند غيره لكن هل له محل اولا فقيل لا محل له وقد مر
وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده قبل
لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل لام الابتداء نحو
لانت الحليم الرشيد وقال الفراء بحسب ما قبله ونسب بعضهم الى
صاحب هذا القول انه يراه تاكيدا لما قبله فان ضمير الرفع
قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت
بك انت وكلا القولين مشكل اما الاول فلخروجه عن الظاهر
من حيث انا لا نجد في الاسماء ما هو تابع لما بعده واما الثاني
فلما مر من ان المضمر لا يؤكد به المظهر ويسميه اي هذا

الواقع بصيغة المرفوع المنفصل الطائفة البصرية فصلاً
لانه فصل بين الخبر والتابع في قولك زيد هو الفاضل اذ لو
قلت هذا الفاضل لجاز ان يتوهم السامع ان الفاضل صفة
فينتظر الخبر وجاز ان يتوهم انه الخبر فاذا قلت هذا
هو الفاضل تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي
فصلت بين الخبر والنعت وعينت المذكور بعدها للخبرية
وقولنا بين الخبر والتابع اولى من قول اكثرهم بين الخبر
والصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمير
لا يوصف و يسميه الطائفة الكوفية عماداً لانه حافظ
لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف من السقوط ولا محل له في الاصح لما قد علمت
من انه محكوم عليه في هذا القول بالحرفية والحروف لا محل لها
من الاعراب وبعض من العرب يجعله مبتدأ وما بعده
خبره وعليه ما نقل في القراءة الامن الشواذ ولكن كانوا هم ال
ظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه الصلوة والسلام
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه وينصرانه على ان يكون ابواه اسم يكون وانما



ان جعل اسميا لضمير الشان او ضمير المولود فليس مما نحن
فيه ومن ذلك قول قيس بن الذريح تبكي على لبنى وانت
تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر وكلام المولف يشعر
بتقليل اهل هذه اللغة وفي التسهيل وهو مبتدأ مخبر عنه
بما بعده عند اكثر العرب هذا كلامه وحكى الجرمي انها لغة
بني تميم و يقع قبل الجملة لا المفرد الخبرية لا الانشائية
ضمير مفرد غائب غير مجرور لانه لا يكون الا مبتدأ في
الحال او في الاصل فلا يعمل فيه الا الابتداء او ناسخ له
والجار ليس شيئاً منهما فان قلت جاز ان يكون زائدا فيعمل
في المبتدأ فلم يمتنع دخوله هنا قلت لان الزائد المقيس
لا تدخل الا على نكرة نحو هل من خالق غير الله وذا معرفة
والسماعي لم يقع هنا بالاستقراء مذكر للشان نحو
قل هو الله احد او مؤنث للقصة نحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين منفصل كما مثلنا وذلك حيث يكون
مبتدأ في الحال او متصل عند دخول الناسخ عليه بارز
نحو فانها لا تعمى الابصار او مستتر كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي

كنت اصنع" وهذا الضمير يسميه البصريون ضميرا
لشان والكوفيون ضمير المجهول وقال الرضي هذا الضمير كانه
راجع في الحقيقة الي المسئول عنه بسوال مقدر تقول نحوا
لامير مقبل كانه يسمع ضوضاءه وجلبة فاتهم الامر فسئل
ما الشان والقصة فقيل هو الامير مقبل فلما كان الموعود
اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير
بخبر هذا الضمير الذي تعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت
بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن
سميت تفسيرا لما بينت وانما كان هذا الضمير مفردا
غائبا مذكرا او مونثا لانه للشان او القصة وكل مفرد غائب
والاول مذكر والثاني مونث واما انه لا يفسر الا بجملة
فلانه موضوع للحديث والشان وهو لا يكون مضمون
مفرد وقد اجاز بعض النحاة تفسيره بمفرد واما كونها
خبرية فقد علمت مما ذكره الرضي انها في الحقيقة جواب
سوال مقدر وهذا لا يتصور في الانشاءات وضعف حذفه
منصوبا في مثل قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان

ألمه واعصه في الخطوب" والمسوغ لحذفه مع الضعف
صيرورته في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه
وذلك ان نواسخ الابتداء لا تدخل علي كلم المجازات
وقدمر الكلام علي ذلك في اسم ان واخواتها من قسم المنصوبات
قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في سعة الكلام
ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر المنصوبة
فيها وفرق بين المحذوف والمستتر الي هنا كلامه قيل وانما
قال وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان
المقصود من الكلام المصدرية هو التفخيم التعظيم فلا يلائمه
الاختصار واما لانه يفوت المقصود منه بحذفه ولزم
مع ان المفتوحة المخففة نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وهذا بخلاف ان المكسورة فانها عند التخفيف يجوز
الغاءها نحو ان زيد قائم واعمالها في الظاهر نحو وان
كلا لما ليوفينهم والسر في ذلك انه لما كانت المفتوحة
فرعا عن المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا اتما لحرية
للفرع علي الاصل في الصورة الظاهرة فجعلوها في الظاهر
كالملغاة واعملوا ان المخففة في اسم ظاهر ليتربح بحسب

وليس الموضع موضع الحذف فيحذف فيقدح في قوله فان السم
عنده لان الحذف لا يستقيم

الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى
من العمل في المقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير
لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره سيكون لنا عود الى هذا ال
كلام مع زيادة عليه في الحروف المشبهة بالفعل وبني المضمر
لشبهه بالحروف اما في الافتقار من حيث ان الحروف مفتقرة
الى غيره فالضمير كذلك فانه مفتقر الى ما يفسره واما في
الوضع فان منه ما وضع على حرف وعلى حرفين ثم حمل
البواقي عليه ليجري الضمير الباب على سنن واحد ومن انوا
ع المبني اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع اسماء
وضعت ولكن ذكر الضمير رعاية للفظ لمشار اليه
والمراد به ما هو كذلك بالمعنى اللغوي وهو المومى اليه
باي شيء كان من يد او طرف او لفظ فاندفع ما يتوهم
من الدور مع انه غير متجه لان المحدود اسماء الاشارة
والمشار اليه انما يتقوم من الاشارة لا من اسمائها فالحد يتوقف
عليه اصلا غير متكلم ولا مخاطب وذا يخرج من الضماير
ما كان للمتكلم والمخاطب وذا يخرج الضمير الغائب لانه
لا يستغني عن ان يتقدم ذكر ما يرجع اليه تحقيقا او تقديرا

كما مر واسم الاشارة وان تقدم ذكر ما يشار به اليه
في بعض الاحوال نحو جاءني رجل وذا عالم لكنه غير مفتقر
اليه بحسب الوضع بخلاف ضمير الغائب عامة اما منصوب
على انه حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير وضعت عامة
اي وضعت اسماء الاشارة حالة كونها عامة للعاقل وغيره من
الامكنة كان او من غيرها واما مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
اي وهي عامة فان قلت ما فائدة ذكر هذا الحكم قلت التنبيه
على ان اسماء الاشارة مخالفة للضماير والموصولات فان
صيغها منها ما يختص لا غيرهم واما الاشارة فليس لهم منها ما يختص الى
ذوي العلم ومنها ما يختص غيرهم واما الاشارة فليس منها ما يختص
بذوي العلم بل هي منقسمة الى قسمين منها ما يعم كما قلنا ومنها
ما يختص بغير العقلاء فقط بشرط ان يكون مكانا كما سياتي كذا
اي مثل لفظ ذا هو للواحد المذكر وذان اي وكذا ان حالة
كونه رفعا اي مرفوعا او ذا رفع او يرفع رفعا وذين وفي لغة
ذان نصبا وجرا حال من ذين والجملة بينهما معترضة لافادة
ان من العرب من لا يخالف بين حالة الرفع وغيرها وهما اي ذا



وذين للاثنين المذكرين واللغة التي اشار اليها هي
لغة بالحارث ابن كعب وقد خرج عليها قراءة من قرا
ان هذان لساحران وفيها كلام سنذكره في محله من قسم الحروف
وتا اي وكلتا واخواتها وهي تي وذي وتهي وذهي وته وذه
بالاختلاس وته وذه بالسكون وكان المؤلف ترك تعدادها
لشهرتها وكلها للواحدة وتان رفعا وتين نصبا وجرا للاثنين من الاناث
والالاء بضم اوله مدا والهمزة الاخيرة مكسورة وقصرا بلا همزة في الاخر
لجمعها اي الجمع للمذكر والمؤنث فتقول مشيرا لجماعة من الذكور الاء
ذهبوا بالمد وبالقصر ولجماعة من الاناث اولاء ذهبن كذلك ومنه
قول الشاعر ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللوى والعيشَ بعد اولئك
الايام فان قلت الممدود والمقصور عندهم من القاب العرب
ففي كلام المؤلف مسامحة قلت انما تكون المسامحة لو اطلق
ما ذكرته على الاء وهو لم يطلقه وانما قال مدا وقصرا فيجوز
ان يكون مراده انه يمد اي يؤتى بهمزة بعد الفه ويقصر
اي لا يؤتى بها بعد الالف وليس في هذا الاطلاق لفظ
الممدود والمقصور عليه الا ترى انك تقول انت تنطق بجاء
بالمد وباتي بالقصر وبالمخالفة في هذا الاصطلاح وانما هو

المخالفة لو قلت جاء ممدود واتي مقصور وتصدر اسماء
الاشارة بحرف التنبيه وهو ها اشعارا بان المعنى تنبه
يا مخاطب لما القيه اليك كما يؤتى به للتنبيه في الجمل
نحو ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ولحوقه قبل اسم الاشارة
نحو هذا الذي كنتم به تكذبون هذه جهنم التي كنتم توعدون
وقال الشاعر وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ الا مع اللام فلا
يجوز ان تقول هذالك لان اللام عوض عن حرف التنبيه
فلا يجمع بينهما كذا قيل واما اذا لم يكن اللام فتدخل على ا
لمجرد كثيرا كما مر وعلى المقرون بكاف الخطاب قليلا كقول
طرفة رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكِرونني ولا اهل هذاك الطراف
الممدد وبنو غبراء المحاويج بالغين المعجمة المفتوحة و
الموحدة الساكنة والطراف على زنة الكتاب بيت ادم فان
قلت يرد على المؤلف نحو ثم وهنا بالتشديد فانهما من اسماء الاشارة
ولا تصدرهما ودخولها عليهما ممتنع قلت الضمير من قوله وتصدر
انما يعود الى بعض اسماء الاشارة وهي الطائفة المتقدمة الذكر
لا الى كلها وما اوردته مما لم يتقدم ذكره فلا يرد وتكسع
اسماء الاشارة المذكورة بردف غير ته وذه سواء كان اتباع

ويحتمل ان يكون بكاف الخطاب حرفا لانه انما يفيد معنى
في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد
او اثنان او جماعة من قبيل المذكر او المؤنث ويؤيده من حيث
اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لم يمتنع ذلك
كما في كاف ضربتك وجمع بينهما اي بين حرف التنبيه وكاف
الخطاب ولكنه قليل كما نبهنا عليه قبل وكل منهما اي من اسماء
الاشارة وكاف الخطاب خمسة الفاظ ستة معان اما ان المعاني
ستة فظاهر لان المعبر عنه اما مفرد او مثنى او مجموع وكل منها
اما مذكر او مؤنث فجاءت الستة حاصلة من ضرب ثلاثة في الاثنين
واما ان الفاظ اسماء الاشارة خمسة فلان نصوصا وهي اربعة المفرد
المذكر ذا وللمفرد المؤنث تا واخواته والكل في حكم لفظ واحد
وللمثنى المذكر ذان وذين بحسب احوال الاعراب وللمثنى المؤنث
تان وتين بحسب الحالات وواحد مشترك وهو هؤلاء لجمع المذكر
وجمع المؤنث واما ان كان الخطاب خمسة فظاهر يعلم مما سبق في بحث
المضمر فيكون الالفاظ المتحصلة من اسماء الاشارة وحروف الخطاب خمسة
وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة مستعملة لستة
وثلاثين معنى فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله به قلت

ذلك بفتح الكاف وان خاطبت به مؤنثا قلت ذاكِ بكسرها واذا
خاطبت مثنى مذكرا او مؤنثا قلت ذاكما واذا خاطبت جمعا
مذكرا قلت ذاكم وان خاطبت جمعا مؤنثا قلت ذاكن فهذه خمسة
المفرد المذكر ومثلها مع كل من الاربعة البواقي فمع المفرد المؤنث
تاك تاكِ تاكما تاكم تاكن ومع تثنية المذكر ذانك ذانكِ ذا
نكما ذانكم ذانكن ومع تثنية المؤنث تانك تانكِ تانكما
تانكن ومع الجمع مذكرا كان او مؤنثا اولئك اولئكِ اولئكما
اولئكم اولئكن فيكون خمسة وعشرين لفظا لستة وثلاثين
معنى وتقديره ان كل واحد من اسماء الاشارة وحروف
الخطاب كما مر خمسة افراد وان افراد اسم الاشارة ا
لخمسة لستة معان وكذا افراد حروف الخطاب فتكون
الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة فيلزم قطعا
ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني ستة وثلاثين وكان
القياس ان تكون الالفاظ ايضا ستة وثلاثين ليطابق
عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان مع كل خمسة واحد
مشترك وجب ان تكون الالفاظ الستة والثلاثون خمسة وعشرين
بنقص احد عشر لان كل من اسم الاشارة وحرف الخطاب

لو كان ستة على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد
الستة لحرف الخطاب ستة من اسم الاشارة ولكان مع كل واحد
من الافراد الستة لاسم الاشارة ستة من حرف الخطاب ولما انعدم
من حروف الخطاب واحد انتقص من اسماء الاشارة المقابلة له
الستة التي كانت تكون معه لانعدامه ولما انعدم واحد من
طرف اسم الاشارة انتقص من جانب حروف الخطاب المقابلة له
الخمسة التي كانت تكون مع ذلك الواحد المنعدم من اسم الاشارة
فانتقص من جانب ستة ومن جانب خمسة فلذلك احد عشر والباقي
بعد الخمسة والعشرين وهي اي اسماء الاشارة مع اللام نحو ذلك
وتلك او والنون المشددة في التثنية نحو فذانك برهانان من ربك
للبعيد اي للمشار اليه البعيد حسا او حكما نظرا الى ان زيادة ا
للفظ لزيادة المعنى ومع الكاف وحدها للمتوسط نحو ذاك وتاك
وبغيرهما للقريب نحو ذا وتا وظاهر كلام المؤلف وغيره ان رتبة
القريب لا تتفاوت وفي شرح التلخيص الصغير ما يقتضي
خلافه وذلك انه لما انبه صاحب التلخيص ساهيا على التعظيم وهو
ذكر تعدد ثم اضافه حال الكل اليه على التعجب في قول الشاعر فلا
يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد باهذا على

الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد حكى عن ولد
بعضهم قال لا تعيين في البيت لان هذا وذا متساويان في
الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل الاشارة الى العير والوتد
فالبيت من اللف والنشر لا من التقسيم قال التفتازاني وفيه نظر
لانا لا نسلم التساوي بل كما في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب
فيه اقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها وهذا
للقريب اعني العير وذا للاقرب اعني الوتد الى هنا كلامه
ومن الناس من يقول لا شيء من اسماء الاشارة للمتوسط وانما
هي للقريب او البعيد خاصة وهو راي ابن مالك وايده بان
بني تميم يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك
وتلك وان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا
لام قال فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا
ابن مالك
مرتبتان احدهما للقريب والاخرى للبعيد لادناه واقصاه
ونقل هذه اللغة التميمية عن الفراء قال والاخذ بقوله اولى
لان مستنده رواية ومستند غيره رأي وقال ابن هشام انما
قال الفراء انه لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر
اربع طوائف لا واحدة وخاصة بالنصب او الرفع عطفا على

قوله او لا عامة اي خاصة من غير العاقل بل لما طلب غالبا هنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بتحا وكسرا الهاء مع تشديد النون
للقريب فاما كون هنا بالضم والتخفيف للقريب فصحيح واما كون
هنا بالفتح او الكسر مع التشديد كذلك فمخالف للمنقول ففي التسهيل
انهما للبعيد وكذا قال الرضي وغيره فان قلت المنقول انما هو في
هنا المشددة النون والمؤلف لم يتعرض اليه قلت بلى تعرض لانه
ليس مع فتح الياء او كسرها الا التشديد وانما قال غالبا احترازا من نحو
هنالك ابتلي المؤمنون اي حينئذ فجاءت للزمان واستدل عليه
ابن مالك بهذه الاية وبقوله واذا الامور تعاظمت وتشابهت
فهناك يعرفون ابن المفرج وبوزع فيهما لجواز ارادة المكان
وقال الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار
اجنت وهنا هنا ظرف زمان لاضافتها الى الجملة ولوقوعها
خبر لات وهي انما تعمل في الاحيان والمعنى حنت وليس الوقت
حينها وهناك بدون لام للمتوسط وهنالك وثم مع التاء وبغيرها
للبعيد واعني ثم ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا
لرايت من قوله تعالى ثم رايت وبني لان اسم الاشارة انما تضمن
معنى الحرف الذي كان من حقه ان يوضع للاشارة كما سبق

او لشبهه الحرف في الافتقار الى غيره من حيث ان اسم الاشارة يحتاج
في ابانة مسماه الى مواجهته او ما يقوم مقامها او لشبهه الحرف في الوضع
فان منه ما وضع على حرفين كذا وذي ثم حمليت البواقي
عليه لانها فروع فان قلت فكيف اعرب هذان وهاتان قلت لضعف
الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص
الاسماء كذا قال بعضهم وهو الظاهر وزعم قوم ان لا اعراب في شيء
منهما بل ذان وتان صيغتان مرتجلتان للمرفوع وذين وتين
للمنصوب والمجرور وهو خلاف الظاهر ومن انواع المبني الموصول
وهو ما اي الاسم لا يتم اي لا يصير جزءا تاما من الكلام بمعنى انه
لو اريد جعله جزءا تاما من الكلام لم يمكن الا بصلة فخرج نحو زيد
لكن يصير في التعريف خلل لانه من باب تعريف المشتق بما هو مشتق
منه اذ الموصول مشتق من الصلة لان المراد بالموصول شيء وصلت
له صلة ولا ينجي من ذلك قول ابن الحاجب ان المراد الموصول
الاصطلاحي وليس مشتقا من الصلة فانه غير مسلم وكيف وقد
صرح بانه انما ذكر الصلة جريا على اصطلاحهم ولو حذفت الصلة
وذكر عوضها الجملة لاستقام هي جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان للمخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه

محكوما عليه به فالاول نحو زيد الذي ضربني او الذي ضربني غلامه
والثاني نحو زيد الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه والحكم على شيء بشيء
من مضمونات الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها والمصادر مع فاعلها
الا انه لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل معه من جميع
ما يتضمن للحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا بالتشبيه وهو الجملة هذا معنى
كلام الرضي خبرية ظاهر من انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم
الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة الانشائية لا يعرف مضمونها
الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر وإني لرامٍ نظرةً قبلَ التي
لعلي وان شطَّت نواها أزورُها فمأول على اضمار القول اي قبل التي
اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي
افعل ذلك وشطت بعدت ونواها جهتها يعني التي تقصدها او اسم فاعل
او مفعول دون الصفة المشبهة لنقصان مشابهتها للفعل بسبب دلالتها
على الثبوت تقدير الجملة الفعلية صفة لقوله اسم فاعل او مفعول وكذا اللام لو
واللام صفة لما ذكرناه ومعناه ان الالف واللام توصل بمفرد في الصورة وهو
اسم الفاعل او المفعول وجملة في التقدير فمعنى قولك جاء القائم والمضروب
جاء الذي قام والذي ضرب وانما كان ذلك لان الالف واللام الاسمية من حيث
هي موصولة يقتضي ان توصل بجملة ولكن لما اشبهت في الصورة بالالف واللام

الحرفية التي لا تدخل الا على مفرد كالرجل فسبكوا من الجملة
اسم فاعل او مفعول ليحصل الوفاء بالغرضين جميعا وذلك انه
من حيث كون الصلة مفردة بحسب اللفظ التوفية بما يقتضيه
شبه حرف التعريف ومن حيث كونها جملة بحسب المعنى يحصل
التوفية بما يقتضيه كونها اسما موصولا وبعائد عطف على قوله بصلة
اي لا يتم جزءا الا بصلة وعائد يعود من الصلة الى الموصول ليحصل
الربط بينهما والا فلو لم يكن عائد اصلا كانت الصلة اجنبية
لان الجملة مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها غائب بدل
من عائد اي بعائد ضمير غائب او صفة والاصل وبضمير عائد غائب
لان الاسماء الموصولة من قبيل الظاهر وطريقه الغيبة الا قليلا
استثناء مفرغ في الظروف اذ هو صفة لظرف محذوف واصل
الكلام ما لا يتم جزءا الا بصلة وضمير غائب كل زمن الا زمنا قليلا
فانه قد يكون العائد ضمير ليس بغائب في غير التشبيه وذلك حيث
يكون الموصول مخبرا به او الموصوف به اما عن ضمير متكلم كقول امير المؤمنين
علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة فجعل العائد ضمير المتكلم
وهو الياء من سمتني ولكنها محذوفة لاقامة الوزن حملا على المعنى
من حيث ان الموصول مخبر به عن ضمير المتكلم وهو انا والمخبر به والمخبر عنه

شيئ واحد في المعنى واما عن ضمير مخاطب كقول الفرزدق وانت الذي
تلوي الجنود رؤسها اليك وللايتام انت طعامها فجعل العائد ضمير
اليك حملا على المعنى كما تقدم والاكثر في الموضعين رعاية الموصول كقولك
انا الذي فعل وكقول الشاعر وانت الذي آنستني ان تعده لرفع
الاعادي وللامور الشدائد وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيتها
وجمعهما ولا يجيز في غيرها الا الغيبة وشرط ابن مالك في ذلك كون ضمير
الحاضر المخبر عنه متقدما على الموصول كما في الشواهد المذكورة احترازا عن ان
يتاخر نحو الذي قام انا وانت فتتعين الغيبة وهو مذهب الفراء
ومقتضى اصول البصريين قال ابن القاسم في شرح التسهيل وهو الصحيح
لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير
وفي التشبيه ليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب الالوف له
حاتم وكذا في المخاطب انت الذي قتل مرحبا اي مثل علي الذي قتل
رضي الله عنه فالمعنى على حذف مثل ولو صرح بها لتعينت الغيبة و
مثل العائد في النعت نحو انا رجل رعيت العبيد وانت انسان احسنت
الي فيجوز رعاية الضمير المخبر عنه كما ذكر ورعاية الموصوف الظاهر
فتقول انا رجل رعى العبيد وانت انسان احسن الي وتتعين ا
لغيبة في التشبيه نحو انا بطل قتل مرحبا اي مثل بطل قتل وجاز
شجاع



حذف اي حذف العائد **في غير صلة الالف واللام منصوبا** نحو هذا الذي
بعث الله رسولا واما اذا كان في صلة الالف واللام فحذفه قليل كقوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر المستفز
المستخف واتيح قدر اي ما الذي يستخفه الهوى محمود عاقبة وظاهر
كلام المؤلف ان الحذف في مثله ممنوع ثم العائد المنصوب تارة يكون منصوبا
بفعل كما مر فلا نزاع في جواز الحذف وكثرته وحسنه لان الصلة كبعض اجزاء
الكلمة فاذا قلت الذي بعثه الله فقد نزلت الذي والفعل وفاعله و
مفعوله منزلة اسم مفرد فاثر التخفيف بحذف بعض الاربعة
وكان المفعول اولى لكونه فضلة فلم يرد حذفه في غير الصلة كثيرا
حسنا وشبهت الصفة بالصلة من حيث اتباع الموصوف جزء الجملة كما
ان الصلة مع الموصول كذلك لكن جعلت دون الصلة لان احتياج الموصوف
اليها ليس كاحتياج الموصول اذ يمكن الاستغناء عن الصفة بخلاف
الصلة واما الخبر فمستقل بالجزئية وهو مع المبتدا جملة لكنه شبيه
بالصفة من حيث قيامه بمن هو له كما ان الصفة كذلك وجعل دونها لما
ذكر فكان الحذف منه قليلا وتارة يكون العائد على الموصول منصوبا
بوصف كقولك ما الله موليك فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
وحذفه قليل وتارة يكون منصوبا بحرف نحو جاء الذي انه قائم فحذفه

ممنوع فيرد عليه ثم شرطوا في هذا الضمير المنصوب ان يكون متصلا احترازا
من نحو جاء الذي اياه اكرمت فيمتنع حذفه لانه لا يقوم مع الحذف دليل
على الانفصال فيقدر متصلا على الاصل فيفوت الفائدة المترتبة على الانفصال
واقول لا مانع من ان يقال لمن قال هذا الدرهم هذا الذي اعطيتنيه اي اعطيتها
اياه والعلة التي ذكروها لمنع الحذف لا تجيء هنا **او مجرورا اتسع فيه**
بان يحذف منه حرف الجر اولا ويجعل المجرور مفعولا به على جهة الاتساع
ثم يحذف كما في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به ثم بما تؤمره ثم بما
تؤمر وهذه الطريقة تنقل عن الكسائي وقال بعضهم لا يجوز الا ان يكون
المحذوف مجموع الجار والمجرور معا والاكثرون ومنهم سيبويه والاخفش
في احد الروايتين عنه يقولون بجواز الامرين قال ابن الشجري والاقيس
عندي هو الاول وكلام المولى مشعر بان حذف العائد المجرور ليس توقيفا
اذ الاتساع في الظروف بحذف الجار وجعله مفعولا به ليس بمقيس والذي
نقله ابن مالك ومضى عليه المتاخرون ان العائد المجرور بالحرف يحذف قياسا
ان كان الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى و
متعلقا لقوة الدلالة اذ ذاك على المحذوف نحو ويشرب مما تشربون
اي منه وكقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين
اضطرها القدر اي ركنت اليه وشذ قوله ومن حسد يجور علي قومي

وأي الدهر ذو لم يحسدوني اي فيه وقوله ان لساني لشهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم اي عليه فحذف مع انتفاء خفض الموصول
في الاول مع اختلاف المتعلق في الثاني وهما صب وعلقم **وقد يحذف
مرفوعا** نحو تماما على الذي احسن في قراءة من رفع احسن اي هو احسن و
ان كان بعضهم خرجها على ان الاصل احسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها
بالضمة واطلق الذي على الجماعة باعتبار ارادة الفريق وهذا الكلام
من المولى لا يحصل منه على طائل وحقيقة الحال ان حذف العائد المرفوع
لا يجوز الا اذا كان مبتدا مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان
قاما او ضربا لانه غير مبتدا ولا في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار
لان الخبر غير مفرد فاذا حذف الضمير لم يبق دليل على حذفه اذ الباقي
بعد الحذف صالح لان يكون صلة كاملة بخلاف المفرد ثم ان كان الموصول
ايا جاز الحذف مطلقا طالت الصلة او لم تطل نحو ايهم اشد لحصول
الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي
لان ايا من التمكن ما ليس لاخواتها فيتصرف في صلتها بحذف بعضها وان
كان الموصول غير اي لم يجز الحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله قال الرضي طالت الصلة بالعطف عليها
فلا حاجة في اعتبار الطول الى العطف لطولها بالجار والمجرور المتعلق

بالخبر ومن كلام بعض العرب ما أنا بالذي قائل لك سوءًا وقد عدوه مما طالت
الصلة فيه مع خلوه من العطف وطولها بذكر ما يتعلق بالخبر وكون هذا فيه زيادة
المفعول لا ينبغي الطول عن آخره هذا التفصيل هو مذهب البصريين وجوّز الكوفيون
الحذف مطلقا في صلة أي وغيرها مع استطالة وبدونها وقد حذف الصلة
لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة ثم تارةً تحذف جوازًا إما لدلالة صلة أخرى
كقوله وعند الذي واللات عدنك إحنة عليك فلا يغررك كيد العوائد
أي الذي عادك واللاتي إحنة للحقد والغضب وإما لدلالة غير الصلة
كقوله نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجّههم إلينا أي الألى عرفوا بعدم
المبالاة بأعدائهم ونحو هذا من قوله فاجمع جموعك إلى آخره وكقول الآخر
أصيب به فرع سليم كحال أصيبا فحق علينا أن نصابا وعزّ ما أي وعزّ ما
أصيبا بدلالة ما تقدم وتارةً تحذف لزومًا وذلك بعد اللتيا والتي فإنها
عليها التي إذا قصد بهما الدواهي يقصد حذف صلتهما لدلالة الداهية من الصغيرة
والكبيرة وصلتا إلى حد من العظم لا يحيط به الوصف فترك لنا على الإبهام
بغير صلة معينة وقد اختلف في قول الراجز بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها
أنفس تردّت فقيل يقدر مع اللتيا واللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية
المذكورة وقيل يقدر بعد اللتيا دقت لأن التصغير يقتضي ذلك وصلة
الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا عظمة لا دقت لأنه تصغير

تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الأنامل وهو أي الموصول مع صلته
كاسم واحد لما مرّ من أنه لا يتم جزءًا إلا بها فصارت كبعض حقيقة
له فيجب للصلة التأخير عن الموصول فلا تتقدمه هي ولا بعضها
فلا يصح أن يقال جاءني قام أبوه الذي ولا جاءني قام الذي
أبوه ولا يتخللها أي ولا يدخل بين أجزائها وأجزائه أجنبي وكان
هذا بناء منه على أن الجملة الاعتراضية غير أجنبية وإلا ورد قوله
ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يحظيك بالنجح أم خسر
وتضليل فقد نصوا على جوازه وذا موصولة خبر عن ما الاستفهامية
ورمت صلة وليس مجموع ماذا اسم الاستفهام في رفع على أنه مبتدأ
للزوم حذف العائد المنصوب من الخبر ولا في محل نصب على أنه مفعول
رمت مقدم عليه لأنه قد أبدل منه بالرفع في أما يحظيك أي شيء يحظيك
بدليل رفع المعطوف من قوله أم خسر وتضليل وبعضهم يعد المعترضة
أجنبية ولكن اغتفر الفصل بها ومن يا ذئب يصطحبان في قول
الفرزدق تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
شاذ لوقوع الفصل بالجملة الندائية بين من الموصولة وصلتها و
هي يصطحبان فإن قلت قد عد ابن مالك قول الشاعر وأنت الذي يلمعه
بون عسجد كريم وأبواب المكارم والحمد من جهة الجائز بلا أسد ذود

مع ان الفصل فيه بالنداء كبيت الفرزدق فما وجهه قلت الوجه فيه
ان النداء ههنا وقع بعد خطاب المنادى الذي هو في المعنى عبارة عن
الموصول فلم يعد اجنبيا بخلاف بيت الفرزدق **ولا يذكر له** اي للموصول
تابع من التوابع الخمسة الوصف والتاكيد والبدل والعطفين **قبل تمام الصلة**
اي قبل ذكرها بتمامها **فلا تقول مررت بالذين اجمعين في الدار** لوقوع
تاكيد الموصول قبل تمامه بذكر الصلة وهي في الدار ولم يجز مررت **بالضاربين**
اجمعين زيدا لوقوع التاكيد قبل تمام الصلة لان زيدا من تمامها وقد تقع
وجاز في هذه الصورة بالضاربين **اجمعون** زيدا بناء على ان اجمعون
تاكيد للضمير المستتر في الضاربين فلا محذور حينئذ لانه من اجزاء الصلة
فلا يضر تقدم بعض اجزائها على بعض كما في قولك جاء الذي قائما
ابوه والذي ضرب عمرو اخوه لانه لم يثبت لاجزاء الصلة ما يثبت
للموصول معها من وجوب التعقيب **وهو** اي الموصول **الذي وفيه لغات**
منها تشديد يائه مكسورة ومضمومة وحذف الياء اصلا مع كسر الذال
او سكونها **للواحد** من ذوي العلم وغيرهم **واللذان وفي لغة تشديد**
النون رفعا ووجهها ان الاصل كان ان يقال اللذيان باثبات الياء
لكنها حذفت وعوض عنها تشديد النون **رفعا واللذين نصبا وجرا**
وظاهر كلام المصنف جار على ما رواه البصريون من ان تشديد النون انما هو



مع الالف دون الياء والكوفيون على ان التشديد جائز معها وهو
الصحيح بدليل قراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين اضلانا بالتشديد
للاثنين من ذوي العلم وغيرهم **والذين** بالياء **في الاحوال**
كلها رفعا ونصبا وجرا فان قلت ما السر في الفرق بين مثنى الذي
وجمعه حيث اعرب ذلك وبني هذا قلت التثنية من خواص
الاسماء المتمكنة فلحوقها معارض لشبه الحرف فاعرب مثنى الذي حيث
قيل اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا واما الجمع ان كان ايضا من
خواص الاسماء المتمكنة فانه لم يتحقق ثبوته في الذين ضرورة
انه مخصوص بذوي العلم والذي لا يختص بل يستعمل للعالم
وغيره فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى على ان بعضهم
لا يرى المثنى ايضا معربا بل اللذان صيغة مرتجلة في حالة
الرفع واللذين صيغة اخرى مرتجلة في الحالتين الاخريين
كما مر في اسم الاشارة وتعسف ظاهر فمن ثم بني الذين في اكثر
اللغات **وفي لغة بالواو** فيقال اللذون **رفعا** وقال ابن مالك وهذا
مشهور في لغة طيء يقولون نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا
وهي لغة هذيل ونقلها بعضهم عن عقيل بضم العين ومنه عقيليين
نحن اللذون صبحوا الصباحا **الجمع** اي الذين على اللغة الا

والثانية للجمع وقد يحذف نونهما اي نون المثنى والجمع فالاول
كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا والثاني
كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
اذ عود الضمير الجمع يقتضي ان اصله الذين لكنه خفف بحذفها و
ما حاجة الى هذا اذ يمكن جعل الذي صفة لمفرد لفظا وهو الجمع
معنى كالقوم والفريق فاعتبروا اللفظ فافرد الذي والمعنى فاعاد
عليه ضمير الجماعة والتي وفيه اي في هذا اللفظ لغات منها تشديد يائه
مكسورة ومضمومة وحذفها مع كسرة التاء او سكونها كما مر في الذي
للواحدة من ذوات العلم وغيرهن واللتان رفعا واللتين نصبا وجرا
وهل هما معربان او مبنيان فيه خلاف كما مر في اللذين للاثنين واللواتي
واخواتها من اللاتي بالمثناة الفوقية واللائي بهمزة قبل الياء وبدلا
ياآت في الثلاثة واللا بالقصر او مدا واللاءات بهمزة بين الالفين
للجمع المؤنث وخصت اللواتي والذين بذوي العلم وفيه
تغليب المذكر فاما اختصاص الذين فلا نزاع فيه واما اختصاص
اللواتي فلا نحسبه يسلم من النزاع وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي فعندهم انها موصولة وهو اي هذا اللفظ في لغتهم
مفرد مذكر لازم لهذه الصيغة في كل حال سواء استعمل لمذكر

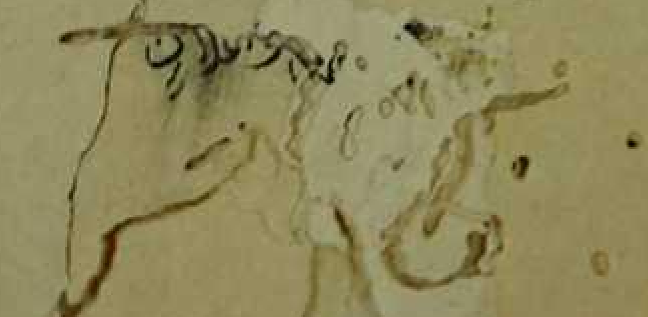
او مؤنث او مجموع كقول بعض الطائيين فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت والبئر مؤنثة ومع ذلك اجري
ذو عليها وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر على معنى القليب والحاجة
الى هذا مع ثبوت هذه اللغة عنهم وهي استعمالها بهذا اللفظ لكل ما
يراد من مفرد وغيره مذكر وغيره على خلاف فيها اي في لزوم
صيغة الافراد والتذكير مع وجود الواو فمنهم من يعتبر المقصود
تذكيرا او تانيثا افرادا وتثنية وجمعا فيغير الالفاظ بحسب المقصود
فيقول للمفرد المذكر ذو وللمثناة ذوا وللجمع ذوو وللمؤنثة ذات
ولمثناها ذواتا ولجمعها ذوات ومنهم من يعرب ذو مع استعمالها
للكل حكاه ابن درستويه في الارشاد وابن جني في المحتسب وانشد
فاما كرام موسرون اتيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وانث
المؤلف ذو اولا حيث وصفها بالطائية نظرا الى انها كلمة وذكرها
ثانيا حيث قال وهو مفرد مذكر نظرا الى انها لفظ وذا في ماذا كقول
لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فما مبتدا بدليل بدل المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره الى
الجملة بعده في كونه جزءا من الكلام والمراد بالنحب هنا النذر
حض مخاطبيه على ان يسألا المرء ما الذي يريده بالسعي ابدا

يجمع له المال فيعطيه ام سعيد على غير بصيرة ومن ذا كقوله الا ان
قلبي لدى الظاعنينا، حزين فمن ذا يعزي الحزينا، اذا لم
يجعل ذا زائدة ضمت مع ما او من ويجعل المجموع بالتركيب اسما
واحدا للاستفهام كقولك لماذا جئت باثبات الف ما لتوسطها
اذ لو كانت ما وحدها استفهامية لوجب حذف الالف وظاهر كلام
جماعة مثل ما قال المؤلف انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين نحو
من ذا لقيت فيكون مجموعها اسما واحدا للاستفهام ومنع من
ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما
اسم كتابه
وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع
غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف
الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت كما مر
وتمسك الطائفة الكوفيين على ان اسماء الاشارة مطلقا اي سواء
تقدمت عليها ما او من ام لم يتقدم يجيء بمعنى الموصول بقوله تعالى
ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اذ المعنى ثم انتم الذين تقتلون وفيه
احتمال انه اي ان اولاء تاكيد لانتم لا خبر عنه فهو اسم اشارة على حاله
ولا حاجة الى جعله بمعنى الموصول او منصوب بتقدير اعني
مع وجود الاحتمال لا يتعين المطلوب والكوفيون لا يخصون اسماء

الاشارة بجواز وقوعها موصولة بل يجوزون ايضا ان يكون الاسم
الجامد المعرف باللام موصولا كما في قوله لعمري لانت البيت
اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل فالتقدير عندهم لانت
الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم بخلاف سائر الموصولات و
لا يتعين ما ذكروه لجواز تقدير مضاف اي ذو البيت ومن
وهو لذوي العلم نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون لغير العالم
في ثلاث مسائل احدها ان ينزل منزلته نحو لا يستجيب له وقوله
اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت
اطير فمن عائد للاصنام ونداء سرب القطا سوغ ذلك الثانية ان
يجمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو افمن يخلق كمن لا يخلق
لشموله الملائكة والادميين والاصنام الثالثة ان يقترن به في عموم
فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين
ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل في كل دابة وما هو لغيرهم
اي لغير ذوي العلم نحو ما عندكم ينفد وحكي عن الزمخشري انه قال
كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم
الوزير عن قوله تعالى وما ملكت ايمانهم فتكلموا فلم يقنع الوزير
جوابهم فسالني فقلت الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق

على العقلاء واكمن مراعاة الاصل فيه بوجه تجب ذلك ولا انه اقرب
الى غير العقلاء من المذكور فيحمل على الاناث كذا في العباب قلت وقد اشار
اليه في الكشاف على ما ستراه وقيل هي اعم فيستعمل لذوي العلم كما يستعمل
لغيرهم نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده
والسماء وما بناها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة
بين من وما في اختصاص الاولى بذوي العلم واختصاص الثانية او غلبتها
في غيرهم انما هي اذا اريد به الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في
الاستفهامية ما زيد اي افاضل ام كريم وفي الموصول اكرم ما شئت من هؤلاء
الرجال اي القائم او القاعد او نحو ذلك فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع
على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم
قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما
ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه
قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة الى ان المراد
فانكحوا الموصولة باي صفة شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة
والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف ويستوي فيهما اي
في من وما الجميع اي المفرد وغيره والمذكر وغيره واي نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على انها احد الاقوال وزعم ثعلب ان ايا لا يكون موصولة

اصلاً وقال لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني و
لا ينهض هذه حجة واية لقوله اذا اشتبه الرشد في الحادثات فارض
بايهما تقدر ولا يليان من الافعال الا المستقبل وهذا ليس حقيقة مذهب
البصريين والكوفيين اما الاول فلان البصريين قائلون بانه لا يلزم استقبال
عاملها ولا تقدمه وظاهر ان كلام المتن لا ينطبق عليه واما الثاني فلان ا
لكوفيين يجوزون وجوب تقدم العامل فيهما واستقباله فعلا كان او غيره وقوله
ولا يليان من الافعال غير المستقبل لا يقتضي وجوب تقدم العامل ولا منع كونه
غير مستقبل اذا لم يكن من الافعال وقد سئل الكسائي في حلقة يونس عما يراه لا يعمل
فيها الا مستقبل مقدم فقال اي كذا خلقت فقال له السائل استجيبت ذلك
بالشيخ يعني ان هذا المتنازع فيه وقال ابن هشام في توجيه ذلك كانهم
اي توجيه قول الكوفيين
فصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما قبلها فيها ولما
كان المعنى على الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب
ان يكون مستقبلا والا نون واللام وهما اسم في الاصح لعود الضمير عليه نحو
المرور به زيد والمازني يراهما حرف تعريف والضمير يعود الى موصوف
مقدر وليس حذف الموصوف في مثله بمطرد حتى يسوغ الحمل عليه ولو صح
ذلك لمنعت اللام الحرفية من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه
التصغير والوصف قلت ولعل المازني يلتزمه ويرى ان انتصابه



المنصوب بعدها بفعل مقدر لا بهما على ما صرح بعضهم ولذا قلنا باسمية
الالف واللام الموصولة فالمشهور انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من الذي
وزعم الزمخشري انها بعض الذي وانهم لكثرة استعماله متوصلا به الى وصف
المعارف بالجمل نقصوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء
والكسرة وتارة اقتصروا على الالف واللام كذا صرح بل صرح في المفصل ان اللام
في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعاقب الموصولات هي تلك اللام التي
في الذي الا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له وفيه تعسف
ظاهر والذي عليه كثيرون ان الموصول هو الذي واللام زائدة لتحسين
اللفظ حتى لا يكون الموصوف به كمعرفة توصف بنكرة وجعلت لازمة لانها
لو دخلت تارة ونزعت تارة لاوهم انها للتعريف وما الاسمية لا الحرفية
فانها لا تتاتى فيها هذه الاقسام موصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق
واستفهامية بمعنى اي شي نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك وشرطية وهي
نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وزمانية عند الفارسي
وجماعة نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم وهذا بحسب المعنى كقولك
استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم وموصوفة بمعنى شي كقولهم مررت بما معجب
لك ومنه قول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشي بعيد نفعه
الدهر ساعيا، واحتمال الزيادة يوقع في زيادة ونقص وتامة لكنه

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شي تكره النفوس
فحذف العائد هو الظاهر ويحتمل ان يكون ما كافة ومفعول تكره محذوف
اي شيئا والفرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج منه والعقال
بكسر العين حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام اي رب شي يشتد
على النفوس فيكون التخلص منه سهلا سريعا كحل عقال الدابة فانه
الا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يربط على وجه يكون حله سهلا وإما نكرة
بمعنى شي وتقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا فانها في ذلك
نكرة غير موصوفة الجملة بعدها خبرها هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
الثاني باب نعم وبئس على خلاف فيه نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
نحو غسلته غسلا نعما او دققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على التمييز عند
كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة تقدر
في الاية بالشي والاصل فنعم الشي ابداؤها لان الكلام في الابداء
لا في الصدقات ثم حذف المضاف واُنيب عنه المضاف اليه فارتفع
وانفصل ويقدر في المثالين من لفظ الاسم المتقدم اي نعم الغسل
ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجي ما معرفة تامة والثالث قولهم اذا
ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان
ان زيدا مما ان يكتب اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة

بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بلا انها صفة واردة
لتوكيد التنكير ليفيد التحقير كشيء ما او التعظيم كلامر ما يسود
من قول الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود
او التنويع كاضربه ضربا ما اي نوعا من انواع الضرب اي نوع كان
وفي الجملة توكدها افاده تنكير الاسم الواقع قبلها وقيل هي زايدة منبهة على
وصف لائق بالمحل فتكون حرفا لا اسما قال ابن مالك وهو المشهور ولا اذكا
لان زيادة ما عوضا من محذوف ثابت في كلامهم وليس في كلامهم نكرة
موصوفة بها جاملة لجمود ما الا وهي مردفة بمكمل كقولهم مررت برجل
اي رجل والغيا اي لو ما استفهامية بالنصب على انه حال من ضمير المصـ
اليه او العامل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل
والالف المنسوب الى ما استفهامية وليس هذا بالمختار عندهم فالاولى ان يجعل الجار
تحذف مع الكلمات الجار اسماء كانت نحو مجيء م جئت وعلام العالة
بها او حرفا كعم ولم لاجل انها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار
لما الاستفهامية اسما كما هو معتبر في التصريف او حرفا نحو عم يتساءلون
فيم انت من ذكريها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون
وانما كان ذلك لان ما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن اخر الجار عنها
تقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام



فلسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف دليل التركيب
ولم يحذف اخره من وكم الاستفهاميتين من مرورتين لكونه صحيحا ولو
اخر لتجري به مجرى الصحيح في تحمل الحركات وثبوت الالف في هذه الحالة
قليل شاذ كقراءة من قرا في الشواذ عما يتساءلون وهذا رد الزمخشري
على من زعم ان ما في قوله تعالى فيما اغويتني استفهامية لكنه ناقض
هذا حيث جوز هو كونها في بما غفر لي ربي استفهامية والوجه ان
الف ما جزائية تقلب هاء في مهما والاصل ما ما على ان الاولى هي الشرطية و
الثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم وذلك ان مهما اعم من ما
فيتناول الكل شيء من الاشياء بحيث لا يختص بخلاف ما فانها قد يختص
ووجه الزيادة على هذا ظاهر وانما قلبت الالف ما الاولى هاء رفعا لثقل
التكرار وهذا مذهب الخليل وقيل هي بمعنى الكف وما هي الشرطية والمعنى
الكف عن كل شيء ما تفعل فعل فيكون المعنى كف عن كل شيء تفعله اني انا
افعله وهو ما فوق الخالي عن الامر بالكف عن كل شيء ان مجموع مهما كلمة
بسيطة موضوعة لافادة التعميم فوجب كونها اسما هو الوضع والمناسبة
على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى ومن كما في احدهما الا في القصر
فلا يقع صفة لشيء ولا في التام فلا يجيء بمعنى شيء خلافا لابي علي
الفارسي في التام فانه اعلى فيه قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان

وزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح فنعم من اوجد ما
اربعة يستعمل لهما فتجيء موصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من في
السموات ومن في الارض واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا وشرطية نحو
فمن يعمل مثقال ذرة شرا يره وموصوفة بمفرد كقولهم مررت بمن معجب لك
وقول حسان رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
في رواية من جر غيرنا وبجملة كقوله رب من انضجت غيظا قلبه قد
تمنى لي موتا لم يطع وقد تزاد عند الكوفية وهو كهل على قاعدتهم في
تجويز زيادة الاسماء واستدلوا الى نحو لحد لا تتعين في مطلوبهم كتمتكم
بيت حسان المتقدم **والوقف المستفهم بها** اي بمن **عن نكرة يقابل**
حركتها اي حركة النكرة **بمدة تجانسها** ان ضمة فواو وان فتحة فالف
وان كسرة فياء **في المفرد المذكر** فاذا قيل جاء رجل قلت في الحكاية
منو واذا قيل رأيت رجلا قلت منا واذا قيل مررت برجل قلت مني
والغرض من هذه الحكاية ان يعلم المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكر
بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوفا عليها لان من مبنية
فقصدوا ان يبعدها عن الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها
على الكلمة اعراب ولا تنوين تمكن وهي حالة الوقف **ويقابل حروفها** اي
حروف تلك النكرة **عنها في غيره** اي غير المفرد المذكر وهو خمسة المثنى

والمجموع مذكرين او مؤنثين والمفرد المؤنث على حسب احواله في الاعراب
وانما قوبل بذلك تنبيها على حال الزنة والاعراب الواقع في ذلك الاسم النكرة
عند الامكان فاذا قيل جاءني رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين قلت
منان ومنين واذا قيل قام رجال وضربت رجالا ومررت برجال قلت منون ومنين
واذا قيل ذهبت امرأتان وتزوجت امرأتين واعرضت عن امرأتين
قلت منتان ومنتين باسكان النون في جميع الصور ولا يخفى حصول
الدلالة على ذات المسؤول عنه وعلى اعراب الاسم فان تعذر اجتماع الدلالتين
كما في مفرد المؤنث وجمعه اقتصر على مراعاة حال الذات لانه الاصل ولم
يبال بحال الاعراب عند تعذر الدلالة عليه لانه فرع ولذا قيل جاءت
امرأة قلت منه بفتح النون على الافصح ولكن الاسكان فتقول منه واذا
قيل جاءت امرأتان قلت منتان ولك فتح النون واسكانها لكن الاسكان
ارجح بعكس المفرد ولذا قيل جاءت نساء قلت منات وانما تعذر رعاية الدلالة
على الاعراب في الواحد المؤنث لانه لا يمكن اثبات حروف المد الدالة
على الاعراب في منه لان الهاء التانيث في الوقف لا تكون الا ساكنة واما
منات وان امكن الاتيان بحروف المد بعد تاء الجمع وتحصل الدلالة
على الاعراب حينئذ فانهم اجروها مجرى مسلمات وهندات في الوقف
فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومنا ومني فانه نحو

وعمرو ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد وذلك في حال النصب
نحو رأيت زيدا فلم تستنكر في حال الجاري مجراه عند قصد الحكاية اشباع الحركات
والمد بعدها وقد فهم ان المستفهم لا يغيرها في حال الوصل فتقول في جميع
تلك الصور من يا فتى ولذلك حكم بالشذوذ في قول الشاعر اتوا ناري
فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما كما حيث الحق العلامة وصلا
والوقف المستفهم بمن عن معرفة غير علم بتلك المعرفة مرفوعا وكان الظاهر ايا يحيى انكها
مرفوعة لكن لما كان المراد الاسم ذكر فاذا قيل جاءني الرجل ورأيت
الرجل ومررت بالرجل قلت في الجميع من الرجل باعادة تلك المعرفة مرفوعة
على ان من الاستفهامية مبتدأ والرجل خبر وانما حذف المستفهم عنه
حيث يكون نكرة والحقت العلامة بمن لان العلامة اخص لاستفهام عن النكرة
الاكثر فكان الاخص اليق بالاكثر وقد حكى سيبويه الحكاية عند بعض العرب
فاذا قيل ذهبت معهم يقال مع منين نظرا الى ان المعرفة المذكورة مجهولة
عند السامع وكذا حكم الاستفهام عن علم في بني تميم يعني بالعلم في كلام المستفهم
مرفوعا في الاحوال كلها على الخبرية ولا حكاية وهذا هو القياس وفي لغة اهل
الحجاز يحكى العلم على ما هو عليه في لفظ الذاكر فاذا قيل جاء زيد ورأيت عمرا
ومررت ببكر قيل ومن في محل الرفع بالابتداء والمحكي بعده في الاحوال
كلها في موضع رفع على انه خبر لتعذر الاعراب بسبب اشتغال محله بحركة مجلوبة

وقد يتوهم ان الحركة في من زيدا حركة الاعراب وليس كذلك بل هي حركة حكاية
للحركة الاعرابية الواقعة في لفظ الذاكر وانما خص الحجازيون الحكاية بالعلم
دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر
المعارف فانها لاي معين كان والحكاية برفع الاشتراك انسب ثم حكاية
العلم عندهم ليست على الاطلاق كما يشعر به كلام المؤلف بل بشرط ان يكون العلم
غير مقرون بتابع ولاداة السؤال هنا وهي من غير مقرونة بعاطف فلا يجوز
الحكاية في نحو من زيد الفاضل لوجود التابع ويستثنى من ذلك ان يكون
التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو او علما معطوفا كرأيت
زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية ولا يجوز في نحو
قولك ومن زيدا لمن قال رأيت زيدا لاجل العاطف والسر في ذلك انه لا لبس
في مثل هذه الصور اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال عمن ذكره
دون غيره فلا حاجة الى الحكاية التي انما اتي بها لغرض ان المسؤول
عنه هو ما ذكره المخاطب بعينه كذا قيل وفيه نظر والمستفهم بمن
عن نسبته اي نسبة العلم سواء كان العاقل او غيره يلحقها اي
يلحقها باللام لانها سؤال عن صفة العلم باعتبار كونه منسوبا
الى شيء ولا زمن اقترانها باللام فيقترن من بها ليوافق المسؤول عنه
باعتبار ياءيها اي ياء النسبة المشددة فتقول لمن قال قام

زيد المثني اي القرشي ام الثقفي مع علامتي المثنى والمجموع
حيث يكون المسؤول عن نسبة كذا احتمال ان يقال قام الزيدان والعمرون
فتقول المنيان والمنيون والاكثر ادخال همزة الاستفهام على الالف
واللام فتقول بالمد والتسهيل وانما جاز الجمع بينهما لضعف تضمن
من الاستفهام لمعاملتهما معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى
الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق ياء النسبة بها ولا يوصفان
اي من وما موصولتين وعلل في بعض الحواشي بان لفظ من
وما اشبه بالحروف من الذي لكونهما على حرفين بخلاف الذي والحرف
لا يوصف قلت يرد ان التشبيه ثابت لهما حالة كونهما موصوفتين
وقد صح وصفهما كما مر واي تكون في اوجهها غير انها يوصف بها دالة
على معنى الكمال نحو زيد رجل اي رجل اي كامل في صفات الرجال ومر
[illegible] ونحوها ومقتضى كلام الجمهور انها تقع صفة لمعرفة نحو مررت
باي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا مذهب الاخفش وقال
ابن هشام وغيره وهذا غير مسموع وتضاف كما مر بخلاف من
وتعرب في كل حالة الا في حالة كونها مضافة محذوفا صدر صلتها
فتضم على جهة البناء تشبيها لها بقبل وبعد المقطوعين
عن الاضافة لانها حذف منها بعض ما يوضحها ويبينها وهو



لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف
اليه المبين للمضاف نحو ايهم اشد من قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بالضم اي على القراءة
المشهورة عند سيبويه فالتقدير عنده لننزعن الذي
هو اشد وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم
يرون ان ايا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
وضعف تقدير الخليل بالذي يقال ايهم [illegible] يعني ان
الخليل يرى ان ايا في الاية استفهامية معربة بالرفع على الابتداء
واشد خبرها والجملة محكية بقول محذوف كما ان مفعول ننزع
محذوف والتقدير لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم
ايهم اشد ولا شك في ان هذا التقدير ضعيف لا يصار اليه في
سعة الكلام وتجويز مثل هذا يقضي الى تجويز لاضربن الفاسق
الخبيث بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق الخبيث وهو
لا يجوز على ما صرح به سيبويه وضعف ايضا قول يونس في الاية بالتعليق
بناء على ان ايا استفهامية معربة على انها مبتدا واشد الخبر
والجملة في محل نصب على انها مفعول ننزع لكنه علق عن العمل لاجل
الاستفهام اذ لم يعرف التعليق بغير افعال القلوب وننزع ليس منها واذا

اخبرت عن شيء معلوم من وجه مجهول من وجه آخر كما اذا علمت شخصاً
من حيث انه منطلق ولم تعلمه من حيث ان اسمه زيد او علمته
من حيث انه زيد ولم تعلمه من حيث انه منطلق فازيد تبيينه من
تلك الحيثية المجهولة بالذي او بالالف واللام وخصتا اي الالف واللام
بفعلية متصرفة فلم يتقدم معمولها لا يمكن بناء صلتها وذلك ان صلتهما
اسم فاعل او اسم مفعول كما مر فاذا قلت كانت الجملة فعلية متصرفة
الفعل امكن بناء اسم الفاعل من الفعل حيث يكون مبنياً للمعلوم
واسم المفعول حيث يكون مبنياً للمجهول واما اذا كان الفعل جامداً
فبناء الصلة متعذرة ضرورة ان جموده مانع من التصرف فيه بالاشتقاق
حينئذ واما الاسمية فتعذر بناء اسم الفاعل والمفعول منها ظاهر قيد
واما اشتراط ان لا يكون معمولها متقدما فكما سيأتي من انه يحال
في مكان المخبر عنه ضمير والالف واللام يتعذر دخولهما على الضمير
صدرتهما هذا جواب اذا من قوله واذا اخبرت عن شيء اي اذا
اردت الاخبار المذكور صدرت الموصولين المذكورين وهما
الذي والالف واللام واخرت ذلك الشيء حالة الاخبار عن الموصول
المصدر ووضعت مكانه ضميراً موافقاً لهما اي لذينك الموصولين
اما الربط اذا اخبرت بالذي عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت

الذي ضربته زيد وبالالف واللام قلت الضاربه انا زيد وانما
ابرزت الضمير هنا لجري الوصف الرافع للضمير على غير من هو له اذ
الالف واللام لزيد والضارب ليس له وانما هو للمتكلم وقد تبين
بما ذكرنا ان الموصول مخبر عنه لا به وان زيدا مخبر به لا عنه فمنا
ثم ان اشكل ظاهر قولهم كيف تخبر عن زيد بالذي او بالالف واللام
واجاب عن الحاجب بان المراد كيف تخبر عن مبهم هو ذات زيد
في المعنى بزيد فيجوز وا والباء من قولهم بالذي للاستعانة اي
كيف تخبر متوصلا الى هذه الاخبار بالذي مثلا واجاب المصنف بان
المعنى كيف تخبر عن مسمى زيد حتى اعني بالذي ولم يذكر المخبر به
فانه قد علم ان عين ما يخبر عنه بالذي ولو صرح عن معنى
قولهم كيف تخبر عن زيد من قام زيد لقيل كيف تخبر عن مسمى
زيد بزيد حتى اعني ذلك المسمى بالذي لكن احتج لوهم
المقصود فان فقد شرط منها اي من الشروط المذكورة وهي تصدر
الموصول وتأخير الشيء الذي يراد الاخبار عنه ووضع ضمير مكانه
تعذر الاخبار فامتنع بسبب ذلك في كل اسم مستحق الصدر فلا
يخبر عن ايهم من قولك ايهم في الدار اذ لو قلت الذي هو في الدار
ايهم لزالت الاستفهام عن صدريته وكذا القول في جميع اسماء

الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان
لا يخبر عنه لما ذكرناه وامتنع الاخبار في الفصل اي في صيغة
الفصل على القول بانها اسم اذ لا يمكن تاخيرها خبر اللزوم استعمالها
على خلاف وضعها من انها لا تقع الا بين شيئين هما مبتدا او خبر
في الحال او في الاصل وفي الحواشي ان المراد امتناع الاخبار في
متعلق الفصل كالضمير المنفصل في اياك نعبد لانه لو اخر اخبر
لبطل الغرض وهو الحصر وهذا لا يستقيم اذ لو اخر خبرا واقيم في موضعه
ضمير غيبة منفصل يعود الى الموصول فقيل الذي اياه نعبد انت
لم يفت الغرض والظروف والمصادر غير المتصرفة اي اللازمة النصب
على الظرفية في النوع الاول وعلى المصدرية في النوع الثاني
فالصفة لهما جميعا فلا يخبر عن شيء منها لامتناع تاخيرها اذ هو
يلزم ارتفاعها على الخبرية المقتضي لتصرفها وهو خلاف
ما وضعت عليه من عدم التصرف فلا يخبر عن الظرف في نحو
جاء زيد ذات مرة ولا عن المصدر في سبحان الله والحال
والتمييز فلا يخبر عنهما في نحو قولك جاء زيد ضاحكا وعندي
عشرون درهما لامتناع وضع الضمير مكانهما من حيث كونهما
واجب التنكير ومجرور رب ومفتوح لا التي لنفي الجنس فلا يخبر

عن رجل من نحو رب رجل لقيته ولا من نحو لا رجل في الدار
لامتناع وضع الضمير في الصورتين لانه لازم التنكير فان قلت
لم لا توضع في الاول فيقال الذي ربه لقيته رجل ويكون مثل
ربه رجلا لقيت قلت لان الضمير المجرور برب يجب ان يكون مبهما
مميزا بنكرة بعده وهذا غير ممكن فيما نحن فيه ضرورة ان الذي
ليس مبهما نكرة فالعود عليه مخرج له عن وضعه وان جعل
الضمير باقيا على ابهامه فقد العائد فيمتنع كما امتنع له الاخبار
عن الهاء في نحو زيد ضربته وهو كون الضمير مستحقا الخبر كما سيأتي
واما ما قاله صاحب اللباب من انه لا يقاس على ربه رجلا لشذوذه
فليس بظاهر ومظهر في مقام مضمر نحو الحاقة ما الحاقة فلا يخبر عنه
لان الاظهار يفيد التفخيم ووضع ضميره مكانه يفيته والمصدر
العامل فلا يخبر عن نحو المرور في قولك المرور بزيد حسن اذ لو
قلت الذي هو بزيد حسن المرور لزم اعمال الضمير وهو
لا يعمل هذا راي الجمهور ومن اجاز اعمال ضمير المصدر في الظرف
في نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح اجاز الاخبار
في هذه الصورة وانما قال المصدر العامل لانه لو لم يكن المصدر
[illegible] الاخبار عنه فاذا قلت ضربت زيدا ضربة جاز

ان يخبر عنه فتقول التي ضربتها زيد ضاربه والصفة بدون
الموصوف والموصوف بدون الصفة لامتناع وضع الضمير في موضع
كل منهما ضرورة ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وانما قلنا بدون
الموصوف بدون الصفة لانه لو كان الاخبار عن مجموع الموصوف
والصفة جاز فتقول في الاخبار في نحو رايت رجلا كريما الذي
رايته رجل كريم والمضاف بدون المضاف اليه فلا يجوز الاخبار
عن الاخ من قولك جاء اخو زيد لعدم قيام الضمير مقامه اذ الضمير
لا يوصف ولا يضاف وانما قيدنا بذلك لانه لو كان الغرض الاخبار
باعتبار المتضايفين معا جاز فيقول الذي جاء اخو زيد والمضاف
اليه غير المستقل كالواقع في علم اضافي نحو امرء القيس لانه بمنزل
منزلة الجزء من الكلمة فيمتنع فصله عنها وتاخيره خبرا
لخروجه للفصل الممتنع ولو كان المضاف اليه مستقلا جاز الاخبار
عنه فيجوز الاخبار عن زيد في نحو قولك جلست في دار زيد فتقول
الذي جلست في داره زيد لانتفاء المانع وضمير واجب لغيره
اي لغير الموصول كضمير الغائب من قولك زيدا ضربته فانه
عائد الى زيد وهو عن الذي فلا يجوز الاخبار عنه بان تقول
الذي زيد ضربته هو وذلك ان هذا الضمير المنصوب الاخر

ان يكون عائدا الى الموصول لانه حينئذ يعدم تمام الصلة ولا الى زيد
لانه خارج عن خبره فاذن لم يبق الا الضمير المنصوب المتصل
فان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول
بلا عائد وان قدرته عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا رابط
واسم مشتمله اي على هذا الضمير الذي وجب لغير الموصول كغلامه
في نحو قولك زيد ضربت غلامه فيمتنع الاخبار عنه للعلة
السابقة وذلك انك اذا اخبرت عنه قائلا الذي زيد ضربته
غلامه فالضمير الذي جعلته موضع الغلام ان اعدته على
الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان اعدته على المبتدا بقي الموصول
بلا عائد كذا قرروه والموصول بدون صلته لانهما كاسم واحد
فلو اخبرت عنه بدونها للزم فصله عنها وتاخيره خبرا وذلك
ممتنع واما الاخبار عن الموصول مع صلته فلا مانع فاذا اخبرت
عنه من نحو رايت الذي اكرمك قلت الذي رايته الذي اكرمك
وامتنع الاخبار في معمول فعل جامد ومنصوب نحو قولك زيد لا صرحت بالواو واللام
لما مر من ان صلتهما انما يكون اسم فاعل او مفعول وصوغه
من الجامد متعذر فيمتنع لذلك ان تخبر عن زيد من نحو عسى زيد
ان يقوم بالالف واللام وكذا امتنع ان تخبر بهما عن المنصوب

المتقدم في الجملة المذكورة في المتن لانه لا بد من وضع الضمير موضعه
والالف واللام لا تدخل عليه وتأخيره مفوت لفائدة التقديم وانما
اعاد المؤلف كلمة في هذه الارادة تعيين ان امتناع الاخبار في ذلك
مخصوص بالالف واللام دون الذي وماذا صنعت اما بمعنى ما الذي صنعت
على ان ما استفهامية في محل رفع على انها مبتدا وذا موصول
في محل رفع على انه خبر ذلك المبتدا وصنعت صلة الموصول
والعائد محذوف اي ما الذي صنعته والجملة اسمية وجوابه رفع
اي مرفوع او ذا رفع وهذا على طريق الاولوية ليطابق
الجواب السوال فقولك على هذا التقدير خير بالرفع اولى من قولك
خيرا بالنصب او بمعنى اي شيء فتكون مجموع ماذا اسم استفهام
في محل النصب على انه مفعول لصنعت فالجملة فعلية
وجوابه نصب على الاحسن محافظة على مطابقة الجواب السوال
ويجوز الرفع ولكنه خلاف الاولى وعلى كلا الوجهين
جاء قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو
بالرفع فيقدر السوال جملة اسمية وقرأ الباقون بالنصب فيقدر
السوال جملة فعلية وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى وقيل
للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واما قوله تعالى حكاية

عن الكفار واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين
فليس من هذا الباب اصلا على ما ذكره ابن الحاجب فانه قال في
شرح المفصل هذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل
في اعتقاده فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السائل عليه
مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فيقول مصحفا او شعرا فاما
اذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى
اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له واذا تقرر ذلك فالتقديم
فيما حكي عن الكفار في الاية ان يكون جوابا مع الرفع المذكور
لا بتقدير ان ينصب لانه لم يرد انهم قالوا الذي انزل ربنا اساطير
الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقد
احد فلم يريدوا الجواب وانما قصدوا الى كلام مستانف على حسب
اعتقادهم الخبيث اي هذا القول اساطير الاولين [illegible] تعيين
الرفع الى هنا كلامه ومن انواع المبني اسماء الافعال وهي ما وضع لامر مثل او ماض
نحو صه بمعنى اسكت ونحو هيهات بمعنى بعد وبقيد الوضع خرج
نحو ضربا زيدا فانه وان كان بمعنى الامر لكنه ليس بحسب الوضع وانما
هو عارض وهو حذف فعل الامر واقامته مقامه وكذا نحو زيد
قائم احسن فان اسم الفاعل هنا وان كان للماضي فانما هو بحسب الامر

الطاري في الاستعمال لا بحسب الوضع وانما خص الامر والماضي
لان اسماء الافعال مبنية لمناسبتها لفعل الامر او الماضي
ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فأفٍ وأوّهٍ بمعنى تضجرت
وتوجعت الاسائيين لا بمعنى اتضجر واتوجع وابن مالك
يجيز كون اسم الفعل بمعنى المضارع فيجعل أفٍّ بمعنى أتضجّر
وآوّه بمعنى أتوجّع ويرى ان سبب بنائها ليس ما ذكر بل
مشابهة الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة ا
لعوامل قال الرضي ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت
لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك
الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع **ثم قيل لا حظ
لها من الاعراب لوقوعها موقع المجزوم** منه وهو الامر والماضي وهذا
مختار الرضي **وقيل هو مصدر** فمحلها على المصدرية قال الرضي
وليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية **وقيل هي مبتدأ
ما بعدها** من المرفوع الظاهر كما في هيهات زيد والضمير
المقدر كما في صه **ساد مسد الخبر** اي مستغني عنه كما استغني
في اقائم الزيدان لما كان بمعنى ايقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل



اذ المقصود من المبتدأ والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو
حاصل في اقائم الزيدان فكذا ما نحن فيه واختاره ابن الحاجب
هذا الوجه قال لان اسم الفعل اسم جرد عن العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك
اقائم الزيدان قلت لكن هذا يفضي الى فساد تعريفه للمبتدأ
بانه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية والصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الالف الاستفهام رافعة لظاهر فان هذا ليس شيئا مما ذكره
فلا يكون التعريف منعكسا **وتنقسم** اسماء الافعال **الى مرتجل كنزال
من انزل ومنقول كبعلبك** بمعنى الزم واليك بمعنى تنح ومكانك
بمعنى اثبت وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ ووراءك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم وهذه كلها عندهم اسماء ا
لافعال منقولة لانها مستعملة قبل ذلك لغير معنى اسم الفعل ولي
عليه سؤال ذكرته في شرح التسهيل وهو ان ادعاء المجيء لهم
الجائز ولو بعض هذه الظروف اسماء افعال وهلا جعلوها
ظروفا على حالها ولم يخرجوها عن بابها ويكون العامل مقدرا اي
اثبت مكانك وتاخر وراءك وتقدم امامك وخذ عندك وانما
يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بينه وبين الفعل

نحو صه وعليك واليك واما اذا امكن نزال ومرتجل كصه ومه
فانه ليس بمشتق من شيء ولم يستعمل قبل كونه اسم فعل لغير ذلك
ولا يتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال عليها وكتاب الله عليكم
ليس عليكم فيه اسم فعل قدم عليه معموله وهو كتاب الله والاصل
الزموا كتاب الله بل هو مصدر مؤكد لنفسه وذلك لوقوعه
بعد جملة لا محتمل لها غيره وهي حرمت عليكم امهاتكم الاية
فان لها دلالة على ان تحريم ذلك مكتوب ولا محتمل لها غيره
فيكون كتاب من قبيل المصدر المؤكد لنفسه نحو له علي الف درهم
اعترافا وعليكم تتعلق بالكتاب ودلوي دونكا في قول الشاعر
يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا
محمول على حذف المبتدا العامل باسم الفعل وهو دونكا او على حذف
المبتدا اي هذه دلوي ودونك اسم فعل كما في الاول او على
ان دلوي دونك مبتدا وخبر على ان دونك ظرف لا اسم فعل
والترتيب يقتضي تقديم هذا الوجه على الذي قبله فان
هذا فيه منع لكون دونك اسم فعل فالاولى ان يستعمل على
تسليمه والثاني للمنع بعد التسليم والمائح الذي ينزل ا
البير في ملء الدلو وذلك اذا قل ماؤها فيملأ اي يملأ

يا ايها

اسماء الافعال ما ينكر بالتنوين ويعرف بعدمها والاولى بعدمه كما في
بعض النسخ اي بعدم التنوين ولكن اعاده الى النون التي
هي مسمى بالتنوين والنون يجوز فيها التذكير باعتبار اللفظ
والتانيث باعتبار الكلمة فاذا قلت صه بالتنوين فمعناه
الامر بسكوت ما واما اذا لم تنونه فمعناه الامر بسكوت معهود
قال ابن الحاجب في شرح المفصل كانهم قصدوا الى ان يجعلوا
التنوين في صه لمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى
غير المنون بانه معرفة وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما
مسماه الفعل الذي بمعناه فانه هو اسم الفعل على كل تقدير
فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا قدر معرفة
جعل علما لمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة
وغدوة فاذا قدر نكرة كان الواحد من احاد الفعل الذي يتعدد
بتعدد اللفظ به فصار امره بهذا التقدير مختلفا فصح
ان يقدر معرفة وان يقدر نكرة الوجهان كلاهما ولم يجعل الرضي
تعريفه من جهة العلمية كما فعل ابن الحاجب بل جعله من
قبيل التعريف اللامي اذ صه الذي لا تنوين فيه في معنى
قولك اسكت السكوت المعهود وفيه نظر [illegible]

وبحمارًا وانها او يعرف دائمًا نحو بله من اسماء الافعال التي لا يلحقها
تنوين والحق انه ان يعرف بعدم التنوين الا انكر بوجوده لان
ادخال التنوين في هذا النوع من الاسماء للفرق بين المعرفة
والنكرة مؤذن بقصد هذه تارة وقصد هذه تارة واما ما
لا تنوين فيه فيحتمل ان يكون معرفة فقط او نكرة فقط وليس
وليس فقدان التنوين فيه فيحتمل مما لا يوجد فيه اصلًا
بدليل على التعريف فكم نكرة لا تنوين فيه مثل صه حين لا ينون
يحكم عليه بكونه معرفة لانه نكر برد التنوين ونحو بله لا
يحكم عليه بالتعريف لاجل فقد التنوين عنه بل يجوز فيه
ان يكون معرفة وان يكون نكرة ومنها اي من اسماء الافعال فعال
للامر وهي عند سيبويه قياس في الثلاثي التام احترازًا من كان
الناقصة المتصرفة احترازًا من نحو نعم وبئس واهملهما
المولف تبعًا للجماعة وحكم سيبويه بقياسيته ذلك لكثرة مجيئه
في كل العمر جد كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب و
تراك بمعنى اترك وقال المبرد ليس بقياس فلا يقال قوام و
قعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها
العرب وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يقال

قول سيبويه نحو مطرد على انه اراد بالاطراد الكثرة لا القياس
عليه وقال ابن الحاجب لو قيل ان هذه الصيغة اي صيغة فعال
من الثلاثي فعال امر لم يكن بعيدًا لانها جرت من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لوجهين
احدهما ان صيغة فعال لم توجد الا في الاسماء وثانيهما انهم
رأوا دخول الكسرة في هذه الصيغة والعرب تجتنب ادخال
الكسرة في الافعال حتى قالوا اضربني ويضربني فزادوا النون
الوقاية هربًا من دخول الكسرة في الافعال سماع في غيره نحو دراك
بمعنى ادرك فقد سمع في مزيد الثلاثي وسمع من الرباعي سفرقًا
اي فرق فرق بمعنى صوت وعرعار اي العبوا بالعررة
وهي لعبة الصبيان وقال المبرد كم باب في الرباعي عدل
اصلًا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات
الصبيان ورده التبريزي بانه لو اريد الحكاية لقيل قار قار
وعار عار اذ لا يخالف الاول الثاني في الحكاية والعجب ان بعضهم
كتب على قوله سماع في غيره حاشية صورتها اي في غير الثلاثي
كقرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبي
والتشبيه به علة او زنته بني فعال معدولًا او عن مصدر معرفة

كفجار فانّه نائب من فعال الذي هو اسم فعل من حيث العدل ومن
حيث الزنة اقاعه لعدل فلانّ فجار معدول عن الفجور او الفجرة
كما انّ نزال معدول عن انزل او انزل واما الزنة فلاتفاقهما معًا
في بناء فعال وفيه نظر امّا اولًا فانّا لا نسلم ان فعال الامري معدول
عن الفاظ فعل الامر وهو الاصل كما قال الرضي في كل معدول انه يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية
سمية واما ثانيًا فلانّهم يقولون انّ فجار علم للفجرة واذا كان كذلك
فكيف يستقيم فيه دعوى العدل والمعدول ليس علمًا للمعدول عنه او
معدولًا عن فاعلة صفة مختصة بالنداء نحو يا فساق فانّ اصله
يا فاسقة ولكن عدل عنه الى هذا البناء لقصد المبالغة
او غير مختصة به نحو قطاط اي قاطة كا فيه قال الطلب
حتى اذا اقلت سراتهم كانت قطاط اي قاطة مفعول الطلب في البيت
قول تراتهم وهو جمع ترة بمعنى البغض ولست على وتوقفعل الاول
فيه لذلكا ولا ونحو بنبتة ربتة يكون اي لا ذحة ونحو لابد فلان
عندي بلال اي بالة يعني لا يصيبه عندي نلك ومعروف وكذا اعني
للتنبيه بفعال الامري عدلًا وزنة فعال علمًا للاعيان الاناث في لغة
اهل الحجاز سواء كان آخره راء كحضار وسفار او لا كحذام ورقاش



ولا يخفى انّ العدل هنا تقديري ضرورة انه ليس لنا اعلام للاناث
هي حاضرة وسافرة وحاذمة وقطامة عدل عنها الى ما ذكر تحقيقًا وانما
العدل فيها مقدر ليجري اليه العلم بانهم لا يبنون الا لمانع من الاعراب
ولا مانع ها هنا سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه اذ لو اكتفي
بالوزن في البناء لوجب بناء باب سلام وكلام واللازم باطل وبنو تميم
يعربه اي اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتانيث ولا حاجة الى تقدير
العدل هنا وان قال به بعض النحاة الا ما آخره راء كحضار في لغة
اكثرهم فانهم يوافقون فيه الحجازيين لغرض الامالة وهي امر مستحسن
والمصحح لها هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بالبناء ولانه اذا
اعرب منع الصرف فلم يكسر واذا بني كسر دائمًا وعلة البناء هي مناسبة
فعال الامري وزنًا وعدلًا فقدر هؤلاء العدل لا لكل مثل الحجازيين
وجرى القليل من التميميين على قياس منع الصرف في الجميع وقد
عرفت ان عدل فعال الامري غير مسلم وان بناء غيره مما كان على فعال
علمًا او صفة مبني على مشابهة له في العدل وهو مشكل قال الرضي
الاولى ان فعال بنيت المصادر يعني نحو فجار والصفات يعني نحو
لكاع وفساق لمشابهتهما لفعال الامري وزنًا ومبالغة بخلاف
نبات وكلام وحصلو فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية

كضرام وحناذ يعني علمي الذهبة وكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية
اذا سمي بها غير ذلك اللفظ يعني ان تعريفها الوضعي لا معنوي فمعنى
الوصف باقي في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كقطام وحذام فبنوها على خلاف القياس اجراء لها مجرى العلم المنقول
من الوصف ومن انواع المبني الاصوات وهي ما حكي به صوت كغاق
لحكاية صوت الغراب وماء لصوت الظبية وشيب لصوت مشافر
الابل عند الشرب وطق لحكاية الصوت الذي يحدث عند وقع
الحجارة وقال الرضي وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ
مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي
كذلك اذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف
احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبيه
المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها
من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس
المتمادية منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان
الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه
بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عند تلك الاصوات
او صوت به البهائم اما الدعاء كنخ بتشديد الخاء المعجمة وتخفيفها للبعير

المناخ واما الزجر كهل للخيل وعدس للبغل وقد جعل بعضهم
هذا القسم اعني ما صوت به البهائم دعاء وزجرا من قبيل اسماء الافعال
وليس بسديد لانها ليست بمعنى الخبر فوجب ان يكون بمعنى الامر ويؤدي
ذلك الى ان يكون المتكلم بها طالبا بها تماما لا يعقل امتثال الامر ومثله
لا يصدر عن عاقل وانما يقصد بهذه الاصوات انقياد ما لا يعقل بالصوت
الملفوظ لما اجرى الله عادة هذا النوع به من الانقياد عند سماع ذلك
وليس المقصود مخاطبته وطلب الامتثال منه ومن الانواع المبني
المركبات وهي كل اسم وذلك يشمل نحو زيد وعبد الله وتابط شرا
وغير ذلك وقد علمت في باب التوابع وما يترتب على ادخال كل في التعريف
من الخلل من كلمتين فصل يخرج ما ليس كذلك كموسى وعيسى وابرهيم
ليس بينهما قبل العلمية نسبة وذا فصل يخرج نحو عبد الله علما فان بين
جزئيه في الاصل نسبة اضافية ونحو تابط شرا علما ايضا اذ بين جزئيه
في الاصل نسبة اسنادية وغيرهما وقد يقال اما خروج عبد الله
فحسن لانه معرب واما باب تابط شرا فلا معنى لاخراجه لانه مبني
والكلام في المبنيات وجوابه ان الغرض من هذا التعريف ما بني
بالتركيب وتابط شرا انما يقال فيه ان بناءه ليس للتركيب وتابط
شرا ابدا المعلم بانه في اصله مبني من حيث هو جملة واذا جعل

علما بقي كذلك فهو مبني ليعلم انه في اصله كذلك ويقال ان الجملة لا توصف
قبل العلمية باعراب ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما
بعدها فهي محكية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر
او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية
او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك هذا والحد المذكور غير منعكس
لخروج بعض المحدود منه وهو نحو خمسة عشر فانه بين جزئيه نسبة تامة
وهي نسبة العطف فان كان الجزء الثاني من المركب صوتا كسيبويه وتوطويه
كسر اخره لالتقاء الساكنين ملتبسا بفتح اخر الجزء الاول طلبا للخفة
وبناؤه لمشابهة الحرف نظرا الى احتياجه الى الثاني واما بناء الجزء
الاخير فواضح لانه من الاصوات او كان الثاني متضمنا حرفا فتحا اي
الحرفان الاخيران من الجزئين ليخف بالفتح بعض الثقل الناشي
من التركيب نحو خمسة عشر فالثاني يتضمن معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشر حذفت الواو اختصارا وبني الجزآن اما بناء الثاني
فلتضمنه معنى الحرف واما بناء الاول فلكونه اشبه صدر الكلمة
كزاي من زيد وهو راجع الى ما مر من شبه الحرف باعتبار الاحتياج
وان اضيف في الاشهر نحو هذه خمسة عشر زيد فلا يزول بناؤه بالاضافة
لقيام موجب البناء معها وهذا مذهب سيبويه وقال الاخفش الاضافة

٣١

من خصائص الاسماء فيعود بها المبني الى حالته الاولى من الاعراب
وهذا بمقابلة الاسم الذي اشار اليه المولف او دخلته اللام فانه
لا يزول بناؤه بدخولها نحو الخمسة عشر وترجيح جانب الاسمية
باللام المقتضي للاعراب يندفع بان الجزء الذي باشرته اللام
من المركب هو صدره يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب
في وسط الكلمة والجزء الاخير لم تباشره اللام وهذا بخلاف الاضافة
التي اعتبرها الاخفش في نحو ثلثة عشر زيد لانها باشرت الثاني
ومن ثم لم يخالف فيما دخلت عليه اللام الا اثني عشر فهو معرب الجزء
الاول وان كانت العلة المقتضية للبناء في بابه قائمة لانه شبيه
بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت
الواو صار اثنان عشر فكرهوا وجود النون الذي يوذن بالانفصال
مع حذف الواو الذي يوذن بالاتصال فحذف النون تشبيها له بالمضاف
فوجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء
على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف او كان الجزء الثاني
الذي ليس بصوت غير متضمن حرفا فتح الاول اي اخره قيل ان لم يكن
معتلا فان اباه كمعد يكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا وهو
وارد على اطلاق المولف باعتبار ما يشمله من الفرع في الافصح نحو جاء بعلبك

ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اللام من جزء الاول على انه
مبني لتنزله منزلة جزء الكلمة ويعرب الجزء الاخير لانتفاء سبب
البناء منه وهو تضمن الحرف اعرابا غير منصرف لوجود العلتين
المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية هذا هو الافصح والاكثر او اعرب
اي الجزان من هذا المركب الذي لا يكون جزء الثاني متضمنا حرفا اعراب
المضاف اليه فيعرب الاول بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا على حسب
ما يقتضيه العوامل ملتبسا بامتناع الجزء الثاني ونحو المضاف اليه من الصرف
فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح آخر الثاني في الاحوال
الثلث واما آخر الاول فيختلف باختلاف العوامل كما عرفت وينبغي ان يتامل
ما المانع من الصرف على الوجه او انصرافه فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك
ومررت ببعلبك بجر الثاني وتنوينه في الاحوال او بنيا تشبيها بما تضمن
الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه كذلك فان سمي بالمفتوح جزاه كباب احد عشر
وثلاثة عشر اعرابا الآخر في الاصح والذي قال به الرضي وغيره ان الافصح
في خمسة عشر ونحوه علما مراعاة البناء الاول ومن انواع المبني الكنايات
كم وكذا للعدد اي كلاهما يقع كناية عن العدد وهذا اذا جعلت كذا كلمة
واحدة وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما واما كم فواجبة التصدر

استفهامية كانت او خبرية الا في لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم
انه يقولون ملكت كم عبيد ومن ثم خطئ ابن عصفور حيث يقال
في اولم يهد لهم كم اهلكنا كم فاعل ليهد مع اعترافه بان اخراج كم عن الصدارة
رديء وقد يكنى بهما عن غير العدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم
اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب بمضمر اعرف والوجذ
بواو مفتوحة فجيم ساكنة فذال معجمة النقرة في الجبل والجمع وجاذ
بكسر الواو وفي الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا
فعلت كذا وكذا وكيت وذيت بالحركات الثلث كما في اين وحيث
وجير للحديث تقول قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
ولا يستعملان الا مكررتين كما مثلنا فان قلت ما وجه بناء هذه الكلمات
قلت اما كم فظاهر لانها مشابهة للحرف مشابهة وضعية من جهة
بنائها على حرفين ومعنوية من جهة تضمنها للهمزة ان كانت
استفهامية او حرف تكثير ان كانت خبرية اما محققا وضعه وهو
رب او من الجنسية واما مقدرا واما كذا فلان اصله ذا الاشارية
دخلت عليها كاف التشبيه فانمحى عن الجزئين معناهما من الاشارة
والتشبيه فبقي البناء الاصلي او لكونه يكون كناية عن المبني
نحو خمسة عشر في مثل كذا كذا درهما لكونه المتوسط واذا كان كناية

عن المبني اجري مجراه في البناء واما كيت وذيت وذيت

فلانهما واقعان موقع الجملة ولا اعراب للجملة من حيث هي جملة اذ هي ليست

العوامل من هذه الحيثية فيكون سبب البناء مناسبتهما مبني الاصل وان كان

ان الجملة من حيث هي جملة معدودة من قبيل ما هو مبني الاصل وان كان الرضي

ينازع فيه ويرى ان الجملة لا معربة ولا مبنية لان الاعراب والبناء من عوارض

الكلمة لا الكلام كما مر وادعى ان بناء كيت وذيت لوقوعهما موقع ما لا يستحق

اعرابا ولا بناء وهو الجملة فبقيا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه

وهو البناء اذ بعض المبنيات يكفيه عدم سبب الاعراب وسبب البناء

وكونهما كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت كيت غير ضائر

لان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به **ومميز كم الخبرية مجرور**

باضافتها اليه لا بمن مقدرة خلافا للفراء وبعض العرب ينصبه اعتمادا

في التمييز بينها اي الخبرية وبين الاستفهامية على قرينة الحال **مفردا**

كقولك كم طول باد ملكهم ونعيم سوقة بادا وانما كان مميزها مجرورا **ومجموع**

مفردا لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح كالمائة والالف

ومميز الصريح الكثير مجرور مفرد فكذا مميز ما يشابهه وجيء به مجموعا في بعض

الاحيان لان العدد الكثير في لفظ ما ينبئ عن كمية الكثير صريحا وكم الخبرية

ليس مثله في التصريح فجعل جمع مميزها كانه نائب عن معنى التصريح

٢١٤

بينهما وبين مميزها **فينتصب على المختار** حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن

الاضافة مع الفصل والكوفيون يجيزون الجر مع الفصل لان الجار عندهم هو

من المقدرة لا الاضافة وهذا هو غير المختار الذي اشار المؤلف ومنه قول

الشاعر كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع ضخم

الدسيعة اي كثير العطية **ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد** (اليه)

قالوا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد

وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين

كان تحكما ووسط العدد مميزه مفرد منصوب فكذا ما هو كناية عنه

حكم بغير دليل

واعترض بان حمله على الوسط دون غيره تحكم ايضا فالوجه ان يقال

كم الاستفهامية لما كانت مفسرة لعدد قرنت بهمزة الاستفهام شبهت

العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما لما قيل

احد عشر درهما وهذا ايضا ضعيف لان الهمزة الملفوظ بها في نحو

اثلاثة دراهم عندك لا تقتضي كون العدد مركبا ليترتب عليه نصب

مميزه فما ظنك بالهمزة المقدرة والاولى الحالة في مثل ذلك على السماع

والضرورة تدعو الى ارتكاب امثال هذه الاوجه الضعيفة

وان دخل اسم **بعدهما** اي بعد كم الخبرية وكم الاستفهامية نحو كم مالك **الجر** لعدد الاستفهامية والاستفهامية نحو كم لك غلمانا **فالمميز محذوف** في ذلك

كلمة اذا يجوز ان يكون المرفوع مميزا لواحدة منهما وربك
من المميز ولم يذكر في اللفظ فيصار الى تقديره اما مجرورا ان كان
المقام يقتضي الخبرية او منصوبا ان كان المقام يقتضي الاستفهامية
واما المنصوب المجموع فلا يصلح مميزا للاستفهامية فيقدر المميز
محذوفا والمجموع المنصوب حالا اي كم نسالك في حالة كونهم غلمانا
والعامل في الحال الجار والمجرور وهذا مذهب البصريين فلا يجوز عندهم
كم غلمانا لك اما على مذهب الاخفش القائل بجواز تقدم الحال على عاملها
الذي ظرف وتدخل من فيهما اي في الخبرية والاستفهامية نحو وكم من قرية
اهلكناها في الخبرية ونحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية فان قلت
المنصوص انه لا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا ان جر كم هي
بحرف نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت قصر البطابق
كم ومميزه جرا فما هذا الذي قاله المؤلف قلت حمله المتن غير هذه
المنصوصة لان تلك جر المميز فيها ليس بحرف ظاهر بل هو اما مقدرة
على راي الجمهور او باضافة كم على راي الزجاج والمذكورة في المتن
هي جر المميز بمن ظاهرة وهو جائز في الموضعين والقراين تميز
حينئذ بين الاستفهامية والخبرية ويجب دخول من في مميز الخبرية
اذا فصل بينها وبين مميزها بفعل متعد لم يستوف مفعوله كقوله

الجذع



٣١٢

تعالى كم تركوا من جنات وعيون وقوله تعالى وكم اهلكنا
من قرية لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومن ثم قيل يكون الفعل
لم يستوف مفعوله لكن تقييد المؤلف بالخبرية معترض
بان الاستفهامية كذلك قال الرضي بعد ما ذكر وجوب الاتيان بمن
عند الفصل بين الخبرية ومميزها بالمتعدي ما نصه وحال الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا ولهما اي لكم
الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لان كلتيهما للانشاء وكل ما تضمن
مع الانشاء وجب تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب
تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتوهمه
وانه فلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضي والى شيء يافي
فيتشوش فكره ويضطرب وكون كم الاستفهامية الانشاء
ظاهر واما الخبرية فقال ابن الحاجب انها للانشاء التكثير ونازعه
الرضي بما سياء ذكره ان شاء الله تعالى في افعال المدح والذم
الا ان الجار يتقدمهما عليهما اسما كان او حرفا لعدم امكان تاخيره
عن المجرور وهما او اسماء الشرط والاستفهام ان وقعت بعد جار او مضاف
الا المضاف والاول مغني عن الثاني اذ المضاف جار للمضاف اليه
على الصحيح فمجرور نحو بكم جنيه اخذت المجد وبيد كم غلام
دشوادي

خذ مثل وبكم درهما تصدقت وزنة كم دينارًا رفعت وعم تمر
وغلام من جاءك وبمن مررت امرء وغلام من تكرمه اكرمه او وقع
بعدها عامل ناصب مشتغل بها اي مسلط عليها لم يشتغل عنها بغيرها فنصر
على حسب فتكون مفعولا به في نحو كم غلام ملكت وكم رجلًا ضربت
ومفعولا مطلقا في نحو كم ضربة ضربت بجر المميز ونصبه ومفعولا
فيه في نحو كم يوم صمت وكم يومًا صمت وكذا البواقي او لم تكن
كذلك فهي مرفوعة بالابتداء ان لم تكن ظرفًا نحو كم نفس
علما نك وكم رجلًا اخوتك وبقية الامثلة واضحة فيحكم في ذلك
كله بان الاول مبتدا لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه
فان قلت يرد نحو كم رجلًا ضربته مما وقع بعده عامل ناصب لم يتسلط
عليه ومع ذلك لا يجب الحكم بابتدائيته لجواز ان يكون منصوبا بعامل
قلت انما يكون كذلك اذا قدرت بعد كم ناصبا لها وحينئذ يخرج عن فرض
في مسئلة الرفع لان المقدر كالملفوظ وهو متفرع للعمل في المتقدم
فيكون من القسم الاول وان لم تقدر عاملا فهو مما نحن فيه وقطعه
فلا وجه للايراد على هذا التقدير و مرفوعة بالخبر اي على رفع
اما بالابتداء او المبتداء على الخلاف ان كانت ظرفا نحو كم يوما قرانك
او كتابتك اذ لو ذهبت تجعل كم مبتداء وهي هنا عبارة عن الذي

لوجب ان يكون للمصدر الواقع بعده خبرًا عنه وهو محال
فيتعين كون المصدر مرفوعا بالابتداء وما قبله ظرف وقع
خبرًا عنه كما تقول قرائتك يوم الجمعة اي حاصلة فيه
وهو مستقيم فوجب المصير اليه ومن انواع المبني بعض الظروف
لا كلها فان كثيرا منها معرب والمبني بعضها كالمقطوع
عن الاضافة حالة كونها منويتها مرادة فيكون المضاف مبنيًا
لتضمنه اللام كتضمن اين لهمزة الاستفهام حتى اذا نوى
الاضافة كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان نوى
يتضمنه فيعرب المضاف حينئذ نحو الجهات الست وليس
كلها على المشابهة فان منها اليمين والشمال وهما لا يقطعان عن الاضافة
فيبنيا وانما ذلك في الالفاظ مسموعة نحو فوق وتحت وامام وقدام
ووراء خلف ونحو قبل وبعد وقد عرفت وجه البناء فيها عند قطعها
عن الاضافة وهو تضمنه الحرف وبعضهم يجعل سبب بنائها شبهها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف واحتياجها اليه مع وجوده
لا يوجب البناء لان ظهور الاضافة فيها مرجح لجانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء فيضعف اليه فيجي الاعراب واضافة
حيث واذ واذا الى الجمل الواقعة بعدها تلك اضافة لان اثرها

وهو الجر لا يظهر ولان الاضافة في الحقيقة الى مصادر وانقطاع تلك الجمل
وهو غير ظاهر وكانه ليس بثابت ووجه بنائه على الضم تقدم في اوايل
وهو غرض المخالفة بين حالتي اعرابها وبنائها واجري مجراها الذي
ليس بظرف وان اشبهها بعد الكثير تمها حسب كقولك افعل هذا
حسبك اي حسبك والمراد افعل هذا لا غير فقطع عن الاضافة لكثرة الاستعمال
وبني على الضم تشبيها له بالظروف المذكورة ولا غير كما في قول الشاعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل انشده
ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل ومحمد رحمه الله الامام
والثقة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا يقتضي لجواز استعمال هذا اللفظ
وهو لا غير وقد ذكره الزمخشري والامام السبكي وجماعة وصرح ابن هشام
في مغنيه بانه لحن استنادا منه فيما اظن الى قول السيرافي [illegible]
يعني حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان
في مكانهما غيرهما من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك
مورد السماع وقد عرفت انه مسموع فيعمل به من غير توقف وليس
غير محل بالقطع عن الاضافة والبناء على الضم في الموضعين تشبيها لهما
بتلك الظروف لكثرة الاستعمال ولشدة الابهام الذي فيهما كما في الظروف
المذكورة لكونها جهات غير محصورة وحيث من الظروف المكانية [illegible]

اضافتها الى الجمل فعلية كانت او اسمية وقد عرفت ذلك في باب الاضافة
في الاستعمال الاكثر وندرت اضافتها الى المفرد كقوله ونحن سقينا الموت
بالتامع معقل او قد كان منكم حيث لي العمائم ليه وقد كان منكم بمحل
[illegible] ومكم رفعة وعزازة قال ابن جني ومن اضاف حيث الى المفرد
اعربها قال ابن هشام ورأيت بخط الضابطين اما ترى حيث
سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم
وسهيل يتلوه بالرفع اي موجود فحذف الخبر الى هنا كلامه
واذا وقد يخرج عن الظرفية كما سيأتي وهي للمستقبل مع الاشتراط
وهو الغالب وقد يخرج عن الاستقبال الى معنى الماضي كما جاءت اذ للمستقبل
في قول بعضهم كما في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لا اجد ما احملكم عليه وقد يجيء للاستمرار الزمان نحو واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي هذا دابهم وعادتهم
المستمرة وجعل الرضي الاية المتلوة قبلها من هذا القبيل وفيه نظر
وقد يخرج عن الشرط كما يأتي واستدل على شرطيتها بنحو قوله
تعالى ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون
ووجه الاستدلال ادخال اذ المفاجاة في جوابها كما ادخلت في جزاء ان

وذلك لقربها من الفاء لان للفاجات مصادفة الشي بغتة
فناسب ترتب الشي على غيره بلا مهلة والاعتراض على ذلك بجواز
اذ في الاية ظرفية مجردة معمولة لمعنى المفاجات لي ثم فاجاء
زمان اشراك فريق منهم في زمان اذا قتنهم رحمة منه مثل فيه
اوّ بل ان قضية هذا الكفر بتعليق اذ الاولى بما بعد اذ الثانية
وهو ممنوع لاستلزامه تقدم معمول المضاف اليه على المضاف واما
قال ان الاستدلال بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي
في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة واستدل
بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها الـ
لم ينقلب اكرمتك مستقبلا وتجويز ان يكون التعبير عن الاكرام المستقبل
بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هنا انقلاب
للماضي الى معنى المستقبل تاويل لا يطرد في جميع الموارد
بعدها الفعل ويكون ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك لان الاصل
في اذ القطع بالوقوع فمن ثم كان استعمال اذا فعلت اكثر
اذا افعل لان الماضي وانقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة
كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي دالا عليه انسب بالوقوع
والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة على التحقق فيه



في قول الهذلي والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل
تقنع ثم ما ذكره المولف من اختيار الفعل بعدها ليس مذهب سيبويه
ولا غيره من الجمهور بل مذهبهم انها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية
وجوبا ومن ثم اوجبوا في نحو اذا السماء انشقت كون السماء فاعلا
لفعل محذوف على شريطة التفسير نعم ذهب الاخفش والكوفيون
الى جواز اضافتها الى الجملتين فيجوز في الاية عندهم كون السماء
فاعلا او مبتداء وما في المتن مبني على هذا المذهب ان قالوا بأولوية
اضافتها الى الفعلية **او للمفاجاة بمعنى الزمان او المكان** فظاهر
هذا الكلام ان اذا الفجائية اسم وانها تارة تكون ظرف زمان
وتارة تكون ظرف مكان وهذا قول مبتدع لا يعرف من قال به
وذلك ان الاقوال المنقولة في اذا المفاجات ثلاثة احدها انها
حرف وهو قول الاخفش واختاره ابن مالك الثاني انها ظرف مكان
وهو قول المبرد واختاره ابن عصفور الثالث انها ظرف زمان
وهو قول الزجاج واختاره الزمخشري ولم ار احدا نقل قولا انها تارة
تكون ظرف مكان وتارة ظرف زمان ويحتمل ان يكون المراد
المولف كونها للمفاجاة بمعنى الزمان على راي او المكان على راي اخر
فيختار المبتداء بعدها على الصحيح وهو مقتضى قولهم في باب

الا استعار يختار الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقد مر
الكلام عليه في ذلك الباب ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا
به نحو فاذا هم خامدون فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هو خصيم مبين
فاذا هي حية تسعى فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة ولكن المنظور
جواز حذفه كما مر في باب المبتدا فاذا قلت خرجت فاذا الاسد صح
كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان
الزمان لا يخبر به عن الجثة اللهم الا ان يقدر مضافا محذوفا اي فاذا
حضور الاسد ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به فاذا قلت فاذا القائم
صحت خبريتها عند غير الاخفش **او المجردة الظرفية** بدون شرط نحو اتيتك
اذا غربت الشمس واجيئك اذا احمر البسر **واذ للماضي ويقع بعدها**
الجملتان الاسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل والفعلية سواء
كان فعلها ماضيا لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة او معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمعت الثلاثة
في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا
ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
والاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان
وقيل ظرف لثاني اثنين واستشكل الابدال باختلاف الزمانين

واجيب بان تقاربهما ينزلهما منزلة المتحدين واستشكل
اعمال ثاني اثنين بانه ليس فيه معنى فعل اذ هو بمعنى واحد
من اثنين واجيب بان المعمول ظرف فيعمل فيه ما فيه رائحة
ما من روائح الفعل **مع قبح اذ زيد قام** وهو ما يكون فيه عجز
الاسمية فعلية فعلها ماض لان اذ للماضي فايلاؤها الماضي هو اللايق
كما قال ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه استقباحه انه ان قصد
الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه زيد قائم
فلذلك قبح قولك اذ زيد قام فان قيل قصد الى الاسمية واتى بالماضي
للدلالة على ان الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم من نفس اذ فلا حاجة
الى ايقاع الفعل الماضي لهذا الغرض فان قيل يلزم مثله في اذا زيد
يقوم فيكون مستقبحا ولا قائل به احد قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس
اصله الا فراد فيكون الفعل مقدرا بعدها وليست الجملة اسمية
حتى يقال الوجه زيد قائم فان قيل فاذا قلنا بان اذا يصح وقوع المبتداء
بعدها فينبغي ان يستقبح اذا زيد يقوم فالجواب ان يقوم
حينئذ لم يقصد به الدلالة على المستقبل وانما قصد به الدلالة
على الحال على وجه الحكاية فقد صار مجيئه لمعنى لا يؤخذ من اذا

بخلاف اذ فانه ظرف للماضي ولذلك حسن اذ زيد يقوم للمكان
لمعنى غير مأخوذ من اذ هذا كلامه واعترض الرضي على الاخير بان
مثل اذ زيد يقوم يقال لكن المقصود به الاستقبال وحكاية الحال
المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية ويجي
اذ للمفاجاة نص على ذلك سيبويه وعلى الواقعة بعد بينا او بينما
كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت
مياسير وهل هي ظرف مكان او ظرف زمان او حرف بمعنى المفاجاة
او حرف زائد جيء به للتوكيد اربعة اقوال وكلام المؤلف بحسب الظاهر
انما يحتمل الثاني نوط لجعله التي للمفاجاة من اقسام اذ التي
هي ظرف لزمان الماضي اللهم الا ان يجعل الضمير المستكن في يجي
عائدا الى اذ مع قطع النظر عن كونها للماضي فيحتمل الاقوال الاربعة
ولكنه خلاف الظاهر تنبيه يستعمل ان اي كل من اذا واذ اسما
والوجه ان يكون بقول الجمهور لوجوب مطابقة الحال صاحبها
والاعتذار بارادة الحكم على كل منهما كما قدرناه فيكون المطابقة
حاصلة باعتبار المعنى لا يجدي اذ لا يجوز ان يقال الزيدان قائم
مع ارادة الحكم على كل منهما فاما استعمال اذا اسما غير ظرف فقد انكره
عند المعربين فادعوا في اذا المذكورة بعد فعل الامر في اوائل

القصص

القصص نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم انها مفعول به
اذ المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه وقد تقدم واذكر حيث
لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر
وادعوا ايضا وقوعها بدلا من المفعول به في نحو واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت وهو بدل اشتمال من مريم وفي هذا الابدال
اشارة الى ان المقصود الاولي في هذا المقام منحصر ذلك
الوقت الذي حدثت فيه تلك الحالة الغريبة في ذهن
السامع ومشاهدته ليتعجب منه ووقع للزمخشري في قراءة
بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من
انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون
اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان
قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال ابن هشام
فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا نعلم بذلك قائلا واما استعمال
اذا اسما غير ظرف فالمنقول عن الاخفش انه قال في قوله تعالى
اذا جاءوها ان اذا جر بحتى وزعم ابن جني في اذا وقعت
الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا
والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعموليها

والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم والاخرى رافعة لآخرين
نحو وقت رجّ الارض وزعم ابن مالك انّها وقعت مفعولا به في قوله
عليه الصلوة والسلام لعائشة انّي لأعلم اذا كنت عنّي راضية
واذا كنت عليّ غضبى قال ابن هشام والجمهور على انّ اذا لا تخرج عن الظرفية
وانّ حتّى في تلك الآية حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل لها
واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها
محذوف لفهم المعنى وحسّنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية
اي انقسمتم وكنتم ازواجا ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف
اي شأنك قال الرضي وعن بعضهم انّ اذا الزمانية تقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب وفي اللباب ويستعمل
اسما في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقال صاحب العباب فيه
على ذلك سيبويه وان لم يكن له شاهد من كلام العرب قلت له الجزم
بانّه نصّ امام الصناعة ومقتدى القوم وبانّه لا شاهد له من كلام
الشأن سيبويه
العرب فاذ رعى لسيبويه حيث اقدم على ان ادخل في لسان العرب
ما ليس منه وانما غرّه قول الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام
العرب وهلا بمجرده يسوغ الجزم بنفي الشاهد العربي على ذلك

319

من عدم عثوره الرضي على شاهد عدمه في نفس الامر وما احسن التنبيه
في امور لم توجد فانا اتوقف في نسبة جواز هذه المسئلة الى سيبويه
قال ابن جني من ائمة النحاة البصريين والمحكي ذلك عند المبرد
وقال في شرح الحماسة واجاز ابو العباس المبرد ان تقول اذا يقوم
زيد اذا يقعد جعفر على ان يكون الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية
مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى حتّى كانّه قال وقت قيام زيد وقت
قيام جعفر والغالب على الظنّ ان سيبويه لو قال بذلك لم يخف
عن ابن جني على اجاعته وكثرة بحثه عن المسائل العربية
وسعة حفظه ونسبته ايّاها الى المبرد دون سيبويه ممّا يقتضي التوقف
في صحة ذلك النقل والله اعلم بحقيقة الحال ويستفصح الاصمعي
اي يعدّ فصيحا لقوله استسمنت ذا ورم اي عددته سمينا طرحهما
بينا وبينما
اي طرح اذ واذا في جواب لكثرة مجيء جوابهما بدونهما قال الرضي
والكثرة ممّا تدلّ على انّ المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر
فصيح قلت هذا غير متجه اذ تعليل فصاحة الطرح بكثرة وروده
تشعر بانّ مقابله وهو الذكر قليل فليس ثمّ اكثر وكثير حتى يرد
الاعتراض وحكي بعض على الاصمعي انه قال اذا كان بينا وبينما
بدون اذ واذا فالكلام لم يقع مخالفا للاصح وان كان معها

اذ واذا فهو مخالف لذلك بيانه انه اذا كان بعدهما فانتصاب
بينا وبينما على الظرف والعامل الفعل المذكور في الجواب كما في قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا والمعنى اتانا وقت رقبتنا اياه
وهذا ليس فيه مخالفة للاصل واقعة بانقلاب الظرف اللازم
للظرفية مرتفعا بالابتداء لان التقدير اذ ذاك بين اوقات
رقبتنا اياه وقت اتيانه فاذ واذا مبتداء وبين خبره اي
وقت اتيانه استقر بين رقبتنا اياه قلت وهذا مندفع
اما اولا فلانا نسلم ان اذ واذا الفجائيتين الواقعتين بعد
بينا وبينما ظرفان من قبيل الحرف كما ذهب بعضهم
واما ثانيا فهب انا سلمنا ظرفيتهما لكن لا نسلم لزوم
خروجهما عن الظرفية بناء على ما ذكر فقد ذهب ابن [illegible]
اجني الى ان عاملهما الفعل الذي بعدهما لانهما غير مضافتين
وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين
اذ مضافة الى الجملة وكذا اذا ولا يعمل فيهما الفعل ولا بينا وبينما
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما
محذوف يدل عليه الكلام واذ واذا بدل منهما فاذا قلت
بينما انا قائم اذ جاء زيد فالتقدير حين انا قائم حين

حين مجيء زيد وافقت المجيء وعاملهما اي عامل اذ واذا
حال كونهما للمفاجاة معناها اي معنى المفاجاة المستفاد من الاذين
وكانه يريد ان العامل فعل مقدر يفيد معنى المفاجاة والذي [illegible]
قاله الزمخشري في اذا الفجائية ان عاملها فعل المفاجاة
صرح بذلك في مواضع من الكشاف فقال في قوله تعالى
فلما جاءهم باياتنا اذا هم منها يضحكون ما نصه فان قلت
كيف جاز ان يجاب باذا الفجائية قلت لان فعل المفاجاة
معها مقدر وهو عامل النصب في محلها كانه قيل فلما
جاءهم باياتنا فاجاؤوا وقت ضحكهم واقول هذا التقدير يقتضي
اخراج اذا عن الظرفية لانها جعلت مفعولا به للفعل من فاجاء
ومذهبه ان اذا الفجائية ظرف زمان كما مر فليس تقديره موافقا
لرايه قال الشيخ ابو حيان ولا نعلم نحويا ذهب الى ما ذهب اليه
هذا الرجل من ان اذا الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدرة
تقديره فاجاوا والمعروف ان عاملها خبر المبتداء الواقع
بعدها ملفوظا كان نحو خرجت فاذا زيد جالس او محذوفا
نحو خرجت فاذا الاسد اي حاضر فان قدرتها الخبر على راي
من ذهب اليه فهي ظرف مقدر في محله وعاملهما حالة كونهما

مبتداء — خبر

للاسمية ماكان اي شيء كان من ابتداء او فعل او نحو ذلك
وعلى ملهما حالة كونهما بغيرهما اي بغير المفاجاة والاسمية جوابهما
وهذا الكلام غير مثبات في اذ لكونها لا يقع الشرطية حتى يكون
لها جواب يدعى ان له عاملها فان قلت يقع شرطية حيث
تكون بما فلم لا تحمل هذا الكلام عليه قلت هي اذ ذلك حرف عند سيبويه
بمنزلة ان الشرطية فلا عمل لجوابها فيها نعم ذهب المبرد وابن السراج
والفارسي الى انها حينئذ ظرف فلعل ما في المتن يمشي على هذا
ويأتي الكلام على اذما في بحث الفعل عند ذكر الجوازم واما اذا
فعاملها ما تشتمل عليه جوابها من فعل او شبهه وهو قول المكثرين واعترض
بامور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما
الاداة وعلى قولهم يصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة
الجواب والمعمول داخل في جملة عامله ومنها انه يلزمهم في اذا جئتني
اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك
باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين
وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ومنها ان الجواب ورد
مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمتك وكل منهما لا يعمل ما بعده



فيما قبله والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليها
فلا يرد اعتراض ابي البقاء بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف فيكون
بمنزلة متى قلت لكن يلزم ان يكون ظرفا مبهما لا مختصا وهي
عندهم من الظروف المختصة وقول ابن الحاجب ان تعين الوقت
في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم تكن مضافا كما يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس مختصرة معترض بانه يلزم كون متى
في متى قام زيد اكرمته مختصة واللازم باطل بالاتفاق والتخصيص
في المثال الذي ذكره انما حصل بما ذكره بعده لكونه صفة له لا لمجرد
ذكره بعده ولما بمعنى حين عند ابن السراج والفارسي وابن جني
وجماعة وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي
وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه انها حرف ويقال فيها حرف وجود
لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وقال ابن قاسم
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من انها حرف لانها ليست فيها
شيء من علامات الاسماء وكونها تقابل لو تحقيق مقابلتها
انك تقول لو قام زيد قام عمرو ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو
والمؤلف بنى على راي اولئك الجماعة في انها ظرف مضافة الى الفعل
الماضي لفظا ومعنى نحو لما جاء عمرو اكرمته او معنى لا لفظا نحو

لما لم يجئ زيد أهنته مستعملة لوقوع الشيء لوقوع غيره يشعر
بالتعليل كما في قوله تعالى وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا والمراد
أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم لأن ظلمهم متقدم
على إنذارهم وإنذارهم متقدم على إهلاكهم وهذا إنما استدل به على حرفية
لما إذ لو كانت ظرفا لم تشعر بالتعليل وعاملها جوابها إما مذكور نحو
فلما نجاكم إلى البر أعرضتم أو محذوف نحو فلما ذهبوا به وأجمعوا
أن يجعلوه في غيابت الجب أي فعلوا ما أجمعوا عليه وأوحينا إليه
والكوفيون يجعلون أوحينا جوابها والواو زائدة قلت وقد ورد
الجواب مقرونا بإذا الفجائية نحو فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون
ولا يمكن عمل ما في حيز إذا الفجائية فيما قبلها فيمكن أن تجعل
هذا دليلا آخر على حرفيتها وقال ابن مالك يجيء جوابها جملة
اسمية نحو فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد ولا تعين لجواز أن يكون
الجواب محذوفا أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وقال ابن عصفور
يجيء جوابها مضارعا نحو فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته
البشرى يجادلنا ولا يتعين لجواز أن يكون التقدير أقبل يجادلنا
وكان لما مبنية عند القائل باسميتها لشبهها بالحرف في الافتقار
من حيث لزومها للإضافة إلى الجملة أو في دلالتها على معنى

في غيرها من حيث هي للشرط في الماضي وأين وأنى للمكان
استفهاما في كل منهما فأين الاستفهامية نحو فأين تذهبون والشرطية وشرطا
نحو أينما تكن أكن وبناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح
لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وأنى الاستفهامية تكون بمعنى
من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى تؤفكون أي كيف
تصرفون عن هذا الحق وقد يجوز حملها هنا على المعنى الأول وبمعنى
متى وقد جوز في قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم الأوجه الثلاثية
لأنها إذا كانت بمعنى من أين فليس المراد التخيير في الإتيان
في القبل والدبر كما يتخيله بعض الأغبياء بل المعنى جامعوهن
من أي شق جانب أردتم بعد أن يكون المأتي واحدا وهو محل
الحرث الذي هو القبل دون الدبر وأما الثانية الشرطية
فكقول لبيد فأصبحت أنى تأتها تبتئس بها كلا مركبيها
تحت رجلك شاجر وهو البيت من أبيات الكتاب
قال الصغاني والرواية فيه تبتئس والشارح الزمخشري
صاحب القاموس
تبعا لسيبويه تلتبس وكذا أنشده الرضي ومتى للزمان فيهما
أي في الاستفهام نحو متى نصر الله والشرط كقوله متى أضع
العمامة تعرفوني وأيان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية

إلا أن متى أكثر استعمالاً وتختص أيان بالمستقبل بخلاف
متى فإنها تستعمل للماضي والمستقبل وكسر همزتها لغة سليم
وقال الأندلسي كسر نونها لغة والأولى الفتح لمجاورته الألف
قال الرضي وكتب الجمهور ساكنة مع كونها للشرط وأجاز
ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع فلم يكن للمولى الإقدام
على بت الحكم بمجيئها للشرط من غير ثبت قيل ويستعمل في مواضع
التفخيم نحو يسألونك عن الساعة أيان مرساها ومثله صاحب التلخيص
بقوله تعالى أيان يوم القيمة واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي
بأنه كلام محكي عن الإنسان الذي يحسب أن لن نجمع عظامه
وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيمة الذي يقر به قلت وفيه
نظر لجواز أن يكون الحكاية بالمعنى وعبر فيها بما يقتضي التفخيم
إشعاراً بعظمة اليوم في نفسه وإن لم يقر به الجاحد سلمنا أن الحكاية
بعين لفظه لكن يجوز أن يكون قد تحكم بما لا يعرفه ثم قال والمشهور
عند النحاة أنها كمتى فيستعمل في التفخيم وغيره قلت ولهذا اعترض
المؤلف كما فعل صاحب التلخيص بقيل ثم هل الاستفهام بها
بها إنما يكون عن المستقبل جزم بذلك ابن مالك وأبو حيان
وهو الذي في التلخيص ولكنه في الإيضاح أطلقها للزمان

وكذا السكاكي ومثلا بأيان جئت وهو صريح أو كالصريح
في أنها تستعمل في الماضي والآن للزمان الحاضر وبني لتضمنه
اللام كأمس وأما اللام الموجودة في اللفظ فزائدة إذ شرط
اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع
مجرداً عنها هذا مذهب أبي علي الفارسي وقال الزجاج بني
لتضمن معنى الإشارة إذ معناه هذا الوقت ورد بأن كل علم
متضمن لمعنى الإشارة مع أنه يعرب وقال السيرافي يشبه الحرف
بلزومه في أصل الوضع موضعاً واحداً وبغايته عليه في الاستعمال
وهو التعريف باللام وسائر الأسماء تكون في أول الوضع
نكرة ثم تتعرف ولا تبقى على حال فلما يتصرف فيه بنزع اللام
شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيها ومذ ومنذ لأول المدة
ومن ثم بنيا لقطعهما عن إضافة مرادة في المعنى الأبدي
أن قولك منذ يوم الجمعة معناه أول المدة يوم الجمعة فقد تضمن
منذ المضاف إليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف ولذا
بنيت منذ على الضم كما بني المقطوع عن الإضافة أما
ادعاء أن سبب البناء كونهما موضوعة وضع الحرف
ثم حمل مذ عليها لا تنافيهما فضعيف لأن الأصل في منذ



فحذف وسطها ولذا انضم عند ملاقات ساكن نحو منذ الجمعة
رجوعا الي اصله واذا كان اصلها ثلاثيا لم يكن ومضعه وضع
الحرف فيليهما اذ ذلك المفرد المعرفة نحو ما رايت زيدا مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الروية وانما وليهما المفرد
ليتعين ان المقصود هو هذا المعنى من معنيهما وهو الاولية
اذ لو قلت مذ او منذ يوما لاحتمل المعنى الثاني وهو جميع المدة
فلم يتعين الاولية التي هي المعنى المقصود وانما كان معرفة
ليفيد الامر المقصود بالذكر وهو الاولية المعينة فانك لو قلت
ما رايته مذ او منذ يوم وانت بعني اول المدة لم يفد تعيينا
او لجميعا فالمتعدد المقصود بالعدد نحو ما رايته مذ يومان او سنة
اي جميع المدة التي انتفت فيها الروية يوما او سنة وانما وليهما
المقصود بالعدد ليحصل الغرض المسوق لاجله لكن في قول المؤلف
المتعدد نظر لان الاتيان بالمتعدد ليس شرطا وانما الشرط الاتيان
بما يقصد مفردا كان اولا نحو ما رايته مذ يوم اي جميع الزمان الذي
انتفت فيه الروية يوم واحد وقد يجاب عنه بانه اذ كان يعني
جميع المدة فلا يلزم التعدد قطعا والتعدد في المفرد باعتبار
اجزايه وقد يليهما المصدر نحو ما رايت زيدا مذ او منذ سفره

والفعل نحو ما رايت زيدا مذ او منذ سافر وان وان نحو ما رايته
مذ ان سافر او منذ انه سافر فيقدر في جميع هذه الصور
زمان مضاف الي ما بعده والتقدير زمان سفره وزمان سافر
وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما قدر الزمان لان المعنى
في هذه الصور عليه وذلك لان مذ ومنذ اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة فيكون كل منهما زمانا وما بعده اما مصدرا او في تاويل المصدر
ولا يصح الاخبار عن الزمان بالمصدر فيجب ان يكون الزمان
مقدرا لتصحيح الاخبار وحذفه للعلم به وهما اي مذ ومنذ رفع
مبالابتداء وما بعدهما رفع بالخبر اي بسبب كونه خبرا عنهما
فيكون رفعه بالابتداء ايضا على ما ذكره المؤلف فيما مر وهذا الذي
ذكره من انهما مبتدا ان مخبر عنهما بما بعدهما هو مذهب المحققين
لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان واقول الحكم بهذا
الاعراب ينافي القول نظر فيهما ولا اعرف وجها للتفصي عنه وعند
الزجاج وتلميذه ابي القاسم الزجاج اعرابهما بالعكس مما تقدم
فيكون المتاخر عنهما هو المبتدا وما هما خبران مقدمان اي
يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة ولا يحسن ذلك معنى لان
المقصود الاخبار عن الاول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة

او يومان علي تشهد به الفطرة السليمة ولا لفظ المعدم
المصحح للابتداء بالنكرة ومجرد كونه ظرفا مقدما لا يستقل
بالتصحيح وانما يكون ذلك ان لو كان الظرف المتقدم ظرفا
للمبتداء كقولك في الدار رجل في يوم الجمعة صلوة وجميع المدة
في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له
لكان زائدا عليه نحو رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا
عليه وليس المعني في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد
انه هو هكذا قرر هذا المحل وانت خبير بما في لا حالته علي الذوق
ما نهذا الكلام يقتضي ان المخالف يرى ان للمدة اسم مرفوع
لا منصوب علي الظرفية في موضع الخبر وفيه ما عرفت والذي
نقله ابن هشام وغيره عن الزجاج والزجاجي والاخفش انهم
يرون ان مذ ومنذ في قولك ما رايته مذ او منذ يومان ظرفان
مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فالتقدير بيني
وبين لقائه يومان قال ابن هشام والاخفاء بما فيه من التعسف قلت
لكنه غير مناف للقول بظرفيتهما ولدن بلام مفتوحة فدال مهملة
مضمومة فنون ساكنة مع لغاتها وهي لدن بفتح اللام والدال ولدن
بكسرها وكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقي الساكنان

فاما ان تحذف النون فيبقي لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا
للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال
الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه اربع لغات مع لدن
وهي اصلها فتلك خمس وقد جاء لدن بضم الدال وكان لدن
خفف بنقل ضمة الدال الي اللام فالتقي الساكنين فاما
ان تحذف النون واما ان تكسر وقد جاء لد بحذف نون لدن
التي هي ام الجميع هكذا قال الرضي للحضرة اي لمكان
الحضور كعند اذا كان المحل محلا لابتداء غاية نحو خرجت من عنده
من لدنه وقد يجتمعا في قوله تعالي اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه
من لدنا علما قال ابن هشام ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح
ولكن ترك دفعا للتكرار فان قلت غالب امر المؤلف اقتفاء
الكافية في استيفاء مسائلها فما له اخل هنا بذكر لدي وهو
مما ورد فيها قلت لان الكلام في الظروف المبنية والقول
بان لدي مبنية كما ذهب اليه ابن الحاجب لم يقم دليل عليه
كما ذكره الرضي فلذلك اعرض المؤلف عن عدها من قبيل المبنيات
واما لدن واخواتها فلتوغلها في مشابهة الحرف بملازمة
معني الابتداء وقال ابن الحاجب لان من لغات لدن ما وضعها

وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولم يرتض الرضي
وقط وعوض للماضي وللمستقبل المنفيين على طريق اللف والنشر
المرتب فقط ظرف زمان ماضي لا يستعمل الا بعد النفي نحو ما فعلته
قط وهو لحن وهو نص في التسهيل على انه يستعمل دون نفي تارة
معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة
رضي الله عنهم قصرنا الصلوة في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم
اكثر ما كنا قط واٰمنه والثاني الذي يؤل الى ما في الحديث ايضا
ان ابيّا قال لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله
ثلاثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط وعوض ظرف
لاستغراق الزمن من المستقبل في النفي وهو مضاف الى ما اضيف
كقولهم لا افعله عوض العائضين ومبني ان لم يضف لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد واما قط فمبني لتضمنه معنى
مذ والى اذ معنى ما فعلته قط ما فعلته مذ ان خلقت الى الآن
وفيهما لغات افصحها في قط فتح القاف وتشديد الطاء
مضمومة وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه
مع ضمها او اسكانها وعوض مثلث الضاد المعرفة ما وضع
لشيء وذا جنس يشمل المعرفة وغيرها بعينه وذا فصل يخرج ما عدا المعرفة

٣٣٢

٢٢٦

وليس المراد بهذا التعيين قصد الواضع في حالة الوضع الى واحد
معين لا يلتبس عند المخاطب بغيره اذ لو اريد هذا خرج كثير
من المعارف كالضمائر والمبهمات وذي اللام فانها لم توضع لواحد
معين على الخصوص بل لكل معين بقصده المستعمل فالمعنى ما وضع
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع
كما في الاعلام اولا كما في غيرها وقال الرضي ولو قيل ما وضع لاستعماله
في شيء بعينه لكان اصرح يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين
عند الاستعمال دون الوضع لتندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف واعرفها في راي الاكثر
من النحاة المضمر وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
ظاهر واما ضمير الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
جعله بمنزلة وضع اليد ثم العلم لان مدلوله معين عند الوضع
ثم اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة كانت
وتعيينها الى المستعمل بان تقرن به الاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ثم الموصول لانه يعرف بالعهد الذي
في صلته ومحله القلب بخلاف اسم الاشارة فانه يعرف بالعين

والقلب معًا والمعرف باللام في مرتبة الموصول او النداء يعني او المعرف
بالنداء وهو في مرتبة الموصول والمعرف باللام والاعرف هذا
مذهبا للاكثر وفي كونه بمنزلتهما نظر والذي ذهب اليه ابن مالك
ان المشار اليه والمنادي في مرتبة واحدة وله وجه ظاهر والمضاف
بحسب المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه فيكون بمثابته هذا
مذهب سيبويه وعند المبرد ان تعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف الي المضمر ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان
ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب
السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادي ثم الموصول وذو الاداة
والمضاف بحسب ما يضاف اليه هذا نصه في التسهيل واعرف
المضمرات المتكلم اي ضمير المتكلم لانه لا يتطرق اليه التباس
بوجه اذ القائل انا لا يلتبس بغيره اصلا ثم المخاطب اي ضمير المخاطب
لانه ربما دخله التباس كما اذا خاطبت انت شخصا تريد من بين
جماعة عندك فيتوهم كل منهم انه المخاطب لم ترده انت انه هو المخاطب

قل الجرم انه دون الاول والنكرة بخلافه اي ما وضع لشيء بعينه
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا سواء
كان التانيث حقيقيا اولا فالعلامة اللفظية كما في عالمة وظلمة
وصحراء وذكرى والمقدرة كما في هند وقدر بدليل رجوعها في التصغير
كهنيدة وقديرة وهي اي واية التانيث من حيث هي لا من حيث كونها
مذكورة او مقدرة التاء والالف غير الالحاق نحو الغاء الطي فانها
لالحاق الكلمة بنحو جعفر وليست للتانيث بدليل جمعهم بينها
وبين التاء في ارطاة ومجرد الزيادة يعني وغير الالف التي
تجيء لمجرد الزيادة والتكثير نحو القبعثري في قولهم هذا الجمل
القبعثري اي العظيم وليست الفه للتانيث بدليل ناقة قبعثرا
ولا الالحاق اذ ليس لنا اصل سداسي حتي يلحق به مقصورة
بالنصب حال من محذوف وهو ضمير منصوب يعود الي الالف المذكورة
اي اعنيها حالة كونها مقصورة نحو حبلي وزجعي وممدودة
نحو نفساء وصحراء ومذهب سيبويه ان الالف الممدودة
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف
للزومها صار كلام الفعل فجازت زيادة الف للمد
قبله كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت

احدٰيهما لصار اسم مقصورًا كما كان وضاع العمل فقلبت
ثانيتهما الي حرف يقبل الحركة دون الاولي لتبقي علي مدّها
وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانه لو قلبت الي احدهما
لاحتيج الي قلبهما كما في كساءٍ ورداءٍ والياء علي راي ذهب
اليه بعضهم واستدل عليه بقولهم هذي امة الله وزعم
انها للتانيث ولا حجة فيه لجواز ان يكون صيغة موضوعة
بر اسها للمؤنث او تكون الياء بدلا من الهاء فلا تكون
من علامات التانيث كما لا تعدّ الهاء المنقلبة عن التاء في الوقف
منها وايضا فلها الكلام في المذكر والمؤنث الذين من قسم
التمكن وهذي من قسم المبني فلا وجه لذكرها معها
والمذكر بخلافه اي ما ليس فيه علامات التانيث
لا لفظا ولا تقديرا ولا يخفي ان المذكر هو الاصل لانه لا يحتاج
الي علامة والمؤنث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة
الي المحتاج وعلي هذا فقد كان الانسب تقديم المذكر الا انه
اخره لان تعريفه يشتمل علي سلب تعريف المؤنث
والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل فجعله في الذكر
كذلك ولا يلحقه منها اي من علامات التانيث الا التاء

لان وضعها علي العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف
لفظا وتقديرا بخلاف الالف قياسا نحو حائض من الصفات
المختصة بالمؤنث علي وزن فاعل كحائض او مفعلٍ
كمرضع ان اريد به الثبوت لا الحدوث بتاويل شخص
حائض او انسان موضع كما ان ربعة ماوّل بنفس ربعة
عند سيبويه قال الرضي واتفاقهم علي انه يلحقه التاء عند
قصد الحدوث دليل علي ان العلة غير هذا او بمعني النسبة
عند الخليل وان كانت علي صورة اسم الفاعل كلابنٍ
وتامرٍ فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعني
الحدوث اي لبني وتمري كذلك معني حائض ذات
حيض كانه قيل حيضية وحاصله ان اسم الفاعل لما
لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعني كالفعل الذي
مبناه علي الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم
مشابهته له معني وان شابهه لفظا ونقض الرضي
بالصفة المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث فلا نسبة به الفعل
ايضا وكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا
فالاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض محمول عليه عندهم

يؤنث بالتاء مع انه على الاطلاق ولا فعل له الا
من حيث التاويل فان معنى بصري منسوب الى
البصرة قال ومن ابين له ان المنسوب الذي على وزن
فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المؤنث
لا تدخله التاء قال والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب
في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء
ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه في التانيث بالتاء
لمشابهتهما له لفظا ومعنى ثم جاء مما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وفصل
والفرق فانثوا بالتاء ذا الحدوث لمشابهة الفعل معنى
دون ما هو للاطلاق واما الصفة المشبهة والمنسوب بالياء
فلم يحتاجوا فيهما الى الفرق لورودهما على وتيرة واحدة
في الاطلاق فلحقتهما التاء عند قصد التانيث لا لمشابهة
الفعل بل لمشابهتهما لاسمي الفاعل والمفعول في انهما اسمان
فيهما معنى الصفة بلا اختصاص اي لم يقدر التاء في نحو حائض
لانها انما تدخل للفرق بين المذكر والمؤنث ومثل حائض
مختص بالمؤنث فلا يحتاج فيه الى التاء كقولنا لطائفة الكوفية



وهو مرذول لورود الضامر اي المهزول بلا اختصاص
بالمؤنث بل هو مشترك يقال جمل ضامر وناقة ضامر من غير تاء
والمراد بالمرضعة معه اي مع الاختصاص وعدم الحدوث
قال الله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت
ولا شك في اختصاصه بالمؤنث وانه لم يقصد به الحدوث
نعلم فساد العلة التي بنوا عليها الحكم المذكور فقدر التاء
قياسا فيما مر وسماعا في نحو العين والاذن والقدر ويعرف
تانيث ما لم يظهر فيه العلامة بتانيث اسم الاشارة وتانيث
الضمير العائد اليه مطلقا اي سواء كان ثلاثيا او غيره والاطلاق
راجع الى كلا القسمين نحو تلك الدار هذه جهنم والشمس وضحيها
النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب اوزارها
وان جنحوا للسلم فاجنح لها ونحو قولهم جهنم اعاذنا الله منها
ومصغره في الثلاثي كعُيَيْنَةٍ واُذَيْنَةٍ ويعرف التانيث ايضا
بتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة عن التاء كقوله ارمها
عليها وهي فرع اجمع نحو ثلث اذرع واصبع وبتانيث فعله
نحو والتفت الساق بالساق وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث
كفواعل في الصفات نحو طوالق وحوائض او على مثال غالب فيه

وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وعين فجمعها
في المؤنث غالبا على افعُلٍ وقد جاء في المذكر قليل المكان
وامكن وكل منهما أي من المذكر والمؤنث حقيقي وهو
ماله زوج من الحيوان كامرأةٍ ورجلٍ وناقةٍ وجملٍ
فكل من الرجل والجمل مذكر حقيقي فكل من المرأة والناقة
مؤنث حقيقي وغيره اي غير حقيقي وهو بخلافه اي
خلاف الحقيقي كظلمة وضياء فالظلمة مؤنث غير حقيقي والضياء
مذكر غير حقيقي وانما جرت عادتهم بتقسيم المؤنث الى حقيقي
وغير حقيقي واما المذكر فلم يتعرضوا اليه بالتنبيه الى ذلك لخفا
اشار المؤلف الى السبب في ذلك بقوله فالمذكر لا تفصيل
في حكمه بين الحقيقي وغيره كما في المؤنث فلهذا اهملوا تقسيمه
واعرضوا عن التعرض اليه واما المؤنث فالعلامة
واجبة في المسند الى ظاهره الحقيقي بلا فصل في السعة في غير
باب نعم نحو قالت امرأة عمران للايذان من اول الامر بتأنيث الفاعل
وفائدة القيود الثلاثة الاول ستظهر مما يأتي في المتن
قريبا وقوله في السعة احتراز من الضرورة على ان سيبويه حكى
عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر

عن كلام بعضهم وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكار
ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وقوله في غير باب نعم اشارة
الى انه لا يجب العلامة في نعم وبئس المسند الى الظاهر
المؤنث الحقيقي بل يجوز اثبات التاء وحذفها وكلاهما
فصيح تقول نعم المرأة هند وبئست المرأة جمال لمشابهة هذين
الفعلين الحروف لعدم التصرف او لان المراد بالمؤنث
المسند اليه وهو المراد الجنس على ما ياتي في بابه والى مضمره
اي الى مضمر المؤنث المتصل مطلقا اي سواء كان حقيقيا
او غير حقيقي تقول هند قامت والشمس طلعت ومن ثم رد
ابن هشام قول الجوهري ان تذكير قريب في قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين لكون التانيث مجازيا
لانه انما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا المضمر
وانما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه
كالجزء من المسند بخلاف الظاهر فانه مستقل بنفسه والضمير
المنفصل مثله لانفصاله ولا ارض ابقل ابقالها في قول الشاعر
فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
المزنة السحابة وبعضهم يقيدها بالبيضاء ودقت قطرت

وابلقت الارض انتبت ماؤل بانه ترك العلامة حملاً
للارض على المكان وان كان الواجب ابقلت وقيل وهم بشـ
هذا في اعلام الرجال فلا يقال طلحة جاءت بناء على انه
قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار الـ
فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى
وعند المعنى فقط على ان لبعض الكوفيين جوز اعتبار الـ
اللفظي فيه فيقول قامت طلحة وطلحة قامت وليس
العلامة جائزة فيما عداه اي فيما عدا المذكور وهو الظاهر الحقيقي
بلا فصل في السعة في غير باب نعم ومضمر المؤنث حرط الحقيقي
وطلعت الشمس وحضر القاضي اليوم امرأة في السعة وقام هند
الا ان ما جازت فيه العلامة مع وصل نحو طلع الشمس فالاحسـ
عدمها مع فصل نحو طلع اليوم الشمس اظهارا لفصل الحقيقي عن
كذا قالوا والذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلا
مع الفصل في الصورة المذكورة احسن بدليل كثرته في الكتاب
وفشوه فيه جدا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليـ
الذلة والمسكنة وقالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودة بلى من
سيئة واحاطت به خطيئته وقال الذين لا يعلمون لولا

او تاتينا آية الذين اذا اصابتهم مصيبة وتقطعت بهم
الاسباب واذا قيل له اتق الله اخذته العزة بالاثم فحسبه وما اختلف
فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات ولو شاء الله
ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات لا تاخذه
سنة ولا نوم ذلك بانهم قالوا لن تمسنا النار الا اياما معدودات
فنادته الملائكة ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم سيئة
يفرحوا بها اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها
الانهار قد خلت من قبلكم سنن وما محمد الا رسول قد خلت
من قبله الرسل الى غير ذلك مما تزيد على مائتي موضع والوارد
من ذلك بترك العلامة في الكتاب العزيز خمسون موضعا
او نحوها مثل زين للذين كفروا الحيوة الدنيا فمن جاءه
فاعل زين
موعظة من ربه وجاءهم البينات والكثرة احد الاستعمالين
دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة
في ذلك احسن وافصح وتركها حسن وفصيح وقال الرضي
فيه العلامة مع الفصل نحو قامت هند فالاحسن وجودها
عند الفصل نحو قامت امس هند لان المسند اليه في الحقيقة
هو المؤنث المذكور سواء كان ثم فصل ولم يكن لكنهم اعترفوا

حذف العلامة مع الفصل لطول الكلام ولكون الاتيان بها
بالشيء مع تاخير الموعود والقول باختيار التاء مع عدم الفصل
ظاهر المؤنث غير الحقيقي نحو طلع الشمس زيد فهذه قوله تعالى وجمع
والقمر لما يلزم على ذلك القول من مجيء افصح كلام على
وهو باطل فان قلت كيف حذف المؤلف الواو من الاية
اتماما التركيب امرا سائغا اذ يجوز الاقتصار على ذكر المدعي
الذي تعلق الغرض بالاستدلال به فقد قال عليه الصلوة
حين سئل عن الحمر ما انزل علي فيها الا هذه الاية الجامعة
من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في صحيح البخاري
والتلاوة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال عليه الصلوة
من نسي صلوة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها
الا ذلك اقم الصلوة لذكري كذا رواه الشيخان والتلاوة فاعبدني
واقم الصلوة لذكري وكل جمع غير ما على حد التثنية
جمع المذكر السالم مؤنث غير حقيقي فحكمه حكمه على نحو قامت ولو كان
مؤنث حقيقي كالهندات اذ الجمعية تانيثه اي لانه
انما هو بالتاويل لكونه جماعة ولم يعتبر التانيث الحقيقي
الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازاله كما ازال

٣٣٤ ٣٣٢



الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون
التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه
قال الرضي كان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي
في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ
الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد ذو
العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها
ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك
التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال
علامته حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير
كالهندات لان المقدر في حكم الموجود الظاهر قلت ما ذكره
المؤلف هو اقتران حكمي الجمعين باعتبار وجوب
تذكير المسند في نحو قام الزيدون وجوازه في قام الهندات
ذكره الزمخشري وكذا ابن الحاجب وقرره كل من وقعت
كلامه شارحيه وقد حكينا عن الرضي ما سمعته من التعليل
وهذا في الحقيقة ليس بمذهب البصريين ولا الكوفيين
وذلك ان البصريين يسوون بين الجمعين فيوجبون
التذكير في نحو قام الزيدون ويوجبون التانيث في نحو

فقامت الهنداة لسل احدة نظم الواحد فيهما على ما ذكره ابن مالك
وابو حيان وجماعة واما الكوفيون فيجوزون لحوق العلامة
جمع المذكر السالم ولا يوجبون لحوق علامة التانيث في جمع المؤنث
تمسكا بنحو لا اله الا الذي آمنت بنو اسرائيل ونحو اذا جاءك
المؤمنات وقول الشاعر فبكى بناتي شجوهن وزوجتي
والظاعنون الي ثم تصدعوا واجيب بان النون والتاء
لم يسلم فيهما لفظ الواحد وبان التذكير في الآية الثانية للفصل
اولان الاصل النساء المؤمنات او لان ال مقدرة بالذي
اسم جمع الكنه المسند الى ضميره اي ضمير الجمع ا
المذكر يعقل كالرسل والرجال يقال فيه اذا كان فعلا ماضيا
مثلا فعلت نظرا الى ان معنى الجماعة على اللفظ قال الله
تعالى واذا الرسل اقتت لاي يوم اجلت وفعلوا نظرا
الى العقل وثقل الواو مناسب الكثرة في الجمع وكانت الواو
لاصالتها في الجمع بالعقلاء اولى لاصالتهم بالنسبة الى غير العقلاء
او كان المسند مضارعا قلت الرجال تفعل بتاء المضارعة الفوقية
ويفعلون التحتية وفاعلة وفاعلون حيث يكون المسند
فعل وجه فاعلة كوجه فعلت وهو النظر الى التاويل بالجماعة

٣٢٢

وفُعَّال نحو الرجال صُوَّام جمع صائم وضميره اي جمع العاقل المذكر هي
اي كضمير الواحدة المؤنث وهم على قياس جماعة العقلاء و
المسند الفعلي وغيره ان كان الجمع لغيره اي لغير المذكور العاقل
فيشمل ثلاثة اقسام جمع مذكر لا يعقل كالايام والجبالات وجمع
مؤنث يعقل او اسم جمعه كالزينبات والنسوة وجمع مؤنث
لا يعقل كالدور والظلمات فعلت بضمير الواحد المؤنث
الغائب بتاء وبل الجماعة وفعلن بالنون لان المسند
الى ضمير جمع غير العقلاء النون موضوعة لها لمناسبة بينها
في لغته وفاعلة وفاعلات وفواعل وضميره
اي ضمير هذا الجمع هي كضمير الواحدة الغائبة وهن على قياس
ضمير الغائبات وما بينه وبين واحده التاء كشجر وشجرة
ونخل ونخلة يذكر باعتبار الجمع ويؤنث باعتبار الجماعة
فمن التذكير قوله تعالى شجر فيه تسيمون وقوله تعالى الذي
جعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا انتم منه توقدون
وقوله كانهم اعجاز نخل خاوية وقد اجتمعا في الآية الواقعة
لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون
عليه من الحميم وفي التسهيل والجنس المميز واحده بالتاء يؤنثه

الحجازيون ويذكره التميميون والنجديون وفي شرح الجزولية يختص به لا بغيره هذا كلامه وفيه الجواب عن نكتة العجز وفي
لابن معط ما حاصله ان ما يميز فيه بين الواحد والجمع بالتاء ثلثة التي بني عليها خطابته وتقنعت في هذا المحل فتامله لما في فعول
اقسام احدها ان يراد به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا بمعنى فاعل نحو صبور يستويا فيه المذكر والمؤنث ولو كان بمعنى
كالرطب والتمر والقمح فالهاء للدلالة على الواحدة لا غير مفعول لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة ومفعال كمعطار
لانك تقول الرطب اكلته والقمح بعته والثاني ان يراد للمذكر والانثى وشذ ميقانة ومفعيل كمعطير لهما وشذ امراة
الجمع لا غير كالتخم والتهم وهذا مؤنث لا غير والثالث ان يراد مسكينة وسمع مسكين على القياس وفعيل بمعنى مفعول لهما ايضا
الامران كالكلم يحتمل ان يكون جنسا فهو في يحرفون الكلم كرجل جريح وامراة جريح وشذ ملحفة جديدة اي مجدودة ولو كان
عن مواضعه جنس ولا يخفى ورود القسمين الاولين على بمعنى فاعل لحقته التاء نحو رجل ظريف وامراة ظريفة ثم عدم
لحوق التاء اذا كان بمعنى مفعول مشروط بانتفاء اللبس
والجريح واحده بالتاء على المذكر والمؤنث نحو فيجب في نحو مررت بقبيلة بني فلان وقد يشبه اي بفعيل الذي
لا يمتاز عن المؤنث الا بقرينة نحو ان تقول عندي حمامة
ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور وقال الرضي يجوز ان يعني بمعنى مفعول ما هو بمعنى فاعل نحو ان رحمة الله قريب من المحسنين
النمل في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظة فانث وما يدريك لعل الساعة قريب والاكثر انه لا يلزم التاء الكلمة
البتة ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة قد يلزم لعلامة كذقيل وثبوت علام بدفعة وقد يؤنث ما اضيف
كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم التانيث من مذكر هو اي المؤنث كله اي كل لذلك المضاف المذكر
فيه مع الاستقراء قاض ولعل سر في اعتبار تانيثه في قولهم قطعت بعض اصابعه تلتقط بعض السيارة بالتاء
لا في الاسماء اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع صرفه وقال الشاعر لما اتى خبر الزبير تواضعت
حال تانيثه في غيره ويبعد اليه ذلك واما منع الصرف في سور المدينة والجبال الخشع اذ معرفة يعني او يكون المؤنث

المضاف اليه معروضًا للمضاف المذكر نحو اعجبتني حسن الجارية
فالحسن عارض والجارية معروضة فانّث الاول لهذه
الملابسة او عبّر به عنه يعني او يؤنّث لفظ مذكّر عبّر به عن مؤنث
نحو من كانت امك بنصب الام وضمير المستتر في كانت عائدة الى المذكور
وهو من لكونه عبّر به هنا عن الام التي هي مؤنث او اوّل به اي بالمؤنث
كما انبه كلام ابي بشير بذلك على ما حكاه ابو عمرو ابن العلاء انه سمع شخصًا
من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها
فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى
الصحيفة واللغوب بالغين المعجمة وفتح اللام الاحمق وقد يذكر
المؤنث بعكس المعنيين الاخيرين وهما ما عبّر به عن المؤنث فيقول
هنا جاء في نفس بتذكير الفعل من حيث هو مسند الى مؤنث عبّر به
عن مذكر وهو رجل مثلا او ما اوّل بالمؤنث فتقول هنا اتاه صحيفتي
بالتذكير على تاويل الصحيفة بالكتاب قلت لا وجه لتخصيص
هذا الحكم بتينك الصورتين لانه قد يجي الامر بعكس الصورة الاولى
فيذكر المؤنث عند اضافته الى مذكر هو كل للمضاف كقوله تعالى
فظلت اعناقهم لها خاضعين قال ابو البقاء لما اضاف الاعناق
الى مذكرين وكانت متصلة بهم في الخلقة اي بعضا منهم اجرى
عليها حكمهم وقد يذكر للاضافة الى معروضه المذكر وذلك نحو قول

انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى
يزداد تنويرًا فذكر الانارة وهي مؤنثة اخبر عنها بمكسوف
لاجل اضافتها الى معروضها المذكر القائمة هي به وهو
العقل وكقوله رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب
التواني فذكر الرؤية لاضافتها الى معروضها القائمة هي به
وهو الفكر حيث اخبر عنها بمعين ولم يقل معينة قيل و
يذكر المؤنث ايضا بتاويل المذكور كقول رؤبة بن العجاج
فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق
ويحكى ان ابا عبيدة قال لرؤبة حين انكر هذا ان اردت
الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت
ذلك يعني انه عاد ضمير المذكر على الخطوط وهي مؤنثة لارادة
ذلك المذكور والبلق سواد وبياض والبهق بياض يعتري الجلد
يخالف لونه وليس بالبرص والتوليع استطالته او يذكر
بالنظر الى لفظه الذي هو مذكر وان روعي تانيث معناه
كما اذا قلت عندي ثلثة انفس تريد نساء فالتذكير بالنظر
الى لفظ النفس وهو مذكر وان كان معناه مؤنثًا او لان تاءه
لم تزد على مذكر كما في حمامة ودجاجة فتقول هذا حمامة

وهذا دحاجة نظرا الى معناها لا من غير التفات الى تاء التأنيث
التي فيه مع ان عامتهم انما تزيد على مذكر ليراد بمجموع اللفظ الذي
فيه التاء مؤنث كما في قائمة بالنسبة الى قائم اسماء العدد ما تبع
جوابا لكم فيندرج فيه الواحد والاثنان اذ لو قيل كم عندك الصحيح
ان تقول واحد واثنان واهل الحساب لا يرون الواحد من العدد
لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد وبعضهم يرى ان الاثنين
كذلك لان الفرد الاول اي الواحد ليس من العدد فكذا ينبغي
ان يكون الزوج الاول والنحاة لما رأوا ان الاسماء التي وضعت
لبيان كمية الشيء لها احكام لفظية كما في الثلثة والمائة
والالف فلذلك اطبقوا على عدهما معا لتساويهما في اقدام الكل
في الحاجة الى بيان الاحكام اللفظية التي تعرض لها وانما عدل
المؤلف عن تعريف الكافية وهو ما وضع لكمية آحاد الاشياء لعدم
شموله بحسب الظاهر للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لبيان
كمية آحاد الاشياء وانما يبينان فردا او فردين اصولها اثنتا
ترجع اليها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة والغاية داخلة فتلك
عشر كلمات ومائة والف كلمتان فهاتان كلمتان اخريان مع العشر
الاول فالمجموع اثنتا عشرة كلمة كما قلنا فالتذكير والتأنيث

٣٣٨

٢٢٦

في واحد واثنان بالضم في الاول والالف في الثاني على الحكاية اذ تقدير
كلامه اصولها واحد واثنان وثلثة وهكذا الى عشرة ثم فعلى الملفوظ
والمقدر على الاصل خبر قوله فالتذكير والتأنيث اي كائنان
على الاصل من تركيب سوى المذكور وهو واحد واثنان او تقول
مع عدم التركيب واحد للمذكر وواحدة بالتاء للمؤنث واثنان
للمذكر وثنتان للمؤنث فهذا جار على القياس من حيث ان
ذا التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر وتقول مع التركيب عند
التذكير واحد عشر واثنا عشر وعند التأنيث واحدة عشرة واثنتا
عشرة وهذا الكلام معترض من وجهين اما اولا فلا علاقة لضمير
المفرد على الاثنين بتأويل المذكور وهو خلاف الاصل وليس بمطرد
اذ لا يجوز الزائد لزم بالاجماع وان تطرق اليه هذا التأويل
وانما الذي يجري كثيرا من الناس على اخذ الاحكام من علل
النحويين ظنهم انها كغيرها من العلل المطردة وليس كذلك
انما فان النحوي انما يعلل بعد السماع بامر مناسب فقد يكون المسموع
فاشيا مطردا فيذكر له وجه مناسب وقد يكون المسموع شاذا
خارجا عن القياس فيذكر له مناسبة ما على شذوذه تكون بها
للكلام الشاذ نوع تصحيح في الجملة وتقوية لهذه العلة

الى عشر ذلك المحل خطأ بل الشك واما ثانيا فلان واحدا عند استعماله
في الاعداد المنيفة يختار فيه لفظ احد للمذكر واحدى للمؤنث واستعمال
هذا اللفظ للمذكر وبالتاء للمؤنث في الاعداد المنيفة قليل فيكون المؤلف قد افتى
على هذا الوجه مع قلته وترك ذلك الوجه مع انه الكثير المختار وليس ذلك
بلائق وعلم ان واحدا اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فالواحد بمعنى
المنفرد اي العدد المنفرد وان اثنين لفظ موضوع لواحدين من الثني
فاللام محذوفة واثنتان محذوف اللام ايضا والتاء للتانيث وثنتان
تاؤه كتاء بنت للتانيث اما انها بدل من الياء وهو قليل بخلاف ابدالها
من الواو فهو كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة وتخمة والثلاثة
الى العشرة والغاية داخلة كما في المتقدم غير مركبة بالعكس تؤنث مع
المذكر وتذكر مع المؤنث تقول ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلث نسوة
الى عشر نسوة بدون علامة نحو لف باب التذكير والتانيث فيهما
لان المعدود للذكور ههنا جماعة فيؤنث نظرا الى ذلك
مع المؤنث لغرض الفرق بينهما عند عدم المميز ولم يعكس الامر
لسبق المذكر فان قلت في كلام المؤلف تقديم الحال على عاملها
المعنوي لان قوله بالعكس ظرف مستقر خبر المبتدا المتقدم
وغير مركبة حال من الضمير المستكن في الظرف وقد تقدم عليه



وهو عامل معنوي قلت لا نسلم ان الحال من الضمير الذي
يتحمله خبر المبتدا بل من المبتدا على حذف مضاف التقدير
ومعاملة الثلاثة الى العشرة حال كونها غير مركبة كائنة بعكس
المعاملة المتقدمة ومعاملتها مركبة الى تسعة عشر والغاية
داخلة بالتاء في النيف اي الزائد والمراد الزائد على العقد
وهو بتشديد الياء اصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد ففعل
به ما فعل بميت وقد تخفف الياء كما في امثاله وحذفها في العقد
للمذكر فتقول ثلاثة عشر رجلا وتسعة عشر غلاما وكذا ما بينهما من المركبات
وبعكسه للتانيث اي الذي التانيث فتثبت التاء في العقد
وتحذفها في النيف فتقول ثلاث عشرة امة وتسع عشرة امة
وكذا ما بينهما من المركبات فحكم الثلاثة الى التسعة عند التركيب
حكم تفصيلها في التذكير والتانيث على ما تقدم واما عشر فلم يجروه
على هذا الحكم بان يجعلوه مؤنثا في المذكر ومذكرا في المؤنث
لانهم لما اثبتوا التاء في الاول في المذكر كرهوا اثبات الثاني مع استغنائهم
عنه لانهما كالشيء الواحد فقالوا ثلاثة عشر مثلا وما حصلوا الفرق
في المؤنث بينه وبين المذكر بطرح التاء عن الجزء الاول اذ هو
الذي يطرح فيها عن المؤنث اتوا بالتاء في الجزء الثاني عملا بالاصل مع عدم

المانع فقالوا ثلاث عشرة في المؤنث واما احدى عشرة واثنا عشرة
العلامة فيهما للجزئين اما الاول فلم اعلم حاله قبل التركيب
هو هو واما الثاني فلم اعادة حاله مع اخواته ثلث عشرة وما بعـ
اجراء له على سنن واحد مع سكون شين العشرة في لغة اهل حجاز و
بالتعريف اولى ووجهه كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة
الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة فازال الثقل با
الوسط وكسرها في لغة تميم لان الكسر مزيل ما استكره من توالي
والاول اولى لان في هذا ازالة ثقل بثقل اخر وبفتح الشين
على قلة لان التركيب عارض وقد تسكن عين عشر من المركب
لآخر نحو احد عشر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنا عشر وجوز
اسكان ياء ثماني عشرة والاولى فيها الفتح لانها ياء قبلها كسرة و
القياس وجوب فتحها لان عجز المركب كتاء التانيث وما قبلها
لانها تشبه الف التانيث والياء تتحمل الفتحة بدليل رايت قاضيا
وجواري لكن جاز الاسكان على سبيل التخفيف لتثاقل المركب بالتركيب
وحذفها بكسر النون ليدل على الياء المحذوفة وفتحها طلبا للتخفيف
فيما هو ثقيل بالتركيب وزعم الرضي ان فتح النون اولى
من كسرها لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

وهذا خلاف نصوص الجماعة وفي الكافية ان الفتحة
شاذ وكان المؤلف سكت عن التصريح بالشذوذ لما راه من معارضة
كلام الرضي فاورد الكلام على ما رايت وظاهره موافقة
الرضي وعشرون الى تسعين تستوي فيهما اي في المذكر والمؤنث تقول
عشرون رجلا وعشرون امراة وكذا اخواته لانه لا يفرق بين المذكر
والمؤنث بالحاق التاء للمؤنث لان الواو والنون او الياء والنون
فيهما شبيهتان بهما في نحو مسلمون ومسلمين الذين لا تلحقه
التاء خشية التناقض فلذا لا تلحق ما اشبهه واعتبار لفظ المعدود
اولى من اعتبار معناه في التذكير والتانيث
يعني انه اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا او بالعكس
وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا ففيه وجهان
وهما اعتبار اللفظ تارة واعتبار المعنى تارة فلك اذا قصدت
معدودا مذكرا ان تقول عندي ثلاث انفس رعاية للفظ النفس
لتانيثها وثلاثة انفس رعاية لمعناها لانه مذكر بالغرض واذا قصدت
المعدود المؤنث ان تقول عندي ثلاثة شخوص رعاية للفظ الشخص
لانه مذكر وثلاث شخوص رعاية لمعناه لانه مؤنث بالغرض
لكن رعاية لفظ المعدود اولى من رعاية معناه لانهم لما حملوا على نعله

الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبر واصلو ان اشبار ان يجي انك تقول
حسن متذكر اعتبارا للفظ وان كان معناه مونثا ونفس حسنة فتونث
اللفظ كذلك وان كان للرجل ويدل عليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
والمراد ادم عليه الصلوة والسلام ولا يميز واحد واثنان اي لا يجمع
بينهما وبين مميزهما لا لالة التمييز الذي بينهما وهو المعدود
المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين على المقصود منهما فلا يقال
واحد رجل ولا اثنا رجلين لان رجلا يدل على الحقيقة ونصوصية
العدد ورجلين كذلك فلو جمع بينهما لوقع ذكر العدد ضائعا
فاستغنوا عنه بما ينبي عن المعنيين وهو مميزهما و ... خبر ان
هذا الايتم في واحد رجال واثنا رجال اذ كل من المميز
والتمييز مستقل بفائدة لا يستغني عنها الاخر وثنتا حنظل في قول
الشاعر كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
شاذ لجمعه بين العدد الذي هو ثنتا ومميزه وهو حنظل
ولا يخفي ان شذوذ هذا لا يستنتج من العلة المتقدمة
ضرورة ان التمييز فيه وهو حنظل لا يدل على المقصود من الاثنين
لو افرد عنهما ففي الجمع بينهما فائدة وبعض الحكمة في جمعهم بين العدد
وتمييزه انهم لو اقتصروا على العدد لم يفد المقصود ولو اقتصروا

على المعدود لم يحصل الفائدة المطلوبة اذ لا يفهم من ثلاثة
مثلا على الانفراد ان المراد بها رجال ولا يفهم من رجال على انفراده
ان المقصود به ثلاثة فاحتيج الى ضم العدد مع المميز ليعلم
نصوصية العدد والحقيقة معا وهذه الفائدة متحققة في
ثنتا حنظل بالجمع بينهما اذ لو قيل ثنتان لم يفهم من بين
جنسهما ولو قيل حنظل لم يفهم العدد فكان في ضم احدهما
الى الاخر وفاء بالغرض وانما يكون شاذا لو قيل ثنتا حنظلتين
والمميز في ثلاثة الى عشرة مجرور مجموع غالبا نحو ثلاثة
رجال اما جره بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف مع ان
المعدود هو المقصود بدليل مجي الوصف له لا للعدد في
قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان فلو نصبوه للمعدود لصار
ما ليس بمقصود وهو العدد كانه المقصود لانه حينئذ يتم خبر صاره
بالتنوين فيشعر باستغنائه عما بعده ويكون مقصودا وسائر
وجه النصب في مميز احد عشر ونحوه واما جمعه فلقصد المطابقة
في المعنى لان المعدود المميز كان في الاصل موصوفا ثم اضيف
العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة فما فوقها
ان يكون مجموعا وقوله غالبا اشارة الى ان تمييز الجر قد يتخلف



٢٤٠

فقد حكى الرضي وغيره انه يجي في الشعر قليلا كثلثة اثوابا واما من اثبات نون تثنية نون الجمع المحقق واما مع الحذف فلحذف
فيتخلون في الصورة المستثناة بقوله الا ما بانه غير مفرد حيث النون ليست في الحقيقة نون الجمع فلما تعذرت الاضافة في القسمين
بعد الثلاث ونحوها تقول ثلاث مائة درهم واربع مائة دينار ميز الى النصب والمفرد اخصر فما اقتصر عليه والجمعية مفهومة
وهكذا وانما افرد وهاهنا مع ان القياس جمعيا كراهة لما في الاثبات من العدد المتقدم ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على البدل
بالجمع من تكرر معنى التانيث لان الجمع مؤنث معنى والماية ايضا للمميز وهذا جواب عن سؤال مقدر تقرير السؤال ان يقال قولكم
مؤنث فعوض بالحقه كذلك ونحو ثلث مئين للملوك ان تمييز المركب من احد عشر وبابه مفرد منتقض بهذه
في قول الشاعر ثلاث مئين للملوك وفي بها ردائي وجلت الاية اذ المميز فيها مجموع وتقرير الجواب انا لا نسلم ان الجموع
عن وجوه الاهاتم الاهاتم جمع اهتم على اثر كل فيه جماعة المذكور هو التمييز بل هو بدل من اثنتي عشرة والمميز محذوف
كلمة ابيا في قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت التقدير وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة والذي في الكشاف
ايبا ووجه الشبه استعمال الاصل المهجور وذلك لان الاصل ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة
في ثلاث جمع مميزه والاصل في خبر كاد ان يكون مفردا لانه خبر اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك
المبتدا في الاصل وفي احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشر انعاما
اي في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي ملزومة اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ورايته
لجعل ثلاثة اشياء كالاسم الواحد ولا يرد خمسة عشر زيد علم برايه لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط
لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيان لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني
المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد وانما في العقود فلانه لا يتصل اسرائيل بمعنى القبيلة في العرب فعلى هذا معنى وقطعناهم
اضافته لامع انه ان النون ولامع حذفها اما مع الاثبات فلما اثنتي عشرة اسباطا وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل واسباطا

واقع موقع قبائل لا قبيلة فلا يصح كونه تمييزاً وقال الحديثي
الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة قلت هذا دفع للنقل بمجرد
دعوى لم يقم عليها دليل وذلك ان ابن مالك لم يقل
ما قال رأياً من قبل نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم
يقولون السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب
وهو عدل ثقة والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن اهل
اللغة حتى يكون معارضاً لنقل مالك فيقدم نقله لكونه
اوثق واعرف باللغة وفي الصحاح والاسباط من بني اسرائيل
كالقبائل من العرب وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
فانما انث العدد لانه اراد اثنتي عشرة فرقة ثم اخبر ان
الفرق اسباط وليس الاسباط تفسير ولكنه بدل من اثنتي عشرة
فرقة لان التفسير لا يكون الا واحداً كقولك اثني عشر درهما
ولا يجوز دراهم هذا كلامه بحروفه وفي المحكم لابن سيده (اسم كتاب)
وهو الكتاب المجمع على جلالة قدره في اللغة ما نصه والسبط
من اليهود كالقبيلة من العرب وهم الذين يرجعون
الى اب واحد سمي سبطاً ليفرق بين ولد اسماعيل وولد
اسحق وجمعه اسباط وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا

انما ليس اسباطا بتمييز لان المميز انما يكون واحداً لكنه بدل
من قوله اثنتي عشرة هذه عبارته برمتها وهذا كله
مما يؤيد نقل ابن مالك فكيف يدفع بان الزمخشري
اعرف باللغة ولئن ثبت للمدعي ما قال ولم يقم شاهد
بصحة دعواه والله اعلم بحقيقة الحال **وفي مائة والف**
وتثنيتهما وجمعه اي جمع الف **مجرور** (مفرد) نحو مائة رجل ومائتا عبد
والف غلام والفا فارس والاف رجل وانما كان مجروراً
لامكان الاضافة وعدم مانعها وهي الاصل وطلب الخفة
قائم فرجحت (الاضافة) واما الافراد مع ان القياس الجمع كما في ثلثة
دراهم فلانه عدد في معناه كثرة فكره جمع مميزه
لئلا ينضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي
ومائتين عاما في قول الشاعر اذا عاش الفتى مائتين
عاما فقد ذهب المسرة والفتاء **نادر** فلا يرد نقضاً
على هذه القاعدة والمسرة والفتاء بالمد الشباب والقصر
الشاب **وثلثمائة سنين** في قراءة من عدا حمزة والكسائي
بتنوين مائة كاسباطا اي محمول على ان سنين بدل
من ثلثمائة لا على انه تمييز كما ان اسباطا بدل من العدد

لا تمييز لكن مقتضى التشبيه ان يكون التمييز محذوفا هنا كما
هنالك ومن اراد لا يتجه هنا لعدم الفائدة في الابدال حينئذ
وفيه بحث اما اولا فلا نسلم ان مميز ثلثماية هنا لو ظهر
حتى يكون الاتيان بسنين بعد ذلك غير مفيد بل المميز
لفظ مدة فيفيد حينئذ الاتيان بسنين ان تلك المدة
المعدودة سنون لا غيرها واما ثانيا فلان ما ذكر من عدم
الفائدة مبني على ان سنين بدل كما مر وليس بمتعين
لجواز ان يكون مفعولا لبثوا وثلثماية حال منه متقدم
عليه لكونه نكرة غير مختصة فلا يمتنع اذ لم يكن المميز
المحذوف لفظ سنة على جهة التوكيد لما فهم من ذي الحال اعني
سنين واذا كان التمييز قد ورد مؤكدا مع التصريح به
كما في قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
فلان يرد كذلك مع تقديره اولى وحذفه اي حذف
التنوين في قراءة ذينك الامامين وبعض الناس يعبر
عنهما بالاخوين لتوافقهما في كثير من حروف القراءة عكس قول
الشاعر كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص
والخميص الجائع فالاسناد مجازي كنهاره صائم وبالقرم

وعدم التردد في الاكل في زمن المجاعة وجه كون
القراءة عكس ما في البيت لان الجمع فيها في مقام الافراد اذ المراد
ثلثماية منه وما في البيت افراد في مقام الجمع اذ المراد
في بعض بطونكم ونظائره في المفرد النائب الواحد من المتعدد بمعنى البعض
منها لا بمعنى التعبير الاول بالاتيان به مكان الواحد
لان الواحد يطلق على كل من مفردات المعدودات
اذا لم يقصد الترتيب واما مع قصده فتقول الاول
لبيان الرتبة وهذا بمعنى المبني على وزن الفاعل وان لم يكن
اسم فاعل حقيقة لكن فيه معنى الوصف والثاني الحادي
عشر فصاعدا بالاتفاق وليس عليك الوقوف عند العاشر
كما في القسم الاول والحادي مقلوب من الواحد بجعل
الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فوزنه العالف
وتسكن ياؤه مع انه مركب وكذا ياء الثاني عشر كما في معد
يكرب ويمنع الجمل اي المصير الفاعل الى العاشر فقط وسقوط
الاول وما بعد العاشر اما سقوط الاول فلانه اذا كان
بمعنى الجعل والتصيير لم يجز بناؤه من واحد ضرورة انه

ليس تحت الواحد عدد يصير واحداً بانضمامه اليه واما سقوط
ما بعد العاشر فلعدم فعل بعد العشر حتى يستعمل بمعنى التصيير
بخلاف العشرة وما دونها الى الواحد فان لها افعالاً مشتقة منها
بهذا المعنى تقول ثنيت الواحد اي صيرته بانضمامي اليه
ودخولي معه اثنين وثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وهكذا
والذي يظهر لي ان يجعل معنى ثنيت الواحد جعلته ذا ثان
ومعنى ثلثت الاثنين صيرتهما ذوي ثالث وهكذا لما يجيء
قريباً واضافة الاول وهو الذي بمعنى البعض ولا يكون الا الى
ما يساويه نحو ثاني اثنين او اكثر نحو ثالث اربعة وعطفه على ثاني
العبارة ولا يجوز الى ما دونه نحو ثالث اثنين بهذا المعنى
لان بعض الاثنين لا يستقيم كونه ثالثاً لهما بمعنى انه واحد
منهما لانعدام معنى الثلاثة فيه بهذا الاعتبار معنوية لان المضاف
على هذا التقدير غير صفة مضافة الى معمولها وليست هذه الا
بلازمة لجواز قولك ثالث من اثنين ونحو ذلك واضافة الثاني
وهو الذي بمعنى الجاعل ولا يكون الا الى الاقل بواحد نحو ثالث
اثنين ورابع ثلاثة ولا يجوز الى المساوي نحو ثالث ثلاثة
اذ يلزم ان يكون المعنى مصير الثلاثة ثلاثة ولا يستقيم ولا الى

منه بالاكثر من واحد نحو رابع اثنين اذ يلزم ان يكون المعنى
مصير الاثنين اربعة بانضمامه اليهما ولا يستقيم ايضاً لفظية
لانه اي المضاف اسم فاعل اضيف الى معموله هذا اذا اريد به
الحال او الاستقبال فلا يعد اي لا يتجاوز العشرة لانه ليس
بعدها ما يمكن اشتقاق الفعل منه ثم اسم الفاعل في هذا
الباب مخالف له في سائر الابواب فان نصب ما بعد اسم
الفاعل الذي بمعنى الحال او الاستقبال وخفضه مستويان
او النصب اكثر واما في هذا الباب فقالوا ان اضافته
اكثر من نصبه لما بعده قال الرضي وانما قل النصب
هنا لان الافعال والنائب في هذا المفعول غير ظاهر
الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة
اصلاً وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم
اليه معاً ثلاثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول
بانضمام الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع
الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع
الثاني هذا كلامه ولم يزد في التاويل على ادعاء
انه لا يتصور اذ المجموع الاول وهو الاثنان مما يتعقل

كونه ثلاثة اصل كما اعترف به ان لا فلا يكون كانه
صار اياها والذي يظهر لي ان يجعل اسم الفاعل ههنا بمعنى
التصيير اي على معنى انه يصير ما تحته عين ما اشتق هو منه
فانه لا يتصور بل على معنى انه يصيره ملابسا له بوجه من وجوه
الملابسة فمعنى زيد رابع ثلاثة مصير الثلاثة مربوعة اي
مجعولة ذات رابع باعتبار كونه رابعا لها لا باعتبار انه
صيرها عين الاربعة ويمشي هذا في سائر الامثلة ولا غبار
عليه ويقال اذا زاد على العشرة على المعنى الاول وهو ما كان بمعنى
البعض ولا يقال على الثاني لما علمته من انه لا يجد والعلة
لتعذره فيما فوقها حادي عشر احد عشر بالبناء في المرتبتين لوجود
علته وهي التركيب فيهما والمركب الاول مضاف الى المركب الثاني فلذلك
وقد عرفت انه انما يضاف الى المساوي او الاكثر فيقال على الاول والجر
ثالث عشر ثلثة عشر وعلى الثاني ثالث عشر اربعة عشر مثلا حتى
وقد يتجاوز بهذا المعنى عن التاسع عشر والتاسعة عشرة
فيقال الحادي والعشرون والحادية والعشرون وغايته انه حين
لا يضاف ولا يضر فان الاضافة غير لازمة في المعنيين كما
للمذكر وحادية احدى عشرة للمؤنث لاسيما

وحادي احد عشر

تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة بحذف عشر من الاول في المذكر
وعشرة في المؤنث تخفيفا مع حصول العلم به وامن اللبس
باعراب الاول لذهاب مقتضي البناء وهو التركيب وبناء المركب
الثاني لبقاء تركيبه وحادي عشر بحذف شطري الوسط
وهما عجز المركب الاول وهو عشر وصدر المركب الثاني وهو احد
بالبناء في الاستعمال الاكثر لقيام مقتضيه وهو التركيب وحذف
احد جزئي المركب لقرينة مع ارادته لا يزيل التركيب
وبعضهم يعرب الجزئين باضافة الاول الى الثاني نظرا الى
انتفاء التركيب في الظاهر فجاء الاعراب المثنى ملحق اخره
النون في حالة الرفع ومن المعلوم ان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا
فلذلك ضرب عن ذكره او ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب
والجر ونون مكسورة لالتقاء الساكنين وفتحها لغة حكاها ابن
جني وبعضهم يخصها بالياء ومنه قول الشاعر يصف قطاة على
احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب اي على جناحين
احوذيين اي خفيفين سريعي الطيران وقد يضم ايضا
كما روي عن فاطمة رضي الله عنها يا حسنان يا حسينان بضم النون
عوضا علة للحوق النون لا لكسرها اي لحوق اخره نون لاجل التعويض

عن التنوين الذي كان في الواحد قبل تثنيته وهذا مذهب ابن
كيسان واستدل بحذفها للاضافة كما يحذف التنوين لها
واعتذر عن ثباتها مع الالف واللام بانها قويت بالحركة فبعدت عن
الحذف واورد عليه نحو حبليان ضرورة انه لم يكن فيه تنوين
حتى يعوض عنه واجيب عنه بان فيه تنوينا مقدرا كما
كل ما لا ينصرف وفيه نظر اسلفناه في باب التمييز او عن الحركة
التي كانت في الواحد فذهبت عند دخول الالف او الياء وهذا مذهب
الزجاج قال ان النون تثبت مع الالف واللام فلو كانت عوضا
من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي لا مدخل للتنوين فيها
واعتذر في عن حذفها للاضافة بانها زيادة والاضافة زيادة
الجمع بين زيادتين ورد بقيام الاحرف مقام الحركة كما تشغل الحاجة
الى التعويض او عن كليهما اي عن حركة الواحد وتنوينه معا
وهو مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر قالوا الوجود حكم
الحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ما تقدم
ولم يرتض ابن مالك شيئا من هذه الاقوال بل قال انما دخلت النون
لدفع توهم الافراد في نحو الخوزلان تثنية الخوزلى في لغة فان
النون لو لم تزد هنا لتوهم ان الكلمة مفردة لا مثناة ثم حمل

٣٤٥

ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب
على سنن واحد لبدل متعلق بلحق اي لبدل اللحاق على ان
معهما مثلا من جنسهما والمراد بالجنس هنا ما وضع صالحا
لاكثر من فرد بمعنى جامع بينهما في نظر الوضع فدخل
نحو الابيضين لانسان وفرس وان اختلفت الماهيتان
فان الجامع بينهما في نظر الواضع صفة البياض لا نفس
الماهية ونحو الزيدين ولئن اختلف الواضعان فان
الجامع بينهما المنظور اليه لكل واضع هو كون الذات
متميزة عن غيرها بهذا الاسم ونبه المؤلف بهذا القيد
على انه لا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلوليه
المختلفين فلا يصح ان يقال قرآن للطهر والحيض
وعينان للباصرة والذهب مثلا وفي ذلك خلاف
فقد اجاز ابن الانباري واختاره ابن مالك بشرط
امن اللبس على ما صرح به في شرح الكافية والشافية
قال لان الخلاف في عود الضمير على معنيي المشترك
المختلفين عند فقد الالتباس كقولك عندي عين
منقودة وعين موروقة ابحته وهما للضيف فلما

اجتمعا في الاضمار بجتمعان في الاظهار وعلى ذلك
جاء قول الحريري في بعض المقامات جاكم بالعين حين
اعمى هواه عينه فانثني بلا عينين ومنه العمرين
الى بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر مما
يختلفون فيه اللفظان ولم يوجد المماثلة بينهما حتى
يتحقق ان الحاق العلامة لاحدهما وقع لبدل
على ان معه مثله من جنسه تغليب فهو من قبيل المجاز
والتغليب في الاول للاخف وهو عمر وفي الثاني
للمذكر وهو القمر قال التفتازاني واما بيان مجازية
التغليب والعلاقة فيه والله من اي انواعه فلم اره
احدا حام حوله واقول يمكن ان يجعل فيما نحن فيه
من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر بلفظ عمر وعن مدلول
الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر
كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول
هذا اللفظ في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من
قبيل ما العلاقة فيه المجاورة فان قلت مقتضى تعريف
المؤلف وجماعة ان الاسم المثنى هو رجل من قولك رجلان



مثلا لان الله هو الذي لحق آخره الف ونون او ياء
ونون وليس كذلك بل المثنى هو مجموع رجلان
مثلا اذ هو الدال على الاثنين ورجلان لم يلحق آخره
علامة بل آخره هو العلامة لا شيء آخر لحقته
العلامة فما وجه التفصي عنه قلت لا مانع من ان
يكون المفرد قبل انضمام هذه الزيادة اليه دالا
على الواحد وبعد انضمامها اليه صار دالا على اثنين
فينطبق التعريف عليه ولا اشكال ولو سلم
ان المثنى هو مجموع الاسم الذي آخره علامة التثنية
انطبق التعريف عليه باعتبار حذف مضاف
اي ما لحق آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون والاول اولى وتحذف النون بالاضافة نحو يداه
مبسوطتان وقد تحذف ايضا للضرورة كقوله قد سالم
الحيات منه القدما بنصب الحيات على رواية
البغداديين اي القدمان وقد يجعل هذا من باب
نصب الفاعل لامن اللبس قال ابن مالك او لقصر
صلة كقوله خليلي ما ان انتما الصادقا هوى اذا لم

تكونا لي على من اقاطع وهو محتمل للاضافة وتحذف
التاء على غير قياس في خصيين بضم الخاء تثنية خصية والية
بفتح الهمزة تثنية الية اذ القياس يؤدي الى حذف
تاء التانيث من الكلمة عند تثنيتها وهذا مبني
على انه لم يسمع خصي ولي وهو محل نزاع فقد حكي
ثبوتهما في لسان العرب وان كانا اقل استعمالا من خصية
والية واذا كان كذلك فلا معنى لان ترتكب ما يخالف
القياس بل يجعل خصيان واليان تثنية خصي ولي
المسموعين ولا اشكال وخصيتان واليتان تثنيتي
خصية والية قال يا ليت اير الحمار وخصيتاه احب
الى فزارة من فزار وقال متى ما تلقني فردين
ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء
والنون والفاء جمع رانفة وهي اسفل الالية وطرفها
الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما كذا في الصحاح
والعجز اعنيه كائنا للمنقوص اي المنقوص منه آخره
كيد ودم يرد تارة فيقال يديان لقوله يديان بيضاوان
عند محلم ولا يرد تارة اخرى فيقال يدان وهو الاكثر

وكذا دمان وفمان الاكثر فيهما عدم الرد فيقال
دمان ودميان وفمان وفموان والضابط انه
يتم في التثنية من المحذوف ما يتم في الاضافة لا غير
فيقال اخوان لانه يقال اخوك ويقال يدان لانه يقال
يدك والعجز للمقصور وهو الالف ان كان في غير
اسم ثلاثي كذكرى والمرتضى والمستدعى او كان العجز
بدلا عن ياء في اسم ثلاثي كرحى او اصيلا في الثلاثي
وهو اصل كبلى ومتى مسمى بهما فياء جواب الشرط اي
فهو ياء والمراد انه ينقلب ياء في جميع الصور التي
ذكرناها اما في صورة ما اذا كان بدلا عن الياء فظاهر
لانه رد الى الاصل واما حيث يمال ولا يعلم الاصل
فلان في امالة الالف عند الانزال اليا الى الياء ما يقتضي
المحافظة عليها في التثنية واما في غير الثلاثي
فلطلب التخفيف فيما ثقل بكثرة الحروف وان لا يكن كذلك
وتحته صورتان ما اذا كانت الالف بدلا عن واو نحو عصا
وما اذا كانت اصلا ولم تمل نحو الى واذا مسمى بهما فواو
فيقولوا عصوان والوان واذوان اما الاول فلرد الى الاصل

وأمّا الثاني فالمحال على الأكثر ومِذْرَوَان بالذال المعجمة وهما
طرفا الأَلْيَة للإنسان وردَ بالواو للزوم التثنية وهذا جواب عن
سؤال مقدّر تقديره أن يقال قولكم أنّ الهمزة في غير الثلاثي
يقلب ياءً منقوض بمذروان فانّه انقلب فيه واواً وجوابه
انّ هذه الكلمة وُضِعت على صيغة المثنّى ولم يُنْطَق بمفردها
فكانت الواو المنقلبة عن الألف ليست بطرف بل في وسط الكلمة
ويجب أن يضبط هذه اللفظة بالذال المعجمة كما مرّ فانّ المِدْرى
ذات الدال المهملة وهي شيء كالمسلّة يكون مع الماشطة تصلح
به قرون النساء وشعورهن نُطِق بها على صيغة الإفراد
فاذا ثنيتها قلت مدريان بالياء على القياس والهمزة الممدودة
ان كان للتأنيث قُلِبت واواً نحو حمراوان أمّا القلب فلأنها
زيادة محضة فهي بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى
من غيرها وأمّا قلبها واواً دون الياء فلأنها وقعت بين
الفين فجدّوا في الفرار من اجتماع الأمثال لأنّ الياء أقرب
الى الألف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل
وربما صُحّحت هذه الهمزة فقيل حمراءان وربما قلبت ياءً
فقيل حمرايان حكاه المبرد عن المازني او كان أصلياً ثبتت

على حاله ولم يقلب إلى شيء فيقال قُرّاءان ووُضّاءان
تمسّكاً بالأصل وربما قلبت واواً فقيل فقيل قراوان
ووضاوان كراهةً لوقوع الهمزة بين الألفين وإلّا يكن
الهمز للتأنيث ولا أصلياً فالوجهان قلبها واواً وإبقاء
الهمزة على حالها فيقال في تثنية كساءٍ ورداءٍ كساوان
ورداوان وكساءان ورداءان فالقلب لكونها غير
أصلية والثبوت لمشابهتها للأصلية قلت وظاهر
كلام المؤلف أنّ الوجهين سيّان وليس كذلك بل تصحيح
الهمزة هنا أولى من القلب لأنّها بدل من أصل فهي
شديدة الشبه بالهمزة الأصلية كقُرّاء وقد يثنّى الجمع
كقول الشاعر أصبح الحي أوْباداً ولم يجدوا عند
التفرّق في الهيجا جمالَيْن أو باداً رؤوساً أو اسمه
أي اسم الجمع نحو كمثل الشاة العائرة بين الغنمين بتأويل
الفرقتين وقد جاء المثنّى بلفظ الجمع مضافاً إلى مثنّى
هو بعضه نحو فقد صغت قلوبكما ونحو قطعت رؤوس
الكبشين وهو أولى من التثنية معنًى لأنّ المضاف والمضاف إليه
كشيء واحد فكره الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع على الإفراد

على حاله

ثم انه قد يعبر به عن الاثنين مع انه لا يحصل به هنا لبس فلو كان
المضاف اليه كالمثنى معنى ولكنه في اللفظ متعدد كان الافراد
هو المختار نحو على لسان داود وعيسى ابن مريم وفي الحديث حق
شرح الله صدري لما شرح له صدر ابي بكر وعمر وصرح ابن
مالك في بعض كتبه بوجوب الافراد في مثل ذلك واذا سمي
بالمثنى او بالجمع على حده وهو جمع المذكر السالم او شبهه اي
المثنى نحو اثنان واثنتان او الجمع على حده نحو عشرون وثلاثون
ولم يجاوز سبعة احرف نحو اشهيبا بان تثنية اشهيباب
واشهيبابون جمع اشهيباب علما فانه لا يجوز فيه الا الحكاية
لمخالفته للاسماء المفردة بسبب زيادة عدة حروفه على سبعة
احرف اُبقي على ما كان عليه من الاعراب بالحروف في الاشهر
الاكثر رعاية للاصل المنقول عنه او اعرب بالحركة على النون من
تنوين وظاهر هذا انه غير منصرف وقضاء لحق النون من كونها
عوضا عن التنوين فلا يجمع بينهما ويلزم المثنى الالف دون
الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء
ونون زائدتان وقبل الياء فتحة فيكون اذ ذلك كعمران
ومنع الصرف فيه واضح ويلزم الجمع الياء دون الواو

انها



لانها اخف منها اذ ذاك اي حين جعله علما في المشهور
وفي الصحاح اذا سميت رجلا بنصيبين اعربت الاسماء المفردة
لم يصرفها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين
ومررت بنصيبين ومنع الصرف فيه عند كونه علما
لمؤنث ظاهر وانما الكلام حيث يجعل علما لمذكر وابو علي
الفارسي يمنع نحو اجماون علما للعلمية وشبه العجمة
من حيث فقد مثله في الاسماء العربية فليتامل واشار
بقوله في المشهور انه يستعمل على وجه آخر وهو انه يلزم
الواو قال في التسهيل كهاؤون فظاهره انه غير
منصرف المجموع ما اي لفظ دل على آحاد وذا جنس يشمل
المحدود وغيره من اسماء الجموع نحو رهط ونفر واسماء العدد
نحو ثلثة وعشر فتفصل تلك الآحاد بحروف مفرده اي بحروف
مفرد ذلك المجموع وذا فصل يخرج ما ذكرناه من نحو رهط
وثلثة اذ لا مفرد لشيء منهما بحروفه وكذا قرر في بعض
الحواشي فالاولى ان يقال ان ما دل جنس وعلى آحاد يخرج
المثنى دون اسم الجمع واسم العدد المذكورين فخرجا بحروف
مفرده ولو كان وجود ذلك المفرد تقديرا اي مقدرا لا محققا

وذلك مثل عبابيد وهم الفِرَق من الناس الذاهبون في كل وجه
فهذه صيغة خاصة بالجمع لا توجد الا فيه سراويل عجمي او جمع
سروالة فلا يرد وحينئذ يحكم بان عباديد جمع قطعًا لكن لا واحد
له محقق في اللغة فيقدر له مفرد هو قياس مثله فيكون اما جمع
عُبدد بضم العين او عبداد بكسرها تقديرًا ولم يكن على زنة
فَعْل بفتح الفاء واسكان العين وهذا القيد لاخراج نحو ركب وتمر
فانه يدل على احاد تقصد بحروف للمفرد وهو تمرة وراكب بحسب الظاهر
فاحتيج الى اخراجه بذلك وحذف ابن الحاجب هذا القيد بناء على
ان نحو ركب خرج بقيد القصد فانه لم تقصد به الدلالة على جماعة
ركب ماخوذ من راكب وانما توافقت الحروف من غير قصد ليس بجمع
فانه مبني على امر مخالف للظاهر فلذلك زاد المؤلف ما زاد وهو
ونحو تمر وركب فانه يصغر ليس بجمع على الاصح خلافا للاخفش ووجه الاصح
انه ثبت تصغير تمر وركب على تمير وركيب فلو كان جمعا لكان جمع
كثرة اذ ليس من ابنية القلة كما تعرفه بعد ولو كان جمع كثرة لم يصغر
على لفظه وقد صغر كذلك فلا يكون جمعا فمكسر اي اذا ثبت ذلك وهو
اي الجمع مكسر ان تغير واحده كرجل ورجال وكتاب وكتب واسد
واُسْد ولو كان التغير تقديرا نحو فلك فانه يطلق على المفرد نحو

في الفلك

في الفلك المشحون وعلى الجمع نحو وترى الفلك فيه مواخر فاذا جعل
مفردا كانت ضمته ضمة اصلية كضمة قفل واذا اطلق جمعًا قدر
ان تلك الضمة صارت مبدلة بضمة مثل ضمة اُسْد فيكون غير ضمة
التي كانت في فلك المفرد فان قلت جُنُب يطلق على الواحد وعلى
الجمع بلفظ واحد نحو زيد جُنُب والزيدون جُنُب ولم يعدوه من هذا
الباب مع امكان التقدير فيجعل جُنُب المفرد كعُنُق والجمع
كَكُتُب فلم ذلك قلت لان فلكا سمع تثنيته حيث قيل فلكان
فكان ذلك علامة على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول
فسلكوا بفلك الجمع سبيل المثنى تقديرا لما لم يكن التغيير المحقق
فيه ثابتا بخلاف جنب فانه يستعمل في الحالات الثلث بلفظ
واحد فلم يقم دليل على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله
لانه لم يكن كفلك قال ابن مالك وجماعة فان قلت هو مبني على اللغة
الفصحى وفيه لغة اخرى قالوا جنبون وجنبان ويستعملها مصنفوا
الشافعية وعليها يكون كفلك قلت لا فان اصحاب هذه اللغة كما
يثنون الجنب يجمعونه فيقولون جنبون واجناب وصحيح
ان سلم واحده كزيدون ومسلمون بواو مضموم ما قبلها في حال الرفع
كما مثلنا او ياء مكسور ما قبلها في حال النصب والجر كزيدين

ومسلمين ونون مفتوحة تكسر في الشعر بعد الياء كقوله عرفنا
جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف اخرين الزعانف بالزاي
والعين المهملة والنون والفاء جمع زعنفة بالكسر وهي الطائفة
وقد يكون هذا من جعل النون معتقب الاعراب كما يجي في
سنا لنون عوضا عن تنوين المفرد او حركته او كليهما كما في
المثني والكل عند ابن مالك غير مرضي بل سبب الاتيان بالنون
عند رفع توهم الاضافة نحو عجبت من بنين كرام وناصرين باغين
علي ان باغين نعت لا مفعول به فلو لم تزد النون في مثل ذلك
لتوهمت الاضافة وحمل ما لا توهم علي ما فيه التوهم ليجري الباب
علي سنن واحد كما مر لعلم احتراز من غير العلم كرجل مذكر احتراز
من المؤنث كهند فلا يجمع هذا الجمع لفظا ومعني احتراز من نحو طلحة
فانه مذكر معنى لا لفظا لوجود علامة التانيث فيه فلا يجمع هذا
خلافا للكوفيين فانهم اجازوا جمعه كذلك فيقال طلحون نظرا الي تذكير
معناه ولم يعتبروا بالتانيث اللفظي قلت ويؤيده قولهم في العدد
ثلاثة طلحات بالتاء اتفاقا وفي الكلام المؤلف مناقشة فان هذا
الاتي ذكره وان نفع في اخراج نحو طلحة لكنه ضر في اخراج نحو سلمي ور
مسمى بهما مذكر عاقل مع انهما يجمعان حينئذ كزيدون اتفاقا

يحمل

يحمل علي انه اراد بالمذكر لفظا ومعني المذكر الخالي عن التاء
لانها هي العلم في التانيث والاغلب فيه قلت لا يجدي ذلك
نفعا لان نحو حمزة وشبه علمين يجمعان هذا الجمع وان كان فيهما
تاء التانيث لانها اجتلبت عوضا عن المحذوف من الكلمة فيحتاج
اذن الي ان يكون المراد بالمذكر لفظا ما خلا عن التاء المجتلبة لمحض
التانيث اللفظي ولم يعوض بها لعوض وفيه ما لا يخفي يعقل
احتراز من نحو اعوج علما لفرس وانما اشترطت هذه الامور
الثلاثة لجمع التصحيح لان كل من وجدت فيه حصل له بسبب
اجتماعها فيه شرف واصالة فناسب ان يعطي الاصل من الجمعين
وهو المصحح لان اصل التغيير ان يكون في الاخر والجمع المصحح
كذلك بخلاف المكسر ووجب اختصاصه بالواو وهو وجه
اختصاص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وان اختلف خصّ
الواوان في الاسمية والحرفية او وصفا بالجر عطفا علي علم له
اي لمذكر يعقل احتراز من نحو حايض ومن نحو سابق صفة فرس
بلا تاء احتراز من نحو راوية وعلامة فلا يجمع هذا الجمع للمنافاة
بين علامة المؤنث وعلامة المذكر غير افعل فعلاء نحو
احمر فلا يجمع للمذكر العاقل هذا الجمع فلا يقال احمرون لانهم

فلا جمعوا أفعل فعلى وهو أفعل التفضيل هذا الجمع فقالوا
فقصدوا التفرقة في الجمع لتباين البابين في المعنى ولم يعط
لأنه أشرف إذ فيه زيادة وأفعل فعلاء تكثر فيه العيوب
أو فعلان فعلى نحو سكران فإن مؤنثه سكرى فلا يجمع هذا
الجمع فلا يقال سكرانون لأن لهم فعلان فعلانة مجموعاً هذا الجمع
مثل ندمان فإن مؤنثه ندمانة وجمعوا ندماناً بالواو والنون ن
ندمانون فقصدوا إلى التفريق بين البابين في الجمع ولم يع
لأن باب ندمان هو الأصل لدخول التاء في مؤنثه وهي الأصل
في التأنيث وما مذكر مستو فيه أي في الوصف مع المؤنث
صبور وجريح فإن كلاً من المذكر والمؤنث يوصف به على حال
فلما اتفقوا بينهما في الإفراد واتفقوا في الجمع فقالوا فيهما جميعاً
وجرحى ولم يقولوا صبورون وجريحون ولا صبورات وجريحات
إلا نحو أرضين بنصب نحو على أنه من باب الاستثناء المنقطع لعدم
دخوله تحت شيء مما اشتملت عليه الضابطة فإن أرضاً ليس
لمذكر يعقل ولا صفة له ونحو أوزين جمع أوزة بكسر الهمزة وفتح
الواو وتشديد الزاي وهو البط من جموع التعويض أي من الجموع
التي أتي فيها بعلامة التصحيح عوضاً عن شيء إما في آخر

عوض عن تاء التأنيث أما في أوزين فعوض عن الهمزة
المحذوفة في المفرد فإنهم يقولون وزة لا أوزة ونحو البلغين
بضم على أنه مبتدأ والبلغين بضم الموحدة وفتح اللام وهي
الدواهي ما دل بما قاله الزمخشري في الفائق من أن التحقيق
فيه أن يقال كأنه خطب بلغ أي بليغ ثم جمع جمع السلامة
إيذاناً بأن الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء
الذين لهم قصد وتعمد وبالنون وتاء عطف على قوله أولاً
بواو مضموم ما قبلها إلى آخره لمؤنث لفظاً نحو طلحة علم مذكر
ولا بد أن يكون المراد بهذا المؤنث لفظاً ما كان تأنيثه
بالتاء على نحو ما مر ولما ورد ذلك الإشكال أو معنى نحو زينب
اسم بلا شرط من الشروط الآتية في الصفة نحو طلحة وطلحات
وزينب وزينبات وصفة بشرط أن يجمع مذكره أي مذكر الوصف
فذكر باعتبار المعنى بالواو والنون إن كان لها أي للصفة
فأنث باعتبار اللفظ مذكر كضاربة يجمع على ضاربات
لأنه قيل في مذكره ضاربون وفضلى في اسم التفضيل يجمع
على فضليات لأنه قيل في مذكره أفضلون بخلاف نحو
حمراء فلا يقال فيه حمراوات لأنه لا ... في مذكره

احمرون وسببه انه لو جمع مثل هذا مصححا بالالف والتاء
لكان للمؤنث مزية على المذكر • والخضر والخضراوات في قوله صلى الله
عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة ثم انما جاء مصححا بالالف
والتاء مع انه جمع الخضراء وهي صفة مذكرها اخضر وجمع
بالواو والنون لغلبة الاسمية فالتحق بالاسماء وخرج عن باب الصفة
فلم تعتبر فيها هذا الشرط وان لا يتجرد عن التاء لو لم يكن له
مذكر كحائضة ومرضعة فانهما من الصفات المختصة بالنساء
فان تجردا عن التاء لم يجمعا هذا الجمع لانهما عند التجرد
لمن حصل له ذلك الوصف الا باعتبار الحدوث وعند التلبس
بالتاء لمن حصل له ذلك الوصف باعتبار الحدوث فلم يجمع
المجرد بالالف والتاء لغرض الفرق بين البابين وجمع
لان هذا الجمع للمؤنث وجانب التانيث في ذي التاء
والمذكر عطف على قوله لمؤنث من قوله اي بالالف والتاء
لمؤنث اي بالف وتاء لمذكر غير عاقل لم يكسر اي لم يجمع التكسير
وهذا ليس بمطرد عند الجمهور وانما هو مطرد عند الفراء
فلم يكن للمؤلف هذا الاطلاق كنحو سبحلات جمع سبحل بكسر
المهملة وفتح الموحدة وسكون الحاء وبعدها لام وهو الجمل
الضخم وحمامات جمع حمام وسرادقات جمع سرادق

بكسر الموحدة جمع بوان وهو عمود من اعمدة الخيمة
مع بون في جمع هذا المفرد وهو بوان شاذ وهذا مما
يؤكد انه اراد اطراد الجمع المذكور او توهم ذلك
ومطلق الجمع الصحيح لمذكر كان كمسلمين او لمؤنث
كمسلمات وافعال كاجمال وافعل كاكلب وافعلة
كارغفة وفعلة كغلمة غالبا صفة مصدر محذوف
عامله مصدر آخر مضاف الى مطلق الجمع هو مبتدا لكن
حذف واقيم المضاف اليه مقامه وقوله للقلة خبر
ذلك المبتدا واصل التركيب مجيء مطلق الجمع وكذا
مجيئا غالبا للقلة وانما لم يجعل غالبا حالا من الضمير
المستكن في الخبر للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي
ولو قلنا بجوازه كما يراه بعض لم يتات الحالية لانا
اذا جعلنا الظرف خبرا عن واحد من تلك المتعاطفات
ويكون خبر الباقي محذوفا ولا يمكن جعله خبرا عن
الكل لوجوب تانيث الحال حينئذ لانها صفة
وقعت حالا عن امور متعددة وافرادها وتذكيرها
بجعلها في معنى المذكور ليس بقياس وانما قال

غالبا لان هذه الجموع قد تستعار للكثرة كما يستعار
جمع الكثرة للقلة ولم يكن به حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في الحقيقة واستعمالها للكثرة استعمال
مجازي وقد جمع بعض الشعراء هذه الجموع فقال
بافعل وبافعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها
ولا تزد الى العشرة فما دونها قال القاضي تاج الدين
السبكي في شرح المنهاج اتفق النحاة على ان هذه الجموع
للقلة واتفق الاصوليون القائلون بالعموم وهم
اكثر حملة الشريعة على ان صيغة المشركين وما اشبهها
للعموم وكذلك الاجمال والارغفة فقد قال هاتان
فرقتان عظيمتان بنقل عن العرب وكل واحدة
نقلت عكس ما نقلته الاخرى فان العموم الذي
هو غير متناهي الافراد من العشرة فما دونها ولا سبيل
الى تكذيب واحدة من هاتين الفرقتين العظيمتين
فما وجه الجمع بين كلاميهما قال والجواب ما ذكره
امام الحرمين وقال انه الذي استقر عليه نظره

في محاولة الجمع بين مسالك الائمة في ذلك وهو ان قول
النحاة انها للعشرة فما دونها انما هو فيما اذا كان الجمع
منكرا كخو مشركين واجمال ونقل الاصوليين انما
هو حال التعريف بالالف واللام فانه يعم كل جمع وذلك
بمنزلة رجل المنكر فانه للواحد من بني ادم وبالتعريف
يعم كل فرد واما الجمع حالة التنكير فلا نقول فيه وبا
لتعميم لا من شك الى هنا كلامه وغيرها للكثرة
فيكون ان لا احد عشر فما فوقها قال السبكي باثر الكلام
السابق ولقائل ان يقول اتفقت الفقهاء على ان
من اقر بدراهم يقبل تفسيرها منه بثلاثة وهي
جمع كثرة واقله باتفاق النحاة احد عشر فما الجمع بين
الكلامين الا اجم انا ان يدعي الفقيه ان العرف
شاع في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة
عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يكفيه ان
يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازا
والاصل براءة الذمة عما زاد فقلنا تفسيره بثلاثة
لذلك لانا نقول لا يقبل من الالفاظ مجازها في الالفاظ

في الافراد بين التفسير بالمجاز الابريجي لئن مَنْ اقرّ بافلس
لم يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صحّ اطلاق
الجمع على الواحد مجازا هذه عبارته قلت وقد افاد
مولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح انّ جمع
القلّة والكثرة متفقان باعتبار المبدأ مفترقان باعتبار
المنتهى فمبدأ كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلّة العشرة
ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعمالات
وان صرّح بخلافه كثير من الثقات وبهذا ينحلّ اشكال السبكي
في مسئلة الاقرار فانّ مبناه على انّ جمع الكثرة للثلاثة مجاز
وهو ممنوع على هذه الطريقة بل هو لكلٍّ من الثلاثة
والاربعة وما فوقها الى ما لا نهاية له حقيقة فاذن
من اقرّ بدراهم وفسّرها بثلاثة لم يقبل تفسيره
بمجاز فلا اشكال اصلا ثمّ في قول امام الحرمين
ان الجمع المعرّف بالالف واللام يعمّ كلّ جمع لا كلّ فرد
نظرا لاتفاق ائمّة التفسير والاصول والنحو على انّ الحكم
في مثل الرجال فعلوا كذا على كلّ فرد لا على كلّ جماعة
ذكره التفتازاني في حاشيته على الكشاف وغير ذلك

من كتبه وقد يجعل النون معتقب الاعراب
اي محلًّا لاعتقاب حركات الاعراب اي دخول واحدة
بعد اخرى من قولهم عقب فلان فلانا اذا خلفه
وقام في مقامه واعتقبا اي خلف كل منهما الآخر بلزوم
الياء لخفتها مع اشعارها بالجمعية كما في الحديث
اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف وقال الشاعر
دعاني من نجدٍ فانّ سنينه لعبن بنا شيبًا وشيّبننا
مردًا وقال وكان لنا ابو حسن علي اباً برًّا ونحن
له بنين وخرّج عليها قول الآخر لا يزالون ضاربين
القباب ويحذف النون للاضافة قياسا مطّردا نحو
غير محلّي الصيد وللضرورة كقول الشاعر ولسنا اذا تابون
سلما بمذعني لكم غير انّا ان نسالم نسالم وقول الآخر
يقولون ان يحذف قتل قريشا وهم متلقفوا البلد
الحرام؛ وقد تسقط في السعة ايضا لا للاضافة
كما قرئ في الشواذ واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب
ويحذف عجز المنقوص وهو الاسم المعرب
الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو القاضي

فلا شي من نحو يرمي وهذا واخيك وظبي بمنقوص
فيقال في جمع قاض قاضون رفعًا وقاضين نصبًا وجرًّا
والاصل قاضيون وقاضيين حذفت الضمة والكسرة
استثقالا لهما على الياء بعد كسرة فالتقى ساكنان لام الكلمة
وعلامة الجمع فحذفت اللام ثم قلبوا في حالة الرفع كسرة الضاد
ضمة لمناسبة الواو وبقوها في حالتي النصب والجر على
ما كانت عليه من الكسر لعدم الحاجة الى التغيير و عجز المقصور
وهو الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة كالمصطفى فلا شي
من نحو يخشى وهذا والقاضي واخاك بمقصور ببقاء اي وبخلاف
عجز المقصور مع بقاء حركة ما قبله حالة كونه واقعًا في الجمع
بالواو والنون او بالياء والنون كقولك مصطفون رفعًا ومصطفين
نصبا وجرًّا واصله مصطفيون ومصطفيين تحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف
وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي
ما قبلها على حاله مفتوحًا لعدم الداعي الى تغييره وتحذف
التاء مما هي فيه من المؤنث حيث يجمع بالالف والتاء
كراهة اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة وتقلب



العجز وهو الالف لمقصور جمع التانيث ياء سواء كانت
الالف زائدة للتانيث كحبلى او منقلبة عن ياء كالمرمى
او واو كالملهى وتبع فيه اللباب ولم يتعقبه شارحوه
وهو عندي معترض فلورود نحو العصا فجمعه العصوات
بالواو وكتثنيته بلا شك وللممدود اي ويقلب العجز
للممدود جمع التانيث واوًا نحو صحراوات جمع صحراء
كراهة اجتماع الهمزة والتاء هما علامتا تانيث
فان قلت علامة تانيث صحراء ليست الهمزة
وانما هي الالف التي الهمزة بدل عنها قلت اعطي
البدل حكم المبدل منه فان قلت فالواو بدل عن
الهمزة فليعط حكمها قلت لا يلزم من اعطاء البدل
حكم الاصل ان يعطى بدل البدل حكم الاصل ولو علل
قلب الهمزة بالواو بما علل به في التثنية لاستقام ويرد
على المؤلف نحو وضاء ونحو كساء ورداء فان ذلك كله من قبيل
الممدود ووضاء تثبت همزته على حالها فيقال وضاءات
ونحو كساء ورداء يجوز فيهما اقرار الهمزة وابدالها واوًا
وبالجملة فالحكم في ذلك بما استقر في التثنية فلو احال

عليه كسليم ويرد العجز دا ابدل المتبوع المعوض
مما حذف منه التاء في الجمع بالالف والتاء فيقال سنوات
بالرد وهنات بعدم الرد واجمال المولف فان الرد
وعدمه انما ثبت في مفتوح الفاء فقد جاء فيه
الرد كثيرا كما في سنوات وجاء هنات من غير رد لما مر
واما مضموم الفاء فلا يرد اليه المحذوف كثبات
وقلات واما مكسورها فترك الرد فيه كثير نحو مئات
ورئات وقد سمع الرد نحو عضوات المصدر اسم
حدث وهو معنى قائم بغيره سواء صدر منه كالضرب
والمشي ولم يصدر منه كالطول والقصر المشتق
منه الفعل على الاصح من القولين وهو راي البصريين
نظرا الى ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون
فيه ما يكون في الاصل مع زيادة الغرض من المصوغ كالباب
من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من صوغ الفعل والكوفيون استدلوا على اصلية الفعل
بعمله في المصدر كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول

المصدر

قال الرضي

قال الرضي وهو معنا لكنه لا انه قبله بمعنى ان الاصل
في وقت العمل ان يتقدم العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل
فاين احد المتقدمين من الاخر وهو سماعي في
مجرد الثلاثي يرتقي الى نحو خمسين بناء ذكرها
صاحب التسهيل قياسي في غيره وهو الرباعي ومشعبة
الثلاثي ومحل هذا كتب التصريف ويعمل المصدر
عمل فعله سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبني
ضرب زيد امس كما تقول الان او غدا لانه بتقدير ان
مع الفعل والفعل المقدر قد يكون ماضيا وقد يكون
غيره قلت المدعي عام والدليل خاص لان تقدير ان
والفعل انما يكون حيث الماضي نحو اعجبني ان قمت
امس او حيث المستقبل نحو يعجبني ان تقوم غدا ولا يصح
مع الحال لان دخول ان على المضارع يخلصه للاستقبال
والمدعي انه يعمل حاليا وغيره فلو قال لانه بتقدير
الفعل مع حرف مصدري لاستقام اذ لك تقدير المصدر
في جميع الحالات بالفعل مع ما لان ما يدخل على الافعال الثلاثة

المدعى عام والدليل صح

نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الآن وما تصنع غداً
ولكن لقد يرتكب مع عدم الحال كما مر فلا يعمل متأخراً لما تقدم
من كونه عند العمل مقدراً بحرف مصدري مع الفعل والحرف
المصدري حرف موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول
الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
كما اسلفناه في محله الا في الظرف وشبهه نحو فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم بهما رافة لكان للناس عجباً لتوسعهم في الظرف
اذ يكفيه في العمل رائحة الفعل حتى قال بعض يعمل فيه

ضميره اي ضمير المصدر وان كان الجمهور على خلافه نحو قول
زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم فعلق عنها بالضمير العائد الى التحديث المفهوم من السياق
اي وما تحديثي عنها بالحديث المرجم اي المقول ظناً
من غير تحقيق وتيقن ورأي الجماعة انه لا فرق في منع
تقديم معمول المصدر الذي هو بتقدير الحرف المصدري
والفعل بين الظرف وغيره ويأولون ما ورد بخلاف
ذلك على حذف عامل متقدم يفسره المذكور يجعل الظرف وهذا
التفصيل المذكور في المتن رأي ذهب اليه الرضي فتبعه

سلب صدر المصدر يعمل في الظرف

المؤلف قال في شرح الكافية بعد ان ذكر كلام القوم هذا ما قالوا
وانا لا ادري ضعفاً في تقديم معموله عليه اذا كان ظرفاً او شبهه
وسياق مثلك وقال باثرها وثبوته في كلامهم كثير وتقدير الفعل
في مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع
من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله
والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما
ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي
اي انتفى بنعمة الله ذلك منك الجنون ولا معنى لتعلقه
بمجنون وكذا يعمل الضمير فيهما كقوله وما الحرب الا ما علمتم
وانشد البيت واقول هنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي
ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدري والفعل حيث
يكون فاعل المصدر او نائبه مذكوراً اما بطريق الرفع كما
في اعجبني قيام الزيدان وضرب السارقان واما بطريق الاضافة
كما في اعجبني قيام الزيدين وضرب السارقين بل امكان التاويل
هنا بالفعل لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده

يراجع كل شرح بانت سعاد
...
من سورة الا ... من
قوله تعالى ... ولا ... كم
شاهدين الا اذ ... فان لم
... تنسبا

اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر
في التركيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل
او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب التقديم معمول
الصلة على الموصول فان تقدم ما يتخيل انه معمول المصدر قدر له
عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا
عليه بالمذكور اخرا وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعمول الذي
هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة أكان
للناس عجبا ومنه قول كعب في قصيدته للنبي صلعم ضخم مقلدها
فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن
هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفضيل
وان كان مصدرا لانه ليس بمحل لان والفعل ومن ظن ان
المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم **و لا يعمل مصغرا**
لزواله بالتصغير عن الصيغة التي هي اصل الفعل مع نقص
المعنى قال ابن مالك ولذلك عمل المجموع جمع تكسير لانه وان زالت
فيه الصيغة الاصلية بالتكسير لكن المعنى معها باق بل متضاعف
بالجمعية والمسالة خلافية فقال فيها جماعة بالجواز استدلالا

بقولهم تركته بملاحس البقر اولادها وملاحس جمع ملحس
بمعنى الحس وبقول الشاعر قد جربوه فما زادت تجاربهم
ابا قدامة الا الحزم والغلبا وذهب اخرون الى المنع
و لا يعمل موصوفا لان الوصف يزيل شبهه بالفعل او يضعفه
وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده فعلى هذا يمتنع ان تقول
العتيق لا ابل القبيح ويجوز ان تجر كاباي المفرط لمعك
وهذا التفصيل هو الصحيح وهو مذهب البصريين والفراء
من الكوفيين وثم قولان اخران وهما الجواز مطلقا
وهو قول باقي الكوفيين والمنع مطلقا وهو ظاهر
كلام ابن عصفور في المقرب فان قلت وكذا هو ظاهر
كلام المؤلف حيث لم يفصل قلت ليس كذلك فانه
انما منع عمله في حالة كونه موصوفا وهذا انما يتحقق حالة
وجود موصوفيته عند العمل واما قبل ذلك فلا الا
ترى انه اذا عمل ثم وصف صدق انه عمل في حالة كونه
غير موصوف ثم طرا وصفه فصار موصوفا بعد العمل لا عنده
و لا يعمل ايضا مقرونا بالحال نحو اعجبني ضربك شديدا
عمرا لان الحال بمنزلة الوصف في المعنى فيمتنع العمل للعلة

لكنه لا يعمل المصدر بعد وصفه ويعمل قبله

المتقدمة ومن العجب انه كتب في بعض الحواشي على قوله ولا امتناع لا بالحال لما نص فلا يقال اعجبني ضرب زيد عمرا الان لا امتناع تقديره بان والفعل اذ لو قدر بان ضرب كان منافيا لقوله الان لان ان مختص بالاستقبال وهذا وقوف عند قوله لانه بتقدير ان مع الفعل واعرض عن قوله ويعمل عمل فعله وقد اسلفناه انه حيث يكون المراد الحال يقدر بما جامعه ونحو ما المصدرية ولعل المؤلف لم يرد ان من حيث خصوصيتها بل من حيث هي حرف مصدري ولهذا ورد عليه ما تقدم ولا يعمل ايضا **معرفا باللام** لتعذر دخولها على ما يقدر المصدر العامل وهو الحرف المصدري بخلاف اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها بالمشابهة لاسم الفاعل لا المشابهة الفعل **على قول الاكثر الا في الظرف** فيجوز اعماله فيه لما مر من ان العوامل الضعيفة تعمل فيه وادنى نسمته من روائح الفعل يكفيه وفي التنزيل لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم فقد جوز فيه

اما نظام

قال الرضي وهو مغالطة لانه قبله يعني ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد المتقدمين عن الاخر وهو مما لم يجر في الثلاثي بل نقل الجمهور بناء ذكرها صاحب التسهيل فيما يجي غيره وهو الرباعي ومنعه النحاة ومحل هذا كتب التصريف **ويعمل المصدر عمل فعله** سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا كقول اعجبني ضرب زيد امس كما تقول الان او غدا **لانه بتقدير ان مع الفعل** اي ان يكون فاعل المصدر اي ان يجري على البناء للفاعل ولا استثناء متصل وان يكون منصوبا على ان الاستثناء منقطع والمصدر من قبيل المبني للمفعول او على انه بدل على حذف مضاف اي الا جهر من ظلم والاستثناء متصل واعلم ان في اعمال المصدر المعرف باللام اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه وعليه جاء قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين كابن السراج الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل

وفي عمل المصدر المعرف اربعة مذاهب



بين ان يكون ال المعاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا
المسيء اي انك وضربك خالدا وان لا يكون كذلك فيمتنع نحو
عجبت من الضرب زيدا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة
قال ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح و في العمل ايضا
حالة كونه مفعولا مطلقا لم ينب ان تقديره بان والفعل   عن الفعل
وبما والفعل متعذر فالعمل للفعل الظاهر كما في قولك
ضربت ضربا زيدا او المقدر كما في قولك ضربا زيدا
في جواب من قال لك كم ضربت اما عن الفعل الذي التزم   فان ناب
حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالعمل للفعل في راي بناء
على ان الاصل في العمل له وان ينعزل عنها بالحذف و العمل
اي للمصدر النائب في الصحيح وهو مذهب سيبويه والاخفش
ان المصدر وكونه مفعولا مطلقا بل لنيابته عن الفعل وكونه
وكونه بدلا عنه بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع
بين البدل والمبدل منه وهذا كما قالوا في مثل زيد
في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه
ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر
فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا حينئذ
قام

قام مقام اسقي لا من حيث كونه مصدرا وهو مفعول
مطلق ثم هنا تنبيه وهو ان نيابة المصدر عن الفعل
المحذوف هل هي من الامور القياسية او النقل الاكثر
المتاخرين عن سيبويه ان ذلك غير مقيس بل يقتصر
فيه على ما سمع فلا يتعدى وقال ابن مالك ينقاس
في الامر كقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب
بمعنى اندل يا زريق المال اي اختلسه والدعاء
كقوله يا قابل التوب غفرانا ماثما والاستفهام كقوله
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام
المخلس العلاقة الحب والافنان النواحي والثغام
بفتح المثلثة وعين معجمة نبت ابيض والمخلس
المختلط الرطب باليابس والتوبيخ لغير استفهام
كقوله وفاقا بني الاهواء والغي والونى ولانساء   الغي بيراه
نحو حمدا لله والوعد كقوله قالت نعم وبلوغا غاية
ومنى وقال بعض المغاربة ينقاس في الامر والاستفهام
فقط وكونه اي ولكون المصدر يقبل التثنية
والجمع باعتبار ارادة النوع والعدد بخلاف الفعل

فانه لا يقبلهما اذ هما من خصائص الاسماء لكنه لا توجد فيه
ويغاير من الفاعل الذي يرتفع به لعدم صدقه عليه بحيث
يصح حمله عليه بهو هو بخلاف الصفة وهي اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة اذ ليس لها مدلول يغاير
مدلول صاحبها لان معنى الضارب والحسن من قام به
الضرب والحسن ومعنى المضروب من وقع عليه الضرب
وهو هو لا ابصر فيه الفاعل لئلا يزدحم تثنيتان
جمع نوع
وجمعان بالنسبة الى المصدر والفاعل جميعا عند ارا
دة التثنية فيهما او الجمع واما حيث لا ازدحام بان
يكون الفاعل مفردا فيترك اضماره بطريق الحمل على ذلك
فان قلت القاعدة ان لا يتعلق حرفا جر بمعنى واحد
بعامل واحد على طريق الاستقلال وكلتا اللامين
من كونه ولئلا للتعليل وقد تعلقا بلا ابصر فكيف
ساغ وليس الظرف الثاني بدلا من الاول قلت يحتمل
ان يقال الاول يتعلق بمحذوف يدل عليه السياق اي ولكونه
يقبل التثنية الى آخره يلزم التثنية والجمع عند نفي
في المصدر والفاعل معا ويكون قوله لا ابصر استئنافا

جوابا بالسؤال مقدر كانه قيل فماذا تصنع فقال لا ابصر
فيه لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان ولا يخلو ذلك من تكلف
ولو اخر العلة الاولى الى آخر الكلام لاستقام بلا كلفة فيكون
النظم هكذا ولا ابصر فيه لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان
العبارة ه
لانه يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ويغاير
الفاعل بخلاف الصفة فيكون قصد نفي الازدحام
علة لمنع الاضمار وقبول التثنية والجمع مع مغايرة
الفاعل علة للازدحام وقد انطوى كلامه على وجه
مخالفة حكم المصدر الفعل والصفة في جواز الاضمار
فيهما دونه وذلك لان ازدحام التثنية والجمع منتف
فيهما اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع فلا ازدحام فيه والصفة
ليس لها مدلول يغاير مدلول صاحبها فاذا ثنيت او جمعت
فباعتبار صاحبها فلا ازدحام ايضا بخلاف المصدر
وفاعله فانه لا يغني تثنية احدهما عن تثنية الآخر
ولا جمعه عن جمعه فلو وقعت التثنية والجمع فيهما وفي
الفاعل لحصل الازدحام المحذور فترك الاضمار وقول
صاحب العباب يجوز ان يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع

ولا للمثنى ولا للجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف يرد
بان اسم الفعل انما تحمل الضمير لتنزيله منزلة الفعل الذي
هو اسم له والظرف انما تحمل بطريق النيابة عن عامله
القابل للتحمل وهو الفعل على المذهب المنصور والفعل
لا يثنى ولا يجمع فكذا ما نزل منزلته ولا كذلك المصدر
فظهر الفرق وجاز حذف فاعله لان طلبه للفاعل
ليس بوضعي فان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث
لا الى من قام به ولا الى من وقع عليه فلم يطلب اذن في نفسه
لا فاعلا ولا مفعولا فساغ الحذف بخلاف الفعل
فان طلبه للمرفوع وضعي فلذلك امتنع حذفه
وحمل عليه المرفوع باسم الفاعل والمفعول لانهما عملا
بمشابهتهما للفعل فاجريا مجراه والصفة المشبهة اشبهت
اسم الفاعل فحملت عليه في امتناع حذف المرفوع وجاز اذا
اي اضافة المصدر اليه اي الى فاعله وهو الاكثر لانه محله الذي
يقوم فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من
و اضافته ايضا الى مفعوله بقرينة تقوم على كونه مفعولا
اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد

الكريم بنصب الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله
أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز
افواه الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والتلاد
بمثناة فوقية مكسورة المال القديم الذي ولد عندك
والنشب المال والعقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة
بالزاي او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز وجاز
العطف عليهما اي على الفاعل والمفعول اللذين اضيف
المصدر اليهما لفظا وهو جائز بالاجماع او محلا نحو اعجبني
ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب وفي ذلك
خلاف فالحذاق على المنع كسيبويه ومن وافقه من اهل
البصرة والكوفيون وبعض البصريين على الجواز
وهو راي ابن مالك وهكذا جميع التوابع فلا معنى لفرض
المسئلة في العطف لخصوصه فقد فصل ابو عمرو فاجاز في
العطف والبدل ومنع في التاكيد والنعت قال ابن قاسم
والظاهر الجواز لورود السماع والتاويل خلاف الظاهر اسم
الفاعل اسم مشتق من فعل اي مصدر وليس المراد بالفعل
نحو قام ويقوم بدليل قوله لمن قام به بمعنى الحدوث والقائم

اسم الفاعل

هو الحدث لا اذ ذلك اللفظ المخصوص ودخل في قوله
مشتق من فعل الحدوث وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله
لمن قام به خرج ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل وبقوله
بمعنى الحدوث خرج الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما
بمعنى الثبوت لا الحدوث لانهما لا يتقيد معناهما باحد الا
زمنة وهو معنى الثبوت على ما صرح به بعضهم فان قلت
قول النحاة ان اسم الفاعل يدل على الحدوث مناف لقول
اهل البيان ان الاسم مفيد للثبوت قلت قد جمع بينهما
بان مراد النحاة انه دال على الحدوث لا بحسب الوضع
بل بحسب القرينة مثل ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال وهذا لا يخالف فيه اهل البيان
والمراد بافادته للثبوت افادته بحسب الوضع كعالم
مثلا فانه يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس
فيما تعرض لا اقترانه بزمان وحدوثه فيه وهذا لا يخالف
فيه النحاة وكيف واسم الفاعل من قبيل الاسماء قطعا وكلامهم
لا يقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة وضعا عند اهل

الكلام يشعر بان تعريف اسم الفاعل بما ذكر انما هو تعريف له
باعتبار كونه عاملا وفيه نظر والذي يظهر ان بين

كل من الفريقين تنافيا على ما يشهد به تامل كتبهم
وهو اي اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل
نحو قام فهو قائم وضرب فهو ضارب غالبا ليدخل فيه
نحو عليم وفرح من امثلة المبالغة ومن غيره سواء كان
من مزيد الثلاثي او من الرباعي مجردا او مزيدا على زنة
المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون
على زنة المفعل والمفتعل والمستفعل والمفعلل
والمتفعلل مثلا ولا يسمى بشيء من هذه الاوزان
بل يسمى باسم الفاعل قال ابن الحاجب لكثرة الثلاثي
المجرد واعترض بان تسميته باسم الفاعل ليست لكونه على هذه
الصيغة بل المراد انه اسم دال على فاعل الشيء ويعمل عمل فعله
المبني للفاعل لازما او متعديا الى واحد او اكثر فما ثبت
لفعله من العمل ثبت له في جميع الحالات ولو كان مؤخرا
نحو انا زيدا ضارب او مقدما نحو انا زيدا ضاربه او للمبالغة
نحو زيد شراب العسل او مثنى نحو الزيدان ضاربان عمرا

او مجموعاً جمع سلامة او جمع تكسير نحو الزيدون ضاربون
عمراً او ضرّاب خالداً بجواز حذف نونهما اي نون المثنى
ونون الجمع على حدة مع العمل واللام تخفيفاً
لا من طول الصلة نحو هما الضاربا زيد من طول
الصلة نحو هما الضاربا زيداً وهم الشاتموا عمراً اذا كان مكبّراً
احترازاً عما اذا كان مصغراً فيمتنع عمله لبعد شبهه بالمضارع
لتغيير بنيته ودخول خاصية من خواص الاسماء هذا
مذهب البصريين والفراء وذهب باقي الكوفيين
وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله مع تصغيره غير ذي صفة
أُخّر عنها معموله نحو مررت بزيد الضارب الظريف
عمراً اما اذا أُخّرت الصفة عن المعمول جاز
لما مر في المصدر ومن هنا توجه الاعتراض على ابي
البقاء حيث قال في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام
يبتغون فضلاً ان لا يكون يبتغون نعتاً لآمين
لان اسم الفاعل اذا وُصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال
من آمين هذا كلامه قال ابن هشام وهذا قول ضعيف
والصحيح جواز الوصف بعد العمل معتمداً حال من الضمير

واوليا الايه

يوصف اسم الفاعل بعد عمله

المستكن في قوله اولاً او يعمل عمل فعله اي يعمل حال كونه معتمداً
على المبتدا اي في الحال نحو زيد ضاربٌ عمراً او في الاصل نحو ان
زيداً ضاربٌ بكراً او موصوف نحو جاءني رجل ضارب زيداً
او موصول نحو زيد الضارب خالداً او ذي حال نحو جاء
زيدٌ راكباً فرساً وانما اشترط اعتماده على صاحبه لانه وصف
يقتضي ان يكون له موصوفٌ فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه
وذكره بدونه يخرج عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد
في العمل او حرف استفهام نحو اضاربٌ زيدٌ عمراً وهل مكرمٌ
خالد اخاه او ما النافية نحو ما ضارب الزيدان عمراً وانما
اشترط عند فقدان الاعتماد على الصاحب ان يخلفه حرف
الاستفهام او ما النافية لانهم قصدوا به قصد الفعل نفسه
فجرى مجراه ولذلك يوحّد مع المثنى والمجموع ويستقل
الجملة به وبفاعله وقد علم بالاستقراء انهم لم يستعملوا الصفة
قائمةً مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام وقد مر في
باب المبتدا ان الاعتماد قد يكون على اداة استفهام ليست
حرفاً وعلى نافٍ غير ما فراجعه مقترناً بالحال او الاستقبال
ليتم مشابهته للفعل لفظاً من جهة محاذاته له في الحركات

والسكنات ومعنًى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين
آنفًا اذا كان بمعنى الماضي فلأنها ليست بعمله معنًى لا لفظًا لفقد موازنته
له مستمرًا ولو كان حكاية لباسط ذراعيه في قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فهذا من حكاية الحال الماضية ومعناها كما قال
الزمخشري ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم
كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا
في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له
ليتعجب منه فاذن سقط استدلال الكسائي بهذه الآية
على اعماله بمعنى الماضي ومع اللام الموصولة مطلقًا سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وانما عمل بمعنى الماضي عند
عند دخول اللام لانها موصولة واصلها ان توصل بجملة فعلية
وانما شبك الفعل باسم الفاعل لامر استحساني لفظي وهو
الشبه بين اللام الموصولة ولام التعريف كما مر ويعمل في المرفوع
والظرف والحال والمفعول المطلق لم يشترط الاقتران بالحال
والاستقبال لان ادنى مشابهته للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل وكذا الظرف لان ادنى روائح الفعل
يكفيه والحال كالظرف في المعنى الا ترى ان معنى جاء زيد ضاحكا

جاء في حالة ضحكه والمفعول المطلق هو عين الحدث الذي
تضمنه اسم الفاعل فله قوة اختصاص به بخلاف المفعول به
وان كان اسم الفاعل للماضي فالاضافة معنًى واجبة خلافًا
للكسائي وبعضهم جوّز النصب في المفعول به في باسط
ذراعيه وقدر الجواب عنها فان بقي معمول نحو زيد معطي
عمرٍو درهمًا امس فبمقدر اي فنصبه بمقدر فيكون التقدير
في المثال زيد معطي عمرٍو واعطاه درهمًا وجاز اضافة اللازم
الى فاعله نحو هند جائلة الوشاح واضافة المتعدي الى
مفعوله نحو ما ضارب زيدٍ عمرو لا الى الفاعل اللبس اي للبس
الفاعل بالمفعول لان المفعول يجوز حذفه فاذا حذف واضيف
الى الفاعل لم يدر هل المضاف اليه فاعل او مفعول ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان تقوم قرينة تدفع اللبس فيجوز
الاضافة اليه وجاز العطف عليهما اي على الفاعل والمفعول
المجرورين بالاضافة وجاز الوصف ايضًا لفظًا نحو هند
جائلة الوشاح لا الخلخالِ بالجر وزيد ضارب عمرو
الظريفِ بالجر وهذا مجمع عليه ومحلًّا كما اذا رفعت
الخلخال في المثال الاول ونصبت الظريف في الثاني فتقول

جايلة الوشاح والخلخال وضارب زيد وعمرًا رفعًا في الاول
ونصبًا في الثاني والاتباع على المحل في الموضعين مختلف فيه
فالحذاق على منعه واجاز قوم تمسكًا بقوله تعالى وجاعل
الليل سكنًا والشمس على قراءة النصب واجيب بان ذلك على اضمار
عامل يدل عليه المذكور يؤيده ان الوصف فيها بمعنى الماضي واما
المجرد من أل فلا يعمل وجوز الزمخشري العطف فيها
على المحل ذاهبًا الى ان المراد بالجعل فعل مستمر في الازمنة
لا موجود في الزمن الماضي بخصوصه هذا مع نصه في
يوم الدين على انه اذا حمل على الزمان المستمر كان بمنزلة
ما اذا كان حمل على الماضي في ان اضافته محضة فيظهر ان
بين كلاميه تعارضًا وجوابه ان اسم الفاعل اذا كان
بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة
ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال
وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه
في شرح الكشاف لليمني اسم المفعول اسم مشتق من فعل
وذا جنس يشمل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما

من فعل لمن وقع عليه وذا مخرج لما عدا اسم المفعول اذا تقرر
ذلك فمن مجرد الثلاثي اي فصوغه او فيجيئه من الفعل
الثلاثي المجرد من الزيادة على زنة مفعول كمضروب ومعلوم غالبًا
احترازًا من نحو قتيل وجريح ومن غيره اي المجرد الثلاثي
سواء كان من الرباعي او مزيد الثلاثي على زنة اسم الفاعل
بفتح المكسور الذي قبل الآخر يعني انهما لا يختلفان في الصيغة
الا بهذه الفتحة مثل مخرج ومستخرج بفتح الراء للمفعول
وبكسرها للفاعل ومنه اضعفت الشيء من المضاعفة
فهو مضعوف ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني لما لم يسم
فاعله بشروط عمل اسم الفاعل من كونه مقترنًا باحد الزمانين
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام
او حرف النفي على ما مر الصفة المشبهة اسم مشتق يشمل سائر
الاسماء المشتقة من بخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين
لازم لمن قام به بخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف
الجر لمعدول عنه واسم الزمان واسم الزمان والمكان
والآلة على معنى الثبوت بخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث

ونازع الرضي في افادة الصفة المشبهة لمعنى الثبوت وحاصل
كلامه يرجع الي انها لا تدل علي الحدوث لا انها تدل علي عدمه
او تدل علي الاستمرار والدوام فليس معني حسن في الوضع الا ذو
حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها فهي حقيقة
في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن وصيغتها
سماعية ليس فيها ما ينضبط بقياس وقد يعترض بانها
من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية علي وزن افعل
كابيض واسود واعور واعمي لا علي صيغة فاعل صرح بذلك
وخالفهم ابن مالك قائلا بان موازنتها للمضارع قليلة
لا معدومة وايد ذلك بانهم يتفقون علي ان ساحطا في قوله
من صديق واخي ثقة او عدو شاخط دارا صفة مشبهة
ومما جاء منها مجاريا للمضارع طاهر العرض وجائل اللون
ساهم والوجه وتعمل عمل فعلها وهو لازم كما مر فانها تعمل
عمل اللازم بشروط عمل اسم الفاعل من الاعتماد وغيره سوي
الاقتران بالحال والاستقبال فان ذلك لا يشترط فيها لانها
للثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل علي
لا تعلق له بالزمان وهي واسما الفاعل والمفعول بلا

فانهما لا يتاتي فيهما الاحكام الاتية للالتباس بين
الفاعل والمفعول علي ما يظهر بادني تامل اما باللام نحو الحسن
والحاسن والمضروب او مجردتها نحو حسن وحاسن ومضروب
ومعمول كل من الثلاثة مضاف نحو الحسن او حسن وجهه والحاسن
او حاسن خلقه والمضروب او مضروب راسه او باللام
نحو الوجه والخلق والراس او مجرد عنهما اي عن الاضافة واللام
نحو وجها وخلقا وراسا بالرفع علي الفاعلية وهو الاصل
في عملها لانه بعمل عمل فعلها وهذا مما لا نزاع فيه ولا خلاف
الا ان الفارسي جوز في الرفع ان يكون علي الفاعلية وان
يكون علي الابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب علي التشبيه
بالمفعول في المعرفة نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه وذلك
لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة
لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة
والتمييز لا يكون الا نكرة فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز
حملوه علي التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل
بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب
المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا

الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه كما مر في باب الاضافة
فحصل بينهما تعارض وعلى التمييز في النكرة نحو الحسن وجهاً
وهذا التفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان النصب على التمييز في الجميع لانهم لا يتحاشون من
معرفة على ما عرف من مذهبهم وقال بعض النحاة النصب في الجميع
على التشبيه بالمفعول وليس بجيد لان التشبيه بالمفعول انما
اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه
مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز و
على الاضافة نحو زيد حسن الوجه وعمرو قائم الاب اما ان الاضافة
في المثال الثاني لا تحسن بخلاف الاول لان الصفة لا تضاف الى
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها بدليلين احدهما
انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم
يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال
حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته
مجازا وقبح ان يقال زيد قائم الاب لان من قام ابوه لا يحسن
ان يسند القيام اليه مجازا اذ وجه المجاز فيه بعيد اذ القرينة
ذلك فهي اي الصفة المشبهة ثمانية عشر قسما حاصلة

وهما حالا العامل من كونه باللام ومجردا عنها في ثلاثة
هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام ومجردا عنهما فتلك
ستة مضروبة في ثلاثة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا و
منصوبا ومجرورا فجاءت الثمانية عشر من ضرب ستة في ثلاثة
فمنها الحسن وجهه الوجه وجه بتعريف الصفة والمعمول معها
اما مضاف مرفوع او منصوب او مجرور واما محلى باللام مرفوع
او منصوب او مجرور او مجرد عنهما مرفوع او منصوب او مجرور
فتلك تسعة حسن وجهه الوجه وجه بتجريد الصفة عن اللام
والمعمول كما تقدم مضاف مرفوع او منصوب او مجرور او
ذو اللام كذلك او مجرد عنهما كذلك فتلك تسعة ايضا
مضمومة الى التسعة المتقدمة فالمجموع ثمانية عشر قسما كما مر
وامتنع منها الحسن وجهه بتعريف الصفة بالالف واللام
وجر المعمول المضاف لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة
اللفظية في هذا المثال ضرورة انه اما بحذف التنوين او نون
التثنية او الجمع من المضاف ولا شيء من ذلك موجود في المثال
المذكور واما بحذف الضمير من المضاف اليه والضمير ههنا موجود
[illegible] والحسن وجه بتعريف الاول وتنكير الثاني لانه خلافا

وضع الاضافة الواقعة في كلام العرب وان كانت لفظية
لا يطلب فيها التعريف لكنها على صورة المعنوية وفرع عنها
فلا ينبغي ان يكون على ضد ما هي عليه من تعريف المضاف
وتنكير المضاف اليه فان قلت وقع في البخاري في حديث
الاسرائيلي الذي اسلف لبعض بني اسرائيل الف دينار فانقد
فاتي بالالف دينار وفيه ايضا فانصرف بالالف دينار راشدا
فما وجهه قلت خرجه ابن مالك على ان الاصل بالالف الف دينا
والثاني بدل من الاول الا ان المضاف حذف من البدل فان قلت
فيه ابدال النكرة من المعرفة بدون وصف ولا زيادة فائدة فلا
مثل بالناصية كاذبة خاطئة ولعل فلا او ابيك خير منك الا
لا وصف فيه فظاهر واما انه لا فائدة فيه فلان الالف في الالف
والمعهود هو المذكور سابقا في قوله ان يسلفه الف دينار
يمكن ان يجعل من قبيل الموصوف بصفة مقدرة اي فاتي
الف دينار آخر وحذفت الصفة لدلالة السياق عليها وذلك
ان المقترض وضع الف دينار في خشبة نقرها وقذفها بالبحر
ان الله تعالى يؤدي ذلك عنه الى رب المال ثم خشي علم ال
فاتي بالف دينار آخر فاخبره غريمه بوصول الالف

فانصرف بالالف الثاني واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة
واضافتها الى المعمول المضاف فمنعها بعضهم توهما منه انه
من باب اضافة الشيء الى نفسه وليس بشيء لانه ان اراد بالشيء
ونفس الوجه وما اضيف اليه من الضمير فظاهر الفساد لانه
على هذا التقدير من اضافة البعض الى الكل وان اراد بهما الحسن
والوجه فكذلك لانه من باب اضافة العام الى الخاص ولانه
ينتقض بحسن الوجه الجائز بلا خلاف والجمهور على جواز هذه ا
لمسئلة التي منعها هذا البعض ومن الشواهد على ذلك بيت
الكتاب اقام على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا
مصطلاهما وضمير ربعيها يعود الى الدمنتين والمراد
بالجارتين صخرتان تجعلان تحت القدر وتسند القدر
الى الجبل وهو المعني بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث
للقدر والكميت الشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى
مصدر ميمي على انه مضافا محذوفا اي موضع اصطلائهما
او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى
ان تينك الصخرتين محمرتا الاعالي بما من نفع لهب النار مسودتا
مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت

ظاهر وقد نازع المبرد فيه زاعمًا ان ضمير حصل لهما عايد الى
اذ هي جمع في معنى المثنى من حيث هو للجارتين وليس لهما الا
فكانه قال جونتا مصطلاهما فليس فيه الا ضمير واحد
المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله
فعل الغلام وهذا فيه تكلف والظاهر مع سيبويه و الصور
الباقية من الثمانية عشرة وجهًا بعد اخراج الثلاثة الممتنعة
باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجهًا تنقسم على
اقسام ما فيه ضمير واحد احسن لانه جاء على وفق ما يقتضيه
من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان
حسن لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير
لا تخل به فلم يعد قبيحًا فان قلت في الكلام للمؤلف العطف
عاملين اذ قوله ضميران معطوف على قوله ضمير وهو معمول للا
او الظرف وقوله حسن معطوف على احسن الذي هو خبر المبتدا
وهو ما الموصولة وعامله ابتداء آخر غير الابتداء العامل في المبتدا
في الصلة قلت لعله من عطف الجمل لا من عطف المفردات فلا
ما ذكرته فالتقدير او ما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه
لخلوه من الضمير المحتاج في الصفات وبقايه كالاجنبي عن

ثم اخذ المؤلف في ذكر ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد
وما فيه ضميران وما هو خال عن الضمير البتة ليتوصل
بذلك الى معرفة الاحسن والحسن والقبيح فقال

نحو زيد حسن له وجه برفع الوجه كان
اي ليس بمضاف سواء كان منصوبا او مجرورا
نحو حسن الوجه بالنصب والوجه بالجر وحسن وجهًا ووجهٍ
بالنصب والجر اما في الصورة الاولى فالضمير
الواحد هو المضاف اليه وجه والصفة لا ضمير فيها ضرورة
انها دفعت ما بعدها فلا ترفع شيئًا آخر بطريق الاستقلال
واما في الصورة الباقية التي لا ترفع فيها الصفة ما بعدها
ففي الصفة ضمير مستتر فيها هو فاعلها ضميران المعمول
سواء كان منصوبا او مجرورا نحو زيد حسن وجهه
بالنصب والجر فالضميران هما فاعل الصفة المستتر فيها والمضاف
اليه الوجه وهو ان يكون المعمول مرفوعًا غير مضاف
نحو حسن وجه التي كانت للمعمول
في الاصل لانه ضمير الموصوف فيؤنث
الصفة ان كانت موصوفها مؤنثا ويثنى ويجمع ان كان موصوفها

كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه
ورجلان حسنا الوجه ورجال حسنو الوجه
في الاصل
قبل انتقال الضمير الي الصفة فلا تقول زيد حسنة عينه بنصب
العين علي التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الي ان العين
في الاصل فاعل وقد كانت الصفة تؤنث عند اسنادها اليها وانما
تقول زيد حسن عينه بالتذكر رعاية للضمير الذي استكن في الصفة
عائدا الى زيد اسم اي مصدر قد خلت الصفات
كلها واسم الزمان والمكان والالة ليدخل مثل قولهم احنك
الشاتين بين اي اكلهما من الحنك ولم يستعمل من هنا فعل
فخرج ما عدا اسم التفضيل للن بود ما اورده
الرضي علي تعريف الكافية من نحو فاضل وزائد وغالب وطائل
اي زائد في الطول علي غيره اي التفضيل للفاعل
علي المفعول لا لتفضيل المفعول علي المفعول فاذا قلت زيد
اضرب من عمرو فمعناه ان ضاربية زيد علي ضاربية عمرو
لا ان مضروبية ذلك زائدة علي مضروبية هذا وانما كان
كذلك اجراء لاسم التفضيل مجري الصفة لاشتراكهما في زيادة
علي اسم الفاعل اما اسم التفضيل فبسبب كثرة الفعل اما الصفة

فبسبب ثبوته وايضا فلو جعل اسم التفضيل للمفعول
لبقي اكثر الافعال عريا عن بناء اسم التفضيل لان اكثرها
لازم عن الزيادة كاحسن من الحسن وافضل

من الفضل ليمكن بناء صيغة افعل منه الا يري ان مثل
دحرج واستخرج لا يتصور مع المحافظة علي حروفه
بناء افعل منه واسقاط حروفه يخل بالغرض ويوقع
في الالباس فانه لو قيل ادحر مثلا بحذف اللام الثانية
واخرج بحذف الزوائد لم يعلم هل هو من الدحرجة او الا
ستخراج او من الدحور والخروج من ان باب
الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات علي افعل من غير
اعتبار الزيادة علي غيره كابيض لذي بياض واعور لذي
عور فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس وهو الظاهر
وهو البياض والسواد فجوزوا
ان يقال هذا ابيض من ذلك واسود من هذا قال الشاعر
جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني بياض
الفضفاض السابغ وانشد الرضي في معرض الاستشهاد
علي بناء افعل من السواد بقول الشاعر يخاطب الشيب البعد

بحدث بياضًا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم قلت
البيت مع انه من ابن نهض حجة من الله للمتنبي وهو لا يحتج
بشعره محتمل من ان يكون من الظلم ظرفا مستقرا صفة
لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم بناء
للتعجب المتقدم من كون الفعل غير الثلاثي اوكونه
دالا على لون اوعيب اي مصدر الفعل الممتنع
البناء منه بعد افعل التفضيل مبنيًا اي من اللفظ
الذي اي اسم التفضيل اي من ذلك اللفظ الذي
يصح صوغه منه تقول اشد دحرجةً من عمرو واحسن
بياضًا منه واقبح عورًا منه كذا قال الجماعة ويظهر لي ان
هذا ليس بمساو للغرض من التفضيل وذلك لان هذا يقتضي
اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض
مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو تفضيله عليه
في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة تلك وحسن هذه فتامله
مما هو للمفعول اي زائدة الملومية مما بني من غير الثلاثي
اي زائدة الافلاس مما بني من باب العيوب فاما شذوذ
المبني للمفعول فلا نزاع فيه ومنه اعذر واشهر واشغل

زائدة في المعذورية والمشهورية والمشغولية واما شذوذ المبني من المزيد
فسيبويه يفصل فيمنعه في غير افعل كانطلق وانتدر واستخرج ويجيزه
في افعل كاعطى ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للذهب
واولاهم للمعروف واكرمهم للضيف واما شذوذ نحو احمق فقد قال قوم
به وصرح الرضي ان افعل التفضيل انما يمتنع في العيوب اذا كانت
ظاهرة واما الباطنة فيبنى منها نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وارعن واهوج واهول وانكس واعيى واعجم وانوك
شرطه ايضًا اي زيادة للفضل وهو
صاحب افعل التفضيل نحو زيد اشرف الناس وانما التزم
فيه احد الامور الثلاثة هذا والامران الاتيان وهما كونه بمن تارة
وباللام اخرى لان الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد الى
ذكر المزيد عليه تحصيلا لهذا الغرض اذ لا يتأتى بدون واحد من هذه
الامور الثلاثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون واحد منها
لم يفهم المزيد عليه في الشرف واذا قلته بالاضافة كما تقدم او بمن
نحو زيد اشرف من عمرو كان حصول الغرض واضحا واذا قلته
باللام العهدية نحو زيد الاشرف فلا بد من علم المخاطب بالمفضل
عليه اذ لا معنى له بعد زيد المفضل على شيء معلوم نحو زيد اشرف

من عمرو ولما عرفته من تلك الحيثية التي ثبت له فيها الافضلية
علي ذلك المعين وهو عمرو ومثال المفضل اي من المضاف اليه
ومن تبعيضية والمعني ان المفضل صاحب افعل المضاف بعض المفضل
عليه المضاف اليه وههنا سوال معروف تقريره ان هذا
لمفض الي التناقض فانك اذا قلت زيد افضل الناس ثبت
تفضيل زيد علي من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فلزم تفضيل زيد
على نفسه وهو محال واجاب عنه ابن الحاجب بمعني ما ذكره المولف
بقوله وليس فيه تفضيل الشي علي نفسه لان كونه منه باعتبار اصل المعنى
وهو الفضل المشترك فيه لا الزيادة التي امتاز بها المفضل
وله جهتان فلا تناقض لان جهة الدخول ثبوت اصل المعنى
وجهة التفضيل هي جهة الزيادة فالوجه الذي ذكر به مع المفضل
عليهم غير الوجه الذي فضل به عليهم وانما يلزم التناقض ان
لو كان ذلك باعتبار جهة واحدة واعترضه الرضي بان لفظ افعل
يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا نحتاج في تعليله الي
شي اخر وليس زيد مفضلا على كل من اضيف اليه وانما فضل علي
ما سواه من جملة ما اضيف اليه او بمعنى الزيادة المطلقة لا

بمعنى

الزيادة علي المضاف اليه وحده ويضاف للتوضيح فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه وبل تجوز بهذا المعنى ان تضيفه الي
جماعة هو احدهم كقولك نبينا افضل قريش وان تضيفه الي
جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن
اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف ان تضيفه
الي غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشاءه ومسكنه والاضافة
بمعنى الثاني وهو ما كان التفضيل فيه بمعني الزيادة
المطلقة لا خلاف في ذلك وكذا في الاول وهو ما كان بمعني
الزيادة المضاف اليه في قول الاعرف وهو مذهب سيبويه
خلاف لابن السراج وابي علي الفارسي وعبد القاهر
الجرجاني وابي موسى الجزولي فانهم راوها غير محضة
ووجه القول الاعرف ان معنى زيد افضل الناس زيد
بعضهم الزايد في الفضل على كل من بقي منهم كما قررناه
اخيرا فالاضافة فيه بمعنى اللام كما في بعض القوم
وثلثهم وخمسهم ووجه القول الاخر ان الاضافة بمعني
من وانت لو قلت افضل من الناس لكان الجار والمجرور
في محل نصب على انه مفعول افضل فيكون اذن افضل
في افضل الناس صورة مضافة الي معمولها فيكون اضافتها
غير محضة ويدل عليه قول الشاعر ملكا اضلع البرية لا يو
جد فيها لما لديه كفاها اضلع اي اقوى فلولا ان اضافة

لفظيه لم يقع صفة المكك النكرة واعترض بان من المقدرة
لكانت ابتدائية لجار زيد افضل عمرو وكما يجوز زيد افضل
القوم ولو كانت مبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف
اليه مطردا على المضاف ولا يقع نحو هو افضل القوم
قلت ويجوز ان يكون اضلع البرية في البيت خبر
مبتداء محذوف لا المعنى وحكمها لا المعنى النكرة
المذكورة وفي الاضافة الى النكرة حكمها اي حكم تلك النكرة
والمعنى وحكم النكرة في حال الاضافة اليها فحكمها
مبتداء وفي الاضافة يتعلق به الا انه قدم واظهر المجرور
بأي ليعود اليه الضمير المؤخر حكم موصوفه اي موصوف
افعل التفضيل في الافراد وضده من التثنية والجمع فتقول
زيد افضل رجل ومعناه انه افضل اقسام هذا الجنس
منقسما الى واحد واحد والزيدان افضل رجلين اي
افضل اقسام هذا الجنس منقسما الى جماعة جماعة قال
ابو حيان المعنى افضل كل رجل قيس فضله وافضل كل
رجلين قيس فضلهما وافضل كل رجال قيس فضلهم بفضلهم
فان قلت يرد تقويم ثم رددناه اسفل سافلين لان صاحب
افعل في الاولى ضمير جمع والنكرة المضاف اليها افعل
مفردة في الثانية بالعكس فلا مطابقة قلت اجابوا عنه

٣٧٧

٢٧٥

بأن المراد ولا تكونوا اول فريق كافر به والتطابق حاصل وبان
المراد بالانسان الجنس فلفظه مفرد ومعناه باعتبار الافراد
متعدد فاعتبر اللفظ في رددناه والمعنى في سافلين وانما قيد الاضافة
بقوله الى النكرة لان حكم الاضافة الى المعرفة مخالف لذلك
الا يرى انه لا يصح ان تقول زيد افضل الرجلين والسر فيه
ما تقدم من انه لا بد ان يكون المضاف بعض المضاف اليه
والبعضية هنا ثابتة اذ ليس زيد بعض الرجل رجلين
والزيدون افضل رجال لان المراد كما اشرنا اليه
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا في
الاول ورجلين في الثاني ورجالا في الثالث قال الرضي
وانما جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد جزائه في
دون المعرفة لان النكرة لا تختص في اصل وضعها
بواحد بعينه فصح ان يعبر بها عن كل واحد على البدل
الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه واما من نحو زيد افضل من عمرو
وقد يحذف هذا المفضل عليه المجرور كقوله ان الذي
سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول واما باللام
نحو زيد الافضل واذا تقرر ان التفضيل انما يقع بواحد
من الثلاثة لم يجتمع هي ولا اثنان منها لان كل واحد
منها كاف في حصول الغرض من التفضيل مغن عن سواه
فكان ذكر غيره معه كاللغو والاكثر منهم في قول الشاعر

ولست بالاكثر منهم حصى وانما العبرة للكاثر حيث جمع التي هي من خواص الاسما تجري مجراها ووجب الطباق
بين اللام ومن بمعنى من بينهم فليست من فيه تفضيلية بل في الاضافة المطلقة حيث لا يقصد بافعل الزيادة
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول على المضاف اليه بل الزيادة على الاطلاق والسبب
اريد من قريش شخصا افضل من عيسى فيقال محمد الا فيه ظاهر لاسم التفضيل حسد مشابه لاسم الفاعل المضاف
فضال من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش في عدم المشاركة فجرى مجراه في وجوب الطباق ووجد الطباق
في قول الشاعر ورنت مهلا والخبر ايضا في المعرف باللام لانه لما لم يكن معه من التي هي علامة
وخو الخبر منه زهيرا نغم دخرا لراخرينا ايضا بين اللام ومن تفضيل التفضيل ولا ذكر المفضول ضعف معنى التفضيل فيه وترجح جانب
وهذا لم يتات له فيه الجواب بان من تبعيضية لا تفضيلية الاسمية باللام فاجري مجرى ما لا تفضيل فيه من الاسماء فوجب
فحكم بقلته وقد اجيب عنه وعن البيت المتقدم بان الذي فيه الطباق وبين صاحبه وفي افعل نحو مررت برجل ورجل
زايدة ومن تفضيلية وانما يكون المحذور ان لو كانت اللام واخر وامراة اخرى ورجلين اخرين وامراتين على معنى
معرفة سلمنا انها معرفة لكن من انما يتعلق بمحذوف اي بالا التفضيل البتة فكان كغيره من الاسماء التي تجب مطابقتها
اكثرهم منهم والخبر خيرا منه وجاز الطباق بين الامرين وقد اسلفنا في باب منع الصرف كلاما يتعلق بهذا المحل
التفضيل وصاحبه تانيثا وتثنية وجمعا وجاز ايضا عدمه فراجعه وامتنع الطباق وافعل التفضيل المتصل بمن
بان تاتي باسم التفضيل مفردا مذكورا وان كان صاحبه فلا يقال مثل الزيدان افضلان من عمرو بل يقال افضل
ذلك في الاضافة المقيدة وهي ما يكون التفضيل من عمرو وكما اشير اليه بقوله فهو مفرد مذكر لمشابهته
على المضاف اليه فتقول مثلا هند فضلى النساء لافعل التعجب الذي هو فعل غير متصرف لفظا وهو ا
والزيدان افضل القوم والزيدون افضلو الناس ظاهرو معنى لانه لا يتعجب من شي الا هو فضل ولهذا
بالطباق في الجميع وكذلك تقول افضل بالافراد اشترطوا فيما يبني منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء
كبر في الكل ووجد الافراد انه شابه افعل التعجب فلما جرى مجراه لفظا ومعنى افرد وكما
لمن في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا الافراد الفعل ولا يعمل اسم التفضيل فيما دون المضمر
المطابق انه خالف المستعمل بمن في مجي الا المتصل احترازا من المنفصل فان حكمه حكم الظاهر

نحو زيد هو افضل القوم ففي افضل ضمير مرفوع
به هو فاعله والظرف نحو هو اخطب منك يوم الجمعة
والحال نحو هو افصح منك خطيبا والتمييز نحو انا اكثر
منك مالا واعز نفرا الا اذا كان اسم التفضيل في المعنى
لمتعلق ما جرى في اللفظ عليه حال كون ذلك المتعلق
مفضلا باعتبار المتعلق على نفسه باعتبار غيره حالة كونه اي كون
اسم التفضيل منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
في عين زيد فاحسن صفة رجل والكحل
مرفوع به على انه فاعله وفي عينه ظرف مستقر حال
من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن و
عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى
ما رايت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه من ال
كائنا في عين زيد وقد استبان ان اسم التفضيل وهو
احسن جرى على رجل في اللفظ لانه صفته وليس
للرجل في المعنى وانما هو لمتعلقه وهو الكحل وهو
المتعلق مفضل ومفضل عليه باعتبارين اما تفضيله
فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو
من حيث هو في عينه واما تفضيله على نفسه فباعتبار
كونه في عين زيد وهذا غير التعلق الاول و لان
ان اسم التفضيل منفي لانه صفة رجل المنفي و
يعمل اسم التفضيل الا عند هذه الامور

٣٧٩

٢٧٧

بمعنى حسن

حينئذ وهو فعل الذي اشتق اسم التفضيل من مصدره فقوي
على العمل في الظاهر كما يعمل الفعل واما قبل ذلك فلم يقوا
على العمل لانه فعل له بمعناه في الزيادة حتى يعمل عمله ولا
هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر لان
اسم الفاعل يثنى ويجمع ولا يثنى ويجمع ولا يثنى ولا الجمع ما هو
الاصل فيه وهو المستعمل بمن وانما قلنا بانه عند اجتماع
تلك الشرائط يكون بمعنى حسن مثلا لان قولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد في معنى ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد لان هذين
التركيبين متساويان باعتبار المؤدى وهو زيادة كحل
في عين زيد في الحسن على كحل عين من سواه من الرجال
كون المؤدى الاول هذا المعنى فبحسب الامر العرفي لا الوضع
اللغوي وذلك ان نفي الاحسنية عن كحل من سوى زيد له
من الرجال صادق بثبوت المساواة او بثبوت المفضولية
لكن المساواة منفية عرفا لان هذا الكلام انما يستعمل
لاثبات افضلية المذكورة ثانيا ونفي مماثلة غيره بناء
على ان الغالب في حال كل اثنين هو التفاضل لا التساوي
فاذا انتفت افضلية احدهما لزم كونه مفضولا وثبت الا
فضلية للاخر ومن ثم استدل على افضلية ابي
بكر رضي الله عنه بما ذكر وفي بعض الكتب الكلامية من
قوله عليه السلام والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين

والمرسلين على احد افضل من ابي بكر من الامم وهو يستلزم
نفي المماثلة لغة لكن نفيها مستفاد من جهة العرف كما مر فان
واما كون مودي التركيب المشتمل منه لغة نفي المماثلة
بين حسن الكحل في عين من سوى زيد من الرجال وبين حسن
الكحل في عين زيد وذلك صادق بان تكون لافضلية و
والمفضولية ثابتة لكحل عين زيد لكن المفضولية غير
مراد عرفا من هذا الكلام فانه انما يورد في مقام المدح
المذكور ثانيا وهو في مثالنا زيد فيلزم ان يكون حسن
الكحل في عينه زائدا على حسن الكحل في عين غيره من
الرجال وهو المطلوب فظهر بذلك ان المستفاد من ا
اسم التفضيل في المسئلة المذكورة وايراد الفعل فيها
واحد كما قررنا فتامله قال الرضي وهذه العلة التي ا
ابن الحاجب بريد قوله انما عمل اسم التفضيل فيلزم اداء
جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت
برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسن
كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن
الكحل في عينه من مثل حسنه في عين زيد الى هنا كلام
وفيه نظر لان قول القايل مررت برجل احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد يفيد افضلية كحل عين الرجل
على كحل عين زيد وقوله مررت برجل حسن في عين الكحل
مثل حسنه في عين زيد يفيد ثبوت المماثلة بين كحل

عين ال

عين الجمال وعين زيد فكيف يكون مودى التركيبين واحد
مع وجود التباين بينهما ظاهرا وانما عمل اسم التفضيل
في الضمير المتصل وما ذكر معه بدون تلك الشرايط ضعف
تلك المعمولات اما المتصل فلان وجوده خفي ولهذا لا
يختلف اللفظ الذي يتحمله بالتكلم والخطاب والغيبة
فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوى العامل على
العمل فيه واما الظرف فلانه يتسع فيه ويعمل فيه ما له
رائحة الفعل والحال بمشابهته في معناه والتميز في
غاية الضعف ولذا تعمل فيه الجوامد التي لا تشم روايح
الافعال كعشرين درهما على ان بعض العرب يعمل فعل
التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط نحو
مررت برجل افضل منه ابوه ولكنها قليلة ومن يضل عن
سبيله في قوله تعالى في سورة الانعام ان ربك هو
اعلم من يضل عن سبيله والقوانسا في قول الشاعر وامرب
منا بالسيوف القوانسا معمول لفعل مقدر فالتقدير في الاية
هو اعلم يعلم من يضل عن سبيله ومن على هذا اما موصولة
او موصوفة في محل نصب بالفعل المقدر وهو ظاهر واما الا
ستفهامية في محل رفع على انها مبتدا ويضل خبره والجملة
في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام التعجب من شان
الضال المتبع للظن الكاذب ويجوز ان تكون من موصولة
او يضربون القوانس وهو جمع قونس وهو اعلى بيضة الجديد

فاذن لابد ان على قولنا ان اسم التفضيل لايعمل في المفعول
وهو مسلة اجماع وهنا انتهى الكلام على قسم الاسم فشرع في
الكلام الكلام على قسم الفعل فقال **الفعل ما** فخرج الاسم
الذي لايقترن باحدها اصلا **وضعا** فخرج مايقترن من
الاسما باحدهما عارضا كاسم الفاعل واسم المفعول وكل مايرد
على حد الاسم باعتبار الطرد يرد هنا باعتبار العكس وكل
مايرد هناك باعتبار العكس يرد هنا باعتبار الطرد ولا حاجة
الى التطويل بذكره لانه موضوع للتقريب والتوقع في الماضي
وللتحقيق في الحال وللتقليل في المستقبل **والسين وسوف**
لانهما موضوعان لتخصيص المضارع بالاستقبال وليس
السين منقطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة لل
استقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين
والجوازم لان معانيها لاتناسب غير الفعل لانها
للنفي او الشرط والامر والنهي **ولحوق ضمير بارز**
نحو تاء فعلت التعذر اتصاله والجمع او زد
تثنيتين وجمعين في اسم واحد كما اذا اردت تثنيته
او جمعه فان لم تلحق به علامة التثنية والجمع
الضمير المسند هو اليه ومالم يوجد فيه ذلك
المفرد يحمل على هذا طرد الباب وكثير من الناس
يظن ان هذه الخاصة متفق عليها وليس كذلك
ابا علي الفارسي وفعل كصيد في صيد لعادت حركته

عند

عند اتصال الضمير به كصيدت قال واما الحاق الضماير
في لست ولستما ونحو ذلك فلشبهه بالفعل لكونه على لايختص
بالفعل نحو زيد قام زيد ومررت بالزيدين قايمين **وتاء
التانيث ساكنة** نحو نعمت وبيست وانما اختصت بالفعل
لانها وضعت ساكنة للفرق بين تاء التانيث الواقعة في
الاسم كقاعدة وقايمة وتاء التانيث الواقعة في الفعل
كما مثلنا ولم يعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم يحتمل التحرك
لثقلهما **و له اقسام الماضي ما دل على زمان قبل زمانك** وذا يشمل جميع الافعال
الذي انت فيه وذا يخرج الحال والمستقبل
ولا يرد نحو قام في قولك ان قام زيد قمت ولا المضارع في نحو
قولك لم يقم زيد لان استقبال الاول ومضي الثاني انما هو
لاجل القرينة التي اختصت به والكلام في الماضي
المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك المثال اذا اخذ مجردا
عن القرينة يدل على زمان قبل زمانك فلا يكون خارجا
ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لايدل على زمان قبل زمانك
فيكون خارجا ولا اشكال **مبني على الفتح** لمشابهته للمعرب
مع قصد التخفيف اما مشابهته للمعرب فبوقوعه موقعه
نحو زيد ضرب اي ضارب فجعل له حظ من الحركات التي
هي اثر الاعراب واما قصد التخفيف بالفتح فلثقل الفعل
لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى
لدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دايما والمنصوب

و د خواص كثيرة

كثيرا فكان جديرا بالتخفيف فبني على الفتح لفظا نحو طلبـ
وقام او تقديرا نحو غزا وري مع غير الضمير المرفوع المتحرك اما معه
فبنى علي السكون كراهة اجتماع متحركات اربعة فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو ضربت وانما قيد الضمير بالمرفوع احتراز
من المنصوب لانه لو اتصل بالماضي لم يغير بناء عما كان عليه
نحو ضربني وضربك وضربه وانما قيد بالمتحرك لانه لو كان ساكنا
لم يغير بناء الفعل ايضا نحو ضربا الا اذا كان واوا كما
عليه بقوله و مع غير الواو اما معها فيبنى على
الضم قصدا المجانسة حرف العلة الحركة ما قبله
والمضارع ما شابه الاسم لفظا التخصص بالحرف في الموضعين اما في
الاسم نحو الرجل بلام التعريف التي تخصيصه بمعين بعد
صلوحه لكل واحد علي البدل واما في المضارع فكونه
اقوم نحو السين الذي يخصصه بالاستقبال بعد صلوحه
له وللحالة معنى للابهام الموجود في المحلين كما رايت من حال
الرجل وسوف اقوم قبل التخصص بالحرف فان كل واحد
منهما صالح المتعدد في الجملة وان اختلف الصلاحيتان
بالخصوصية فان صلوح رجل لواحد علي البدل من افراد
حقيقة واحدة صلوح اقوم مثل الواحد من مدلولين
مختلفين وضع اللفظ لكل منهما حقيقة على المختار
في كون المضارع مشتركا وافتتاحه لا دخول لام الابتداء عليه كما
نحو ان ربي لسميع الدعا ونحو ان ربك ليحكم بينهم باحدى



لفظات نايت وهذا متعلق بشابه والباء شبيه اي ما شابه
الاسم في تلك الامور بسبب وجود احدى هذه الملفوظات وهي
النون والهمزة والياء والتاء في اوله المضمومة لاحدى في
الرباعي سواء كانت حروفه اصلية كيدحرج او فيها زايدة
كيكرم واصله يوكرم ويتقطع ويتقاتل المفتوحة في غيره
كيقوم واقوم وينطلق ويتحرج وانما فتحت في هذا وضم
في ذلك لان الثلاثي اكثر من الرباعي فاثروا الثلاثي
بالفتح لكثرته تخفيفا للثقل واحتمل الضم في الرباعي
لقلته وتركوا الكسر لان من حروف المضارعة اليا والكسر
عليها مستثقل للمفرد المتكلم مذكرا كان او مونثا
كاقوم والنون له مع غيره نحو انا وزيد نقوم ونحن معاشر
الانبيا لا نورث فان قلت قد يرد للواحد المعظم نفسه
قلت انما يستعملها هذا المعظم حيث نزل منزلة
الجماعة تفخيما لشانه فهي بهذا الاعتبار من قبيل ما اذا
استعمل للمتكلم ومعه غيره والتاء الفوقية للخطاب
مطلق سواء كان المخاطب مذكرا او مونثا واحدا او غيره
والغايبة نحو هند تقوم وللغايبتين نحو الهندات
تقومان لكن بعضهم فصل بين ان يكون الغايبات بلفظ
الظاهر كالمثال المتقدم فالحكم ما تقدم وبين ان تكون
بلفظ المضمر فيكون بالبا التحتية رعيا للفظ هما الصالح للمذكر
نحو الارج الاول ويشهد له قول عمر بن ابي ربيعة المخزومي

لفظان

على اخيتي بر حدثينا وما لهما من ان تعلما متاخر لعلهما ان تبغيا
الي حاجة وان ترجبا سرا بما كنت احصرا الرواية فيه تعلما
وتبغيا وترجبا بالتاء الفوقية واحصر بفتح الصاد اي اضيق
صدرا والياء التحتية لما عداها وهذا اولي من قولهم للغايب
المذكر لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء وعبارة المتن تشمل
دون عبارتهم قال النجد واني ووجه تخصيص كل حرف بكل
معني هو ان المتكلم مبداء الكلام والمخاطب منتهاه والغايب بينهما
والهمزة اول الحروف مخرجا والتاء منتهاها لانها بدل
من الواو والياء بينهما لان مخرجها من وسط الفم فوقعت
القسمة على هذه النسبة واما النون فلانها اخر الحروف
مرتبة لانه منها بحكم المشابهة وما وراء الواحد موخر
عنه فروعيت بينهما هذه المناسبة ثم جعلت الغائبة
والغائبتان تعين للمخاطب لاشتراكهما فيهما في الماضي
نحو صوت ونصرتا ولم يجعل جمع المونث تعالى في ذلك وان
كانت العلة مشتركة ليلا يجتمع علامتا تانيث لو قيل تنصرن
بالتاء وهما التاء والنون قلت يرد عليه انت يا هند تقومين
فتامل وقد اسلفنا في باب المذكر والمونث ان البصريين
يرون ان الجمع المونث السالم لم يعتقد كالهندات حكم
حكم مفردة فكما تقول تقوم هند بالتاء والفوقية يجب
ان تقول تقوم الهندات بها ايضا لا بالياء التحتية على
ما لا يقتضيه قول الحولف والياء لما عداها مشترك خبر اخر
عن قوله

عن قوله والمضارع بين الحال وهو اجزاء من اواخر
الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ
والاستقبال وهو كون الزمان الذى بعد زمانك الذي
انت فيه مترقب الوجود فيكون المضارع موضوعا
لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فهو حقيقة في
كل منهما قال ابن الحاجب في شرح المفصل وهو الصحيح
لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك
فوجب القول به كساير المشتركات حقيقة في الاول
وهو الحال مجاز في الثاني وهو الاستقبال واختاره بعضهم
لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف
الي الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقد
تقرر في اصول الفقه ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولي ويختص بكل من الحال والاستقبال بقرينة
كلام الابتداء وسوف واما عند انتفاء القرينة فتردد بينهما
من غير ترجيح وهذا مبني على ما قدمه اولا من الاشتراك معرب
خبر اخر عن المضارع وانما اعرب لمشابهته للاسم في قبول
معان مختلفة في الجملة وان لم تكن عين المعاني التي تعتري الاسم
من الفاعلية والمفعولية والاضافة الا ترى انك اذا قلت لا
تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين كان نهيا عن كل
منهما واذا قلت بجزم الاول ونصب الثاني كان نهيا عن
الجمع بينهما واذا قلت بجزم الاول ورفع الثاني اختص

النهي بالمجزوم فهذه معان مختلفة ميزالاعراب بينها
لكنه يتعين في الاسم طريقا لرفع اللبس وفي الفعل لايتعين
لجواز ان يختلفه شيء اخر كما اذا قلت لاتكن سمك اكل السمك
ولاتشرب اللبن ولاتاكل السمك شاربا. ولايكن منك اكل السمك
ويكن شرب اللبن بلا نون التاكيد نحو ليسجنن وليكونا من
الصاغرين و نون جمع مونث نحو الهندات يقمن بالضمة رفعا
نحو يقوم والفتحة نصبا نحو ان يقوم والسكون جزما نحو
لم يقم وان كان اخره ضميرا بارزا مرفوع في المثنى والجمع
والمخاطب المونث نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون
ويفعلون وتفعلون وتفعلين وبالنون رفعا وحذفها نصبا
وجزما مع البارز المرفوع في هذه الامثلة الخمسة
وانما اعرب هذا القسم بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب
وهو اللام بالحركات المناسبات لاحرف العلة لم يمكن
دوران الاعراب عليه ولاعلة فيه للبناء فجعلت النون
بدل الرفع لمشابهتها في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بما الحق اخره الف اوواو ليكون يضربان على صورة
ضاربان ويضربون على صورة ضاربون وحملت ياء تفعلين
على اخويها الالف والواو في الحاق النون بهما وانما جاز
وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله الجزء هذا التنزله منزلة
الجزء من الكلمة وقد مر في باب الفاعل وسقوط النون
في المجزوم ظاهر لكونها علامة الرفع وكذا في النصب لانه
علامة

لان علامة الرفع لايكون في حال النصب الا ان الرفع
في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في حالة الرفع
تقديرا كقواه النقل والفتحة في حال النصب لفظا و
حسن اسكانه للضرورة كما ستراه قريبا والحذف في حالة
الجزم هذا كله ان كان اخره معتلا بالياء والواو فاما
تقدير الضمة عليهما في حالة الرفع فنحو يرمي زيد ويغزو
وقد تظهر هذه الضمة في الضرورة كقوله فعوضني
عنها غناي ولم يكن تساوي عنزي غير خمس دراهم
وقوله اذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس
لاتنفك تغديه تلصقه وتبعثه على الملازمة والوجد
الحب ويطلق على الحزن ويطلق على الحزن ايضا
يعني انه اذا ترجي ترك المحبوبة جي لقلبه بخوا طريحمله
على ملازمة الحب وعدم الانفكاك عنه واما ظهور
الفتحة عليهما في حالة النصب فنحو اريد ان يرمي وان
نغزو واما اسكانهما للضرورة فكقوله ما اقدر الله
ان يدني على سحط من داره الحزن ممن داره صول
السحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين كقرين
البعد والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بلاد
العرب وصول بفتح الصاد المهملة موضع وكقوله فما
سودتني عامر عن وراثة الله ان اسمو بام ولااب واما
حذفهما في حالة الجزم فنحو لم يرم ولم يغزو وقد تثبتان

للضرورة كقوله الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون
بني زيادة وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من
هجو زبان لم تهجو ولم تدع زبان بزاء معجمة وبموحدة
مشددة قال في الصحاح اسم رجل وذكره في مادة
زبن فمقتضاه ان النون في حالة الرفع والفتحة في
حالة الفتح النصب تقديرا في الموضعين لاجل
التعذر والحذف في حالة الجزم ان كان معتلا
بالالف نحو زيد يرضى وان يخشى ولم يخشى وقد
تثبت الالف جزما في الضرورة كقوله اذا العجوز
غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق التملق اظهار
المودة والالطف ويرتفع المضارع عند البصريين بوقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب فاشبه بذلك
الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وارتفاعه عند اكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب
والجوازم هو الذي يجري بين كثير من المعربين وعلى
هذين المذهبين فعامل الرفع فيه معنوي وذهب
الكسائي اي انه مرتفع بالزوائد التي في اوله لانها اذا
دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع يجدونها اذا
المضارع واما الماضي والمصدر فلم يكن فيهما هذ
الرفع بل حدث بهذه الحروف فنسلت الرفع ولكن
عن لها عامل النصب والجزم لضعفها وصير ولهذا

لحق الكلمة فالعامل على هذا لفظي لا معنوي ولما كان
هناك اعتراض يرد على مذهب البصرية وهو ان الفعل المضارع
في نحو عسى زيد يقوم وكاد ويموت مرفوع مع انه لم يقع
موقع الاسم اشار المؤلف الى دفعه بقوله وفي باب عسى الاصل
لانه خبر مبتدا في الاصل نحو ابؤسا في المثل المشهور الاسم
وهو عسى الغوير ابؤسا واصله على ما قيل ان الزباء قالت
لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال
وكان الغوير وهو ماء لبني كلب على طريقه عسى الغوير
ابؤسا اي عسى الشين ياتيكم من قبل الغوير والابؤس
جمع بؤس وهو الشدة ونحو ايبا في قول الشاعر فابت
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ايت
رجعت وفهم قبيلة وضمير مثلها يعود الى الخطة الموهوم
من سياق الابيات قبله اي وكم مثل هذه الخطة فارقتها
وهي تصوت اسفا على خلاصي منها بالحيل التي احتال بها
لكن هجر هذا الاصل لعرض عرض وهو صيرورة الخبر
متعلقا بعسى وكاد الذين هما من افعال المقاربة المقتضية
للاستقبال او الحال والعارض لا اعتداد به ونصب بان
ظاهرة نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
ونحو وان تصوموا خير لكم وقد حملا على اختها ما المصدرية
كقوله اذا كان امر الناس عند عجوزهم فلا بد ان يلقون
كل يوم الشعوم المهلكة المعضوم اهلك والويل غيرها اي

غير ان التي تقع بعد العلم وما في معناه نحو علم ان سيكون منكم
مرضي ونحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا فهي ان المخففة
من الثقيلة لان الناصبة لانها علم الاستقبال فما بعدها
غير معلوم التحقق فلا تقع بعد ما يفيد التحقق من العلم
وما معناه للمنافاة بخلاف المخففة فانها للتحقق فتناسب
العلم فهي غير ان التي تقع بعد الظن وما يودي معناه كخال
وحسبت ففيها الوجهان ان يكون ناصبة وهو الار
جح ولهذا اجمعوا عليه في احسب الناس ان يتركوا
وان تكون مخففة من الثقيلة لان الظن قد يجري للتحقيق
في موارد الاستعمال وينزل منزلة العلم فيقع المخففة
بعده بهذا الاعتبار كقول ابي محجن الثقفي اذا
مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي
عروقها ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان
لا اذوقها منزل بيابان هنا منزلة اليقين فاوقع
بعده المخففة وتقدره ناصبة بعد حتى وليست الناصبة نفسها
خلافا للكوفيين بل النصب بان مقدرة بعدها لانه
قد ثبت كون حتى حرف جر ومعناها كمعناها في غير
هذ الموضع وجب تقدير ما دخلت عليه اسما وليس
الاحرف مصدري فيقدر ان لانهم اظهروها مع اللام
فدل على انها المضمرة فيها وفي غيرها في الاستقبال حقيقة
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او حكاية نحو وزلزلوا حتى

يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله فان
قولهم بالنسبة الى زمان قص ذلك علينا ليس مستقبلا
لكن حكي استقباله بالنظر الى الزلزال للسببية حال من
حتى حالة كونها للسببية كما في الاية والمثال السابقين
على ان الاية محتملة لتقدير حتى بمعنى الى اي وحركوا
بانواع البلايا الى الغاية التي هي قول الرسول هو
اليسع او اشعيا واصحابه المومنين او التغيية نحو سرت حتى
تغيب الشمس اي الى انه تغيب ولا تصح السببية
هنا لان غيبوبة الشمس ولا يتسبب فان كانت الحال تحقيقا
او حكاية كان تقول بعد ما حصل سير من
سير ودخول الى البلد مخبرا عن ذلك سرت حتى ادخل
البلد فهذه الحكاية الحال الماضية كانت حرف
ابتداء اي حرفا يبتداء الجمل بعده وتستانف و
السببية ولا يمكن التجويز النصب هنا لانه ملزوم للاستقبال
وهو منتف في هذ المحل والسببية ليحصل الربط
معنى حيث فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها
بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فجبر فواته بالسببية
المقتضية للاتصال المعنوي ولذا اي ولكون حتى التي للحال
حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها حالة كون كان
ناقصة لان رفع الفعل يقتضي ان حتى ابتدائية وان الجملة
التي بعدها مستانفة فيبقى كان الناقصة بغير خبر لفظا وتقديرا

وهو معتمد لمعناها وقد يقال لا يجوز ان يكون الخبر مقدر
اي كان سيري حاصل و في اسرت حتى تدخلها فيمتنع الرفع
لفقد السببية لان السير المشكوك في حصوله بدليل الاستفهام
عنه لا يكون سببا للدخول المجزوم بحصوله ولقايل ان يقول
لم لا يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم
ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى
خاصة كان يقول شخص لاخر في حال دخوله البلد
حتى تدخلها فتشك انت في صدق المخبر فتقول
لذلك المخاطب اسرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك
ذلك الشخص صحيح وهذا انظير ما اجازه الاخفش في قولك
ما سرت حتى ادخلها من الرفع على ان يكون اصل الكلام
ايجابا ثم ادخلت النفي على الكلام باسره قال ابن هشام
ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع
فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل
واحد يمنع ذلك وجاز في كان التامة لانتفاء ذلك المانع
المتقدم في الناقصة وبعد ذكر الخبر في كان الناقصة نحو
سيري متعبا اي حتى ادخل البلد لفقد المانع بذكر
الخبر وايهم سار حتى يدخلها لان الاستفهام هنا عن
السائر واما السير الذي هو السبب في الدخول محقق
فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى تدخلها وينتصب ان
مقدرة قياسا بعد لام كي . وهي لام السببية نحو اسلمت

لادخل



لادخل الجنة وانما سميت لام كي لان معناها معنى
كي و بعد لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي نحو وما كان الله ليعذبهم
ولفظها لام كي ونفرق بينهما من حيث المعنى بان تلك
للتعليل ولو اسقطت لاحتمل المعنى المراد وهذه
ليست كذلك ومن حيث اللفظ بان هذه بعد نفي
داخل على كان وتلك ليست كذلك وانما سميت لام الجحود
لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب
تسميتها لام النفي لان الجحد اي النفي في اللغة انكار
ما تعرفه وعدم تخصيص النفي بحرف تقتضي دخول نحو
ما كان الله ليطلعكم على الغيب ونحو لم يكن الله
ليغفر لهم آيات الله شرائعه لانها بمنزلة الجبال الراسية
ثباتا وتمكنا ويؤيده قراءة ابن مسعود وما كان مكرهم
وقد جوز في الاية كون ان غير نافية اي وعند الله
جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته
معدا لازالة الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال
و بعد لا زايدة بعد فعل الامر بنكم و نحو انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فالنصب
بان مقدرة واللام زايدة لتوكيد الامر والارادة
ووجهه ان لام التعليل للغرض وفيه معنى الارادة فادخلت
اللام مع الارادة او مع الامر المذكور لهما لتكون جمعا
بين الارادتين فتفيد التاكيد قال الزمخشري في يريد الله

والارادة نحو وامرنا لنسلم

ليبين لكم اصله يريد الله ان يبين لكم فزيدت اللام موكدة
لارادة التبيين كما زيدت اللام في لا اباك لتاكيد اضافة الاب
ذكره في تفسير سورة النساء وذهب قوم الى ان مثل
هذه اللام ليست زايدة وانما هي للتعليل ثم اختلفوا فقيل
المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم
اي ليجمع لكم بين الامرين وامرت بما امرت به لاعدل بينكم
وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر
بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي
امري لاعدل وارادة الله ليذهب وارادة الله ليبين
وعلى هذا فلا مفعول للفعل نقل ابن هشام في مغني
اللبيب قلت وفيه نظر لان تقدير الفعل بالمصدر بدون
حرف مصدري ليس بقياس وتقديره اياه قولهم
الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف مقدر الكان
الحرف وصلته تقديرا لمصدر لا الفعل وجده على
انه لو سلم تقديره لم يخرج من تخريج التنزيل على ما ليس
بمقيس اذ حذف ان رفع الفعل بعد حذفها ليس بقياس
على حرجوابه وسيأتي عن قريب ر بعد الفاء والواو بعد امر
نحو زرني فاكرمك وصل وتصوم ونهي نحو لا تشتمني فاهينك
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن ولو كان الامر والنهي
معنى اي ليس مستفادين من صيغة الصيغة الموضوعة لهما
وانما استفيدا من جهة المعنى نحو اتقى الله امرء عمل

اليه او اتقى الله امرء ويفعل خيرا ونحو حسبك الكلام
فينام الناس اي لا يتكلم او حسبك ثم الحديث وتفعل
جميلا اي لا لانتم والنصب بعد ما ليس بصريح في الامر والنهي
مذهب الكسايي والمولف نقله نقل الحكم المسلم عند
الجماعة و تحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه
نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك ونحو لولا جيتنا
وتحدثنا واستفهام نحو اين بيتك فازورك او وازورك
ونفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا ولو كان النفي
بغير او الاقل نحو انت غير امير فتقربني وتمن نحو ليت
لي مالا فانفق منه او وانفق منه وعرض نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا او وتصيب خيرا والنصب في جميع هذه
المواضع كما قال بان مقدرة على ان الفاء السببية ويحلي
وهذا محتمل لان يكون المراد السببية والعطف كما
يقوله الجماعة من ان التقدير في زرني فاكرمك ليكن منك
زيارة لي فاكرام مني لك فالفعل الواقع بعد الفاء منصوب
بان مقدرة وان وصلتها في تاويل مصدر معطوف على
مصدر متصيد من الفعل السابق والسببية مرادة
ويحتمل ان يكون للسببية فقط كما اختاره الرضي معترضا
بان السببية انما تعطف الجملة على الجملة وذا مفقود في
تقديرهم فلذلك ادعى انها لمحض السببية وان ما بعد
الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا فالتقدير زرني فاكرمك

ثابت والواو الجمعية بين مضمون ما قبلها وما بعدها في
زمان واحد وهذا ظاهر فيما ذهب اليه الجماعة من ان
الواو للعطف مع قصد المعية فالتقدير في نحو لا تاكل
سمكا وتشرب لبنا لا يكن منك اكل سمك وشرب لبن اي
مع الشرب بمعنى نهيه عن الجمع بين الامرين معا لا
عن كل منهما على انفراده واختار الرضي كون
الواو حالية وما بعدها مبتداء محذوف الخبر وجوبا
والجملة في محل نصب على الحال اي لا تاكل سمكا
وشربك لبنا حاصل اي لا تاكل في هذه الحالة لـ
يفيد المعية قلت لكن يرد عليه في الموضعين انه
لا شيء في موضع الخبر المحذوف يسد مسده فكيف
حذف وجوبا. واعترض هو قول الجماعة بانه ليس
فيه نصوصية على معنى المعية مع ان اورد الواو
العاطفة بهذا المعنى قليل نحو كل رجل وضيعته
قال وانما اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون
رجل وضيعته ما قبلها احد الاشياء المذكورة
لانها غير حاصلة المصادر كالشرط الذي ليس
بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حمل
ما قبل واو الجمعية وجوب كونه احد الاشياء المذكورة
على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو
وفي انتصاب المضارع بعدها وذلك للمناسبة

للفاء في اصل العطف فلم يجز النصب في ما تغيب الشمس
لفقدان السببية ضرورة ان الشمس لا يكون سببا لمغيب
الشمس وتحرك وتسكن لتعذر الجمعية فان
الحركة والسكون لا يجتمعان ولا يجاب الجواب يعني انه
اذا جيء بجواب لاحد تلك الاشياء بعد فاء السببية او
واو الجمع لا يؤتى لهذا الجواب بجواب ووجهه ظاهر
لان الجواب الاول المنصوب بعد الواو والفاء ليس
شيئا من تلك الاشياء التي اشترط سبقها لهما فلا يصح مجيء
جواب له ولا يجاب الشيء الواحد بجوابين على جهة
الاستقلال وعدم التبعية كما اذا قلت زرني فاكرمك
فاشكرك على ان يكون الثاني جوابا مستقلا كالاول لا معطوفا
لان ما قبل الفاء في تقدير شرط والفاء وما بعدها بمثابة
جزاء ورابطة فكما لا يجوز ان يكون الشرط واحد جوابان
مستقلان من غير تبعية لا يجوز ان يكون الشيء من هذه
الاشيا جوابان مستقلان فتكون وتطردهم في قوله تعالى ولا
تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون
وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك
عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين ليس من باب
الايتان للجواب بجواب ولا من باب الايتان لشيء واحد
بجوابين وتقريره ان يقال الجواب الثاني وهو فتطردهم
جواب الاول الواقع قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم

من شي والجواب الثانية وهو فتكون جواب للنفي السابق
وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم ويقال الثاني
وهو فتكون عطفا اي عطف على الاول وهو فتطردهم
فان قلت اني يصح ذلك وعطفه على جواب النفي يستدعي
صحة وقوعه جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقوله
ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين قلت يعلم
جوابه من كلام صاحب الكشاف حيث قال ويجوز ان
يكون عطفا على فتطردهم على وجه التسبيب لان
كونه ظالما مسبب عن طردهم وبعد او وهي العاطفة التي
هي لاحد الشيين والاتيا بمعنى اي الى اي حيث يقصد امتداد
الفعل الاول الى حصول الثاني نحو لالزمنك وتقضي
حقي اي ليكونن مني لزوم لك او قضا منك لحقي وهذا في
الحقيقة لعطف مصدر متصيد من الفعل السابق ولكن
قصد امتداد للزوم الى حين حصول القضاء فقدر
بالى المشعرة بالغاية او بمعنى الا كالمثال المتقدم حيث
يقصد ان الاول ينتفي عند حصول الثاني اي لالزمنك
الا ان تقضي حقي وبهذا يقدره سيبويه وهو قريب
من الاول ولا تخرج او بذلك عن كونها عاطفة وبعد
عاطفة على اسم كقول ميسون امراة معاوية رضي الله
عنه ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان مضمرة وهي مع صلتها في تاويل مصدر

معطوف



معطوف على الاسم بكسر الاول والسفوف الثياب الرقاق
جمع شف بكسر الشين المعجمة وجاز الاظهار مع العاطف
لنصرف الغاية الى اظهار ما يريد الراهة عطف الفعل
بينها وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار
احق بلام الجحود لانها زايدة وانما قيد بقوله بغير
لا لان لو كانت موجودة وجب اظهار ان نحو لئلا يكون
للناس على الله حجة لاستكراه اللامين المتواليتين وقال
ابن الحاجب لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي
لاستحقاقه صدر الكلام واعترض بنحو بمن تمروا مرر به
وبكم اشتريت هذا وبنحو جيت بلا زاد واجيب عن الاول
بان مدخول الجار فيه لما كان اسما كان محلا لدخول الجار
فاغتفر بطلان الصدرية على انها لم يبطل في الحقيقة
لتنزل الجار منزلة الجزء وهذا كله مفقود في لا لانه
حرف وعن الثاني بمنع حرفيه لا فيه ولو سلم فالمسوغ
وقوع الاسم بعد الحرف والصحيح ان لا غير الناسخة
انما يكون لها الصدر اذا وقعت في صدر جواب القسم
وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في
قوله اليت حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط
الخافض وهو على ولم يجعل من باب زيدا اضربته لان
التقدير اطعمه ولا هذه لها الصدر ولا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا

عاملا ووجب اظهاران مع لا وقد عرفت وجهه وامتنع في الباقي وهو لام الجحود حتى والواو والفا واو فلا يجوز اظهاران بعدها قال الرضي لان لام الجحود لما تدخل علي الاسم الصريح لم يدخل ان بعدها وكذا حتى لان الاغلب كونها بمعني كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعني الي لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الفا والواو واو فانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وضعف اضمارها اضماران مع بقاء عملها بدون هذه الامور المتقدمة لانها عامل ضعيف لا تقوى على العمل مع حذفه الابقيام مقوله عليه وانما وجد بالاستقرار في تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ومنه قولهم خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها وتسمع بالمعيدي بالنصب في الجميع وفي التسهيل ولا تنصب ان محذوفة في غير المواضع المذكورة الا نادرا وفي القياس عليه خلاف هذا نصه وجاز حذفها ورفع الفعل ومنه قوله قل افغير الله تامروني اعبد وقوله ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا ومنه ايضا المثل المشهور وتسمع بالمعيدي على رواية من رواه برفع تسمع وظاهر كلامه انه يقيس وفي معنى ابن هشام واذا رفع الفعل بعد اضماره سهل الامر مع ذلك

فلا انقياس

فلا انقياس وقد مر في اول الكتاب في بحث خواص الاسماء وينتصب المضارع ايضا بلن نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وجاء الجزم بها في الضرورة قال الشاعر ان يخب الان من رجايك لن ترع من خركك من دون بابك الحلوة ووقع في البخاري قول الملك في النوم لعبد الله ابن عمر ولن ترع قال ابن مالك وفيه اشكال ظاهر لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن لن تراع للوقف ثم هذا لكلام شبه بسكون المجزوم نحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وفقا قول الراجز قبل جاء من عند الله وتجوز ان يكون السكون سكون جزم علي لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي انتهى كلامه الذي هي فيه جزاء المضمون كلام اخر قال الزمخشري في المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اما مصدر لمحذوف اي يجب الانتصاب بها وجوبا او صفة مصدر محذوف اما على حذف مضاف او على تا ويله باسم الفاعل اي وينتصب بها انتصابا ذا وجوب او واجبا ان كان الفعل المضارع الواقع بعدها مستقبلا كما في المثال المتقدم اجراء لها مجرى النواصب كلها حيث لم تعمل الا في المستقبل لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال

الحال تحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل
الافعال وهذا احتراز من ان يكون حاليا كما اذا قال
لك شخص انا احبك فعلت له اذن اظنك صادقا مصدرا غالها
اي لعملها فيه بان لا يكون معتمدا علي ما قبلها وطلو با
لمنحو انا اذن احسن اليك في جواب من قال انا اجي اليك
ههنا يمتنع اعمالها في الفعل لانه مشغول بطلب غيرها
له قبل مجيئها فوقع علي السابق حقه مع انه لا يفوت
بتركه اعمالها العرض الذي سبقت له من الجواب والجزاء
فان قلت يرد نحو قول الشاعر اني اذن اهلك او اطير اعلى
اذن مع اعتماد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر ان قلت اجيب
عنه الرضي بان الخبر هو اذن اهلك وحده وفيه نظر و
واجاب الاندلسي بان الخبر محذوف اي لا احتمل ثم ابتدا
وقال اذن اهلك بالنصب لانتفاء اعتماد ما بعدها على ما قبلها
وهو ظاهر لم يفصل بينهما اي بين اذن والفعل بدعاء
ومقتضى هذا الكلام ان العمل عند الفصل به ليس
بواجب فيحتمل الجواز والمنع لكن الظاهر هو الثاني لانه
شرط للجواز تقدم العاطف واقتصر عليه فبقي المنع
وهذا وان كان يحقق باعتبار راي الجمهور لكنه يقتضي
ان الفاصل اذا كان بغير دعا كالقسم والنداء والظرف
ومعمول الفعل وجب الاعمال ولا يعرف من ذهب الى
ذلك والمعروف ان الفصل بالقسم ولا النافية هو

المغتفر لان القسم يفيد التاكيد وكلمة لا يتنزل منزلة
الجزء من الفعل ولذلك يتخطاها العامل نحو لئلا يعلم
اما اذا كان الفصل بغيرهما فالاعمال ممتنع لتباعد
اذن عنه لضعفها ولذلك تلغى عن التوسط والتاخير
بل وعند استيفا الشرط على لغة حكاها عيسى
بن عمر وسيبويه فلا التفات الى المنكر مثال الفصل
بالقسم قوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل
من قبل المشيب وشاذ الفصل بلا اذن لا اهينك في
جواب من قال ساشكرك واجاز ابن عصفور الفصل با
بالظرف نحو اذن غداة اكرمك وابن بابشاذ الفصل
بالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعا نحو اذن اعزك
الله احسن اليك والكسائي وهشام الفصل بمعمول
الفعل نحو اذن زيدا اكرم جواز ان تقدمها عاطف
هو الواو والفاء نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا
فاذن لا يؤتون الناس نقيرا وقري شاذا بالنصب
فيعمل فيها من جهة كونها في اول جملة مستقلة هي مصدره
فتعمل ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله
بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هي متوسط
فلا تعمل يوجد ما اشترط في جواب النصب ومما اشترط
في جوازه فالغاء اي فهي ذات الغا او فهي
ملغات على تاويل المصدر باسم المفعول فلا تعمل اصلا

وينتصب ايضا بكي نفسها اذا ادخلها اللام نحو لكيلا
تاسوا ويويد لا صحة حلول ان محلها وانها لو كانت حرف
تعليل لم تدخل عليها حروف تعليل فان لم تدخلها
اللام نحو جيتك كي تكرمني احتمل انه يكون جارة تعليلية
فتقدر بعدها ان ضرورة ان الجار انما يدخل على اسم او
في تاويل الاسم والواقع هنا فقل فيحتاج الى تقديرها
مع ما دخل عليه في تاويل اسم فيصح دخول حرف الجر عليه
وينجزم المضارع بلم نحو لم يلد ولم يولد وقد يرتفع
بعدها للضرورة كقوله لولا الفوارس من نعم واسرتهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار نعم بضم النون وسكون
العين المهملة قبيلة والاسرة كالعزة الرهط الدين يتقوي
بهم والصليفا تصغير الصلفا وهي الارض الصلبة وبه
يوم من ايام العرب ولما وهي كلم في قلب المضارع وما
الا انها تفارقها في امور سنذكر في قسم الحرف عند الكلام
على حرف النفي ولام الامر وياتي الكلام عليها ولا الناهية
ولا يختص بالغايب كاللام بل تجي له وللمخاطب على سواء
وللمتكلم قليلا كقولك لا ارينك هٰهنا مقام السبب وهو
انما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا
فاراك فانها هي في الحقيقة وكلم المجازات سوى لو
فانها لا تجزم اصلا وزعم بعضهم ان الجزم بها جايز
في لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله

لو يشاء طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل
ما الميعة النشاط والاطال الخواصر جمع اطل بكسر
الهمزة وسكون الطاء المهملة والخصل الطائف الشعر
كقوله تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت احدي نساء بني
بني ذهل بن شيبانا وخرج الاول على لغة من يقول شايشا
بالف ثم ابدلت بهمزة ساكنة فليس سكونها بالجازم بل هو
كالسكون في لغة من يقول الخاتم والعالم بالهمزة و
والثاني على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراة
ابي عمرو وما يشعركم بسكون الراء وسوى لما الحيني
فانها لا تجزم باتفاق وسوى اذا وكيفما الا في الشذوذ
كقوله واذا تصبك خصاصة فارج الغنى والذي يعطي
الرغايب فارغب الخصاصة الفقر وانما شذ الجزم باذا لما
فيها من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط لان اصل
اداته ان وما تخرج من غيرها فلتضمن معناها وان
انما يستعمل في الامر المحتمل للوقوع وعدمه فيلزمها
الابهام واذا تستعمل في الامر المقطوع به نحو اذا غربت
الشمس حيث فضعف معنى الشرط فيها فشذ الجزم
واما كيفما فلم اظفر بشاهد على وقوعها جازمة والكوفيين
يجوزون الجزم بها وباذا في السعة وما تقدم هو
مذهب البصريين كان نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد
سلف ومهما نحو وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها

وكقوله ومهما تكن عند امراء من خليقة وان خالها تخفى
على الناس تعلم واذما كقوله اذ ما دخلت على الرسو
فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس واذاما كقو
اذا ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد
وافرع وحيثما كقوله وحيثما تستقم يقدر لك الله
في غابر الازمان وايما نحو ايما تكونوا يدرككم الموت
كقول سحيم متى اضع العمامة تعرفوني وما نحو وما تفعلوا
من خير يعلمه الله واي نحو ايا ما تدعوا له الاسماء الحسنى
وهي اي كلم المجازات لسببية الاول للثاني اي لجعل
مضمون الاول سببا لمضمون الثاني نحو ان جئتني اكرمتك
فمضمون الجملة الاولى وهي مجي المخاطب سبب لمضمون
الجملة الثانية وهي اكرام المتكلم اياه وقال الرضي
عندهم للزوم والجزاء لازمة سواء كان الشرط سببا
كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا
سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ويسميان شرطا و
جزاء على طريق اللف والنشر المرتب فالاول يسمى شرطا
والثاني يسمى جزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم نحو ان
يقم زيد يقم عمرو وان يقم بكر اكرمته او كان الثاني فقط
المضارع فالجزم وهو الكثير السائغ نحو ان جاء زيد اعطه
او الرفع كقوله وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غايب

ولاحرم الخليل الفقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة
بكسر الراء الحرمان اي لاغايب مالي ولا ذو حرمان والمعنى
انه اذا سئل اعطى بلا تعلل وابرد يجعله شاذا او يقدر الفاء
وهذا الاخير هو احد الوجهين عند سيبويه والاخر
عنه انه على التقديم والتاخير اي يقول ان اتاه وهو دليل
الجواب لاعينه وجواب الشرط محذوف ويويده التزامهم
في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ووجه التاييد ان الجواب
متى حذف التزم مضي الشرط وهي قاعدة مشهورة قال
ابن هشام وابتنى على هذا الخلاف مسلتان احدهما
انه هل يجوز زيدا ان تاتني اكرمه بنصب زيد وسيبويه يجيزه
كما يجوز زيدا اكرمه ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه
في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط
فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جي بعد هذا الفعل
المرفوع بفعل معطوف فهل يجزم او لا فعلى قول سيبويه
لا يجوز الجزم على قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع
بالعطف على لفظ الفعل والجزم على قوله بالعطف على
محل الفاء المقدرة وما بعدها والجزاء ان كان ماضيا بغير
قد لفظا او معنى من فعل متصرف فلا فاء
نحو ان جاء زيد اكرمته وانما اشترط لم اذكره ليكون حرف
الشرط موثرا لاستقبال فعل الجزاء فعند الجزاء فلا يحتاج
الى الفاء الرابط انما اذا كان ماضيا مقترنا بقد لفظا نحو ان



بسوف فقد سوف اخ له من قبل او تقديرا نحو وان كان قبله في الاستقبال على فعل واحد واما اذا كان منفيا بلا
من قبل فصدقت لم يكن حرف الشرط موثرا للاستقبال فيجوز تقدير اداة الشرط موثرة فيه بان يستعمل لا
ضرورة ان الفعل ماض وقد اقترن بعد المحقق المضي فيتعين تجرد النفي للمستقبل كما انها كذلك في نحو اريد ان لا اقوم
قلبه للاستقبال فيحتاج الى الرابط اللفظي وهو الفاء والا اجتماع حرفا استقبال فيؤثر اداة الشرط فيه الا
ان كان ماضيا غير متصرف نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا الاستقبال فلا يوتى بالفاء ويجوز تقدير امتناع تاثيرها فيه بان تستعمل
فعسى ربي ان يوتيني خيرا من جنتك ونحو ان تبدوا على اصل وضعها للنفي الاستقبالي فيمتنع التاثير لامتناع اجتماع المو
الصدقات فنعما هي فيجب الفاء لامتناع تاثير حرف على اثر واحد فيوتى بالفاء كما يوتى بها في ان جاء زيد فلن
الشرط فيه ضرورة ان مثل هذا الفعل انشائي في ماهيته **او** كان هو اي الجزاء **غيرهما** اي الماضي والمضارع
زمان له حتى يقلب الى الاستقبال وكذا تجب الفاء في المقدر بما ذكر قبل **فانها** واجبة وذلك في الجملة الاسمية نحو
نحو ان زارني زيد فليس مقصورا وان كان الفعل غير نحو ان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير والفعلية التي فعلها
لا لنفي الحال ليس الا فلا سلطنة لحرف الشرط ماض يقدر لفظا او تقديرا كما مر او فعلها غير متصرف او مضارع مثبت
له بها عن ذلك فاحتيج الى الربط **او مضارعا مثبتا بلا** مقترن بحرف تنفيس او منفي بغير لا نحو ان ذهب زيد فاعتب
وسوف او منفيا بلا فالوجهان اما حيث يكون مثبتا ... عليه فلك وهنا صورة يشملها ضابطه لعدم الفاء مع ان
حرف تنفيس فوجه دخولها الفاء امكان جعله خبر الفاء فيها لازمة وهي ما اذا كان الفعل ماضيا متصرفا بغير اس
محذوف نحو ومن عاد فينتقم الله منه فيكون الجواب ... وقد لا لفظا ولا تقديرا وقدم معموله كما في قولك ان جاء زيد
الحقيقة جملة اسمية لا يوثر فيها حرف الشرط فيوثر ... فللاكرام جاء وفي تفسير سورة الانعام من الكشاف وفي قوله
فلا يحتاج الى الفاء وانما دفع حسنه لان الشرط ماض ... تعالى فمن ابصر فلنفسه ومن عمي فعليها ما نصه فمن ابصر
ولم يظهر عمل حرف الشرط فيه لفظا فلم يستكره الربط ... الحق وامن فلنفسه ابصر واياها نفع ومن عمي عنه فعلى نفسه
واما ان كان بحرف التنفيس نحو ان جاءني زيد فسا اكرمه ... عمي واياها ضر بالعمى هذا كلامه ووجه الاتيان بالفاء
سوف اكرمه فيجب الفاء اذ لا تاثير لحرف الشرط فيه لان ... في ذلك ان محل تاثير الشرط هو الفعل وتقديم المعمول يبعد
مستقبل بما هو معه فلا يمكن تاثير اداة اخرى لاستقباله والا ... عن المؤثر فيحتاج الى الرابط **والله يشكرها** في قوله عبد الرحمن

ابن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر
الله مثلا ان جاء بدون فا رمع لونه جملة اسمية للضرورة ويقع
اذا المفاجاة موقع الفاء لانها مثلها في انها لا يبتدأ بها
تعقب ما بعدها لما قبلها من غير مهلة وفي امتناع الابتداء
بها بل لابد ان يتقدمها شيء يربط ما بعدها به كالفاء
الجملة الاسمية لا الفعلية كراهة التباسها باذا الشرطية
لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لشرطيتها فخص
هذه بالاسمية غير الطلبية ليحصل الفرق بينهما واما الاسمية
الطلبية فلا تدخل اذا المفاجاة فيها لانها وضعت لـ
امر محكوم عليه بحكم وذلك انما يكون في الخبرية
يجزم بان مقدرة بعد الاشياء السبعة المتقدمة عند
ذكر الفاء والواو اللتين ينتصب الفعل بعدهما بان مضمرة
وهي الامر والنهي والتحضيض والاستفهام والتمني
والعرض سوى النفي فلا يجزم الفعل بعده بان
مقدرة لما سياتي وسوى النهي الذي لم يجانس المثبت
في السلب خلافا للكسائي نحو لا تدن من الاسد يأكلك
فهنا لابد ان يقدر الشرط مغايرا للنهي في السلب والا
يستقيم المعنى فيكون التقدير ان تدن من الاسد يأكلك
وحينئذ فهو تقدير لم تتقدم القرينة المتقدمة عليه
ولا يجوز ان يكون التقدير ان لا تدن يأكلك لفساد المعنى
والكسائي اجاز المسألة على التقدير الاول بناء على ايضا

٣٩٤
في مثله ما قصد السببية اي مدة قصد السببية وهو متعلق
بقوله وبان مقدرة اي ويجزم بان مقدرة ويجوز ان يتعلق
بمقدرة وتقرير هذا الكلام انه انما يصح تقدير ان في تلك
الصور لما فيها من معنى الطلب ولا بد في المطلوب ان
يكون مقصود الذات اولغرض اخر فاذا ذكر بعد تلك الاشياء
ما يصلح ان يكون غرضا مرتبا عليها علم انها اسباب لتلك
الاغراض وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك صح تقدير
ان الشرطية بعدها بخلاف الخبر فانه لا يلزم ان يكون
لغرض خارج عنه فاذا ورد حمله السامع على ان المتكلم
قصد افادة مضمونه لا لاجل ان مضمونه مقصود لنفسه
او لغيره لانه قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود لنفسه
للمخبر البتة فلو جيء بعده بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه
لم يتبادر الفهم الى انه جزاء ومن ثم لم يقع الجزم في
النفي لانه خبر محض لا طلب فيه فان لم يقصد السببية
فحال اي المضارع الواقع بعد تلك الاشياء وجب الرفع
على انه حال ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم في
حالة كونهم على هذه الصفة او صفة نحو هب لي من
لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او استئناف نحو لا تذهب به
تغلب عليه فهنا لا يستقيم الجزم كما في لا تدن من الاسد
يأكلك ولا الرفع على انه حال اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك
مغلوبا عليه فلم يبق الا الرفع على الاستئناف كانه لما نهي عن

الذهاب به قدرانه سال عن السبب فقيل عليه ولقايل المتكلم وهو اقيم واعيد استثقالا لاجتماع الهمزتين
ينازع في عدم استقامة الحالية فتامل الامر لفظ يطلب وفي بقية صيغ المضارع طردا للباب وانما يقال في
الفعل وهذا يصدق على نحو تراك وتراك ضروبه مع الامر منهما على هذا التقدير اقم واعد بهمزة مفتوحة
ليس من المقصود بالتعريف فللمفعول نحو لتكرم بالبناء في الاول لانها التي بعد زايد المضارعة نظرا
المجهول والغايب نحو ليقم زيد باللام مع ثبوت حرف المضارعة الى الاصل فان قلت فهلا نظروا اليه في نحو يعد ويهب
وانما حصوهما بذلك القلة استعمال الامر فيهما وكثرته بلا عرضوا عنه واقبلوا على الظاهر فجعلوا من قبيل
وغيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدا وابه
وقد يضمر للضرورة وكقوله محمد تفسك كل نفس اذ في الامر فقالوا عد وهب قلت اجاب عنه الرضي
ما خفت من امر تبالا اي لتفد ولقبال الوبال بانه لو لحظ الاصل وهو يوعد ويوهب لاجتلبوا
الواو المفتوحة تاء لتقوى وكقول الاخر فلاتستطيع بعد حرف زايد المضارعة همزة وصل قبل الواو
بني بقائي ومدني ولكن يكن للخير منك نصيب اي ليكن الساكنة ليمكن النطق بهما فكانوا يقولون اوعد واوهب
المخاطب بحذف الـــزوايد من المضارع وابتدا بعد حذف الواو فيؤدي ذلك الى ان تكون السعي في رد الساكن
ابتداء بما بعده اي بما بعد المحذوف ان تحرك ذلك ضايعا والا اي بهمزة وصل ان يكن ما بعد زايدة المضارعة
الحروف البعدي نحو تبيع وتقول وتخاف فتحذفها وهو حرف المضارعة وتبتدي بالمتحرك الذي بعده نحو اعلم واضرب واقتل من تعلم وتضرب وتقتل
فتقول تد وبع وخف فان قيل قضية هذا الكلام ويكون ذلك الفعل رباعيا احتراز من نحو تكرم مضارع اكرم
ان يقال في الامر من تقيم وتعيد قم وعد وترى مضارع ارى فان الاول رباعي بحسب اللفظ
المتحرك بعد زايد المضارعة فيهما هو القاف والعين والثاني كذلك بحسب التقدير اذ اصله ترأى بسكون
قلت انما الذي بعده في الحقيقة هو الهمزة اذ الاصل الراء وهمزة مكسورة بعدها فمثل هذا لا يختلف
بعد اعلال العين تاء قيم وتاء عيد بزيادة حرفه همزة وحمل المنفعل به ما فعل في الاول فان ما بعد حرف
على الماضي وهو اقام واعاد الان الحذف من المضارعة متحرك في الاصل فيقول في الامر منهما اكرم

المتكلم

وار مضمومة صفة المجرور الباء من قوله بهمزة و والفعل منصوب بان مضمرة الا انه سكن الياء للضرورة
اي والا اتي بهمزة وصل مضمومة فيما ضم فيه الثالث وهي من احسن ضرورات الشعر والعامل في الجار
نحو ادخل واخرج دفعا لالتباس الامر بالمضارع والمجرور محذوف اي فلها فلقضاك حوايج المسلمين
علي تقدير الفتح والاستثقال الخروج من الكسر امر ربك بالقيام وهو اي الامر مبني عند الطائفة
الي الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين البصرية الا الاخفش منهم ان حذفت منه الزيادة
لسكونه مكسورة في غيره اي في غير ما ضم فيه الثالث سواء التي كانت في المضارع وهي السبب المحصل لمشابهة
كان الثالث مكسورا مثل اضرب او مفتوحا مثل الاسم التي بها اعراب بحيث يفقد ذلك السبب ينتفي
اعلم لانهم لو ضموا في نحو اضرب لالتبس الماضي الرباعي الاعراب فيثبت البناء حكمه اي حكم اخره حكم
المبني للمفعول ولو فتحوا لالتبس بالامر باب الافعال اخر المجزوم بحسب الصورة لموافقته معنى ما فيه
ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع المبني لام الامر فتقول اضرب باسكان الاخر وادم واغز
ولو فتحوا لالتبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين واخش بحذف حرف العلة واضربا واضربوا واضربي
وبهمزة قطع مفتوحة ان كان الفعل رباعيا بالهمزة نحو بحذف النون لان هذه الامور تثبت عند الجزم فتثبت
باب الافعال في نحو قولك تكرم وترسل فتقول عند ما جعل في حكمه وقال الكوفيون والاخفش
وارسل وهذه هي همزة التي كانت في المضارع ليس الامر المذكور بمبني بل هو مجزوم بلام الطلب و
الاصل عادت لزوال مقتضى حذفها كما عرفت والاصل لتتم ولتقعد مثلا الا ان اللام حذفت
وفلتفرحوا شاذ لانه امر للفاعل المخاطب للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختار ابن هشام
قياسه حذف زايد المضارع وان يقال افرحوا وفي قال لان الامر معنى حقه ان يودى بالحرف ولانه اخو
الحديث لتاخذوا مصافكم وقال الشاعر لتقم انت النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولانهم قد نطقوا
يا ابن ابن خير قريش كي تقضي حوايج المسلمين بالاصل في فلتفرحوا ولتقم يا ابن خير قريش
في لتقم واما فلتقضي فلا ينبغي ان يجعل اللام ولتاخذوا مصافكم ولانك تقول ادم فاغز واخش
للامر حتى تكون من هذا القبيل بل اللام فيه للتعليل واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان

البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض
لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في
نحو نعم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل
فعليته فاذا ادعي ان اصله اصل لنعم كان الدال
على الانشاء اللام لا الفعل الحهنا كلامه ولي معه
بحث في هذا الوجه الاخير اوردته في الشرح الذي
كتبته على مغني اللبيب وفي شرحي على التسهيل
ايضا **المتعدي ما يتوقف فهمه على المفعول به** بغير واسطة
والا ورد بواسطة حرف الجر نحو قرب زيد من
المسجد وبعد عن السوق وعدل عن عبارة الكافية
ما يتوقف فهمه على متعلق الي ما ذكر تقصيرا لما
ما يرد على تلك من الشبهة وذكر الاجوبة عنها
واللازم بخلافه اي ما لا يتوقف فهمه على المفعول
به ولا بد من زيادة ذلك القيد **ويتعدى** الفعل
الي مفعول **واحد** لانه لا يتوقف على الاكثر منه
كضرب **و**الي مفعولين **اثنين متحدين** اي يصح ان يحمل
احدهما على الاخر بهو هو كما في علمت زيدا قائما **او**
متغايرين لا يصح ان يحمل ثانيهما على الاول
بهو هو كما في اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان



يقال زيد درهم **و**الي **ثلاثة بواسطة الهمزة**
كما في علم وراي ادخل عليها همزة التعدية ا
يقول اعلمت زيدا عمرا مقيما واريت بكرا خالدا
راجلا وذلك انه قبل وجود الهمزة كانا متعديين
الي اثنين وبدخولها صار متعديين الي ثلاثة وهذا
متفق عليه **او بان كان له** مفعول **واحد** نحو انبأ ونبأ
واخبر وخبر فان فهمها لا يتوقف الا على متعلق
واحد بلا واسطة نحو انبأت زيدا ونبأته واخبرته
نعم يتوقف على الاخر يتعدي اليه بواسطة حرف الجر
نحو انبأت زيدا بكذا وكذا البقية لكن كل منها
بمعنى اعلم المتعدي الي ثلاثة **فاجري مجراه لافادة**
معناه فليس شيء منها من قبيل اعلم بالوضع ولكن
جعلت بمثابته لما استلزمت معناه فذكرت معه وهذا
التسمية كلام ونقل عن سيبويه الحاق نبأ باعلم وزاد
غيره انبأ وخبر وحدث واختار ابن مالك في شرح التسهيل
عدم الحاق شيء من باب اعلم على انه لم يثبت اجراء
نبأ مجرى اعلم الا حيث يحتمل حذف حرف الجر فيرتكب
وهو اولى من التضمين واما اخواتها فنذر استعمالها
بصورة ما يتعدي الي ثلثة **واولها** اي اول المفاعيل
الثلثة **غير** كل من المفعولين **الاخيرين** اذ لا يصح حمل
شيء منهما عليه بهو هو الا ترى انك اذا قلت اعلمت زيدا

عمرا منطلقا لم يصح ان تخبر عن زيد بقولك عمرو
لمباينته ولا بمنطلق لانه بالغرض هنا لعمرو فلا يصح جعله
لغيره لانه خلاف المراد في هذا التركيب وثانيهما انهما
في المعنى اذ يصح حمله عليه وكيف لا وهما مبتدا
وخبر في الاصل فيقتصر على الاول ويترك الثاني
والثالث معا فانهما جميعا بمثابة الثاني في باب
اعطيت من حيث مغايرتهما للاول فكما يصح الاقتصار
على احد مفعولي اعطيت بان تقول اعطيت زيدا
ولا تذكر الثاني اصلا كذلك يصح ان تقتصر على الاول
في ذي الثلاثة فتقول اعلمت زيدا لا على احد الا
خيرين بان تقول اعلمت زيدا علمت وتحذف منطلقا
الذي هو الثاني الاخيرين او تقول اعلمت زيدا منطلقا
وتحذف عمروا الذي هو اول الاخيرين لما تعرفه
قريبا ان احد مفعولي الفعل القلبي لا يقتصر عليه
ويحذف الاخر افعال القلوب حسبت وزعمت وخلت
وظننت وعلمت ورايت ووجدت وكان اللائق ايرادها على نسق
غير هذا وذلك ان هذه الافعال على ثلثة اقسام
احدها ما يفيد في الخبر يقينا فقط والثاني يقينا
وتارة ما [illegible] ظنا فقط والثالث ما يرد بالو
جهين تارة يفيد يقينا وتارة يفيد ظنا فالاول
وجد قال الله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين

والثاني

والثاني زعم كقول الهذلي فان تزعميني كنت
اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل و
والثالث بقية الافعال فاما حسب فاكثر استعمالها
في غير المتيقن ووقوعها في المتيقن قليل كقوله
حسبت التقى والخير تجارة وخال كذلك اكثر ما
يستعمل فيما ليس بمتيقن واستعمالها للمتيقن قليل نص
عليه ابن مالك وكذا ظن من وقوعها في المتيقن اي
ظننت اني ملاق حسابيه اي تيقنت واما علم
فاكثر ما يستعمل في المتيقن كعلمت زيدا قائما اذا
كان قيامه متحقق الوقوع عند المتكلم بذلك
وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى فان علمتموهن
مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار وابن مالك
ذكره فيما يفيد اليقين فقط وتبعه الرضي والاية
واردة عليهما فان قلت الواقع بعد المبتدا من
قوله افعال القلوب جمل فكيف صح الاخبار بها
عن الافعال قلت هو على حذف مضاف اي
افعال حسبت الى اخره يعني ان افعال القلوب هي
الافعال التي اخر الجمل من قولنا حسبت وخلت وكذا
وكذا وليس المراد الاخبار بها من حيث كونها ما
ضية بل من حيث كونها مجردة افعال ليدخل ما يجي
منها بصيغة المضارع والامر وتنصب المبتدا والخبر

من نحو قولك زيد قايم **علي المفعولية** فما كان مبتدا
يصير مفعولا اولا وما كان خبرا مفعولا ثانيا نحو حسبت
زيدا قايما قال الرضي والمفعول بالحقيقة انما هو
ما يحصل من الثاني من المصدر مضافا الي
الاول اذ معني علمت زيدا قايما علمت قيام زيد
وكذا علمت اخاك زيدا اي زيدية زيد لكن اعرب
الجزان اعراب الاسم الواحد وذلك المفعول الحقيقي
ولذلك تدخل علي هذين لفظة ان الجاعلة الجز
ين في تقدير جزء واحد **والاربعة الاخيرة** وهي
ظننت وعلمت ورايت ووجدت **معني اخر تنصب به**
مفعولا **واحدا** فاما ظن فيكون كذلك اذا جات
بمعني اتهمت تقول ظننت زيدا بالخيانة اي اتهمته
بها واما علم فاذا كانت بمعني عرف تقول
علمت زيدا اي عرفته في نفسه لا باعتبار كونه
علي صفة كما في علمت زيدا قايما هذا راي ابن
الحاجب وخالفه الرضي فقال لا نتوهم ان بين
علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان
معني علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم
واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما
ينصبهما علم لا لفرق معنوي بل هو موكول الي
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين

في المعني بحكم لفظي دون الاخر واما راي فقد
يكون بمعني ابصر وبمعني ضرب الرية فتنصب اذ ذاك
واحدا تقول رايت الهلال اي ابصرته ورايت
الصيد اي ضربته في ريته ومثل هذا يدخل في
المعاريض كان تستفهم عن روية زيد ان الذي
ابصرته بان يقال لك هل رايت زيدا فيقول ما رايته
مريدا انك لم اضرب واما وجد فقد يكون بمعني
اصاب نحو وجدت الضالة ومنه الحديث فمن وجد
خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن
الا نفسه **ومن خواصها** اي خواص افعال القلوب
ان لا يقتصر في مفعوليها **علي** ذكر **علي احدهما** ويحذف
الاخر **مع جواز حذفهما** معا واعلم انهم يسمون الحذف
لدليل اختصارا ولغيره اقتصارا فان حملنا كلام
المولف علي هذا المصطلح كان المعني انه اذا لم
يقم دليل علي الحذف امتنع بالنسبة الي حذف
احدهما وجاز بالنسبة الي حذفهما معا فاما
الشق الاول فلا خلاف ان الحكم فيه كذلك واما
الشق الثاني ففيه خلاف والاكثرون علي الجواز
وصححه ابن عصفور وجعلوه اشكل [illegible] اعطي
حيث جاز حذف مفعوليه اقتصارا تقول اعطيت
بلا تقدير شي اخر وظاهر كلام ابن مالك مذهبا ان

مطلب حذف احد مفعول افعال القلوب

المنع هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه
وفرق بين البابين بانك اذا قلت علمت وظننت
مثلا تاركا للمفعولين اصلا وراسا لم يكن فيه
فيه فايدة لان من المعلوم ان الانسان في
الاغلب لا يخلوا من علم وظن فلا فايدة تحصل
مع الاعراض عن المفعولين البتة بخلاف
نحو اعطيت وكسوت وان حملنا كلامه على ان
المراد بالاقتصار الحذف لدليل كان المعنى انه
اذا قامت القرينة على المحذوف امتنع حذف احدهما
وجاز حذف كليهما فاما الشق الثاني فلا خلاف فيه
على هذا التقدير كقولهم من يسمع تخل اي تخل مسموعه
صادقا وكقول



الكميت باي ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
اي وتحسبه عارا علي واما الشق الاول فنسه خلاف
منعه الزمخشري في المفصل وتبعه ابن الحاجب وعلل
بان المفعولين بمنزلة اسم واحد لان المفعول بالحقيقة
هو مضمونها فحذف احدهما بمنزلة حذف بعض
اجزاء الكلمة وفي الكشاف مواضع حكم فيها بجواز الحذف
للقرينة ففي تفسير قوله تعالى في سورة ال عمران ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم
ان من قراء بالياء يعني بياء الغيبة في تحسبن الذين وجعل
فاعله الذين يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوف
تقديره ولا تحسبن الذين يبخلون بخلهم هو خيرا لهم
والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وقال في
تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
ولا يحسبن حاسب ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا
ويكون التقدير ولا تحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي
لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز
حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتداء فحذف
كما حذف المبتداء من قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة
الكلام عليهما الى هنا كلامه وان حملنا كلامه على ان
المراد بالاقتصار الحذف مطلقا سواء قامت القرينة اولم
يقم بحيث يكون المعنى ان حذف احد المفعولين لا يجوز

مطلقا وحذفهما يجوز مطلقا كان الخلاف في الثقتين عند
حذفهما بغير دليل وحذف احدهما الدليل الا اذا كان
استثنا مفرغ في الظروف اي ومن خصايصها ان لا يقتصر
علي احدهما وقتا من الاوقات الا اذا كان المفعول
ان بما بعدها اي مع ما بعدها من اسمها وخبرها تقيله
نحو علمت ان زيدا قايم او خفيفة نحو علم ان سيكون منكم
مرضي فتسد مسد المفعولين لا لانتصار علي احد المفعولين وهو
الاول اكتفا بما اشتمل التركيب عليه من المنسوب اليه
اذ معني قولك علمت ان زيدا قايم وعلمت زيدا قايما واحد
وان اختلف التركيبان صورة ومن خواصها الغا
ان يلغي اي يترك عملها لفظا ومحلا لا لمانع لبقا
الافادة التي كانت موجودة عند الاعمال الا يري
ان معني زيد قايم علمت زيد قايم علمت هذا هو معني
قولك علمت زيدا قايما ضعفا حال من قوله ان تلغي ان
جعلناه فاعلا بالظرف المقدر او من الضمير المستكن في
الظرف او من محذوف اي يقع الالغاء ضعيفا اذا تقدمت
نحو ظننت زيد قايم لان فيه تقديم الضعيف علي القوي في
العمل ذلك لان عامل النصب لفظي متقدم وهو الفاعل
وعامل الرفع معنوي مؤخر وانما جاز ذلك مع ضعفه لان
القلوب ضعيفة اذ ليس اثرها بظاهر كالعلاج والفعل
معمولها في الحقيقة مضمون الجملة كما مر ومنه قوله

بالشناعة كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك
الشيمة الادب وسيبويه يحمله علي تعليق بحذف لام الابتدا
وبعضهم يجعله من باب حذف ضمير الشان بعد الفعل
فلا الغاء ولا تعليق وهو قريب لثبوت حذف ضمير
الشان منصوبا في النظم ولتركه كما مر او وسطها المصدر
نحو علمت عمرو منطلقا علما لحصول التدافع ظاهر
فان تاكيد الفعل يقتضي الاعتبار والاهتمام بشانه والغاء
يقتضي خلاف ذلك ويقع الغاء قليلا اذا توسط لا افعال القلبية
بين معمول احدهما اي احد الجزئين الذين تدخل عليهما وهو
المبتدا والخبر وبينهما اي وبين ذينك الجزئين نحو في الدار
اظن زيد مقيم علي ان يكون في الدار متعلقا بمقيم وانما كان
هذا دون الاول لان توسط العامل يكسر شيئا ما من ضعف
الغاية ولم يجعل بمثابة توسط بين المبتدا والخبر لانه
في مثل هذه الصورة تاخر عن احد الجزئين الذين تعمل
فيهما بخلاف تلك فانه انما تاخر فيها عن جز لا عمل له فيه
وانما هو معمول للخبر والعامل متقدم علي كلا الجزئين مسلط
علي نصبهما فلا جرم ان الصورتين افترقتا في الحكم ويقع الالغا
جوازا اي ذا جواز وجايزا اذا توسطت الافعال المذكورة
بينهما اي بين معموليهما كقولك زيد ظننت قايم وتقدم الكلام
عليها وحسنا اذا تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لزوال العامل اللفظي
عن الرتبة التي كان بتاديتها الحلول فيها حيث اخر عن الجزئين

معا ومن خواصها ايضا ان تلغي وجوبا وهذا هو المسمّى عندهم
بالتعليق وهو ترك العمل لفظا لا محلا لمانع وعبارة لا اشتغال
على هذ الذي قالوا بل ظاهرها ان العمل متروك وجوبا بكل
حال لفظا ومحلا وليس كذلك بدليل جواز العطف على
محل جزي الجملة المعلق عنهما الفعل نحو علمت ازيد قايم
وبكرا فاضلا واما الالغا فلا يتاتي ذلك فيه لان العامل لم
يتسلط على شي من اجزا الجملة لا لفظا ولا محلا بل هي جملة
مستانفة اذا تعقبها نفي نحو علمت ما زيد قايما وظننت ان زيد
قايم وحسبت لا رجل في الدار لان النفي له صدر الكلام
فلا يعمل ما قبله فيما بعده او اللام نحو علمت لزيد قايم وعلمت
ان زيد القايم بكسران وهل المراد لام الابتدا بخصوصها او
ما هو اعم منها ومن لام جواب فيه وايان قال بتانيهما ابن مالك
وجماعة وجعلوا مثل قول الشاعر ولقد علمت لتاتين منيتي
مما وقع فيه التعليق باللام وفيه نظر لان الناسخ انما يدخل
على ما كان في الاصل مبتداء وخبرا وهو هنا منتف ولان
جواب القسم لا محل له والمعلق عنه العامل له محل فتنافيا
فان وفيه بحث او استفهام سواء كان بحرف هو الهمزة
نحو علمت ازيد قايم او باسم منصوب متصل بها نحو لنعلم اي
الحزبين احصى وعلمت من زيد جالس ومتى عمرو خارج وامثال
ذلك غير ان هل لا تعقبها اي لا تعقب هذه الافعال في راي
ذهب اليه بعض النحاة وليس بالمشهور فتنبه الغافل ا

تعقبها

اذا قيل علمت هل زيد قايم جوابه بثبوت نسبة القيام الى زيد
او نفيها حتى يقال ان العلم تعلق النسبة ثبوتا او انتفاء وانما
جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة وهذه شبهة واهية فان
نعم ولا يتضمنان معنى النسبة اذ هما قايمان مقام الجملة المجاب
بها وما يتخيل من ان الاستفهام من حيث انه مقتض للجهل
مناف للعلم فكيف يجامعه مدفوع بان في الكلام حذفا والتقدير
علمت جواب ازيد قايم اي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام
من ثبوت القيام لزيد او انتفايه عنه ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فان قلت الحكم فيما كان المعلق داخلا
على الجملة الواقعة في محل المفعولين واضح واما اذا كان
داخل على جملة هي في محل المفعول الثاني نحو علمت زيدا
ابو من هو وعلمت زايدة لابوه قايم وعلمت زيدا ابوه قايم
فما الحكم قلت قد اختلف فيه فذهب جماعة من نحاة العرب
الى ان العامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة
في مثل هذا حكمها ان يكون في موضع نصب وانه لا يوثر
العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا
ابوه قايم قال ابن هشام واضطرب في ذلك كلام الزمخشري
فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما
جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه
طريق اليه وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا

وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه نحو
كعلمت ايهما عمرو والا يرى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنفردين
بين يجي ما له الصدر غيره ولو كان تعليقا لافترقا كما في
علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق انتهى كلام ابن هشام
فان قلت فكيف التفصي عن هذا الاضطراب بان يكون
التعليق المذكور في اية هود مرادا به التعليق اللغوي وهو
تسلط فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحيث يكون
بينهما ارتباط واتصال من حيث المعنى ولم يرد التعليق
الاصطلاحي اكتفاء بما ذكره في سورة الملك فلا تناقض ولا
اضطراب فان قلت فما الذي يترجح من القولين المذكورين
قلت كون العامل معلقا عن الجملة المقترنة بالمعلق الواقعة
في محل المفعول الثاني بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها
طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار فلو كان
وصول سل الى كم اتيناهم كوصول ظن في نحو ظننت زيدا
ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع
واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن
نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا
عن الاخر [illegible] من الافعال القلبية التي ذكرها
المولف حتى تعلق قلت التعليق ليس من خواص الافعال المذكورة
في المتن بخصوصها وكثيرا ما تغلط بعض الطلبة في ذلك



التعليق جاير في كل فعل قلبي سواء كان من باب ظن او غيره
ولهذا كانت الجملة في التعليق منقسمة الى ثلثة اقسام احدها
ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو يسالون ايان يوم
الدين لانه يقال سالت عنه ومنه تلك الاية التي تلوناها انفا ونحو
اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ونحو فلينظر ايها ازكى
طعاما لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه فالعامل طالب لذلك
المفعول الذي وقعت الجملة المقترنة بالمعلق موقعه على
معنى ذلك الحرف الذي يتعدى به العامل الثاني ان يكون
في موضع المفعول المسرح اي الذي لم يتقيد بشي نحو عرفت
من ابوك اذ يقال عرفت زيدا الثالث ان يكون في موضع
المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا فان قلت فما الذي
يظهر من كلام المولف هل هو موافق للقول بالتعليق في
مثل علمت زيدا لابوه قايم او للقول بعدمه قلت للقول
بعدمه لانه شرط كون المعلق واقعا بعقب الفعل القلبي
وانما يتحقق ذلك في نحو علمت ازيد قايم لا في نحو علمت زيدا لابوه
قايم فان قلت حكي في التسهيل ان نصب زيد في نحو علمت زيدا
ابو من هو اولى من رفعه فما وجه الرفع بانه لما كان زيد مستفهما
عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد عومل
معاملة ما باشرة الاستفهام لفظا [illegible] هو لاب
ولاب هنا له الصدر لاضافته الى ما له الصدر فعومل
معاملته وانا اقول الرفع مشكل لانه لا يخلو ان يكون من قبيل

قبل الالغاء او التعليق ولا ثالث وكلاهما باطل اما بطلان
الاول فلان العامل متقدم مسلط من حيث المعنى ولا مانع
يمنعه من العمل لفظا فيلزم ان يكون الناوي قبيحا وهو لا يقول
بقبحه ثم كيف يجتمع الالغاء والتعليق في تركيب واحد حتى
يكون العامل ملغى بالنسبة اي لفظ المفعول الاول ومعلقا
بالنسبة الى المفعول الثاني وهذا مما لم يعهد في العربية
واما بطلان الثاني فظاهر لان التعليق ملزوم بعدم
ظهور اثر العامل لفظا واللازم هنا منتف بدليل تجويزهم
بالنصب بل جعلوه هو الاولى فتامله و من خواصها ايضا
ان يجتمع ضمير الفاعل والمفعول لواحد نحو ان راه استغنى ونحو علمتني
قايما وجدتك منطلقا ولا يصح ضربتني وضربتك ولا زيد ضربه
على ان ضميري الغيبة يرجعان الى زيد لا اتحاد الفاعل
والمفعول هنا معنى واتفاقهما لفظا من حيث الاتصال
والمستعمل في كلامهم اما التغاير لفظا ومعنى كضرب زيد
عمرا او لفظا بحسب الامكان كما في ضرب زيد نفسه لان
النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه واما افعال القلوب فلان المفعول
به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة
كما مر فجاز ان يكتفى بحسب ... في الحقيقة فاعلا ومفعولا
به كذا قال الرضي واجري مجراها عدمتني وفقدتني حملا لها على
وجدتني وهو ضدها في اصل الوضع كقوله لقد كان لي عن

ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما مترحرح وقوله ندمت على ما
كان مني ففقدتني كما يندم المغبون حين يبيع وقد يكون القول
مستقبلا ان نماليا به مفردا او غيره مونثا او غيره بعد الاستفهام
المتصل نحو اتقول زيدا قايما او المنفصل بظرف كقوله ابعد
بعد تقول الدار جامعة شملي بهم بكره ببسيط دوام البعد
... او مجرور نحو افي الدار تقول زيدا قايما او
احد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام
متجاهلينا بمعنى الظن عند اكثر العرب فينصب المفعولين
كما رايت وليس جعله بمعنى الظن عند استكمال الشروط
متحتما بل تجوز الحكاية ايضا ومطلقا في لغة بني سليم
بضم السين نحو قال زيد عمرا منطلقا حكاها سيبويه عن
ابي الخطاب ومما يشابهها اي يشبه افعال القلوب
في مجرد نصب جزئي الجملة الاسمية فلا يثبت لها شيء
من تلك الخواص نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا اتخذ
نحو فجعلناه هباء منثورا وجعل كقوله وصيرته حتى
اذا اتركته اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه واما
قوله تعالى وتركوك قايما فيحتمل الحالية وشمر ولا اذكر لهذا
شاهدا ولا اعرف من عده من هذه الافعال ودري
وعد هذه مما يشابه افعال القلوب في مجرد نصب
جزئي الاسمية بحيث لا يجري خواصها عليها مشكل فقد
هد
بمثابة علم معنى عملا نص عليه ابن مالك وغيرها واشوا

على تعليقها من الكتاب العزيز وكلام العرب كثيرة
جلا ففي التنزيل وان ادري أقريب ما توعدون ام بعيد
وفيه ام يجعل له ربي امدا وفيه وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين ما القارعة وما ادراك ماهيه
وفيه وما ادراك ما الحطمة ومثله كثير ومن كلام
المرأة العربية في شان اولادها هم كالحلقة المفرغة
لا يدري اين طرفاها وقال زهير وما ادري وسوف
اخال ادري فتلغرة فالبكار والامر معات القلب
حتى تولت وقال الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره
سميع فما ادري ارشد طلابها ام غي وانما كثرت من
الشواهد على ذلك لان شخصا من بلد ربي بها والله هو قا
ضيها الان ويعرف بمولانا كمال الدين بن قوام تمسك
بهذا النص من الوافي على ان دري لا تعلق عن العمل
وجرى بيني وبينه في ذلك كلام واظنه لم يرجع اخذا
الى الجمود على ما في هذا المختصر وطرحا كما في غيره من
كتب الائمة وذلك عن الانصاف بمراحل والله وهذا
من النمط الاول فقد صرح صاحب التسهيل بعد التي
من افعال القلوب وصرح بانها مرادفة لوجد وانهما معا
بمعنى علم فيثبت لها بمقتضى ذلك خصايص افعال القلوب
وتوهم وهو بمعنى ظن على ما صرح صاحب القاموس
ومقتضاه اجرا مجرى ما هو بمعناه وهو ظن في جميع احكا

ولكن لم ار من النحاة من صرح بعده من افعال هذا الباب
الافعال الناقصة وسميت بذلك لان غيرها يتم بمرفوعه
كلاما وهذه تنقص عن هذه الدرجة فلا يتم بالمرفوع
بل لابد معه من ذكر المنصوب لفظا وحكما وقيل انما سميت
ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدثات فنقصت
من حال غيرها من الافعال الدالة على الحدث والزمان
جميعا قال الرضي وليس بشي لان ما على كان من الافعال
الناقصة كصار الدالة على الانتقال واصبح الدال على
الكون في الصبح وساير اخواته ومادام الدال على معنى
الكون الدايم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخوته
وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حد لا يدل
عليه الخبر في غاية الظهور واما كان فتدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا
بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل ففيه
من الفايدة ما في ضمير الشان وزيادة هنا وهي دلالته
على زمان حصل الخبر ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان
الفايدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق
تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع
في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على
الحدث المطلق اي الكون وضعية دلالة الخبر على

الزمان عقلية ما وضع اي الفاظ وضعت وذكرت باعتبارها لتقرير
الفاعل وتثبيته على صفة هي غير صفة مصدره والا
انتقض بجميع الافعال التامة فان قام مثلا من قولنا قام زيد
يقرر الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي القيام المستفاد من
الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فانما يقرر الفاعل على
غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر
زيد على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من
الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا
سائرها وحاول النجدي اخراج الفعل التام بقوله
ما وضع فان قام مثلا لم يوضع لان يقرر الفاعل على صفة
بل وضع لنفس الاخبار وان كان التقرير يلزم ضمنه
وامرها اي امر اسم الافعال الناقصة وخبرها لفهمها
من ذكر الفاعل والصفة المقدر عليها كامر المبتدا و
الخبر على الاصح فما جاز ان يكون مبتدا جاز ان يكون اسما لها
وما جاز ان يكون خبرا لمبتدا جاز ان يكون خبرا لها وبعضهم
يرى انه قد يقع الاسم هنا ما لا يجوز ان يبتدا به كالنكرة
الخالية من مسوغ وقد اشار الى دفع ما استدل به على هذا
الراي بقوله ونحو يكون مزاجها عسل من قول حسان كان
سبية من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء محمول على
القلب والاصل يكون مزاجها عسلا وماء الا انه قلب
يجعل الخبر اسمها والاسم خبرا لان القلب في نفسه ما يحتاج

للكلام

للكلام وبنيته فيكون مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا
لطيفا زاد حسنه وهذه طريق السكاكي والسبية بالهمزة
الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية بين غزة والرملة مشهورة
بجودة خمرها وخبر كان قوله يعده على انيابها او طعم غض
من التفاح هصره اجتناه والغض الطري والهصر الكسر شبه
ريقها بخمر من حيث يعيد او بطعم تفاح طري كسره اجتناه
من شجره الكمال نضجه ولطافته وهي كان وصار واصبح
وامسى واضحى كقوله وربيته حتى اذا تمعددا واضحى
نهدا كالحسام اجرد النهد المرتفع والاجرد القصير
الشعر وعاد كقوله وكان مضيت برشده والله مسعى عاد
بالرشد امرا ومن النحاة من منع علامة وعاد من هذه
الافعال مدعيا انها من قبيل التام الذي يتعدى بالى وان
المنصوب بعدها حال لا خبر وغدا وكذا جاء وقعد فيما ورد
فيه فاما جاء فورد من قول الخوارج لابن عباس حين
جاء اليهم رسولا من علي رضي الله عنه فقالوا ما جاءت
حاجتك روي بالرفع على انه اسم جاءت وما خبرها قدم
عليها لانه للاستفهام وروي بالنصب على انه الخبر
واسم جاءت ضمير عائد الى ما انث لكون الخبر عن ذلك
الضمير مونثا كما في كانت راما وقعد فورد من قول بعض
الاعراب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة قال الا
ندلسي لا يتجاوز وقعد الموضع الذي استعملتها العرب

وظل وبات وامسى

فيه وهو معنى قول المؤلف فيما ورد او طرده بعضهم قال
الرضي وقال المصنف يعني ابن الحاجب واجاد الاولى
طرده كما في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه
لا يراد البرجاء في حال كونه قفيزين ولا معنى قال واما قعد
فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي
استعمل به او لا يعني قول الاعراب فلا يقال قعد كاتبا بمعنى
صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل تقعدت كانها
حربة وليس وما دام وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا في نحو كان زيد قايما
مستقبلا في نحو كن متواضعا وحالا ومستقبلا في نحو زيد يكون
مصليا او مساوقا اياها دايما كما في قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا او منقطعا نحو كان زيد الشيخ شابا صالحا وافادتها الدوام
او الانقطاع ليس بحسب الوضع وانما هو الى القرينة والذي
وضعت كونها لثبوت خبرها مقرونا الزمان الذي يدل عليه
صيغتها سواء كان فيها ضمير الشان فيكون المبتداء والخبر بعدها
جملة اسمية في محل نصب على انه خبر كان كما في قوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت واخر مثني بالذي كنت اصنع انما نبه
على ذلك لان بعض الناس زعم ان كان الثانية تامة فاعلها ذلك
الضمير اي وقعت القصة ثم فسر بالجملة وهذا يودي
الى وقوع ضمير الشان غير مبتدا في الحال ولا في
الاصل وهو خلاف ما علم باستقرا من كلامهم دون

اخواتها فيها لم يشتهر اضمار ضمير الشان الا ليس
فتضمر فيها كقوله هي الشفا لدائي لو ظفرت بها وليس
منها شفاء الداء مبذول او لم يكن معطوف على الجملة
المتقدمة اي سواء كان فيها ضمير الشان كما مثلنا له
او لم يكن نحو كان زيد قايما ومعنى صار عطف على خبر
يكون من قوله وكان تكون ناقصة اي وتكون بمعنى
صار وهو بالنسبة الى المعنى اول قليل كقوله بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
التيها المفازة والقفر الخالي من الارض والقطا واحده
قطاة طير معروف والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون
الزاي بلاد العرب وما غلظ من الارض والفراخ
هنا اولاد الطير الواحد فرخ والبيوض جمع بيض
يصف المطي بسرعة السير حيث صارت بمنزلة قطا
تركت بيضا صارت فراخا فهي تبالغ في سرعة الطيران
الى فراخها ولا يصح جعل كان هنا تامة لان نصب فراخ
حينئذ على الحال يفسد المعنى ولا ناقصة خالية عن
معنى الصيرورة لادايه الى عكس المراد ويكون تامة
بمعنى ثبت نحو وان كان ذو عسرة وزايدة كقوله ما كان
اسعد من اجابك اخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا
وكقولها انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل
وقد يكون كان لم يقلبها هذا الكلام اذ يحتمل كان فيه ناقصة غير شانية

فقلت اسمها وله خبرها وان يكون شانية فاسمها ضمير
شان مستتر فيها وله قلب مبتداء وخبر في محل نصب على
انه وان يكون بمعنى صار فالاعراب كالاول سواء
وان يكون تامة فقلت فاعلها وله متعلق وان يكون
زائدة فله قلب مبتداء وخبر لا محل لها من الاعراب اذ هما
صلة لمن او في محل جر على انهما نعت لمن ان جعلت موصوفة
وصار للانتقال في حقيقة بان يكون للانتقال من حقيقة
الى حقيقة اخرى نحو صار الطين حذفا **او في عرض** نحو
صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صورة عارضة هي
الفقر الى صورة اخرى عارضة هي الغنا **او للانتقال من
مكان الى مكان** نحو صار زيد الى عمرو اي انتقل من مكانه
الى مكان عمرو **واصبح الى بات لاقتران مضمون الجملة اوقاتها**
اي بما تدل كل واحد عليه من الزمان بخصوصية لمادته
فمعنى اصبح زيد عالما واضحى عمرو اميرا وامسى خالد فاضلا
وظل بكر ضاربا وبات عبد الله نائما حصلت كل صفة
من هذه الصفات لصاحبها المذكور في كل وقت من
هذه الاوقات صباحا وضحى ومسا وظلولا وهو الكون
بالنهار وبيتوتة وهي الكون بالليل **وبمعنى صار**
تقول اصبح زيد غنيا واضحى اميرا وامسى فقيرا بمعنى
انه صار متصفا بمضمون الخبر لا باعتبار ما دل عليها الفعل
الناقص من صباح وغيره بل على معنى انه صار كذلك ومن

يجي



ظل بهذا المعنى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه
مسودا اي صار وليس المراد انه اتصف بالسواد في زمن
الظلول وهو النهار ومن مجي بات كذلك قوله عليه السلام
فان احدكم لا يدري اين باتت يده اي صارت وليس
المراد زمن البيتوتة وهو الليل لان غسل اليد بعد
الاستيقاظ من النوم يؤمر به من نام نهارا او ليلا **وتكون
تامة الا الاخرين** وهما ظل وبات فلا يفارقان النقص
واما تلك فيجوز ان يقال اصبحنا ولله الحمد وكذا امسينا
واضحنا اي الى الصباح والمساء والضحى او دخلنا فيها
وقد جا بات تاما بمعنى عرس اي نزل في اخر زمن
البيتوتة للاستراحة وانما فسرته بذلك ولم اقل كما قال بعض
الناس نزل في اخر الليل لانه اقرب الى تفسير اللفظ من جهة
توافق بات والبيتوتة في المادة الاصلية وتعلق بات بها
من جهة المعنى **وليس لنفي مضمونها** اي مضمون الجملة **حالا**
وهذا مذهب الاكثرين **وقيل** للنفي **مطلقا** حالا كان كقولك
ليس زيد قائما اي الان او ماضيا كقولهم ليس خلق الله مثله
او مستقبلا كقول الاعمى يمدح هو النبي صلى الله عليه وسلم
لذا قلت ما تعيبوا لها وليس عطا اليوم مانعه غدا ما يغب
اي ما يجي يوما بعد يوم بل يديم كل يوم والنوال العطا وكقول
حسان وما مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام
يذبل وكقول الاخر والم سباع الامر ليس يدركه والعيش

شيخ واشتاق وتايل وهذا مذهب سيبويه وجماعة وقوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم بجعله تنزيل ما هو المتوقع
في المستقبل كالواقع في الحال المتحقق
وقوعه فلا ينهض الاستدلال بالاية على ان ليس لنفي الحال
وليت شعري ماذا يجدي السعي في هذا التاويل مع كثرة
الشواهد على ورودها للنفي باعتبار الماضي والمستقبل
وقد سمعت بعضها وقد احسن الاندلسي في جمعه بين القولين
بان معنى القول الاول انما لنفي الحال عند عدم القرينة ومعنى
الثاني انما يكون لنفي غير الحال عند وجود القرينة وقد اقتفى
ابن هشام اثره حيث قال في مغني اللبيب ليس كلمة دالة على
نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة ومادام للتوقيت امر مستفاد
من فعل او شبهه مدة ثبوت خبرها لاسمها والمتعلقة على حسب
ما يكون التركيب عليه تقول تصدق ما دمت غنيا ومادمت
غنيا توقيت للتصدق المستفاد من فعل الامر بمدة ثبوت
الغنى منسوبا الى المخاطب واذا قلت لنفوذ الامر المستفاد
من اسم الفاعل بمدة ثبوت الامارة منسوب الى الغايب
المتقدم ذكره وتقول اجلس مادام زيد قايما ابوه وزيد
راحل مادام مسافرا غلامه فهي هنا لتوقيت امر مستفاد
من فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها المتعلق اسمها وهو
واضح ولذا الذي ذكره من كونه للتوقيت احتاج الى كلام
يتقدم عليه لفظا او تقديرا وذلك لانه ظرف اذ معنى اجلس

مادام

مادام زيد جالسا اجلس مدة جلوس زيد ولكن حذف
الظرف الذي هو مضاف الى ما المصدرية وصلتها واقيما
مقامه فافادا الظرفية كما في جئتك صلوة العصر اي وقت
الصلوة وكل ظرف لابد له من متعلق هو اما بعض جملة اسمية
نحو زيد قايم يوم الجمعة او فعلية نحو جيت يوم الجمعة
فظهر وجه احتياج مادام الى كلام يسبقه وما زال
اي وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله
اي مذ قبل الاسم الخبر فلا يفهم من قولنا ما زال زيد اميرا
انه اتصف بالامارة في اول ازمنة وجوده وانما المفهوم
منه انه استمر على الاتصاف بها من كان قابلا لذلك
في المعتاد وانما كانت هذه الافعال المقترنة بالنافي
مفيدة الاستمرار لثبوت ان معناها في نفسها قبل دخول
النافي يدل على الانفصال عن حدث الخبر فاذا دخل النافي
افاد نفي ذلك الانفصال على سبيل الاستغراق فمعنى ما زال
زيد غنيا لم يحصل منه الانفصال عن الغنى فيلزم اتصافه
به دايما والا كان منفصلا عنه في بعض الاوقات وهو خلاف
ما اقتضاه النفي الاستغراقي وجاز تقديم اخبارها اي
اخبار الافعال الناقصة عليها لانها افعال صريحة ولا مانع
موجود كما في الذي يشتبه فجاز تقديم المنصوب عليها كغير
ها من المنصوبات التي عاملها فعل صريح وانما قلنا افعال
ليخرج نحو ما زيد قايما وانما قلنا افعال صريحة ليخرج نحو زيد

في الدار قايما وانما قلنا ولا مانع ليخرج باستثناه المؤلف
بقوله **الا في اوله** كلمة **ما** سواء كانت مصدرية او نافية
للمصدرية في ما دام اي لكون ما فيها مصدرية فهي
حرف موصول وما في حين الموصولات لا يتقدم عليها كما
عرف في محله **وللنفي** غيرها اي غير ما دام فان كل ما عداها مما في اوله
ما هي فيه نافية فلها الصدر فلا يجوز تقدم معمولها عليها
خلافا لابن كيسان في غير ما دام وهو ما زال وما برح وما فتئ وما انفك
فانه جوز التقديم بناء على ان النافي امتزج بها وصار
المجموع كانه بمعنى ثبت فلا نفي في التحقيق يمنع من التقديم
قال ابن الحاجب وليس بمستقيم فانه لو قلت ما انى زيدا اكل
الا كان معناه اتيا تالك اكل ولو قلت اكلا ما انى زيد
لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفقوا انه دخلا على فعل معنا
النفي فصار المعنى بالآخرة اثباتا وكيف يزول معنى النفي باعتبار
حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه الجمهور ولم يخالف
ابن كيسان في ما دام لتحقق المصدرية فيه **والا ليس
في راي** ذهب اليه بعضهم فيمنع من تقدم خبرها عليها
رعاية لما فيه من معنى النفي **وتقديم معموله عليه في**
قوله تعالى الا **يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم حجة عليه** اي على
من منع تقديم خبر ليس عليها فان الظرف في هذه الاية
معمول خبرها وقد تقدم عليها والمعمول لا يجوز تقدمه
الا حيث يجوز تقدم عامله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الظرف

في الاية معمول للخبر ويجوز ان يكون كما قال ابن الانباري
مبنيا على الفتح لاضافته الى الفعل في محل رفع على انه مبتدا
يخبر عنه بليس مصروفا عنهم ويجوز ان يكون ظرفا لليس
باعتبار ما فيها من معنى النفي ويجوز ان يكون منصوبا
بفعل مضمر يدل عليه ليس مصروفا اي يلازمهم العذاب
يوم يأتيهم سلمنا انه معمول بخبر ليس لكن لا نسلم ان
المعمول لا يتقدم الا حيث يجوز تقديم العامل والسند
نحو زيد لن اضرب وعمرا لم اضرب **ودال على فعليته**
اي تقدم معمول في الاية يدل على انه فعل وليس
حرف كما يقوله الكوفيون اذ لو كان حرفا لكان بمنزلة
ما لا يتقدم ما في حيزه عليه ولا يخفاك ما يرد عليه
ولا يدخلن اي لا يقال انا قصت وانما اتى بالنون
دون التا وان كان كل منها يرد جماعة المونث قصدا
للتنصيص على المقصود وحذرا مما يتوهم لو اتى بالتاء
من عود الضمير الى اقرب مذكور وهو كلمة ليس لان
مثل هذا الضمير كما يصح للجماعة يصلح للواحدة بخلاف
النون فلذلك قال ولا يدخلن **على كلام اول
جزئه شرط** نحو كان من يات زيد يكرمه لان كلمة الشرط
مستحقة للصدر فلا يدخل عليها نواسخ الابتداء
او استفهام نحو كان اي الرجل يقوم لانه يلزم من
وقوع الاستفهام غير صدر **او تاتيهما انما** بشرط ان يكون

جملة سواء كان الفعل الناقص في نفسه خبريا نحو كان
زيد نهلا اكرام اخاه او غير خبري نحو كن قم اما الاول
فلثنا قص وذلك لان هذه الافعال صفات لمصادر
اخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قايما لزيد قيام
حصل اي في الماضي فتدل على ان مصدر الخبر مخبر عنه
بالحصول وذلك مناقض للاستفهام عليه واما الثاني
فلان الطلب الذي في خبرها ان تساوي الطلبان
الكيفي بالطلب يغاعن الطلب الذي في اخبارها اذ
الطلب الذي فيها طلب في خبرها نحو كن قايما اي قم
وان اختلفا بان كان احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كن قايما هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر
الخبر في حالة واحدة وانما قلنا بشرط ان يكون جملة لان
الكلام المشتمل على مبتدا او خبره مفرد متضمن للاستفهام
نحو اين زيد واي الرجال زيد تدخل عليه هذه الافعال
ويجب تقديم الاسم المتضمن للاستفهام نحو اين زيد واي
الرجال زيد تدخل عليه هذه الافعال ويجب تقديم
الاسم المتضمن للاستفهام عليها نحو اين كان زيد واي
الرجال كان زيد وانما كان كذلك لان كل حكمت استفهام تتقدم
على جملة تجددت في تلك الجملة معنى الاستفهام ولا يبقى اذن
في الفعل اخبارحتى تناقض الكلام هذا معنى ما قرره الرضي
ويقترن خبر لكان نحو كان زيد اصبح صايما بلا اكثر فلا يقول نحو

زيد صايما وذلك لان كان تدل على كون مطلق واخواتها على كون
مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فايدة جديدة تحصل فخان الاول
بخلاف العكس لعدم تجدد الفايدة المستوع للاخبار اذا
لكون المطلق الذي تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد
الذي تدل عليه اخواتها ولا يقع الماضي خبرها عند الا
كثرين الا اذا دخل عليه او عليها قد نحو كان زيد قد قام او
قد كان زيد قام وكان ذلك لحصول الفايدة التي هي لتقريب
الماضي من الحال واما حيث تفقد قد التبته فلا فايدة في مجرد
في مجرد الجمع بين مضيها ومضي الخبر وهذا الذي ادعى
المولف انه مذهب الاكثرين بالنسبة الى دخول قد على الخبر
ظاهر كلام التفتازاني في حاشية الكشاف في سورة البقرة
بل الحزب الاول منسرا به الى مذهب النحاة فا طبة وذلك
لانه قال جعل خبر كان هذا فعلا ماضيا بغير قد مما با ما ه
النحاة لكنه وقع في التنزيل نحو ان كان قميصه قد من قبل
فلا وجه للمنع قلت او لكن لا يشترطون وجود قد لفظا او
تقديرا كما يقوله من يشترطها في الماضي الواقع حالا
والذي نقله ابن هشام وغيره ان اشترط ذلك في باب
كان مذهب الكوفيين وان البصريين تخالفون في ذلك
او وقع خبرها الماضي في موضع نحو ليكونن ضربته لعاش
او مات اذ المعنى لاضربته ان عاش بعد الضرب وان مات
وقد لا تدخل على فعل الشرط لانها تحقق مضي مدخولها

فيمتنع جعله شرطا لما يقيد الاستقبال وكذا لا تدخل على ما وقع
في موضع الشرط **افعال المقاربة** وهي في الحقيقة من اخوات كان
اذ هي لتقرير الفاعل على صفة الا ان العادة جرت بافرادها
بباب مفرد لاختصاصها بما ليس ثابتا لكان واخواتها من
وجوب كون خبرها مضارعا مقترنا بان او غير مقترن وامتناع
تقديم اخبارها عليها **ما وضع** اي افعال وضعت وذكر حملا على
لفظ **لدنو صفة** بالتنوين فابدل منها قوله **مدلول فعل**
مضارع في الاعم الاغلب وقد تقع مدلول اسم نحو عسى الغوير
ابوسا وما كدت ايبا وقد **رجا** حال من المدلول اي
اذا جا او مرجوا او يرجى رجا فهو مصدر والجملة حال
كعسى في نحو عسى مريض ان يشفى فعسى لدنو الشفا المدلول
عليه بالفعل المضارع على سبيل الرجا ونازع الرضي في
ذلك فان عسى لم توضع للطمع في حصول مضمون الخبر
سواء ترجى حصوله عن قريب او بعده مدة بعيدة نحو عسى
الله ان يدخلني الجنة وعن النبي ان يشفع لي فهو بمعنى
لعل التي لا دنو فيها باتفاق **ولا يتقرف** لكونه لانشا الطمع والانشا
فهو متضمن لمعنى الحرف الدال على ذلك وهو لعل والحروف
لا يتصرف فيها **ويقال عسى ان يخرج زيد** باسناد عسى الى ان
والفعل فيكون فعلا تاما هذا هو المشهور من كلامهم وقال
ابن مالك عندي انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها
في هذه الحالة مسد الجزءين كما في احسب الناس ان يتركوا ان

يقولوا



يقولوا انا اذ لم يقل احد بان حسب خرجت في ذلك عن اصلها
ويقال ايضا **عسى زيد ان يخرج** فيكون فعلا ناقصا زيد اسمه
وان يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ولا يخفى ان الحدث
لا يكون خبرا عن الجثة فلا بد حينئذ من تقدير مضاف اما في
الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد
صاحب ان يخرج وفيه تكلف ومذهب سيبويه انها فعل متعد
بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب فعسى زيد
ان يخرج بمعنى قارب زيد ان يخرج او قرب من ان يخرج وحذف
الجار توسعا ومعنى عسى ان يخرج زيد قرب خروج زيد ولا حذف
هنا **وقد تحذف ان من الخبر** كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب **تشبيها بكاد** التي غالب حالها عدم اقتران
خبرها بان نحو وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه
نار **كالعكس** اي يقرن خبر كاد بان تشبيها لها بعسى
كقوله كادت النفس ان تفيظ عليه مذ ثوى حشو ريطة و
برود تفيظ بالظاء المعجمة تخرج عن البدن والريطة براء
مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة ملاءة غير ذات
لفقتين كلها نسج واحد والمراد بها وبالبرود ثياب الكفن
يريد ان هذا الشخص لما مات كادت النفس ان تذهب حزنا عليه
فقد تعارضت الكلمتان ثبوت ان وحذفها لتشاركهما في اصل
معنى المقاربة وانما كان الاكثر في كاد ترك ان لشدة دلالتها
على مقاربة الفعل وكأنه حاصل في الحال ادعاء بخلاف عسى

فانما المترجي وهو لايكون الا في المستقبل فكان ذكر ان معه البق
لانها علم الاستقبال **او حصولا** عطف على علي قوله رجاء يعني او
ما وضع لدنو مدلول مضارع حالة كونه ذا حصول او حاصلا
او يحصل حصولا على نحو ما مر **ككاد** في نحو كاد القمر يغيب
وفيه نظر لان خبر كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول فان
قلت لم لا يجعل حصولا تمييزا عن النسبة في مضاف الجملة
كما في اعجبني طيب زيد ابا اي طيب اب زيد وكذا هنا التقدير
او دنو حصول مدلول مضارع فينتفي النظر قلت لا يتم ذلك للزوم
مثل هذا الاعراب في المعطوف عليه وهو رجاء فيكون
التقدير لدنو رجاء مدلول المضارع فيلزم ان يكون عسى
موضوعة لقرب الرجاء لا لقرب المدلول المرجو وليس
كذلك فاذن كل من الحال والتمييز مشكل والعبارة المحررة
ان يقال افعال هذا الباب ما وضع للدلالة اما على دنو
حدث الخبر ككاد او على رجائه كعسى او على الاخذ فيه
كطفق **وتصرف** تصرف الافعال لانه خبري محض **و** هو
في النفي كغيره على الصحيح فان كل فعل لم يدخل عليه ناف
فمعناه الثبوت لما نسب اليه على حسب ما وضع له فاذا
دخل عليه النافي كان نفيا لذلك المعنى عن ما نسب اليه وهذا
امر مقطوع به من اللغة فوجب اندراج كاد في ذلك **وقيل**
نفيه اثبات مطلقا سواء كان ماضيا او مضارعا **لقوله**
تعالى وما كادوا يفعلون والغرض انهم فعلوا بدليل فذبحوها

وتخصيص

قوله

ولتخطية الشعراء ذي الرمة في اذا غير النار المحبين **لم يكد**
رسيس الهوى من حب مية يبرح لفهمهم ان معنى لم يكد الاثبات فيقتضي
ان رسيس الهوى برح اي زال وهو عكس المراد اذ غرضه ان النائي
عن المحبوبة اذا غير المحبين عما كانوا عليه من الحب فحاله بالنسبة الى
مية على خلاف ذلك فان رسيس الهوى اي ابتداءه حالة كونه ناشيا
من حبها لم يبرح فكيف انتهاؤه وقد اشتهر هذا القول حتى
نظمه المعري لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة
جرت في لساني جرهم وثمود اذا نفيت والله اعلم
اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود **وقيل نفيه اثبات في**
الماضي كالتي من قوله تعالى وما كادوا يفعلون **لا المستقبل**
لقوله تعالى اذا اخرج يده **لم يكد يريها** اي لم يقارب رويتها
ولو حمل على الاثبات لفسد المعنى اذ يكون مثل قولك ظلمة
عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده
يريها وفساده ظاهر **ورد** وما استدل به الفريقان على افادة
نفيها الاثبات **بان الذبح في** اية البقر **علم من السياق** بالباء
الموحدة اي من قوله تعالى فيما سبق فذبحوها لا من قوله
وما كادوا يفعلون بل هذا مفيد لنفي مقاربة الفعل قبل الذبح
كما ظهر من تعنتهم واستفسارهم في امر ظاهر لا يحتاج الى
استفسار وهو داب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم
بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه قد يحصل من ذلك
داعيا الى الفعل **والمخطي** من الشعراء لذي الرمة في ذلك

البيت خطاء وخاف ابن احمر كذا فيما رايته من نسخ هذا الكتاب
والصواب خلف لاحمر وهو تلميذ الكسائي وا لمذكور في اواخر
القسم الثالث من المفتاح ووجه تخطيته خلف لاولكل المخطين
ان معنى لم يكد سرح لم يقارب ابتداء هولها لزوال فكين
انتهاوه وهذا مبالغة في نفي الزوال وهو مستقيم فلا وجه
لتخطيه الشعراء دالرمة فيه اواخذ اعطف على حصولا او
على رجا والمعنى اوما وضع لدنوا مصدر المضارع حالة كونه
ذا اخذ اوما خوذا يوخذ اخذ فيه وقد عرفت ما يرد عليه و
وجه تغريبا العبارة فيه كجعل قال الشاعر وقد جعلت اذا ما
قمت يثقلني ثوبي فانهض الشارب الثمل وطفق بكسر الفاء
كقوله طفقت الخلي بقسوة مليح الشمي ونفحة اللاحي الخلي
عنا وقد حكي فيه الفتح وحكي ايضا طبق الباء الموحدة وانشد
كقوله فاخذت اسال والرسوم تجيبي وبالاعبار زجر
وسوال وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح وهي قليلة
في استعمال خبرها بدون ان ومنه قول الشاعر كرب القلب
من هوله يذوب حين قال الوشا هند غضوب ومن
خلاف الغالب قوله وقد كربت اعناقها ان تقطعا واو
شك وهي مثل عسى وكاد استعمالا يجي تارة ناقصة ككاد وعسى في احد
وجهيها تقول اوشك زيد ان يقوم ويجي تارة اخرى
تامة كعسى في وجهها الاخر تقول اوشك ان يقوم زيد
ويغلب اقتران خبرها بان كقوله اولو سئل الناس التراب

لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن غير الغالب قوله
يوشك من فر من منيته في بعض غراته موافقها الامع اتصال
الضمير المنصوب فانه يمتنع في اوشك لا يقال اوشكك ولا اوشكه
كما يقال عسى عساك وعساه واما اتصال الضمير المنصوب بكاد
فلا اعرفه واخبارها اي افعال المقاربة لا يتقدم عليها
لان منها ما هو متضمن للحرف وهو عسى والحرف لا ينصرف
فيه فكذا شبهه والتقدم الخبر نوع من التصرف فيمتنع
وحمل البواقي عليه ويجب ان يسند افعال اخبارها الى
ضمير اسمها ولو معنى فصح دون تخرج علامر كاد زيد يخرج
نفسه لانه بمعنى يموت وهذا كلام الرضي بعينه قال ويتعين في
اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا
عايدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون
الفعل المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم
نحو كاد زيد تخرج نفسه هو بمعنى كاد يموت هذا نص ذلك والذي
قال ابن هشام وغيره ان مرفوع خبر كاد واخواتها لابد
ان يكون ضميرا عايدا الى الاسم الا عسى وحدها تقول كاد
زيد يموت ولا يقال ابوه وتجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع
السببي ولا يجوز رفعها الاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم
عمرو وغيره وهذا كما ترى مخالف لكلام الرضي ولهلهل كاد
في استعمال خبرها بدون ان او لي وهذه بمعنى كاد ايضا
في الدلالة على دنو الخبر حصولا وهي من اعرب افعال

هذا الباب وهلهل وهي بمعنى كاد ايضا كقوله وطينا بلادا المعترين
فهلهل نفوسهم له الامانة ترهق وانشا هذه بمعنى طفق
لا بمعنى كاد كقوله لما تبين ميل الكاسحين كلم انشات اعرب
عما كان مكنونا واقبل وهي كطفق ايضا وغرب وهي ككاد معنى
وهب وهي كطفق معنى قال الشاعر هببت الوم القلب في
طاعت الهوى فلج كاني كنت باللوم اغربه فعلا التعجب ماوضع
اي فعلان وضعا لانشايه اي لانشاء التعجب الا انه افرد
الضمير المستكن في وضع رعاية اللفظ ما لانه مفرد مذكر وفي
بعض الحواشي ماوضع اي رعاية فعل وضع وهذا معتمد
للمحل اذا لا يصلح ان يقال فعلا التعجب فعل صفته كلاكما
يودي اليه من الاخبار عن المثنى بالمفرد لفظا ومعنى وخرج
بقوله لانشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت لانها ليسا لانشاء
التعجب نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل
اخبار ونحو نعم الرجل زيد لانه وان كان لانشاء فليس لانشاء
التعجب غيره وهو المدح ونحو لله دره سبحان الله ان المومن
لا ينجس لانه وان كان الانشاء التعجب فليس بفعل فان قلت نحو
تعجب فانه فعل لانشاء التعجب قلت اجيب عنه بان المراد لانشاء
تعجب من تلفظ به فخرج ولقايل ان يقول السواد من اصله غير
وارد فتامل وهما اي فعل التعجب ما افعله وافعل به ولا بد من
تقدير مضاف اي فعلا ما افعله وافعل به اذ كل من هاتين
الصيغتين جملة لا فعل فيحتاج الى ذلك التقدير ليصح الحمل

وهما كافعل التفضيل في شرط البناء فيشترط ان يبنى كل منهما
من مجرد فلا يبنى مصوغ للفاعل ليس ملون ولا عيب فالتوصل
في الممتنع بايقاع مصدر الفعل الممتنع بناؤهما منه بعد
ما اشد واشدد ونحوهما تقول ما اشد استخراج زيد واشدد
واعظم استخراجه وكذلك ما يفيد هذا المعنى مع وجوب
التفاوت في الفعل زيادة فلا يجوز بناء صيغة تعجب من نحو مات
وفني لان هذا لا يقبل التفاوت بزيادة ولا نقصان وهذا
شرط لا يختص بهذا الباب بل افعل التفضيل مثاله فيه
وان لم يصرح به المولف هناك في شروط ما يبنى منه اسم التفضيل
ولكنه مفهوم من قوله في التعريف الزايد على غيره و مع نقله
اي نقل الفعل الى باب الطبايع ان لم يكن مصوغا في
اصل الموضع عليه فلا يبنى حينئذ فعلا التعجب الا من فعل
بضم العين اما اصالة نحو كرم او نقدا افضرب بضم الراء
منقولا من ضرب بفتحها وانما شرط ذلك ليدل به على ان التعجب
منه صار كالغريزة والطبيعة لان باب فعل المضموم العين
لهذا المعنى فلذا منع ما اموته لان الموت لا يتفاوت زيادة ونقصانا
ومنع ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب بنقله الى باب الطبايع صار
لازما وعدي بالهمزة الى مفعول فلا يتعدى الى مفعول
اخر دون لكن فانه يجوز لانه باب تعدي الفعل المتعدي
لاحد الى اخر بواسطة حرف الجر ولا مانع منه فان قلت قد سمع
ما اكساني زيدا للعمرو الثياب فما تصنع به قلت فذلك الاخير

منصوب بفعل مدلول عليه بافعل لانه اي ما اكسى زيدا
لعمر ويكسوة الثياب هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيين
ان انتصابه بافعل التعجب نفسه لانهم لا يقولون بتلك القاعدة
التي يبنى عليها هذا الحكم وما في ما افعل مبتدا نكرة بمعنى شي
وما بعدها من الجملة الفعلية في محل رفع على انها الخبر
فمعنى ما احسن زيدا شي حسن زيدا اي جعله حسنا وموصولة
عند الاخفش فالجملة بعدها صلة لا محل لها والخبر محذوف
وجوبا اي الذي حسن زيدا شي عظيم والقول الاول جزم به من
عدا الاخفش من البصريين واما هو فلم يجزم لكن جوزه و
على ما نقله ابن هشام وغيره وهو مخالف الظاهر نقل
عنه وحكي ابن مالك ان للاخفش قولين احدهما مثل القول الاول
والاخر هو الثاني وتبعه الرضي قال وفيه يعني قول الاخفش
الذي انا زيه بعدلانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد
مسده وايضا ليس في تقديره معنى الابهام اللايق بالتعجب
كما كان في تقديره الجماعة قال ومذهب سيبويه ضعيف من
وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي
على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداء وحكي عن الفراء وابن
درستويه ان ما استفهامية ما بعدها خبرها قال وهو
قوي من جهة المعنى اذا كانه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين وقد ضعف بانه نقل من الاستفهام ما ادريك الى

التعجب

التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت قلت بل
ثبت بدليل مجي هل للتمني في نحو هل انما من شفعاء ولعل
كذلك نحو لعلي اخ بما زوكر والامر كذلك قال امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي و مجرور
في افعل به فاعل عند سيبويه وحذفه في نحو اسمع بهم
وابصر لابنائي فاعلية لانه المكتبي لباس الفضلة فاجري
مجراها في جواز الحذف والامر بمعنى الماضي فاحسن
في قولك احسن بزيد بمعنى احسن اي صار ذا حسن
اي كصار غد البعير ثم غير الى لفظ الامر لان في الامر
تعظيما يناسب معنى التعجب وزيدت الباء كراهة لرفع ما هو
بصورة الامر للاسم الظاهر وضعف هذا القول بان الامر
بمعنى الماضي غير معهود بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو
اتقى الله امرء وفعل خيرا اثيب عليه وبان استعمال افعل
بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل فلذا
اي فلكون الامر بمعنى الماضي ابرز الضمير في نحو احسن
بك لانه بمعنى احسن والضمير بارز معه واتى مكان التاء
بالكاف لمجي باء الجر والا فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجب
الاستتار ولم يجز الاظهار ومفعول عند الاخفش والامر
على حقيقته ليس بمعنى الماضي كما قال سيبويه والباء للتعدية
او زايدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة ومبني هذين الوجهين على ان



على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كا
للتعدية فالباء زائدة ولا يجوز ان معدية والا يجتمع
حرفا تعدية وعلى هذا يكون احسن فوكذا احسن بزيد
امر من احسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان
يقال في الامر احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت
الباء فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة فالتاء للتعـ
والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن ثم جيء بباء التعدية فـ
احسنت اي جعلته صائرا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صيره زيدا
ذا حسن والتصيير مستفاد من باب التعدية وكونه صائرا ذا كـ
مستفاد من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة وفيه ضمير
لابد منه للواحد والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل
فاغتفر فيه لذلك حذفه مستترا مطلقا واما على مذهب سيبويه
فلا ضمير في افعل اصلا لان المجرور بعده فاعل به هذا التقد
المذكور للمذهبين في صيغتي التعجب لتمهيد الاعراب اي
لتسهيل طريقه للفهم في الاصل قبل النقل الى التعجب لا لبيان
انهما بذلك المعنى في هذه الحال لانهما بهذا الان الانشا
التعجب ولم يكونا قبل لذلك ثم جرى لفظ الصيغتين مثلا اي
كالمثل والا فليسا من قبيل المثل حقيقة لان القول السائر الـ
مضرب بمورده نعم هما مشابهان له في الاخراج عن الموضع الا
الى غيره فلذا لا يتغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل
ويجيء من التغيير لانه لما ناسب المضرب بالمورد فلا يتغير

بغير

بغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند
استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على
طريقة واحدة عند استعماله في المورد ولا يتصرف فيهما بوجه ولو
بالفصل بالظروف سواء كان جارا او مجرورا او غير ذلك كما جرى
كثيرين على الاعراب خلافا للمازني وجماعة حيث يكون ذلك الظرف
متعلقا بفعل التعجب فان الفصل به جائز عندهم قال ابن مالك
وهو الصحيح لثبوته نثرا ونظما فمن النثر قول عمرو بن معدي
كرب ما احسن في الهيجا لقاءها واكرم من الكريمات عطاؤها
واثبت في المكرمات بقاءها ومن النظم قول بعضهم اقيم بدار
الحرب ما دام حربها واحر اذا حالت بان الحول وفي شرح التسهيل
له رحمه الله وقال الزمخشري بعد ان حكم بمنع الفصل
وقد اجاز الجرمي وغيره من اصحابنا الفصل بالظروف
وبصرهم قول القائل ما احسن بالرجل ان يصدق والتعجب نحو
ما احسن والله زيدا واحسن والله بعمرو وقد اختلف في منع الفصل
به وقد اتينا ان كلام المؤلف مستدرك حيث لم يقيد الظرف
بما قيدناه وكذا يمتنع الفصل بغير الظرف باجماع فيما حكاه بعضهم
وليس نقل الاجماع هكذا على الاطلاق بصحيح فقد جوز الجرمي
من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما احسن
مقيدا زيدا وجوز ابن كيسان الفصل بالجملة الاعتراضية
المقتضية بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلامه زيدا او ورد
ان عليا مر بعمار رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال

ا

اعز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا وهو شاهد على
امور منها جواز حذف الباء الداخلة على فاعل افعل الامر
وهم ارجبوا ذكرها لكن قد تقرر ان حذف الجار الداخل
على ان وان تجوز قياسا مطردا فهذا جار على القياس والا
فيه ومنها جواز الفصل فظاهرها طلاقا تهم المنع منه الا
بحرف المعمول في راي والذي في التسهيل ان التعجب منه
اذا علم حذفه مطلق اي سواء كان معمولا امام افعل او
افعل فالاول كقوله جزى الله عني والجزا بفضله ربيعة
خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم نحو فالمحذوف
به والثاني مقيد بان يكون افعل لامر معطوفا على اخر
مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وليما
فذلك ان يلقها حملا وان تستغن يوما فاجدر اي فاجدر
به فشاذ على ما صرحوا به وادخال كان بين ما والفعل
للدلالة على المضي الذي لا اشعار لفعل التعجب فانه مسلوب
الدلالة عليه والمراد بالمضي مضي المتعجب منه نحو ما كان
احسن زيد اي انه كان في الماضي احسن دايم الا انه لم
يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وشذ الفصل بامسى
وامسى في قولهم ما اصبح ابردها اي برد الغداة وما امسى
ادفاها اي ادفاء العشية ولا يتجاوز المسموع وفيه
وجوز ابن كيسان الفصل بيكون قياسا على الفصل بكان
افعال المدح والذم اي افعال وضعت لا وضع اي

لا

لا نشا المدح والذم العامين اي الذين لا خصوصية فيهما
فانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحت مطلقا من غير
تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل عمرو وقد
خرج بقوله لا نشايها مثل مدحت زيدا وذممته وشرف
عمرو وحمق بكر ولوم لان هذه كلها للاخبار لا للانشاء
ونحو ما احسن زيدا او احسن به وما اقبح عمرا واقبح به
لانهما لانشاء مدح وذم نحو امدح وذم لان المراد انشا
المدح والذم ممن يتلفظ به كما مر في التعجب وفيه نظر فاذا
قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وكنت منشا للمدح والذم
بذلك اللفظ وليس المدح والذم بموجود في الخارج نقصد
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا ولذا لا يتطرق
التكذيب اليه بان يقال لم تمدح ولم تذم وكذا الانشاء التعجبي
والانشاء في كم الخبرية المتعلق بالتكثير والتقليل واستشكله
الرضي بان هذا يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل
ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد
وكذا اذا قلت زيد قايم هو خبر بلا شك ولا يدخل التصديق
والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم
تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث
القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل كنعم وبئس
بكسر الاول وسكون الثاني نحو اما وجدناه صابرا نعم

العبد ونحو بئس للظالمين **وفيهما لغات** اخر منها نعم وبئس
بفتح الاول وكسر الثاني ومنها فتح الاول وسكون الثاني
ومنها كسر الاول والثاني معا **وقول الكوفية بانهما اسمان لدخول**
حرف النداء عليهما في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير
وفي نحو يا بئس الرجل **يبطله احتمال حذف المنادى** كما قلنا في
الا يا اسجدوا والمشهور عن الكوفية والاستدلال بدخول حرف
الجر عليهما كقول بعض العرب وقد بشرت بنت ولدت وقيل
له نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها
سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير وكقوله
صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر وقد مر الجواب
الاولين في اوايل الكتب بانهما محمولان على حذف الموصوف
البيت فقال ابن مالك يحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الطير
وحكي لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية كما قال
بنين الزبي لا ان لا ان لزمته على كثرة الواشين اي معونة
فاوقع الزبي على لا ثم ادخل عليها ان فاجراها مجرى الاسم
حين دعت الحاجة الى ان يعامل لفظا معاملة الاسماء ولم يمنعه
من ذلك ان يحكم باسميتها اذا لم يستعمل هذا الاستعمال
فكذلك القول في نعم في قوله بنعم طير هذا كلامه بحذوه في
شرح التسهيل **و** تنزيله المستعملة للانشاء لذم نحو انها ساءت
مستقرا ومقاما وساء لهم يوم القيمة حملا وجعلا للمبهم
المدح نحو جد زيد لها **ولها**. اي ولافعال المدح والذم

فاعل ويعرب مخصوص نحو نعم الرجل زيد فالرجل فاعل وزيد مخصوص
خبر مبتدا محذوف اي هو زيد **او مبتدا مؤخر** وما تقدم خبره فان
قلت فكيف جاز تقديره في الوجه الاول خبرا وهو ملزوم للحذف
الذي هو خلاف الاصل وعدم الحذف الذي هو اصل ممكن
بجعل مبتدا كما اعترفوا قلت لان المقام من حيث هو للمدح والذم
العاسين مناسب لذا اطناب بتكثير الجمل **وتقديمه** اي تقديم المخصوص
عليها اي على هذه الافعال قيل في بعض الحواشي لانها
للانشاء وله الصدر قلت وليس بشي اما اولا فان التعليل
سبق لقلة التقدم وصدارة الانشاء تقتضي منع التقدم
لا قلته واما ثانيا فلان التقديم فيما نحن فيه ليس مبطلا لصدارة
افعال الانشائية لانها في صدر جملتها ذي الانشاء ان لا
يتقدم عليه شي اصلا بدليل صحة نحو زيد من ابوه وانما الم
المقتضي لقلة التقديم انه غير مناسب لما بني عليه هذا الباب
من الابهام ثم التفسير ليكون اوقع في النفس لما جبلت
النفوس عليه هذا الباب من اعتبار عليه من الشوق الى
معرفة ما قصد ابهامه وتقديم المخصوص مفوت لذلك فان
ثم ادعي في المخصوص ما سبق ليحصل الغرض المذكور اما ان
جعلنا خبر مبتدا محذوف فواضح واما ان جعلناه مبتدا موخر
فقد يقال ان في التزام تقديم فلا الخبر في الغالب ابهاما
وفي ذكر المبتدا في اخره تفسيرا او يقال في تقديم الخبر تشويق
الى ذكر المخبر عنه وتاخيره مفوت لذلك **وقلّ علها** وذا مبتدا وو



باللام للعهد او للجنس

والضمير عايد الي افعال الباب سوي حبذا فاعله اي فان فاعل بعد كذبوا كانه قيل بئيس مثل القوم الذين كذبوا مثالهم معرف
ذا وخصوا اسم الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغرض خبر بعد خبر اي فاعلها مجانس للمخصوص محرف وهما قولان معروفان
لابهام ثم التفسير كامر فكان مناسبا للمقصود واختص دادون وفي شرح المفتاح لمولانا سعد الدين التفتازاني ان اللام في
بقية اسماء الاشارة لانه السابق اذ هو مفرد مذكور الفاعل وما اضيف اليه الفاعل يجوز ان يكون للعهد ا م
برد به مشار اليه بعينه في الخارج وانما اشير به الى معهود يتعين كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس نعم الرجال او كلا
الذهن ولا يتغير لانه جري مجري المثل فاستغني عن ذي رجل وانه زيد علي طريقة هم القوم فل اخفاء في ان ليس
قوله يا حبذا القراء والليل والساج وطرق مثل ملا المعني عليه ولا يسبق اليه وان اريد نفس الحقيقة لا من
المقراء الليلاء المقمر والساج والساكن عن دين في قول حيث الوجود والنظر الي التعدد قد اخفاء في ان الحكم
الشاعر حبذا انما خليلي ان لم تعد لاني في دمعي المهراق بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية وبان زيدا وعمرو
وعن او لكل في قول لا خر الاجزا اهل الملاء غيرانه لا يصح بالنسبة اليه فانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد
ي الالف للاشباع وزعم بعض النحاة ان حبذا كله نعل صح هم الرجلان اخوك ونعم الرجل اخوتك وان اريد الجنس
المرفوع بعده فاعل وهو ضعيف نحو ارحذ ق المخصوص كثير من حيث الوجود والتعدد واحتمال الكلية والبعضية وصحة
الاجزا لوما الحجاء وامن الاسمية لوما الحيا تسبية والفاعل التثنية والجمع فلا كلام في صحة وفي كون المعني عليه وانما الكلام
لا يحذف **مجانس** هنا خبر المبتدا المتقدم وهو فاعلها في تميزه من المعهود الذهني واما في ان يكون للعهد فان اريد
يعني ان الفاعل في هذا الباب مجانس **للمخصوص** في الافراد بالعهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الي زيد بقرينة الذكر
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو نعم الرجل زيد ونعم لاحقا كما في الذكر سابقا فلا حقا في لانه بعيد خارج عن قانون
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان
وبئس مثل القوم الذين كذا مما يتوهم فيه ان المخصوص غير اريد العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار
مطابق للفاعل صرف الي القاعدة **بتاويل** فيجوز ان يكون عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو حق
على حذف مضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا الفاعل لا وجه لمنعه بل الوجه هو لا غير الجهنا كلامه **او مضاف اليه**
حاصله وتجوز ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويقدر المخصوص اي المعرف باللام العهدية والجنسية نحو والنعم دار المتقين

ورد ما سبق كلامه الي في حاشية الشريف ... ١٢ لمحرره

وبئس مثوى المتكبرين او مضمر عايد الى متعقل في الذهن وجو
تمييزه ليحصل مقصود الباب من الابهام ثم التفسير وعلى
المؤلف يقول ليلا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلان
السلطان لو لم يميز وفي غيره طردا للباب بنكرة متعلق بتميز
اي وجب ان يميز ذلك الفاعل المضمر بنكرة منصوبة طبق
المخصوص في الافراد والجمع نحو نعم رجلا زيد ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان الفاعل في المعنى هو
المخصوص فينبغي ان يكون التمييز على وفقه ووجب افراده
اي افراد الضمير في الاشهر وان تعددت تلك النكرة المميزة
فيجب ان يقال نعم رجلين الزيدان مثلا ولا يجوز
ان يقال نعما رجلين الزيدان هذا هو الاشهر بل بعضهم
الاتفاق على المنع من ذلك قال الرضي اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر لا على لا يثنى ولا يجمع ولا
يونث اتفاقا بين اهل البصريين لعدم تصرف نعم وبئس
وتثنية الضمير وجمعه وتانيثه نوع تصرف ولان الضمير المستتر
لذلك اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم
عليه ما يعود اليه الا معنى شيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر
والمونث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب
معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا بهذا
الضمير لابهام ما كان او غلبته كان او بي و رب
اي تانيث الضمير بتانيثها اي بتانيث النكرة المميزة

ومقتضاه

ومقتضاه ان يجب ان يقال نعمت امراة هند وقد سمعت
وربما ما يخالف ذلك وقد يحذف المخصوص اذا علم نحو والارض
فرشناها فنعم الماهدون اي نحن ونحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي هو وقد يجمع بينه اي بين التمييز وبين
الفاعل المظهر تاكيدا كقوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم
الزاد زاد ابيك زادا وسيبويه ذلك واجازه المبرد وابن السراج
والفارسي واختاره ابن مالك مستندا الى القياس والسماع
اما القياس فهو ان التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع الابهام
في قول ابي طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان
البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد واما السماع
فذكر منه شيئا منها ذلك البيت وقد نوزع في الاستدلال
به لجواز ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد
به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من
افعال البر وعليها فمثل نعت له في الاصل تقدم فصار
حالا وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييزا
تاخر عن المخصوص وزاد ابيك بدل منه قال وهذا تاويل
قريب من غيره وقد يقع بعد مخصوص حبذا وبعده على وفقه
تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا او حال
نحو حبذا رسولا محمد وحبذا محمد رسولا وانما جاز هنا
تاخير التمييز عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس
فانهم لم يجوزوه هناك الا في الضرورة لان التمييز نفسها

عن الظاهر وهو دا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز
لازم عن الضمير وجائز عند اظهار المميز الظاهر على
الضمير وربما حذف المخصوص للقرينة كما في نعم وبئس وتقدم
ما يستشهد به على ذلك وهو قوله [illegible] لولا الحياء البيت
وهنا تم الكلام على قسم الفعل فشرع في الكلام على قسم
الحرف فقال الحرف مالم يستقل بالمفهومية اي الحرف كلمة لم يستقل با
المفهومية اي لم تكن في مفهومية المعنى منها مستقلة من
غير حاجة الى انضمام شي اخر اليها فما رعبارة عن الكلمة كما
مر في اوايل الكتاب وهي جنس يشمل الكلم الثلث ولم يستقل با
لمفهومية فصل يخرج الاسم والفعل والظاهر ان قوله وضعا
قيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ ليس لنا من الاسما والافعال الا
فعال كلمة عرض لها بحسب الاستعمال عدم الاستقلال با
لمفهومية حتى يخرج بقيد الوضع ومن ثم اي ومن اجل
كونه لا يستقل بالمفهومية وضعا احتاج في جزئيته اي في كونه
جزء الكلام الى اسم كالتنوين في زيد قايم او فعل نحو قد
في قد قام زيد وله اضاف منها الحروف الجارة او الجارة
مبتدا وما بعده الخبر وقد مر التنبيه على مثله في اوائل الكتاب
وسميت جارة لانها تجر الحروف وقيل سميت بذلك لجرها معنى
الفعل او شبهه الى الاسم نحو مررت بزيد وانا مار بعمرو والاصل
ان افعالا قصرت عن الوصل الى الاسما فاعينت على ذلك

بحرف

بحرف الجر ومن ثم لم يتعلق الزايد بشي لانه دخل تقوية
وتوكيدا لا معينا على الوصول ومن ثم ايضا لم يتعلق
الجار المكفوف عن عمل الجر بشي لانه لم يبق حرف
الجر بل تقييد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كما هو
ومن صرح بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف
عند قوله فاذكروه كما هداكم من بكسر الميم وهي للابتدا
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة وهو الغالب
على هذا الحرف حتى ادعى قوم ان ساير معانيه راجعة اليه
ويقع لذلك في غير الزمان نحو سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والا
خفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان قال ابن
مالك وهو الصحيح بدليل من اول يوم وفي الحديث
فمطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة
رجلا والتبيين ويعرف بان يجعل مكانها الذي او
نحو فيستقيم المعنى نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ويكون مع مجرورها ابدا من تتمة المبين بمنزلة حاله هذه
الاية او صفة نحو ويلبسون ثيابا خضرا من سندس
واستبرق ولم يعهد كونها خبرا مثل الرجس من
الاوثان اي هو الاوثان والتبعيض ويعرف بان يجعل مكا
نها بعض فيستقيم المعنى نحو اخذت من الدراهم والتجريد نحو

لي من فلان صديق حميم وكلام الزمخشري يقتضي انها بيانية
وذلك انه سُيل عن من قوله تعالى وهب لنا من ازواجنا وذريا
تنا قرة اعين ما هي واجاب بان قال يحتمل ان يكون بيانية
كانه قيل هب لنا قرة اعين ثم بينت القرة فسرت بقوله
من ازواجنا وذرياتنا ومعناها ان يجعلهم الله لهم قرة اعين
وهو من قولهم رايت منك اسدا اي انت اسدا كذا قال
واعترض بان من البيانية عند من شتها شرطها ان يتقدم
عليها المبين قبل والظاهران من التجريد ابتدائية
او ظرفية **والبدل** نحو ارضيتم بالحيوة من الدنيا من الاخرة
ونحو لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون وانكر قوم هذا المعنى
فقالوا التقدير بدلا من الاخرة وبدلا منكم فالمفيد للبدلية
متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء **والسببية** نحو مما خطيئاتهم
اغرقوا **والنسبة** ومثل هذا في بعض الحواشي بقوله عليه
السلام لعلي رضي الله عنه انت مني بمنزلة هارون من
موسى والظاهران هذا للابتداء اذ التقدير قربك مني
بمنزلة قرب هارون من موسى وحذف المضافان لظهور
المعنى **وزايدة** لو حذفت لبقي اصل المعنى بحاله **في غير**
الموجب لتاكيد الاستغراق المستفاد اما بطريق النص نحو ما جاءني
من احد اذ لو قيل ما جاءني من رجل لما اذ لو لم تزد من كان
الاستغراق حاصلا لا بطريق الظهور لا بطريق النص
اذ

اذ يحتمل نفي الوحدة ولذلك صح ان يقال ما جاءني رجل
بل رجلان **ونحو قولهم قد كان من مطر** مما استدل اليه الكوفيون
والاخفش في اجازتهم لزيادتها في الموجب **مأول** بانه على
معنى التبعيض وكان تامة ... الضمير يعود الى اسم فاعل
يفهم منها نحو لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب
اذ لا يعود الضمير على الزاني المقدم الذكر لانه غير
المقصود من مطر على هذا حال من الضمير المستكن في
كان اي كان الكاين حالة كونه بعض مطر وهذا اولى من
قول من اوله على ارادة التبعيض بقولك قد كان شيء من مطر
فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه لانه يخرج على
ما لا يجوز ارتكابه في السعة وقد مر بيانه في باب النعت
واما تاويل من قال هو على الحكاية كان قايلا قال هل كان
من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر فلا يخفى صعوبته
والى للانتهاء اي انتهاء الغاية والمراد المسافة كانت
زمانية كانت نحو ثم اتموا الصيام الى الليل او مكانية كانت
نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى او غيرهما نحو اعطيته
من مائة الى الف **وبمعنى مع قليلا** نحو ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وقيل التقدير مضمومة الى اموالكم
او على تضمين تاكلوا بمعنى تضموا اي لا تضموا اموالهم اكلتها
الى اموالكم **وحتى كذلك** اي لانتهاء الغاية نحو سلام هي



حتى مطلع الفجر ويمعنى مع كثيرا نحو نمت البارحة حتى الصبح
اي تمعها مع صاحبها وهذا اشارة الى ان ما بعدها داخل
في حكم ما قبلها كثيرا وقد يكون غير داخل كما في قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير
عدودا وهذا مسلم بخلاف مذهب المحققين انها اذا لم
يكن معها قرينة يقتضى الدخول او عدم الدخول حكم
بالدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا
على الغالب في البابين وقد يكون قوله قيل بمعنى مع قليلا
اشارة الى ان يدخل معناها فيما قبلها قليلا وذلك عند
وجود القرينة واما عند عدمها فلا يحمل على الدخول
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه
عند التردد وقال ابن هشام وزعم الشيخ شهاب الدين
القرافي انه لا اختلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس
كذلك بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى
العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو
وخصت بالظاهر فلا يدخل على المضمر خلافا للمبرد
فانه اجاز دخول حتى على المضمر كقوله انت حتاك تقصد كل
فج ترجي منك انها لا تخيب اي انت اليك وهذا عند الجماعة
ضرورة وحتاه بالقوم لاحق في قول الشاعر وأكفيه ما يخشى
واعطيه سوله والحقه حتاه بالقوم لاحق ردي لا لما اتانا الله
ولا ينهض حجة له وانا اقول لا يظن بالمبرد على جلالته
مثلا



ان مقداره ان يقدم على الاستدلال بمثل هذا البيت على
مطلوبه لظهور الفساد فيه اذ لو كان الضمير مجرورا يعني
لكان المعنى والحقه اليه وهو من الفساد بحيث لا يخفى
على الاصاغر فضلا عن مثل الامام الكبير والظاهر في
البيت ان حتى ابتدائية لا جارة وان الهاء الواقعة بعد
بعض ضمير في محل رفع على انه مبتدا او خبره لاحق والاصل
حتى هو لاحق ثم حذفت الواو للضرورة على حد قوله
فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي
فبينا هو ومجرورها اخر جزء قبلها نحو اكلت السمكة حتى
راسها او ملاقيه نحو سلام هي حتى مطلع الفجر فعلى
هذا لا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها و
واعترض ابن مالك بقول الشاعر عينت ليلة فما زلت حتى
نصفها راجيا فعدت يوسا ورده ابن هشام بان
هذا ليس بمحل لاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة
حتى نصفها وفيه نظر لان المعنى فهو مذكور حكما
ومراد قطعا وفي للظرفية وحقيقة الاحاطة يا
المظروف على وجه لا ينفصل الظروف عنه وهي اما مكانية او
زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى
الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين وقد يكون
مجازية نحو ولكم في القصاص حيوة ونحو البركة في الاكابر
واصحاب الجنة في الرحمة وللسببية نحو فذلكن الذي لمتنني

فيه لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم وفي الحديث ان امراة
دخلت النار في هرة حبستها وللاستعلاء نحو لاصلبنكم
في جذوع النخل ومنه عند بعضهم ما وقع في الحديث ارواح
الشهدا في اجواف طير خضر اي عليها والجمهور انها والباء للالصاق
حقيقا كان نحو امسكت بزيد اذا قبضت علي شيء من
جسمه او مجازيا نحو مررت بزيد اي الصق مروري بمكان
يقرب منه والاستعانة وهي الداخلة علي الالة نحو كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين وادرج ابن مالك التعبير بالاستعانة
لو قد عهد في القران داخلة بعد الافعال المسندة الي الله
تعالي والمصاحبة ولها علامتان احدهما ان يحسن في موضعها
مع والاخري ان يغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى
قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اي مع الحق او محقا وبا
نوح اهبط بسلام منا اي مع سلام او مسلما عليك والمقابلة
قال ابن مالك والباء التي بهذا المعني هي الداخلة علي
الاثمان والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف وكافات الاحسان
بضعف وقد يسمي باء العوض والتعدية اي لمجرد ايصال معني
الفعل اللازم الي المفعول نحو ذهب الله بنورهم ولذهب
بسمعهم وقد وردت مع المتعدي في قولهم صككت الحجر بالحجر
ودفعت بعض الناس ببعض ولذلك قيل الصواب ان يقال التي
الداخلة علي الفاعل فتصيره مفعولا لتشمل المتعدي
واللازم وانما قلت المجرد ايصال معني الفعل انه بامس

حروف جر الا يوصل معني الفعل لان يصحبه مع ذلك معني اخر
والظرفية وعلامتها ان تحسن في موضعها نحو ولقد نصركم
الله ببدر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة
في الكلام والقسم نحو بالله لافعلن وهي اصل حروف
القسم ولذلك فضلت علي حروفه بثلاثة امور احدها انه
تجوز اظهار الفعل معها نحو اقسم بالله والثاني انها تدخل
علي المضمر نحو بك لافعلن والثالث انها تستعمل في الطلب
غيره بخلاف ساير حروف القسم فان الفعل لا يظهر معها
ولا تجر المضمر ولا تستعمل في الطلب وبمعني عن كسال
سائل بعذاب وكانه خص هذا المعني بالتمثيل اشارة الي الرد
علي من انكر وجوده وهم جمهور البصريين ولا اشكال ان
المعني سائل سايل عن عذاب وكذا في فاسل في فاسئل به
خبيرا وكذا في قول علقمة فان تساءلوني بالنساء فانني خبير
بادواء النساء طبيب قال ابن هشام وتاول البصريون فاسئل
به خبيرا علي ان الباء للسببية وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سال
به الا ان المجرور هو المسئول عنه بك وزايدة ما في خبر المبتدا اشهرها
كقوله تقول اذا اقلولي عليها وافردت لاهل اخو عيش لذيذ
بدائم اقلولي علا واستطال والمولف تابع في ذلك الرضي
وفي الجني الداني لابن قاسم ان زيادتها بعد هل غير مقيسة
وخبر ليس نحو اليس الله بكاف عبده او بما نحو وما
ربك بظلام للعبيد وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان

وبمعني علي قليلا

اي ما انه يكون دالا علي خبر لا يطلقها عن التجريد للتجريد

النافي بالحجازية وهو متفق عليه او ما التميمية وهو
مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى ان البا
لا تزاد في خبر المبتداء بعدها واوجبا في نحو ما ربك
بغافل الحجازية قال ابن هشام ظنا ان المقتضي لزيادة
الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد
قايما وجوازها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقايم وظاهر
كلامه ايضا ان زيادتها قياس في نحو قوله مدت لا يدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وفي
قوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا
عن سواد بن قارب وسماعا في غيره نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وان كثيرا يضلون باهوايهم وكقوله
نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج اي ونرجو الفرج ونحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا الى غير ذلك واللام للملك
نحو المال لزيد ولمجرد الاختصاص نحو الحصير للمسجد والمنبر
للخطيب وللاستحقاق نحو الحمد لله والملك لله ونحو ويل
للمطففين ولهم في الدنيا خزي وللعاقبة وتسمى اللام
التي بهذا المعنى لام الصيرورة ولام المال نحو فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرا البصريون
لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة
وان التعلل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة
وبانه انهم لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم

عدوا

عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله
فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن
يشبه الاسد وللتعليل نحو زرتك لشرف الحكمة والغرض والاعرف
من ذكر مجي اللام لهذا المعنى وفي بعض الحواشي ان
المراد به العلة الغائية التي يقصد الفعل لاجلها نحو
حضرته للانتفاع قلت فاذن لا حاجة الى ذكر هذا القسم
لاندراجه تحت التعليل والتعدية والتقوية نحو ما اضرب
زيدا لعمرو وما احبه لبكر ولتقوية العامل الذي ضعف اما
تاخره او كونه فرعا في العمل نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وفي التنزيل هدى ورحمة الله وللذين هم لربهم
يرهبون وفيه ان كنتم للرويا تعبرون وفيه فعال لما يريد
وفيه نزاعة للشوى وهذه في الحقيقة من اقسام
الزائدة وبمعنى الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل
مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه و وبمعنى واو
القسم للتعجب وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على
الايام ذو حيد اي والله لا يبقى على مرور الايام جبل
ذو حيد بكسر الحاء اي ذو حروف نابتة في عرضه جمع حيدة
كبدرة وبدر والمراد التعجب من عدم بقاء هذا الجبل
العظيم و بمعنى عن مع القول نحو وقال الذين كفروا امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن

الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل لام
التبليغ وهي الجارة لاسم سامع قول او ما في معناه
والتفت عن الخطاب في الغيبة او يكون اسم المقول عنهم
محذوفا اي قالوا لطايفة من المؤمنين عن طائفة اخرى
سمعوا باسلامهم وزايدة قياسا الى لام التقوية التي مر ذكرها
وسماعا في غيرها كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا
اجار لمسلم ومعاهد وعلى الاستعلا اما على المجرور وهو
الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب
منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري ومعنى
الاستعلا على النار ان اهل النار يستعلون المكان
القريب منها كما قال سيبويه في مررت بزيد انه لصوق بمكان
يقرب من زيد او لان المصطلين بها والمستمتعين اذا
تكنفوها قياما وقعودا كانوا مشرفين عليها ومنه قول
الاعشى وبات على النار الندى والمحلق وبمعنى الباء
نحو حقيق على ان لا اقول على الله وقراءة ابي بان فكانت
قراءة تفسير القراءة الجماعة وقالت العرب اركب على
اسم الله تعالى اي باسم الله قلت وفي المحكم ان معنى
المثل اركب معتمدا على اسم الله فلم يجعلها فيه بمعنى
البا وهو حسن وبمعنى مع نحو واتى المال على حبه وان ربك
لذو مغفرة للناس على ظلمهم واسم بمعنى فوق بدخول من
كقوله يصف قطاة غدت عليه عليه بعد ما تم ظمؤها تصل



وعن قيض ببيداء مجهل الظمؤ بكسر الظاء المعجمة وسكون
الميم وبهمزة بعدها ما بين الوردين يستعمل للابل
ولكنه استعارة للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة
وكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش والقيض
بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد
وفتح اوله القفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل بالفتح
المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك
الموضع بعد تمام ظمئها يصوت جوفها لشدة العطش
وعن قيض معطوف على عليه والتقدير ومن عن قيض اي
جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا غير اني اقول
لما لم يكن للمولف ذكر هذا المعنى في هذا المقام لانه بصدد ذكر
الحروف الجارة التي هي صنف من اصناف الحرف كما تقدم وعلى
الاسمية ليست من هذا القبيل وكاف للتشبيه نحو جاءه الذي
كزيد ومنه ما جاء للمفارقة في الوقوع وذلك عند اتصاله بما
الكافة نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وعبر ابن هشام
عن هذا المعنى بالمبادرة ونقله عن ابن الخباز والسيرافي
وغيرهما قال وهو غريب جدا قلت ومنه قول صاحب المحرر
ويشتغل المؤذن بالاذان كما جلس قال النووي في الدقائق
ولفظة كما الجلس عربية ويطلقها فقهاء العجم بمعنى عند وفي
مفتاح السكاكي في الحالة المقتضية للنوع الثالث وهو تقديم
بعض ما يتصل بالفعل على بعض ما نصه فكما تجد له مجالا في الذكر صالحا

لا يتوقف ان تذكره قال الشريف الجرجاني في شرحه وقوله فكما
نجد متعلق بلا يتوقف وهذه الكاف للقران في الوقوع تقال
كما جاء في زيد عمرو اي تقارن مجيئهما وحقه بالظاهر المخاطب
فلا تدخل علي المضمر كرم الله لاجتماع الكافين عند دخولها
علي كاف المخاطب وحمل لفية المضمرات عليه لان
الباب واحد مع الاستغنا بمثل فانها تدخل علي المضمر والمظهر
وكها او اقربا في قول العجاج وام اوعال كها او اقربا ام اوعال
هضبة اما بالنصب عطفا علي الزنايات في قوله نحي الزنايات شما
لا كثبا اي ترك الزنايات وهي موضع في جهة شماله كثبا اي ذات
كثب اي قرب وترك ام اوعال كها اي مثل الزنايات او قرب
واما بالرفع علي انه مبتدا مخبر عنه بالظرف يصف حمارا وحشيا ونما
لله من الضاير شاذ وثمانيه له ان الاخفش والفارسي ذهبا الي
ان كاف التشبيه لا يتعلق بشي كالجار الزايد وتبعها ابن عصفور
مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف
لا تدل عليه بخلاف من نحو زيد في الدار وان كان فعلا منا
سبا للكاف نحو اشبه وهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل علي الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك او صلة يعني
استقرار استقرار هذا المبهم الي زيد علي سبيل التشبيه ويجوز فيها
بالمكافه خلافا لصاحب المستوفي فانه منعه ورد بقول اعلم

اني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم
يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وانما يصح الا
الاثر لان بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية
وجوز الزمخشري وجماعة في قوله تعالي واذا قيل لهم كما امن
الناس كون ما كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر
بغير مقتض وزايده في في قوله تعالي ليس كمثله شي فيمن لم
يجعله كناية عن نفي المثل علي حد مثلك لا يبخل والقول
بزيادتها في الاية هو راي الاكثرين التقدير ليس مثله شي اذ لو لم
يقدر زايدة صار المعنى مثل مثله شي فيلزم المحال وهو اثبات
المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمثابة
اعادة الجملة ثانيا علي ما صرح به ابن جني وذهب جماعة
الي انها غير زايدة وان ذلك كما ذكر صاحب الكشاف من
باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوا البخل عن
مماثله ويكون علي اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شي وقولنا ليس
كمثله شي عبارتان متعقبتان علي معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته الا انما تعطيه الكناية من المبالغة واسم بمعنى المثل وقد
عرفت ان ذكر مثل هذا في مقام بيان معاني حرف الجر ليس كما
ينبغي وكذلك ما ياتي له نحو ذلك ثم الكاف لا تقع اسما عند سيبويه
والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم
اي يتبسمن عن اسنان مثل البرد المنهم اي الذايب وذهب

الاخفش والفارسي وجماعة الى جواز ورودها اسما في
الاختيار فجوز واي زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع
رفع ولاسد مخفوض بالاضافة وعليه قول الزمخشري الضمير
في فانفخ فيه راجع للكاف من كهيئة الطير وانفخ في ذلك الشيء
المماثل فيصير كساير الطيور وهذا ظاهر كلام المولف بل
صريحه كما تراه وتبعين عند الجميع حرفية للصلة في الذي كزيد
اي يجب ان يكون الكاف في مثل هذا حرفا لوقوعه صلة فهو
مثل الذي في الدار واحتمل كونه خبر مبتدا محذوف والصلة
الجملة الاسمية يندفع بان حذف المبتدا في مثل ذلك في غاية
القلة واستعمال الذي كزيد شايع كثير واسمية في عن كابن درد
في البيت الذي مر انشاده لوقوعه مجرورا وهو من خصايص
لاسماء وعملها اي الحرفية والاسمية في زيد كالاسد وقد اسلفنا
الكلام فيه وان مذهب المحققين خلافه وعن للمجاوزة
اي لبعد شيء عن مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المتعدي
بها نحو سافرت عن البلد اي بعدت عن البلد بسبب السفر
ورغبت عن البخل اي بعدت بسبب الرغبة واسم بمعنى الجانب
بدخول من عليه كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة وامامي الدرية بدال مهملة على وزن الصحيفة حلقة
يتعلم عليها الطعن قال ابن هشام ويحتمل عندي ثم لاتينهم
من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمايلهم بتقدير
معطوفة على مجرور من الاعلى من مجرورها ولا يجر عن

في المشهور بغير من وقد جروها بعلى كقوله على عن
يميني مرت الطير سنحا السنح جمع سانح وهو ما مر من
يسارك الى يمينك والبارح عكسه والعرب يتفاءلون بالاول ويتشاءم
بالثاني ومذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي كقولك في يوم الجمعة
مثلا ما رايته مذ يوم الخميس ولا منذ يوم السبت وللظرفية
في الحاضر نحو ما رايته يومنا ولا منذ عامنا فيكون بمعنى
في وتقع بمعنى من والى جميعا ان كان الزمان معدودا
نحو ما رايته مذ يومين ومنذ ثلثة ايام نص عليه ابن مالك
وغيره فلا يجران ضميرا وذلك لما لا استقراء واسمان كما مر
في بحث بعض الظروف وحاشا في القول الاصح وهو ايضا اذا
كانت للاستثناء تكون حرفا حرف جر دايما وهو قول سيبويه
واكثر البصريين وجوز قوم كونها فعلا متعديا جامدا لتضمنه
معنى الا ننتصب ما بعدها وقدم وعدا وخلا القول الاضعف
وهو قول من ذهب الى انهما يقعان حرفي جر للاستثناء راجع الى
الاحرف الثلثة حاشى وعدا وخلا وادعى ابن هشام انهن
لا يتعلقن بشيء كالزايد قال لانهن لتنحية الفعل عما دخلن
عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال
معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك
في الا وانما خفضن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا
لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا هذا كلامه في
مغني اللبيب وفيه نظر لانا لا نسلم ان معنى التعدية ما ذكره

وخصهما بالنظام

بل معناها جعل المجرور مفعولا لذلك الفعل ولايلزم منه
اثبات ذلك لمعنى المجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه وقد افصح رحمه
الله عما ذكرناه حيث قال في كتابه المذكور على الاستدراكية
وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند من قال
به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والا
خراج واما الملازمة التي ذكرها في قوله ولوضح انيفال انها
متعلقة لصح ذلك في الافعال الا فعلها متع ظاهر ولعل في الاشتغال
الشاد للترجي وهي لغة عقيل قال الشاعر فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولا يتعلق بشيء
لانها لم تدخل لتوصل معنى عامل لافادة معنى الترجي فقط
وربما جرهو لا باثباتها على ان الاصل في الحروف المختصة با
لاسم ان تعمل الاعراب المختص به لكن بقي النظر في وجه اختصا
صهم لعل بذلك دون ساير اخواتها ولولا مع المضمر المجرور عند
سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه لامتناع الشي
لوجود غيره كما انها كذلك عند دخولها على ضماير الرفع
نحو لولا انا ولولا انت ولولا هو ولولا هذه اعني الجارة عند
سيبويه بمنزلة لعل لا يتعلق بشيء وللعلماء المتقدمة ولات
عند عيسى ابن عمر مع ظرف زمان كقوله طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء وانظر بماذا يتعلق عنده وكي
في كيمه وهي التعليلية الداخلة على ما الاستفهامية وهذا مذهب

البصريين وادعى الكوفيون ان كي لا يكون جارة اصلا واجابوا
عن قول العرب كيمه بان الاصل كي تفعل ماذا قال ابن هشام
ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر
وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء
عامل النصب وكل ذلك لم يثبت الى هنا كلامه ومما يتعين فيه
كون كي جارة قول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها
واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تنفصل
ناصبة ورب وفيها لغات ضم الراء وفتحها وكلاهما
مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث
ساكنة او متحركة ومع التجرد عنها فهذه اثنا عشرة والضم
والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف
فتلك ست عشرة لغة منها اللغة التي نطق بها المولف وهي
ضم الراء مع تشديد الباء للتقليل دايما وهو مذهب الاكثرين
وقال ابن درستويه للتكثير دايما قال ابن مالك والصحيح انها
للتكثير وهو مذهب سيبويه ولذا تصلح كم في كل موضع وقعت
رب فيه الا نادرا كقوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى
لي موتا لم يطع وقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى
من معشر اقتال الرفد بفتح الراء وقد تكسر القدح الضخم
والاقتال بقاف وتاء فوقية جمع قتل بكسر القاف وهو
العدو وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال وقول حسان رب حلم اضاعه الماء لو جهل

غطي عليه النعيم وقول الاخر، ورب امراء نافص عقله، وقد
تعجب الناس من شخصه، واخر تحسبه احمقا وياتيك بالامر من فصه،
وقول صابي الرجمي، ورب امور لا تضيرك ضيرة، وللقلب
من مخشاهن وجيب، الوجيب الخفقان وقول عدي ابن زيد
رب مامول وراج املا، قد ثناه الدهر عن ذلك الامل
قال والتقليل بها نادر ولها الصدر لانها لانشاء التقليل
علي راي الاكثرين او لانشاء التكثير عند القايل، ومجرورها
نكرة باجماع موصوفة على الاصح اما كونه نكرة فلان وضعها
لتقليل نوع من جنس كما هو مذهب الاكثرين فوجب وقوع النكرة
لحصول معنى الجنس بها دون التعريف اذ لو عرف لوقع التعريف
زيادة ضايعة واما وصف النكرة فلتحصيل الافادة بالنوع
لان الصفة تخصص الجنس المذكور فيصير بها نوعا فيكون مما
تقتضيه رب من دخولها على نوع من جنس مزيدا عليها وقد
جوز ابن مالك وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة واستشهد
بنحو قولها يا رب قايلة غدا يا لهف ام معاوية وقوله الا رب
باحرم عيره، فلا تشاء من هجران من كان محرما، نزل رب مستفرد
لا مال له، وعظيم الفقر وهو ذو نشب، ولا دليل في شي
من ذلك لجواز تقدير الموصوف واجيز رب رجل وغلامه لانه
بتقدير وغلام له بخلاف رب رجل وزيد
لانه لا يتاتى فيه مثل ذلك التقدير والعلة التي اقتصر عليها
تنتقض بعدم جواز رب غلام زيد مع انه بتقدير رب غلام

لزيد ولا بدان برادع وقوعه تابعا وهم كثيرا ما يغتفرون في
الاوايل على انه لا حاجة الى هذا التاويل في المثال المذكور لان
الضمير في غلامه عايد الى نكرة غير مختصة بحكم فهو نكرة والمضاف
اليه كذلك او مضمر مبهم اي لم يقصد به معين يرجع اليه بل مجهول ذهني
مفرد مذكر وان انث او ثني او جمع مميزه تقول ربه رجلا وامراة
ورجلين ورجالا ونساء خلافا للكوفيين في مطابقة المميز
فيؤنث في نحو ربها امراة ويثني ويجمع في نحو ربهما رجلين
وامراتين وربهم رجالا وربهن نساء والخلاف مبني على ان هذا
الضمير هل هو لمتقدر ذهني نعم او هو للمذكور والبصريون قالوا
بالاول ولذلك افردوه والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان هذا
جوابا لسوال مقدر فاوجبوا مطابقة الضمير للمذكور في السوال
المقدر كانه قيل هل من رجل كريم او من امراة كريمة او من رجلين
كريمين او من رجال كرم او من نساء كرم فقيل ربه وربها وربهما
وربهم وربهن على حسب المميز لعوده الى ذلك المذكور في السوال
تقديرا قال ابن الحاجب في شرح المفصل وكلا القولين مشكل
اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجلا كما جاز ربه رجلا اذ لا
فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا ربه وربهما وحدهما
ولا حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم ايضا
جواز رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز
هذا معه جاز المعرف باللام والاولى ما قاله البصريون ويجاب عن
ذلك بانه وان كان مضمرا يرمى به من غير قصد فلا بد من ان يتقدم ما

مايرشد الا المعنى الا ترى انك لو قلت زيد فيقال نعم رجلا كان كلاما
مستقيما وان حكم بان الضمير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد بل انعم
من غير قصد الى المذكور ومع هذا قد ارشد المذكور الى حرف
المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا
كان الضمير فيه كالضمير في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور
المتقدم يرشد الى تخصيصه في المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح
في نعم رجلا زيد وتقريره ان يقول قايل هل من رجل كريم فيقال
ربه رجلا فالمراد برجل رجلا كريما وارشد اليه ما تقدم ذكره
ولا يلزم من ارشاده الى مثل ذلك ان يكون الضمير في ربه له على
ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد الى هنا كلامه وفعلها
الذي يتعلق به وهو الذي يسمى جواب رب ماض لفظا او معنى
لانها لتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا
وجواز ابن مالك كونه مستقبلا استنادا الى قوله فان اهلك فرب
فتى سيبكي على مهذب رخص البيان وليس بظاهر اذ الكلام في
استقبال الفعل الذي يتعلق به سيبكي وصف لمجرورها لا فعلها
الذي يتعلق هي به محذوف غالبا لان معناه معلوم كما في قولك
زيد في الدار او لانها لا يقع الا جوابا فاستغنى كما في عنه بقرينة
ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله وهو اقرأ او اكلا او
اقوم او اقعد بقراين الاحوال هذا في الغالب وقد يظهر
كقولك رب رجل صالح لقيت واعلم ان ما اشار اليه المؤلف من
ان رب حرف جر معد للفعل المذكور بعدها مشكل لانهم

اذقالو



ان قالوا عدت العامل المذكور في نحو رب رجل كريم لقيته او
لقيت لم يثبت لان الفعل يتعدى بنفسه ولانه قد استوفى مفعوله في
المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او
نحوه لما صرح به جماعة فيه تقدير ما معنى له الكلام مستغنى عنه
ولم يلفظ في وقت كذا قرره ابن هشام واختار مذهب الرماني
وابن طاهر في المكره وهو انه لا يتعلق بشي اصلا وان افادت التقليل
والتكثير كما ان لولا ولعل الجارتين كذلك وان افادت الامتناع و
والترجي على ما مر وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وان كان
الفعل فيه مضارعا فانه كالماضي لانه للوقوع لا محاله اي لا بد قيل
واصل التركيب دال على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل
الشي من محل الى محل اخر فعلى هذا معنى لا محاله لا تحول كما ان
معنى لا بد لا افتراق والتبديد التفريق وانما كان الوقوع المحقق
البتة لانه صادر عمن لا خلف في اخباره فالمترقب بمنزلة الماضي
محقق الوقوع ومعنى التقليل ههنا انهم تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون
وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك واما من يقول بان رب للتكثير
فالاية ظاهرة على قوله اذ المراد تكثير وداد الذين كفروا الاسلام
لما يشاهدونه من كرامة اهله وما ال اليه حالهم من النعيم والسعادة
العظمى وكثر اضمارها اي اضمار رب بعد الواو كقوله وليل كموج
البحر ارخى سدوله اي سورة ولها اي للواو المذكورة الصدر ولا
مضي فرقا بينها وبين ربه والعطف بها اي لرب صدره دون
الواو هذا هو الصحيح والواو المذكورة للعطف وذهب الكوفيون

والمبرد الي ان الجر بنفس الواو ولا برب مضمرة فلبيت عاطفة واحتجوا
بافتتاح القصايد بها واجيب بجواز تقديره بعد العطف علي
شي في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل علي واو القسم قال ووالله لولا تمرة ما حببته
وقد اضمار رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلي قد طرقت ومرضع وبل
كقوله بل بلدة ملء الفجاج قتمه الفجاج جمع فج وهو الطريق
الواسع بين الجبلين والقتم جمع قتمة وهي لون فيه غبرة وحمرة
ولا ادري ما معني اختصاص الواو بالصدرية دون الفاء
وبل مع اشتراكهن في الجر برب مضمرة بعدهن لا بهن ويلحقها
ما الكافة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات اوفيت
اشرفت والعلم والشمالات جمع شمال وهي الريح المعروفة
والمكافئة بمعني شي كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شي تكرهه النفوس وقد مضي انشاده
وكذا ما الزايدة التي لا تكفه عن العمل بقلة كقوله ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء بصري بضم الموحدة
بلدة بناحية الشام والنجلاء الواسعة وقد انتقض كلامه علي رب
ثم اخذ يذكر باقي حروف الجر فقال والواو ايمن وكالواو والتاء
المثناة وكذا ايمن علي راي وهو راي من ذهب الي انه حرف
جر وقيل هو اسم وهو بقية ايمن لكثرة تصرفهم فيها وانما فصل
بكذا لئلا يتوهم ان قوله علي راي يرجع الي الثلاثة بالنون
اي ما ثبات النون علي راي يرجع الي الثلاثة وحذفها كذلك

اي ما ثبات النون بالنون بضم الميم وضمها لها وفتحها اي في حالتي اثبات
النون وحذفها للقسم حال من الاحرف الثلاثة الواو ومن
او خبر مبتداء محذوف اي هن للقسم وخص اي احرف القسم
المذكورة بحذف الفعل لان كلا منهن عوض عن فعل القسم وبائه
التي هي الاصل فيه كما مر فلو جمعوا بينها وبين الفعل لكان جمعا
بين العوض والمعوض منه كذا قيل وفيه نظر من غير سوال يكون في
الجواب بل لا بد ان يكون الجواب خبرها واما الباء فتارة يكون جوابها
كذلك وتارة يكون سواليا وسيلي الكلام عليه وخصت الواو
بالظاهر نحو والقران الحكيم فان تلتها واو اخري نحو والتين والزيتون
فالثانية واو العطف والاحتاج كل من القسمين الي جواب و
خصت التاء المثناة بالله اي هذا اللفظ نحو تالله لقد اثرك الله
علينا قال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حرف
القسم والواو بدل من الواو وفيها زيادة معني التعجب كانه تعجب
من تسهيل الكيد علي يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره الي هنا كلامه
وانما كان الاصل هو الباء لان تعلق الفعل بالمقسم به الصاق والباء
هي الثابتة للالصاق وغيرها في هذا الباب ولم توجد الباء والواو الا في
هذا الباب وعوضت الواو عنها لاتحادهما مخرجا لانهما شفويتان وقربهما
معني لان الالصاق قريب من الجمع الذي الواو له وابدلت التاء من الواو
كما في تقوي خصت من بالرب فيقال من ربي لافعلن وحكي جواز
العكس في الاخيرين وهو استعمال الرب مع التاء والله مع من
فيقال ترب الكعبة وتربي ويقال من الله والباء اعمها اي اعم احرف القسم

اي جميع الاحكام المذكورة وقد سبق الكلام عليه وقد يحذف اي الياء
وهي اقرب مذكور يعود الضمير عليه ولو جعلنا ه عايدا على
الكل لم يتات اذ الظاهر ان التاء ومن لا يجوز حذفها
واما الواو فظاهر كلامهم انها كالباء في جواز الحذف
فترد عليه نصبا اي مع نصب في المقسم به كاينا ما كان
الاخير الاستعمال الاعلى وهو الاكثر فتقول الله لافعلن او بقاء
الجر جوازا وهذا مخصوص باسم الله فتقول الله لافعلن بالجر
قال ابن مالك في شرح التسهيل وحكى الاخفش في معانيه ان من العرب
من يجيء اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض وذكر غيره
من الثقات انه سمع بعض العرب يقول كلا الله لاتينك بزيد وكلا
والله وزعم بعض ائمة الكوفة ان الاسماء كلها اذا اقسم بها يحذف
منها الواو تخفض وترفع ولا يجوز النصب الا في حرفين يعني كعبة
الله وقضاء الله هذا كلامه وانت ترى المولف كيف اطلق
جواز ابقاء الجر غير مقيد له بمقسم به مخصوص و با بقاء الجر
وجوبا فيما ناب عنه اي عن حرف القسم هاء التنبيه والف الاستفهام
وقطع همزة الوصل اي احد هذه الامور الثلاثة فتقول ها الله لا
قومن الوجود حرف التنبيه ووصل همزة الله وتقول الله
لاقومن بهمزة الاستفهام ووصل همزة الاسم الشريف وتقول
الله لاقومن بلا تنبيه واستفهام لكن همزة الاسم مقطوعة والجر
في الجميع واجب لوجود ما يقوم مقام حرف القسم وكانه موجود
وفي لاها الله ذا يقطع الهمزة من الكلمة العظمى او يوصلها بعد فيه

اي مع حذف الالف منها لانها الف لقيت ساكنا بعدها فقياسها
ان تحذف لالتقاء الساكنين ويدها جمعا بين الساكنين وهما الالف
واللام الاولى من الله وذلك لانها تنزل مع الاسم الشريف منزلة
الجزء من الكلمة فلم تحذف الالف لالتقاء الساكنين بناء على
انهما التقيا على حدهما كالضالين معاملة لما هو كالجزء كمعاملة
الجزء نفسه جز المقسم عليه محذوف عند الخليل والتقدير ها الله الامر ذا
فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذا لا نقاس عليه غيره فلا
يقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك وعند الا
خفش من جملة القسم توكيد له كانه قال ذا قسمي ولذا يجاء با
القسم عليه بعده فيقال ها الله ذا لقد كان كذا فدل ذلك على
ان ذا ليست من المقسم عليه نفيا والا لم يات بعدها جواب
وايضا فانهم ياتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان كما قال الخليل
للزم ان يطابقه ما ياتي بعده في الاثبات قال ابن الحاجب في
شرح المفصل كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان القسم
عليه على ما قال في هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل فيه
هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه نفيا بدليل استقراء كلامهم
واذا كان كذلك وجب تقديره نفيا واذا قدر نفيا بطل قول
الخليل واما قول الاخفش فلانه اجاز حذف المقسم باسره
وهو خلاف الاصل وجعل ذا اشارة الى القسم ولم يوجد
له نظير في كلامهم وقال ايضا في شرح المفصل لو قيل ان ذا هو
المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل

اولا يكون نذا لكان مستقيما دليله ما مر انفا في ابطال قول الجليل
من انه علم بالاستقراء ان المقسم عليه بعده منفي واذكره الا
خفش من قوله ها الله ذا لقد كان كذا لا نسلمه فان مثل ذلك لا نعرفه
من كلامهم ولو قدرناه فلا نزاع في ان المتكلم مريد للمنفي
بقوله لاها الله ذا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه ويكون قوله لقد
كان كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر اخر الى هنا كلامه يعني
فيكون تقدير ما راه الاخفش لاها الله لا يفعل ذا والله لقد كان
كذا فيكون قسمان مع جوابيهما فحذف من الاول بعض الجواب وهو
لا يفعل ومن الثاني القسم وتجاب القسم ولو كان تقديرا غير ملفوظ
بالطلبي وهذا هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي ولا يكون
الا انشائيا وقد مرت الاشارة اليه نحو قوله بربك هل ضممت اليك ليلى
قبيل الصبح او قبلت فاها وقوله بعيشك ما بي ارحمي داصابة اي
غير ما بربك في السر والجهر وقد يقع للزمخشري ما يقتضي
ان الاستعطافي ليس بقسم وذلك انه قال في تفسير قوله تعالى رب
بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين بما انعمت علي يجوز ان
يكون قسما جوابه محذوف تقديره اقسم بانعامك علي بالمغفرة
لاتوبن فلن اكون ظهيرا للمجرمين وان يكون استعطافا كانه قال
رب اعصمني بحق ما انعمت علي من المغفرة فلن اكون ان عصمتني
ظهيرا للمجرمين فجعل الاستعطاف قسيما للقسم بعطوفه عليه فذلك
ليس عنده بقسم واما ما ذكره المولف من ان الطلبي قد يكون
جوابا القسم مقدر فلا اعرف من قاله ولا يظهر وجه اذ لا دليل

يقوم

يقوم على القسم مقدر فلا اعرف من قاله ولا يظهر وجه
اذ لا دليل يقوم على القسم المحذوف عند كون الجواب طلبا فتامله
او بان خفيفة نحو والله ان زيد القائم او ثقيلة فتامله
نحو والقران الحكيم انك لمن المرسلين فلا يحتاج الى اللام مع الثقيلة
فيجوز ان يقال والله ان زيدا قايم او باللام في اسمها نحو والله لزيد
قايم او في فعل كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة او المستقبل
بالنون نحو تالله لاكيدن اصنامكم وظاهره انه لابد منها
مع النون وليس كذلك بل قد يمتنع دخول النون على المضارع الواقع
جوابا للقسم وذلك عند تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون او بقد في ماض نحو والله قام
زيد ولو كان وجودها تقديرا نحو والله لقام زيد اي
لقد قام زيد وفصل ابن عصفور فقال اذا اجيب القسم بماض
متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله
لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت
لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال وقال
ابن هشام والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد في
الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به
مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه هذا كلامه وفيه
نظر لجواز ان يكون المراد في الاية لقد اثرك الله بالحكم علينا
في ازمنك وهو قريب من حال تكلمهم واما البيت فانما المراد
به انقضاء الرقبا بنوم ثقيلة معه الطمانينة والامن من سرعة انتباههم

فلابد كونه بعيدا من زمن الحال ولا نحو ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك وان النافية نحو ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ولا كقول الشاعر ردوا فو الله لا رد ناكم ابدا مادام في وردنا ماء لنزاد ولا يخفى ان كلا من الكلم الثلاث ما وان ولا قد تقع للنفي وقد تقع لغيره فتخصيص ان با لوصف بالنافية دون الاخرين لا يظهر له وجه فان قلت قد ورد الجواب منفيا بلن كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا قلت هو عندهم من قبيل النادر كما ندر ما حكاه الاصمعي عن اعرابي قيل له اكل بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويمكن تخريج هذا على حذف الجواب اي وخالقهم ان لي لبنين وجملة النفي اتيا فيه فان قلت وكذا البيت اذ يمكن ان الجواب فيه محذوف للدلالة عليه اي والله انك لا من قلت الفرق واضح وذلك ان الجواب من قول الاعرابي حذف لدلالة ما تقدم عليه وذلك ان قوله نعم في جواب القايل اكل بنون معناه لي بنون ثم رد القسم بعد ذلك فحذف جوابه لدلالة المتقدم وهو جار على القاعدة المقررة في هذا الباب كما ستعرفه قريبا واما البيت فالقسم فيه غير متوسط ولا متاخر بل متقدم والجواب فيه محذوف لدلالة ما تاخر وذلك غير معهود لكن لقايل ان يقول سلمنا انه بمعهود لكن تلقي بلن غير معهود ايضا فاستوى الامران فالترجيح للحمل على الثاني دون الاول وجاز حذف لا لفظا وهو

كثيرا اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وانما جاز الحذف لعدم الالباس ضرورة ان المضارع الموجب يجب اقترانه باللام والنون ان كان مستقبلا او باللام وحدها ان كان حالا وكلاهما منتف فعلم انه منفي وقليل اذا كان ماضيا لقوله فان شئت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيك ما دام عقلي معي امدد به امرا كسرته وجاز الحذف فيه لعدم اللبس ايضا اذ لو كان مثبتا لاقترن باللام وقد وانما قل حذف الثاني منه بالنسبة الى الاول لكثرة وقوع المضارع جوابا للقسم وقلة الماضي بالنسبة اليه وحذف بالبناء للمفعول والنايب عن الفاعل قوله جواب القسم وانما ضبطته بذلك غير ملتفت الى في النسخ المحتمل من جعله اسما مرفوعا مضافا الى جواب القسم لانه يلزم ان يكون معطوفا على فاعل جاز المتقدم فيكون الحذف هنا جايزا وليس كذلك بل هو واجب اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة الدالة على جوابه نحو زيد والله قايم او تقدم اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قايم والله لان الجملة المخللة بالقسم والجملة المتقدمة عليه لا يكون جوابا للزوم وقوع القسم غير صدر وهو ممتنع لانه انشا فيستحق الصدارة ليشعر السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام او وغيره مما هو للانشاء فما بقي الا ان يكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالجملة التي توسط هو بينها او التي تاخر عنها مثل فرغاله صرربته وقد تجر الحروف الجارة شذاذا مع حذف

المعمول كما حكي عن رؤبة انه قيل له كيف اصبحت فقال خير
عافاك الله اي على خير وكقول الفرزدق اذا قيل اي الناس
شر قبيلة اشارت كليب بالالف الاصابع وقد جوز في
التسهيل الجر بحرف مضمر قياسا في صور منها ان يقع الا
سم في جواب ما تضمن مثل ذلك الجار نحو قولك نحو زيد بالجر
في جواب من قال بمن مررت ومنه قوله عليه الصلوة
والسلام اذا قيل له ان لي جاريتين فالى ايهما اهدي فقال
مثل ابا بالجر على اضمار الى ونحو بلى زيد في جواب من قال
مررت باحد ومنها ما وقع بعد عاطف متصل بمثله نحو جي بزيد
وعمرو ولو احدهما بالجر اي ولو باحدهما ومنها ان يكون مقرونا
بهمزة الاستفهام او هلا بعد مجرور بمثل الحرف المحذوف
مثل ما حكاه الاخفش في المسايل من انه يقال مررت بزيد فتقول
ازيد بن عمرو ويقال جيت بدرهم فتقول هلا دينار قال الاخفش
وهذا كثير وذكر مسايل اخر وتوسع في ذلك وقد قررنا الكلام
على ذلك كله في شرح التسهيل وكثير مع نصف نحو واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ونحو استغفر الله الذنب
وامرت زيدا الخير وهو مع كثرته غير مقيس وقياسا مع
ان الخفيفة وان المشددة لانهما مظنة التخفيف لطولهما
بالصلة الواقعة بعدهما وهل الموضع بعد حذف الجار نصب او
جر فيه خلاف من الكلام عليه في باب التحذير الحروف
المشبهة بالفعل المتعدي من حيث اقتضاوها الامرين هما

النسبة في الجملة الاسمية التي تدخل هي عليها كما ان الفعل
المتعدي يقتضي امرين هما المرفوع والمنصوب وكان مقتضى
هذه المشابهة ان يعمل الرفع اولا والنصب ثانيا كما في الفعل
المتعدي لكن عكس العمل هنا تنبيها على الفرعية لها الصدر
لدلالة كل منها على قسم من اقسام الكلام كالتاكيد في ان المكسورة
والتمني في ليت والترجي في لعل والتشبيه في كان والاستدراك
في لكن وكانت كغيرها مما يدل على قسم من اقسام الكلام فاستحقت
الصدارة ليتضح لسامعها من اول الامر ما اريد من انواع
الكلام ولا يقع في خبره سوى ان المفتوحة فلا صدرية لها
اذ هي موصول حرفي باول مع صلتها بمفرد واما غيرها من هذه
الحروف فليس كذلك فاستحقت صدر الكلام لما تقدم ولا ينتقض
ذلك بوقوع ان المكسورة مثلا بعد حرف التنبيه نحو الا انهم هم
السفهاء وبعد الموصول نحو وجا الذي انه فاضل لان الصدارة
لا تبطل بتقدم اي لفظ كان وانما تبطل بعمل متقدم على ذي
الصدارة فيه او فيما بعده او بتقدم ما في حيزه عليه فان وان
كلاهما المحققة والمكسورة التي تدخل عليها لا تغير
الجملة بل يبقى بعد دخولها معنى الجملة على ما كان عليه
بخلاف ان المفتوحة فانها تصير مدخولها الذي هو جملة
بتاويل المفرد لانها اشبه بالفعل بفتح طرفيها وما بعد الفعل
مفرد فجعلوا ما بعدها في تاويل المفرد لانها كالفعل فتكسر
واحسن ابن مالك في قوله يستدام كسر ان حالة كونها مع

معه نحو ها خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وهذا لا يشمل
مثل قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه وفي الابتدا نحو انا
اعطيناك الكوثر ولا فرق بين ان يكون في اول كلام المتكلم
نحو ان زيدا قائم وان تكون واقعة في وسط كلامه اذا كانت
ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فانه كلام مستانف
وقع تعليلا لما تقدم وفي الصلة نحو وآتيناه من الكنوز ما ان
مفاتحه لتنوء بالعصبة اولي القوة فان قلت ينتقض بنحو جاء
الذي عندي انه فاضل ونحو الكلمة ما ان في السما نجما
قلت لا فان مراده ان في ابتداء الصلة وما نقضت به ليس
كذلك على انها انما فتحت هنا لكونها مع معموليها مبتدا في
المثال الاول وفاعلا في المثال الثاني وقد نص فيما ياتي على
وجوب الفتح في ذلك وفي جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم فان
قلت قد جوزوا في نحو حلفت انك ذاهب كسران وفتحها مع
انه جواب قسم فيرد عليه قلت لا يرد اما اولا فلا نسلم جواز
مثل ذلك على المذهب المنصور وهو مذهب البصريين وانما
اجاز ذلك الكوفيون وليس التفريع على مذهبهم واما ثانيا فلو سلمنا
جوازه لم يضر لان الكسر مبني على ان الجملة جواب القسم والفتح
مبني على اسقاط الخافض اي على انك ذاهب لا على انك ذاهب
لا على انه جواب للقسم فلا ورود لذلك البتة وبعد قول مقصود
به ان يحكى ما يقع بعده من الجمل نحو قال اني عبد الله ونبه
بقوله لتبين معنى المطرحة لقوله على انه اذا كان كذلك يفتح ان

نحو

نحو تقول ان زيدا قائم اي افطن وعلى لغة سليم نحو قلت ان
زيدا فاضل مضيف قلت بمعنى تفوهت فيفتح ان حينئذ لان
الجار مقدر قبلها من حيث ان التفوه الذي ضمنه القول
يتعدى بالبا فكانك قلت تفوهت بان زيدا فاضل هذا ما فهمته
من الكلام ولم اره منصوصا لاحد ولكنه ليس ببعيد من القواعد
ثم ان قلت مقتضى هذا ان القول حيث يحكى به لا يكون بمعنى
التفوه فباي معنى هو حينئذ قلت القول يكون بمعنى الذكر
اللساني وبمعنى التحدث والتكلم والتفوه فحيث يجعل بمعنى
الذكر اللساني الذي يتعدى فعله بنفسه الى المفعول يحكى
به ما بعده على انه مفعول به وعليه يجي كسر ان وحيث يجعل
بمعنى التفوه ونحوه من التحدث والتكلم الذي يتعدى
فعله بواسطة الحرف فلا يحكى به ما بعده بل يجعل مفعولا به
بواسطة الجار المحذوف وعليه يجي فتح ان والحاصل انك تعامل
فعل القول معاملة الفعل الذي بمعناه من تعديته بنفسه
وبواسطة وقواعد العربية لا تاباه وبعد فالذي يغلب
على ظني ان اصل كلام المولف كان ليس بمعنى الظن واليقين
يشير بذلك الى ما قاله الرضي فكثيرا ما يعتمد كلامه ويتبعه وقد
قال في شرح الكافية وانما تكسر بعد القول اذا قصدت
الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح
اذن كفتحها بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول
بمعنى الحكاية لانها ابتداء المحكي هذا كلامه وظهر ان

لوظنه اليقين صحفها النساخ بلفظ النفوه والله اعلم
بحقيقة الحال واعلم انه قد تجب الفتح مع الحكاية بالقول
كما اذا قلت قال زيد انك فاضل اكرمتك ففتحها لانها في
الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة
اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب للفتح
انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت
والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود
به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي
كما مر وقد عدوا هذه قسما برأسه فلنعد تلك ايضا وهو
فرق فتامل و بعد النداء نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بني ان الله اصطفى لكم الدين وهي داخلة في الابتداء
كما اسلفناه فان قلت يحتمل ان يكون مراده انها اذا وقعت
بعد فعل النداء كسرت كوقوعها بعد القول نحو ناديت
زيدا ان غلامك قد ذهب قلت هذا يرجع الى انها محكية
بفعل النداء وليس مذهب البصريين وانما يجيزه الكوفيون
ومثل هذا التركيب يرى البصريون ان الحكاية فيه
بقول مقدر اي دعوت زيدا قلت له ان غلامك قد ذهب
و بعد لام الابتداء الجار نحو مرض حتى انهم لا يرجونه و بعد واو
الحال نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من
المؤمنين لكارهون و بعد حرف الاستفتاح نحو الا ان اولياء
الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو اما ان زيدا قائم

وبعد حروف التصديق كان يقال الزيد بعالم فتقول بلى
انه عالم واذا تاملت ما قررناه في الابتداء علمت ان
بعض هذه الصور يرجع اليه فلا ينبغي ان يجعل قسما
برأسها و يعطف على اسم ان ولو كان كسرها حكما
اي محكوما به في المعنى مع انه في مفقود لفظا وذلك نحو
علمت ان زيدا قائم فان هذا موضع الجملة المستقلة في المعنى
حكما لمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم
عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخل اللام نحو
علمت ان زيدا لقائم وهذا بخلاف نحو اعجبني ان زيدا
قائم فان هنا لا مكسورة ولا في حكم المكسورة ولذلك
اعطيت في الاول حكم المكسورة فلم تعط هنا لكون ان
لا تغير معنى الجملة فكانت في حكم ما هو معدوم اسمها باقيا
على رفعه ويعطف عليه بالرفع بشرط مضي الخبر وانقضا به التكلم
به لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم
واعلم اولا ان العطف على اللفظ هو الاصل نحو ليس زيد قائما
او قاعدا بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى
المعطوف فلا يجوز في ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع
عطفا على الموضع لان من الزائدة ولا تعمل في المعارف
واما العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز
في ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة ان تسقط الباء

فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد و
وعمرو اخلافا لابن جني لانه لا يجوز في السعة مررت
زيد الثاني ان يكون الوضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا
ضارب زيد واجبه عزاقه تبعدادين لان الوصفا بمعنى
بشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل
الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وانبني
على هذا امتناع مسايل احديها ان زيد وعمرو قايمان
وذلك لان الطالب لرفع زيد الابتداء والابتداء
هو التجرد وقد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قايم وعمرو
اذا قدرت عمرو امعطوفا على المحل لا مبتداء واجاز هذه بعض
البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر
وهو توارد عاملين ان والابتدا على معمول واحد وهو
الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز لان ان
لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخولها انتهى المقصود من كلامه قال ابن مالك في شرح التسهيل
وهذا العطف المشار اليه يعني في مثل ان زيدا قايم وعمرو
وليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم بل هو من عطف
الجمل ولذا لم يستعمل الا بعد تمام الجملة او تقديرها ولو
من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ولم يجمع
في مثل قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب اي
ان يجعل علام الغيوب خبر مبتدا او بدلا من فاعل يقذف

فان



فان واخواتها شبيهة الافعال لفظا ومعنى واختصاصا فلا
عمل للابتداء بعد دخولها كما لا عمل له بعد دخول الافعال
الناسخة الى هنا كلامه قلت وقد استبان لك ان ماذكره المولف
المولف وغيره في هذه المسيلة ليس مبنيا على راي المحققين
وانما هو راي لبعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب
للمحل فقالوا بجواز العطف على اسم المكسورة لفظا او
حكما على شريطة ان يتقدم الخبر لفظا او تقديرا لا تقدمه
خلافا للكوفيه فانهم لم يلتفتوا الى هذا الشرط بل جوزوا
العطف على المحل مطلقا تقدم الخبر كما في ان زيدا قايم
وعمرو ولم يتقدم كما في ان زيدا وعمرو قايمان كما سلف
ولا اثر لبناء في العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر خلافا للمبرد رحمه الله فانه منع العطف في هذه الصورة
ان كان الاسم معربا نحو ان زيدا وعمرو قايمان لتنافر اللفظ
وجوزه حين يكون مبنيا لعدم التنافر ظاهرا نحو انك وزيد
ذاهبان وهذا الذي ذكره المولف عن المبرد وتبع فيه
ونقل ابن الحاجب في الكافية وزاد فيها ان الكسايي
يقول بذلك كالمبرد والمشهور في كتب النحو ان الفرا هو
الذي يجعل لبناء الاسم اثرا في جواز العطف على محله وان
الكسايي يجوز مطلقا يجوز في الاية المقدمة وهي قوله تعالى
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ان يكون علام الغيوب
صفة لربي باعتبار المحل وتدخل اللام المسماة بلام الابتداء على

اسمها اي علي اسم ان نحو ان من البيان لسحرا وخبرها نحو ان ربي
لسميع الدعا ايليها اي لم يكن كان بينها وبينه فاصل كما شلنا
فاما دخولها علي الاسم فانما له شرط واحد وهو ان لا يليها كما
ذكر بحيث يكون الفاصل الخبر نحو ان في الدار لزيدا جالس
واما دخولها علي الخبر فله ثلثة شروط كونه منفصلا عنها كما
مر وكونه مثبتا احترازا من نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا
وكونه مضارعا الشبه بالاسم نحو ان ربك ليحكم بينهم واحترز
بذلك عن الماضي لعدم مشابهة الاسم نحو ان الله اصطفى و
واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك نحو ان زيدا لنعم
الرجل وان عمرو العسى ان يقوم لان الفعل الجامد كاسم
قلت وايضا فالماضي فيهما انشائي وزمن وقوعه حالي
فاشبه المضارع المراد به الحال واجاز الجمهور ان
ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع
بقرب زمانه من الحال تدخل اللام ايضا علي معمول الخبر
تقدم مر اي ان تقدم الخبر وكان صالحا للام وكان
المعمول غير حال نحو ان زيدا لعمرا ضارب بخلاف للاخفش
في هذه وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق بالاتفاق وقد
اخل المؤلف ببعض الشروط كما رايت تدخل ايضا علي ضمير
بينهما اي الاسم والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق
بناء علي ان القصص خبر وهو فصل وكذلك في العطف
على محل الاسم وحكى الرضي ان سيبويه قال بعد ذكره جواز

العطف

العطف اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع كلام بمنزلة
ان قال يعني في جواز العطف المذكور قال المؤلف وفي دخول
اللام على ضعف وهذا لا يعرف لاحد غير الكوفيين واحتجوا
بقوله ولكنني من حبها لعميد قال ابن هشام ولا يعرف له
قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول علي زيادة اللام او على
ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن
للساكنين وفتح ان فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومفعوله
نحو ولا تخافون انكم اشركتم ومبتداء نحو ومن اياته انك ترى
الارض خاشعة ومضافا اليها نحو انه لحق مثل ما انكم
تنطقون وان كان المضاف اليه منسوبا لحين من جهة انما
المضاف الى ذلك المضاف اليه تقول فعلت هذا من حيث انك
تحية بفتح ان وان كانت حيث انما تضاف الي الجملة لان لا
مرين في المضاف اليه الا انه يكون ان وصلتها في محل مفرد بالا
ضافة يجب فتحها واقول هذا ليس بظاهر لا من جهة
النقل ولا من جهة التعليل اما الاول فلان المعقول
في ان الواقعة بعد حيث وجوب الكسر فيه قال ابن قاسم
في الجنى الداني وقد اولع عوام الفقها بالفتح وصرح ابن
هشام بانه بتعين الكسر في ان الثالث لحيث واما الثاني
فلان كون الاصل في المضاف اليه الافراد لا يمنع من اعتبار
ما هو مستحق بحيث في الاستعمال المشهور من اضافتها
الي جملة فيجب الكسر لان المحل للجملة الا يرى ان المضاف اليه

المصدرية ان بعد اذ نحو جئت اذ انك قايم تعين فيه
الكسر لامتناع اضافتها الى المفرد ولو وجب ما احظره
ما قاله من ان الاصل في المضاف اليه الافراد لوجب
الفتح بعد اذ ولا يعرف به قايل بل النص على وجود الكسر
بعدها موجود نعم يجوز ان يقال الفتح بعد حيث ممكن
ليس من جهة العلة المذكورة بل نقول تجويز الكسر
والفتح والاضافة في الوجهين الى الجملة لكن مع
الكسر يكون الجملة مصرحا بها ولا شي يقدر ومع الفتح يكون
ان ومعمولها في موضع مبتدا الجملة والخبر محذوف
فاذا قلت جئت من حيث انك محسن فالتقدير جئت
من حيث احسانك حاصل فتكون الواقعة بعد حيث من
افراد ما يجوز فيه اعتبار الجملة فتكسر والمفرد فتفتح ولا
اشكال هكذا ينبغي ان يقال واما النظر الى ان حيث تضاف
الى المفرد فلا ينبغي ان يراعى في الكلام الشايع لان اضا
فتها الى المفردة نادرة كما مر وتجوز الكسر والفتح كلاهما ان
جاز التقديران اي تقدير الجملة وتقدير المفرد
كاذا انه عبد القفا من قول الشاعر وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان لم تقصد ليا
حذف شي كسرت ان لان اذ الفجائية تدخل على الجملة الا
سمية اي اذا هو عبد القفا وان قصد ايقاعها مع صلتها
في تاويل مفرد هو مبتدا حذف خبره فتحت والتقدير

اذا عبوديته حاصلة قال الجوهري الدهرتان عظمان
نابتان في اللحيين والواحد لهزمة والجمع اللهازم
ومعنى البيت كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فنظرت فاذا
هذه الاعضاء منه تدل على انه عبد دني لما هو ظاهر
عليها من اثار الاستخدام والضرب للتربية المنافية للسيادة
وكان للتشبيه مطلقا سواء كان خبرها جامدا نحو كان
زيدا اسد وهو ظاهر او مشتقا نحو كانك قايم والمعنى كانك
شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه
احدهما بالاخر فان قلت ... لا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار
الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر
فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي الى هنا كلامه وبه تندفع
شبهة الزجاج في جعل كان للشك اذا كان خبرها مشتقا
حذرا من تشبيه الشي بنفسه ولكن للاستدراك اي دفع وهم
يتولد من كلام سابق نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم
لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما
قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين هذين الرجلين
تلابس وتماثل في الطريق ويقع بين كلامين متغايرين معنى كما رايته
في المثالين المذكورين وقد ترد للتوكيد نحو لو جاءني
زيد لاكرمته لكنه لم يجي فاكدت ما افادته لو من الامتناع
وليت للتمني بمحال نحو ليت الشباب يعود او ممكن بعيد حصوله

كقولك ليت البخيل يجوده او ادعاء كقولك ليت زيدا ياتيني فتحدثني حيث تدعي بعد ذلك وعدم الطماعية فيه وان كان ممكنا قريبا وانمت والنفلت ملبرواجعا من قول الشاعر ياليت ايام الصبا رواجعا بجواز ليت زيدا قايما بنصب الجزئين تقديرا اي على تقدير كان للكسائي فيكون الخبر الثاني منصوبا على انه خبر كان محذوفة او على تقدير كان للكسائي فعل ذا التمني للفراء فيكون الجزء الثاني حالا على ان ليت اقيمت مقام اتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قايما والذي رايته منقولا عن الفراء في كتب النحاة الثقات انه يجيز نصب جزئي الجملة الاسمية بليت كما انه يجيز نصب الاول ورفع الثاني على ما هو المشهور وعلى هذا والجزء الثاني المنصوب هو خبر المبتدا في الاصل لا حال وداحض خبر التثبيت المتقدم ذكره اي التثبيت بذلك لما زعماه داحض اي باطل ومن حجة داحضة لاحتماله الحال بحذف الخبر بتقدير اقبلت رواجعا وتقدير كان ليس بسهل هنا لفقدان ولو الشرطيتين ويتعين ليت على ان ومعموليها نحو ليت ان زيدا قايم اي ليت قيام زيد حاصل ولعل وفيها لغات على بحذف اللام الاولى ولعن بتغيير طرفها بالابدال كما غير طرفها الاول بالحذف وعن بالجمع بين التغيير للاول بالحذف وتغيير الثاني بالقلب ورعن بتغيير الثلاثة بابدال اللام راي والعين المهملة غينا معجمة واللام المشددة



نونا ولعن بتغيير الوسط والاخير ولعلت بالحاق تاء ساكنة في الاخر كربت وثمت لتوقع ممكن مرجو مطموع في حصوله نحو لعل الحبيب مواصل او توقع ممكن مخوف نحو لعل الرقيب حاصل فعلم اختصاصها بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الا سباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا وقد تشم لعل معنى التمني لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبهت المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني وعليه قوله تعالى حكاية عن فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قراه بنصب اطلع وهي قراءة حفص وعلى ذلك خرجها الزمخشري ونصب اطلع ونهى ابن هشام القول بذلك الى الكوفيين ولا تتعين الاية لذلك لاحتمال ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة وجوبا على انه جواب للامر وهو ابن او جوازا عطفا على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني او عطفا على ابلغ باعتبار المعنى بناء على ان خبر لعل يقترن بان كثيرا واجاز الاخفش دخولها على ان قياسا على ليت فكما تجوز ليت ان زيدا قايم تجوز لعل ان زيدا قايم وليس هذا مما يثبت اللغة به والجر بها لغة عقيلية ضعيفة من جهة مخالفة القواعد المحكومة من كلامهم لان حرف الجر عامل مختص بالحروف ونصبها ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف يعمل عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا

الجار لابد له من متعلق ولا متعلق هنا لا ظاهرا ولا مقدرا
وبهذا استشكل الرضي هذه اللغة فكان المولف راى
استشكاله قويا فحكم بضعف اللغة المذكورة وفيه نظر لان
هذا مبني على العقيليين يجرون بها تارة ويعملونها
اعمال ان تارة والشان في ثبوت ذلك ولعلهم يجرون
بها دايما فلا يرد هذا الاشكال واما كونها لا متعلق
لها ظاهرا ولا مقدرا فلها اسوة بغيرها من حروف
الجر التي هي بهذه المثابة كلولا الجارة للضمير عند سيبويه
ورب على المختار وغير ذلك **وتخفف** اي الاحرف التي
اخرها حرف مشدد بحذف ثاني المشدد وهو
المتحرك امر لا داعي اليه مع ان التعبير ينبغي ان يكون في
الظرف والتخفيف ينبغي ان يكون بحذف ما يحصل به الثقل
ولا يخفف ذلك الا في النون الثانية **سوى لعل** فانها لا تخفف
اجراء لها مجرى ليت لانهما متقاربان معنى وتلك غير قابلة للتخفيف
فحمل ما يقرب منها في المعنى عليها **ويجب الغاء لكن**
لنا بهتها بعد التخفيف لكن العاطفة لفظا ومعنى ولا عمل اصلا
وذهب الاخفش ويونس الى جواز اعمالها **ويجب اعمال ان المفتوحة**
في ضمير شان في الاعم الاغلب احترازا من قوله بانك ربيع وغيث مريع
وانك هناك تكون الثمالا المراد بالربيع الازمنة وهو الزمان
الذي يلقى فيه النور والماء ويترك فيه الثمار والغيث المطر
والكلاء الذي ينبت به والمريع اما بفتح الميم ان جعلنا الغيث

اسما للكلاء اي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر
يقال مرع الوادي اذا خصب وامرعه الغيث اي جعله مريعا
والثمال بكسرها لثلثة الغياث وما ذكره المولف هو مذهب
الجمهور وذهب سيبويه الى انه لا يجب كون اسمها ضمير شان
نحو في قوله تعالى ونادينااه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرويا ان يكون مخففة واسمها ضمير المخاطب اي انك يا ابراهيم
ويجب اللام مع ان المكسورة الهمزة المخففة **حين**
عاملة عند بعض نحو وان كانت لكبيرة واما اذا عملت نحو ان
زيدا قايم فلا يجب **ومطلقا على الاصح** اي سواء عملت
اولا اما عند عدم العمل فللفرق بينها وبين ان النافية
واما عند العمل فحملا على غير العاملة لان الباب كله واحد
وقد حكى سيبويه ان عمرو المنطلق فان قلت ما هذه اللام
قلت هي لام الابتدا افادت مع افادتها التوكيد النسبة
وتخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيدا ليقوم
الفرق بين ان المخففة وان النافية كما روي في تفسير الكواشي
انها للفرق بين المخففة والمشددة وهو سهو وذهب
الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة الى انها لام غير لام الا
بتداء اجتلبت للفرق وتظهر فايدة الخلاف في نحو قد علمنا
ان كنا لمومنا فعلى قول الجماعة تكسر ان لان لام الابتدا تعلق
واما على قول الفارسي وموافقيه تفتح اذ لا يوجب التعليق
ثم اعلم ان هذه اللام التي زعم المولف وجوب ذكرها بحسب ان

يتركب مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * وان هو
لم يعدم حلا فمعاند * ويرد ان مالك وجوب ذكرها ان
لا تقوم قرينة على قصد الاثبات فان قامت لم يجب الذكر
كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
نحو ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم * لو لم تمنوا بوعد غير
توديع **ويجوز الغاؤها** اي الغاء ان المكسورة وهو كثير
نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا ان كل نفس لما عليها
حافظ بتخفيف لما وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها بدليل وان كلا لما ليوفينهم في قراءة بعض السبعة
وحكاية سيبويه الماضية ان عمرا لمنطلق وههنا
اربعة اسولة الاول ما وجه التفرقة بين ان وان المخففتين
حيث اوجبوا اهمال الاولى وهي المفتوحة دون
الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة
لان المشددتين عاملتان لشبههما بالفعل من جهة اللفظ
والمعنى كما هو معروف وقد زال بتخفيفهما الشبه اللفظي
لانه اعتبر فيه فتح الاخر فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه
يجوز الاهمال ووجود الشبه المعنوي يجوز الاعمال فينبغي ان
يستويا في جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي
لا يضر لقوة الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الاعمال
الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان يكون التفرقة بالعكس
لقوة الاصل وهو المكسورة بالنسبة الى الفرع وهو
المفتوحة الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا

في ظاهر وحيث جوزوا عمل ان اعملوها في ظاهر لا في
مقدر فما الحكمة في ذلك الرابع انهم اوجبوا في ذلك المقدر
ان يكون ضميرا ولم يجوزوا كونه اسما ظاهرا والجواب عن
السوال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة
المخففة وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير
مفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما ايضا ارتباط
لفظي ليطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة
مع جملتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد
في اصله لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك الا يرى ان
لات فرع لا وعمل لا قليل ومختلف فيه وعمل لات كثير
ومجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو الذي
هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولذا كذلك لا وبهذا ظهر
الجواب عن السوال واما الثالث فجوابه لما كانت المفتوحة
فرعا عن المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا دائما مزية
للفرع على الاصل في الظاهر فجعلوها في الصورة
الظاهرة كالملغاة واعملوا ان المكسورة المخففة في
اسم ليودي بحسب الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه
اذ العمل في الظاهر اقوى من العمل في مقدر وبهذا
ظهر الذي بعده وظهر الجواب عن السوال الرابع
والله اعلم بالصواب **ولذا تجويز الغاء كان في الاصح**
وكذا في الكافية الا انه عبر بقوله وتلغى في الافصح وظاهر

كلام ابن مالك انها خففت لا تلغى بل تعمل في ضمير شان او
غيره وشلوا الضمير الشان بقوله ووجه مشرق النحر كان ثدياه
حقان اي كان الشان ثدياه حقان ولا يظهر لي تعيينه لذلك
لجواز كون هذا الضمير المقدر عايدا الى النحر وشلوا لغير ضمير
لشان لقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا
الى وارق السلم على رواية رفع الظبية اي كانها ظبية
والموافاة الاتيان والمقسم المحسن وتعطوا تتناول والى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق
اي صار ذا ورق والسلم شجر عظيم واشوك وتختص اي
الاخرف المخففة بالفعل لزوال المقتضي لاختصاص
هن بالاسما وهو الشبه في مجموع الامرين وانحطت عن تلك
الرتبة لكن ان المكسورة المخففة مدخولها اي الذي
يقع بعدها وتدخل هي عليه هو دواخل المبتدا فقط اي
الافعال الناسخة الداخلة على المبتداء ولا تدخل على
غيرها من الافعال نحو وان وجدنا اكثرهم الفاسقين
وان كانت لكبيرة تالله ان كدت لتردين والشرطية انهم
كما اخرجوا عن وضعها بدخولها على الفعل اوجبوا في
الفعل الداخلة هي عليه ان يكون من افعال المبتداء
والخبر لئلا يزول وضعها بالكلية لا يرى انها اذا دخلت
على ما ذكرنا يكون مقتضاها موفرا عليها بحسب المعنى
اذ معنى ان كان زيد لقايما ان زيدا لقايم فان قلت فقد صرح

بان الغالب على الفعل الناسخ الذي تدخل هي عليه ان
يكون ماضيا فما الحكمة فيه قلت لما كانت ان قبل تخفيفها شبيهة
بالفعل الماضي لفظا لبنايها على الفتح وكونها على ثلثة
احرف ومعنى لانها بمعنى الدت فصرو بعد تخفيفها
ان تدخلوها غالبا على مشابهها لفظا ومعنى وهو
الماضي خلافا للكوفية وهذا الكلام ليس بجيد لان
ظاهره ان الكوفيين وافقوا على ان المكسورة المشددة
تخفف فيجوز الغاوها ولكن خالفوا في ان مدخولها
من الافعال لا يلزم في الغالب ان يكون ناسخا وهذا لا يقول
به كوفي وانما مذهبهم انكار تخفيف ان هذه وما يقول
البصريون ان ان فيه مخففة حكموا فيه بانها نافية واللام
الفارقة عند البصريين ليست عندهم ما كان زيدا لا
قايما هذا تحرير مذهبهم وعبارة المولف لا تنطبق
عليه وان كنت لمسلما في قول الشاعر شلت يمينك
ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد شاذا لدخولها
على فعل غير ناسخ وان المفتوحة يلزم فعلها المسبوق
المتصرف الذي يقع هي قبله السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف نحو علمت ان سوف يقوم زيد او قد نحو نعلم
ان قد صدقتنا او حرف النفي نحو وحسبوا الا تكون فتنة ايحسب
ان لن يقدر عليه احد ايحسب ان لم يره احد وهذه الحروف
تعرف عندهم بحروف التعويض وانما لزم الاتيان بها ليقع

الفرق بين ان المخففة وان الخفيفة بالوضع وهي المصدرية
لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث ان كل واحد منهما يجعل
ما بعدها بتاويل المصدر ولما لم يدخل المصدرية
على الجملة الاسمية ولا على الفعل غير المتصرف لم يحتج الى
الفرق لعدم اللبس ولما دخلت كل واحد منهما على الفعل
المتصرف واحتاجوا الى الفرق بينهما باحد الحروف المذكورة
وذلك ان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل كذا قيل
ويرد ان المصدرية تدخل على النافية ويتجاوز الى العمل
ولعل الاولى ان يقال لم يوت بهذه الحروف للفرق بل لتكون
كالعوض من النون الذاهبة بالتخفيف وبقي على المولف
ان يذكر فيما يدخل على الفعل المسبوق كقوله تعالى ان لو
نشاء اصبناهم وبكل ترك الفاصل كقوله علموا ان يوملوا
فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول ويلزم الفعل السابق كونه
من افعال التحقيق نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا
علم ان سيكون او غالب الظن المنزل منزلة التحقيق نحو
وحسبوا ان لا تكون فتنة وذلك لمناسبة بين الافعال المذكورة
وان التي هي للتحقيق ويكفهن بالكافة عن العمل نحو انما بوحى الي
انما الهكم اله واحد ونحو كانما قام زيد ونحو قوله اعد
نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المتبدا
ونحو لم تقم زيد لكنما قام عمرو ومقتضى هذا الكلام ان
الكافة تلحق ليت بمذهب الجمهور وانما هو مذهب ابن ابي

الربيع وظاهر الفروني واما غيرهما فيقول اقتران بالحرفية
بها لا يزيلها عن الاختصاص بالاسما لا يقال ليتما قام زيد كذا
في مغني اللبيب قال فيه وتجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص
واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا، الى حمامتنا ونصفه فقد، وكذا
الزيادة نحو انما زيد قائم وهذا انما يتم غير ليت كما عرفت الحروف
العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو وحالها فيه تختلف فمنهن الواو
للجمع مطلقا وليس هذا بتقييد للجمع حتى يكون المعنى انها موضوعة
للجمع المقيد اطلاق فيلزم ان يكون استعمالها في جميع مواردها
استعمالا مجازيا ضرورة انها لا تنفك في صورة من الصور
الخارجية عن التقييد دون الاطلاق وانما المراد ان الواضع
وضعها للجمع من غير ملاحظة فيها بقيد معين ولا عبرة وان
كانت الخارج لا تنفك عن ذلك في شرح ابيات الايضاح لابن
يسعون ان ابا الفتح ابن جني قال لبعض الطلبة ممتحنا له ما الجامع
بين قولنا اختصم زيد وعمرو وبين قول الشاعر ارن بهن
الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب، فلم يخرجوا
ما قال ابن جني فقال له الجامع بينهما وضع الشيء في غير موضعه
واستعماله على غير اصله وذلك لان ان طريق لكونه ظرفا مختصا لا
يستعمل الا بفي ظاهرة فنصب على اسقاطها استعماله على غير
اصله والمثال الاخر واختصم زيد وعمرو فيه ايضا استعمال الواو
على غير اصلها وذلك لانها لا يستعمل الا في المحل المقتضية للمعية

ولسبق الاول للثاني والعكس نقول جاء زيد وعمرو فيحتمل
معيتهما في المجي وسبق زيد لعمرو والعكس وفي مثال الاختصام
انما يحتمل المعية فقط فثبت وضعها بذلك في غير موضعها
الاصلي كالبيت قلت الذي عليه الجمهور ما ذكره المولفين
ان الواو لمطلق الجمع فاستعمالها في مقام المعية باعتبار
مطلق الجمع استعمالها فيما وضعت له وكذا في المقابين الاخيرين
فلا يتاتى ما قاله ابن جني والله اعلم والفاء الجمع تعقب اي بتعقيب
وهو كون الثاني بعقب الاول من غير مهلة والانراخ حقيقة
في الوجود نحو جاء زيد بعمرو واذا كان مجي عمرو وجد بعقب
مجي زيد امهلة في الذكر اللفظي لا في الوجود الزماني فيكون
وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب نفس الامر وهذا
النوع كثير في عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل
بعد ذكر الاجمال نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا
ارنا الله جهرة ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه
وغسل رجليه وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا
الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين لان ذكر كرم الثنى
او مدح يصح بعد جري ذكره او اعتبارا لا حقيقة نحو ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فان التعقيب في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها
ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمنة الاطوار المذكورة

بالنسبة

بالنسبة على ما ورد في الحديث ولكن لما يتخلل بين الطورين
امر جني عن التطويل اعتبر بذلك تعقيبا وعد الثاني كانه وقع
تلو الاول من غير تراخ وقال ابن الحاجب المعتبر ما بعد في
العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان الطويل وقد
يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد تستبعد
الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان امر تقتضي العرف حصوله
في زمان اقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان
استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه عن الاول سواء
استقصر في العرف اولا انما هو بطريق المجاز وهذا خلاف
ما يشير اليه ابن الحاجب وبين الدخول فحومل في قول امرئ
القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
من الدخول فحومل اللوى اكرمكل لمنلوى المعوج المنزف
وسقط بالكسر موضع انقطاعه والدخول بفتح الدال المهملة
وحومل موضعان لا يرد على التعقيب لانه محمول على بين اطرا
فها اي بين اطراف الدخول واطراف حومل فالاضافة
في التحقيق انما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه فجاز ذلك كما يجوز
جلست بين العلماء والزهاد لتحقق شرط اضافة بين وهو كون
اللفظ الذي تضاف هي اليه ادا تعدد بدون ترتيب كم
من قرية اهلكناها فجاءها باسنا محمول على الحكم المجي
كذا فيما رايته من النسخ والصواب على الحكم بالاهلاك اي
وكم من قرية حكمنا باهلاكها واردنا اهلاكها فجاءها باسنا ولا شك

ان يجي الباس بعد الحكم بالاهلاك وارادته فتكون الفا للترتيب
المعنوي ولادليل فيها حينئذ لمن زعم لا يفيد الترتيب او
على القلب اذ الاصل وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها فقلنا
لا من اللبس اذن المعلوم ان يجي الباس يكون قبل الاهلاك
وعلى هذا ايضا فلادليل فيها على ان الفا لا تفيد الترتيب
كما مر وثم للجمع بتراخ بمهلة زمانا نحو جاء زيد ثم عمرو او مرتبة ارتفاعا او انحطاطا ولا يكون هناك ترتيب وتراخ باعتبار الزمان ومن
هنا يوخذ الجواب عما استدل به بعضهم على ان ثم لا يفيد ترتيبا
من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية وانما ثم هنا مستعملة
بمعنى الواو مجازا لما الاتصال الذى بينهما في معنى العطف قالوا
والمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في
المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي سوغ استعمال ثم كالواو على
جهة المجاز وقد اجيب عن هذا بطرق منها ما اشار اليه
المولف وهو ان الترتيب الذى تستعمل ثم له لا يلزم ان يكون زمانيا
البتة حتى يتم هذا بل قد يكون بحسب الرتبة اما في الارتفاع و
العلو نحو جاء الجيش ثم الامير اذا جاءا معا او جاء الامير سابقا
لكن اخر لافادة الترتيب بحسب الرتبة ارتفاعا واما في الانحطاط
نحو جاء الامير ثم الجيش اذا جاءا معا او سبق الجيش على نحو ما مر
فتنبه باستعمال ثم على انحطاط مرتبة الجيش عن مرتبة اميرهم والاية
المذكورة من القسم الاول قال الزمخشري هما ايتان من جملة الايات

تشعيب هذا الخلق الغايب للحصر من نفس ادم وخلق حواء من
قصراه الى ان احديهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم يجر بها
العادة ولم يخلق انثى غير حواء من قصرى رجل فكانت ادخل
في كونها اية واجلب للسامع فعطفها بثم على الاية الاولى للدلالة
على مباينتها لها فصلا ومزية وهو من التراخي في الحال والمنزلة
لا من التراخي في الوجود الى هنا كلامه ولذا قيل ويعزى هذا
القول الى سيبويه المرور في مررت برجل ثم امراة مرورات التراخي
احد المرورين عن الاخر وقيل الفاء حيث يقال مررت برجل
فامراة واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول كذا في
قيل وفيه نظر بان التعقيب لا يقتضي وقوع الثاني باثر الاول
من غير تراخ وهذا صادق مع الاتصال والانفصال بزمن
يسير على ان الاتصال لا يقتضي عدم التعدد وكذا اى ومثل
ثم حتى في كونها للجمع بتراخ لكن مع التدريج دون الانفراد يعني ان
الترتيب الخارجي فيها غير معتبر بل المعتبر ترتيب اجزاء ما
قبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى وبالعكس وحكى ابن مالك
في افادتها للترتيب وجعل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر
عليه ابن هشام في المغني ومعطوفها جزء متبوعه ليفيد قوة
نحو مات الناس حتى الانبياء او ضعفا نحو زارك الناس حتى الحجامون
وقد اجتمعا في قوله فهزمناكم حتى الكماة فانتم تخشوننا حتى بنينا
الاصاغر قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد
ان يكون زيد ارفعهم وادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى

الى الرفعاء والضعفا فان لم يكن زيدا رفعهم وادناهم ليدل بذكره
على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء والضعفاء فان لم يكن زيد بهذه
الصفة لم يكن لذكره فايدة اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل
على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرنا وجب
ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل
بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال
حتى النساء لان النساء ليس من الرجال ولا يتوهم دخولهن
وانما ذكر بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاول ويجوز ان لا يقع عليه
الفعل الرفعة او دماثة فتبين حتى ان الامر قد انتهى اليه واو
الاحد المبين او الاثنا منهما غير معين سواء كان في خبر او طلب
يورث الشك للسامع في الخبر كما اذا كنت عالما بمجي زيد وعمرو
وعلى التعيين وقصدت الابهام على السامع فقلت جاء زيد
او عمرو وفا او اورث السامع حيرة وشكا في تعيين الجائي
منهما هذا مقتضى كلام المؤلف ولا ينطبق على ما اذا كان المتكلم
نفسه شاكا في عين الجائي منهما لان او ليست التي اورثت الشك
بل الشك هو الذي اورث تعبيره با و فتامله و يورث التخيير والا
باحة في الامر فالتي للتخيير هي الواقعة بعد الطلب وقبل
ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا او اختها وتمثيل العلما
للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع لا ينافي ما ذكرناه لانه
لا يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن وانما
بل يقع واحدة منهن كفارة والاخرى والباقي قربة مستقلة خارجة

عن

٤٥٠
عن ذلك وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما
الكلام فيه باعتبار الاول هو ممتنع كما عرفت فان قلت او التي
للتخيير انما يقع في الطلب وهي في الاية بعد خبر قلت هو
خبر بمعنى الطلب اي فليكفر وليفدو التي للاباحة هي الواقعة
بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس الحسن او ابن سيرين والزم
العلما او الزهاد وتعلم الفقه او النحو وبمعنى الواو في علي
بجيرا وعفاق من قول الشاعر فلو كان البكاء يرد شيا
بكيت على بجير او عفاق انشده الجوهري الا انه ذكر علي
بزيد موضع على بجير قال وعفاق اسم رجل اكلته باهلة في
قحط اصابهم ذكره في حرف القاف في مادة عفق بالعين المهملة
والقاف بدلالة على المرئين في قوله بعد هذا البيت على المرئين
اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق فدل على انه بكى عليهما
جميعا لا على احدهما فاو اذن بمعنى الواو وكذا انشده
صاحب اللباب وهو ظاهر في المقصود ولكن في الصحاح انشده
هكذا هما المران اذ ذهبا جميعا لشانهما بحزن واحتراق وعلى
هذا فلا دليل فيه اذ لا مانع بعد اخباره بالبكاء على
احدهما من ان يخبر عنهما معا بخبر اخر ويعيد الضمير عليهما
جميعا كما تقول عند قصدك الاخبار بمجي واحد من زيد
وعمرو باكرامك لهما جميعا جاء في زيد او عمرو واكرمتهما
وتقول هذا اما جوهر او عرض وهما محدثان والجيد الا
ستدلال بقوله يصف بخيلة بانه يكسر رغيفه او يكسر عظم

من عطامة انشده ابو علي الفارسي ولا قوله تعالى ولا
تطع منهم اثما او كفورا كما يحكيه بعضهم من حيث انه لا يعر
ممتثلا الا بالانتهاء عنهما جميعا فجعلها هنا بمعنى الواو
وقال التقدير اثما وكفورا ولا حاجة في اراده التعميم
الى هذا اذ العموم فيه اي فيما ذكر من الاية مستفاد من
النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي
ورد على ما كان ثابتا في المعنى فالمعنى ولا تطع واحدا
منهما فيجي التعميم فيهما من جهة النهي وهي على بابها
لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى يحصل الانتهاء عنهما
بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر كذا
قرره ابن الحاجب في شرح المفصل قال وهذا معنى دقيق
يعلم به ان او في الاية على بابها وان التعميم و لم يجي منها
وانما جاء من جهة الضموم اليها كما ذكرنا واما الثانية
في قولك جاءني اما زيد واما عمرو خلافا لابي علي
الفارسي وابن كيسان ومن وافقهما فانهم ذهبوا
الى انها غير عاطفة كالاولى واختاره ابن مالك لملازمتها
غالبا الواو العاطفة يعني ولا يدخل حرف عطف على
عاطف اخر واجاب عنه ابن الحاجب في شرح المفصل بانا
لا نسلم اولا ان الواو في واما حرف عطف داخل على اما بل
قولنا واما هو حرف العطف ولا بعد في ان يكون صورة
الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر

يعني



يعني كما مع ابا ولو سلم فلا بعد في ان يكون داخلا على اما
الغرض الجميع بينها وبين اما المتقدمة ويكون اما نفسها
الغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعدها اما المتقدمة قال
وهذا هو الصحيح قال ابن هشام وعطف الحرف على
الحرف غريب معنى او تكون لاحد الشيئين او الاشياء
لكن تكررها الواو غالبا وشاهد وقوعها بدون واو قال الشاعر
يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى الجنة ايما الى النار شالت
نعامتها اي ارتفع باطن قدميها وهو كناية عن الموت
وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة وشاهد ثالث وهو ابدال
ميمها الاولى ياء كذا قال ابن هشام واقول لا شاهد فيه على
الاول لان الكلام في اما المكسورة الهمزة المشددة
الميم وهذه ليست التي في البيت فاذن لا حاجة الى تقييد
ما في المتن بالغلبة و يلزم سبقها مثلها اي باما مماثلة لها
في اللفظ لا في مجموع اللفظ والاقتران بالواو تقول قام اما
زيد واما عمرو وابدا ناس اول الامر مما بني الكلام عليه
من شك او غيره و قد سمع فك اما الاولى لقوله تلم بدار
قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار
والقرابيتيه نحو زيد يقوم واما يقعد كما يجوز او يقعد
بخلاف او في الامرين فلم يلزمها الواو سبقها مثلها
هذا ما يقتضيه هذا الكلام وانت خبير بان الغرض او

تخالف اما باعتبار انها لا تدخل عليها الواو اصلا وباعتبار
انه لا يلزم سبق اما عليها بل يجوز السبق وعدمه تقول
قام اما زيد او عمرو وقام زيد او عمرو وعبارة المتن
لا توافي بهذا وقد يكرر في ان عوض تكريرها اي
اوقع تعويض عن ذكرها ثانيا فالظرف نايب عن الفاعل
والمقصود انه قد يستغني عن اما الثانية بذكر ما يغني
عنها كاما ان تكلني جميلا والا فاسكت وكقول المثقب
العبدي فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني والا فا
طرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ولا تقع اما في النهي لانه قال
لا تضرب اما زيدا واما عمروا وتقع في الامر فيقال اضرب اما زيدا واما
عمروا لا خلاف وانما يقع فيهما يقع فيهما فتقول لا تضرب زيدا
او عمروا واضرب زيدا وعمروا وينبغي ان ينظروا في وجه
الفرق وام المتصلة سميت بذلك لما بين الجزئين الواقعين
قبلها وبعدها من الاتصال بحيث لا يستغني باحدهما عن
الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة
التسوية الهمزة في سواء علي اقمت ام قعدت والاستفهام
في نحو ازيد قايم ام عمرو موضوعة لاحد لا لاحد المستويين
اي لعطف احد المستويين وعلم دخل على المستوي الاخر
همزة الاستفهام نحو افي الدار زيد ام في السوق وازيد
في الدار ام عمرو وا ابكرا ضربت ام خالدا وقد صرح ابن
الحاجب وجماعة بوجوب ايلاء احد المستويين الهمزة

وقال

وقال غير واحد من علماء البيان وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا
باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد
عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا
اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن
اللقي وانما تسال عن احد الاسمين في هذه الحال فبدات
بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين عنده وجعلت
الاسم الاخر عديلا للاول فصار الذي لا تسال عنه
بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جايزا حسنا هذا
كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ما ذهبوا اليه في
المسئلة فان قلت يلوح ان عبارة المتن غير منتظمة التركيب
على ما ينبغي فما توجيهها قلت اما ان يجعل اللام الداخلة على
المستويين كاللام الداخلة في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيكون مد
خولها نكرة في المعنى والجملة بعدها صفة على تقدير الرابط اي
لاحد على الاخر منهما همزة الاستفهام او تجعل موصولة والجملة
حال على اضمار قد وحذف الرابط اي لاحد المستويين حالة
كونهما قد دخل على الاخر منهما همزة الاستفهام وقد يحذف
الهمزة كقوله فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان وهل حذفها في هذا الباب وغيره مقيس
او لا فيه خلاف قال ابن قاسم في الجنى الداني في المختار ان
حذفها مطرد اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته ونثرا و
يجوز ان يكون المراد وقد يحذف ام كقوله دعاني اليها القلب

اي لامراة سمع فما ادري ارشد طلابها تقديره ام غي وهذ
الذي ينبغي حمل كلام المؤلف عليه لان حذف الهمزة سيذكر
في محله بعد هذا الطلب التعيين خبر بعد خبر اي هي
لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين في علم
المستفهم فاذا قال ازيد عندك ام عمرو فهو عالم بان احد
الرجلين عند المخاطب والسؤال انما هو عن تعيينه فيجاب
بالتعيين لانه مطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال
المذكور زيد او يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم اما اذا كان المستفهم
مخطيا في دعواه بثبوت احد الامرين بما لاح من استفهامه بالهمزة
وام فيقال له على سبيل الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر
له بعد ذلك ما يرد الى الصواب بنفي كلا الامرين وتنبيه انه اخطا
في دعواه بثبوت احدهما كما في قول ذي الرمة تقول عجوز مدرجي
مروحا على بابها من عند اهلي وعاديا ادور وجة ام ذو
اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة
لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة
اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا وللتسوية بين الامرين بحيث
تجردت الهمزة وام لمعنى الاستواء وانسلخ عنهما معنى الاستفهام
والدلالة على احد الامرين والتشكك على ذلك بان لا اخبار عنها
بالاستواء في نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت يكون تكرار الخالي
عن الفايدة بمنزلة قولك المستويان يندفع بان الاستواء
الذي تجددت الهمزة وام له هو الاستواء الذي كانا متعين

٤٥٢

له عند حقيقة الاستفهام اي الاستواء الذي في علم
المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في
الاستواء الغرض المسوق له الكلام كانه قيل المستويان
في علم مستويان في عدم المبالاة فيتعين وقوع وقوع بعدها
ليتضمن الجملتين هنا معنى الشرط لان معنى سواء علي
ومن ثم استحسن وقوع المضارع هنا نحو سواء علي اتقوم
ام تقعد اللون افادة لما في معنى الاستقبال الدال على
ارادة الشرط فيه واستحسن الاخفش وقوع الاسمية بعدها
عن تضمن معنى الشرط وابى السيرافي مان ما جاء في التنزيل
من هذا النحو على مثال الماضي قال الله تعالى سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم وقال الله تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا
وقال الله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
وقوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون يدفع
في صدد دعواه ولا يفيد التعليل بتقدم الفعلية كما ذهب اليه
الرضي لان الجملة المعطوفة على جملة الشرط تمتنع كونها اسمية
وقول الشاعر ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان
واقع لا ينافيه فيه ذلك التعليل ام المنقطعة كبل والهمزة
نحو ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون
والهمزة للانكار ولو قدرت ام هنا للاضراب المجرد لزم
المحال وغير مختصة بالاستفهام كالمتصلة بل تقع هذه بعد
بعد الخبر نحو انها لابل ام شاء اي اشاة فظن انها ابل فجزم

اولا فا خبر بذلكم ثم شك فاضرب واستفهم بل اهي شاء وانما
قدروا لمبتداء لانها لا تدخل الا على الجمل واستدل الى
ابن مالك على انها تعطف المفردات بقول بعضهم ان
هناك لابلا ام شاء بالنصب ليس بالقوي لجواز ان يقدر ام
ارى شاء وهذا المنقطعة عاطفة او لا فيه خلاف
وقد يجي المنقطعة بمعنى الاستفهام والاصل ان فتدخل على
كلمات الاستفهام نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل يستوي
الظلمات والنور نحو ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند
لكم فظاهر كلام المولف ام هذه منقطعة اذ الضمير من قوله وقد يجي
عايد الى اقرب مذكور وهو المنقطعة ويحتمل ان يعود الى مجرد ام لا بقيد
اتصال ولا انقطاع فيكون ام هذه الداخلة على ادوات الاستفهام
قسما ثالثا براسه ليست متصلة ولا منقطعة بل لمجرد الاضراب بمعنى
بل صرح به التفتازاني وحاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى في سورة
النساء امن يكون عليهم وكيلا وهو حسن يندفع به رد ابن هشام
على البصريين في دعواهم ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة دايما
وقوله سوى الهمزة استثناء من كلمات الاستفهام اي ام المنقطعة
لا تدخل على همزة الاستفهام لعراقتها وكونه تقدم شي عليها
مما يخرجها عن الصدر ولا النفي وحد الحد من الحكم نحو جاء زيد
لا عمرو ولها ثلثة شروط احدها ان معطوفها اسما وقد اشار
اليه المولف بقوله وخص بالاسم وكذا في اللباب واعترض
الشارح بانه قد يعطف بها المضارع نحو انا اقوم لا اقعد وذلك

المضارع الاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد وهو ماخوذ من

كلام الرضي حكما وتعليلا ونصوصهم منافرة على انها تعطف
بها المفردات الثاني يتقدمها ايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو
واضرب زيدا لا عمروا او نداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي
لا ابن عمي الثالث ان يتعاند متعاطفاها اي لا يصدق احدهما على
الاخر نحو جاءني رجل لا امراة بخلاف جاءني رجل لا زيد نص عليه السهيلي
قال ابن هشام في نوع الالغية وهو حق وبل للاضراب بعد الايجاب
كقام زيد بل عمرو والامر كاضرب زيدا بل عمروا فتنقل الغلط
بجعل المتبوع كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشي ويكون الحكم
ثابتا لما بعدها وقيل كالمنفي عنه الحكم وهذا القايل يريد ان
معنى الاضراب عن المتبوع بعد الايجاب جعله منفيا عنه الحكم
قطعا الا انه كالمنفي فلا معنى لادخال الكاف هنا او للاضراب بعد
النفي فيفيد الاضراب لتداركه اي الغلط ولا يتعين له لانه
اضراب عن النفي عند الجمهور او عن المنفي عند المبرد فان جعلنا الاضراب
عن المجي المنفي مثلا في قولك ما جاءني زيد بل عمرو ثبت المجي
للتابع بمقتضى الاضراب وبقي المنفي على حاله للمتبوع لانه
لم يضرب عنه وان جعلناه عن نفي المجي كان بمثابة الاول في ان
يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه كانه قيل ما جاءني بل جاء عمرو
فالحاصل اعتبار ان مذهب الجمهور ان بل تقرر المنفي التقدير
ما قبلها على حاله وجعل نقيضها لما بعدها بناء على ان الاضراب
عن المنفي وان مذهب المبرد كونها ناقلة معنى النفي الى ما بعدها بناء

على ان الاضراب عن النفي واعلم ان المبرد لا يوجب ما حكى المولف
انه مذهبه بل تجوز ان يكون المعنى عليه وان يكون على ما قاله
الجمهور وعلى رايه فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وبل قاعد
وتختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا ومع الرفع يكون
مثبتا **وقد يجي** بل **لترك الشي الى الاهم** نحو وجهك بل البدر
بل الشمس ولم يقيد المولف بل العاطفة بان يقع بعدها مفرد
بل اطلق فاشعر بانها للعطف سواء تلاها مفرد او جملة والمشهور
انها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد واما التي تليها جملة
فحرف ابتداء تفيد الاضراب وليست بعاطفة على الصحيح
ولكن للاستدراك على ما مر في الحروف المشبهة بالفعل **في المفرد**
بعد النفي نحو ما مررت برجل طالح لكن صالح **وفي الجمل**
اعم يقع بعد النفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء وبعد الاثبات
نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجي نحو ولكن رسول الله والصحيح
انها للعطف بشرط معطوفها وان يسبق بنفي كما مر او نهي نحو
لا تكرم رجلا جاهلا لكن فاضلا وانها حرف ابتداء ان تلتها
جملة كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب
تنتظر او تلت واو نحو ولكن رسول الله وليس المنصوب معطوفا
بالواو لان معطوفي الواو في الافراد لا يختلفان بالسلب

الواو

ولا ايجاب **وحتى بمعنى** ... ذهب اليه الكوفيون وصاحب المفتاح وصاحب
المستوفي كذا في مغني ابن هشام وذهب اليه بعض من
البصريين ابو العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن ابي

عمرو بن الزاهد كذا في حواشي التسهيل لابن هشام ايضا
وهو للتفسير والجمهور على انها لا عطف نسق قال ابن
هشام لانا نرى عاطفا يصلح للسقوط دايما يعني ان اي
يصلح للحذف دايما فلا يكون حرف عطف واحترز بقيد
الدوام من العاطف الذي يصلح السقوط في بعض الاوقات
دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زيد قايم
وقاعد وضاحك او الصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب
وشاعر او الاحوال نحو جاء زيد راكبا وضاحكا قال ولا
عاطفا ملازما لعطف الشي على مرادفه يعني واي ملازمة
كذلك فلا يكون حرف عطف واحترز بالملازم مما يعطف الشي
على مرادفه تارة دون اخرى كقوله والفى قولها كذبا ومينا
فان الواو كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف
المرادف **ووقوعها تفسير للضمير المجرور او المرفوع بلا**
شرط العطف عليها نحو مررت به اي زيد اعادة الخافض ونحو
زيد ضرب اي هو بلا تاكيد ولا فصل كما توجد في كلام البلغا
من العرب العرباء **حجة له** اي الجمهور في انها ليست حرف
عطف **ولا يجمع بين عاطفين** كراهة لتوالي حرفين من باب
واحد من ثم رد قول من ذهب الى ان اما الثانية عاطفة من
قولك جاء اما زيد واما عمرو لدخول واو العطف عليها ووقوع
الكلام فيه **و حتى انما تعرف** قولك جاء القوم حتى زيد وحتى
عمرو متمحضة للمهلة ... لا عاطفة **ولكن مع الواو** ...

بعدها عطف
بأن تتلوها

استدراك لا للعطف وفي هذا منافاة لقوله في باب
بعد ذكره لكن العاطفة وتجوز معها الواو وربك فكبر
اي وقوله تعالى وربك فكبر الا انه حذف الواو كراهة لاجتماع
الواوين محمول على معنى ومهما يكن من شي فكبر ربك فليس
من اجتماع العاطفين في شي اذ الواو عاطفة والفاء رابطة
للجواب وانما يلزم ذلك لو كانا عاطفين حتى يكون الاصل وكبر
والرضي يدعي ان حذف اما التي هي معنى مهما يكن من
من شي مطرد في مثل هذا الموضع قال وقد يحذف اما الكثرة الا
ستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا
فليذوقوه وبذلك فلتفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما
بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال
زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما حروف التنبيه وبعضهم يسميه
حروف الاستفتاح قال ابن الحاجب والاول لان اضافة الحروف
في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته
الى امر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف
الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض
ونظائرها لا يكون الاستفتاح بها ولم تسم حروف استفتاح لانه
ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض
لما كان ذلك المعنى مدلولها واذا اعتبرت تسميات الحروف
باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف
الشرط وحروف الاستقبال وغير ذلك ها وتدخل على اربعة اشياء

الاشارة غير المختصة بالبعيد هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد
وهنالك الثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها انتم
اولاء الثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي في هذه
واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء وقيل للتعويض عما تضاف
اليه اي الرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال
ها الله بالكلمات التي تقدم ذكرها وا بفتح الهمزة وتخفيف
الميم ومعناهما ايضا التنبيه هاء او غيا وكلاهما اما ها اماهم
عم ام مع ثبوت الالف وحذفها او بعدت الالف مع ترك
الابدال والا بفتح الهمزة وتخفيف اللام ونحوها اي اما بلغا
والا لاصل ليحصل الغرض المطلوب بها وهو تنبيه المخاطب
لمضمون الجملة الواردة بعدهما واما ها فل الجل دخوله على
المفرد الذي هو اسم الاشارة لا يكون الصدر بل قد يكون
اول الكلام ووسط على حسب وقوع اسم الاشارة في
الجملة فان وقع ابتداء فبطريق الاتفاق لا من حيث ان
له الصدر وانما هو مع اسم اشارة في محله اما ابتداء او
وسطا حروف النداء يا كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا
يخلص الي نسيمها وهيا كقوله فاصاح يرجوان يكون حيا ويقول
من فرح هيا ربا لان نداوه يحتاج الى دافع الصوت وهو
يحصل بكثرة الحروف والمده وهو يحصل بكون الاخر
الفا و فتنفرد الاوليان في هذين الحرفين لجعل النداء البعيد
وللبعيد من الساهي والقائم والمتحير وشبهه . همزة

مفتوحة وباء ساكنة كقوله الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى
حسنه وبريقه والهديل صوت الحمام والهمزة كقوله افاطم مهلا
بعض هذا التدلل لانتفاء الامرين المتقدمين منهما اذ
لاكثر حروف والالف في الاخر وذهب ابن برهان الى ان
الهمزة كذلك اي للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم
ويا اعمها اي اوسعها مجالا لكثرة النداء بها وتنوعها
في الاستغاثة والندبة والقريب والبعيد وخصت بالا
ستغاثة نحو يا لزيد وتعجب نحو يالكما حروف الندبة او
ولا تستعمل في غيرها اصلا على ظاهر كلام الجماعة
وقال الرضي وقد تستعمل وا في النداء المحض وقد
اشرنا الى ذلك في الكلام على الندبة فيما مر وقد
تستعمل لها يا وتقدم الاستشهاد عليه في بابه والهمزة
ومن التنبيه على انى لم اقف على ذلك في غير هذا الكتاب
حروف التعريف لام وهي المشهورة وميم يمنية ونقلت عن
طي وعن حمير وانشدوا ذاك ود وبواصلني يرمي وراى
بامسهم واسلمه وفي الحديث من رواية النمر بن تولب رضي
الله عنه ليس من امبر امصيام في امسفر قال ابن هشام
وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف
في اولها نحو غلام وكتاب رجل وناس وحكى لنا بعض طلبة اليمن
انه سمع في بلادهم خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة
لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث



دخلت على السوقين الى هنا كلامه ومذهب سيبويه فيما نقل غير
واحد ان اللام وحدها حرف تعريف وان الهمزة للوصل لكنها
فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل
صاحب التسهيل عن سيبويه انه يرى ان حرف التعريف هو ال
الا ان الهمزة همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كهمزة
اسمع واحد كم يعدد باعتبار اول مضارعه ومذهب الخليل
ان حرف التعريف ال [illegible] قطع وصلت لكثرة الاستعمال
للاشارة الى الحقيقة من حيث هي لا من حيث الوجود واعتبار ما تصدق
عليه من الافراد وتسمى جنسا اي لام جنس وتسمى ايضا
لام الطبيعة كقولهم الرجل افضل من المراة ولا يلزم من كون
جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من
رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل
افضل من الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من المراة مع كون
خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد منه اعني
ان افضلية المراة تكون ناشئة من خصوصيتها بالقياس الى
خصوصية افراد الرجل وذلك لا ينافي ان يكون جنس الرجل
افضل من جنس المراة من حيث هو او من حيث هي موجودة في فرد
معين بينك وبين مخاطبك اي حصة معينة من الحقيقة فرد
او فردين او اكثر كما اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان او رجال
فتقول اكرم الرجل والرجلين والرجال وتسمى عهدا
خارجيا او للاشارة الى الحقيقة من حيث هي

عبد اذهنا

موجودة في فرد غير معين معهود في الذهن ويسمى بنطلق
المعرف بلام الحقيقة التي هي موضوعة للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار
كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقا ايا كقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه الصلوة
والسلام واخاف ان ياكله الذئب وهو في المعنى كالنكرة وليس منها
في اللفظ لما هو مستحيل بسبب ارادة التعيين ومن باب احكام
المعرف عليه من وقوعه مبتداء وذا حال ووصفا للمعرفة مو
موصوفا بها الى غير ذلك لكنه قريب منها من حيث المعنى لانه اريد
به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لا لاجل قرينة
تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء
فان مودى هذا المعرف مودى المنكر فكانك قلت لكلت
خبزا وشربت ماء لكن بينهما فرق وهو انك اذا قلت اكلنا الخبز
فكانك قلت فردا من هذه الماهية المعلومة للمخاطب واذا قلت
اكلت خبزا كان معناه اكلت فردا من هذه الماهية من غير اشارة
الى معلوميتها وان كانت معلومة في نفس الامر فيوصف بالجمل
كما يوصف بها النكرة التي مشابهها في المعنى كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فانه لم يرد لئيما بعينه اذا قدح فيه ولا كل
لئيم لامتناعه عادة فلم يبق الا ان يريد لئيما من اللئام معهود
في الذهن او من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية اي
التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة

اي كل غيب وكل شهادة او العرفية اي الافراد التي يتناولها اللفظ
بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او اطراف المملكة اذ هو المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا
الدنيا باسرها ويسمى استغراقا حقيقيا ان تعلق بالافراد اللغوية
او عرفيا ان تعلق بالافراد العرفية حرف الايجاب ويسمى
ايضا التصديق نعم بفتح النون والعين وهي اللغة الشائعة
وكسر العين في كنانة [illegible] الكسر من النبي صلى الله عليه
وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود وبها قراء الكسائي
وقال انها لغة اشياخ قريش فعلم انها لا تختص بكنانة وقول
ابي عمرو كنانة تكسرون لا ينفي ان غيرهم يكسر وقد جمع بين
اللغتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداءه فيالك من داع
دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية
كذا في حواشي التسهيل لابن هشام وبعضهم بكسر النون
والعين معا وقرى بها في الشواذ وبالحاء المهملة بدلا من العين
لقربها منها في المخرج ولكونها اخف من العين لانها اقرب الى
الفم وفي لغة حكاها النضر بن شميل وبها قراء ابن مسعود
ابن مسعود لتقرير ما سبقها من كلام موجب او منفي خبرا
كان او استفهاما فنعم يؤتى بها جوابا بالقائل قد قام زيد او اقام زيد
والمعنى قد قام ولقائل لم يقم زيدا والم يقم والمعنى لم يقم هذا وضعها
بحسب اللغة الا ان العرف يجريها في ايجاب نفي معه استفهام ولذلك
لو قال شخص نعم في جواب اليس لي عليك الف الزمنا بالالف تغليبا للعرف

علي اللغة ونقدبهالة عليها باعتبار الاحكام الشرعية وبلي لايجاب
النفي وابطاله سواء كان في الخبر والاستفهام فاذا قلت بلي
لقايل لم يقم زيد او لم يقم زيد كان المعنى قد قام وفي قوله تعالى الست
بربكم قالوا بلي المعنى انت ربنا وقال كثير من المفسرين لو قالوا
نعم كفروا لان نعم لتقرير ما سبقها فيكون المعنى لست بربنا وهو
كفر واعترض بالمعنى العرفي مسلة الاقرار السابقة فالمعنى
انت ربنا ولا كفروا [illegible] وحينئذ عرف فلم
تبق الا اعتبار معناها لغة وقد وقع في بعض الاحاديث ما يقتضي
انها يجاب بها الاستفهام المجرد عن النفي ففي صحيح البخاري
في كتاب الايمان والنذور انه عليه الصلوة والسلام
قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي
صحيح مسلم في احاديث الهبة ايسرك ان يكونوا لك في البر
سواء قالوا بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انت الذي لقيتني بمكة يريد
انت بهمزة الاستفهام الا انه حذفها القرينة الحالية
فقال له المجيب بلي واي بكسر الهمزة وسكون الياء بمنزلة
نعم مع القسم عند جماعة فلا يختص بالاستفهام وهو الذي
جزم به ابن مالك وقال ابن الحاجب وتبعه المولف لايجاب الا
ستفهام مع القسم نحو ويستنبونك احق هو قل اي وربي
قال الرضي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري
يقول اي والله واي وربي واي لعمري وقال الزمخشري
سمعتهم يقولون في التصديق ايو فيصلونه بواو القسم و[illegible]

ينطقون

٤٥٩

ينطقون به وحده يعني ان هذا دليل على ان القسم من
لوازمه وانظر كيف صح حذف المجرور وبقاء الجار قلت
والمصريون يقولون ايوه بها السكت بعد الواو وبحذف
الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله مثلا مع جواز اثبات الواو
نحو اي والله وفتحها في اي الله بفتح الياء تبيينا لحرف الا
يجاب وتسكينها والجمع بين الساكنين مبالغة في المخاطبة على
حرف الايجاب [illegible] والحذف وان
كان يلزم من التقا الساكنين على غير حده لانهما من كلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب
وذلك كما في هالله وهذا من خصايص اسم الشريف وحذفها
اي حذف الياء على الاصل وجلل بفتحتين وسكون اللام وجير
بكسر الراء على اصل التقاء الساكنين كامس وقد تفتح
للتخفيف كاين وكيف وان بكسر الهمزة وتشديد النون لتقرير
المخبر سواء كان خبره ايجابا او نفيا ولا يجي بعدها ما فيه
معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قال الرضي وقول
ابن الزبير لفضالة ابن شريك لما قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه
يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قاله المصنف يعني
ابن الحاجب من ان ثالثها لتصديق الخبر قلت صدر
كلامه مناف للاخرة اذ التصديق انما يكون للخبر والدعاء
انشاء لا خبر حروف الزيادة اي الحروف التي لا تكون الزيادة

الا بشي منها وليس المراد انها لا تكون الزيادة وكذا ليس
المراد من زيادتها انها لا معنى لها اصلا قالوا بل المراد من
كون الحرف زايدا ان اصل المعنى لا يتغير بحذفه ووجوده
يفيد التاكيد والتقوية وهذا يشكل ببعض الحروف المفيدة
للتركيب مثل ان حيث لا تعد زايدة مع ان اصل المعنى لا يتغير
بطرحها وان اشترط عدم العمل حتى تخرج هذه النقض
بلام الابتداء وغيرها [illegible] لا عمل له ونون
وبالحروف الجارة الزايدة مع ثبوت عليها ان بهمزة مكسورة
ونون واحدة ساكنة مع ما المدة اي ما المصدرية الظرفية
وهي التي بمعنى المدة نقلة كقوله ورج الفتى للخير ما ان
رايت على السن خيرا لا يزال يزيد اي رج الشاب مدة
رويتك له لا يزال يزيد خيرا على زيادة سن فزاد ان بعد
ما الظرفية بتشبيهها في اللفظ بما النافية ويحتمل ان
يكون الزايدة هو ما وان شرطية وما النافية كقوله فما ان
طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا طبنا عادتنا والدولة
بفتح الدال النصر في الحرب قيل وبالضم ايضا كذلك ولما
الحينية نحو لما ان قام زيد قام عمرو وهذا ما ذكره ابن الحاجب وافره
الشارحون الرضي وغيره قال ابن هشام وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة
قلت وزيدت المكسورة ايضا بعد ما الموصولة الاسمية لقوله يرجي
المرء ما ان لا يراه ويحتمل كون ما موصوفة وبعد الا الاستفتاحية كقوله
الا ان سرى ليلي فبت كئيبا وفي مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له

تخرج

اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه
على خلاف ذلك وان بفتح الهمزة مع الكاف كقوله ويوما
توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يجري
يكن ظبية ويروى بالرفع ويروى بالرفع وقد مر في الحروف
المشبهة بالفعل ولما نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء
بهم وضاق بهم ذرعا قال الزمخشري ان صلة اكدت
وجود الفعلين مرتبا احدهما على الاخر في وقتين متجاورين
لا فاصل بينهما كانهما وجدا في جزء واحد من الزمان كانه
قيل لما احس بهم فاجاته المساءة من غير ريث الى هنا
كلامه فان قلت فلم لم تدخل في سورة هود حيث قيل ولما
جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا وقال يوم
عصيب وجاءه قومه يهرعون اليه الاية قلت لما رتب في اية
هود على مجي الرسل لوطا امور هي المساءة وهذا المجموع مساءة
وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون
اليه وهذا المجموع من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال
بمجي الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من
الزمان لم يوت ان لمنافاة معناها لهذا المقام ودخلت في
الاية الاخرى وهي اية العنكبوت لانه لم يرتب على مجي الرسل
غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجي
هذا بان اشعار ان بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتامله وبين
لو وفعل القسم كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من

اي حالة
من مظلم وما بعد اذا ومتى واي واين شرطا
كونهن ذوات شرط وقد مر ذلك في جوازم الفعل وبعد الباء
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومن نحو مما خطيئاتهم اغرقوا
وقلت زيادة مع غير وشذ مع مضاف فالاول كقوله نام الخلي
فما احس رقادي ، والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن
شفني هم اراه قد اصاب فوادي والثاني نحو قوله تعالى
فورب السماء والارض انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولا
مع الواو والتاكيد النفي نحو وما يستوي الاحيا ولا
الاموات واما التمثيل نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فقد
يستشكل من حيث انها ليست بزايدة البتة الا ترى انه
اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجي
كل منهما علي كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي
فاذا جي بلا صار نصا في المعنى الاول وجوابه ان
النصوصية الحادثة بالحرف لا يمنع من دعوى زيادته كما في
جاءني من رجل وبعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد اذ المعنى
ما منعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولزيادته بهذا القول
فلو كانت لا غير زايدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود والا
امتناع عن عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه علي السجود وهو
فلزم كون لا زايدة وقبل اقسم في نحو ذهب اليه جماعة في قوله تعالى
لا اقسم بيوم القيمة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطية وتمهيدا لنفي
الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا يتركون سدى

ومثله فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك ورد بان الجواب
في مثله قد جاء مثبتا في سورة البلد وهو لقد خلقنا الا
نسان في كبد وقيل زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام
ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا لما وان وفيه نظر و
قوم الي انها في لا اقسم نافية فقيل المنفي اقسم
علي ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظمه بالاقسام به
لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي
شي تقدم وهو ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي
ليس الامر كذلك ثم استانف القسم وشذت مع المضاف كقول
الشاعر في بير لا حور وما شعر الحور بضم الحاء المهملة
الهلاك ومن وانه واللام تقدمت مذكورة في بحث الحروف
الجارة حرفا التفسير اي بفتح الهمزة لقولك عندي عسجد اي ذهب
وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان علي ما قبلها او
بدل وان تختص بما في معنى القول دون ما فيه حروفه نحو فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة وتحتمل
المصدرية فيهما بان يقدر قبلها حرف جر فتكون في الاولى ان
الثنائية وضعا لدخولها علي الامر وفي الثانية المخففة
لدخولها علي الاسمية او بالقول المقدر دون صريحه المذكور
وانطلق الملا منهم ان امشوا لتضمين انطلق معنى القول وعليه
اما باعتبار ان المراد بالانطلاق انطلاق الالسنة لا
المشي او باعتبار ان الانطلاق عن المجلس لا ينفك من حيث

العادة عن القول والتفاوض في الحديث بما جرى بينه
فنزل منزلة القول نظرا الى ذلك او تقدير وانطلق الملا
منهم قائلين ان امشوا فجعل صريح القول المتقدم كالفعل المأول
بالقول في عدم الظهور وقد استبان لك ان الآية محتملة لان
يمثل بها لكل من الوجهين المذكورين في المتن وحكى ابن
هشام عن شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد يكون
مفسرة بعد صريح القول ومنهم من يجيز بان يكون مقدرا وذكر
الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله انه يجوز ان يكون مفسرة للقول على تأويله
بالامر اي ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع
الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه
معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا
تنافي جعل القول في معنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك
ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول يجعل ان
فيه مفسرة كما اشعر به كلام ابن هشام وقال الرضي لو ارتكب ان
المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن
ثم مانع منه فمعنى امره ان قم قال له قم بتأويل امرته قال لا يتقيد
قال بعده على الخلاف وان زائدة هذا مطرد في جميع الامثلة
حروف المصدر ان مع في الجملة الاسمية نحو تعجبني ان زيدا
قائم فان تأولها اي تأويل الجملة الاسمية وترجعها الى مصدر
خبرها ان كان مشتقا كما مر تمثيلنا والصواب ان مجموع ان وجزئيها

يأول بالمصدر والتقدير في ذلك المثال تعجبني قيام زيد او الى
معنى المصدر ان لم يكن ذلك الخبر مشتقا ولكنه في معنى المشتق
كاخوة زيد في تعجبني ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم
يكن مصدر الخبر الذي هو اخوك لكنها في معنى المصدر
له او الى الكون فيما تعذرا فان كان الخبر جامدا محضا نحو
بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر
جامد نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان
شئت تلت هذا كائن زيد ومعناهما واحد قال ابن هشام
وزعم السهيلي ان الذي يأول بالمصدر انما هو ان الناصبة
للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تأول
بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر
وقد عرفت انه قاعدة بان هذا يقدر بالكون وقال الرضي
في نحو بلغني انك زيد ان تقديره بلغني زيديتك فان ياء النسب اذا
الحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو
الفروسية والضاربية والمضروبية وما وهي اسم موصول عند
الاخفش وكذا عند ابن السراج فشرطها عائدا سواه
لامثالها من الموصولات ونقل ان حروف الاتفاق على حرفيتها
غير صحيح وكذا الانكار على من نقل فيها الخلاف ورجح القول
باسميتها بانه مخلص من دعوى اشتراك لا داعي له فان الموصولة
الاسمية ثابتة بالاتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل فاذا قلت

اعجبني فانه فالتقدير اعجبني الذي قمته وهو يعطي قوتهم
اعجبني فاكل ورد بانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لا
الاصل عنده في اسميها واللام مستغفق واعترض ايضا
بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اذا الضمير
المحذوف ان كان للنبي والقران صح المعنى وخلت الصلة
من عايد وان كان للتكذيب فسد المعنى لانه اذا كذبوا التكذيب
بالقران والنبي كانوا مؤمنين واجيب بان الفعل من يكذبون
ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول
به والمفعول به محذوف ايضا اي بما كانوا يكذبون النبي
والقران تكذيبا وان بفتح الهمزة وتخفيف النون ساكنة
وهما اي ما وان في الجملة التي فعلها متصرف احترازا
من عسى اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يأول الحرف مع
الفعل به فان قلت فقد اخل المؤلف بهذا القيد قلت لعله
تركه اتكالا على ما اشرنا اليه اذ الحكم على حرف بانه مصدري
يقتضي ان يكون ثمه مصدر يأول به ومع الوصل بغير المتصرف
لا يكون ثمه مصدر يأول به فاغتنى عن التصريح بذلك لاشعار
القرينة به غير الطلبية في الاصح وهذا يقتضي وجود الخلاف
في كل الحرفين والخلاف انما هو مذكور في ان فاذهب ابو
حيان والرضي الى انها لا توصل بامر مستدلين الى انها لو
وصلت به لفات معنى الامر عند التاويل بالمصدر لعدم
دلالته عليه وصرح ابن مالك في التسهيل بان ان توصل

يفعل

يفعل متصرف مطلقا يعني سواء كان مضارعا او ماضيا او امر
واجاز الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف بوصلها بالامر
ويقدره بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب
فاذا قلت كتبت اليه بالامر بالقيام فانما هو بفوت الدلالة
بالصيغة فقط ولا يضر وصرح بما ذكرناه في تفسير سورة
سورة نوح فقال في قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ
أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان
انذر اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار وقيل تعارضهما
في العمل وعدمه اي تحمل ما على ان في العمل وما نعكس
نحو كما تكونوا يولى عليكم اي ان كنتم اهل الطاعة يولى
عليكم اهل الرحمة وان كنتم اهل المعصية يولى عليكم اهل
العقوبة وابن الحاجب اورد الحديث بصيغة كما تكونون
مثل ما في المتن قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكو
نون قلت وكذا رواه صاحب الكشاف في تفسير قل اللهم
مالك الملك والتخريج المذكور على تقدير ثبوت الرواية بحذف
النون لا يتعين لجواز ان يكون الفعل مرفوعا وحذفت فيه
نون الرفع على جهة الندور كما حذفت في قراءة وردت
عن ابي عمرو قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي
تتظاهران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا
تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا تخفيفا
بدون ناصب ولا جازم فكذا كما تكونوا وان تقران في قوله

الشاعران نقران على اسمار وبجلما مني السلام وان لا
تشعرا احدا وقبله ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما
كنتما لقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة
عندي بها ويدا ان تحمل منصوب بفعل مقدر اي اسالكما
وان نقران اما في محل نصب بدلا من ان تحملا او من حاجة
واما في محل رفع خبر مبتداء مضمر محذوف عايدا الى حاجة
اي هي ان نقران فقد اهمل الشاعر بعد ما اعمل بعد
ما اهمل حروف التحضيض هلا والا ولوما ولولا لدلالتهما
على نوع من الكلام هو التحضيض والبعث والتوبيخ واللوم
كما تراه ويلزم الفعل المستقبل للحث على ادخال مصدره في الوجود
نحو هلا تقوم والا تحن ونحو لولا تستغفرون الله ولو
ما تاتينا بالملائكة وقد دخلت على الماضي لفظا المستقبل
معنى في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب ولكن
مثل هذه يجعلونها للعرض وهو طلب بلين وقاديه والتحضيض
طلب بحث وازعاج وتلزم الماضي للوم على الترك
تقول الا صليت على معنى انك تلومه على ترك الصلوة فتقضي الطلب
اذ لا يلام على ترك شيء الا هو مطلوب وان قيل طلب الفعل بعد
مضي وقته مستحيل فلا دلالة لشيء من هذه الحروف على الطلب
اذا وقع بعد الماضي وحيث لا طلب فكيف نصب جوابه مقرونا
بالفاء مثلا او جزم مجردا قلنا قد اجاب عنه ابن الحاجب في اماليه
المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي

كان





كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب
منه ذلك الذي فوته حتى انقضى وقته فصار ذلك كالتوبيخ
واللوم على ترك المطلوب وباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر
في وقته نصب جوابه مع الفاء وجزم بدونها فان قلت يرد
على كون هذه الحروف يلزم الفعل قول الشاعر ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها اذ
الجملة اسمية قلت هو عندهم ماول اما بتقدير فهلا كان
الشان او بتقدير فهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر
مبتداء محذوف اي هي شفيعها ورجح هذا التاويل الثاني
بان الاضمار من جنس المذكور اقيس حرف التوكيد وانما سمي
بذلك لافادته التوكيد في بعض موارده وذلك حيث تستعمل
للتحقيق كما انه سمي بحرف التوقع لافادته اياه في بعض الصور على
ان بعضهم يدعى انها لا تنفك عن التحقيق لا مع التوقع ولا
غيره فهي للتاكيد دايما واما كتب في بعض الحواشي نقلا عن
الجليات ان تسميته بذلك لما فيه من معنى التوكيد لان قولك
قد فعل جواب هل فعل واذا كان جوابا للموكد كان تاكيدا
فليس بشيء وفي الماضي للتقريب تارة نحو قد قام زيد يفيد
ان قيامه الذي مضى قريب من حال اخبارك وللتوقع اخرى
كقول المقيم قد قامت الصلوة فانه يفيد ان قيامها كان
متوقعا او منتظرا في علمه او ظنه وفي الحال للتحقيق
نحو قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد

التوكيد العلم ويرجع ذلك الي التوكيد الوعيد انشد قول
زهير اخي ثقة لا يهلك الخمر ماله ولكنه وقد يهلك المال نايله
ومثله قول الاخر وقد يدرك الانسان ربه ولو كان تحت
الارض سبعين واديا وفي المستقبل التقليل نحو الكذوب
قد يصدق والبخيل قد يجود وزعم بعضهم انها في ذلك ونحوه
للتحقيق وان التقليل هنا لم يستفد من قد بل من قولك
البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور
ذلك منها قليل كان فاسدا اذا خر الكلام بتناقض اوله
وقد يحذف الفعل بعدها كقوله ازف الترحل غير
ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ومعنى ازف قرب دنا وقد يقع القسم بينها وبين فعلها كقوله
فقد والله بين لي عناي بوشك فراقهم صرد يصيح
الوشك بفتح الواو وضمها السرعة والصرد طاير فوق
العصفور شرير النفس يصيد العصافير ولا يقدر عليه
لشدة نفرته من الانس حرفا الاستفهام الهمزة وهل
لهما الصدر لدلالتهما على نوع من الكلام فلا يعمل ما
قبلها فيما بعدها ولا بالعكس والهمزة لعراقتها اي لشدة تمكنها
في الاستفهام مستعار عن عراقة الشجر وهو اشتداد عروقها
في الارض للانكار الابطالي نحو افاصفاكم ربكم بالبنين
والتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
والتقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف

بامر

بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشي الذي
تقرره به كما يجب ذلك في المستفهم عنه على ما صرحوا به وقد
عرفت ما فيه تقول في التقرير بالفعل اضربت زيدا وبالفاعل
انت ضربت زيدا وبالمفعول ازيدا ضربت وكذا ساير متعلقات
الفعل والتهكم اي الطلب بحث نحو وقل للذين اوتوا الكتاب والا
ميين ءاسلمتم اي اسلموا والوعيد كقولك لمن يسي الادب
الم اوديب فلانا اذا علم المخاطب ذلك اي ادبه وحينئذ لا يحمل
الكلام على السوال والاستفهام فيتولد منه
التهديد والوعيد بمعونة القرينة والتعجب نحو الم تر الى
الذين تولوا قوما غضب الله عليهم والتوبيخ نحو اتعبدون
ما تنحتون وتحذف عند امن اللبس كما في الحديث اتاني
ات من ربي فاخبرني او لتبشرني انه مات من امتي لا يشرك
بالله شيئا دخل الجنة فقلت وان زنى وان سرق قال وان
زنى وان سرق وهل الحذف مقيس او لا فيه خلاف وقد
في الحروف العاطفة وتدخل على الحرف العاطف وهو الواو
او الفاء او ثم نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا
ما وقع امنتم ولا يكون ذلك لغيرها من ادوات الاستفهام
مطلقا بل يتاخر عن العاطف نحو فهل يهلك الا القوم
الفاسقون وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ فَاينَ تَذْهَبُونَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ
فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ فما لكم في المنافقين فئتين
وحكى ابن مالك وابن هشام وغيرهما عن الجمهور ان الهمزة

في ذلك مقدمة عن تاخير وانها في الاصل واقعة بعد العاطف
الا انها قدمت عليه تنبيها على اصالتها في التصدير
وان الزمخشري خالف في ذلك فزعم ان الهمزة في تلك المواضع
واقعة في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف فيقول التقدير في افلم يسيروا
امكثوا فلم يسيروا وفي افنضرب عنكم الذكر صفحا اهملكم
فنضرب عنكم وانه جزم بما يقوله الجماعة في مواضع من
الكشاف وجوز الامرين في بعض المواضع واقول اما تجويز العطف
على مقدر بين الهمزة والعاطف فلا شك فيه لتصريحه به في
اماكن كثيرة واعترض بانه لو كان كذلك لجاز وقوع الهمزة
اولا في كلام لم يتقدم فيه ما يكون معطوفا عليه ولم يثبت
ذلك في الاستعمال بل المسموع وقوعها في كلام مبني على كلام
متقدم واما دعواهم انه جزم بقول الجماعة تارة وجوزه اخرى
فهذا امر لم يقع في كلامه لا صريحا ولا تلويحا بل الظاهر من
كلامه ان ما بعد الواو والفاء ثم معطوف على ما قبله الا انه
ادخلت الهمزة قبل العاطف قصد الى معنى التوبيخ ونحوه
في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه
عليه بلا مهلة او بمهلة قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى
افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم الفاء معلقة للجملة الشرطية
بالجملة المتقدمة على معنى التسبيب والهمزة لانكار ان يجعلوا
خلو الرسول سببا لانقلابهم على اعقابهم بعد هلاكه بموت او قتل

مع علمهم بان خلو الرسول قبله وبقاء دينهم متمسكا به
يجب ان يجعل سببا للتمسك بدين محمد عليه السلام لا
للانقلاب عنه هذا كلامه بحروفه ولا دلالة
فيه على ما نسبوا اليه بوجه من وجوه الدلالات ومن
استقرا كلامه في الكشاف وجد الامر على ما قلناه لا على
ما قالوه وتدخل **على** المعمول **المتقدم للتخصيص**
نحو ازيدا ضربت وهو حسن ويقبح مثله في هل نحو
هل زيدا ضربت فانها لطلب التصديق لا لطلب التصور
والتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم
يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او
يكون التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر **وعلى**
مبتدا خبره الفعل نحو ازيد قام ولا تدخل هل على ذلك
فلا يقال هل زيد قام لانها في الاصل بمعنى قد وهي
من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فاذا وجد
فعل في حيزها اشترطها لما ترتبه فيقبح الحيلولة
بينها وبينه **بخلاف هل** فلا تستعمل لشي من الامور المتقدمة
اي الانكار والتسوية والتقرير الى اخر ما ذكره وهو
ظرف مستقر في محل نصب على الحال من النايب عن الفاعل
فلا تستعمل اي والهمزة لعراقتها كذا وكذا حالة كونها
لمتنبهة بخلاف هل في ذلك كله **حرف النفي لم ولما المقلب**

المضارع ماضيا باعتبار الزمان هذا مذهب الجمهور وذهب
قوم منهم الجزولي في لم ويلزم مثله في لما الى انها تدخل على
ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المستقبل دون معناه
ورجح ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ
قال في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان لم نظيرا
وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير
له ولما الاستغراق في الاستمرار النفي الى الحال كقوله فان كنت
ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنع الامر
لسبي من اين ذهبها لك استغراق قال هي مثل لم في احتمال
الاستغراق وعدمه قال الرضي والظاهر فيها الاستغراق
كما قال النحاة ولم يبد دليلا عليه والتوقع لثبوت منفيها خلاف
منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوا
الى الان وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في ولما
يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان
هولاء قد امنوا فيما بعد انتهى ولهذا جازوا في لم نقض لا
يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق انما هو بالنسبة الى المستقبل
واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع كان تقول
مالي وقمت فلم تقم ولما تقم ونفي غير المتوقع كان يقول ابتداء
لم تقم او لما تقم وهذا الوجه احسن ما خرج عليه قوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة ابن عامر وحمزة بتشديد نون
والتقدير لما يوفوا اعمالهم وبجواز حذف الفعل المجزوم بها

لدبل



قال الدليل قال فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي
ولما اكن بدءا قبل ذلك اي سيدا قلت لا اختصاص لما بهذا الحكم بدليل
ثبوته لكم قال الشاعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الا
عارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قلت هو عندهم من
قبيل الضرائر ولا يقدح في الاختصاص المذكور ولا لنفي المستقبل
فاذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال هذا مذهب الاكثرين
وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع
على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال وللماضي المكرر
نحو فلا صدق ولا صلى وقد لا يكرر لفظا نحو فلا اقتحم العقبة
وهي فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قال الزمخشري وعبارة المتن
لا توفي بكلام القوم في هذا المقام وذلك لانهم قالوا اذا دخلت
لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى وجب التكرار فان كان ماضيا
لفظا لا معنى لم يجب نحو لا بارك الله في الظالم لان المراد الدعا
والفعل مستقبل في المعنى ونحو والله لا فعلت كذا لان المراد
الحلف على انه لا يفعل ولا يستفاد من كلام المؤلف هنا الا ان
لا يكثر نفيها للماضي بقيد كونه مكررا ويقل حيث ينتفي التكرير
واين هذا مما نقلناه عن الجماعة وان كذا في نفي المستقبل لا في
دخولها على الماضي لما علم ان لن من نواصب الفعل المستقبل
تنبيها كتب على ما نص عليه الزمخشري في الكشاف للا تابيد
على ما نص عليه هو ايضا في انموذجه قال ابن هشام وكلاهما

دعوي بلا دليل بل يفيد نفي المستقبل فقط من غير تاكيد ولا تابيد
قلت وفي كتاب سيبويه في الباب المترجم بقوله هذا باب من
الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا مالفه ولن اضرب نفي لقوله
ساضرب في مقابلة السين المفيدة للتوكيد ثم اخذ المولي
يعلل عدم افادتها التابيد بقوله دفعا للتكرار في فلن يتمنوه
ابدا والاصل عدمه والتنقض في لن اكلم اليوم انسيا اذ
التقييد باليوم مناقض للتابيد وما لنفي الحال حيث تدخل على
المضارع هذا مذهب الجمهور فقد نصوا على انها تخلصه للحال
قال ابن مالك وليس كذلك بل قد يكون مستقبلا على قلة كقوله تعالى
قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بانهم انما جعلوها
للحال اذا لم توجد قرينة خلافه ونفي الماضي القريب منها اي
من الحال قال سيبويه واما ما فهي نفي لقول القايل هو يفعل
اذا كان في حال الفعل واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل
فجعلها سيبويه في النفي مقابلة لقد في الاثبات ولا شك
ان قد للتقريب من الحال فكذا ما هو في مقابله وانهما في نفي الحال
والماضي القريب منها هذا مقتضي التنبيه ولا اعرف احدا خصها بذلك
بل قد تكون لنفي الاستقبال كقول بعض الطائيين فانك ان تعد وكـ
ومن انت تحسن ليزداد لا كان اظفر بالنجح اي لا ينزل
بل من احسنت بالعطاء اي اعطيته عطاء كافيا لم يزداد
على الكفاية الا اذا كان اظفر بالنجح فالمنفي هنا بان مستقبل
لا شك في استقباله كذا في شرح ابن مالك للتسهيل لا في العمل

بحيث يرفع الاسم وينصب الخبر كليس خلافا للمبرد فانه
اجاز ان تعمل هذا العمل وقال به الكسائي ايضا وقراه سعيد
بن جبير ان ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عبادا امثالكم
بتخفيف النون وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا
وامثالكم ولا تنافي هذه قراءة الجماعة بان المشددة
ورفع عباد وامثالكم وذلك بان يجعل المماثلة المثبتة في
القراءة المشهورة باعتبار العبودية اي ان هولاء الذين تدعونهم
الهة مماثلون لكم في الاتسام بسمة العبودية والمربوبية
والمماثلة المنفية في القراءة الاخري باعتبار الانسانية
اي ليس الذين تدعونهم الهة مماثلين لكم في الاتصاف بالانسانية
اذهم جماد وانتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف
تعبدونهم وهم دونكم ومن الاعمال ما سمع من شواهد
اهل العالية ان احد خيرا من احد خيرا من احد الا بالعافية
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين حروف الشرط لها الصدر لئلا لانها على قسم من اقسام
الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا بالعكس ولشدة
طلبها الاقتران لانها للشرط وهو تعليق ما يقع ويحصل
بما لا يكون موجودا او يحتمل ان يوجد وان لا يوجد وهذا
شان الافعال بخلاف الاسماء فانها موجودة غير لا لو لا
فانهم لا تطلب بل انما يقع بعدها الاسم والتزام لا ولو لما
بعدها لا يليها هذا معلول العلة المتقدمة اي لاجل ما تقدم

لا يلي حروف الشرط غير لو ولا الا فعل غير نصب ودعوى
لا ولم اما انما لا يليها الا فعل فلشدة طلبها له لما قررناه واما
ايلاء لا ولم اياها مع انهما حرفان فلما مر من امتزاجهما بالفعل
الذي يدخلان عليه وكانهما لم يليها مع دخولها على الفعل الا
فعل فان الشرط في المستقبل اي في كان يصلح ماضيا نحو ان كنت
قلته فقد علمته وشذ لا نحو وان كنتم جنبا فاطهروا واوضح
المبرد ان ان لا تقلب كان الى الاستقبال اصلا لقوة دلالتها على المضي من حيث جرديته للدلالة عليه واختاره
الرضي واعتمده التفتازاني في مباحثه في حاشية الكشاف
وغير ذلك من كتبه واية المنشا ترد على هولاء الرجال وقد
يجي ان بمجرد التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل
ففي الكشاف في تفسير قوله تعالى ان يمسسكم قرح فقد مس
القوم قرح مثله والمعنى ان نالوا منكم يوم احد فقد
نلتم منهم قبل يوم بدر وقيل كان ذلك يوم احد فقد نالوا
منهم قبل ان يخالفوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
التفتازاني وعلى التقديرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء
ههنا في معنى المضي دون الاستقبال وذلك انما يستقيم بكان
اي ان كانوا قد نالوا ونالوا على القول بان ان قد يجي لمجرد
التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل ولا بد من حمل
يمسسكم على الحال لقصد الاستحضار هذا كلامه وقد يجي ان لقصد
~~يمسسكم على الحال الا استحضار هذا كلامه~~ وقد يجي ان لقصد

الاستمرار

غير كان فيه

الشرط والجزاء قد يكونان بمعنى المضي دون الاستقبال

الاستمرار فقد وقع في الكشاف ايضا في تفسير قوله تعالى فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس ما نصه
لما ارشدهم الى الجهة التي منها يعرفون امر النبي صلى الله عليه
وسلم وما جاء به حتى يعثروا على حقيقته وسره وامتياز حقه
من باطلهم قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم ما
تعتنون وبان انه معجوز عنه فقد صرح الحق عن محضه ووجب
التصديق فاتقوا وخافوا العقاب المعد لمن كذب قال التفتازاني
وفي الكلام اشارة الى ان ان في موضع اذا وانه للاستمرار
دون مجرد الاستقبال وفي شرح ابن الحاجب لمنظومته حيث
تكلم على استقبال الفعل الواقع بعد ان ما نصه وقد يراد به المضي
والمستقبل جميعا لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل
قوله تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم فيدخل في ذلك
الماضي والمستقبل وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب
الحريق والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم
وكذلك ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد
به من امن ومن يومن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك وساق
كلاما طويلا يتعلق بذلك وكانه يريد ما استعماله في الماضي
والمستقبل جميعا استعماله في مطلق الزمان الذي يصدق
عليهما لا استعماله فيهما باعتبار خصوصيتهما وانما اطلت
في ذلك لان بعض العلماء المحققين اورد سوالا في قوله تعالى

الكلام على اشكال السبكي

والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير
رقبة الاية حاصله ان دخول الفا في الخبر لتضمن المبتدا
معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذن لا يشمل ذلك الا من
وجد منه الظاهر بعد نزول هذه الاية لان معنى الشرط مستقبل
فلا يدخل فيه الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم اوجب الكفارة
على اوس بن الصامت الذي ظاهر قبل نزولها وهو سبب النزول
ورايت كثيرا من الاصحاب يستصعب حل هذا الاشكال وقد
اوردت لك نبذة منه الجواب عن ذلك فتامله وعن ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس مما وقع فيه حالا والجزاء ماضيا بحسب
الظاهر وهو غير معقول اذ الاكرام من حيث هو جزاء
ان يكون مسببا عن الشرط وقد فرض سبقه له فيتعذر كونه
مسببا اذ المسبب لا يسبق سببه محمول على ان المعنى ان تمن
اكرامك اياي اليوم يكن سببا للاخبار بذلك اي باكرامي لك امس
فالشرط والجزاء كلاهما مستقبل اذ ليس الاكرام الحالي الواقع
في اليوم هو الشرط حقيقة بل الشرط ثبوته وهو مستقبل
والمشروط ليس مضمون الجملة الواقع في الزمن الماضي بل
الاخبار بذلك والاعلام به هو الجزاء والاخبار مستقبل وهذا
حاصل ما قرره ابن الحاجب في مواضع من مصنفاته واذا عرفته
يتقرر الجواب عن قوله تعالى ان نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة
بانهم كانوا مجرمين على هذه الطريقة او غيرها فانه
اذ العفو عن طائفة ليس سببا لتعذيب طائفة اخرى

ولا للاخبار بتعذيبها وانما حسن هناك جعل الاخبار جزاء
له لينافي كون الشرط سببا له اذ حاصل ان ثبت اكرامك
الي اليوم ان اعتددت باكرامك لي وحاصل اخبرتك باكرامي
واياك امس اعتددت باكرامي لك وانعقاد السببية بينهما
لان امتنان المخاطب على المتكلم يصلح سببا لامتنان
الاخر عليه مقابلة له ولو لتقديره لتقديرا لشرط ونزمه
واقعا في الماضي مع القطع والجزم بانتفاء الشرط فيلزم
انتفاء المشروط كما تقول لو جئتني لاكرامتك معلقا الا
كرام بالمجي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي اذن
الامتناع الثاني وهو الجزاء لامتناع الاول وهو الشرط هذا
هو المشهور ولذا اي ولكون ان لو حرفي شرط لزمتا الفعل لفظا
او تقديرا وهذا التركيب مستغنى عنه بقوله اولا ولشرطه طلبها الافعال
الى اخره وزيادة لا للتصريح هنا بالتقدير لا ترفع التكرار ولذا
اي ولاجل لزوم الفعل ولو تقديرا يقال لو انك انطلقت بالفعل دون انطلاقك
بالاسم في مكان انطلقت ليكون هذا الفعل الواقع في خبر
ان كالعوض من الفعل المحذوف اذ ان وصلتها في محل
رفع فاعل بذلك الفعل المحذوف التقدير لو ثبت انك انطلقت
فاما كون ان وصلتها فاعلا بفعل مقدر بعدها فهو مذهب
المبرد والزجاج والكوفيين ورجح بان فيه ابقا لو على الاختصاص
بالفعل واما وجوب كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من
الفعل واما وجوبه فصرح به الزمخشري وتبعه ابن الحاجب

في الكافية وجاز كون خبر ان اسما لا فعلا في الجامد لتعذر
الفعل كقوله تعالى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ
ورد ابن مالك هذا الراى بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان
حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقوله ولو ان
ما ابقيت مني معلق بعود ثمام ما تاود عودها وذهب
سيبويه الى ان ان وصلتها في مثل ذلك في محل بالابتداء
ولا تحتاج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند
اليه وقيل على الابتداء والخبر محذوف وفي كل منهما
جعل الشرط غير فعل وهو خلاف المعهود وقد جاء
الشروط في لو غير منفق على كل تقدير فيربط ما بعدها النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في
سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه ان سالما شديد
الحب عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه رواه
ابو نعيم الحافظ في الحلية مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب
رضي الله عنه واما نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فقد ذكر ابن الحاجب وغيره انه حديث نبوي
ولم يوجد في كتب الحديث المشهورة مع شدة التفحص
عنه وبعضهم يثبته اثرا لعمر رضي الله عنه وقد يحذف
الشروط اي الجواب لقيام القرينة الدالة عليه اي ...
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي ما اسواه ...
وهم يكفرون بالرحمن وكلا لو تعلمون علم اليقين اي

لارتدعتم وما ألهيكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل
منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم وهذا الاختصاص
لمطلق بل ادوات الشرط كلها كذلك والشواهد عليه
كثيرة وقد يجي لو التمني نحو لو تاتيني فتحدثني قال
ابن الضايع وابن هشام ولو هذه قسم براسه لا يحتاج
الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوتي لها بجواب منصوب
كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني
بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد
الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب
فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف
لقاء من تحت القبور الباس بالذنائب ظرفية وهي اسم
موضع والزير الذي يحب محادثة النساء والمراد به
زير كليب وهو ظاهر اقيم مقام المضمر وبا بيوم الشعثمين
للالصاق يتعلق بيخبر والشعثمان اخوان هما وشعيث ابنا عام
نسب لهما هذا اليوم لغلبتهما فيه او لغير ذلك والاستدلال
بهذا الشعر على المطلوب ظاهر ولي فيه بحث مطول ذكرته
في شرح المغني قال الفراء وقد يجي لو بمعنى ان فيكون
للشرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله لا يلفك الراجوك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واما النصل فحو ان
الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون

ماذا اراد الله بهذا مثلا وتقييد الكلام فضل تركيبه وذلك ان
سيبويه قال في قولك اما زيد فذاهب ان تفسيره مهما يكن
من شي فزيد ذاهب فلاح وجه لتوكيد فانه بمنزلة التعليق
بوجود شي ما لان معنى مهما يكن من شي ان يقع هذا او ذاك
الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع
شي فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى
كل حال ولزم حذف فعلها الجريه على طريقة واحدة كما التزم
حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا نحو زيد في الدار
لان المعنى مهما يكن من شي او يذكر من شي ولزم تعويض جزء
من جزائها والذي رايته في النسخ من خبرها فكانه تصحيف
من جزائها بينها اي بين اما وبين فائها فزحزح عن من كونه
الاصلي وقدم الى ذلك المحل تنبيها على ان الجزء المقدم هو
النوع المقصود بالتفصيل وكان قياسه ان يقع مرفوعا بالابتداء
لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفا الا انهم خالفوا الا
بتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو
هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به
او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تعرف بين يوم
الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت يوم الجمعة
وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا ترى انه ذكر في الاول ليدل
على انه حكم ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب
واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه

من اول الامر فلما كان كذلك قصد ان يكون الواقع اما من اول
الامر على حسب ما هو عليه في الجملة ولزم ان يكون على معناه وا
عرابه الذي كان له كذا قرره ابن الحاجب رحمه الله وقيل هو
اي الواقع بعد ما ليس جزءا من جزائها الواقع بعد الفاء
بل هو معمول الفعل المحذوف مطلقا اي سواء دخلت الفاء على
ما لا يعمل ما بعده فيما قبله او على ما يعمل فيه فلا فرق عند
القائل بهذا القول بين نحو اما اليوم كما اني ذاهب ونحو
اما اليوم فانا مقيم اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا
عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يعمل ما بعده فيما قبله او لا
وقال ان دخلت الفاء على ما لا يعمل فيما قبله نحو اما اليوم فاني جالس
لان ان من الحروف الناسخة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
فمن الثاني اي فهو من القبيل الثاني وهو ما يكون معمولا
للفعل المحذوف لوجود المانع المذكور والا تدخل الفاء على ما لا
يعمل فيما قبله بل دخلت على ما يجوز عمله فيما قبله نحو اما يوم الجمعة
فانا مسافر فمن الاول اي معمول لما بعد الفاء ولكن قدم للغرض
المذكور ويبطل القول الثاني بوجوب النصب في مثل واما الصايد
ولو كان معمول المحذوف لجاز الرفع بتقدير مهما يذكر بالبناء للمفعول
ووجوب الرفع في اما زيد فمنطلق ولو كان معمول المحذوف لجاز
النصب بتقدير مهما تذكر بالبناء للفاعل لكنه لا يجوز بالاتفاق
كذا في بعض الحواشي منسوبا الى الجلبان وفيه نظر فقد سمع
اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب



لفظا كما مر من قولك والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى نحو والله ان
لم تاتني لاهينك وانما وجب ذلك لما جعلوا الجواب للقسم انعزل
الشرط عن العمل فيه فقصدوا الاتيان به على وجه لا يكون
للاداة فيه عمل في الظاهر حذرا من حصول التنافر وحرصا
على التطابق والتماثل فاتوا بفعل الشرط ماضيا لان
الاداة لا تؤثر عملا في لفظه فكانها انبتت من العمل في الجزاء
ولو اتوا به مضارعا لظهر عملها فيه فيصير ملغاة بالنسبة الى
احد مستعملا في الاخر وفي ذلك ما لا يخفى وان توسط
بتقديم الشرط وغيره يعتبر ويلغي اي جاز فيه الوجهان الاعتبار والا
لغا مثال الاول وهو ان يتوسط القسم بتقدم الشرط ان
تقول مع الاعتبار ان اتيتني فوالله لا اتيتك فهنا امكن
اعتبار القسم والشرط معا وتوفية مقتضى كل منهما عليه
فعمل به فيجعل الجواب للقسم وهو مع جوابه جواب الشرط
ومثاله مع الالغاء ان اتيتني والله يجزم اتك او فانا اتيك
ووجه الالغاء ان تقدم الشرط او مثال الثاني وهو ان يتوسط
القسم فيلغي القسم ويكون الجواب بتقدم غير الشرط عليه ان
تقول انا والله ان اتيتني لا اتيتك فتعتبره ان جعلته ابتدا جملة
هي وما في حيزها خبر المبتداء فيصير من باب تقدمه على الشرط
في اول الجملة كما في القسم الاول ولك ان تقول انا والله ان
اتيتني اتك فتلغيه حيث جعلت جملة الشرط والجزاء خبر المبتداء
ووقع القسم معترضا فجاز الوجهان بحيث اختلاف التقدير في

الموضعين. قال ابن هشام وفيه دليل على انه يلزم ان
يقدر بهما لكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
هنا بهما ذكرت ويبطل القول الاخير بكون الفاء للجزاء وهي مانعة
من بعد عمل ما بعدها فيما قبلها معنى للتفصيل فيما دخلت
عليه بين جواز عمله فيما قبله وعدم الجواز واذا صدر الشرط
بالقسم نحو والله ان اتيتني لاكرمتك ولو كان التصدير
بالقسم مقدرا نحو لئن أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ونحو وَإِنْ
أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ فالجواب له اي للقسم لفظا
فيكون الفعل غير مجزوم ويوفر عليه ما يقتضيه جواب القسم
من نون التاكيد وغيرها وانما كان الجواب له لان تقدمه يدل
على اعتباره والعناية به ولو صرف الجواب الى غيره لانتفى
ذلك الغاية وعدم اعتباره وذلك مناف ومناف لتقدمه وانما
قال لفظا لانه من حيث المعنى جواب القسم لان اليمين عليه
وجواب الشرط لان الاكرام المقسم عليه مشروط بالا
تيان مثلا ولم يمكن مثل هذا باعتبار اللفظ للتنافي المترتب
عليه اذ يلزم ان يكون مجزوما من حيث هو جواب الشرط
غير مجزوم من جواب الشرط فيكون الشيء الواحد مجزوما
وغير مجزوم وهو محال فان قلت وقد سمع من كلامهم جعلوا
الجواب للشرط مع تقدم القسم لقوله لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا، قلت هو عندهم
من الضرورات ولم يثبت مثله في السعة ولزم الشرط الماء

كون

حرف الردع اي الزجر كلا ولا معنى لها عند جمهور
البصريين الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا لوقف عليها والابتداء
بما بعدها وهل هو بسيطة او مركبة فيه قولان فالجمهور على
البساطة قال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية
قال وانما شددت لانها لتقوية المعنى ولرفع توهم
بقاء معنى الكلمتين قلت وهذا راي لا دليل يقوم عليه
ولا ضرورة تلجي اليه وقد جاء بمعنى حقا قاله الكسائي وتابعوه
وظاهره كلام الجماعة انها حينئذ حرف وقال مكي في كتاب لها
على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قلت فيتجه حينئذ السؤال
عن سبب بنائها قال الرضي بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية
ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده وهو قريب من كلام ابن الحاجب تاء التانيث
متحركة في اخر الاسم المقابل للصفة بدليل ما ياتي سالنة
في الفعل الماضي تدخل لتانيث الفاعل اي
للدلالة على ان فاعل الفعل مونث وهذا في القسم
الثاني وهو حيث تدخل الماضي كقامت هند واشتدت
ظلمة الليل وتانيث المدخول عليه سماعا في اللفظ معه
لا بتا كامراة ورجلة وتبعها وظيفة اللغوي وهذا في
القسم الاول وحيث تلحق الاسم فاذن لا يتعلق قوله
بتانيث الفاعل بساكنة وانما يتعلق بمحذوف والتقدير تدخل
لكذا وكذا كما قررناه او يجعل خبر محذوفا اي هما لكذا و كذا

علي

على طريق اللف والنشر المشوش بجعل الاول للثاني والثاني
للاول وقد استبان بذكر القسم السماعي انه لم يرد بالاسم
ما هو اعم منه ومن الصفة ليصدق على نحو قايمة وامراة
لان دخول التاء في نحو قايمة ليس بسماعي بل هو قياس وقد
اخل بذكره ولتمييز الواحد كذا فيما رايته من النسخ وكانه
سقط منه شي اذ الظاهر ان يقال والمتحركة لتمييز الواحد
من الجنس نحو نخل ونخلة وتمر وتمرة وبت وبتة ونمل
ونملة وقد يعكس وهو دخولها التمييز الجنس من الواحد نحو
كماة وهو بناء للجنس وكم للواحد هذا هو المشهور
في كتب النحاة وحكاه في المحكم عن منتجع ورؤبة وحكى
قولا بان الكماة للواحد وكم للجمع وحكى قولا بان الكماة
اسم جمع قال صاحب المحكم وهو الصحيح وتمييز الواحد
من الجمع نحو تخمة وتخم وتهمة وتهم فان تخما وتهما لا يذكر
ان اصلا بل يلزم تانيثهما نحو هذه تخم وهذه تهم فكل
منهما جمع لا جنس وبالعكس اي لتمييز من الواحد نحو جمالة
وحمارة وبغالة والواحد جمل وحمار وبغل وللعجمة
يعني انها تدخل امارة على النقل من العجمية الى العربية
نحو موازجة وهي الاخفاف جمع موزج وطيالسة جمع طيلسان
وصوالجة جمع صولجان فالهاء الداخلة على الجمع علامة
على ان واحده معرب والنسب وذلك حيث تدخل على الجمع
الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمهالبة

والاشاعرة في جميع اشعثي ومهلبي واشعري وذلك انهم
لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف يائي
النسب لانهما لا يجتمعان مع الجمع فلا يقال في النسبة الي
رجال رجالي كما هو مقرر في بابه فحذفت ياء النسبة ثم جمع
بالتاء فصارت كالبدل من ايا وانما ابدلت منها لتشابههما في ال
حد كتمرة وتمري والتاكيد المبالغة كعلامة ودواري
ولكونهما زايدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي والتاكيد الجمع
كحجارة وجمالة ونحولة وصقورة او التانيث كما في ناقة
ونعجة وهي في مثل هذين لازمة وقد جاءت لتاكيد التانيث
في الصفة كعجوزة وعجوز فان عجوزا موضوع للمونث والتاء
فيه عن لازمة وللعوض من محذوف لازم الحذف كباب
عدة وزنة او معاقب كجحاجحة جمع جحجاح وهو السيد فالتاء
عوض من محذوف ليس بلازم الحذف ولكنه معاقب اي
يجوز ان يوتي به ويحذف الهاء فتقول جحاجيح وللمبالغة
كراوية وينبغي ان يزاد والتاكيد المبالغة كعلامة وللنقل
من الوصفية الي الاسمية علامة على ان الوصف غالب غير
محتاج الي الموصوف كالنطيحة والذبيحة نون التاكيد تلحق آخر
الفعل المستقبل في الطلب كالامر والنهي والاستفهام و
والتمني ونحو ذلك لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد
له فكان ذلك مقتضيا لتاكيده لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر
فان هذا المعنى مفقود فيه وفي القسم اي في جوابه نحو والله

يكن طلبا لاجرايهم اياه مجرى الطلب اما لان غالبه ان
يكون مطلوبا للمقسم مرادا له واما لان جميعه مقصود حصوله
للتصديق لا لحصوله في نفسه فاجري مجرى ما المقصود منه
الحصول وقلت في النفي وانما دخلت فيه تشبيها له بالنهي
لان النفي هو المقصود من النهي وقد ينضم الي ذلك تشبيه
حرف النفي بحرف النهي صورة نحو واتقوا فتنة لا
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على القول بان لا فيه نافية
او تشبيهه بحرف النهي في حكمه كقوله يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما تشبيها للم بلا النهي
من جهة الجزم بها والجاري مجراه نحو قلما يقولن احد
هذا لان قل يستعمل بمعنى النفي ويجري مجراه ولزمت في
مثبت القسم اي في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم
نحو والله لافعلن لان القسم موضع زيادة التاكيد
وكثرت مع حرف الشرط واسمايه جعل الحرف قسما والا
سما قسما فوضعهما بالمثنى اي كثرت مع هذين القسمين
المؤكدين بما لانهم لما اكدوا اداة الشرط وان تاكيد
ما هو المقصود والي نحو فاما ترين من البشر احدا ونحو ايا ما
تفعلن فانا اكرمك وانما تكون النون مكسورة مع الالف
سواء كانت الف الاثنين نحو يا زيدان اضربان او الالف
الواقعة بعد نون جمع الاناث نحو يا هندات اضربنان
فكسرت في الموضعين تشبيها لها بنون التثنية الواقعة

الشرط المذكور

بعد الالف مفتوحة مع غيرها لخفة الفتحة وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد مع واو الضمير مضموم نحو ليسجننّ
وذلك لانه اذا التقت الواو والنون وجب حذف
الواو على اصل التقا الساكنين وبقي الضمة دليلا عليها
ولا يجوز ابقاء الواو مع النون لئلا يلزم التقا الساكنين
على غير حده اذ ليسا من كلمة واحدة كما في تمود
الثوب ومع يا به مكسور دليلا على اليا المحذوفة لالتقاء
الساكنين نحو اضربنّ يا هند وفيما عداه مفتوح نحو اضربنّ
يا زيد اما الا انه لو ضم اشتبه بفعل جماعة الذكور ولو لم
شبه بفعل المخاطبة واما الان لان الاصل الفتح تشبيها
لهما قبل تاء التانيث وما قبل الجزء الثاني من المركب
لكن عدل عن الاصل مع الواو والياء الضرورة وهي
الدلالة على المحذوف ولا ضرورة في غيرهما فيبقى على
الاصل ولا يقع النون الخفيفة في التثنية اي
فعل الاثنين نحو اضربان و لا في فعل جمع موّنث خلافا
ليونس لالتقاء الساكنين لا على حده وهو ان يكون الاول
كلمة واحدة وثانيهما مدغم فيما بعده كلا أيدي وشابّة
ولو حركت النون لاجل التقا الساكنين لاخرجت عن
وضعها وهو لزوم السكون ولذلك يحذف لساكنين
في نحو اضربن الرجل ولا تحرك ولو حذفت الالف لاشتبه
فعل الاثنين بفعل الواحد ولاجتمع نونان زايدتان

على بناء كلمة في فعل جمع الموّنث لا يقال مقتضى هذا التعليل
ان لا يدخل الثقيلة فيما ذكرتما لا تدخل الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليسا من كلمة القول
لانا نقول النونان لجزء الفعل الذي اتصلا به فالمجموع
وثاني الساكنين يدغم فاجري مجرى المدغم في كلمة
واحدة ولا كذلك في الخفيفة لا يقال فيلزم ابقاء
الواو واليا في اضربنّ يا زيدون واضربنّ يا هند لجريان
هذا الاعتبار فيهما لانا نقول زيادة مد الالف سوغت اجتماع
الساكنين او نقول العباس الحذف في البابين لكن حذف
الالف يوجب اللبس بفعل الواحد كما مر ولا كذلك حذف
الواو واليا او نقول حذف الواو واليا او نقول حذف
الواو واليا او نقول حذف الواو واليا مع الخفيفة متفق
عليه فليحذفان قياسا عليهما مع الثقيلة والالف لم
تحذف مع الخفيفة حتى يقاس عليها الحذف مع الثقيلة فا
فافترق البابان وهما اي النونان في غيرهما اي في غير
التثنية وجمع الموّنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة فيجب ان يعامل
اخر الفعل مع التنوين معاملة مع الكلمة المنفصلة
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا يا هند اغزنّ ولد
من يحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
ونقول اخشونّ يا زيدون بضم الواو المفتوح ما قبلها



ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الظلم وتقول اخشون
يا هند بكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
نحو اخشي الرجل مع الضمير المستتر وهو في الواحد
المذكر نحو اغز ورام واخش كالمتصل فتقول اغزوت
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها لما تقول مع المتصل
اغزوا وارميا واخشيا نبرد ما حذف من الاخر يتعلق بحذف اي
ما حذف لاجل ساكن يتحرك من اجلها اي من اجل النون فتقول
قولن وبيعن كما تقول مع المتصل قولا وبيعا ولو جعلت كالمنفصل
لم يكن الرد نحو قل الكلام وبع العبد التبيع على ما هو مقرر
في التصريف ويحذف النون الخفيفة لالتقا الساكنين حفظا لها
عن مرتبة التنوين لانه لازم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن
المانع وهو اللام والاضافة بخلاف الخفيفة فانما قد تترك
بلا مانع فلذلك حذفت عند ملاقات الساكن كقوله لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وتحذف في الوقف
فيرد ما حذف لاجلها من حرف علة نحو يا هند اضربي ويا زيدون اضربوا
تريد اضربن بكسر الباء واضربن بضمها فتحذفهما وترد ما
حذف لاجلها من الياء والواو واعترض بعضهم بانه لا يبقى
دليل على التاكيد فالصواب لا يؤكد بها عند ارادة الوقف اصلا
لئلا يفضي الى المحذور وحرف اعراب نحو يا زيدون هل تضربن
ويا هند هل تضربين برد نون الاعراب عند الوقف بعد
ان كانت محذوفة لاجل الحاق نون التاكيد الخفيفة الا المنفتح

الساكن

ما قبلها

ما قبلها وهذا استثناء الخفيفة المحكوم عليها بالحذف
في الحذف في الوقف فانها اعم من ان يكون ما قبلها مفتوحا
ولا فاستثنت المفتوح ما قبلها فانها تقلب الفا نحو وليكون
من الصاغرين ونحو لنسفعا ولذلك سمت بالالف نظرا الى
حالة الوقف حيث لا الباس كما في الاثنين واما حيث الالتباس
فيكتب بالنون نحو اضربن يا زيد ولا تغزون اذ لو كتبت بالالف
في مثل هذا لا لتبست بالف الاثنين التنوين نون وذا
يشمل نون التثنية والجمع وغير ذلك من النون ساكنة فصل
يخرج نون التثنية والجمع وغيرها مما هو متحرك تبعد حركة
الاخر فصل اخرج به نون منك ونحوها من النونات
الساكنة التي ليست بعد الاخر لا التاكيد الفعل فصل
اخر خرج به نون التاكيد الخفيفة بل للتمكن اي للدلالة على
انصراف نحو زيد ورجل وضارب ومضروب وللتنكير
في الاسم المختتم بصوت كسيبويه وفيما هو شبيه بالصوت نحو
ايه وصه ومه والاول قياسي والثاني سماعي وزعم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بثبوته حال جعله
علما مثلا واعترض بانا لا نسلم ان تنوينه حال العلمية هو الذي
كان قبلها وبانه لا منافاة بين التمكن والتنكير فيجوز ان يكون
التنوين لهما قبل العلمية وتمحض بعدها للتمكن لما فاتها لاعتبار
التنكير وللمعوض عن المضاف مفردا كان نحو كل وبعض
اذا قطعناه عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال ونحو

فصلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكن رجع لزوال
الاضافة التي كانت تعارضه او جملة والنشقت السما فهي
يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ اي يوم اذا نشقت او عن الاعلال
بالحذف كجوار وغواش عند سيبويه والجمهور فانه اعل
بحذف اليا وعوض منها التنوين وللمقابلة التنوين
سلمات المقابلة لنون مسلمين اذ لو كان التمكن لم يثبت
في نحو إِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ لانه غير متصرف على الصحيح ولو
كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا عن شي وهو
اخلا في الروي فلم يبق الا كونه للمقابلة على الوجه المذكور
وهو معنى مناسب يمكن اعتباره والغالي وكان ينبغي ان يقول
وللعو عطفا على ما تقدم لينتظم الكلام على نسق واحد
بعضه باخذ بحجزة بعض والا فلا منافرة فيه ظاهرة ولفظة
على ما فيه ان يقال الغالي خبر مبتدا محذوف يعود الى
التنوين اي وهو الغالي ان تلحق النون المذكور قافية مقيدة
اي رويا صحيحا ساكنا كقول روبة يصف مكانا قفرا خاليا
من الانيس وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اصله المخترق
بسكون القاف الا انه لحقه التنوين الغالي تحركت بالكسر
اما لانه حركتها واما لان اصل حركة التقا الساكنين الكسر
قال ابن الحاجب والظاهر ان الفتح ولي لما ثبت من ان
مثلها اذا لحق بما اخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولانه
الى التقا الساكنين كقولك اضربن واقتلن والقايم التقديد

السواد

السواد والاعماق جمع عمق بفتحتين او عمق بضمة وسكون
وهو ما بعد من اطراف المفازة المخترق بضم الميم وفتح الراء
المحل الخالي تخترقه السبع اي تهب فيه ومعنى كونه
خاويا انه لا شي فيه يمنع الريح من المرور بسهولة وسمي
هذا التنوين بالغالي لانه غلا اي جاوز الحد الذي
ينتهي عنده الوزن وللترنم ان تلحق تلك النون قافية مطلقة
اي متحركة بدل حرف الاطلاق وهو حرف الذي يتولد من اشباع
حركة الروي كقول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين
يحصل للترنم كما تعطيه عبارة المتن وقد صرح به ابن يعيش
قايلا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن
قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه
غنة والاصل فيه مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة
ياء طلبا للتخفيف قال ابن هشام والذي صرح به سيبويه
وغيره من المحققين انه جي به لقطع الترنم وان الترنم وهو
التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فاذا
انشدوا ولم يترنموا جاوا بالنون في مكانها وتكسر
النون المذكورة لا لتقا الساكنين على اصل التحريك عند التقا
بهما او تضم اذا كان ما بعد الساكن نحو ابي مسني الشيطان
بنصب وعذاب اركض بضم النون اتباعا لضمة الكاف
وقد قري بالكسر على الاصل وتحذف لا لتقا الساكنين وهذا

قليل لقول ابي الاسود الدؤلي فالفيته غير مستعتب ولا
ذاكر الله الا قليلا بترك تنوين ذاكر ونصب الله وانما اتي
ذلك على حذفه لارادة تماثل المتعاطفين وقرئ قل
هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك
تنوين احد وسابق ونصب النهار ويجب حذفها اي
حذف النون المسماة بالتنوين من علم احترازا من
غير العلم مفردا احترازا من المضاف موصوف احترازا من
ان لا يكون موصوفا البتة بابن احترازا من ان يوصف
بغيره مضاف بالتنكير صفة لابن مع انه اريد به لفظ فيكون
علما لانه لحظ فيه التنكير اي بفرد من افراد البنين مضاف الى
علم احترازا من يضاف الى غيره مفرد احترازا من ان
يكون العلم المضاف اليه ابن ذا اضافة وذلك نحو جاء زيد بن عمرو
وانما حذف لاجل التخفيف فيما كثر استعماله وشرطوا هذه القيود
لانه لم يكثر استعماله الا عند وجودها فلا يحذف من نحو جاء
رجل ابن صالح ولا من نحو جاء عبد شمس ابن خالد ولا من نحو
جاء زيد ابن عبد الله واعلم ان اشتراط الافراد في العلم
الموصوف وفي العلم المضاف اليه ابن الموصوف به حتى
لا يجوز حذف التنوين من نحو جاء ابو عمرو بن العلاء ولا من
نحو جاء زيد ابن عبد الله مما اره في غير هذا الكتاب فظاهر
عبارتهم يابا [illegible] بل نص بعض الايمة على خلافه وقد اخل المؤلف
بقيد وهو كون الابن متصلا بالعلم الموصوف به احترازا



من نحو جاء زيد الفاضل ابن عمرو فلا يحذف تنوينه نص عليه
في التسهيل ومن قيس بن ثعلبة في قول الشاعر جارية
من قيس ابن ثعلبة كريمة اخوالها والعصبة شاذ لثبوت التنوين
فيه مع توفر شرائط الحذف وقد حاول ابن جني تخريجه
على وجه ينفي الشذوذ قائلا الذي انه لم يرد في هذا
البيت وما جرى مجراه اجراء الابن وصفا وانما اجري
بدلا فكان منفصلا عما قبله مستقلا ولم يكن معه كالشيء
الواحد فلذلك نون وعلى هذا تقول كلمت زيدا ابن بكر
كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل
واعترض بانه لو كان كذلك لكثر مثله في كلامهم لانه وجه
سائغ مطرد ولكنه قليل فوجب ان يحمل على الضرورة
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وزعم ان ابن ثعلبة
بدل وقصدهم اخراجه عن الشذوذ وهو بعيد لان
المعنى على الوصف وايضا فان خرج باعتبار استعمال
ابن بدلا يعني واستعماله بدلا غير موجود في كلام العرب
الا نادرا حرف الانكار من لحق في الاستفهام بالهمزة
لا بغيرها من الادوات وكان المؤلف حذف هذا القيد
بناء على ان الاصل في الاستفهام ان يكون بالهمزة فينصرف
الكلام اليه عند عدم التصريح به باخر الاسم الموقوف عليه
لا الذي يذكر في حالة الوصل وان كان صفة كان
يقال قام زيد الفاضل فتقول في انكاره ازيد الفاضلوه

او معطوفا كان يقال قام زيد وعمرو فتقول في انكاره
ازيد وعمرونيه لانكار يتعلق بتلحق اي مدة تلحق لاجل
انكار ما ذكره المخاطب كما مثلنا او لانكار خلاف ذلك كما اسلفناه
عن سيبويه انه سمع رجلا يقال له تخرج ان اخصبت البادية
فقال ءانا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك وتجانس
تلك المدة حركة ما قبلها ان فتحة فالف وان ضمة فواو
ان كسرة فياء فان سكن ما قبلها كسر فتقول لمن قال قام
زيد ازيدنيه بكسر نون التنوين وباءتي المدة مجانسة لكسرة
فتكون ياء او زيدت ان بعد ابقاء الساكن على حاله
ثم تتبعه اي تكسر اخر ان المزيدة فتجي المدة وهي الياء
فتقول ازيد انيه حرف التذكر بمدة تلحق اخر كلمة عند الذهول
عما بعدها لتداركه والمراد ان المتكلم يقع
اللفظ فبل انتهاء المقصود لعدم ذكره في الحال غير قاصد
الوقف فيلحق هذه المدة اخر الكلمة التي ذهل عما بعدها
وتتبع حركة ما قبلها كان تريد ان تقول جاء زيد فتنطق بجاء
ولا تستحضر ذكر زيد ولا تريد الوقف فتقول جاءا او كذا
يقولوا حيث تريد يقول زيد فيذهل عن زيد وكذا حذامى
حيث تريد ان تقول حذام امراة حسناء فيذهل عن الخبر
فان سكن كسر ثم تتبعه المدة نحو قدى في نحو قد قام زيد
ومعنى في نحو من زيد والى في نحو الغلام جاء حروف الوقف
ها ساكنة تلحق بما حركة غير اعرابية نحو هوه وهيه والزيدانه والزيدونه

اعرابية



لا بما حركة اعرابية اذ المقصود بيان الحركة والمعرب تعرف
حركته بالعامل ولا شبيهة لها فلا تتصل باسم لا المبني على
الفتح مثلا نحو لا رجل ولا بمنادي مضموم نحو يا رجل و يا زيد
ولا المبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد لان هذه
الحركات شبيهة بحركات الاعراب من حيث العروض
ولا بفعل ماض نحو قام لانه شبيه المضارع وان كان مبني
الاصل وتحريكها اي تحريك بها السكت لحن خارج عن
سنن الصوت لان اجتلابها انما هو للوقف والوقف
مقتضي السكون اعلم انه يوقف بها السكت على الفعل
المعتل جزما نحو لم يغزه ولم يره ولم يخشه او وقفا نحو
اغزه وارمه نحو يجي مه لكن هنا تفصيل فان كان الفعل
المعتل محذوف الفا والعين وبالاستفهامية مجرورة بالا
سم وجب الوقف بالها نحو لم يقه وقه ولم يره وره ومجي مه
وان كان الفعل غير محذوف منه ما ذكرناه وما الاستفهامية
مجرورة بحرف لا اسم لم تجب الوقف بالها ولكن تختار فلك ان
تقول لم يرم وارم ولم وعم المختار الحاق الها في ذلك
فتقول لم يرمه وارمه ولمه وعمه وسين معجمة بكسرة
اي منسوبة الى بني تميم يلحقان بكاف المخاطبة عند
الوقف محافظة على الفرق بينها وبين كاف المذكر اذ لو لم
ياتوا بشي اصلا لالتبسا فلم يلحقوا في المذكر شيا لكثرة
دوره في كلامهم فاستثقلوا فيه الزيادة خشية من تكثير



النقل وجعلوا تركها علامة له وزادوا في الموقف شيئا اوشيئا يحصل الغرض من الفرق فاذا وصلوا لم يريدوا شيئا لان حركة الكافية في تحصيل الغرض من التمييز بين الكاتبين وهذا وكثير مما تقدم في هذه الابواب الغزيرة من ابحاث التصريف والله الموفق للصواب وهو المرجو لانالة الاجر والثواب واياه اسال ان يختم لنا بالحسنى ويحطنا في الاولى والاخرة بالمحل الاسنى والصلوة والسلام علي سيدنا وعبده محمد فاتح خير السبل وخاتم الانبيا والرسل وعلى اله وصحبه وعترته وحزبه وكان تاليف هذا الكتاب بجزيرة مهايم من بلاد الهند في مدة اولها اواخر شهر رمضان المعظم سنة خمس وعشرين وثمانمائة واخرها يوم الاحد الحادي والعشرين من ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة وابتدات نقله الي هذه المبيضة باحسناباد في يوم السبت الثالث والعشرين من صفر سنة ست وعشرين ووافق الفراغ من هذا النقل يوم الثلثا من جماد الاولي سنة ست المذكورة قال ذلك وكتبه مولفه اقل عبيد الله تعالي محمد بن ابي بكر المخزومي المالكي حامدا ومصليا ومسلما

ومستغفرا تم هذا الكتاب

ابن نسخه منهل تمام شد في يوم الجمعة

ماه صفر تاريخ ... قدم